338.17:N15kA C.1
نحاس ـ يوسف
القطن في خمسين عاما .

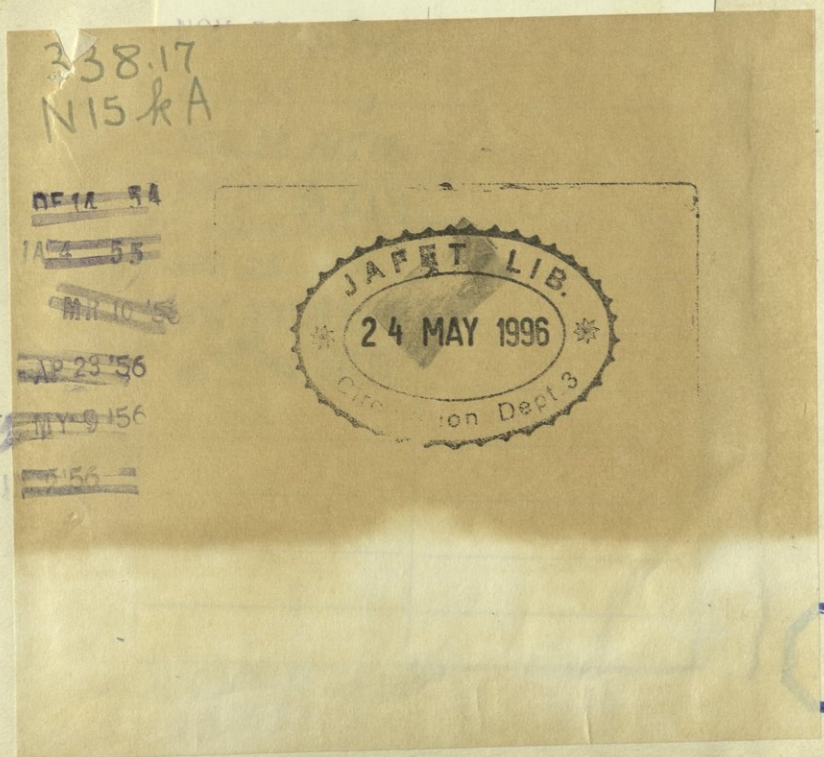
338.17
N15kA
DE 14 54
JA 4 55
MR 10 '56
AP 23 '56
MY 9 '56
JAFET LIB.
24 MAY 1996
Circulation Dept.
تجليد كتب
صالح الدقر

338.17
N15kA
c.1

القطن في خمسين عاما

بقلم
الدكتور يوسف نحاس

دار النيل للطباعة
١٩٥٤

Cat. Mar. 18, 54

ARCHIV

كلمة المؤلف

فى هذا السفر بحوث وفصول فى مختلف المسائل القطنية ، أوحت بها الظروف والملابسات فى نصف القرن الماضى واتسع لها صدر صحافتنا المضيافة . وما أقدمت على إخراج هذا السفر إلا نزولا على رغبة صفوة من أصدقائى الذين ألحوا فى أنه من المفيد أن يقف المعنيون بشؤون القطن على تاريخ الأحداث التى وقعت فى غضون هذه الحقبة الطويلة وعلى ما اقترحت لها من علاجات تخصصت لدراستها منذ سنة ١٩٠٠ فكثيراً ما صادفت آذاناً مصغية عند رجالنا المسؤولين وأحدثت آثارها الطيبة فى اقتصادنا القومى .

كما يجد فيها كل باحث ومهتم بشؤون القطن (عماد ثروتنا الاقتصادية) مادة تبصر إلى ما ارتكب من خطأ وما ألمّ من ضائقات وما اكتوى به الفلاح من أرزاء .

ترددت فى تلبية رغبة أصدقائى ثم أعدت النظر فى كل ما كتبت ، فأقدمت على تخير بعضه لطبعه . فإن كان فيما أقدمت عليه زعم وادعاء فأرجو المغفرة ويكون فى إطراح كتابى أعدل الجزاء . وإذا أدى هذا السفر ما أرجوه منه لأهل الذكر ولرجال الحكم فأكون قد أسهمت بقدر استطاعتى فى إرساء حياتنا الاقتصادية التى أضرع إلى الله جل وعلا أن تنمو وتزدهر فى هذا العهد الجديد ، عهد الحرية والانطلاق والتحلّل من ربقة الأهواء والمطامع .

القاهرة فى يونيو ١٩٥٣

يوسف نحاس

الفصل الأول

في غضون الحرب الكبرى الاولى

تصريف محصول القطن

« فى أغسطس سنة ١٩١٤ نشبت الحرب العالمية الهائله على غير انتظار فاستولى الذعر على جميع الأسواق وكان لا بد للقطن - وسوقه أشد تأثرا من غيرها بالحوادث العامة - أن تنحط أسعاره ذلك الانحطاط الذى ألقى البلاد فى أشد الرعب فبادرت الحكومة بإقفال البورصة وتصفية المراكز تصفية لا تؤدى إلى الخراب، إلا أن المستشار المالى الإنجليزى وكان يومئذ اللورد إدوارد سيسل نقض ما أبرمته الحكومة إثر عودته إلى مصر واستصدر الأمر بفتح البورصة واستئناف الأعمال فيها ، فازدادت الحال بؤسا والجو قتاما فأخذ جميع المفكرين يلتمسون وسيلة تخرج بها البلاد من تلك المحنة . فكان من رأينا إذ ذاك أن تحدد المساحة القطنية لعام ١٩١٥ حتى يتسنى بفضل هذا القرار رفع الضغط عن السوق، وقد سعينا سعيا متواصلا لدى حسين رشدى (باشا) رئيس الحكومة لإقناعه بصحة هذه النظرية فلما أذيع أن الحكومة اعتزمت انفاذها كتبنا المقالة التالية :»

علمنا(١) أن نظارة الزراعة دعت مجلسها الاستشارى للاجتماع يوم الأحد الآتى لأجل تقرير انقاص المساحة التى ستزرع قطناً فى العام المقبل وأن رأى النظارة الذى ستعرضه على هذا المجلس لإقراره هو أنه يزرع القطن فى ربع الأطيان فقط إلا أن بعض المناطق الشمالية التى لا تجود فيها زراعة القطن فيصرح لها بزرعه فى ثلث الزمام .

فبتنا نؤمل أن يقر القرار نهائيا على هذا الرأى الملائم لمصلحة البلاد والذى يسهل تصريف القطن بأثمان مناسبة ويقى البلاد شر المجاعة بالإكثار من زرع المواد الغذائية إذا طال أمد الحرب .

أما وقد اقتنعت الحكومة بصدق هذه النظرية التى بادرت بعرضها عليها عندما نشبت الحرب ، والتمست منها كما التمس سواى الأخذ بها على الفور حتى لا تفوت الفرصة السانحة لترتيب الزراعة ولا يزيد مركز المزارعين ارتباكا ، فالذى ننتظره من المجلس الاستشارى إبداء رأيه على الفور حتى يصدر الدكريتو بما يتقرر بدون تريث . فلطالما انتظرنا والساعة ساعة عمل معجل لا ساعة جدال وتطويل ومداولات وتقرير .

أما مسألة تصريف القطن فقد سمعنا عنها خيراً ولا تزال آمالنا معقودة بحكومتنا السنية ومستشاريها الفخام أن يعجلوا باتخاذ الطريقة المثلى التى تضمن لنا الخروج من هذه الأزمة الهائلة والضيق المستحكم بأن يباع محصولنا بيعاً حقيقياً لا أن يؤخذ منا غنيمة باردة . فإذا أقرت الحكومة طريقتى التى عرضتها عليها فبها، وإن وجدت طريقة تفضلها فخير ، وإنما أعود فألح فى وجوب الإسراع لأن الروح قد بلغت التراق وكل من تصور أن عندنا أموالا مكنوزة سيخرجها الضغط فى جباية

---

(١) « الجريدة » فى ١٧ سبتمبر ١٩١٤ .

مطلوب الحكومة على الشكل غير المألوف الذى يجرى عليه بعض المأمورين بالتحصيل فهو واهم . وأن إرهاقنا بالتحصيل عنوة مضافاً إلى رفع أجور الحاجيات كالتلغراف والسكة الحديد، ومحصولنا باثر فى أيدينا لا نستطيع بيعه ولا الاستلاف عليه ،كل ذلك لابد أن يزيد القلق ويحدث الاضطراب والشغب . هذه كلمة إخلاص أرفعها لحكومتنا ومستشاريها لأن الصراحة هذا وقتها وكل مداجاة أو تمويه إن هو إلا تضليل لأولياء الأمر وجناية على البلاد لا تغتفر .

خطاب مفتوح

الى جناب اللورد ادوارد سيسل المستشار المالى

يا جناب اللورد(١) :

إذا كنتم مسئولين لدى أوربا عن نجاح معمر المالى الذى تحملت انكلترا أعباءه باحتلالها هذا القطر ، فإنكم مسئولون بتلك المسئولية نفسها لدينا نحن الذين تقبضون على أزمة مستقبلهم المالى ، ولدى بلادكم التى فوضت إليكم القيام بالعبء الثقيل ، عبء المحافظة على الصنيع الذى قام به سالفوكم والعمل على إنجاحه وإتمامه . وإذا شاء نكد الدنيا أن يتهدم صرح ذاك الصنيع الذى قام بالصبر والجد . والذى يعد من صفوة الأعمال المجيدة التى أتت بها العبقريه البريطانية ، وإذا كان هذا الإعصار الشديد الذى هب على الدنيا سيذهب به ، وإذا هوت مصر إلى وهدة الإفلاس التى خلصها منه حسن الإدارة المالية منذ سنة ١٨٨٢ إلى اليوم ، وإذا قضى أخيراً على المصريين أن يبقى شبح الشقاء نصب أعينهم — إذا وقع هذا كله فكم يكون وخز الضمير عظيما والتحسر شديدا عند أمثال جنابكم الذين نالوا الشرف الهائل ، شرف مقاومة الزوبعة الثائرة لإنقاذ السفينة التى تقل ثروتنا وآمالنا !

يا جناب اللورد ، يقولون إن للغضب مشير سيء ، على أن الفقر والشقاء أسوأ منه . والأمم بطبيعتها تنسى الحسنات الماضية إذا أطبقت عليها الأيام السوداء . ومتى كانت الحكومة التى تقبض على جميع مقاليد الأحكام تبدو للمحكومين ذات سلطة ربانية ،وكان هؤلاء المحكومون يثقون ثقة تامة بقوتها كما هى الحال عندنا ، ومتى حل الشقاء فى الوقت ذاته على رؤوسهم ، فإنهم يتصورون حينئذ عن سلامة نية أن الحكومة لم تشأ أن تدفع عنهم المصيبة لا أنها عجزت عن دفعها .

إن أنصار الحق يا جناب اللورد هم أولئك الذين يتكلمون بجلاء وصراحة ولا يخفون شيئاً

---

(١) « الجريدة » فى ٢٣ سبتمبر ١٩١٤ .

من الحقيقة . والواقع اليوم أن الجمهور يتصور — وعندى أن هذا التصور خطأ — إنه إذا كانت مسألة القطن التى تعد أعظم المسائل شأناً وخطورة فى هذا الوقت لا تحل طبقاً لمصالح البلاد ، فالسبب فى ذلك هو أن حلها مخالف لمصلحة أصحاب المغازل الإنكليزية ، ثم يقولون إنه إذا كنتم لا تقرون الطريقة التى اقترحتها لتصريف القطن بوسائلنا المحلية ، وإذا كانت الحكومة المصرية تفاوض اليوم الغزالين الإنكليز الذين يميلون ميلا طبيعياً مشروعاً إلى الاستفادة من ارتباكنا العظيم ليعرضوا علينا أسعاراً واطئة جداً — يقولون إنه إذا كان ذلك كله ، فالغرض منه عدم إجبار الغزالين على قبول أسعار رابحة يمكننا أن نطلبها إذا كنا ندافع عن مصالحنا بوسائلنا الخاصة .

ألم يظهر الأستاذ عبد العزيز (بك) فهمى عضو الجمعية التشريعية عن قويسنا أن الالتجاء إلى الغزالين يعد كأنه استجداء ؟ ألم يلمح إلى صدى الرأى العام بقوله إن طلب المساعدة من الحكومة البريطانية فى مسألة القطن يجعلها فى ارتباك لأنا نلتمس منها عندئذ أن تكون عوناً لنا على أبناء وطنها ؟

قلت فيما تقدم إن من يخالكم تساعدون أبناء وطنكم على ما يضر بمصالحنا هو مخطئ ، فإن لى رأياً عالياً جداً فى الوجدان البريطانى ، ولدينا عدة أمثلة تنبئنا بأن إنكلترا لا تتبع فى تجارتها سياسة الأنانية وحب الذات مع الأمم التى تحكمها . فكم من مرة تعارضت مصالح المزارعين الهنود ومصالح أصحاب المغازل ، فرأينا حكام الهند الإنكليز يدافعون عن المصالح الهندية . وهو ما نؤمله اليوم من جنابكم لا سيما وأنكم تقدرون قدر مسئوليتكم وتعلمون حق العلم أن ديوناً باهظة تثقل عواتق المزارعين المصريين ، فهبوط أسعار القطن كثيراً فى بلاد تقتصر على زراعته كالقطر المصرى هو خراب عليها .

فبناء على ما تقدم نلتمس من جنابكم ، صوناً لمصلحة مصر ومصلحة سمعة إنكلترا ، أن تحلوا مسألة القطن فى أقرب الأوقات بما ينطبق على مصلحة هذه البلاد لأن الحاجة ماسة ، وكل يوم يمضى يزيد فينا القلق والضيق .

وإذا كان هذا الوقت العصيب قد أظهر عجز بعض الموظفين ، فإن فى الحكومة وفى البلاد نخبة من أهل الرأى يمكنهم أن يساعدوا بإخلاص وذكاء على اتخاذ التدابير العاجلة التى تقضى بها الأحوال الحاضرة فتبقى لمصر طلاقتها وسكونها أمام الحرب الطاحنة التى تزعزع العالم اليوم .

مذكرة ثانية

عن تصريف محصول القطن مقدمة الى المالية

قال (١) جناب المستشار المالى فى مذكرته :

« رأت حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن تتواصل بمد يد المعونة للقطر المصرى فى هذه الظروف الحرجة وقد رضيت أن تضمن لغاية خمسة ملايين من الجنيهات ما قد تحتاج الحكومة المصرية للحصول عليه من الأموال فى سبيل القيام بما تدعو اليه الحالة الحاضرة » وقال أيضا

« وقد جرت المخابرات الآن مع البنوك لعقد اتفاقات معها لأجل إعطاء سلفيات على الاقطان سواء إلى التجار أو المزارعين مباشرة حينما يكون ذلك داخلا فى باب الامكان ». أوضحت باسهاب لجناب المستشار المالى الأسباب التى من أجلها لا يفيد التسليف على القطن متوسطى المزارعين والأصاغر منهم وفوق ذلك ان خمسة ملايين من الجنيهات لا تفى بهذا الغرض وأعيد هنا بعض هذا البيان .

أما تسليف التجار فإنه لا يصيب الغرض الذى تقصده الحكومة ، أعنى تصريف المحصول بأقل ما يكون من الخسارة على المزارع إذا كان هذا التسليف غير مقيد بشرط ليكفل للمزارعين سعراً أدنى . ذلك لأن التاجر إما أن يكون قد أنس من الغزالين رغبة فى شراء القطن المصرى فى الحال أو لا . ففى الصورة الأولى ليس التاجر فى حاجة إلى أموال الحكومة لأن الغزالين عند طلب القطن يعينون الثمن الذى يريدون الشراء به ويقدمون للتاجر - وهو الوسيط بينهم وبين المزارعين - ما يلزم من المال لشراء الكميات التى يحتاجون اليها وعلى كل حال فانهم يدفعون ثمن الأقطان نقداً فلا يكون التاجر محتاجا إلا إلى رأس مال بسيط لفتح باب الشراء ولا يعقل أن محلات عظيمة مثل محل كارفر وبيل وخوريمى تعجز عن إيجاد هذا المال كما أنه لا يعقل ، إذا فرضنا أنها عاجزة عن الحصول عليه ، أن يحجم عملاؤها الغزالون عن تقديمه لها .

أما فى الصورة الثانية ، أى فى صورة ما إذا كان ليس لدى تجار الصادرات طلبات حالية على القطن المصرى وهم لا يتوقعون ورودها فى وقت قريب ، فلا يكونون فى حاجة إلى المال وإنما يكون إحجامهم عن الشراء ناتجا من تخوفهم من المستقبل . فتقديم الأموال اليهم لا يحملهم على الشراء ما داموا غير واثقين من تصريف بضائعهم سريعا وبمكسب ، ألبتة إلا إذا اشتروا بثمن دنى يضمن لهم عدم الخسارة مهما طرأ من الطوارىء . فتقديم المال فى هذه الحالة لا يكون إلا كإعطائهم سلاحا ضدنا ليحاربونا به وليأخذوا محصولنا غنيمة باردة .

---

(١) « الجريدة » ٦ اكتوبر ١٩١٤

بقى أن يكون على أولئك التجار تعهدات نحو الغزالين لا يقدرون على إيفائها لتعسر إيجاد المال، ففى هذه الحالة التى قلت إنها غير محتملة فأقل ما يكون لنا ونحن قد أمددناهم بالمال فى هذا الوقت العصيب أن نشترط عليهم سعراً أدنى حتى لا يستخدم مالنا لغبننا والحاق الأذى بنا .

أستنتج من كل ما تقدم أنه يجب إذا أقرضت الحكومة تجار الصادرات أن تتفق معهم على سعر أدنى ، فاذا رفضوا قام ذلك دليلا على أن ليس لديهم طلبات من الغزالين وأنهم يريدون شراء القطن بثمن واطىء جداً لا يتعرضون منه لأقل مجازفة . ففى هذه الحالة تكون المساعدة الجليلة التى قدمتها لنا الحكومة البريطانية ـ وكل منا يقدرها حق قدرها ـ قد عادت علينا بالضرر . إذن أما أن يحدد ثمن للقطن بأن يكون تابعا لسعر القطن الاميركانى فى ليفربول مع حفظ النسبة الواجبة بين الصنفين أو أن تعدل الحكومة عن إقراض تجار الصادرات .

أما فتح البورصة ، فلا ننكر أنه مفيد للزارع . ولكن هناك خطراً عظيما فى الظروف الحالية ربما حول هذه الفائدة إلى مضرة فان البورصة كما لا يخفى حساسة للغاية تتأثر بأقل المؤثرات فاذا أذيع خبر مقلق أو إذا جاءتنا الأنباء بحصول أقل فشل للحلفاء ، وهم الذين سيشترون القطن منا ، فلا ريب أن الذعر سيستحوذ على المضاربين وتنخفض الاسعار انخفاضا هائلا . ومن المعلوم أن المضاربين يغتنمون كل فرصة للضغط على السوق بما يعود عليهم بالمكاسب العظيمة وعلى المزارعين بالخسران . على أنه مهما يكن من هذا الأمر ، فان فتح البورصة مستحيل قبل أن تصفى المراكز القديمة وهذه التصفية لا تتم فى أيام ولا فى أسابيع لأنها من أعقد المسائل فى الظروف الحاضرة .

أما والحال كما ذكرنا فاذا تعذر الاتفاق على تحديد سعر أدنى للشراء وجب على الحكومة أن تعود إلى التفكير فى شراء جزء من المحصول وهى لو اشترت مليونى قنطار ، لكان ذلك كافيا لتفريج الازمة . أما إذا خشيت الحكومة من إجراء هذه العملية على حسابها مما تتوقعه من الخسارة فيمكنها أن تجريها بمساعدة البنوك العقارية التى تشتغل فى هذا القطر . فانه يهم هذه البنوك جداً أن تستبقى مصر ثروتها وحسن سمعتها المالية . وفى هذه الحالة يشترى القطن لوفاء أموال الحكومة وسداد أقساط البنوك العقارية . وإننى أعلم أن البنك العقارى المصرى لا يرفض أن يتباحث مع الحكومة فى هذا الاقتراح .

فاذا اشترى جزء من القطن بهذه الطريقة وسلفت البنوك شيئا من المال على بعض الاقطان الباقية سهل على البلاد أن تنتظر ريثما تنقشع الغيوم وتنتظم حالة السوق .

أما اذا رفضت جميع هذه الاقتراحات — وذلك يكون داعيا للأسف الشديد — فخير للحكومة أن تستعمل مبلغ الخمسة الملايين فى سد عجز الميزانية وأن تؤجل جباية الاموال الاميرية . والحق يقال أن الحكومة المصرية هى الوحيدة التى تشدد فى تحصيل الاموال بينما نرى أن جميع الحكومات التى مستها هذه الحرب قد أجلت تحصيلها .

الدودة القرنفلية

أشكر(١) للمقطم الأغر ضم صوته القوى إلى صوتى فى مطالبة الحكومة باتخاذ الوسائل الفعالة لتطهير بزرة القطن من الدودة القرنفلية الكامنة فيها . والحق يقال إننى ما استنجدت بالمقطم مرة فى مسألة تهم مصالح البلاد الاقتصادية والزراعية إلا أسرع فى درسها وتمحيصها ووجه التفات ولاة الأمور إلى ما يجب على الحكومة اتخاذه من التدابير النافعة .

ولقد ظهر مما نشره المقطم أمس عن مسألة تقاوى القطن والدودة القرنفلية أنه علم من جناب الدكتور غوف، وهو العالم بالحشرات فى وزارة الزراعة وعمدتها فى كل ما يتعلق بهذا الفرع، أن كثيراً من الدود القرنفلى الكامن فى البذرة لا يموت بمجرد الزرع والرى بل يبقى حياً مستكناً فى بطن الارض إلى أن يأتى الزمن المناسب لخروجه منها فراشا . لجاء إذاً رأى الدكتور غوف اختصاصى الحكومة مؤيداً لرأى الخبيرين الذين حادثتهم فى هذا الموضوع وذكرت رأيهم فى إحدى مقالاتى، وانتفى الشك وتحقق خوف المزارعين الذين يخشون على الموسم المقبل من التلف ويرجون من الحكومة أن تقيهم من هذا الخطر وقد ضاع تعبهم سدى فى هذا العام وباتوا فى ضنك لا مزيد عليه من عجز المحصول وعدم تصريفه . أما الاتكال على المزارعين أنفسهم فى تطهير البزرة فلا يجدى كما لا يخفى وكما قال المقطم بحق لا سيما وأنه ثابت من قول الدكتور غوف نفسه أن التطهير لا يأتى بالفائدة المقصودة إلا إذا كان شاملاً لكل ما يستعمل من البزرة للتقاوى وإلا فالفراش الذى يخرج من البزر غير المطهر ينتشر فى جميع الحقول فينقل الإصابة اليها .

على أنه ليس للحكومة وجه للاعتذار بضيق الوقت . فقد رفعت من أكثر من شهرين تقريراً وافيا إلى جناب المستشار المالى (٢) أوضحت فيه لجنابه العلة ووجوب المبادرة الى معالجتها والتمست فيه أن تستعين الحكومة بعالم اختصاصى من الولايات المتحدة إذا لزم الحال لأن المسألة مسألة حياة للزراعة المصرية أو موت لها . وتكلمت أيضا مع سعادة وزير الزراعة حينئذ ومع جناب وكيلها ورفعت تقريراً إلى حضرة صاحب العطوفة رئيس الحكومة (٣) وأكرر اليوم رجائى منهم جميعا بما لهم من الغيرة على مصالح الوطن الحيوية أن يحافظوا على أكبر محصول من محصولاته ولا يدعوه يتلف ويودى بثروة القطر .

---

(١) المقطم ٤ يناير ١٩١٥

(٢) اللورد ادوارد سيسل

(٣) المرحوم حسين رشدى (باشا)

محصول القطن فى الشرقية

نقل (١) المقطم فى عدد ١٨ مايو الجارى عن مصلحة الإحصاء العمومية مقدار ما أرسلته كل مديرية من مديريات الوجه البحرى إلى الاسكندرية من الأقطان المحلوجة من أول سبتمبر الماضى إلى ٣٠ ابريل سنة ١٩١٥ ومقابلة ذلك بمحصول العام الماضى . وقد رأيت أن أستخلص من هذه الأرقام نصيب كل مديرية من العجز فى المئة فظهر لى ما يأتى :

المديرية	١٤ — ١٩١٥	١٣ — ١٩١٤	العجز بالقنطار	العجز فى المئة
البحيرة	٧٢٠٠٠٠	٨١٧٠٠٠٠	٩٧٠٠٠	١١ر٨٧ ٪
القليوبية	١٦٨٠٠٠	٥٣٢٠٠٠	٦٤٠٠٠	١٢ر٠٣ ٪
الدقهلية	٦٢٣٠٠٠	٧٢٥٠٠٠	١٠٢٠٠٠	١٤ر٠٧ ٪
الغربية	١٦٤٠٠٠	٢٧٥٧٠٠٠	٥٩٣٠٠٠	٢١ر٥١ ٪
الشرقية	٥٧٢٠٠٠	٧٥٣٠٠٠	٢٨١٠٠٠	٢٥ر٣٦ ٪
المنوفية	١٤٨٠٠٠	٢٠٦٠٠٠	٥٨٠٠٠	٢٨ر٦٠ ٪

يتضح من هذا الجدول أن العجز فى محصول الشرقية عظيم جداً لم يفقه سوى عجز محصول المنوفية . على أن العجز الحقيقى فى الشرقية ، أى النقص فى غلة الفدان ، يزيد زيادة كبيرة عن المنوفية وذلك لأن الزمام الذى كان مزروعا قطنا فى هذه المديرية الأخيرة فى العام الماضى لم يزد على زمام السنة التى سبقتها بل يحتمل أن يكون قد أنقص لأن كثيرين من صغار مزارعى المنوفية صاروا يفضلون زرع الأصناف الشتوية والخضر على القطن . وقد جلت جولة فى المنوفية منذ شهر فرأيت ذلك بنفسى . على أن الأمر بالضد فى مديرية الشرقية فان الأطيان التى زرعت قطنا فى العام الماضى كانت زائدة زيادة محسوسة على مثلها فى سنة ١٩١٣ وذلك أولا لأن مصلحة الرى كانت قد منعت زراعة الأرز فى جميع المناطق المخصصة لهذا الصنف تقريبا نظراً إلى انخفاض مياه النيل ، فلم ير أصحاب تلك الأطيان مندوحة من استبدال القطن بالأرز فنشأ عن ذلك اتساع كبير فى المساحة التى كانت مزروعة قطنا فى العام الماضى . وثانياً لأن المساحة القطنية تزيد سنويا زيادة طبيعية فى الشرقية لأن جزءا غير قليل من أطيانها كان باثرا فأخذ أصحابه فى اصلاحه وإعداده للزراعة وهم يصلحون بعضه كل سنة فيزرع قطنا والأمر ليس كذلك فى المنوفية كما هو معلوم

فيعلم من هذه الملاحظات أن مديرية الشرقية هى التى تحملت أكبر جانب من خسارة القطر الناتجة عن إصابة المحصول الصيفى . وإذا دققنا النظر فى هذه الخسارة وجدناها أكبر كثيرا مما يدلنا

(١) المقطم ٢٧ مايو ١٩١٥

عليه الجدول الذى نشرناه فى صدر هذه المقالة .فان رداءة القطن كانت فى الشرقية أكثر منها فى كل مديرية سواها .وهذه نتيجة لازمة لزيادة العجز وكلما كان العجز كبيراً كانت الاصابة أشد وكان نوع القطن بالتالى أردأ وهذا بديهى لا يحتاج إلى إيضاح .

على أن هناك ملاحظة أخرى تدعو إلى القلق والوجل وهى أن العجز فى محصولات الشرقية مطرد منذ عدة سنين وآخذ فى التفاقم سنة فسنة . فاذا تركت الحال على ماهى عليه فى هذه المديرية فستكون العاقبة وخيمة والخراب صعب التلافى . والذى يخيفنى هو استسلام ملاك الشرقية لهذه الحال التعسة كأنها قضـــاء وقدر لا مرد له ولا مفر منه . فلا جمعية تألفت منهم للبحث عن العلة وعن طرق مداواتها ،ولا صوت ارتفع للاستغاثة وطلب المساعدة من الحكومة . وكلنا رازحون تحت هـذه الأرزاء ، والديون تزيد يوما فيوما ولا قبل لنا بتوفية أقساطها . ولم أر من مجلس المديرية ولا من الهيئات النيابية سعياً لتخفيف الويلات عن أهل هذه المديرية التى كانت تعد من أنضر المديريات وأغناها فصارت اليوم من أنكدها حظا وأقلها خصبا وصار الملك يباع فيها ببيع السماح ويحفل المشترون والمقرضون عن الاقبال على الشراء أو التسليف أو الامهال

على أن العلة ظاهرة معروفة اعترفت الحكومة بها فى تقاريرها الرسمية . العلة هى اختلال نظام الصرف والرى فى هذه المديرية . وقد وجدت هذا الأمر مذكوراً فى أحد تقارير وزارة الزراعة، ولكن لم يهتم أحد به كأنه خبر بسيط لا أهمية له ولا قيمة فلا الحكومة أشفقت على هذه المديرية فوعدت بمعالجة هذا الداء الوبيل ولا الملاك قلقوا له أو أظهروا أقل اهتمام به ...

تدبير مفيد
لموسم القطن الجديد

صار[1] موسم جنى الأقطان على الأبواب. وحركة الجنى والشحن تستلزم نحو سبعة ملايين من أكياس التيل وخمسة ملايين من الزكايب . فإن تعذر وجود هذين الصنفين تعطلت الحركة القطنية ووقع المزارع والتاجر فى الحيرة والارتباك . وقد بلغ ثمن الكيس فى الموسم الماضى ستة قروش وهو يباع الآن بعشرة قروش .وبلغ ثمن الزكيبة أحد عشر قرشا والمنتظر أن يزيد الثمن عن هذا الحد الباهظ إبان المحصول لأن التجار الذين يقدرون على جلب هذين الصنفين من الخارج لبيعهما صاروا قليلين ولا بد لهم من دفع الثمن قبل استلام البضاعة ، فمن البداهة إذاً أنهم سيتحكمون فى السوق

(١) المقطم فى ٥ يوليو ١٩١٥ .

ويرهقون المشترين . لا جرم إن الفلاح بات فى حال من الضنك لايجوز معها الطمع فيه وقد توالت المحن عليه وآخرها عهداً إمحال المحصول الشتوى وقد كان المزارعون يعلقون عليه آمالا كبيرة فخيبتها النتيجة أيما تخييب .

فلا بد والحالة هذه من طلب معونة الحكومة فى مسألة الزكايب والأكياس . وإن هذه المعونة لا تكلفها خسارة ما ، بل تدرأ عن البلاد أضراراً جسيمة وتدفع عن الفلاح عناء يزيد فى ارتباكه.

إن الأكياس والزكايب فى مصر يؤتى بها من الهند . فألتمس من الحكومة (وأرجو أن يشاركنى جميع المزارعين فى هذا الالتماس) أن تشترى من الهند عشرة ملايين (أربعين ألف بالة) من الأكياس التيل وثمانية ملايين من الزكايب وأن تكلف وزارة الزراعة أن تبيعها للمزارعين والتجار بالثمن الذى اشتريت به مضافا إليه المصاريف . وإنما طلبت مقداراً يزيد على ما تستلزمه الحركة القطنية لأن الأكياس والزكايب يحتاج إليها فى عدة أمور ومتاجر أخرى كما لا يخفى ولأن الأكياس والزكايب المستعملة للقطن يكون قد استهلك معظمها ، إما لأنها استعملت للبالات، أو لأنها تقطعت من كثرة الاستعمال وأن عمرها (وخصوصاً الأكياس) قصير .

هذه المسألة على صغرها الظاهرى ذات أهمية اقتصادية كبيرة فإن تولى الحكومة بيع الأكياس والزكايب ينزل أثمانها إلى ماكانت عليه قبلا أى من ثلاثة إلى أربعة قروش فإذا كسب الفلاح ستة قروش فى كل زكيبة وكيس زاد مقدار ما يوفره على مليون جنيه .

وليست الفائدة مقتصرة على هذا فإن الفلاح إذا وجد الأكياس التى يحتاج إليها من غير عناء ولا إرهاق عجل فى جنى قطنه ووضعه فى أكياس جدد فلا تعلق به الأوساخ فى أثناء نقله وسفره . وإن العارفين يقدرون هاتين الفائدتين حق قدرهما . ويرجون من حكومتنا الرشيدة ألا تحجم عن قبول هذا الاقتراح .

وعسى الحكومة أن تفكر ثانية فى ما كنت قد اقترحته عليها فى العام الماضى من وضع سعر أدنى للمحصول الصيفى الجديد مراعاة لمصلحة الفلاح المسكين .

عدو فتاك

حضرات الأفاضل أصحاب المقطم الأغر : تنشرون(١) تحت هذا العنوان سلسلة مقالات يقرأها جمهور المزارعين بمنتهى التلهف والشوق مؤملين أن يجدوا فى خلال سطورها بشرى تفرج كربتهم

---

(١) المقطم فى ١٣ أكتوبر ١٩١٥ .

أو نصيحة نفيسة يستفيدون منها لاتقاء شر الدودة المدلهم . ولقد حصرتم فى بحثكم فعل الوسائط التى يراد إبادة دودة اللوز بها فى اللوز الدائد وفى البذرة الدائدة .

على أن هذه الآفة الفتاكة لا توجد جراثيمها فى الحطب وفى البذرة فقط ، وقد قال لى أحد الباحثين المدققين : إذا أريد قطع جرثومة الدودة القرنفلية وجب إيجاد مغطس يسع القطر المصرى كله لتغطيسه فيه وتعقيمه ، لأن الدودة موجودة فى جيوب وأثواب الذين يجنون القطن والذين ينقلونه ويحلجونه وكل من يلمسه منهم . ينقلونها إلى المخازن وإلى وابورات الحلاجة فى المدن وإلى مركبات السكة الحديد .. إلخ . وإنما الجزء الأكبر من جراثيم هذه الدودة موجود بلا نزاع فى بطن الأرض . أما الحطب واللوز الميت فانهما لا يحملان جزءاً من عشرة من الديدان التى التهمت لوز هذا الموسم أو ثقبته وخرجت منه إلى غيره . ومن يدقق النظر فى الحطب الموجود يتحقق له صدق هذا القول . والبذرة الدائدة لا تبلغ عشر مجموع البذرة . أما جوف الأرض فهو مملوء بالشرانق التى تبقى كامنة فيه لا يميتها الحرث ولا الرى ولا البرد . وحينما تشرنق الدودة فهى فى أكثر الأحيان تسقط على الأرض وتختبئ فى شقوقها حيث تبقى كأنها ميتة طول مدة الشتاء فاذا أتاها الحر أخذت تفرش وتضع بويضاتها وتستكمل دورتها الكاملة فى زمن يقول الباحثون إنه لا يتجاوز الأسبوعين .

فنرجو أن توجهوا نظركم إلى هذا الأمر الذى أراه أهم من كل أمر آخر . وإذا كانت الحكومة قد اهتدت إلى طريقة لقتل الشرانق الكامنة فى الأرض فزفوا إلينا هذه البشرى وإلا فوجهوا التفاتها إلى هذا المكمن الذى يأوى الدود إليه واستحثوها لمطاردة الدود منه ولا بأس أن تستعين باختصاصيين خارجين عن هيئة الحكومة تأتى بهم من أميركا حيث فشا مثل هذا الداء من زمن فعولج أحسن علاج ، وأن تذيع أنها مستعدة لدفع مكافأة طائلة لمن يأتيها بالدواء الشافى . وهذه المكافأة تحصل من المزارعين الذين يدفعونها بكل ارتياح وهذا كله قد التمسته من الحكومة فى مثل هذا الشهر من العام الماضى على صفحات جريدتكم الغراء ، وقد توقعت ما جرى من تلف المحصول إذا ترك الدود وشأنه .

فانه نسأل أن توفق حكومتنا السنية فى ظل عظمة مولانا السلطان الساهر على مصلحة الفلاح إلى علاج ناجع وتدبير حكيم حتى لا يأتى العام القادم وتكون البلوى أشد وأعم لا سمح الله .

مشروع القانون الجديد
لمكافحة الدودة القرنفلية

حضرات الأفاضل أصحاب المقطم .

يجب (١) أن نشكر لوزارة الزراعة مثابرتها على البحث والتنقيب حتى أنها اقتنعت بصحة نظريتنا التى أوضحناها على صفحات المقطم فى العام الماضى إذ قلنا أن تنقية حطب القطن فى الزمن الذى حددته الحكومة لذلك لا يجدى لأن الدودة القرنفلية تدخل فى دور التشرنق قبل هذا الزمن وشرانقها تتساقط إلى الأرض وتختبىء فى شقوقها حيث تبقى كامنة آمنة شر البرد فلا يضرها البرد كما أن الرى والحرث لا يميتانها . فاذا أقبل فصل الحر تنتعش تلك الشرانق وتفرش وتضع بويضاتها على شجيرات القطن . وما دام الأمر كذلك فلا فائدة تذكر من تنقية الحطب من اللوز المائت وقد هجرته الدودة إلا النزر القليل منها ، كما شاهد ذلك كل من دقق النظر فى اللوز المائت فى شهر ديسمبر . لذلك انتقدنا بحق الشدة التى استعملت فى إحراق الأحطاب وحرمان أصحابها منها كما انتقدنا تسليم سلطة الاحراق إلى معاونى الزراعة يقضون به بلا مراجعة ولا استئناف ويستحيل أن يكونوا كلهم أكفاء ومجردين عن الغرض . وقد نال بعض كبار الملاك وصغار الفلاحين من تنفيذ قانون إحراق الأحطاب حيف كبير تصاعدت من جرائه شكواهم حتى أزعجت أولياء الأمر .

نقول كل ذلك تمهيداً لرجاء نريد أن نرفعه إلى حكومتنا السنية وإلى دولة رئيسها ذى الحنكة فى المسائل القانونية والغيرة الصادقة على مصالح الأهلين ، وهذا الرجاء هو أن لا يسن القانون الجديد الذى سيعدل به قانون إحراق الحطب إلا بعد درسه درسا دقيقا من حيث فائدة التدابير الزراعية التى يقضى بها . فاذا كانت وزارة الزراعة متأكدة تأكيداً جازما بنجاحها فى اهلاك الدودة القرنفلية فلا مندوحة من اقرارها وترتيب العقاب على من يهملها . ولا نعارض فى مبدأ معاقبة الفرد على إهماله مافيه مصلحة شخصية له مادام فى اهماله هذا ضرر على المجموع أيضا . ولكن الذى نلتمسه هو أن لا يكون العقاب متعديا الحد . فقد تسلطت على بعضهم فكرة أن الفلاح لا يساق الى عمل مفيد إلا مهدداً بعقاب شديد . وقد رأينا فى بعض الجرائد ما يفهم منه أن الشدة المتناهية مع الفلاحين هى من مستلزمات الرقى والنجاح . فكلما خطر لأحدهم خاطر أو عنّ له اقتراح بادر إلى طلب اقراره ووضع العقوبات القاسية لتنفيذه . قد يكون العقاب واجبا إذا قضت الضرورة به ولكن المبالغة فيه غير مستحبة ولا محمودة المغبة . واننا نحتج على فكرة وجوب أخذ الفلاح

---

(١) المقطم ٢٨ فبراير ١٩١٦

بالعقاب من دون الاقناع والارشاد لأنها ، اذا شاعت وانتشرت ، فهى تحمل الموكول اليهم تنفيذ القوانين على التجرد من الشفقة وعلى ارتكاب بعض الظلم ظنا منهم أن ذلك فى مصلحة الفلاح . والواقع أن الظلم يفسد الأخلاق ولا يفيد المصلحة العامة التى ارتكب الظلم للوصول اليها . فالشفقة مع الاقناع أولى وأفيد بما لا يقاس .

أما المشروع الجديد فليس لدينا منه ما يسمح لنا بانتقاده انتقاداً صحيحا لأن المقطم لم ينشر إلا ملخصاً وجيزاً مما سيعرض على المجلس الاستشارى الزراعى . على أن هذا الموجز الذى قرأناه يستدعى ملاحظتين . فان فى نية الحكومة ضرب موعد لإنجاز الجنية الثانية يختلف باختلاف المناطق وهى تريد أن ينزع اللوز التالف بعد انجاز الجنية الثانية بأسبوع واحد . أما تعيين أجل للمنطقة الواحدة فأمر غير مستدرك لأن نضج القطن لا يتوقف على جو الأقليم بل هو يختلف فى الأقليم الواحد بحسب تبكير كل زارع فى زرع قطنه أو تأخير الزرع . وانك ترى الآن زارعاً قد أتم زرع أرضه بينما جاره لم يبتدئ بحرث الأرض الحرث الأول . وبطبيعة الحال سينضج قطن الأول قبل قطن جاره الثانى بعدة أسابيع . وأما التحتيم على المزارعين بأن يقتلعوا اللوز الباقى بعد الجنية الثانية فى أثناء أسبوع واحد فأمر قد يكون ميسوراً لأصحاب المزارع الضيقة ولكنه يستحيل على أرباب المساحات الواسعة لأن الأجل المضروب لا يسمح بتنقيتها جميعا وهو عمل يتطلب زمنا لا ينقص عن الزمن الذى يصرف فى جنى القطن لنفسه .

هذه ملاحظات أولية نبديها الآن على موجز المشروع الذى طالعناه ولنا فى أعضاء المجلس الاستشارى الزراعى رجاء كبير أنهم يمحصون المشروع تمحيصا دقيقا مراعين فيه مع صون المصلحة العامة عدم ارهاق الفلاح وتحميله ما لا يستطاع .

زراعة القطن ومحصوله

يقدر[1] كل محب لخير هذه البلاد المقالة النفيسة التى كتبها المقطم فى عدد ٥ يوليو بعنوان : « زراعة القطن ومحصوله » حق قدرها . وأشكره أنا خصوصاً لأنه أول جريدة حبذت اقتراحى على الحكومة بأن تستقدم العلماء الاختصاصيين لمساعدة وزارة الزراعة فى مكافحة آفات القطن . ولقد مضت سنتان كاملتان وأنا لا أدع فرصة تمر إلا كررت اقتراحى إما بمخاطبة رجال حكومتنا أو بنشره على صفحات الجرائد العربية والأفرنجية . ولقد كنت أشعر وأنا ألح كل هذا الإلحاح بأنه لم يرق الوزارة وأن بعض القراء قابلوه بشىء من الملل . وما كنت لأحتمل كل ذلك وأعرض

(١) المقطم فى ٨ يوليو ١٩١٦

تفسى للوم أشخاص وتذمر آخرين لولا اعتقادى أن المسألة حيوية لمصر وأن خدمة مصر يجب أن تقدم على كل اعتبار آخر .

لما وضع قانون تنقية الحطب ، وجعل عقاب المهمل إحراق حطبه ، ونيط تنفيذ هذا العقاب بمعاونى الزراعة بلامراجعة ولا استئناف، عارضت فى هذا القانون قدر ماتسمح به الأحوال، وأبنت أن عقوبة الإحراق هى عقوبة شاذة غير مألوفة ومنافية لمصلحة البلاد الاقتصادية ، وإنه إن جاز الالتجاء إليها فى أحوال استثنائية لدرء خطر عام لا وسيلة إلى اتقائه إلا بها فان فائدة هذا التدبير مشكوك فيها كثيراً لأن معظم شرانق الدودة القرنفلية يكون فى الأوان الذى ينتقى فيه الحطب قد تساقط إلى الأرض وكمن فى شقوقها . وقد تنفذ القانون بالرغم من ذلك بكل صرامة فماذا كانت النتيجة ؟. كانت النتيجة أن الدودة فتكت بالأقطان فى العام الفائت فتكا ذريعا لم يكن فتكها به فى سنة ١٩١٤ شيئا مذكورا بالنسبة إليه . وأقول بأسف عظيم ، وإن قيل عنى إنى نذير سوء وشؤم، إن فتكها بالموسم الحالى سيكون أشد وأشنع . ولقد عاجلت أقطاننا قبل الأوان المعتاد وأخذت منذ أيام تلتهم اللوز الصغير باعتراف وزارة الزراعة نفسها وشركة المحاصيل والمزارعين الذين يوافون الجرائد بما يعاينونه .

صدق المقطم حيث قال إن الفلاحين لم يجتهدوا قط فى خدمة أقطانهم والعناية بها كما اجتهدوا واعتنوا فى هذا العام ، فاذا مر الإنسان فى الحقول الآن انشرح صدره مما يرى من نمو القطن ونضارته وتبكيره . وصاحب الحقل الذى يرى هذا النمو الحسن فى حقله يحق له أن يبنى عليه الآمال والأمانى . فهل شىء أمر من خيبة هذه الآمال يوم تهجم الدودة المشئومة فتأكل اللوز وتترك الغيط حطباً قائماً لا ثمر فيه يجنى إلا النزر القليل الذى لا يغنى من جوع ولا يشبع .

إننا نطالب الحكومة بأن تقف إزاء هذه القضية الحيوية موقف الأبطال وأن تذلل فى سبيل نجاحها العاجل كل الصعاب . فان انفاق مئة ألف جنيه لانتشال البلاد من وهدة الخراب ليس بالشىء الذى يذكر بل هو لا يوازى ميزانية وزارة الزراعة سنة واحدة . على أن هذا المبلغ يمكن تحصيله من الأهلين ضعفين أو أكثر إذا نجت أقطانهم من الآفات وعاد اليهم الرخاء . فان الحكومة المصرية إذا نشرت وأعلنت أنها مستعدة لنقد من يجد الدواء الفعال لاهلاك دودة اللوز مئة ألف جنيه ، قدم العلماء قطرنا من كل أنحاء المعمور ، ولا يمضى إلا زمن يسير حتى نحصل على الغاية المنشودة ولو فعلنا ذلك منذ سنتين لما كان لدودة اللوز أثر فى مصر الآن .

على أن الواجب يقضى بأن يكون فى وزارة الزراعة عدد يذكر من العلماء الاختصاصيين المشهورين لدرس المسائل الزراعية المهمة . بل أقول أن الوزارة الزراعية التى أحلم بها وأتمناها لبلادنا هى الوزارة التى لا تكون مؤلفة إلا من عشرين أو ثلاثين عالما اختصاصيا وإلى جانب كل واحد منهم كاتب يملى عليه نتيجة أبحاثه فتذاع على جمهور المزارعين للعمل بها . أما الأعمال الإدارية المحضة ، فقد كان لدى الحكومة قبل إنشاء وزارة الزراعة العدد الكافى لها من العمال ، فما كان القصد

من تحميل البلاد ما يزيد على مئة ألف جنيه سنويا إلا لتكون وزارة زراعية مؤلفة من الاختصاصيين الكبار الذين ينفعون البلاد بابحاثهم وعلومهم . وفى كل بلاد متمدنة نجد معظم موظفى وزارة الزراعة من الاختصاصيين وليس عندنا إلا عدد قليل منهم لا يستطيعون - مهما شهدنا لهم به من الكفاءة - أن يقوموا بجميع ماهو مطلوب منهم لترقية الزراعة المصرية وإسعاد فلاحها

* * *

«نشر هذا المقال فى عام ١٩١٦، وهو اقتراح لا يزال مع الأسف يحتاج إلى أن نعيد ترديده اليوم»

ذكرى اللورد كتشنر
ومصلحة البلاد

لحضرة (١) الأستاذ الفاضل يوسف (بك) نحاس مباحث فى الأمور الاقتصادية أكسبته شهرة واسعة وجعلت لآرائه منزلة رفيعة ولذلك نبادر إلى نشر الاقتراح الذى جاء به لاقران ذكرى اللورد كتشنر بمشروع اقتصادى خطير إذا تحقق عاد على البلاد بأعظم الفوائد

وخلاصة ذلك الاقتراح أن الأموال التى تجمع لإحياء ذكرى اللورد كتشنر تخصص للبحث عن دواء يقى البلاد شر دودة القطن فتؤلف لجنة من العلماء الأوربيين والأميركيين وتوضع جائزة تتراوح قيمتها بين ٢٠٠ و٣٠٠ ألف جنيه لمن يكتشف الدواء الشافى . وليس ذلك بعسير إذ أن الاكتتاب سيبلغ فى رأيه ٧٥٠ ألف جنيه .

وقد رفع اقتراحه هذا إلى فخامة نائب الملك ودولة رئيس الوزراء وقال فى ختام عريضته أن هذا أحسن وجه ينفق فيه ذلك المال تخليداً للفقيد الكريم وهو الملقب « بصديق الفلاح » عن جدارة واستحقاق .

أزمة بورصة القطن وحلها

أقفلت (٢) بورصة القطن فى الإسكندرية كما أقفلت بورصة ليفربول والهافر وبومباى من قبل للنظر فى مسألة المكشوف على النزول وحلها حلا مرضيا . ولا ريب فى أنه إذا تحقق وجود مكشوف كبير على النزول فإن ذلك يجعل أسعار القطن تصعد صعوداً هائلا وهميا قد يؤدى إلى رد

(١) «الأخبار» ٨ فبراير ١٩١٧
(٢) المقطم ٢٧ يونيو ١٩١٧

فعل هائل مثله . إذ ليس فى استطاعة إنسان ما أن يحكم حكماً أكيداً على ما يكون عليه محصول القطن المقبل فى العالم ولا على مقدار المقطوعية التى قد تزيد أو تنقص بتأثير عوامل شتى ليس فى الإمكان معرفتها وتقديرها الآن . لأجل ذلك يخشى أن يعقب الصعود المنتظر الذى نرجوه للأقطان هبوط لا مسوغ له سوى المغالاة فى المضاربة فتنزعزع الثقة المالية ويعود الأمر على المزارع بالخيبة والخسارة . وهذا الخطر آت من أن البورصة لا تسير الآن بحكم قانون العرض والطلب بل إنها تتأثر بأقل حادث من حوادث هذه الحرب فتسير سيراً لا أساس له .

وقد رأيت أن أعرض حلا لهذه الأزمة المؤقتة راجياً أن يحله ذوو الرأى من رجال حكومتنا محل النظر والتفكير .

أوجدت بورصة القطن لتسهل على المنتج بيع محصوله قبل نضجه إذا وافقه ذلك ، ولتمكن الغزالين من شراء ما يطيب لهم شراؤه منه قبل وجود البضاعة ، فإذا سدت فى وجه أحد الفريقين المذكورين سبل الانتفاع من البورصة كان وجودها غير سائغ وكان إقفالها خيراً من فتحها لأنها لا تنفع والحالة هذه إلا فئة المضاربين . وإن الأحوال الحاضرة قد حرمت فريق المزارعين الانتفاع من بورصة القطن . ذلك لأن المزارع الذى يرى من مصلحته أن يبيع جانبا من قطنه بالأسعار العالية الحاضرة ليضمن لنفسه ما يفى بالمطلوب منه ، قد لا يستطيع أن يدخل حلقة البورصة لأنه إذا باع مقداراً من قطنه وجب عليه فى حالة الصعود أن يدفع الفروق التى تقررها لجنة البورصة فى المواعيد المحددة للتصفيات العادية وغير العادية . ولما كانت الأحوال الحاضرة قد حولت الأفكار إلى التهور فى الصعود ، فليس ثم سمسار يجازف بقبول « أذونات » بيع من عميله ولو كان يعرف معرفة أكيدة أنه بائع جدى لا مضارب ، وأنه يسلم ما باعه حتماً فى الميعاد . وهذا إحجام يعذره عليه كل عاقل لأن الفروق التى قد يلزم بدفعها ريثما يأتى الميعاد المحدد للتسليم قد تبلغ مبلغاً يتعذر معه على السمسار وعلى البائع معاً أن يقوما بدفعه . ولا يستطيع المزارع أن يلتجئ إلى بنك من البنوك لتكليفه البيع ودفع الفروق لأن البنوك لا تقبل عادة عمل هذا حتى لأفضل عملائها ، والتجار لا يقبلون ذلك إيضا . وإذا اشتروا لحسابهم مباشرة من المزارع غبنوه فى الثمن غبناً قد يكون لهم فيه بعض العذر لأنهم خسروا خسارة لا يستهان بها فى المشتريات التى عقدوها مع المزارعين فى الصيف الماضى .

كل هذه العقبات قد تكون نتيجتها منع المزارعين من التعاقد فى سوق الكنتراتات ولا ريب فى أن إبعاد فئة البائعين الجديين لا ينتج إلا نتيجة واحدة وهى صعود الأسعار صعوداً وهمياً خطراً جداً على السوق ، فإذا جاء أوان جنى المحصول وجاء به المزارع لبيعه فى السوق ، كان رد الفعل قد وقع فلا يتيسر البيع إلا بأثمان هى دون القيمة الحقيقية بكثير .

فما دام الأمر كما ذكرنا ، وما دام أحد العاملين اللذين يتوقف عليهما حفظ توازن الأسعار فى البورصة — وهو عامل البيع — قد شل وتعطل مندوحة فلا للحكومة إذا أرادت أن تحفظ ثروة البلاد

ولا تخاطر بها مخاطرة كبيرة من أن تعتمد على أمرين اثنين . فإما أن تقفل البورصة إلى أن توجد البضاعة ، وهذا رأى يصعب العمل به ، وإما أن تقف مؤقتاً تنفيذ النظام الذى يقضى بدفع الفروق فى أزمان التصفيات وذلك لمصلحة البائع فقط عند ما يكون البائع بائعاً حقيقيا لا مضاربا . وهذا فى نظرى أحسن حل للإشكال القائم الآن .

أما الطريقة العملية لتنفيذه فهى أن السمسار الذى يتقدم فى حلقة البورصة ليبيع لمزارع ، يجب عليه أن يتأكد تحت مسئوليته الشخصية أن هذا البائع هو منتج وأنه سيكون حاصلا فى الموسم على المقدار الذى يريد بيعه .

فإذا تأكد السمسار ذلك، عقد البيع مع زميله سمسار المشترى . ويقتصر حينئذ تعهده هو وعميله البائع على أن يسلم المقدار المبيع فى الميعاد . وليس من عائق لإنفاذ هذا الاستثناء بصفة وقتية إذ أن السمسار يكون مسئولا مع عميله وهذه المسئولية كافية لأن تدرأ خطر الغش . ومن جهة أخرى فإن الأثمان قد بلغت حداً عاليـــا لا يخشى معه من وقوع تهور كبير إلا إذا تركت السوق للمضاربين وبقى المزارع مبعداً عنها لا يمكنه أن يبيع شيئا من محصوله لحفظ توازن السوق .

واقتراحنا هذا ينطبق على العادات التجارية المتبعة فى البلاد فى البيع المؤجل التنفيذ فإن المزارع إذا باع قطنه لتاجر فى خارج البورصة قبل ميعاد جنيه ، لم يكلف دفع أى فرق فى حال ارتفاع الأسعار ، بل بالعكس من ذلك فإن المشترى يدفع له مقداراً من المال عند عقد البيع عربونا . فلا مانع من إجراء ذلك مؤقتا فى بورصة الكنتراتات .

ولا خطر على المشترى من هذا الإعفاء إذا سمح لسمسار البائع أن يبوح باسم عميله ليتبين سمسار المشترى أنه حقيقة من المزارعين . على أن الخطر الموجود الآن هو أكبر بكثير من الذى يقع فى الصورة التى وصفناها . لأن البائع على المكشوف الآن رغم إلزامه بدفع التصفيات قد يتعذر عليه دفعها إذا صعدت الأسعار صعوداً فجائيا عظيما كما هو المنتظر . أما فى حالتنا فالبيع يكون بضمانات قوية وهى أن قبول السمسار إذناً مؤيداً من البائع بالبيع ضرب من المحال إلا إذا ثبت له أنه من المزارعين ، وأنه قادر على تسليم المقدار المبيع لأنه مسئول معه يخاطر بماله واسمه وشرفه فى مقابل عمولة جزئية .

فلهذا أرفع هذا الاقتراح إلى جناب المستشار المالى ورجائى أن يحله محل الاعتبار لكيلا تصبح البورصة مضماراً لا يتبارى فيه إلا المضاربون الذين يفسدون حركة السوق ويعرضون الأثمان لأشد الأخطار ، والبلاد لأكبر الأضرار .

ظهور الدودة القرنفلية

أقول (١) مع الأسف العظيم أن الدودة القرنفلية ظهرت فى اللوز المبكر منذ عشرة أيام أو أكثر وقد قابلت جناب (الكونت) سليم شديد يوم الخميس الماضى ٢٨ يونيو فقال لى انه وصلت اليه عشر لوزات كبيرة من إحدى مزارعه فلما فتحها وجد الدودة القرنفلية فى أربع منها . هالنى هذا الخبر المخيف فقصدت مكتب تفتيش وزارة الزراعة بالزقازيق فعرفت أنهم وجدوا تلك الآفة فى الأقطان المبكرة بنسبة من خمسة فى المئة إلى أربعين فى المئة فى مديرية الشرقية . زرت مزارعى بعد ذلك ودققت البحث والتنقيب فوجدت أن الاصابة تعادل النسبة التى وصل اليها تفتيش وزارة الزراعة فى الشرقية . وقد أكد لى بعض المزارعين أنهم رأوا الإصابة أشد وطأة وأنها تعادل من عشرة إلى خمسين فى المئة . أستنتج من جميع ذلك أن فتك الدودة القرنفلية فى اللوز المبكر لاينقص عن عشرة فى المئة فى المجموع على أقل تقدير . على أننا لم نجد لها أقل أثر فى هذا الوقت عينه من العام الماضى بل أول ظهورها كان فى آخر شهر يوليو وبمقدار قليل جداً . ويقول الخبيرون وبعض رجال وزارة الزراعة العاملين الذين حادثتهم فى هذا الشأن أنهم يتوقعون أن يكون فتك الدودة القرنفلية فى الأقطان ذريعا هائلا فى هذا العام . والحق يقال إنه ما دامت هذه الآفة المشؤومة قد ظهرت بهذه النسبة من الآن ، فلا يتم نضج المحصول إلا وتكون قد التهمت معظمه لطف الله بنا

فالى وزارة الزراعة نوجه هذه الملاحظات آملين منها أن تدقق النظر فى الأمر وأن لا تذهب فى تقديرها حالة الزراعة الصيفية مذهب التفاؤل فتقع فى المغالاة التى وقعت فيها عند تقدير كمية المحصول الماضى . والى الحكومة لتعيد نظرها فى اقتراحنا الذى لا نزال نكرره عند سنوح كل فرصة منذ سنة ١٩١٤ وهو أن تستقدم لجنة مؤلفة من أكبر كيماوى العالم لدرس هذه الحشرة الخبيثة وإيجاد دواء كيماوى ينجع فى قطع دابرها وأن تذيع أنها مستعدة لدفع مكافأة عظيمة لمن يوفق الى إيجاد هذا الدواء . ونوجه هذه الملاحظات أيضا الى الذين يريدون الضغط على سوق القطن لأنهم يلعبون بالنار .

أزمة الاكياس

حضرات الأفاضل أصحاب المقطم

كتبتم (٢) فى المقطم كلمة عن أزمة الأكياس ولفتم اليها أنظار لجنة التموين . وكنا قد وجهنا

(١) المقطم ٤ يوليو ١٩١٧

(٢) المقطم ١٣ يوليو ١٩١٨

أنظار جناب المستشار المالى إلى هذه المسألة فأحالنا جنابه إلى لجنة التموين قائلا أنه هو نفسه نبهها إلى ما ورد فى كتابنا .

ولكن المسألة لا تحتمل كثرة الأخذ والرد ولا التسويف الإدارى الذى تعودناه . والحكومة مطالبة عدلا وانصافا أن تقف فى وجه الطماعين الذين احتكروا الأكياس الفارغة وعقدوا النية على رفع ثمنها إلى حد فاحش . ان الحكومة اشترت القطن كله وبنت الثمن الذى حددته على سير الأحوال والأسعار حين تقديرها لثمن الشراء وكان ثمن الكيس حينئذ لا يزيد عن خمسة عشر قرشاً . أما الآن وقد زادت أجرة النقل فى سكة الحديد زيادة باهظة وزادت أجور الجمال أيضاً وبلغت أجرة العمال (الأنفار) حداً لم يدر فى خلد أحد أنها ستبلغه عدا ما وصل اليه ثمن الدوبارة وسائر الحاجيات وما ستبلغه أجرة الحليج — فالثمن الذى حدد للقطن وعد حينئذ ثمنا عادلا ملائما لمصلحة المنتج ، صار الآن ناقصاً على نسبة الزيادة فى أثمان الأشياء التى ذكرناها . فلا يجوز للحكومة إذا كانت مصممة على عدم رفع الثمن الذى تشترى به القطن ، كما يرجح ، أن تترك للمحتكرين الحبل على الغارب وتسلم المزارع لقمة سائغة لجشعهم .

أما الدواء الوحيد الذى يحل مشكلة الأكياس فهو أن تبادر الحكومة إلى ابتياع كمية عظيمة من الأكياس تطلبها من الهند على جناح السرعة وتبيعها لأصحاب المزارع بثمنها الأصلى مع المصاريف . وانا نؤكد لها أن إذاعة خبر عزمها على ذلك تحل عروة الاحتكار وتعيد الأثمان إلى حد الاعتدال . أما الوسائل الأخرى كالمصادرة وتحديد الثمن فانها لا تأتى بالغاية المرسومة ولنا من أزمة القمح أصدق شاهد على صحة ذلك . وإنا نرجو من أولياء الأمر أن يعيروا هذا الاقتراح حسن التفاتهم ، وإلا بلغ ثمن الأكياس مبلغاً فاحشاً مهما اتخذت الحكومة من التدابير الشديدة . ولا يخفى ان ذلك يلحق ضرراً كبيراً برتب القطن لأن الفلاح سيضعه فى أكياس بالية اقتصاداً فيعلق به كثير من الأوساخ وفى ذلك ضرر على البائع والشارى معاً وعلى سمعة القطن المصرى .

القطن وأثمانه وتسليمه

اطلع (١) الجمهور على الرجاء الذى رفعته الى الحكومة فى المقطم بان تعيد نظرها فى أثمان القطن التى كانت قد حددتها قبل أن يطرأ على الحالة الاقتصادية ما طرأ عليها بعد التحديد من الغلاء العظيم فى أجور العمال وأجرة النقل وثمن الأكياس والخيش والأطواق الحديدية .. الخ . فانتعش فى الناس الأمل بأن يحل هذا الرجاء محل التلبية . وقد نشأ عن ذلك أن أقدم التجار فى داخلية البلاد على

(١) المقطم فى ٢٦ أكتوبر ١٩١٨ .

شراء القطن بأثمان حسنة شجعهم عليها أيضاً ما وجدوه من السهولة التى أبدتها لجنة القطن فى ميناء البصل فى أول الموسم فى تثمين الإرساليات الأولى التى أرسلها التجار الى ذلك الميناء.

على أن الحال قد تغيرت الآن تغيراً أوقع تجار الداخلية فى الحيرة وجر عليهم خسارة تذكر لأن اللجنة لم تواصل الاستلام بطريقة التساهل التى اتبعتها فى أول الأمر بل أنها استعملت شدة غير منتظرة فى تقدير قيمة ما يعرض عليها من البضاعة حتى لحق بالتجار ما ذكرناه من الخسارة، وقد ظهرت نتيجة هذه الشدة ظهوراً جلياً. فان الأثمان فى الأرياف هبطت نحو مئة قرش وأحجم التجار عن الشراء حتى لا يعرضوا أنفسهم للخسارة إلا إذا باع المزارع قطنه لهم بثمن بخس. وقد ساعد التجار على تخفيض الأثمان عاملان مهمان. الأول صعوبة الشحن بسكة الحديد فان بضائعهم قد تبقى على رصيف المحطة عشرين يوما ولا يجدون مركبات لشحنها والثانى اضطرار الفلاح الى البيع لدفع ماعليه من الاموال والديون التى آن زمن إيفائها.

فاذا لم يكن فى الاستطاعة رفع سعر القطن الذى حددته الحكومة وأصبح غير ملائم لما يتكلفه المزارع من النفقات فأقل ما يمكننا طلبه منها هو أن تأمر اللجنة بالتساهل عند الاستلام حتى لا يغبن التاجر فيرجع على الفلاح ويستعيض خسارته بغبنه فى الثمن. ولنا التماس ثان نرفعه الى الحكومة وهو أن لا يسمح للجنة الاستئناف فى أن تخفض الثمن الذى قررته اللجنة الأولى ولم يرض البائع المستأنف لأنه من الظلم أن يكون غير راض بالثمن الأول فيأتى الاستئناف فيخفض هذا الثمن بضعة ريالات مع أن البائع هو المستأنف، والشارى هو اللجنة الحكومية الأولى التى دفعت فى البضاعة الثمن الذى يرضيها غير مكرهة على عرضه، فكيف يجوز وهى لم تستأنف بل وهى التى تحكمت فى الثمن، أن يأتى الاستئناف فيمنحها البضاعة بثمن ينقص بضعة ريالات عن الثمن الذى ارتضته هى؟ هذا فى الحقيقة مخالف لمبادىء العدل ولنا أعظم رجاء أن الحكومة ستنصف البائعين بأن تقرر أن الاستئناف لا يمكنه فى أى حال أن يخفض الثمن الأول المعروض فاذا رأى إن البضاعة تساوى أقل منه وجب على اللجنة الأولى على كل حال أن تستلم بالثمن الذى عرضته. فانه لم يقم أقل دليل على أن التجار الذين يرفع لهم الاستئناف هم أكفأ من أعضاء اللجنة الأولى. ودليلنا على ذلك ما جرى لأحد كبار التجار الذى تعين عضواً فى لجنة الاستئناف. فانه عرض قطناً على اللجنة الأولى ولما لم يوافقه ثمنها رفع عنه استئنافا واتفق أنه كان هو الذى كلف بأن ينظر فى قضيته (لأن القطن المرفوع عنه استئناف يقدم للجنة الاستئنافية وهى تجهل من هو صاحبه). فحكم هذا التاجر على قطنه بأن يخفض ثمنه أربعة ريالات عن الثمن الذى عرضته عليه اللجنة الأولى فلم يرضه. وهذه الحكاية مشهورة عند التجار فى ميناء البصل وهى أنصع دليل على أن أعضاء لجنة الاستئناف غير معصومين من الخطأ. فيجمل بالحكومة العادلة أن تحل التماساتنا هذه محل الاعتبار إرضاء للناس ورحمة بالفلاح.

الفصل الثانى

فى أعقاب الحرب الكبرى الأولى

التلاعب فى البورصة
والحاجة الى تنظيم أعمالها

إلى جناب المستشار المالى (١)

ان مالياً كبيرا مثل جنابكم يعرف أكثر من كل إنسان أهمية البورصة وانها فى الأحوال المالية والإقتصادية لكل بلد فى العصر الحاضر بمثابة القلب من جسم الإنسان . فاذا اختلت البورصة أو تعطلت وقف دولاب الأعمال وتطرق الخلل إلى جميع مرافق البلاد الصناعية والزراعية والتجارية والمالية .

ولقد أثبتت الحوادث المتوالية التى هزت البورصة صحة ما كتبناه وكثيه غيرنا مراراً من أن نظام البورصة الحالى معتل غير كاف لضمان سيرها بالضبط والدقة اللازمين لصيانة المصالح المتعددة المتعلقة بها . ولا ريب فى أن الحالة تدعو إلى إعادة النظر فى نظام بورصتى الكنتراتات والبضاعة الحاضرة بميناء البصل ودرس الإصلاحات التى دلت الظروف على لزومها درساً دقيقا لا تستأثر به الحكومة بل تشرك فيه معها ممثلى جميع الذين يهمهم أمر البورصتين لكى يأتى الإصلاح ضامناً لحقوق الجميع ، لا ميزاً للبعض ومجحفاً بالبعض الآخر .

ولا يسعنا فى هذا المقام إلا تكرار ماقلناه مراراً من أن التجار هم الذين يتمتعون بمزايا لايجيزها العدل ولا تتفق مع مصلحة المجموع . مزايا يتذرعون بها لغبن باقى المشتغلين بالبورصة غبناً فاحشاً فظيعا .

ونحن لانتصدى فى هذه العجالة إلى ذكر جميع أنواع الغبن الواقع على البلاد، بل نحن مقتصرون على ذكر نوع منها وهو أفظعها وأشدها ضرراً على البلاد ، قد يدهش له كل مشتغل بالأعمال التجارية فى البلاد المتمدينة إذا علم به .

إن البورصة تضع من حين لآخر نموذجا للبضاعة من القطن والبذرة التى يجب أن تسلم الكنتراتات المبيعة على مقتضاه .فالذى باع قطنا من رتبة الكنتراتات ،يسلم للمشترى هذا القطن من نوع الأنموذج الذى تقرر ، وكذلك البذرة .

فالشىء المدهش الغريب ان هذا النموذج تقرره لجنة مؤلفة من تجار الصادرات فقط بدون أن يشترك معهم فى هذا العمل أى شخص آخر . وهاك النتائج التى تترتب على هذا النظام .

إذا كان التجار هم البائعون فى البورصة وعليهم أن يسلموا المقادير المبيعة فى مواعيدها ، فإنهم

---

(١) الأهرام فى ١٤ مارس ١٩٢٠

يضعون أنموذجا لتسلمه من رتبة دنيئة تقل كثيراً عن رتبة البضاعة الواجب تسليمها . وبما أنه لا مرد لقرارهم هذا ولا مراجعة فيه ، فالمشترون الذين لا يسعهم الاستلام إلا بتكبد خسائر هائلة ، يرون أنفسهم مضطرين لبيع المقادير التى اشتروها فى بورصة الكنتراتات ، فينتج من تهافتهم على البيع نزول عظيم فى الأسعار ، فيتاح للتجار أن يشتروا رخيصا ماقد يكونون قد باعوه غاليا ، وتتم لهم الغلبة فى هذا النزاع الذى هم فيه الخصم والحكم .

وعلى العكس من ذلك إذا كان التجار قد اشتروا كنتراتات فى البورصة ولهم أن يستلموا فى الميعاد ، فإنهم يقررون نموذج التسليم من بضاعة عالية جداً بحيث لا يستطيع البائع أن يسلمها إلا بتحمل خسارة عظيمة . فهو يفضل أن يشترى كنتراتاته ولا يتم له ذلك إلا بالأثمان العالية فيخسر هو ويكسب التجار . فتأمل !

قد لا تأتى الأحوال دائما على حسب هوى التجار ومطامعهم الأشعبية فى تسلم القطن ، لأن القطن سوقه عظيمة الانتشار يشتغل فيها العالم بأسره . أما فى البذرة فإنهم يتحكمون فيها بما تمليه عليهم شهواتهم بلا منازع ولا معارض ، وذلك لأن سوق البذرة فى الاسكندرية فى يد نفر من التجار يعدون على الأصابع ، ولا يشتغل بها فى الخارج إلا سوق واحدة وهى سوق « هول » . فاتحاد التجار على غبن غيرهم أمر ميسور لا يجدون فيه معارضة ولا صعوبة .

ولا أدل على ذلك مما هو حاصل الآن . فان التجار باعوا كنتراتات بذرة تسليم شهر إبريل وقد اشتراها المضاربون كلها أو جلها .

تقدير محصول القطن

إن[1] أزمة القطن الحالية لشديدة الوطأة لأنها أزمة مزدوجة : محصول ردىء وثمن واطئ .

إذا كان المزارع ، وقد تحمل عبء الغلاء طول هذه السنة فى أجرة العمال وثمن البذرة والأسمدة والمواشى وغير ذلك من الحاجيات الزراعية على أنواعها مضافاً إلى غلاء المعيشة العام ، إذا كان محقاً فى تململه من هبوط أثمان القطن هبوطاً بلغ ٧٥ فى المئة فان حاله تكون من أسوأ الأحوال إذا أضيف إلى ذلك كله عجز فى حاصل الفدان إلى حد لا يستطيع معه أن يسترد نفقاته الزراعية ويفى ما هو مطلوب منه .

إذا فرضنا أن مزارعاً استأجر فداناً بثلاثين جنيهاً (وقد بلغ إيجار الفدان ضعفى هذا المبلغ) ولم يغل الفدان إلا قنطارين يبيع القنطار بعشرة جنيهات ، فلاشك أن هذا المزارع مشرف على الخراب .

---

(١) الأهرام فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٠ .

وهكذا حال صاحب الأرض الذى يزرعها بنفسه .

إذن ما هى كمية محصول القطن هذا العام ؟

إن شركة المحاصيل - وهى مؤلفة من تجار الصادرات الذين يسعون لشراء القطن بثمن بخس - قد قدرته بنحو ستة ملايين قنطار . وهذا التقدير الذى اعتبر زائداً جداً عن الحقيقة لم يزعج الناس كثيراً لعلمهم أن وزارة الزراعة ستنشر فى القريب العاجل تقريرها ، وأنه سيكون أقل كثيراً من تقدير شركة المحاصيل . لأنهم كانوا يقرأون كل يوم فى الجرائد أن الحكومة موجهة عناية خاصة لتفريج أزمة القطن التى ترى أنها كارثة على البـــلاد ، وأنها تريد أن تقدر المحصول تقديراً أدنى إلى الحقيقة . وقد أجمع الرأى العام على أن هذا المحصول لا يتجاوز خمسة ملايين قنطار أو خمسة ونصف فى النهاية العظمى .

توالت اجتماعات مفتشى وزارة الزراعة ، وأشيع أن الخلاف القائم بينهم ينحصر فى اعتماد أحد الرقمين المذكورين . وقالت الجرائد إن التقدير على كل حال لا يزيد عن خمسة ملايين ونصف مليون من القناطير .

ولقد دهش الناس بحق عندما اطلعوا على تقدير الإدارة فوجدوه قد فاق ماقدرته شركة المحاصيل بما لا يقل عن ١٨٧,٠٠٠ قنطار وكان من الطبيعى أن تتأثر السوق القطنية بهذا التقدير الذى أذيع فى وقت كانت العوامل الأخرى تضغط عليها ضغطاً كبيراً ، وأهم تلك العوامل نزول أسعار القطن الأمريكى ، والإشاعات التى يرددونها بإلحاح غريب عن انقطاع الطلب ووقوف حركة الأشغال وإنقاص ساعات العمل فى المغازل التى تغزل القطن المصرى إلخ .. إلخ . فأخذت الأسعار تتدهور ولا ندرى متى ينتهى هذا التدهور وعند أى حد يقف .

ترى هل كانت الوزارة مضطرة بما لديها من الشواهد الحسابية القاطعة ، ومن المعلومات الأكيدة الثابتة ، لتقدير المحصول بستة ملايين و ١٨٧,٠٠٠ قنطار فتعتذر بأنها جعلت احترام الحقيقة فوق كل اعتبار آخر وفضلتها على مصلحة البلاد المالية ؟

إن الوزارة نفسها تجيبنا سلبا فى المذكرة التى جعلتها مقدمة لتقديرها فقد جاء فيها ما يأتى :

« اعترضت تقدير محصول القطن هذا العام صعوبات أكثر من المعتاد . وبما أن المحصول كان متأخر الزرع ، فان الجنية الثانية لم تتم بعد . وكانت صعوبة الحصول على العمال سبباً من أسباب التأخير . ونظراً للهبوط النسبى فى أسعار القطن ، حجزت مقادير عظيمة منه فكانت المعلومات التى جاءت من الحلاجين غير مستوفاة على غير العادة . وقد كان من شأن الضرر الذى أحدثه عدم ملاءمة الجو فى شهر أغسطس ، أن التقدير ، اعتماداً على عدد الأزهار فى الشجيرات ، لم يمكن الاعتماد عليه . كما أن رغبة الكثيرين فى إذاعة قله المحصول ابتغاء الوصول إلى رفع الأسعار جعلت المعلومات الخارجية غير جديرة بالثقة .

«وقد كانت الطريقة التى اتبعت فى تقدير المحصول هذا العام مماثلة جداً لما اتبع فى الأعوام السالفة. إلا أنها أوسع اعتماداً على أرقام حقيقية مستمدة من مزارعين لديهم دفاتر لقيد المحصول. وبديهى أنه لا يمكن استقاء مثل هذه المعلومات من الجهات التى لا يوجد فيها من هذه الدفاتر إلا القليل أو لا شىء مطلقا. ولذلك اضطر المفتشون إلى الاعتماد على مشاهدات مساعديهم وعلى المعلومات المستقاة من المزارعين الموثوق بصدقهم. ولذا فالتقدير الحالى مقدم بتحفظ وسيراجع مرة أخرى فى آخر الشهر الجارى إذا وردت معلومات أخرى جديرة بالثقة تستدعى تغيير التقدير الحالى»

أى إقرار أصرح من هذا بأن التقدير لا يرتكز على أساس جدى!

إن مثل هذه الصراحة الممزوجة بشىء من البساطة كانت لتخفف من انتقادنا وتلطفه لو لم تكن المسألة حيوية لا يجوز للوزارة التصرف فيها بهذه الخفة، ولا للأمة الإغضاء عنها وتركها تمر كغيرها ...

إن وزارة الزراعة هى بالطبع وزارة خلقت للدفاع عن مصالح المصريين. فما أغرب الأسلوب الذى استعملته لهذا الدفاع بأن تقدر تقديراً عامياً غير مبنى على أساس جدى باعترافها هى نفسها وهى عليمة أن التقدير العالى يضعف السوق ويجيؤها ضغثاً على إبالة!

تشك الوزارة فى أقوال المزارعين، وتتهمهم بمخالفة الحقيقة للتوصل إلى رفع الأسعار ولهم فى ذلك عذر. وهى من جهة أخرى تذيع تقريراً لا يستند على سبب صحيح، فتضغط به على السوق ضغطا عنيفاً. أليس هذا بمستغرب من وزارة مصرية! وما عسى أن يكون عذرها المعقول المقبول؟

فى حالة عدم توافر الأدلة القاطعة، ألم يكن واجبها المحتم أن تعتمد أدنى تقدير، وهى الطريقة المتبعة فى جميع البلاد وأولها أمريكا؟ ولم نر حكومة ما فى العالم تخالف الرأى العام بأجمعه مخالفة تجر الخسارة على البلاد ما لم تكن مسوقة بعوامل لا يمكن دفعها!

إذا رأت الوزارة أنه يجب أن تخفض تقديرها للمحصول فى آخر هذا الشهر بناء على المعلومات التى تكون قد وصلتها، فكم تكون مسئوليتها الأدبية عظيمة أمام الذين باعوا قطنهم بالثمن البخس بناء على تقديرها المبالغ فيه!

لا نرانا فى حاجة إلى زيادة الخوض فى هذا العمل الخطير الذى من شأنه أن يوقع الحكومة فى أكبر المسئوليات فى كل بلد دستورى.

والله نسأل أن يقرب اليوم الذى يمكننا فيه أن نحاسب كل عامل على عمله.

بحث فى أثمان القطن

قلنا(١) فى انتقادنا فى تقدير محصول القطن بستة ملايين و٠٠٠ر١٨٧ قنطار إن هذا التقدير العالى الذى أذاعته وزارة الزراعة مصرحة بأنه غير مبنى على معلومات مضبوطه قد أثر تأثيراً سيئاً فى السوق القطنية لأنه ظهر فى وقت كانت العوامل الأخرى تضغط عليها فجاء تقدير الوزارة ضغثاً على ابالة .

ونريد الآن أن نبحث فى العوامل الأخرى التى أجملنا الكلام عنها فى العجالة الأولى بحثاً اقتصادياً مستفيضاً بأمل أن هذا البحث يجلى حقيقة الحال ويرشد أصحاب الأقطان الى مايجب اتباعه لصون مصالحهم . فاذا دلت شواهد الحال على أن هبوط الأسعار فى العالم أصبح أمراً محتما لامندوحة عنه ، كان من العناد المضر أن نحتفظ بقطننا انتظاراً لصعود كبير لا أمل فية . وأما اذا تبينا من تدقيق النظر فى العوامل التى تؤثر فى الأسعار أن هذه الأزمة مؤقتة زائلة قريباً ، وأن العودة الى الرخص أمر بعيد الاحتمال ، فيكون من الخطل البين ان يفرط المزارع فى قطنه ، فيعنى سواه ثمار كده ويعود هو يخفى حنين .

إن الغلاء العام ليس شيئاً اصطناعياً أوجده الطماعون الذين أرادوا لأنفسهم أرباحا فاحشة ففازوا ببغيتهم . لو كان ذلك لما عم الغلاء ولا دام طويلا . لأن الناموس الطبيعى والعوامل الاقتصادية قوة لا تقاوم ولا تقهر .

وجد الغلاء لأن الأيدى العاملة اشتغلت أربع سنوات أو تزيد عن الانتاج بالتخريب والتدمير . فعزت المادة وكانت ضرورية للمتحاربين ، فاضطروا لشراء الموجود منها بأثمان باهظة . فلما نفد المال من بين أيديهم استعاضوا عنه بالقروض ، وعن الذهب بالورق . فهبطت قيمة العملة فى البلاد المتحاربة وبالتالى فى العالم بأسره إلا الولايات المتحدة وبعض بلاد صغيرة لا تؤثر كثيراً فى السوق المالية ولا فى الانتاج .

استمرت قيمة النقد فى الهبوط يوما فيوما ، وهذا مشاهد بالعيان . وقد تناول الهبوط العملة الانكليزية نفسها حتى أصبحت الليرة الاسترلينية لاتساوى فى أمريكا إلا ثلاثة عشر شلنا وكسوراً .

وهذا الهبوط كان لابد منه بحكم القوانين المالية والاقتصادية المعروفة التى تقضى بأن كل شىء كثرت كميته نقصت قيمته . فالحكومات أصدرت من ورق النقد كميات هائلة ، وقد بلغ ما هو متداول منها فى فرنسا مثلا فى آخر شهر اكتوبر الماضى نحو أربعين مليار فرنك وهكذا فى مختلف البلاد

إزاء هذه الحالة كان من الضرورى أن ترتفع أثمان الأشياء ارتفاعا اسمياً وهمياً ، والحقيقة أن الأسعار لم ترتفع بل أن قيمة الشىء المستعمل للمقايضة (وهو النقد) قد نزلت . ولذا لم يكن

---

(١) الأهرام فى ١٧ نوفمبر ١٩٢٠

الكناس الذى ينقد كل يوم عشرين فرنكا أجراً ، بأسعد حال منه يوم كانت أجرته خمسة فرنكات، بل ربما زادت حاله سوءاً أو تعاسة .

أفى استطاعة الانكليزى ، الذى إذا قبض من الأمريكى جنيها قبضه ناقصا ثلاثين فى المئة من قيمته، وإذا دفع للأمريكى جنيها دفعه له زائدا ثلاثين فى المئة من قيمته . . أفى استطاعته أن يبيع نفس الصنف بالثمن الذى يرضى مناظره الأمريكى ؟ بالطبع لا . فاذا كان هذا متعذرا على الانكليزى فانه مستحيل على الفرنساوى وبالأخص على الطليانى ... وهذا بديهى لايحتاج الى شرح وتعليل .

وإذا اعتبرنا أن العالم مشتبكة جميع أجزائه بعضها ببعض اشتباكا لابد منه ، وأنه لايمكن عزل بلد عن المجموع من الوجهة الاقتصادية والمالية ، تبين لنا بجلاء أن الغلاء أمر محتم فى الوقت الحاضر، وأن علاجه مستعص على أكبر النوابغ مادام التضخم النقدى (inflation monétaire) عاما شاملا.

ولايمكن الوصول الى تخفيض الأسعار إلا اذا خفضت أجور اليد العاملة ، وهو مستحيل الآن لأن الحرب قد أنقصت عدد العمال إنقاصا مريعا ، ولأن العامل قد زادت مطامعه زيادة تربو على ما يجيزه انخفاض قيمة النقد . ولايأتى الرخص الا اذا كثر الانتاج ،وهو أيضا مستحيل لقلة العمال. نعم يجوز أن يبذل المنتجون مجهودا فوق العادة فيزيدون انتاجهم ، ولكن هذا المجهود يكلفهم كثيرا . فيجب أن يبيعوا بثمن أغلى .أما اذا باعوا بخسارة فلا سبيل الى تحقيق هذه الأمنية، ولا بد أن يبقى الانتاج غير واف بحاجة العالم . أضف إلى زيادة الأجور فداحة الضرائب وغلاء سعر التسليف . يظهر لك بوضوح أن الأمل بهبوط الأسعار مقضى عليه فى الوقت الحاضر ، وأنه من الأحلام التى لايحققها الواقع . فاما أن يبيع المنتج غاليا أو أن يكف عن الانتاج .

إذا كان كل ذلك ثابتا مفروغا منه ،فما سبب هبوط الأسعار النسبى ووقوف حركة الأخذ والعطاء وهما المؤثران الكبيران على سوق القطن اللذان يضغطان عليها الآن ؟

السبب الوحيد فى نظرنا هو الضجة التى قامت فى العالم وتولت الحكومات تعضيدها وترويجها ضد غلاء الأسعار ووجوب انخفاضها سريعا . وقد تمشدق الناس بعبارة لطيفة خلابة تردد صداها فى كل بلد من البلدان، وهى موجة الهبوط la vague de baisse بشر الناس بعضهم بعضا بقرب قدوم هذه الموجة المباركة قدوم السيل الجارف تهدم الأثمان العالية هدما وتجبر التجار على بيع بضائعهم بيع السماح . صدق الناس هذا الخبر وما أقربهم الى تصديق ما يطابق أهواءهم فقالوا : لنتمهل فى الشراء فاننا سنشترى غداً بالثمن البخس .

قل الشراء فقلت طلبات التجار . وأخذوا يبطلون الطلبات التى كانوا قد تعاقدوا مع أصحاب المصانع عليها . فاضطر أولئك الى تخفيض ساعات العمل، وامتنعوا أيضا عن شراء المواد الاولية والخامات.

وقد راجع التاجر حساباته ليرى هل يمكن أن ينقص أثمان البضاعة توصلا الى تصريفها ،فكان التنزيل طفيفا .ومن نزّل كثيرا فهو من أجبرته الضرورة على البيع بخسارة . وعلى الجملة لم تجد فى

أثمان البضائع نقصا محسوسا بالرغم من الاعلانات الكذابة التى تبشر الشارين بتنزيل عظيم . يقرأها الناس فيصدقون . ولما يقصدون الى مخزن التاجر، يظهر لهم أن الاثمان لم تخفض إلا قليلا ، وأن الاعلانات حيالة نصبت لخدعهم . وهذا طبيعى لانه يستحيل على من أنتج غاليا أن يبيع رخيصا . وقدقلنا إن الانتاج محكوم عليه بأن يبقى غاليا ، فالتاجر مضطر أن يشترى غاليا من المنتج وأن يبيع غاليا أيضا .

من كل ما تقدم يظهر أن الازمة الحاضرة هى أزمة جرتها على الصناعة والزراعة والتجارة حكاية « موجة الهبوط » التى ساعدت الحكومات على ترويجها وحملت العامة على تصديقها . وهى بعملها هذا قد حملت نفسها مسئولية عظيمة ، فان توقيف دولاب الاعمال وقف حركة البنوك التى أصبحت مضطرة الى قبض يدها والامتناع عن التسليف . وهذا من شأنه أن يربك التجار والصناع فيضطرهم إلى الجمود ، وفى هذه الظروف الجمود هو الموت . ليس المراد تعطيل التجارة والصناعة فى وقت أصبح العالم مفتقرا فيه للمصنوعات والانتاج افتقارا بينا . مادام تخفيض الاثمان مستحيلا للاسباب التى قدمناها وهى معقولة . فمن الجنون تعطيل الانتاج واقفال المصانع وترك العمال بدون شغل ولا ربح ، وهو ما نحن مسوقون اليه بمارسخ فى الاذهان من أن موجة الهبوط قادمة.

فهل يمكن لهذه الحالة أن تدوم ؟ إذا اعتقد أصحاب القطن ذلك ، فلهم أن يبيعوا قطنهم بالخسارة . أما إذا كانوا على رأينا من أن دوامها محال، فعليهم أن يتذرعوا بالصبر فان انفراج الازمة آت وهو قريب .

بلاغ الحكومة عن القطن

عتب(١) الناس على الحكومة لأنها لاتعمل شيئا لإغاثة أصحاب القطن . وثروة البلاد فى خطر من تدهور الأثمان وعجز المحصول . فأذاعت بلاغها المنشور على صفحات الجرائد ، وهو والحق يقال ، لايشفى غليلا . طلبنا الإغاثة ، فقدمت لنا النصح معتمدة على أن « النصح أغلى ما يباع ويشترى » . ولكن غاب عنها انه قبل أن ينصح الرجل الواقف على البر من كان مشرفا على الغرق أن لا يخاطر بحياته ، يجب عليه أن ينقذه أولاً ثم يسديه النصح ..

على أن الحكومة لاتنظر إلى الحالة كما ينظر لها باقى الناس ، بل هى تخالف الرأى العام بأجمعه ولا ترى أن نزول الأثمان أمر غير عادى وأنه يهدد البلاد بالخراب الأكيد .

فلنبحث الأسباب التى بنت عليها رأيها .

تقول الحكومة إن القطن المصرى — وهو مادة من مواد الترف — قد استفاد من صعود الأسعار

---

(١) الأهرام فى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٠

فى العام الماضى بمقدار غير عادى . إذ قد ارتفعت أسعاره بنسبة ٣٠٠ فى المئة من بعد الهدنة بينما الأسعار العمومية لم تزد إلا بنسبة خمسين فى المئة .

هذا خطأ محض لاندرى كيف يجوز لرجال اقتصاديين وماليين كرجالنا الوقوع فيه . ولا حاجة بنا إلى الرد عليه . وكل إنسان عاش فى هذا العالم قبل الهدنة وبعدها يعلم أن الأسعار لم تزد بين الفترتين بنسبة خمسين فى المئة فقط ولا بنسبة مئة فى المئة .. أما القول بأن القطن المصرى زاد بنسبة ٣٠٠ فى المئة فهو أبعد عن الصواب من الأولى . وانا نسأل هنا الحكومتين الانكليزية والمصرية اللتين احتكرتا القطن المصرى قبل الهدنة ، نسألها بأى سعر كانتا تبيعان القطن المصرى المأخوذ من الفلاح بسعر ٤٢ ريالا ؟ لأنه لايصح أن نقيس على السعر الإجبارى الذى حدد للشراء بل على سعر البيع الحر . ولا نجهل نحن كم كان هذا السعر ، وقد عرفناه من الغزالين الفرنساويين والبلجيكيين الذين حادثناهم فى أوربا .

وعلى كل حال ، إذا سلمنا جدلا بأن القطن المصرى يجب أن يجارى فى الصعود الأصناف الأخرى التى تقول الحكومة إنها زادت خمسين فى المئة ، فأين نحن من هذه النسبة ؟ كانت الحكومة تأخذ القطن المصرى قبل الهدنة بسعر ٤٢ ريالا للفولى جود فير ساكلاريدس . فإذا أضفنا إليه خمسين فى المئة وجب أن يكون الآن ٦٣ ريالا ، وهو يباع بخمسة وثلاثين ريالا ... أيجوز القول بأن جميع الحاجيات عادت إلى سعرها قبل الهدنة بل نزلت عنه خمسة وعشرين فى المئة حتى يكون القطن المصرى بخمسة وثلاثين ريالا بعد ٤٢ وقت الهدنة ؟ . .

يقول البلاغ إن القطن الأمريكى هبطت أسعاره هبوطا يزيد على ما أصاب القطن المصرى . نحن لاننكر أن النكبة قد أصابت أمريكا أيضاً ، وان كانت أخف وطأة منها عندنا ، لأن القطن الساكلاريدس له قيمة فى ذاته تزيد على الأقل ثلاثة أضعاف عن قيمة القطن المدلنج الأمريكى . فاذا اعتبرنا أن هذا الأخير يساوى الآن ١٦ دولاراً وجب أن يكون الساكلاريدس بسعر ٤٨ دولاراً أى بسعر ٦٧ ريالا مصرياً ، لأن عملتنا المصرية تنقص نحو ٤٠ فى المئة عن العملة الأمريكية ...

على أن نزول القطن هنا وهناك لايصح أن يكون فى نظر الاقتصادى المالى الواسع الاطلاع أمراً طبيعياً . فإنه نتيجة أزمة خاصة بصنف القطن ، وقد أبنا أسبابها فى مقال نشرناه فى الأهرام يوم ١٧ نوفمبر تحت عنوان « بحث فى أثمان القطن » . ومهما يكن من الأمر فإن القطن بأسعاره الحالية لايعود على زارعه المصرى أو الأمريكى بربح ما ، بل يلحق به خسارة فادحة . ولا يجهل الخبيرون أن القنطار من القطن الأمريكى يكلف صاحبه إثنين وعشرين دولارا على أقل تقدير ، فهو يخسر الآن ٦ دولارات فى كل قنطار . ولا توجد قوة فى العالم تقدر على اجبار الناس أن يشتغلوا بخسارة مثل هذه .

أما المنتج المصرى ، فبلاغ الحكومة يؤكد لنا أن حالته ليست بسيئة . « لأن الأسعار لا تزال

فى مستوى يوازى ضعفى ماكانت عليه قبل الحرب ، وهناك ربح محسوس يربو على تكاليف الإنتاج للمالك الذى يزرع أرضه بنفسه » . ماشاء الله ! . .

١ — « الأسعار لا تزال فى مستوى يوازى ضعفى ماكانت عليه قبل الحرب » . كم كانت الأسعار قبل الحرب ياترى ؟ كانت بمتوسط ١٩ ريالا عن سنة ١٩١٣ — التى بلغ مجموع محصولها سبعة ملايين وسبعمئة ألف قنطار تقريبا ، والتى خص الفدان فيها أربعة قناطير وأربعة وأربعين رطلا. وهذه الأرقام مأخوذة من جداول الحكومة الرسمية .

سعر التسعة عشر ريالا هو عن القطن العفيفى . وكان الساكلاريدس يزيد عنه سبعة ريالات على الأقل، فيكون ٢٦ ريالا . فكان الفدان ينتج لصاحبه ٤,٤٤ فى ٢٦ تساوى ١١٥ ريالا و٤٤/١٠٠ من الريال . أما فى هذا العام ، فقد بلغ متوسط غلة الفدان ثلاثة قناطير وثلاثين رطلا كتقدير الحكومة، وهو تقدير مبالغ فيه جداً كما سيظهره المستقبل . فإذا ضربنا هذه القناطير بسعر ٣٥ ريالا كانت النتيجة ١١٥ ريالا و٥٠/١٠٠ من الريال .

فأين هما الضعفان يارجال حكومتنا الأجلاء ؟ ان عملتنا فى سنة ١٩١٣ كانت عملة صحيحة سليمة ، وهى الآن ناقصة أربعين بالمئة عن العملة السليمة وهى عملة أمريكا . ففداننا كان يعطينا ما يزيد على مئة وخمسة عشر ريالا فى سنة ١٩١٣ ، وهو الآن لايصفى من بعد خصم فرق العملة إلا تسعة وأربعين ريالا .

٢ — « هناك ربح محسوس يربو على تكاليف الإنتاج للمالك الذى يزرع أرضه بنفسه » . بينما أن غلة الفدان هى ١١٥ ريالا إسمياً و٤٩ ريالا بالعملة الصحيحة . فكم كانت تكاليف الفدان فى هذا العام ؟ تراوحت بين ١٥ وعشرين جنيها . ولا جدال فى ذلك . خذ أدنى رقم وهو ١٥ جنيها ، أى ٧٥ ريالا ، وأضف إليه الأموال الأميرية وأجرة الخفراء ومصاريف الزراعة العمومية من ماهيات وتطهيرات وضريبة القطن وثمن مواش وعلفها وآلات زراعية وخلافه مما لا يمكن تقديره بأقل من خمسة جنيهات للفدان ، أى ٢٥ ريالا ، فتكون الجملة مئة ريال . فلا يبقى من « الربح المحسوس » إلا خمسة عشر ريالا لذلك الذى يزرع أرضه بنفسه يأكل منها طول السنة ويلبس هو وعياله ويفى ماعليه من أقساط وديون سائرة إلخ .. إلخ ! !

يظهر لنا أن الحكومة لم تعر هذا الموضوع كل عنايتها عندما وضعت بلاغها ، ولم تدقق النظر فى تفصيلات هذا الموضوع الذى لا ننكر أنه معقد ودقيق .

فعسى اللجنة التى ألفتها من كبار رجالها المتضلعين بالعلوم الاقتصادية والمالية أن تأتينا فى الزمن القريب بالقول الفصل والعلاج الشافى .

على أن الحالة تدعو لاهتمام الهيئات والأفراد جميعهم ، لا أن نلقى الحمل كله على الحكومة مهما حسنت نيتها وصدقت عزيمتها واتسعت خبرتها . وهنا أوجه كلامى بنوع خاص لمجالس المديريات

التى برهنت فى مواقف عديدة على غيرتها الوطنية وجهادها العنيف فى سبيل سعادة البلاد ورقيها . اليوم هو يوم العمل، وثروة البلاد مهددة بالخراب، فأجمعوا كلمتكم يارجال مصر وعضدوا برأيكم الثاقب وتضامنكم المتين الذين يسعون لانتشال مصر من هذه الورطة المالية المريعة .

الكارثة القطنية

الريال [1] الأمريكى (الدولار) يساوى تسعة وعشرين قرشا وملليمين . وكان القطن الأمريكى يساوى يوم الثلاثاء ١٦٫٥٤ لينار . وأقفل الساكلاريدس أمس عندنا بسعر ٤١ ١/٨ لنفس الشهر. فاذا اعتبرنا أن الريال المصرى ينقص ٤٢ فى المئة عن الريال الأمريكى بفضل التدبير المالى المجحف بمصر الذى قضى على البنك الأهلى بجعل ضمان ورق النقد المصرى سندات الخزينة البريطانية (وقد انتقدناه فى عدة مقالات نشرتها الاهرام فى أول هذا العام ولا يزال القراء يذكرونها)

إذا اعتبرنا هذا النقص ، كان قطننا الساكلاريدس الذى يعادل الحرير فى اعتبار الغزالين ، يساوى نحو أربعة وعشرين ريالا أمريكيا .. قنطار الساكلاريدس بأربعة وعشرين ريالا وقنطار المدلنج الأمريكى، وهو أدنى مرتبة من الأشمونى يساوى ١٦٫٥٤ ! ..

وكل ما تعمله حكومتنا هو أنها تتقاضى من صاحب القطن خمسة وثلاثين قرشا عن كل قنطار . حتى الاسكرتو الصعيدى الذى لا يكاد يساوى أكثر من ضعفى هذه الضريبة . تأخذ منا المبلغ لتشترى به قمحاً بأسعار عالية من الفلاح الاسترالى السعيد الحظ لتزاحم به الفلاح المصرى فى أثمان قمحه فتقتله بسلاحه .

هذا كل ما تعمله لتفريج الأزمة التى لا يكون من وراء استمرارها أياماً إلا الخراب المحتم .

هذا كل ما تعمله من بعد الاجتماعات المتواليـة التى كانت تنشر الجرائد بأن الغاية منهـا إيجاد الطريقة المثلى لمنع هبوط أسعار القطن . لما توالت تلك الاجتماعات كان القطن يساوى سبعين ريالا، وهو الآن حوالى الأربعين . فاللهم لطفاً بنا ورحمة يا أرحم الراحمين .

---

(١) الاهرام فى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٠

مساعى الأعيان والمزارعين
لدى ولاة الامور

فى صباح[1] أمس اجتمع لفيف من الأعيان والمزارعين الذين يهتمون الآن اهتماما كبيراً بالقطن ومحصوله وزراعته وذهبوا إلى سراى عابدين لمقابلة عظمة السلطان وبسط آمالهم وأمانيهم لعظمته. وكان هذا الوفد مؤلفا من أكثر من ٢٠ ذاتا وعينا منهم حضرات أصحاب السعادة والعزة محمود (باشا) أبو حسين وفتح الله (باشا) سلطان ومحمد (باشا) أبو الفتوح وحفنى (باشا) الطرزى والسيد على (بك) الرفاعى وجورجى (بك) ويصا وبشرى (بك) حنا ومحمد (بك) موسى واحمد (بك) جاد الرب وعلى (بك) شاهين وعباس (بك) الجزار وأبو العلا (بك) احمد وسامى افندى فانوس ولويس افندى فانوس واحمد (بك) قرشى وسراج الدين (بك) جاهين الخ الخ.

فتفضل عظمة السلطان بمقابلتهم فى نحو الساعة الحادية عشرة، فبسطوا لعظمته أمانى المزارعين وآمالهم بأن تحدد زراعة القطن فى العام المقبل بالثلث، وبأن تشترى الحكومة مليون قنطار من القطن الموجود الآن بالأموال التى تحصل من ضريبة القطن وهى ٣٥ قرشا عن القنطار وبما يتوافر من زيادة الضريبة الجمركية على القطن وهى واحد وربع بالمئة.

فأصغى عظمته إلى مطالبهم ووعدهم بأن عظمته موجه مع حكومته العناية التامة إلى هذا الموضوع. ثم حثهم عظمته على التعاون وتنشيط النقابات الزراعية وغير ذلك من الأعمال التى تعود على البلاد بالخير والفلاح، فخرجوا من لدن عظمته شاكرين داعين بل خرجوا واثقين بالوصول إلى أمانيهم.

وقصدوا بعد ذلك وزارة الزراعة حيث قابلوا معالى الوزير وباحثوه فى ذلك طويلا ولا سيما مسألة تحديد مساحة الزراعة. فباحثهم معاليه فى مسألة التموين. وقد ظهر من الجداول الإحصائية أن البلاد يكفيها ويزيد عن حاجتها زرع مليون و٦٠٠ الف فدان فقط. والدليل على ذلك أن محصول ١٩١٥، أى سنة تحديد زراعة القطن، كفى البلاد والقوة العسكرية. وفهموا من معالى الوزير أن الحكومة كانت قد أوصت بمشترى ١٦٠ الف طن من الحبوب ولكنها عدلت عن مشترى ٥٠ الف طن، ولربما تعدل عن مشترى ٦٠ الف طن أخرى لانتظار انقاص مساحة القطن. ثم قصدوا حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم (باشا) رئيس الوزراء، فعرفوا من دولته أنه موجه اهتمامه إلى هذا الموضوع الجليل الشأن، وأنه أصدر أمره إلى مجالس المديريات لتجتمع فى يوم

---

(١) الاهرام فى ٣ ديسمبر ١٩٢٠

الاثنين المقبل لاستشارتها فى تحديد زراعة القطن وإرسال آرائها تلغرافياً إلى دولته حتى تستطيع الحكومة البت فى الأمر يوم الثلاثاء المقبل ، فخرجوا من لدن دولته مسرورين .

وقابلوا معالى وزير المالية فوعدهم خيراً وأن الحكومة تهتم اهتماما كبيراً فى الأمر .

* * *

وذكرنا أمس خبر الاجتماع الذى عقد فى الزقازيق . وقد تألف أمس وفد من المجتمعين لمقابلة حضرة صاحب الدولة توفيق نسيم (باشا) رئيس الوزراء وبسط المسألة لديه قوامه حضرات :

أعضاء مجلس المديرية — ابراهيم (بك) نور الدين . محمد (بك) منصور نصير . حسن (بك) ربيع .

أعضاء لجنة الشياخات والرى والمجلس البلدى — عبد العزيز (بك) رضوان . على (بك) دياب . ابراهيم (بك) موافى . الشيخ وهمان محمود .

أعضاء اللجنة الاستشارية الزراعية — سليمان (بك) زيتون .

المزارعون — عبد المسيح (بك) موسى ، يوسف (بك) نحاس ، الخواجه مخالى بسانتى العضو بالمجلس البلدى ، الخواجه يني سريديس ، سليمان (بك) حسن أباظه ، على (بك) رضوان ، عبد العزيز (بك) البطريق ، حسن (بك) سيد احمد العزبى ، محمود (بك) العوضى مفتش وقف أمين (باشا) المنسترلى ، عبد الرحمن (بك) مجاهد ، محمد توفيق (بك) الشال .

فبعد أن بسطوا المسألة لدولته طلب منهم تقريراً مكتوباً فى ذلك فأرسلوا إلى دولته التقرير الاتى :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

يتشرف الموقعون على هذا وفد مديرية الشرقية المنتدب من قبل ملاكها ومزارعيها الوطنيين والأجانب ، أن يرفعوا لدولتكم ملخص طلباتهم التى عرضوها على مسامعكم الشريفة شفهياً اليوم معتمدين فى تحقيقها على غيرتكم الوطنية وعلو همتكم فى الذود عن مصالح البلاد .

أولا — إن نفقات فدان القطن قد تتراوح فى هذا العام من ١٥ جنيهاً إلى ١٧ جنيهاً مصريا عدا أموال الحكومة وضريبة مجلس المديرية وضريبة القطن والمصاريف العمومية وأرباح رأس المال أو ريع الأطيان . فاذا بيع القطن بالأثمان الحاضرة فثمنه لا يفى بمجموع ما بيناه ، وحينئذ لا محل للقول بأن الأثمان الحاضرة فيها ربح محسوس للمالك الذى يزرع أرضه بنفسه .

ثانياً — أن وجه الشبه معدوم بيننا وبين أمريكا فيما يختص بالقطن ، لأنه عندنا كل ثروتنا وعندهم هو جزء ضعيف منها ، فضلا عن أنه عندهم ينتقل من يد مزارعهم إلى معاملهم بعكس ما هو عندنا . فاذا أضيف إلى ذلك أن ثمن قطنهم مع نزوله إلى ما وصل اليه الآن ، لا يزال فوق ثمن القطن المصرى على ما بين الاثنين من الفرق فى الرتبة والنوع ،

قلنا إن هذا باضافته للأول يكون ضغثا على إبالة ، لهذا نلتمس :

(ا) إنقاص مساحة الأراضى التى تزرع قطنا فى سنة ١٩٢١ المقبلة . وبهذه المناسبة نتقدم لدولتكم بالشكر على تصريحكم بأنكم سألتم بالتلغراف مجالس المديريات رأيها فى ذلك وأن الحكومة ستعمل به .

(ب) إعادة النظر فى تقدير محصول هذا العام بما يتفق مع الحقيقة. ونرجو أن التقدير الجديد الذى سيعلن فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٠ كتصريح دولتكم يأتى بما تأمله الأمة .

(ج) أن تقرر الحكومة عاجلا شراء مليون قنطار بثمن لا يقل عن ١٢ جنيها للقنطار الواحد الساكلاريدس من رتبة « فولى جودفير » على شرط أن تحتفظ الحكومة به إلى أن يثبت السوق فى مستوى من الأثمان يتفق مع مصلحة المزارع .فان أعوزها المال أصدرت « بونات » على خزينتها تستحق الدفع بعد سنة ،وهى تكون بمثابة الذهب تماما لما للحكومة المصرية من الثقة المالية العظيمة فى العالم .وإن اعتذرت الحكومة لاحتمال وجود خسارة فى هذه الصفقة ،فنحن نقبل من الآن أن مجموع الخسارة ،وهو بعيد الاحتمال جداً، يخصص على مجموع الافدنة المنزرعة فى القطر، ويجبى مع الضرائب.

(د) إذا لم تجب الحكومة الطلب الثالث «ج» ، فلتأمر البنك الاهلى أن يقرض كل ذى حاجة من أصحاب الاقطان بنسبة ستة جنيهات على الاقل على كل قنطار سكلاريدى « فولى جودفير » على أن لا يرهق صاحب القطن بالبيع أو الغطاء كلما تقلبت السوق ، وتكون المدة لا تزيد ولا تقل عن سنة . وفى هذه الصورة أيضا ، إذا تعذر على الحكومة توفير المال اللازم لهذه القروض فتصدر به بونات على خزينتها ، على أن لا يكون للبنك الاهلى إلا وساطة بعمولة معينة فقط ، أو تضمن له الحكومة الخسارة ثم توزعها على الفدان كما جاء فى الحالة الثالثة لهذا التقرير .

(ه) الغاء الاتفاقات التى عملت لاستيراد الحبوب من الخارج ،وأن يستعاض عن تلك الاتفاقات بمثلها مع المنتجين المصريين إذا كان لا بد من استمرار الحكومة على التموين .

(و) أن تلاحظ الحكومة ألا وجه مطلقا بتداخلها بين المؤجر والمستأجر ، لأن علاقتهما على أحسن ما يكون ، ولأن هذا التداخل يخلق فى مصر بغير داع إشكالات اجتماعية مثل الواقعة فى جهات أخرى أو التى وقعت من قبل ودونها التاريخ وسببت مالا يحصى من الأضرار .

وتفضلوا يا دولة الرئيس بقبول عظيم إجلالنا وكبير احترامنا .

* * *

وبعد كتابة ما تقدم تلقينا من قلم المطبوعات البلاغ الآتى :

أرسلت وزارة الداخلية إلى المديريات كافة تطلب منها تلغرافياً عقد مجالس المديريات فى يوم الإثنين القادم للنظر فى مسألة تحديد مساحات زراعة القطن ودرس الموضوع وموافاة الوزارة بالنتيجة .

* * *

هذا وقد أذاعت رياسة مجلس الوزراء القرار الذى اتخذته فى صدد مساعدة الزراع ، وفيما يلى نصه نقلا عن جريدة المقطم الصادرة فى ٥ مارس ١٩٢١

الدفاع الوطنى عن القطن
الحكومة تساعد الزراع

بشراء مقادير غير محدودة من القطن ، وضمان الأموال
التى تسلف للمزارعين — الترخيص بإصدار القمح والشعير

قرار مجلس الوزراء

إنه(١) لأجل مساعدة البلاد فى الأزمة القطنية الحاضرة قرر مجلس الوزراء بجلسة ٤ مارس سنة ١٩٢١ اتخاذ التدابير الآتية :

١ — شراء القطن بمقادير لا تزيد على مئة قنطار .

لأجل معاونة صغار المزارعين بنوع خاص، تقبل الحكومة لحين صدور إعلان آخر أن تشترى صفقات صغيرة من القطن فى داخلية البلاد على ألا تتجاوز كل صفقة منها مئة قنطار كما حدث فى سنة ١٩١٤ عند وقوع الأزمة التى نشأت حينئذ من إعلان الحرب .

أما أثمان الشراء ، فإنها تحدد أسبوعياً تبعا لتقلبات سوق القطن والبذرة . ولكن الأثمان التى يبدأ الشراء بها قد تحددت منذ الآن على الأساس الآتى :

قطن سكلاريدس من رتبة فولى جود فير ٢٣ ريالا .

« أشمونى « « « « ١٦ ريالا .

٢ — التسليف على القطن :

بناء على الاتفاق الذى تم بين الحكومة وبين البنك الأهلى المصرى ، يقوم البنك لحين صدور إعلان آخر ، بمنح سلفيات على القطن باعتبار خمسة عشر ريالا عن القنطار من رتبة فولى جود فير سكلاريدس وعشرة ريالات عن القنطار من رتبة فولى جود فير أشمونى ، مع مراعاة هذه النسبة فيما يتعلق بالرتب الأخرى . وقد قبل البنك منح هذه السلفيات بشروط موافقة جداً ، أى بفائدة ٧٪ سنوياً وعمولة قدرها ١/٢٪ . وفى حالة هبوط الأسعار، لا تجوز المطالبة بتسديد هذه السلفيات أو بتغطية الفروقات قبل ٣١ مارس سنة ١٩٢٢ .

٣ — منح سلفيات من البنك الزراعى المصرى .

---

(١) المقطم فى ٥ مارس ١٩٢١

إنه مع بقاء القانون الخاص بعدم جواز الحجز على الأملاك الزراعية التى لا تزيد على خمسة أفدنة ،فإن البنك الزراعى قبل ، بناء على اتفاقه مع الحكومة ، أن يسلف المالكين لها مايلزمهم من المال لنفقات الزراعة ، وهو مالم يكن البنك يعمله منذ إصدار القانون المشار إليه .

٤ — إيقاف العمل بالقانون الخاص بالحلج .

يوقف العمل أثناء السنة الحاضرة بالقانون الخاص بالحلج الصادر بنمرة ٢٩ لسنة ١٩١٦ .

* * *

هذا وقد قرر مجلس الوزراء أيضا فى الجلسة نفسها الترخيص بإصدار القمح والشعير بلا قيد لحين صدور إعلان آخر .

التلاعب فى البورصة
لترويج النزول

يتوالى[1] العبث بثروة البلاد فى بورصة الكنتراتات بالاسكندرية . ويتنافس المضاربون على النزول فى اختلاق الأباطيل والحيل الخداعة التى يحرمها القانون تحريماً للضغط على السوق واستنزاف ثروة البلاد بالقاء الذعر فى القلوب .

من نحو خمسة عشر يوما ، لما كان سعر القطن الساكلاريدس حوالى عشرين ريالا ، علق أحد مستخدمى البورصة على لوحة الإعلانات الرسمية تلغرافا من محل ولد وشركائه بليفربول أرسله للبورصة مباشرة يقول فيه « بالرغم من الأثمان الواطئة الحاضرة فإن الإحصاءات تدل على أن نزولا جديداً فى الأسعار متوقع جداً ، فننصح باغتنام كل فرصة للبيع » .

نشر هذا التلغراف ، فتذرع به حزب النزول ودهور الثمن إلى ثمانية عشر ريالا للساكلاريدس. وفهم أبطال هذا الحزب ماغنموا . على أن القانون يعاقب على إذاعة أخبار فى البورصة من شأنها أن تحدث تأثيرا فى الأسعار ! .

ذكرت إحدى جرائد العاصمة هذا الخبر ، ونشرت تلغراف محل ولد بنصه ، فلم يحفل أحد من رجال الحكومة المسئولين بالأمر ، ولا حركوا له ساكنا . فلماذا ياترى ؟ .

واليوم رأينا ما هو أدهى وأدهش . رأينا فى نشرة شركة المحاصيل العمومية أن كمية القطن الذى صدر للخارج فى الأسبوع المنصرم هى :

---

(١) الاهرام فى ١٥ مارس ١٩٢١

٩٢٣و١٦ بالة أى ٧٩٥و١٢٨ قنطارا .

على أن البيان الرسمى للقطن الذى شحن فى كل يوم من أيام الأسبوع الماضى كان يعلق يوميا فى البورصة وتنقله جميع الصحف إلى أنحاء القطر . وهذا البيان هو كالآتى :

يوم ٤ مارس	٢٧	بالة
يوم ٥ مارس	١٦٨١	»
يوما ٦و٧ مارس	٢٧٠	»
يوم ٨ مارس	١٤٢٦	»
يوم ٩ مارس	٣٠٣	بالات
يوم ١٠ مارس	....	
	٣٧٠٧	بالات

فيكون المجموع ثلاثة آلاف وسبعمئة وسبع بالات، أى نحو ٨٠٠و٢٩ قنطار . وبمقارنة هذا المجموع بالارقام الرسمية الواردة فى نشرة شركة المحاصيل ، يتضح أن البورصة فى نشرتها اليومية أنقصت المشحون ٩٩٥و١٠٠ قنطارا عن حقيقته ، ولا يخفى على كل ذى بصير ما للبيان المشحون يوميا من التأثير فى البورصة . فإذا علم أن المشحونات قليلة أو معـــدومة ، دل ذلك على كساد السوق وتدهورت الاسعار بهذه العلة !

فالبورصة إذن بنشرها أرقاما مخالفة للحقيقة ومنقصة لكمية المشحون يوميا إنقاصا عظيما ، قد ساعدت على نزول الاسعار بطريقة غير شريفة وغير مشروعة تستوجب تداخل الحكومة ومعاقبة من تجرأ على هذا العمل الممقوت .

ها نحن قد رفعنا الأمر لذوى الشأن على صفحات هذه الجريدة الكثيرة الانتشار، التى يقرؤها كل رجل من رجال حكومتنا وكل فرد من أفراد الامة . وسيطلع حتما عليها معالى وزير المـــالية . والأمة التى قد أوقعها نزول الاسعار المروع فى الكآبة والضنك ، تنتظر ما سيفعله كل فى حد واجبه لدفع مثل هذه الاستباحة العلنية برغم الحياء والقانون فى الحال والاستقبال .

الحكومة وشراء القطن

ماج[1] الرأى العام وماج لاستحكام حلقات الضيق الذى عم البلاد بسبب الكارثة القطنية . فرأت الحكومة اتقاء لشر العواقب ألا تبقى مكتوفة اليدين والخراب يحدق بها وبأمتها . فقررت

(١) الاهرام فى ١٧ مارس ١٩٢١

فيما قرروه من الوسائل المخففة للأزمة ، أن تشترى صفقات صغيرة من القطن لا تزيد عن المئة قنطار ، وحددت لهذا الشراء سعرا لا يسمن ولا يغنى من جوع : ٢٣ ريالا للسكلاريدس و ١٦ ريالا للأشموني !

على أن هذا التدبير الأخير كفى لإنعاش السوق بعض الشيء بالرغم من العوامل السياسية العالمية التى حدثت وكان من شأنها أن تساعد حزب النزول على دهورة الأسعار إلى الخمسة عشر ريالا التى تنبأ بها المتنبئون !

هبت « النقابة العامة لرعاية مصالح المزارعين بالقطر المصرى » فانتقدت قرار الحكومة فى تقرير متين مفحم ، أظهرت فيه أن أمانى الأمة بأسرها كانت متجهة إلى شراء الحكومة مليونى قنطار على الطريقة المثلى الموضحة فى تقريرها الأول ، وأن الوسيلة التى اعتمدتها الحكومة ليست إلا تلطيفاً لا علاجاً لما تشكو الأمة منه . ثم انتقدت مشروع الحكومة فى ذاته مبينة معايبه وأخطاره ، وقدمت اقتراحات معدلة له ، وقد نشرتها كل الجرائد فلا حاجة بنا إلى إعادة ذكرها هنا .

كان المفهوم من بلاغ الرياسة أن الحكومة ستشرع فى الشراء حالا . فقال لنا المستر هبكنس فى بيانه أن الشروع فى الشراء لا يكون قبل يوم ١٨ الجارى ، وأنه سينشر فى خلال بضعة أيام كشفاً بالمدن والقرى التى يشترى منها القطن ! وهذا من باب التسويف الذى لا يتفق مع حرج الموقف ووجوب الإسراع فى تلافى الخطر .

وكان المفهوم أن سعر ٢٣ ريالا و ١٦ ريالا هو حد أدنى للأثمان التى تشترى الحكومة بها . وأنه يزداد كل أسبوع إذا زادت أسعار القطن فى البورصة . هذا ما كان الناس كلهم قد فهموه وأكد لهم بعض رجال الحكومة المسئولين صحته ومنهم وزير المالية نفسه . وعلى هذا التأكيد نشطت السوق وبلغ سعر السكلاريدس فى البورصة نحو ٢٦ ريالا ونصف الريال ! ولكن المستر هبكنس سافر للإسكندرية من يومين ، وأفاض على المشتغلين بالتجارة بما جاء فى بيانه ، ومحصله أن الحكومة لا تريد أن تعتبر الثمن المحدد الآن للشراء كأنه سعر أدنى ، بل إنها ستعدله كلما تقلبت الأسعار صعودا أو نزولا ، وأن التعديل لا يكون أسبوعياً كما قالت رياسة مجلس الوزراء بل ربما يكون يومياً إذا اقتضى تقلب السوق ذلك . والمفهوم بالبداهة أن المسارعة إلى التعديل لا تكون إلا فى حالة الهبوط .

بهذا البيان الغريب ، قد أعطى جناب المستر هبكنس أمضى سلاح لرجال حزب النزول فابتدأوا يستعملونه بمهارتهم النادرة ويطعنون البلاد فى قلبها طعنات نجلاء .

فلا يسعنا إزاء هذه الحالة التعسة وهذا التعسف الغريب إلا أن نحول وجهنا إلى جهة الحكومة الجديدة(١) التى قابلتها البلاد بالبشر والتفاؤل مؤملين أن تكون باكورة أعمالها الصالحة لإنعاش

---

(١) كان ذلك عقب استقالة وزارة توفيق نسيم وتولى عدلى يكن الرياسة من بعده .

آمال البلاد أن تحافظ على ثرواتها صيانة لها من أيدى اللاعبين بها ، وذلك بأن تنفذ مشروع النقابة العامة بشراء مليونى قنطار وهو المشروع الذى حبذه وأقره رجال الامة بالاجماع ورأوا فيه العلاج الوحيد لدفع الكارثة التى تئن منها البلاد بأسرها ، وصادف الموافقة والاستحسان من بعض وزرائنا الذين نيطت بهم الآن رعاية مصالح القطر . وفقهم الله إلى ما فيه تحقيق آمالهم وآمالنا .

* * *

بعد تحرير ماتقدم علمنا أن جناب المستر هوبكنس قد أرسل اليوم تلغرافات للمحلات المكلفة بشراء القطن لحساب الحكومة أن تسرع الى الشراء من يوم السبت الآتى وأن يكون الشراء بسعر ٢١ ريالا للسا كلاريدس الفولى جودفير وأربعة عشر ريالا وربعا للاشمونى .

فاذا لاحظنا أن القطن السكلاريدس سعره مع إقفال بورصة اليوم هو خمسة وعشرون ريالا وخمسة وأربعون جزءا من مئة من الريال ، فلا يسعنا إلا أن نعجب كل العجب من هذا التصرف المدهش الذى فيه مساعدة بينة لحزب النزول ونقض صريح للعهد الذى قطعته الحكومة على نفسها تجاه الأمة . فهل ترضى الوزارة الجديدة المرضى عنها إجماعا ، بهذا التصرف الذى أقل ما يقال فيه إنه لا يجوز من تاجر فرد فكيف من رجل ذى مسئولية فى الحكومة .

الأزمة القطنية
ماذا ينتظرون ليعملوا ؟

نشرنا(١) فى غير هذا المكان التقرير الهام الذى قدمته النقابة الزراعية المصرية العامة صبيحة أمس إلى رياسة مجلس الوزراء . ومن السهل على المرء أن يقتنع بأن هذا المستند من الطراز الأول تضمنا للحوادث والأرقام . يتجلى فيه اقتناع كل امرىء حسن النية ملىء قلبه حقا بحب الخير لمصر .

ولسنا نضيف إلى هذا التقرير إلا كلمة فنقول :

من يوم أن جهرت الوزارة الجديدة بنيتها واعتزامها العدول عن التردد الماضى ، وعملها على وضع حد بالفعل لحملة الهبوط الممقوتة ، لم يعد يعرف الذين أمسوا على خراب البلاد ليقيموا على أطلالها ثروتهم الخاصة . فلقد سمعنا اليوم من بعض صحفهم نعيبا كنعيب الغربان قابلت به الخبر القائل بأن الحكومة سمعت نداء الأمة ، وهو من صوت العقل ، فاعتزمت التدخل فى سوق ميناء البصل ، فرفعت هذه الصحف العقائر ونادت بالويل والثبور .

---

(١) الجورنال دوكير فى ٣١ مارس ١٩٢١

ولا يقال إن هذا بمثابة سلخ جلود هـــذه الأطيار المشؤومة . فان مناورة الأمس تدل على جراءة لا مثيل لها إن هؤلاء القوم لم يروا خيراً من أن يذيعوا فى البورصة السكندرية إشاعة مفادها أن وزارة عدلى استقالت . ولم يك يلزم أكثر من هذا لإسقاط أسعار القطن أربعة ريالات، لأن البلاغ الرسمى الذى نشر فى الأسبوع الماضى بشأن التدخـــل الحكومى والبيانات التى فاه بها وزير المالية للصحف لم تحدث الأثر العظيم . لا بل أكدوا أن هذا البلاغ طيره حزب الهبوط تلغرافيا إلى انجلترا ومعه تعليق حشوه اللؤم . وهذا هو السر طبعا فى الهبوط الذى حدث أمس ، حتى لقد تساءل الجمهور المصرى حيال ذلك فقال : أتبقى الوزارة مغلولة الأيدى بعد التعهدات الصريحة التى قطعتها على نفسها أمام البلاد ؟ واسنا نظن مطلقا بقاء الوزارة بلا عمل بعد أن دقت ساعته ، وإلا فات الآوان ، وضاع حسن التأثير الأدبى الذى بنى على القرار الصادر .

إن المرء أمام مناورة واضحة بدهية ترمى إلى تثبيط همة الجمهور وإصابة السوق مرة أخرى . ولقد اتحدت مصالح قوية لهذا الغرض والظاهر أنها لا تتأخر أمام أية وسيلة . فما رأى إسماعيل صدقى (باشا) وزير المالية ؟

إن (الباشا) وعد بالصراحة فى كبح جماح كل محاولة يراد بها إسقاط أسعار القطن إسقاطا مفتعلا . فماذا فعل فى هذا السبيل ؟ ألم ير أن الوقت حان للخروج من الوعود إلى الأعمال ؟ إن البلاد على شفا الهاوية تنتظر منه حركة فهل يتحرك ؟ إننا نرجو منه ذلك .

لا ينبغى أن يقف الوزير فى سبيله أمام أى اعتراض أو أى عائق ، فان الاعتراضات والعوائق لا تجىء من ذوى سياسة مالية أسفرت عن خير النتائج . وليس الذين أخسرونا ١٣ مليونا من الجنيهات (نعنى الاحتياطى برمته) هم الذين يستطيعون منع المعونة عن البلاد من مال البلاد . بل ليس الذين كالوا النصح لسير فنسنت كوربت بالتقرير المشهور ، على قدرة لمعارضة الحكومة اليوم فى أن تقى البلاد الكارثة الكبرى فى هذه المرة . فالخزانة إذا قدرت لها الخسارة — وهذا بعيد الاحتمال — فإن خسارتها لا تبلغ قط عُشر ما أصاب المالية العمومية فى أقل من سنة بسبب الإسراف والنفقات الطائلة التى كان منها إنفاق ٢٠ ألفاً من الجنيهات لشركة من شركات الملاحة لا لشىء إلا لتيسير الاصطياف فى أوربا على بعض كبار رجال الإدارة .

لقد حان الوقت لوضع حد لهذه الفضائح والتفكير فى المصالح الحقيقية للبلاد .

يجب ألا تترك الحكومة أى شك فى اعتزامها القيام بما تعهدت به وتنفيذ قراراتها . ولا يمكن أن ينفى هذا الشك إلا بعمل قوى سريع ناجع . ولا محل لإضاعة شىء من الوقت . وإذا أجيز لنا القول والجهر برأينا ، قلنا على الفور إن المسألة الاقتصادية أهم وأدعى إلى سرعة الحل من المسألة السياسية .

إذا حل بمصر الخراب ، فاستقلالها تاما كان أو ناقصا غرور ، وتحريرها محدود الفائدة فلا يخدعن

أحد نفسه . فبحل المسألة الاقتصادية على عجل ، تخدم وزارة عدلى مصر خدمة حقيقية ..

إن بين يديها حيال انكلترا وسائل فلا ينبغى لها أن تهمل استخدامها ، فقد لا تجد فرصة خيراً من هذه . فنؤمل ألا تفوتها هذه الفرصة . إنها إذا لم يكن لها من الفضل إلا ما تذكر لاستحقت حفظ الصنيع من مصر .

الأزمة القطنية
كيف يستحلون مال الفلاح

قد آلينا(١) على أنفسنا ألا نكف عن مكافحة أولئك الذين يستنزفون أموال الفلاح ، ويأخذون منه محصوله القطنى فى كل عام بأبخس الأثمان ، مستعملين لذلك كل الوسائل الممقوتة ، والأفاعيل الخبيثة الشيطانية ، كأن الفلاح المصرى قد خلقه الله لإشباع بطونهم وملء جيوبهم ، وهو أفقر مزارع فى العالم ، وأكثرهم كداً وشقاء .

لقد سبق لنا أن فضحنا بعضاً من حيلهم على صفحات الجرائد ، فقلنا كيف ينقصون الصادرات الأسبوعية مئة ألف قنطار عن حقيقتها ليوهموا أصحاب الأقطان أن الطلب على قطننا منعدم ؟ وكيف يعلقون فى البورصة تلغرافات مكذوبة تنصح للناس بالبيع يوم كان ثمن القطن ١٩ ريالا !

كل هذا يجرى على مرأى ومسمع من ولاة الأمر الذين لا يحركون ساكناً لمنع هذه الجرائم المعاقب عليها فى القانون المصرى كما تعاقب عليها كل قوانين العالم المتمدين .

ولقد طالما طبلوا وزمروا ، ونحن نطلب تدخل الحكومة فى سوق ميناء البصل ، بأن القطن غير مطلوب حتى خلنا أن الحكومة التى قطعت على نفسها عهداً أكيداً أمام الأمة بأن تشترى من ميناء البصل ما أحجمت عن الشراء حتى الآن إلا لتأثرها بهذه الصيحة وهذا الوعيد . ولكن الحقيقة لا تلبث أن تظهر مهما حاول أصحاب الأغراض طمسها . فقد جاءت أرقام التصدير الرسمية مصدقة لما نقول ، ومكذبة لأراجيفهم . إذ أنه شحن فى يوم واحد ، وهو يوم أمس ، تسعة عشر ألف بالة ، أى ما يزيد على مئة وخمسين ألف قنطار . فتأمل !

فليتق الله أولئك الذين استباحوا أموالنا . ولتتق الله حكومتنا العادلة فى أمتها التى تنتظر منها النجاة والمعونة . فان المصرى مغبون فى قطنه من سنين عديدة ، وقد أصبح لا يطيق على هذا الغبن الفاحش صبراً ، وهو يطلب من حكومته أن تجد فى الدفاع عن مرافق الثروة المصرية التى طالما عبثت بها يد العابثين .

---

(١) الأهرام فى ٢ أبريل ١٩٢١

القطن وحزب النزول

ما زالت (١) سوق القطن ترينا العجائب ! أمة بأسرها تئن من الأزمات القطنية ، وحكومة تبذل مافى وسعها لتفريج الكربة ، وفى جنبهما نفر من الأغربة التى لا تعيش إلا من الأشلاء ، متذرعون بالأباطيل والحيل الكذابة للضغط على الأسعار ، وبالغون مآربهم بالرغم من كل مقاومة ! كل يوم نرى آية من آيات دهائهم ، وبدعة من أحابيلهم الشيطانية التى يصطادون بها أموال الزارع المصرى الأمين المستسلم !

نشطت السوق منذ أربعة أيام ، ووردت الأنباء مبشرة بازدياد الطلب على القطن . وقد ارتفع سعر الحرير والصوف ارتفاعا مطرداً ومحسوسا . وجاءنا أخبار بورصتى ليفربول وأمريكا بتحسين فى سعر المصرى والامريكى على السواء . ووردت للحكومة نفسها أخبار مطمئنة من ليفربول . فأصبحنا اليوم ونحن ننتظر صعوداً كبيراً فى بورصتنا . ولكن الناس لم يحسبوا حسابا لأبطال حزب النزول ، فقد هجموا على السوق هجمة عنيفة ، وكسروا قلوب أصحاب القطن ، متوسلين لذلك باشاعات يعلمون هم يقيناً أن من شأنها القاء الرعب فى الناس .

أشاعوا أن الحكومة قد أحجمت عن شراء القطن من ميناء البصل أمس واليوم لأنها رأت مركزها مزعزعا لكونها لم تصل إلى الاتفاق مع الوفد المصرى ، وذلك لأنه اشترط ، على ما يزعمون ، اشتراطات ثقيلة أبت الحكومة أن تقبلها . فكانت هذه الإشاعة كافية لا لمنع صعود الاسعار الذى كان متوقعاً لصعود بورصات الخارج فقط ، بل لإنزالها ريالا كاملا عن سعر الفتح !

بمثل هذه الإشاعات السيئة يتلاعب أولئك النفر بمصالح البلد . ولا نرانا فى حاجة إلى التعرض لإظهار مافيها من السخافة والبطلان . فانه يستحيل على الوفد المصرى فى نظرنا ، أن يشترط على الوزارة اشتراطات غير مقبولة وهو عليم بأن البلاد من أقصاها إلى أقصاها متعلقة بها كل التعلق ، لما هو معروف عن رجالها من الإخلاص والوطنية الصادقة ، ولما قدموه من البرنامج السياسى والاقتصادى الذى لم تسبقها اليه وزارة أخرى ، ولما هو مشهور عند الجميع من وطنية رجال الوفد التى تأبى عليهم أن يعرقلوا وزارة هذا شانها ، فيعرضوا بلادهم للانقسام فى ساعة يتحتم فيها الاتحاد والوئام ، ويخاطروا بثروة البلاد مع ما هو حائق بها من الضرر . ولئن كان مجرد مثل هذه الإشاعة السخيفة قد أنتج هذا الأثر السيء فى سوق القطن ، فما لاريب فيه أن اعتزال هذه الوزارة يكون قضاء مبرما على الحالة الاقتصادية .

على أننا نعلم أن هذه الوزارة ثابتة لا تتزعزع . فلتطمئن قلوب أصحاب القطن ، وليثقوا بأن سهر الحكومة على مصالح البلاد الاقتصادية لا بد أن يحسن السوق فى القريب العاجل . وليتق الله أولئك المرجفون .

---

(١) الاهرام فى ١٤ ابريل ١٩٢١

الحالة الحاضرة وتأثيرها
فى سوق القطن

جاء (١) فى أهرام ٩ الجارى تحت عنوان « الأسبوع التجارى » الكلام الآتى فى بيان الحالة :

« السوق فى حالة تردد وترقب لسير المسائل الكبرى فى أوربا وهنا . وهذا هو السبب فى اتباع خطة التحفظ والانتظار الآن » .

وقد قرأنا فى النشرة التجارية الصادرة بتاريخ ٨ مايو ماترجمته :

« ... ومن جهة أخرى فالنزاع السياسى القائم بين الوزارة وبين الوفد قد وقف سير المعاملات التى كان التجار على وشك ابرامها »

وقد صدر صاحب النشرة العدد المذكور بمقال متين نقتطف منه مايلى :

« إن الميل إلى التطرف — وبالحرى إلى الدكتاتورية — الذى ظهر به رئيس الوفد ، قد جعل راحة البلاد محفوفة بالأخطار . وان استمرار هذا الحال يؤدى إلى حدوث اضطرابات وقلاقل فى حالة مصر السياسية والاقتصادية . فى حين أن حل المسألة المصرية يعوزه جو أمين مطمئن . ولهذه الأعتبارات الخطيرة كان حقاً على السلطة الشرعية أن تتخذ ما اتخذته من الاجراءات لانقاء عوامل الفتنة والهياج . ولا عجب إذا رأينا الضعف مستحوذا على سوق القطن بشكل مريع ، وان نرى أنصار حزب الغزول يروجون من الاشاعات الكاذبة مايصدقه المشتغلون بالتجارة ، وهم من طبعهم خائفون حذرون على الدوام » .

فقد هبط سعر الساكلاريدس اليوم إلى ٢٨ ريالا وكسور فى بورصة "الكنتراتات ، على أن ورصات الخارج لم يحدث فيها نزول ، بل على العكس من ذلك ، قد ارتفعت فيها الأسعار بين أسبوع وأسبوع ٥٨ بنطاً و٥٠ بنطاً فى نيويورك و٥٨ بنطا و٥٦ بنطا فى نيو أورليان . وكان يجب على نسبة أسعار القطن الأمريكانى الحالية ، أن يكون ثمن الساكلاريدس بين ٣٤ و٣٥ ريالا

فليتدبر عقلاء البلاد هذه الحالة السيئة التعسة ، وليضعوا لها فى العاجل حداً ، حتى لاتضيع مصالحنا الاقتصادية فى سبيل نزاع شكلى لايؤثر أدنى تأثير فى جوهر القضية المصرية . يوسف نحاس

* * *

وقد عقب المرحوم الأستاذ داود بركات رئيس تحرير الأهرام على هذا المقال بالكلمات البليغة التالية :

---

(١) الأهرام فى ١١ مايو ١٩٢١

يعلم الكاتب الجليل موقف « الأهرام » فى هذه الأزمة. فهو موقف إنصاف جهد ما تصل إليه معرفة الإنسان ليكون حكمه عادلا منصفاً صادقا ، لا موقف تحيز وانحراف فيميل إلى جانب دون آخر ، وهذا الموقف لهو أصعب المواقف بلا شك ولا ريب . لأن كل فريق يود أن يجرك بتلابيبك إلى صفه فان لم تفعل رماك بما يرمى به خصمه . على أن هذا الموقف الذى اخترناه لأنفسنا ، على متاعبه وسهولة طواف الريب حوله ، هو الذى لزمناه منذ خمسين عاما . فهو عندنا موقف عقيدة راسخة ويقين ثابت وإيمان صحيح ، ومنه ننظر مع الأسف إلى مايريد الأكثرون والأجانب خاصة أن يؤولوا به مشادة الهيئات عندنا . وبما أن لهؤلاء الأجانب مصالح مادية ومالية ولا يهمهم سواها ، ووتر المال شديد الاحساس ، فليس غريبا أن تؤثر كل كلمة تقال وكل خطبة تلقى وكل حركة تبدو بذلك الوتر ، ولربما كان من مصلحة بعض الناس أن يحولوا كلمة الجدل إلى كلمة تهديد ، وكلمة التهديد البرىء إلى إنذار ، فتلقى فى مسامع قوم لايروقهم سوى الصفو التام مهما كانت الحال.

إذا صح هذا — وهو فى نظرنا صحيح — لا يكون من الغريب أن نسمع من قلم مجلة مالية فى وصف معالى سعد (باشا) ماسمعنا .

أما قول المجلة المالية « ان راحة البلاد محفوفة بالأخطار » فهو ماننكره بل نستنكره بكل جوارحنا ، وينكره معنا ويستنكره كل مصرى ، لأنا نحن الذين نهضنا منذ الساعة الأولى للمطالبة بحقنا . قرن زعماؤنا هذا الطلب بالمحافظة على حقوق الأجانب ، حتى امتيازاتهم التى تنافى فى جوهرها الاستقلال التام الذى تنشده البلاد كاملا . ومن هذه المحافظة صون راحتهم ومصالحهم المشتبكة بالمصالح المصرية اشتباكا شديداً حتى انه يستحيل أن تفضل مصلحة مصرية مادية على مصلحة أجنبية ، لا فى الأراضى ولا فى المتاجر ولا فى المصانع . فهب اننا لم نحرص على مصالحهم ، فهل نحن ننسى مصالحنا المشتبكة بمصالحهم ؟

وإذا فعل الإنسان العاقل فعلا — ويحق أن ندعى العقل والحكمة والصواب فى أعمالنا وأقوالنا — أفلا يفعل ذلك لغرض معين ؟ . فماذا عساه يكون غرضنا من الاضطراب والقلق الذى يهز محرر المجلة المالية ؟ . ألا يكون الإضرار بأنفسنا ، دون أقل ثمرة أو فائدة لنا ؟

لقد كانت لنا انكلترا خصما حينما انكرت علينا حقنا بالاستقلال . فناقشناها ، فهزأت بمناقشاتنا ، وأبت التفاهم معنا ، فغضبنا .

أما الآن فهى تقول لنا : تعالوا نتفاهم . ففى دور التفاهم لا سخط ولا اغتصاب ولا كدر ، بل مجاملة بالحسنى المقرونة بالحكمة والبصيرة .

بقى اجفال هؤلاء الماليين وشكواهم من مجادلاتنا ومباحثاتنا التى ، إذا سلمنا لهم بأنها عادلة — وهى ليست كذلك — فانها لاتعدو بحال من الأحوال البحث الجائز والجدل المألوف . فبين هذا الجدل البرىء والخطر الذى يتوهمه الكاتب . فرق عظيم . إلا إذا أرادونا ملائكة نسبح ونمجد مع القنوت والخشوع

لا ناساً كسائر الناس . ومع ذلك ، فان كل مايجرى بيننا معروض على محكمة الرأى العام ، فلها الحكم بكل سكون وهدوء . ولا نحب أن نقيم دليلا على صحة ذلك مثل ماجرى فى البلاد منذ بضعة أشهر إلى الآن .

فالمصرى واثق مقتنع ، موقن بأن التمسك بأهداب السلام والراحة والسكون من أول الفروض المحتمة عليه لنفسه ووطنه . فليستريح بال هؤلاء الجزعين ، وليعرفوا أن سعد (باشا) زغلول أمين على مصلحة وطنه ، ورأس هذه المصلحة المطالبة بحق مصر ، والمجادلة بطرق الوصول إلى هذه المصلحة فى ظلال السلام والراحة والمحافظة على مصالح ضيوف البلاد ومصالح البلاد كلها .

* * *

نحن نطالع منذ أيام فى جميع الصحف الأفرنجية حملات شديدة كحملة المجلة المالية . فلم تسلم من لسان « البورص » ، ولا من قلم « الجورنال دوكير » ، ولا من نقد « البروغريه » و « المساجيرو » و « الاجبسيان مايل » و « الغازيت » . ومن لم يحمل حملات منظمة ، فانه يخز وخزاً أليما ، أو يعرض تعريضاً شديداً . ولماذا ؟

لأنهم سمعوا جدلا عنيفاً بين معالى سعد (باشا) والوزارة . ولو أنهم وقفوا وقفة الصحف الوطنية العاقلة لتمنى التوفيق وإزالة الخصام بل الجدل ، لحمدنا لهم موقفهم ، ولكنهم وقفوا وقفة المتحاملين . وهذا مانأسف له . ثم تحول موقف بعضهم إلى بث روح الجزع والهلع من توقع أمر لم يخطر لمصرى ببال . وهذا خطأ لاتكون عواقبه سيئة على محصولنا ومتاجرنا فقط ، بل على مصالحهم المادية ذاتها ، أى تلك المصالح التى يحرصون عليها حرصهم على حدقة عيونهم . فاذا كان القطن قد نزل من جراء الحالة السياسية ، فان هذا القطن ليس ملك الوطنيين وحدهم ، بل هو لهم وللأجانب معاً . فمن وراء صعوده ربح الجميع . وإذا كان حزب النزول يتجر بالحالة السياسية اتجاراً ، فان من واجبات الصحف الأفرنجية أن تعاون الصحف الوطنية على درء هذا الضرر ، لأنها ترى بأم العين أن البلاد فى سكون شامل ، وأمل تام ، وحال مرضية . فان هى فعلت ذلك فإنما تفعله ، لا لمصلحة الوطنيين وحدهم كما قلنا ، بل لمصلحة الذين تخدمهم وتنشر فى هذه البلاد لأجلهم .

وإذا جاز لنا أن نعرب لأبناء وطننا عن أمنية فى هذا الموضوع الذى نعتبره جليل الشأن ، فان أمنيتنا أن يوضح القادرون منهم الحقائق ، وأن يزيلوا هذه الأراجيف ، بل الكدر من جوّنا إلى أن يعود إليه الصفو التام .

مناورة جديدة
القطن والسياسة

وقد عقبت جريدة « وادى النيل » التى كان يصدرها فى الاسكندرية المرحوم الاستاذ محمد الكلزة على مقال الاهرام السابق بما يلى :

سمعنا (١) منذ أيام « أن المظاهرات تضر بالحالة الاقتصادية وتؤدى إلى عطل الأعمال »

قال هذه العبارة دولة عدلى (باشا) فى بيانه الأخير، وطلب صاحب المعالى الرئيس الجليل فى خطابه المشهور إلى الأمة أن ينصرف كل فرد إلى عمله . والمظاهرات بحكم التقاليد ، دستورية كانت أو غيرها ، من الأعمال المشروعة ما دامت بعيدة عن وسائل القوة . لأنها ترجمان يعبر عن إرادة الرأى العام ، ويوصلها إلى آذان الحكام . وهى إذا استخدمت فى غير الظروف المناسبة كانت بدعة غير مألوفة لا يمكن أن ينظر اليها نظراً عاديا . ولكن من المرجح أن المظاهر البادية فى البلاد المصرية منشؤها باعث صحيح ، وحرارة غير مصطنعة ، تعود الى تقدير موقفنا الراهن . فاذا نحن أسرفنا فى الورع فى الوطنية ، لم يكن هذا ورعا بارداً كما يقول الفقهاء .

ولا يوجد أقل ريب فى أن الكساد الاقتصادى نشأ عن عطل الترام الذى إذا إستمر وقطع أكثر أيام شهر رمضان ، أصاب التجارة ضرر كبير . وبين أيدينا شكاوى كثيرة نكتفى بالاشارة اليها . ومن المسلم به أن الشلل فى وسائل النقل معناه شلل غير مباشر للتجارة . ولعل المكروه فى المظاهرات أن يكون الهتاف فيها لأناس مخصوصين .

واليوم نرى يداً خفية تحاول أن تضرب على الوتر الحساس من الجمهور ، ولا سيما سواد الفلاحين والتجار الأجانب والوطنيين .

نعم ، إن جريدة الأهرام تحرك كامن الأحقاد والضغائن، وتدعو إلى الانقسام مذكية نار الكراهية تحت ستار « جريدة مصرية للمصريين » ، فهى تزعم أن الحركة السياسية الناشئة من الخلاف بين سعد (باشا) والوزارة، ضربت بالنوم الثقيل على سوق القطن، وحولت الصعود إلى الهبوط ، سائقة من الأدلة على ذلك الفرق بين الأسعار فى أوربا وبينها عندنا . والناظر فى هذه العبارة لأول وهلة ينساق إلى التصديق . ولكن هذه المناورة ليست من المهارة بحيث تحتمل الاستقصاء وكثرة التحرى . فالقطن المصرى بلغ ثمنه فى كثير من الأوقات ثمن القطن الأمريكى . وكانت البلاد فى هذا الوقت نائمة على أصماخ آذانها ، لا تسمع فى أية ناحية ، « فليحى » أو « فليسقط » . وكان سبب هذا الهبوط هو تسلط حزب النزول فى السوق، وقعود الحكومة عن حماية القطن . ومن أجل هذا تقررت زراعة

---

(١) وادى النيل فى ١٣ مايو ١٩٢١

الثلث ، وطلب إلى الحكومة أن تكون فى ضمن المشترين . وبعد جهاد طويل وأخذ ورد ، وضعت الوزارة النسيمية أساس هذه التدابير ، ثم جاءت الوزارة العدلية وبنت على هذا الأساس . بل أعلنت رئاسة مجلس الوزراء أنها ستشترى مقادير معينة من القطن ، منذرة الجمهور بأن لا يجرى فى طريق التغالى بمناسبة دخول الحكومة إلى السوق ، قائلة إن الحالة الاقتصادية العامة ستجعل واجب الحكومة من وجهة الشراء محدوداً . فما معنى هذا ؟ معنى هذا أن حزب النزول ، وهو قوى وأكثر مالا من الحكومة المصرية ، عرف مقدار ما ينطوى تحته جهد الحكومة . وعلى أثر هذا البيان ونشره ، هبط القطن ، ثم تدرج فى سبيل الارتفاع تدرجا محدوداً أيضاً . واستقراء الأرقام فى الثلاثة الشهور ، لا يدع شكا فى أن الحالة طبيعية ، بل هذا الاستقراء يتضح منه أن عمل الحكومة فى تفادى الكارثة لم يؤد إلى الغرض المقصود .

ومن جهة أخرى ، لا يستطيع أحد أن ينازع فى أن الحكومة واقفة موقف الموازنة إلى حد ما ، على الرغم من أن نتائج مجهودها فى الأسواق محصورة فى دائرة ذات مقياس معلوم . وبما أنها واقفة موقف الموازنة ، فهى تستطيع أن تميل إحدى الكتفين إلى أية ناحية . تستطيع أن تتوانى عن محاربة المضاربين . وفى هذا الوقت لا يقول عاقل ، ولو بلغ به التغرض ما بلغ ، إن المظاهرات عامل من عوامل الهبوط .

إن السياسة المالية تتأثر من الأحوال السياسية ، ومما يطرأ على هذه الأحوال من التقلبات . ولكن هل لمصر سياسة خارجية ؟ وهل لها برلمان ؟ وهل لها من القوة والسيطرة ما يحول مجرى السياسة الدولية ؟ ليس شىء من هذا عندنا . فالبلاد الآن ، مع الأسف ، تابعة لإنكلترا فى السياسة الخارجية . والثقة المالية لا تقوم إلا على هذه الناحية فقط . والدول الأوربية لا يتزعزع ركنها المالى إلا إذا ضعفت تجارتها ومصانعها وحاول أرباب الديون أن يمزقوها ويركبوا أكتافها . ومصر بعيدة عن كل هذه العوامل . وعلى هذا يقال إن هبوط أسعار القطن راجع إلى إهمال الحكومة وإلى إهمال الزارعين أنفسهم .

وقد أتيح لنا أن نخاطب حضرات أعضاء نقابة الدفاع عن المزارعين ، فناشدناهم أن يعملوا رغبة فى العمل الصحيح ، أو يعودوا إلى بلادهم . وبدلا من أن نرى عملا جديداً ، ومهمة مقرونة بالثقة فى الاعتماد على النفس ، نرى أقوالا لا تجوز على الصبية وهى أن المظاهرات السلمية تدهورت بالقطن إلى حيث يتزعج الفلاح ، وتضطرب الثروة العامة . ولم لا يكون سبب الهبوط معرفة الماليين الأوربيين أن مالية الحكومة المصرية مجدبة فى هذه السنة ؟ هذا هو المعقول ، بل هو المثل المضروب فى قاعدة الشراء بالبخس . إذ لا يضطر إلى التفريط غير المحتاج . أية مظاهرات هى التى تشق كبد المزارع على ما له ؟ مظاهرات الشبان ؟ مظاهرات أولاد الفلاحين ؟ وهل هبط القطن يوم جلس الوزراء على كراسيهم وأقمنا لهم الافراح فى الطرقات والمحافل ؟

يستشهد الكاتب فى جريدة الأهرام المصرية — بكل قوة وبكل شهامة — بما تكتبه « الجورنال

دوكير ». ويعلم الله أن القلم الذى سود المقال الأول هو الذى يحاول أن يلبس الناس هذا الثوب المزرى — ثوب الرياء الذى يشف عما تحته . ثم يستطرد إلى الاستشهاد بما تكتبه « الغازيت » و« الأحبشن ميل » والقول ما قالت حذام .

هذه الآراء المسطرة فى الأهرام معربة عن «الجورنال دوكير» تطبخ فى إدارة الأخيرة بأنفاس مسمومة وروح غريبة ، متصله اتصالا تاماً ببعض الأعضاء فى نقابة الدفاع عن القطن . وغريب أن تأخذ هذه الهيئة على عاتقها محاربة الطامعين فى ثروة البلاد ، ثم تنقلب فى الوقت نفسه إلى جيش يهاجم الوفد ورئيسه ، فى حين أن صاحب السمو (الأمير) يوسف كمال لم يعرف عنه هذه الأيام فقط ، أنه أكبر نصير للحركة الوطنية ولكن كان أكبر عضد لبلاده قبل كثير ممن عرفوا الآن .

بلاغ من النقابة الزراعية المصرية العامة

وصل[1] إلى حضرة صاحب السعادة مصطفى ماهر (باشا) الوكيل الأول للنقابة كتاب من جناب رئيس الغرفة التجارية الأمريكية بالقطر المصرى هذا تعريبه :

القاهرة فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢

ياصاحب السعادة

إلحاقا بخطابكم المؤرخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٢١ وبجوابى عليه المؤرخ ١ ديسمبر سنة ١٩٢١، أحيط سعادتكم علما بالملخص الآتى الذى أدرج فى نشرة القسم الأمريكى بنيويورك من الغرفة التجارية المختصة بشؤون الشرق :

« ان الأمريكيين الذين يستعملون القطن المصرى قد تنبهوا لخطورة الحالة التى جلبها وضع الضريبة البالغ قدرها سبعة سنتات على الليبرة من القطن الذى يزيد طول تيلته على بوصة وثلاثة أثمان . فان هذه الضريبة الفادحة، قد وضعت خصيصاً على القطن السكلاريدى . ولا جرم أن الشعب المصرى يشعر بأن هذه الضريبة هى انتقامية . والمنتجون والتجار المصريون يسألون عملاءهم الأمريكيين الذين يستخدمون القطن المصرى أن يحموه من تحويل هذه الضريبة الوقتية إلى ضريبة ثابتة . وقد يفوت الغزالين الأمريكيين بوجه عام أمر هو من البداهة بحيث لا يحتمل الانكار.. ذلك الأمر هو أن الغزالين الأمريكيين قد أصبحوا على أثر إحداث هذه الضريبة ، مرجوحين جداً ، بالمقابلة بينهم وبين غزالى أى قطر آخر كانجلترا ، حيث لم توضع ضريبة من هذا القبيل . وبعبارة أخرى فان الغزالين الانكليز يستطيعون أن يبيعوا منسوجاتهم فى نفس الولايات المتحدة بثمن أرخص كثيراً

(١) الأهرام فى ٢٦ يناير ١٩٢٢

من ثمن المنسوجات التى تصنع فى أمريكا ،وذلك بالرغم مما يضرب على واردات انكلترا من الرسوم الجمركية » .

ومن هذا ترون سعادتكم ان هذه المسألة الهامة آخذة مأخذها من العناية وتفضلوا . . . الخ .

رئيس الغرفة التجارية الأمريكية بالأسكندرية

(الامضاء)

وان النقابة الزراعية المصرية العامة بنشرها هذا الملخص تؤمل أن تكون قد قضت على الاشاعة التى اشاعها حزب النزول أمس فى بورصة الأسكندرية، بمعنى أن الحكومة الأمريكية عازمة على رفع ضريبة السبعة دولارات إلى عشرين دولاراً . وشتان بين الحقيقة وبين مايرجفون .

النقابة الزراعية العامة

أرسلت(١) إلينا الهيئة الإدارية للنقابة الزراعية المصرية العامة ، المذكرة التى رفعت إلى مجلس الإدارة بشأن الحصص المطلوب الاكتتاب بها فقالت :

كانت النقابة الزراعية المصرية العامة حاجة للأمة . وقد طال التفكير فى إنشائها ، وحال دونه ما حال عاماً بعد عام ، حتى وقعت أزمة القطن فى السنة الماضية، فشى بعض كبراء الزراع إلى بعض النظر فى تفادى الخطر الداهم .ولم يبد لهم بعد إعمال الروية خير من التآزر فيما بينهم بصورة عقد نقابى لدفع ذلك الطارئ ، بل دفع كل طارئ يجئ فى توالى الأيام .

لم تلبث النقابة ،وقد تأسست ،أن وجدت إقبالا مشجعاً .غير أنه كان إقبالا أقرب إلى المعنى منه إلى الحس فى أول الأمر . وعلى اعتبار أن ذلك الإقبال ذو قيمة كبيرة بذاته،إذا أحسن استخدام أثره فى النفوس ، فالنقابة لم تعتم أن انتفعت به لمكافحة الأزمة القطنية بالسعى لدى الحكومة ، فافلحت ونفعت البلاد فى باكورة أعمالها نفعاً لاينسى ، جاء دليلا،وأى دليل،على ما يرجى من الخير على يد التآزر النقابى فى المستقبل .

ثم انتقلت بعد هذه المقدمة إلى ذكر أعمالها ، فقالت إنها لم تستطع فى عامها الأول ،لعدم وجود المال ، أن تأتى من العمل النقابى سوى الوساطة لدى الحكومة لتحملها على الأخذ بيد الأمة بعد انحطاط سعر القطن ، حتى وصل سعر السكلاريدى إلى ١٨ ريالا . وخيف أن يتدهور إلى ١٠ ريالات بعد أن بلغ فى السنة التى سبقت مئتى ريال. وبينما كانت النقابة تتوخى تحقيق هذه الأمنية، يفتها العمل لحظة على إثبات ذاتيتها بحيث تعترف بها الحكومة ، فوفقت إلى أن أصبح لها الجانب

(١) الأهرام فى ٢ فبراير ١٩٢٢

المرعى، والمقام المعترف به لدى جميع الهيئات النيابية والاقتصادية والتجارية العامة فى هذه الديار كالبنوك الكبرى وشركة المحاصيل العمومية إلخ .. إلخ . وفى الخارج كالغرفة التجارية الكبرى بأمريكا ومعظم المصانع والمغازل ذات المكانة فى تلك البلاد ، وغير واحد من المعاهد الاقتصادية بأوربا . وبفضل هذه المنزلة التى أحرزتها ، قد اعترفت الحكومة المصرية بها اعترافاً تكررت مناسباته آونة بالمخاطبة ، وآونة بالمكاتبة ، وأحياناً باشتراك النقابة معها فى العمل . وأخص ما يذكر من هذا القبيل فى مبدأ أمر النقابة أن الحكومة رغبت إليها فى انتخاب ثلاثه أعضاء لينضموا إلى اللجنة المستعجلة التى كانت الحكومة قد ألفتها للنظر فى أقرب الوسائل لتلافى كارثة الأسعار المنخفضة . وقد نجمت من أعمال هذه اللجنة النتائج الجليلة الآتية :

أولاها — موافقة الحكومة على إقراض البنك الزراعى لصغار الفلاحين على أقساط متعددة بقدر الإمكان بلا إخلال بقانون الخمسة أفدنة برغم هذا الاستثناء .

وثانيتها — اتفاق الحكومة مع البنك الأهلى على أن يقرض بضمانها الزراع خمسة عشر ريالا على السكلاريدى ، وما يلائم هذه النسبة فى سائر الأصناف القطنية ، على شريطة أن البنك لا يضطر أحداً لبيع قطنه قبل مرور عام .

ولما كان السعر يومئذ ثمانية عشر ريالا ، فكأنها اعتبرت أن السعر الحقيقى للسكلاريدى ثلاثون ريالا . ومن هنا نشأ أن السعر لم يلبث أن تحسن عاجلا وتماسك زمناً طويلا عند هذا الثمن .

وثالثتها — وقوف إنفاذ القانون نمرة ٢٩ الصادر سنة ١٩١٦ الخاص بحلج القطن قبل ٣٠ أبريل من كل سنة ، لأن إنفاذه كان خطراً على سعر القطن ، وخصوصاً فى ذلك الوقت .

ورابعتها — أن الحكومة خاضت تيار السوق لشراء القطن ، فبدأت بالابتياع من صغار المنتجين فى داخلية البلاد .

ثم حملت الحكومة على توسيع نطاق الشراء بحيث لا يقتصر على داخلية البلاد ، بل يكون فى ميناء البصل — ولكنها لم توسع نطاق الشراء إلى الحد الذى كانت توصى به النقابة وتطلبه الأمة معها . ولو فعلت ذلك ، لكانت الفائدة التى استفادتها البلاد والخزانة نفسها أضعاف الفائدة التى تسنى الحصول عليها .

ومن أعمال النقابة فى هذا العام المنصرم :

١ — مراقبتها بالدقة لسعر القطن وكيفية شراء الحكومة له ، وسعيها المتوالى أشهراً لدى الحكومة حتى وافقتها على تحديد زراعة القطن بثلث الزمام ، أولاً لعام واحد ، ثم بفضل الحاح النقابة ، لثلاثة أعوام . فكان بذلك تمام العون على رجوع السوق إلى حال مرضية . وجرى إحكام الأخذ والعطاء فيها بترتيبها العادى .

٢ — تقريرها الاشتراك فى المؤتمر القطنى الدنيوى الذى أزمع عقده فى ليفربول ومنشستر

من يوم ١٣ يونيو إلى ٢١ يونيو سنة ١٩٢١ بعد مكاتبة مع هيئة المؤتمر ، ثم الاعتراف على أثرها بوجود النقابة ، ووجوب دعوتها . فلما جاءتها الدعوة رسميا ، ندبت صاحبي العزة يوسف نحاس (بك) سكرتيرها العام واحمد حمدى سيف النصر (بك) أحد أعضاء مجلس إدارتها ليمثلاها فى المؤتمر . وكذلك قبلتهما وزارة الزراعة نائبين عن الحكومة المصرية فيه . وقد كان لمناقشاتهما مع أكابر الزراع والغزالين الأمريكيين وغيرهم ، ولمباحثهما التى عرضت على هيئة المؤتمر ، أحسن أثر نظرى وعملى . حتى أن أرباب بعض المعاهد الصناعية الكبرى سألوهما أن يفاوضا النقابة لتصدر قطناً مصريا إلى تلك المعاهد على سبيل الاختبار ، بطريقة يتوسل بها لتقليل عدد الوسطاء بين منتجى القطن والغزالين ، بقدر المستطاع ، ورد أرباح أولئك الوسطاء ، وهى طائلة ، إلى أصحاب الأقطان المصرية .

٣ — تكليفها بعض الذين أزمعوا الاصطياف من أعضائها أن ينوبوا عنها فى تعرف المعاهد الصناعية الكبرى فى دول أوربا المختلفة ، وأن يربطوا بينها وبين النقابة صلة المعرفة والثقة ، تمهيداً لما قد تدعو إليه الحال من الأعمال مع تلك المعاهد . وأولئك الأعضاء هم معالى يوسف (باشا) سليمان وزير الزراعة سابقا وسعادة حسن (باشا) سعيد وصاحبا العزة الياس (بك) عوض وعلى (بك) الشمسى والنقابة ترجو من بياناتهم نفعاً كبيراً فى مستقبل علاقاتها بالمصانع الأجنبية والبيوت المالية الكبرى فى تلك البلدان .

٤ — دخولها فى المنافسة التى جرت بين شركات الملاحة الانجليزية وشركات الملاحة الأمريكية فى شحن القطن المصرى للحصول على أرخص سعر مستطاع من جراء هذه المنافسة . وقد تسنى نزول سعر الشحن بواسطتها من ٦٠ شلناً لأمريكا و٤٠ شلناً لانجلترا عام ٢٠ — ١٩٢١ إلى ٤٠ شلناً لأمريكا و٣٠ شلناً لانجلترا عام ٢١ — ١٩٢٢ وهى نتيجة سارة لأن فرق ثمن الشحن عائد على أصحاب الأقطان .

٥ — حصولها على وعد من الحكومة بتعيين مندوب لها — أى الحكومة — فى بورصة ميناء البصل .

٦ — بذل المجهود المكرر لإلغاء ضريبة الخمسة والثلاثين قرشاً عن كل قنطار قطن يباع ، وأملها معقود بأن تحصل على إلغائها قبل أن توضع ميزانية العام القابل للحكومة .

٧ — موالاتها الهمة فى التماس تخفيض أجرة النقل بالسكة الحديدية ، لأنها وقر ثقيل جداً على محاصيل البلاد . ولديها ما يحملها على الأمل بأن هذا التخفيض سيحصل من أول ابريل القادم .

٨ — مباحثها فى المشروع الذى وضعته وزارة الزراعة بخصوص تقاوة بذرة القطن واستجادة تقاويها وإيجاد أنواع قطنية جديدة أجود من التى سبقتها ، ومنع خلطها وغشها . وقد نبهت النقابة واضعى المشروع على طائفة مما فيه من وجوه الخطأ أو الخطر لتداركها فى أوانها ، فشكرت الوزارة للنقابة حسن رأيها وصدق نصيحتها .

٩ — اصدارها للزارعين نصيحة ثمينة جداً ، هى أن لا يبيعوا أقطانهم على الكنتراتات ، لأن هذه الطريقة هى بالاجماع من أكبر مسببات الهبوط بالأسعار .

١٠ — فوزها بان تبارى الحلاجون لتخفيض ثمن الحليج بناء على طلبها المكرر ، حتى انتهى الأمر بحضرة صاحب العزة عبدالعزيز (بك) رضوان أن خفض السعر من ٣٢ قرشا إلى ١٥ قرشاً مع اشتمال هذا السعر على التأمين وأجرة الزكائب . وأغلب المحالج خفضت أيضاً أسعارها بدرجات متفاوتة .

١١ — سعيها لدى الحكومة بقصد أن يجعل المال الذى كسبته من شراء القطن فى وقت انحطاط سعره ، رأس مال للأعمال الاقتصادية العامة ، ولدفع الطوارىء المالية الكبرى . والنقابة عازمة على متابعة هذا السعى لما يترتب عليه للبلاد من الفوائد التى لا تحتاج إلى بيان .

١٢ — عقدها الاجتماعات المتوالية ، فى الأسكندرية تارة ، وفى مصر تارة ، لحمل الحكومة المصرية على المعارضة فيما أزمعته الحكومة الأمريكية من تحويل ضريبة السبعة دولارات التى فرضتها على القطن الطويل الشعرة الذى يدخل موانئها إلى ضريبة دائمة . ولم تكتف النقابة بما قامت به من الدراسة الدقيقة لهذه المسألة وبما قدمته عنها للحكومة وغيرها من البيان ، بل سعت مساعى متعددة لدى جناب معتمد أمريكا السياسى ، ولدى رئيس الغرفة التجارية الأمريكية بالإسكندرية ، وانفقت مالا كثيراً على الرسائل البرقية التى بعثتها إلى أكبر الجرائد وأعظمها والمعاهد الصناعية وعلية الحكام فى تلك البلاد ، بما أناف على أربعين تلغرافا . وكل من أولئك قد أجاب النقابة بما يفيد الاهتمام بالأمر فى هذه السبيل . ولن تألو النقابة عن الجهد ، عسى أن توفق إلى دفع هذا المحظور ، الذى يهدد أكبر ركن فى ثروة البلاد .

١٣ — اهتمامها بمسألة السكر الحالية تلبية لدعوة بعض من أعضاء مجلس إدارتها ، وحصولها ، بعد البحث والتدقيق والمساعى التى قامت بها لجنة مخصوصة ، على موافقات تضمن حل هذه المشكلة بأعدل طريقة وعلى أحسن وجه :

وذلك أن كبار زراع القصب وافقوا النقابة على القبول بسبعة قروش ونصف بدلا من تسعة قروش ونصف ثمناً لقنطار القصب . وشركة السكر قبلت التنازل فى كل طن عن ثمانمئة وعشرين قرشا . وتسنى بهذين الأمرين للنقابة أن تضمن لمستنفدى السكر ، هبوط سعر الكيلو من ٥٦ مليما إلى ٣٦ مليما ، ولزراعى القصب أن لا تبيد هذه الزراعة من بين أيديهم ، ولشركة السكر أن لا تتعطل معاملها العامرة تعطيلا يعود أكبر ضرره على زراع القصب ، إذ ليس لهم معامل غيرها يلجأون إليها .

وعدا هذا ، فإن بين أيدى النقابة من المشاريع ذات الفوائد الجلى للقطر اقتراحا يقصد به تقليل عدد الوسطاء بقدر الإمكان بين المنتج المصرى والمستصنع الأوربى ، واقتراحا خاصا باصلاح البورصة ، واقتراحا متعلقا بتأسيس بنك زراعى أهلى يكون ملكا للأمة ، واقتراحا يراد به تصحيح خطأ واقع من جهة كون الحكومة الآن تعتبر الآلات الرافعة شخصية لشخص المالك ، لا عينية لذات العين

كما يجب أن تكون . وكل من هذه الاقتراحات تطالعه لجنة من أهل الخبرة والدراية بين أعضاء النقابة ليساق فى طريق الإنفاذ بما يزيد مرافق البلاد ومنافعها .

هذا ملخص أعمال النقابة فى سنتها الأولى .

خطاب مفتوح
الى جناب المستشار المالى بالنيابة

يا جناب المستشار(١)

تجتاز مصر محنة اقتصادية عنيفة ، كأن لم يكفها ما تعانيه من محن سياسية . وقد راق لبعض الصيادين فى الماء العكر أن يجاروا الذين ساموا هذه الأمة النبيلة أفضح أنواع الظلم بإنكارهم عليها حقها المقدس فى الحرية والاستقلال. خلا لأولئك الصيادين الجو ، ففعلوا ما فعلوا لهدم ثروة البلاد فى غيبة وزرائها المصريين ، وفى غفلة من المسيطرين على جميع مرافقها الحيوية ، آمنين العواقب والتبعات .

تغالوا فى إجرامهم حتى افتضح أمرهم ، وحتى أصبح السكوت على هذه الحالة مشاركة لهم فى الإجرام . فهل يرضيك، وأنت الآن واضع اليد على أزمة المالية المصرية ، وأنت موظف مصرى ، أن تستباح البلاد فى أعز مرافقها الاقتصادية هذه الاستباحة التى تمس جوهر حياتها مباشرة ؟ هل يرضيك حينما تقدم حساباً عن الإدارة التى تتولاها منفرداً ريثما يمن الله على مصر بأن يعود أبناؤها البررة إلى خدمتها ، إن تكون نتيجة ذلك الحساب وتلك الإدارة كارثة وعارا ؟

تعلم يا جناب المستشار ، أن الحكومة المصرية وقفت تيار النزول فى العام الماضى بدخولها سوق القطن وبشرائها جانبا ، وإن قل ، من القطن المعروض . وقد نجم من هذا التدخل ربح عظيم للخزانة وفائدة مذكورة للبلاد . فلئن كان الشراء ضرورة فى العام الماضى، فهو الآن ضرورات بعضها فوق بعض . ولئن كان فى دخول الحكومة السوق إذ ذاك بعض المجازفة ، فإن دخولها هذه السنة لا مجازفة فيه البتة . ومن هنا يتأتى فى اعتبار كل المصريين على اختلاف طبقاتهم ، أن مساعدة الحكومة على إقالة عثرة السوق أوجب واجب عليها . إن تخلت عنه ، فكأنها عالئة للذين يريدون بالبلاد شراً مستطيراً .

---

(١) الأهرام فى ٦ فبراير ١٩٢٢

هذه كلمات صريحة ، هى أليق مايخاطب به مثل جنابك فى الظروف الحاضرة . فإن الكلمات الصريحة هى خير ماتداوى به الكوارث الفادحة . وإن المفكرين من الأمة ليرقبون الآن الخطة التى ستتبعها جنابك . فإن لبيت داعى الواجب والضمير ، فقد قربت مسافة الخلف بين الأمتين ومهدت للتفاهم . وإلا ففى إحجامك من المسئولية ما لايعزب عن جنابك تقديره .

النقابة الزراعية المصرية العامة

صورة البيان

الذى تلى فى الاجتماع الذى عقد لتقرير شراء القطن

يوم الاثنين ١٣ فبراير سنة ١٩٢٢

إن النقابة ، (١) بمشاركتها للأمة فى الهلع من جراء تدهور أسعار القطن المصرى ، قد أخذت فى البحث عن علة هذا التدهور وعن أنجع الوسائل لعلاجه .

كانت طوالع الموسم الجديد ميمونة ، وكانت جميع العوامل تنبىء بصعود يعوض على المنتج المصرى بعض ما خسره فى العام الماضى وتعيد له الطمأنينة والثقة . محصول أمريكى صغير جداً ، بل أصغر محصول عرف من سنوات متعددة . وقد نكب النوع الجيد منه ، الذى يزاحم قطننا فى الأسواق ، نكبة شديدة . ومحصول مصرى قليل ، وسيكون قليلا مدة عامين مقبلين بسبب نقص المساحة القطنية . ونشاط اقتصادى عام مقرون بنشاط خاص فى صناعة المنسوجات . كل هذه عوامل حسنة صعدت بسعر قطننا السكلاريدى إلى ٦٣ ريالا .

أعقب هـذا الصعود انخفاض فى أسعار القطن . وقد كان هذا الانخفاض يسيراً جداً فى القطن الأمريكانى ، ولكنه أنزل قطننا السكلاريدى إلى سعر ٢٩ ريالا . ومنذ حدوث هذا النزول ، أخذت الأسعار فى البورصة تصعد ثلاثة ريالات أو أربعة ، ولكنها سرعان ما تفقد بعض هذه الريالات أو كلها . وسوقنا ثقيلة عادمة النشاط .

فى أوائل شهر يناير كان سعر القطن الأمريكى حوالى الثمانية عشر دولاراً ونصف دولار . وكان سعر قطننا ٤٦ ريالا ، ففقد القطن الأمريكى دولارا وربع دولار ، ولكن قطننا السكلاريدى فقد ١٤ ريالا . على انه لم يكن لسوقنا القطنية ، فى أى وقت من الأوقات ، أن تعتمد على عوامل الصعود كما

---

(١) الأهرام فى ١٤ فبراير ١٩٢٢ .

يسوغ لها أن تعتمد عليها الآن. ولم يجز لنا فى أى وقت أن نؤكد ببراهين أقوى من التى لدينا اليوم انه يجب أن يكون سعر قطننا السكلاريدى ثلاثة أضعاف سعر القطن الأمريكى . فالمبيعات فى ميناء البصل متوالية من أول يناير بمقادير كبيرة . ومشحوناتنا فاقت بكميتها كل تقدير وحسبان . وكل القطن الباقى بلا بيع، سواء فى ميناء البصل، أو فى داخلية البلاد ، لا يتجاوز المليون و ٦٠٠ ألف قنطار إلا قليلا . وهذه الكمية هى كل ما يمكننا عرضه على مستهلكى القطن المصرى فى العالم حتى أول اكتوبر المقبل . وعلى تقدير أن المبيعات فى ميناء البصل هذا اليوم إلى أول اكتوبر هبطت إلى نصف ماهى عليه الآن، فان كل المخزون لدينا سينفد قبل حلول المحصول الجديد . ومما يجب ذكره هنا ، انه ما من سنة مضت حتى الآن ، إلا كان المخزون البائت من القطن فيها عظيما .

المعلومات التى استمددناها من أوثق المصادر ، والتى أيدتها معلومات الصحف التجارية ، تجيز لنا القول بأن هذه الحالة إنما نشأت من وجود حزب قوى للنزول. وما هو قوى إلا بأنه قد كسب حتى اليوم أموالا طائلة ، وبأنه على الخصوص لا يصادف أدنى مقاومة .

فالسوق القطنية،أو بعبارة أخرى الأمة المصرية التى يعد السوق من ثروتها بمنزلة ميزان الحرارة من الجسم، مسوقة بإرهاب، ومستغلة شر استغلال على يد رهط صغير من الأشخاص نجيئهم الإمدادات الغريبة من جهات تعمل فى الخفاء ، ويفعلون فى الأسعار أفاعيلهم على ما يشتهون .

فأما وهذه هى العلة ،فلننظر فى دوائها . وإنه لدواء بسيط ينبغى على جميع الذين يهمهم القطن — وكل من تظله سماء مصر جدير أن يهمه القطن — أن يتحدوا ليضعوا حداً لهذا الأمر الفاضح الذى قد يتحول إلى كارثة عامة . وإذا كانت قوانين البورصة ، أو بالأحرى تطبيقات تلك القوانين ، غير كافية للحيلولة دون تلك التصرفات، وإذا كانت الحكومة لم توفق لمؤازرة الأمة فى هذه السبيل لعامنا هذا بشراء أقطان، كما أحسنت صنعا فى العام الماضى إذ اشترت مقداراً منه فأنهضت السوق وكسبت بذلك ربحاً وافرا ، فلا مندوحة لنا من الاعتماد على أنفسنا واتخاذ وسيلة .

الوسيلة التى يقترحها عدد من الاختصاصيين تحت رعاية النقابة، مؤسسة على اقتناعهم بأن أسعار قطننا منخفضة انخفاضا صناعياً ظاهرياً ، لا طبيعياً حقيقيا . ومعاذ الله أن يكون قصدهم تحديد سعر لا يتفق مع القواعد الاقتصادية التى لها السلطان على كل سوق . فان مثل هذا المسعى لا يفضى إلا إلى الفشل . وإنما العدل والواجب يقضيان علينا أن نزيل من السوق كل العوامل المؤذية التى تفسد على بلادنا تحرك سوقها بالحركة السلبية التى تجرى تبعا لناموس العرض والطلب .

وعلى هذا ، فاذا كنتم مقتنعين بأن سوقنا الآن تحركها تلك العوامل حركة منحرفة ضد مصلحتنا، فالذى نعرضه لتلافى هذا الضرر أمر سهل ولا خطر فى انفاذه ، وهذا بيانه :—

أن نشترى مايبيعه عمال النزول على المكشوف مما ليس فى عزمهم ولا فى استطاعتهم أن يسلموه فعلا بضاعة .

على اننا بجمعنا قوانا للمدافعة ، لا نعمل عمل المضاربين، بل عمل الذين يطهرون السوق من العوامل السيئة .. وفى مثل هذا المعترك ، لاريب أن الفوز سيكون إلى جانبنا. وسيرى الذين أغراهم بنا قعود المنتج عن حماية سوقه إلى اليوم ، أن فى السويداء رجالا يستطيعون الدفاع عن مصالح البلاد .

لا جرم إننا بتضافرنا وتكاتفنا لهذا القصد لا نريد شراً بالتجارة أو الصناعة ، بل على العكس نحن نعتقد أنهما مشاركتان لنا فى المصلحة، وإننا بتعاوننا نعاونهما على صيانة البضاعة المخزونة لديهما من البخس .

قال اللفتننت كولونيل شيوت رئيس جمعية القطن فى ليفربول رداً على ما خاطبه به المندوبان المصريان فى المؤتمر القطنى العالمى ما نصه بالحرف الواحد : —

نحن لا نرغب فى شراء القطن بثمن واطىء ، بل فى شرائه بثمن تجارى واف مهما بلغت زيادته على ما هو عليه الآن . وإنه ليهمنا أن يكون السعر جيدا ، على شرط أن لا يتجاوز حد المعقول .

فلنلق الآن نظراً على تفاصيل المشروع المعروض على حضراتكم .

المقصود هو تأليف جمعية منكم تقرر شراء ٥٠٠ ألف قنطار قطن . كل واحد منكم يدخل فى هذا الشراء بالقدر الذى يريد ، ولا يكون مسئولا إلا عن القدر الذى اختص به ، كأنه عمل عمله على حدة . على انه كان فى وسع كل منكم أن يشترى بانفراده ما يشاء ، بضاعة أو كنتراتات ، بحيث يبلغ مجموع ما يشترى نصف مليون قنطار أو أكثر . إلا اننا لو فعلنا ذلك ونحن أشتات، لفاتنا الغرض المطلوب من اتحادنا . والغرض إنما هو أن نجمع وننظم قوانا الفردية ، وأن نوجه مجهوداتنا توجيها نافعاً . ولنا من تضافرنا هذا مزية أخرى ذات شأن هى أننا بواسطة الاتحاد نتوصل إلى حمل البنوك على مساعدتنا بما يلزم من المال للقيام بهذا العمل العظيم على أحسن ما يمكن من الشروط .

على الراغب فى شراء كمية معلومة من القطن أن يتفق مع أحد البنوك التى ستشتغل لحساب هذه الجمعية ، ويدفع عن كل قنطار مئة وستين قرشا إلى البنك الذى يؤثره ، وهذا البنك يتعهد بمقابل ذلك بسداد فروقات البورصة واستلام القطن فى ميقاته .

يؤلف المتعاقدون لجنة تنفيذية منهم ، يخولونها حق الاشتغال لحسابهم فى حدود ما تقرره جمعيتهم العمومية اليوم ، أو فى كل اجتماع تعقده بعد لهذا الغرض .

اللجنة التنفيذية تشترى كنتراتات أو بضاعة حاضرة لحساب الجمعية ، وحيث انه غير منظور أن تشترى جميع الكمية التى يكتتب بها المتعاقدون بالأسعار المحددة ، فالأرباح والخسائر تتوزع بين المتعاقدين على قدر القناطير التى اكتتب بها كل منهم .

ويحتمل أن لا يشترى قطن بالمرة ، ففى هذه الحالة لا أرباح ولا خسارة ومبلغ المئة والستين قرشاً المودع فى البنوك لا يكون بلا فائدة ، بل ستقرر اللجنة التنفيذية الفائدة التى تتقاضاها من تلك البنوك عن المبالغ التى تودع فيها ولا تسحب .

قلنا وكررنا إن أسعار قطننا غير متابعة لمركز هذا الصنف من الوجهتين الاقتصادية والإحصائية فى العالم، مع أن تحسن الحالة الاقتصادية أصبح محسوساً ملموساً، ومع أن القطن المصرى الباقى لا يمكن أن يفى بحاجة الصناعة القطنية .

هذا ما أكدناه غير مرة ، وهذا ما أكدته النقابة الزراعية المصرية العامة وجعلته أقوى دعامة لدعوتها الأمة إلى مقاومة جرائم السوء التى تضغط على أسعارنا فتمنعها ، برغم كل العوامل الموافقة لها ، من أخذ اتجاهها صعوداً بالنشاط المناسب لتلك العوامل .

ويسرنا أو نأتى اليوم للمنتجين المصريين بمصداق جديد لهذا التأكيد ، وإن لم تكن لذلك حاجة ، إذ أن الأمر قد صار غنياً عن كل إثبات . ذلك البرهان من مصدر وثيق ، قد جئناهم به ليعلموا أن الدافع لنا على تعزيز سوقنا ليس مجرد الرغبة الطبيعية فى كل مصرى ، بل هو دفع السالبين لثروة بلادنا عن التمادى فى هذا الإجرام .

جاء فى نشرة محل ويلد وشركاه ، وهو من مشاهير البيوتات فى ليفربول ، بتاريخ أول فبراير الجارى ما تعريبه بحرفه .

« تلقينا التلغراف الآتى من ألمانيا ونصه :

« الطلب قوى من الغزالين على القطن فى الأيام العشرة الأخيرة ، والنساجون الألمانيون باعوا منسوجاتهم لغاية شهر مايو ، ويرفضون البيع لمدة بعد ذلك . وأحوال بولونيا متحسنة أيضاً ».

ثم ذكرت النشرة أن المانيا قد اشترت من القطن إلى ١٣ يناير الماضى سبعمئة وعشرة آلاف بالة فى مقابلة ثمانمئة وأربعة وأربعين ألف بالة اشترتها انجلترا ، وان ماستأخذه المانيا إلى نهاية الموسم الحالى سيكون له شأن جدير بالذكر .

ولا نزيد شيئا على هذه الأرقام التى تنطق نطقاً عالياً بما يخرس حزب النزول ، وهو مايجعل إحجام كل ذى مقدرة عن إجابة نداء (حضرة صاحب السمو الأمير الجليل) يوسف كمال اجراما فى حق بلاده ، وفى حق نفسه معاً .

على أننا إذا استفززنا هم المتقاعسين الذين يرتكنون على اشتغال غيرهم بالأمر ليجنوا الثمرة مستريحين ، فإن الأمة ستذكر لهم ذلك ، كما انها لن تنسى اقدام الصفوة الفضلاء والأعيان النبلاء الذين أخذوا بنصرة هذا المشروع أخذاً يشرفهم ، وهو لا محالة مكلل بالفوز .

بلاغ

من النقابة الزراعية المصرية العامة

فى (١) الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم ، ازدحم مركز النقابة بالمتوافدين من مصر ومن أكثر أنحاء القطر ، إجابة لدعوة (حضرة صاحب السمو الأمير) يوسف كمال بقصد تعضيد المشروع الذى وضعه فريق من الاختصاصيين تحت رعاية النقابة لتنشيط سوق القطن ومنع تدهور الأسعار . فلما انتظم عقدهم ، أمر (سموه) ففتحت الجلسة وقرأ حضرة السكرتير العام المساعد بيانا للمشروع المراد عرضه على الهيئة فوافقت عليه .

وعلى إثر ذلك ، وقف أحد كبار الماليين واقترح أن تجعل الاكتتابات التى ستتم فى هذه الجلسة سرية لتأتى بالفائدة المطلوبة . فأجمع الرأى على سرية الاكتتاب .

ثم اقترح أحد كبار المزارعين أن تقبل اللجنة التنفيذية المنصوص عنها فى عقد الاكتتاب أقطانا من الذين أقطانهم فى مخازنهم ، أو مودعة فى بنوك ، فتتصرف اللجنة فيها كتصرفها فى الأقطان التى تشتريها بأموال الاكتتابات ، على ترتيب يتفق عليه . فاجتمع رأى الهيئة على هذا أيضا .

وبعد ذلك ، أخذ الحاضرون يوقعون على عقود الاكتتاب ، كل بالقدر المناسب لحاله ومركزه من الجاه . و(سمو الأمير) وأعضاء هيئة النقابة الإدارية يراجعون الأوراق ويضبطونها سراً عملا بما سبق الاتفاق عليه . واستمر هذا العمل إلى الساعة السابعة والنصف مساء .

ولما كان الوقت لم يتسع لاستيفاء الأعمال كلها ، وكان كثير من الرسائل البرقية والبريدية قد ورد بتعضيد المشروع واظهار الاستعداد للحضور والاشتراك فيه ، وافقت الهيئة على إصدار القرار الآتى :

إنه وإن كان فى هذه الجلسة قد حضر جمهور عظيم من سراة الأمة ، واكتتبوا بمقادير وافرة ، ومع ذلك ، فإن عددا كبيرا من الأمراء والأعيان لم يمكنهم حضور الجلسة لقرب ميعادها ، وأرسلوا تلغرافات ورسائل بريدية بتعضيدهم للمشروع وعزمهم على الاشتراك فيه ، فقد تقرر استمرار جلسة الاكتتاب ، وعقد الاجتماع الثانى يوم الجمعة القادم ٢٠ الجارى الساعة الرابعة بعد الظهر فى مركز النقابة بشارع المناخ نمرة ١٧ تحت رياسة (حضرة صاحب السمو الأمير) يوسف كمال رئيس النقابة الزراعية المصرية العامة لأجل انتخاب اللجنة التنفيذية المشترط تأليفها فى عقد الجمعية بمعرفة المكتتبين فى الجلسة الحاضرة والذين سيكتتبون منذ اليوم لغاية الجلسة القادمة .

وقد اقترح بعض الحاضرين أن يقبل من الأعيان الذين أقطانهم محفوظة فى مخازنهم وضع تلك الأقطان تحت تصرف اللجنة التنفيذية الآنف ذكرها ، فقوبل هذا الاقتراح بالموافقة والاستحسان .

---

(١) الأهرام فى ١٤ فبراير ١٩٢٢

ويسرنا أن نتيجة الاكتتاب فى هذا اليوم الأول قد جاءت فوق المنتظر، وأبواب النقابة مازالت مفتوحة يوميا لقبول الاكتتابات من الساعة العاشرة صباحا إلى الساعة الثانية عشرة ظهراً ومن الساعة الرابعة إلى الساعة السادسة بعد الظهر .

السكرتير العام

يوسف نحاس

بيدى لا بيد عمرو

اليوم ، أيها الأعيان والذوات وأصحاب الأموال، يوم العمل لصيانة ثروة البلاد وصيانة ثروة كل واحد منكم . لأن أفراد الأمة كباراً كانوا أو صغارا متضامنون فى هذا الموضوع القائمة عليه ثروة البلاد ، والبلاد بلا ثروة لا تستطيع عملا من الأعمال .

فليست الوطنية كلاما ننغنى به كل يوم ولكن الوطنية أن نعمل ، وأن نعتمد على أنفسنا فى العمل.

فيا أيها الناس، إن العالم يتطلع إليكم اليوم ليرى عزيمتكم وصدق هذه العزيمة على صيانة ثروتكم التى تلعب بها الأيدى كلعب الطفل بالكرة . فدلوا العالم بعملكم على أنكم إذا قلتم فعلتم وإذا هددتم بما تهدد به البلاد الآن دفعتم الشر عنها . والله الموفق .

نداء من النقابة الزراعية المصرية العامة

يكاد (١) حزب النزول، وكلنا يعرف ما هو وما أغراضه، يستبيح البلد فى أعز مرافقه استباحة تنذر بالقضاء على أكبر مورد من موارد الثروة فى هذه الأمة، وهو محصول القطن. وقد رأت النقابة الزراعية المصرية العامة تجاه الخطر المحدق بنا من جراء الانحدار الشديد الحاضر فى سعر القطن، أن أعظم واجب عليها ، هو استئناف العزيمة لمكافحة عوامل السوء التى هى عوامل الانحطاط ، بل عوامل الانحلال فى السوق. وتحققت بالاختبار الأليم ، على أسف منها، انه لعدم وجود حكومة الآن تأخذ بنصرتنا كما فعلت الحكومة فى العام الماضى ، لا بد من اعتماد الشعب على نفسه ، ولا مندوحة من نهضته للذود عن حياته ، والدفاع عن ثروته، فأصدرت هذا النداء إلى كل ذى مكانة فى القطر، مؤسسا كان فى النقابة أو غير مؤسس، مشتركا فيها أو غير مشترك . إن الساعة ساعة تضام وتضامن لدرء

---

(١) الأهرام فى ٩ فبراير سنة ١٩٢٢

الخطر ورد المحذور . وحيث إن النقابة قد أعدت مشروعا عظيم الفائدة ، وهى واثقة أن تنفيذه بالسرعة التى تقتضيها الحالة ينجى القطر من الوهدة التى احتفرها له حزب النزول بين ليلة وضحاها ، وإنما النصر المبين معد للبلد العزيز الذى يسهر لمصالحه رجاله ، ولا تنام عنه حماته . فرجاء النقابة من سراة القوم وأهل الرأى والحول المالى فيهم ، أن يبادروا من جهات القطر إلى مركز النقابة بشارع المناخ نمرة ١٧ بمصر ، حيث تكون أبوابها مفتوحة للترحيب بهم فى أيام السبت والأحد والاثنين ١١ و١٢ و١٣ الجارى ، من الساعة العاشرة صباحا لغاية الظهر ، ومن الساعة الرابعة إلى السادسة بعد الظهر . وهيأتها الادارية مستعدة للمباحثة معهم والتفاهم على استخدام أقرب الوسائل وأفعالها لمكافحة هذا النزول .

الوكيل الأول للنقابة

مصطفى ماهر

« الأهرام » : إذا كان وكيل المالية قد أجاب الذين قصدوا اليه ليؤيد السوق فى هذه الأيام قائلا إن هذا لا يعنى الحكومة ، والحكومة التى استمرت ووعدت بالمشترى قد استعفت . فالواجب على كل مصرى قادر أن يقول « إن الأمر يعنينى » ، فالكمية الباقية من المحصول قليلة . وقليل من المال يؤيد السوق ويرفعها ، وهذه نقابتنا الزراعية توجه الدعوة الى كبار المزارعين والاغنياء فواجب عليهم ومحتم اجابة دعوتها لإنقاذ الثروة وانقاذ البلاد . ولعلنا نعلن البشرى بالفوز الباهر .

أزمة القطن والحركة الجديدة

ونشرت جريدة الأهرام[1] هذا المقال تعليقا وتشجيعا لمقترحات النقابة الزراعية ، كما شجعت هذه الحركة صحف أخرى إلا أن المشروع لم يتم لاعتبارات شتى .

* * *

فى مصر أزمة قطنية ، وفى مصر ضيق عام ناتج من هذه الأزمة فى الصنف الذى أخطأنا باقامة نظامنا الاقتصادى عليه وحده ، وفى مصر حركة تقوم بها جماعة تسعى فى سبيل حل الأزمة وتفريج الضيق .

أسعار القطن المصرى فى هبوط إلى حد يكاد يكون معيناً ، لا تصل إليه حتى تأخذ فى الصعود إلى حد يكاد يكون معيناً أيضا ، لا تصل إليه هو الآخر حتى تأخذ فى الهبوط من جديد . ويكاد هذا التراوح بين الهبوط والصعود يكون مستمراً .

تلك هى المشاهدة التى يلاحظها الناس وهم يقفون كل يوم على أنباء جلسات بورصات الكونتراتات والبضاعة الحاضرة فى الاسكندرية وفى ليفربول .

---

(١) الأهرام فى ١٧ فبراير ١٩٢٢

ومحصول سنة ١٩٢١ لم يكن محصولا جيداً ، وليس منه باقيا مخزونا أكثر من مليون قنطار إلا القليل بعد استنزال ما اشتراه تجار الصادر وكبسوه كبساً بخارياً . فأصبح معتبراً لحساب الغزالين . وبعد ترك الكميات غير القابلة للتصريف لانحطاط مرتبتها التجارية ، ولا يزال باقياً لتصريف هذا القدر أكثر من سبعة شهور ، وحركة الإقبال الخارجي على القطن عادية ، ومتوسط المبيعات من البضاعة الحاضرة فى ميناء البصل أكثر من العادى يتراوح بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ بالة فى اليوم ، فالمخزون من القطن مضمون تصريفه فى المدة الباقية من العام الحاضر ، بل انها لتزيد قدرة عليه لأنها تتحمل تصريف أكثر من مليونين من القناطير .

وقد اعتادت السوق فى المواسم الأخيرة أن ترى أسعار القطن المصرى ثلاثة أمثال أسعار القطن الأميركى . وأسعار القطن الأمريكى هذه الأيام يصح أن يعتبر متوسطها سبعة عشر ريالا مصريا ، إذا روعى سعر التحويل الدولى .

وهذان هما العاملان المهمان اللذان يصح الاستناد إليهما علمياً عند النظر إلى سوق القطن المصرى نظرة جدية .

لكن النتائج النظرية لهذين العاملين تختلف اختلافا واضحا عن تلك المشاهدة الواقعة فعلا فى حركة الأقطان وفى حال مصر الاقتصادية : فالأسعار غير متماسكة بل هى تتراوح هبوطاً وصعوداً بين حدين يكادان يكونان معينين ، والحد الأقصى منهما لا يقرب مطلقا من ثلاثة أرباع ، بل ولا من ضعفى متوسط أسعار القطن الأمريكى إذا راعينا أنه كان الضعفين فقط فى مثل هذا الشهر من العام الماضى .

لابد إذن أن يكون إلى جانب العاملين الطبعيين المذكورين ، عوامل أخرى غير طبعية تؤثر فى السوق تأثيراً يخل بقواعد الاقتصاد ويحول دون إنتاج العوامل الطبعية نتائجها الطبعية الصحيحة .

والشائع أن فى الاسكندرية وكالات سمسرة معروفة ، من جنسية معلومة ، تقوم بحركة نزول الأسعار ، يؤيدها فى ذلك بنك معين من بنوك الاسكندرية . تبيع الوكالات فى بورصة الكونتراتات بيعاً متوالياً ، فتنزل الأسعار نزولا متوالياً كذلك ، فاذا ما وصلت إلى ذلك الحد الذى يكاد يكون معينا ، اشترت الوكالات شراء متوالياً ترتفع الأسعار على إثره ارتفاعا متواليا كذلك ، حتى تصل إلى ذلك الحد الأقصى الذى يكاد يكون معينا فتعود الوكالات إلى حركة النزول .

هذه الوكالات تعكس آية السوق الطبعية فهى تبيع لتنزل الأسعار ، ثم تشترى لتبيع بدلا من أن تشترى لترتفع الأسعار . وهذه الوكالات التى لا يتجاوز عددها عدد أصابع اليدين ، هى التى تكون أقليتها حزب النزول ، على ما فى عملياتها من افتعال ، لأنها عمليات مضاربة لا تسليم فى نهايتها ، وهى التى تنزل بالبلاد من المحن والضائقات ما يئن تحت أثقاله سكان مصر جميعا .

من أجل هذا ، هبت النقابة الزراعية العامة ومعها كبار الملاك ، وهم المنتجون وكبار الوسطاء

والتجار الذين يريدون أن ينظفوا السوق من جرائم السوء ، إلى التكاتف حتى يدرأوا بعملهم الجدى ما انتاب البلاد من ألاعيب حزب النزول . وقدمت النقابة فعلا مشروعا لتأليف جمعية قال بنده الأول إن غرض المتعاقدين المتفقين على التأليف إنما هو شراء واستلام نصف مليون قنطار من القطن المصرى بنوعيه الرئيسيين ، كما نص بنده الثالث على نوع الشراء ، فقال بجوازه بضاعة حاضرة وبجوازه كونتراتات ، وقال كذلك بعملية الموازنة Arbitrage الضامنة ببيع قطن أمريكى فى بورصة نيويورك .

ونحن يسرنا أن تقوم هـــذه الجمعية الجديدة لتدفع عن البلاد بعملها خطر النزول المستمر فى الأسعار ، وخطر تلاعب حزب النزول بالأسواق . ويسرنا أن يقبل كبار الملاك المنتجون ، وهم الذين يمسهم قبل غيرهم خطر النزول وخطر التلاعب ، على هذه الجمعية التى نرجو من ورائها كل خير ونرجو لها كل نجاح فى سبيل تحقيق غرضها الأسمى .

ولا شك عندنا ، أنهـــا لا تقصد المضاربة والمخاطرة فيما نصت عليه فى أحد بنود قانونها شراء للكونتراتات ، بل انا لنعتقد أنها لم تقرر مبدأ هذا النوع من الشراء إلا لأنها اعتقدت أن حركة النزول فى الأسعار ليست آتية من ناحية البضاعة الحاضرة ، بل هى صادرة من جانب بورصة الكونتراتات وتلاعب حزب النزول فيها . ولا شك أنها أصابت المرمى بتقريرها الشراء من هـذه البورصة شراء صحيحا يتم بالتسليم . لأن هذا الاشتراط الجدى ، اشتراط التسليم ، سيخيف المتلاعبين الذين لا يعملون غير المضاربة والبيع على المكشوف .

على انا لم نفهم كثيراً اتجاه الجمعية إلى مبدأ الموازنة ، والتغطية ببيع قطن أمريكى فى بورصة نيويورك . نعم إن فى الموازنة وتغطية المركز تحديداً للخسارة ، إن لم يكن منعاً لها ، وليس فى بيع قطن أمريكى فى نيويورك معادل لما يشترى قطناً مصريا فى الأسكندرية ، عامل إنقاص للأسعار الأمريكية فالمصرية بالتالى . لأن كميات البيع ستكون قليلة جداً بالنسبة لما يدور عليه دولاب الأعمال فى أمريكا . بل إن فى اختيار نيويورك ميداناً للتغطية بدل ليفربول لحكمة عظيمة لأنه يخفى عن جماعة ليفربول ، التى تناقض مصلحتها مصلحتنا ، ما نريد أن نتبعه من خطط ، كما ان فى عملية الموازنة والتغطية نفسها دليلا على أن الجمعية لا تريد مجرد الربح من وراء اشتغالها بالعمل ، وتريد منع تدهور أسعار القطن المصرى ، ولكنا نخشى أن تهب فى أمريكا — وهى بلاد المفاجآت التى قد تقوم على مجرد هوى المضاربات — حركة هوس ترتفع على أثرها الأسعار ارتفاعا يجعل الفرق بين سعر بيعنا القطن الامريكى وسعر شرائنا القطن المصرى طفيفاً ، فلا يعود على القائمين بالعمل المصرى ربح يشجعهم ، بل قد يصيبهم طيف من الأخطار يزعجهم .

بهذه الملاحظة إذن نتقدم إلى حضرات أعضاء اللجنة التنفيذية للجمعية . ونرجو أن يعيروها جانبا من العناية ، وأن يضيفوها إلى ما سيظهر لهم أثناء التنفيذ العملى من مشاهدات ، كما نرجو أن تظهر آثار عمل الجمعية قريبا ، بما يعود على حال مصر الاقتصادية من تماسك ورخاء ، مستندة فى عملها إلى تساند المنتجين جميعاً وتشجيع المصريين جميعا .

محمود عزمى

كيف يستطاع
اهباط سعر القطن اصطناعيا

عندما(١) ألقيت أول نذير ، وأكدت وجود حزب قوى يرمى بمناوراته إلى إضعاف الأسعار ويهبط أثمان القطن بكيفية مصطنعة ، لم تقابل أقوالى من الجميع بالتصديق ، بل ابتسم لها بعضهم تلك الابتسامة التى لاتخلو من تشكيك . ولكن الأمور جاءت كما أكدت ، فلا سبيل إلى الإنكار. فلنبين هنا طريقة ما كان واقعاً ليستنير القارىء فنقول :

إن استئناف النشاط الصناعى ، الذى ظهرت بوادره فى الصيف الماضى ، قد حدث فعلا من أول سبتمبر ، فاهتمت المغازل بذلك وبقلة الحاصلات الأمريكية والمصرية . فعملت بهمة فأعادت إلى سوق القطن حيوية كان قد فقدها من عدة أشهر .

ولم يستطع الاستنفاد عرقلة الصناعة . فهو وإن تواصل قوياً ، إلا أنه ترك فى أيدى الغزالين مخزونا على قليل أو كثير من الأهمية . فتحتم على الغزال أن يتخذ الحيطة ، وذلك بتغطية جزء من هذا المخزون غير المباع بالبيع كنتراتات فى بورصة الاسكندرية ، فبنى على هذه البيوع خفض فى الأسعار .

وقد يسأل المرء : ماذا حدث بعد ذلك ؟ وليدرك المرء الذى وقع ، ينبغى له أن يتذكر البنوك التى تسلف على القطن فهى على نوعين : البنوك التى إدارتها بمصر تتمتع بسلطات واسعة . والبنوك التى ليس لإدارتها المحلية إلا سلطة محدودة تابعة للمركز الرئيسى فى الخارج ، ولا بد لها من أن تتبع تعليمات هذا المركز ولا تحيد عنها قيد شعرة .

والمديرون ذوو السلطة التامة والعيش فى مصر ، يعرفون الحالة ولهم تعلق بعملائهم ومعرفة بهم شخصيا . ففى وسعهم التوفيق بين مصالحهم ومصالح البنك . ومن عادة هؤلاء ، أن لا يسلفوا سلفا طائلة . وإذا وقع الهبوط ، فلا يطعنون مدينيهم وراء الظهور ، فيصبرون صبر الحكيم حتى لا تقتل الدجاجة التى تبيض الذهب .

أما المديرون ذوو السلطة المحدودة الواقعون تحت رقابة مراكزهم العمومية ، فان التعليمات التى ترد إليهم لا نظنها تتجاوز ما يلى :

« قوموا بأكثر ما يمكن من الأعمال . واربحوا أكثر ما يمكن ربحه من النقود . واحرصوا على أن لا يخسر البنك شيئا . »

ولا بد فى كثرة تعاطى الأعمال من اضطرار هؤلاء المديرين ، ما داموا لا يستطيعون مزاحمة البنوك التى تزاحمهم ، إلى عرض شروط هينة عن شروط غيرهم ، وتقديم سلفيات طائلة زيادة فى اجتذاب العملاء فى هذا الوقت العصيب .

---

(١) « لا ليبرتيه » فى ٢٠ فبراير ١٩٢٢

ولكن هؤلاء المديرين لا ينبغى لهم إغفال الأمر الثالث الموحى به اليهم من مركزهم العام ، وهو عدم المخاطرة بشىء من رأس مال البنك .

ولإدراك هذه الغاية ، ابتكرت وسيلة كيسة . هى أن يدس فى عقد السلفية على القطن مادة لا يكاد يحس بها بعضهم ، ويقبلها الآخرون بحسن نية مما هو مألوف عن أهل الشرق .

هذه المادة شديدة الخطر ، فهى تعطى البنك السلطة التامة فى أن يغطى سلفياته متى أراد ببيع كنتراتات ببورصة الاسكندرية لحساب عملائه .

إذا تقرر ماتقدم . فليعرف القارىء اذن كيف أن أقل اضعاف فى الأسعار تحدثه بيوع الغزالين قد يتحول الى كارثة ، فيمكن من التلاعب فى الأسعار .

إن البنوك التى سلفت ٨٠ فى المئة على أقطان قيمتها إثنا عشر جنيها و (اضطرت) بأوامر مديريها العموميين فى الخارج إلى تحاشى الخطر ، لم تر بدآ عند حدوث الهبوط من تغطية سلفياتها ببيوع فى الكنتراتات . ولكن هذه البيوع لا يمكن إلا أن تزيد فى الضغط على السوق وتكشف مراكز عملاء آخرين وتؤدى إلى بيوع جديدة للتغطية ، وهلم جرا .

وليس هذا كل ما فى الأمر . فقد تكون هناك محاولات محرمة مكنت بعض المضاربين من معرفة حدوث بيوع للتغطية قبل وقوعها . فسبق هؤلاء المضاربون البنوك فى البيع ، وأفشوا الاشاعات المنذرة ، فألقى الذعر فى السوق ، وطلب النجاة من قدر عليها .

يرى القارىء أن المناورة سهلة إذا كانت خالية من الشرف . ولقد شجع النجاح الأول أولئك المضاربين وأغرتهم وفرة الأرباح ، فوصلوا إلى السيطرة على السوق ، وكيفوها على ما اشتهوا .

هذا هو الذى تستنكره البلاد . وهذا هو الذى نحب ونريد أن نناهضه . وعلى مثل هذا نريد أن يفتح من يدهم أمورنا أعينهم فى النهاية .

لماذا يجب
تعضيد مشروع النقابة الزراعية

كل[1] يوم يأتينا بصداق جديد وبرهان سديد لتعزيز وادعام ما أكدناه ونؤكده من أن مركز القطن من الوجهة الاحصائية هو مركز متين للغاية لم يسبق له نظير ، وأن الأسعار الحاضرة لا تلائم هذا المركز ولا تتمشى معه . هاك بيان أذاعه محل ولد وشركاه بليفربول أوضح فيه كمية محصول

---

(١) الاهرام فى ٢١ فبراير ١٩٢٢

القطن العالمى فى سنى ١٩١٤ و١٩١٩ و١٩٢٠ و١٩٢١ المتداخلة فى سنتنا الحاضرة مقدراً بالبالة التى زنتها ٤٧٨ رطلا . وفى الأرقام الآتية مالا يدع زيادة لمستزيد .

الولايات المتحدة الأمريكية ١٦,١٣٥,٠٠٠ بالة سنة ١٩١٤ و١١,٤٢١,٠٠٠ بالة سنة ١٩١٩ و١٣,٤٤٠,٠٠٠ بالة سنة ١٩٢٠ و ٨,٣٤٠,٠٠٠ بالة سنة ١٩٢١ .

المكسيك ١٣٠,٠٠٠ بالة سنة ١٩١٤ و٣٦٢,٠٠٠ بالة سنة ١٩١٩ و٢٠٥,٠٠٠ بالة سنة ١٩٢٠ و١٦٥,٠٠٠ بالة سنة ١٩٢١ .

البرازيل ٤٦٠,٠٠٠ بالة سنة ١٩١٤ و٥٦٠,٠٠٠ بالة سنة ١٩١٩ و٤٣٠,٠٠٠ بالة سنة ١٩٢٠ و ٥٦٠,٠٠٠ بالة سنة ١٩٢١ .

البيرو ١٠٧,٠٠٠ بالة سنة ١٩١٤ و١٧٢,٠٠٠ بالة سنة ١٩١٩ و١٥٧,٠٠٠ بالة سنة ١٩٢٠ و١٤٦,٠٠٠ بالة سنة ١٩٢١ .

الارجنتين ٤,٠٠٠ بالة سنة ١٩١٤ و١٥,٠٠٠ بالة سنة ١٩١٩ و١٦,٠٠٠ بالة سنة ١٩٢٠ و٢٦,٠٠٠ بالة سنة ١٩٢١ .

الهند البريطانية ٤,١٦٧,٠٠٠ بالة سنة ١٩١٤ و٤,٦٣٧,٠٠٠ بالة سنة ١٩١٩ و٢,٨٤٥,٠٠٠ بالة سنة ١٩٢٠ و ٣,٦٢٣,٠٠٠ بالة سنة ١٩٢١ .

اليابان وكوريا ٣٨,٠٠٠ بالة سنة ١٩١٤ و٩٤,٠٠٠ بالة سنة ١٩١٩ و١٠٥,٠٠٠ بالة سنة ١٩٢٠ و ١٢٠,٠٠٠ بالة سنة ١٩٢١ .

الصين ٧٨٤,٠٠٠ بالة سنة ١٩١٤ و ١١٥,٠٠٠ بالة سنة ١٩١٩ و ١,٨٦٨,٠٠٠ بالة سنة ١٩٢٠ و ١,٦٥٠,٠٠٠ بالة سنة ١٩٢١ .

الروسيا ١,٣٠٩,٠٠٠ بالة سنة ١٩١٤ و ٤٤٠,٠٠٠ بالة سنة ١٩١٩ و ٩٠,٠٠٠ بالة سنة ١٩٢٠ و ٥٠,٠٠٠ بالة سنة ١٩٢١ .

أفريقية البريطانية ٥٤,٠٠٠ بالة سنة ١٩١٤ و ٦٠,٠٠٠ بالة سنة ١٩١٩ و ٨١,٠٠٠ بالة سنة ١٩٢٠ و ٧٥,٠٠٠ بالة سنة ١٩٢١ .

مصر ١,٣٣٧,٠٠٠ بالة سنة ١٩١٤ و١,١٥٤,٠٠٠ بالة سنة ١٩١٩ و ١,٢٥٠,٠٠٠ بالة سنة ١٩٢٠ و ٦٨٤,٠٠٠ بالة سنة ١٩٢١ .

استراليا ١٠٠٠ بالة سنة ١٩١٩ و ١٠٠٠ بالة سنة ١٩٢٠ و ٤٠٠٠ بالة سنة ١٩٢١ .

سائر البلدان الاخرى ١٥٠,٠٠٠ بالة سنة ١٩١٤ و ١٥٥,٠٠٠ بالة سنة ١٩١٩ و ١٦٠,٠٠٠ بالة سنة ١٩٢٠ و ١٥٠,٠٠٠ بالة سنة ١٩٢١ .

٢٤,٦٧٥,٠٠٠ بمجموع سنة ١٩١٤ و٢٠,٢٢١,٠٠٠ بمجموع سنة ١٩١٩ و ٢٠,٦٥٠,٠٠٠ بمجموع سنة ١٩٢٠ و ١٥,٥٩٣,٠٠٠ بمجموع سنة ١٩٢١ .

أى ان مجموع القطن الذى نتج فى أنحاء العالم كان فى سنه ٩١٤ (٢٤,٦٧٥,٠٠٠) بالة . وقد هبط هذا المجموع فى الموسم الحالى إلى ١٥,٥٩٣,٠٠٠ بالة .

فيكون مقدار ما نقص فى هذا العام عن سنة ١٩١٤ هو ٩,٠٨٢,٠٠٠ باله .

فاذا لوحظ أن المدنية قد سارت شوطا بعيداً فى سبيل التقدم فى هذه السنوات الثمانى، وأن الاحتياج للقطن قد زاد حتما بنسبة هذا التقدم وبنسبة زيادة عدد الذين يستهلكون المصنوعات القطنية بأنواعها، تجلت لنا حقيقة باهرة ، وهى أن ما يمكن عرضه من هذا الصنف سينقص كثيراً عن حاجة الاستهلاك ، مهما تضاءلت ، إلى أن يأتى المحصول الجديد . ولا شك عندنا انه إذا لم ترتفع الأثمان سريعا ارتفاعا كبيراً، فان المحصول القطنى المقبل لا يمكن أن يجاوز كثيراً محصول هذه السنة الحاضرة .

أما إذا نظرنا إلى مركز قطننا المصرى ، فإننا نراه أمتن من مركز جميع الاقطان الاخرى، وذلك للسببين الآتيين .

أولا — أن العجز بين محصول العالم فى سنتى ١٩١٤ و ١٩٢١ هو بنسبة ٣٦ وكسور فى المئة . أما محصول المصرى فان عجزه بين السنتين المذكورتين هو بنسبة خمسين فى المئة تقريبا .

ثانياً — ان الضرر الذى أصاب القطن الامريكى ، قد أضر بالنوع الجيد منه الذى ينافس قطننا ضررا بليغاً جداً كما هو معلوم ومشهور .

ولذلك ، لا شك فى أن قطننا أجدر من كل قطن سواه بأن يحفظ مركزه حتى إذا أثرت العوامل السياسية والاقتصادية تأثيراً سيئا على الأسعار فى بورصات الخارج . وهو محتفظ بهذا المركز المتين فعلا فى بورصتنا . فاذا راجعت أسعار الغزل ، فانك تجد الأرقام الرسمية الآتية .

فى ٣ يناير سنة ١٩٢٢ كان سعر كنتراتات مارس السكلاريدس فى بورصتنا نحو ٤٥ ريالا، وكان سعر الغزل المعروف بنوع ٦٠ (توست) أى المغزول من رتبة الكنتراتات ، يتراوح بين ٢٩ و ٣٤ ريالا .

فى ٣١ يناير ، هبط سعر كنتراتات مارس عندنا إلى ٣١ ريالا و٩٩ ، وأما سعر الغزل فكان يتراوح بين ٢٧ ريالا و ٣٢ ريالا . فكأنه لم يهبط إلا ريالين ، بينما كنتراتات البورصة أنزلت ثمن القطن السكلاريدس ثلاثة عشر ريالا ...

فالفرق، وهو تسعة ريالات ، هو نتيجة ضغط حزب النزول على بورصتنا ، وهو الذى قد هلعنا له وهممنا لملافاة ضرره العظيم على ثروتنا . فهل يوجد مصرى تقع تحت نظره هذه الأرقام الناطقة ، ولا يستفزه حب الدفاع عن مصلحته الشخصية وثروة بلاده وسمعتها ، إلى تلبية نداء النقابة الزراعية المصرية العامة ، وتعضيد المشروع المعروض على الأمة بكل ما لديه من مال وجاه ؟

القطن

عجز المحصول المستمر

— خلل السوق المعيب — العلة الحقيقية لتدهور الأسعار

خطورة الحالة والخطر المستقبل

يتساءل (١) الناس واجمين ، وهم على أبواب المحصول الجديد ، وقد نجح حزب النزول نجاحا باهراً فى هجومه الأخير الذى دهور أسعار القطن بسرعة مدهشة مروعة ... يتساءلون: ترى ماذا يكون المستقبل ؟ وهل نحن سائرون إلى الرخاء أو إلى العسر والشقاء ؟

ليس من قصدى أن أقوم بينهم نذير سوء . ولكننى لا أجد فائدة من إخفاء الحقيقة التى تظهر لى مستقبل القطن غائما قاتما . مصابنا فى القطن مزدوج : عجز فى المحصول وخلل معيب فى السوق :

يبنى المتفائلون القصور والعلالى على المحصول الجديد — والتفاؤل فى طبع المصرى — فيستغل حزب النزول هذا التفاؤل استغلالا عظيما . فقد سمعناه يقدر المحصول الجديد تقديرا جاوز حد المعقول . والمصدقون له كثيرون . قالوا إن المساحة المنزرعة مليون وسبعمئة ألف فدان ضاربين بتقدير الحكومة عرض الحائط ، وقالوا إن المحصول لا ينقص عن ستة ملايين قنطار . أقوال يكذبها الواقع ، ويا للأسف . فقد دلت المشاهدات ، وأيدتها الأرقام الرسمية ، على أن غلة الفدان فى انحطاط مستمر من عهد ظهور دودة اللوز الخضراء والقرنفلية . وقد بكرتا فى هذا العام تبكيرا منذراً بسوء النتيجة . فلا يمكن بأى حال من الأحوال أن تزيد غلة الفدان فى المتوسط العام عما كانت فى السنة الماضية ، بل يخشى كثيرا أن تنقص عنه نقصا محسوسا . فمهما بولغ فى تقدير المساحة المنزرعة — ولا نخالها أكثر من مليون ونصف — فإن العجز فى محصول الفدان واقع محتم وهذه هى مصيبتنا الاولى .

وأما المصيبة الثانية ، وهى اختلال سوق القطن ، فهى مؤكدة معترف بها من الجميع ، وإنما اختلفوا فى علة هذا الاختلال وذهبوا فى تعيينها مذاهب شتى .

فمن قائل إن العسر العالمى قد صرف المستهلكين عن الكماليات والترف . ولما كان القطن المصرى يستعمل معظمه لصنع مواد الترف فهو غير مطلوب ولا مرغوب فيه . هذه النغمة ليست جديدة . فقد سمعناها فى أول العام الماضى . فى شهر يونيو من العام المذكور . لما حضرنا مؤتمر القطن العالمى بمدينتى ليفربول ومنشستر ، كان أول همنا أن نتعرف رأى الغزالين فى هذه المسألة الحيوية لمصر . فسألناهم فى التقرير الذى قدمناه للمؤتمر : هل أصبح العالم فى غنى عن القطن السكلاريدس ؟ فكان

---

(١) المقطم فى ٩ أغسطس ١٩٢٢

الجواب صريحاً بأن هذا القطن حافظ لمركزه الصناعى، لم يفقد شيئاً منه . وأن كساده المؤقت راجع إلى الأزمة التى تجتازها صناعة الغزل والنسج فى جميع الاقطار . ولكن الدلائل تنبىء بتحسن سريع، فينشط الطلب على قطننا، وتعتدل أسعاره . والسؤال والجواب مدونان فى المجموعة الرسمية لأعمال المؤتمر، وقد أدرجناهما فى التقرير المرفوع (لمعالى) وزير الزراعة على اثر انتهاء المؤتمر .

وقد حقق المستقبل القريب هذه الامنية ، إذ لم تمض ثلاثة أشهر ، حتى أخذت الصناعة القطنية تستعيد نشاطها ، فتوالت الطلبات على القطن المصرى، وصعدت أسعاره صعوداً بلغ ٦٣ ريالا ! ومن ذلك العهد لم يعتر الطلب أدنى فتور، بل قد بلغت المقطوعية مبلغا تجاوز كل حسبان ،لأنها كادت تصل إلى ستة ملايين قنطار .

ولكن المدهش أن الاسعار أخذت فى الهبوط بالرغم من هذه المقطوعية العظيمة . فلماذا ؟ ...

لا يكون جاداً من يدعى أن رخص الثمن هو الذى أدى الى زيادة المقطوعية . فان هذا قلب للناموس الاقتصادى الذى يدركه كل ساذج ،وهو ان زيادة الطلب هى التى ترفع الأسعار. فاذا انعدم الطلب لسبب ما، فإما أن يكون السبب أن المقطوعية قد استغنت عن الصنف بالمرة، فمهما عرض رخيصا لا يمكن تصريفه بكميات وافرة . وإما أن يكون السبب راجعا الى كساد مؤقت . فازدياد الطلب يدل على زوال الكساد، وهو يرفع الأسعار حتما . . . هب أن الغزالين عجزوا عن تصريف مصنوعاتهم التى صنعوها من مشترياتهم الأولى، فتكومت البضاعة عندهم . فإنهم لا يستمرون فى الشراء مهما كان الثمن رخيصاً . وهذا طبيعى، وقد وقع فعلا فى العام الماضى ، إذ كانت الأثمان أدنى منها فى عامنا هذا، وقد أهمل قطننا إهمالا كبيراً .

نعم، إن الأسعار إذا بلغت حداً مبالغاً فيه فهى تؤثر فى المقطوعية فتضعفها . ولكن زيادة خمسة ريالات أو عشرة ريالات فى القنطار لا تعتبر شيئا مذكوراً ، إذ ما يصيب المنسوجات التى يخرجها القنطار من هذه الزيادة هو مبلغ زهيد لا يحس به المستهلك .

فاذا قيل إن القطن المصرى استعمل محل القطن الأمريكى لرخص الأول ، فهناك حد لا يجوز عقلا أن يتعدى . وهذا الحد هو النسبة بين القطنين من حيث الاستعمال الصناعى. فاذا ثبت أن القنطار من القطن المصرى يساوى من الوجهة الفنية الصناعية قنطارين مثلا من القطن الأمريكى، فلا يصح أن يهبط فرق الثمن بينهما هبوطا كبيراً ، إلا إذا كانت مصر قد وقعت فى الإفلاس والفوضى الاقتصادية ،فسمح للمستهلكين أن يستبيحوا أموالها .

فما هى يا ترى النسبة الصناعية بين القطنين ؟ قد قدرت بثلاثة أضعاف قبل الحرب . وأما النسبة فى الأثمان ،فإنها تراوحت بين ثلاثة أمثال وخمسة أمثال، ثم نقصت عن ذلك . فلما هبطت إلى أقل من المثل الواحد فى شهر مارس من هذه السنة ، أى لما نزلت الزيادة للمصرى إلى نحو ثمانين فى المئة فقط، ذعرت الحكومة المصرية، واعتقدت وأذاعت أن هذا غير طبيعى، وأنه برهان ساطع على تطرق الخلل إلى السوق المصرية ،وعلى تحكم حزب النزول فيها . فقررت أن تدخلها مشترية للضرب على يد هذا الحزب ولحفظ الثروة المصرية من الضياع .

فما هى الأسباب التى أنزلت هذه النسبة الآن إلى أقل من ثمانين فى المئة فقط ؟ والحكومة ساكتة لا تبدى حراكا ، وهى تنظر إلى هذه الحالة التعسة كأنها حالة طبيعية ، فهل هى كذلك ؟ وهل عوامل الضعف راجعة إلى النواميس الاقتصادية التى لا يستطيع الانسان أن يقاومها ، بل يجب أن يخضع لها خضوعه للقضاء المحتوم ؟

إن أكبر عامل يضغط على أسعارنا ، هو انعدام المزاحمة . وقد أصبح قطننا التزاما للانكليز والأمريكان يتمتعون به ولا تمتع الملتزمين فى العهد السابق . كانت أوربا تزاحمهم عليه قبل الحرب مزاحمة جليلة الفائدة . وكانت المانيا على الأخص ، ولا سيما قبل الحرب ، تقف فى وجههم وقفة الخصم العنيد . أما الآن فقد عجزت أوربا جميعها عن المزاحمة التجارية لما اعترى عملتها من الاضمحلال المعلوم . فخلا الجو لأمريكا وانكلترا . ولم يكن هذا فقط . بل ضربت أمريكا قطننا فى العام الماضى ضربة نجلاء بفرضها رسما جمركيا على القنطار من السكلاريدس الذى يدخل بلادها ، قدره سبعة دولارات أو ما يقارب ٨ ريالات بسعر القطع الحالى . . .

وبطبيعة الحال قد ألقى عبء هذه الضريبة على كاهل المنتج المصرى وحده . فلم يتحمل المستهلك الأمريكى شيئاً منها . وذلك لأن الغزال الانكليزى لا يشترى القطن فى وقت النزول ، ولأن لا مصلحة له فى مزاحمة أمريكا ما دام القطن المصرى يكفى لسد حاجتهما . وفى الامكان الحصول عليه رخيصاً . وكل ضريبة لا تصيب فى الحقيقة دافعها إذا مكنته الظروف من تحميلها لعميله المضطر . فنحن مضطرون للبيع ، وقد أسلمتنا الأقدار لخصمين قويين . فلا حول لنا ولا طول ...

هذا كله قد أدركته حكومتنا ، ورأت أن فى حماية المصالح المصرية فرضاً واجبا عليها ، لأن القطن هو عماد ثروة البلاد الوحيد ، ولأنه لا توجد حكومة شاعرة بمسئوليتها فى أى بلد من بلاد الله تستطيع أن تقف جامدة فى ظروف كظروفنا . فقررت فى آخر مارس الماضى أن تحمى السوق القطنية من تلاعيب الطامعين . ولكن سرعان ما قامت قيامة الانكليز عليها ، فأخذوا يكثرون من الوعيد والتهديد من جهة ، ويؤكدون من جهة أخرى أن تدخل الحكومة غير لازم لأن الأسعار سترتفع عاجلا من تلقاء نفسها . . . تمويه وتغرير كان الواجب أن تقابلهما حكومتنا بالحذر ، لا أن تصدقهما وتقول بهما . ووعيد ما كان ليؤثر فى نفس رجال صادق العزيمة ، يضعون مصلحة البلاد فوق كل مصلحة ، ويناضلون عنها بما يكسبهم ثقة الأمة واحترام الأجنبى نفسه . ولكن شيئا من ذلك لم يكن . بل أحجمت الحكومة عن التدخل رغم كل مجهود بذلته الأمة . فجاء قرارها الذى لم ينفذ ضغثا على إبالة . إذ قد تحقق للطامعين فى قطننا اننا عاجزون عن الذود عن حوضنا . فخلا لهم الجو ، وعبثوا باسعارنا إلى حد لا ترى أبلغ فى التدليل عليه من ذكر بعض الأرقام . فإنها أفصح من أفصح بيان .

فى نفس هذا الشهر من العام الماضى كان القطن المصرى الموجود فى القطر وفى الخارج نحو خمسة ملايين قنطار ، وكانت حركة الصناعة القطنية مشلولة ، وسوق المنسوجات كاسدة . وكان سعر القطن الأمريكى ٢١ دولارا . فبلغ ثمن قطننا ٦٣ ريالا ...

أما اليوم ، فجميع القطن الموجود فى القطر والخارج لا يبلغ ثلاثة ملايين قنطار. والصناعة القطنية على أعظم جانب من النشاط، وقد استهلك من قطننا ستة ملايين قنطار. وبينما سعر القطن الامريكى نحو ٢٢ دولاراً ، قطننا يباع بأربعة وثلاثين ريالا !!! ونحن سائرون إلى هوة لا يستطيع سبر غورها الا الله !

فهل يوجد رجل منصف ، رجل يقدر الواجب قدره ، يقول ان الحكومة فى حل من كل تدخل، ويغريه تمويه المموهين بأن الحكومة لا تكون تاجرة ، وانها لا تملك حق المقامرة بأموال الأمة الخ الخ ؟... وهل الافضل والأحكم أن تذهب الملايين العديدة من أموال تلك الامة الى جيب الاجنبى بطريقة النهب المنتظم ، ولا تعمل الحكومة عملا لحفظها بحجة عدم المقامرة ؟ ...

نعم كان فى الإمكان الاستعاضة عن الشراء بتنظيم السوق، وبتنظيم الاعتمادات الزراعية ، وانشاء المخازن العمومية والوارنت Warrant بحيث لا يضطر جميع المزارعين الى عرض قطنهم للبيع فى وقت واحد . وبمنع البيع على الكنتراتات ، وهو من أكبر عوامل الاستباحة وافساد السوق . وببذل المساعى السياسية لدى حكومة الولايات المتحدة لالغاء الضريبة الفادحة التى ضربتها على قطننا، وبمد يد المساعدة القوية إلى النقابة الزراعية ، ونشر تعاليم التعاون فى البلاد لأن كل بلد زراعى محض كبلدنا لا تقوم له قائمة الا بالتعاون الخ الخ . نعم . نعم . اذا كان كل ذلك موجودا أو اذا كانت الحكومة قد شرعت فيه لإبرازه قريبا الى حيز الوجود، كان من الاسراف فى القول مطالبتها بالتدخل فى السوق مشترية .

أما وكل هذا مطروح فى زاوية الاهمال، والسياسة المالية المصرية غير قائمة على أساس وبرنامج وافيين ، والنية معقودة على عدم التعرض لسوق القطن ولو نزلت الاسعار الى الحضيض ، فنحن نقول مع الأسف العظيم ان الحالة ستزيد سوءا وخطورة ، واننا مشرفون على عسر مالى ستكون الحكومة مسئولة عنه مسئولية لا يشفع فيها ما نقرأه فى بعض الجرائد من عبارات الثناء لسبب ولغير سبب . وصديقك من صدقك وأخلص لك النصح ، لا من مدحك وأطراك. والله المسئول أن يتولانا برحمته ويفيض لمصر الخير على أيدى أبنائها العاملين المخلصين .

صدقى (باشا) يدرس

صدقى (باشا) يدرس[1] . .

تتلقى الصحف الوزارية من مكتب الدعاية الرسمى بلاغات محررة بألفاظ يزيد فى رونقها التعليقات المنطوية على المديح التى تدعو الجمهور إلى الإعجاب بعبقرية وزير ماليتنا .

(١) لا ليبرتيه فى ٣ اكتوبر ١٩٢٢

وقد انقضى على هذه الحالة عدة أسابيع مما يدخل الغبطة فى قلوب حزب النزول ، الذى وضع منذ زمن بعيد خطته لإحكام المناورة .

أواه ، لو أن وزير المالية يستطيع أن يسمع ما يقال عنه وما يعتد به من أقواله فى البورصة ، أو بالأحرى إذا كانت البلاد وشعبها الوادع يعلمان الرأى الصحيح لأهل الذكر والتجار ورجال البنوك والسماسرة فيه .

إن الأزمة الفظنية ترجع الى عامل عدم الاكتراث من جانب الحكومة ، إذ أن هذا العامل قد زادها تعقيداً . واليوم وقد أخل وزير المالية بالتعهد الذى قطعه على نفسه فى آخر مايو المنصرم بأنه سيتدخل لوقف حركة النزول ، فإن ترك الحركة التى كانت مصطنعة أدى إلى جعل عواملها اليوم تجارية محضة .

والواقع أن الكساد الذى استمر منذ مارس الماضى قد خرب تجار الداخلية ، كما أنه ألقى جميع المنتجين، كبارهم وصغارهم، فى العوز والضيق، فكانت النتيجة أنهم أصبحوا فى حاجة ملحة إلى النقد ولا وسيلة لهم سوى البيع .فى حين أن تاجر الداخلية لا يستطيع الشراء من غير مال ، والبنوك التى كانت تمده بالاعتمادات تشترط أن يغطى مشترياته ببيع كنتراتات فى البورصة .

ومن البديهى أن توالى بيع الكنتراتات فى البورصة ينجم عنه حتما هبوط الأسعار . وهذه الأسعار هى نفسها التى تكون أساساً لمشتريات ميناء البصل وذلك بسبب السياسة التعسة ، سياسة إحجام صدقى (باشا) .

نحن نشهد هذا المظهر الغريب، إلا أنه مظهر تجارى . فبالرغم من أن الطلب على البضاعة كبير جداً، والمصدرين يشترون كميات عظيمة من القطن لحساب عملائهم فى أوربا وفى أميركا ،وان جميع العوامل المرتقبة هى فى صالح الصعود الجدى . . على الرغم من كل ذلك فإن الهبوط متوال ، وسيكون كذلك ،لأن الجميع يجنحون إلى البيع، وبالطبع لا يستطيع المشترون أن يشتروا محصولنا دفعة واحدة.

هذه هى المعضلة ، وهى ليست بنت اليوم . وقد توقعها الناس ونادوا بها فى أول موسم القطن. وما كانت لتخفى على فطنة وزير المالية حتى إذا كان ليس من أهل الذكر فى تلك الشؤون . وهذا الذى أضفى على نفسه أنه مالى كبير ما زال يدرس ، وهو يتلمس إلى اليوم الدواء الذى سيجىء بعد موت العليل .

دعنا من هذا ، إن وزير المالية لا يعمل شيئاً ، لأنه لا يستطيع أن يعمل شيئا .

إن توفيق نسيم قد اصطدم فى العام الماضى بنفس الصعوبات التى تواجه صدقى ، ولكنه استطاع أن يرفع الصوت عالياً وأن يهدد بالاستقالة فنجح فى مجابهتها . ولكن رجال الحكم الحاليين غير قادرين على رفع أصواتهم ، لأنهم واثقون من أن الذين سيهددون بالاستقالة لن يستقيلوا .

الازمة القطنية
لا تتكلموا بعد اليوم

كتبنا (١) أمس نقول : « أواه ، لو أن وزير المالية (٢) يستطيع أن يسمع ما يقال عنه ويعلم ما يفعل بعضهم فى البورصة بدراساته . . » .

فبرهنت لنا البورصة فى نفس اليوم على أننا إنما قلنا الحق !

كانت جلسة السبت غاية فى النشاط ، استؤنف فيها العمل بمئة وخمسين بنطا على إقفال الأمس ، وكثرت الأعمال ، وساد التفاؤل ، وبات من المنتظر حدوث رفعة محسوسة فى الأسعار . فتخطت البيوع فى ميناء البصل ٥٤٠٠ بالة . وبيع السكلاريدى خارج البورصة فى يومى الأحد والاثنين بسعر ٣٤ ريالا والأشمونى ديسمبر بسعر ٢٦ .

افتتحت جلسة صباح اليوم إذن وسط تباشير حسنة ، فاشتدت الطلبات من المغازل ، وزال كابوس الحرب ، وأمل كل فى الصعود على نسبة الأمريكى .

ولكن رياسة مجلس الوزراء رأت رأيا سيئا فى ابلاغ الصحف البلاغ الذى نشرته صباح اليوم ، وفيه خلاصة ما درسه صدقى (باشا) لتعضيد سوق القطن .

اعترف مجلس الوزراء فى مستند طويل من النوع الذى عند وزير المالية سره ، اعترف هذا المجلس (أخيراً) بأن السوق قد اختلت ، وأن محصولنا النفيس قد بيع بأقل من ثمنه الحقيقى . وأذاع سلسلة من التدابير التى رآها صالحة لإنقاذ الموقف ، فقرر ما يلى :

١ — إعطاء سلفيات على البضائع لجميع الزراع الذين يملكون حتى ٥٠ فداناً بشروط موافقة . ولم يبق لعقد هذه السلفيات إلا إيجاد البنك الذى يقدمها وإيجاد الوسيلة لوقاية الحكومة التى تضمن السلفيات من جميع مخاطر الخسارة ! .

٢ — تلطيف المضار الشديدة الخطورة من بيع القطن على الكنتراتات عقب الضغط العنيف الذى حدث عند تحديد الأسعار ، وذلك بجعل الإقفالات ثلاثة عوضاً عن إقفال واحد . . . ولا بد لاستعمال هذا الدواء الناجع (؟) من قانون يوضع وتوافق عليه المحاكم المختلطة .

٣ — منع البنوك من التنفيذ على المدينين البائسين ، بالغاء الحق الذى خولته لنفسها فى بيع القطن المرتهن لديها متى شاءت ، وبإخضاع بيع القطن المرتهن لنص المادة ٨٤ من القانون المدنى ، ولا بد فى هذا أيضاً من قانون يسن وتوافق عليه المحاكم المختلطة .

---

(١) جريدة لاليبرتيه فى ٤ اكتوبر ١٩٢٢

(٢) المرحوم اسماعيل صدقى

٤ ــ تشجيع إنشاء النقابات الزراعية بنشر مشروع القانون الذى أقرته الجمعية التشريعية فى سنة ١٩١٤ !

ولكن هل تصدقون ما حدث ؟

ما أن عرفت البورصة ثمار الدراسات التى قام بها صدقى (باشا) والمشروعات التى سيضعها موضع التنفيذ ، حتى زالت جميع عوامل الصعود التى كانت سترفع الأسعار الى ٣٥ ريالا فى جلسة اليوم . وأصابت هذه الأسعار بهبوط مذهل بلغ فى وقت ما (١١٥) بنطا على الاقفال الماضى ، وختم بالرسو على ٨٥ بنطا .

إننا نراهن على أن صدقى (باشا) قد عرف وجه الخيبة ، لقد كان ينتظر لمشروعاته مصيراً خيراً من هذا ، فهل ينتهى به الأمر الى إدراك أن سذاجة رجال البورصة ليست مثل سذاجة الجمهور البسيط الذى يحكمه ؟ وأنه إذا كانت الصحف الوزارية تهلل وتكبر كلما تكلم ، فإن رجال الأعمال لا يحفلون بالكلام ، خصوصاً إذا كان صادراً من وزيرنا الخطير ، لأنهم يعلمون أن بين وعوده وتحقيقها هوة سحيقة ؟

إن البلاد جهدت طويلا تدعو وزير المالية الى (فعل شىء) لإنقاذ الثروة الأهلية . ولكنها تدعوه الآن الى أن لا يتكلم بعد اليوم . لأنه إذا كان امتناعه عن القول يطيل من أجل وقف الحال ، فإن أقواله تسرع بالخراب .

الازمة القطنية

مستر تيريل . مستر روسين . صدقى (باشا)

نشر(١) مستر تيريل قوميسير وزارة الزراعة بواشنطون دعوة صادقة على أرباب البنوك والتجار وأصحاب المزارع فى بلاده ، ودعاهم فيها الى عدم طرح القطن فى السوق لأن هذا يسقط الأسعار ، ويكبد المنتجين خسائر ثقيلة .

قال هذا القوميسير « لا شىء يمنع الأسعار من الصعود الى ٣٠ ريالا إذا كف كل عن طرح القطن فى السوق بمجرد جمعه » .

وقال مستر روسين السكرتير المالى المصرى (؟) : « لا شىء يحل الأزمة القطنية التى تعانيها مصر بأكملها مثل قانون يرغم الملاك الزراعيين على خفض إيجار الأطيان ، وكل ما عدا هذا مسكّن وقتى ! »

(١) لا ليبرتية فى ١٧ اكتوبر ١٩٢٢

ويقول السادة أصحاب البنوك المصريون (؟!) لصغار التجار فى داخلية البلاد كلما طلبوا اعتماداً « أننا لا نضن عليكم به ،ولكن بشرط أن تعطونا القطن الذى اشتريتموه زهنا ، وأن ترخصوا لنا كذلك فى بيع كنتراتات بالبورصة لتغطية مشترياتكم اليومية » .

وهذه البيوع عديمة الجدوى ، ما دام الرهن موجوداً ، بل عديمة الجدوى وضارة بالبلاد وفيها ربح للغزالين الذين يستطيعون الحصول على مايلزمهم بنصف القيمة .

وعجيب أن مستر روسين هذا يحرص على أن يتخلص كل منتج من قطنه ، ثم يرفض مع ذلك أن يؤجل دفع الضريبة العقارية ٤٥ يوما عن موعدها ، ويؤخر السلف المطلوبة لصغار الزراع شهرين، ولا يرخص بها إلا بعد فوات الأوان . فإن السواد الأعظم لم يعد ينفعه الاقتراض إذ اضطرته الحاجة الى البيع فباع .

لقد حملت حكومة بلادك يا مستر تيريل تبعة ثقيلة بدعوتك أبناءها الى عدم البيع بأثمان كان فيها ربح لهم (قلما دونت البورصة الأمريكية من يوم وجودها سعراً مقداره ٢٢ دولاراً ونصف دولار)

ولقد أخطأك التوفيق حين أكدت أنه ليس هناك ما يمنع الأسعار من أن تبلغ ٣٠ دولاراً .

... أما كان الأجدر بك أن تتذرع بحكمة مالينا العظام البعيدى النظر ، الذين يرون أن تسير الأمور الى الخسار ، عوضاً عن بذل الوسع فى تجنيب المنتج ثقيل الخسارة بمنعه من الاسراع بالبيع؟

ان وزير مالينا، الموافق لمستر روسين، المصفق له على الدوام، ليظنك معتوها إذ يقرأ ما كنت تدعو اليه ، هذا اذا لم يدعك الى بلادنا لترى بعينى رأسك ماذا يجب عمله لإنقاذ المنتج من الخراب!

ملحوظة : ان ارتفاع ٥٠ بنطا يوم الجمعة و٢٨ بنطا يوم السبت الماضى رفع استحقاق يناير من القطن الأمريكى الى ٢٢ دولاراً و٤١٪ وسعر البضاعة الحاضرة الى ٢٢ دولاراً ونصف دولار . وقد اغتنمت هذه الفرصة سوقنا ولكن للتقهقر ١٠ أبناط ، فهوت بنوفمبر من ٣٢ دولاراً و٧٥ بنطا يوم الجمعة الماضى الى ٣٢ دولاراً و٦٥ بنطا أمس الاثنين. فليهنأ وزير مالينا كل الهناء!

الكارثة القطنية

فى (١) سوقنا القطنية الآن مشاهدات كلها عظات وعبر لقوم يتبصرون ! فيها قلب مدهش لنواميس الطبيعة التى جعلها الاقتصاد السياسى ركناً من أكبر أركانه . فبينما نرى العالم يتهافت على القطن الخام تهافت الخائف على المأمن وهو مهدد بمجاعة قطنية واقعة لا محالة ، وبينما نرى السوق

---

(١) المقطم فى ١٢ أكتوبر ١٩٢٢

الأمريكية، وهى التى تهيمن على القطن فى العالم وتعين سعره، متدرجة فى سبيل الصعود ، حافظة ثمن قطنها فى مستوى عال منذ ثلاثة أشهر، إذ فقدت بضعة بنوط فى يوم كسبت أمثالها فى أيام ، وبينما نرى التجار يشترون كل يوم من قطننا مقادير وفيرة جداً بحيث أن مبيعات ميناء البصل تتراوح يوميا بين الخمسة آلاف والسبعة آلاف من البالات — وهى أقصى كمية يستطاع شراؤها ومعاينتها ووزنها وتسلمها فى يوم واحد — و بينما نرى هؤلاء التجار يشترون أيضاً فى داخلية البلاد مقادير تربو بالضعفين على مايأخذونه فى ميناء البصل حتى أشيع أن ثلثى محصول الوجه القبلى قد تم بيعه لهم ونحن مازلنا على أبواب الموسم ، وحتى استطاع أحد كبار المزارعين فى الغربية ، وليس متهماً بالمالأة للحكومة، أن يقول إن البنك الزراعى لو شرع الآن فى أقراض الزراع على الطريقة التى اتفقت عليها وزارة المالية معه ، لما وجد فى تلك المديرية الكبرى فلاح واحد من الصغار يملك قطناً للاقتراض عليه . فقد باعوا محصولهم جميعا بيع السماح . ولم يكن لهم مندوحة عن ذلك .

بينما نرى كل هذه العوامل وغيرها يمايدعوحتما إلى الصعود تطبيقاً لأوليات القواعد الاقتصادية، نجد سوقنا المصرية آخذة فى التدهور، غير مبالية بتلك العوامل .

فلماذا ؟

العلة معروفة وهى بالطبع لايمكن أن تكون منافية لتلك النواميس الطبيعية. إذ لا يعقل أن سوقا من الأسواق يمكنها الاستمرار على مناهضة تلك العوامل كما استمرت سوقنا . تلك العلة راجعة إلى الضنك الذى وقع فيه المنتج المصرى ابتداء من سنة ١٩٢١، وما زال مشتداً عليه إلى الآن .

وقد اشتهر أمر هذه الضائقة حتى قال أحد كبار الماليين الانجليز المقيمين فى القطر انه يتوقع سقوط سعر القطن المصرى إلى عشرين ريالا ، فلما اعترض عليه بأن القطن الأمريكى قد أصبح سعره ٢٤ ريالا بحساب القطع ، وانه لايفهم أن السكلاريدس يباع بأربعة ريالات تقل عن ذلك السعر، أجاب : ولماذا ؟ ألم تر أن تصفية مقتنيات المفلس تكون دائما بأبخس الأثمان، وأنتم الآن يامصريون فى حكم المفلسين ،فلا بدع أن يبخس ثمن اشيائكم ؟ .

هذا رأى الماليين الأجانب فى أمرنا الاقتصادى بل هو اعتقادهم الراسخ . وفى الواقع فإن الضنك الذى أناخ بكلكله على البلاد كل هذه المدة ، هو الذى حلل قواها الدفاعية ، وأجبرها على عرض أعز محصولاتها بأدنى الأسعار ، وأباح أكبر مصالحها لمنتهبيها .

أمام هذه الحقائق الجلية ، فكرت النقابة الزراعية المصرية العامة فى أقرب علاج لدرء الخطر المتوقع من وفرة العرض . فالتمست من الحكومة ملحة مكررة ، أن تبادر من فورها لتنظيم طريقة التسليف على الحاصلات ،منبئة بأن التأخر عن اسداء هذه المعونة الضرورية يجعلها بلا جدوى . إذ يكون قد اختل توازن السوق من بدء الموسم ، فيصعب جداً رده إلى الاعتدال والتوافق بعد ذلك . وهذا، ويا للأسف ،ماقد حصل. إذ لم نصب من الحكومة إلا الوعد بدلا من الفعل. فكان كل الصواب

فى جانب ما كتبه ذلك الكاتب الحكيم الذى نشر رأيه اليوم على صفحات الأهرام فى هذا الصدد، إذ جاء فيه « لقد قالت الحكومة كثيراً وفعلت قليلا ولعل لها عذراً فى الشؤون السياسية. ولكن ماعذرها فى المسائل الاقتصادية والعمرانية ؟قالت بالأمس : سانظر فى مسألة التسليف على القطن . وقد كنا نتمنى أن يسبق الفعل القول » .

ان هذه الأمنية التى تمناها الكاتب لذات مدى بعيد فى شؤون البورصة، إذ هى كما قال حضرته ترى « أن الفرق بين فعلت وسأفعل كالفرق بين الماضى والمستقبل . فالماضى دخل فى حوزة البشر، أما المستقبل فلا يملكه أحد ، وإنما هو لله وحده » .

وغاية مايقال بعد هذا ،إن الأمة جديرة بالتنبه إلى أمر جلل. وهو أن وسائل دفاعها عن نفسها غير موفورة بين يديها ،بل ان مجهوداتها منصرفة إلى غير الألزم .فهى تكاد تكون عادمة العناية بحفظ كيانها الاقتصادى. ومن ثم تعرضها للاستعباد المالى،وهو شر الاستعباد. وأخذ العدو عليها كل طرق النجاح الصحيح والاستقلال السليم .

الأزمة السياسية
وموقف الحكومة حيالها

الإسكندرية[1] فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٢ - (لمراسل الأخبار الخاص) مابرحت الحكومة واقفة إزاء الأزمة القطنية موقفاً يعد الساكت عنه مقصراً تقصيراً عظيما ، وإذا ما قسنا موقفها هذا بموقف الحكومة الأمريكية حينما يلم بأسواق القطن هنالك أى خطب، ولو كان غير فادح، لبعث القياس فى النفس كل حسرة وكل ألم .

وإنا ندع القول فى هذا الصدد (لذى مقام رفيع خبير بالشؤون المالية) أخذ على نفسه أن يوافى مكتب الأخبار هنا بفذلكة قيمة فى أمثال هذه المواقف بين آن وآن . قال حفظه الله :

روت جريدة «المانشستر جارديان» فى عددها الصادر فى ٥ أكتوبر الحالى أن المستر تيريل قوميسير وزارة الزراعة بواشنطن استحث الزراع الأمريكيين والبنوك والتجار على ألا يلقوا الأقطان بكثرة فى الأسواق ،حتى لا تضغط الكثرة على سعر القطن، وتكون سبباً فى تحميل المنتجين خسائر ثقيلة .

وقال القوميسير : لا شىء قطعاً يمنع القطن عن أن يصعد إلى ثلاثين دولاراً للقنطار ، وأهم عامل على هذا الصعود هو ألا يتعجل الزراع فى إخراج أقطانهم إلى الأسواق عقب الجنى مباشرة اه .

---

(١) الأخبار فى ١٩ أكتوبر ١٩٢٢

هذا ما تفعله الحكومات الوطنية فى البلاد المتمتعة بنعمة الاستقلال الحقيقى . ولقد بلغ سعر القطن الأمريكى نحو الاثنين والعشرين دولاراً ونصف ، وهو سعر ما كان القوم ليحلموا به، وما بلغه القطن الأمريكى فى سنة من السنين إذا استثنينا سنة ١٩٢٠ . ولكن الحكومة الأمريكية، على الرغم من ذلك، تستقل هذا السعر، وتتحمل أمام الأمة مسئولية التأكيد بأنه يجب أن يبلغ ثلاثين دولاراً، ثم تحض الناس جهرة على حبس أقطانهم لأنها ترى أن فى الأسعار الحالية غبناً عليهم .

أما لدينا ، فموقف الحكومة لا يجهله القراء . ولسنا فى حاجة إلى إيضاحه أو تحديده .

وليت شعرى ماذا يقول رجال حكومتنا عند قراءة أقوال المستر تيريل، وهم يرون بأعينهم أن عماد ثروة البلاد وثروة حكومتها (وهو القطن) يؤخذ نهباً وبأسعار لا تغلو إذا قلنا إنها (لاشىء)!؟ وياله من فارق عظيم بين نشاط الحكومة الأمريكية وعملها الجدى وغيرتها على زارعى القطن هنالك — مع أنه محصول ثانوى جداً لا يعادل أكثر من ١٠٪ من حاصلات الأمريكيين — وبين موقف حكومتنا وهى لا تحاول أن تروض نفسها على عمل جدى لحماية حاصل هو كل إيراد القطر المصرى .

* * *

توالت عشرة أيام، والقطن الأمريكى مطرد السير فى سبيل الصعود. وفى غضون هذه المدة ذاتها، نرى أسعار بورصتنا إما جامدة لا تتحرك أو تفقد عدة بنوط . وهذا شىء لم يسبق له نظير فى تاريخ البورصة .

خذ مثالا : يوم السبت الفائت، جاءت أمريكا بصعود بلغ خمسين بنطاً. فتنبأ العارفون بأن صعود أسعارنا لا يمكن، حتى مع الضغط الواقع على البورصة الآن، أن يقل عن عشرين قرشاً . ولكن النتيجة كانت على العكس تماماً ، فقد فقد السعر خمسة بنوط من إقفال اليوم السابق .

وإن هذا ليؤيد نظرية القائلين بأن طريقة التسليف ، التى جاءت بعد الأوان ، لا يمكن بحال أن أن تؤثر فى السوق تأثيراً سريعاً ولاسيما أن السواد الأعظم من صغار الزراع الذين يتاح لهم الاقتراض قد اضطروا إلى بيع أقطانهم .

والآن، فإن الطريقة المثلى لحفظ كيان السوق وثروة البلاد هى أن تتدخل الحكومة عاجلا مشترية . فإن هذا التدخل من جانبها، هو ألزم فى الظرف الحاضر مما كان فى العام الفائت ، ومأمون العاقبة ومؤكد الربح للحكومة وللأمة معاً. وإذ قد سمعنا أحد أصحاب الدولة من رؤساء الوزراء السابقين يشير بهذا العلاج، ورأينا نفس الإخصائيين الذين كانوا يعارضون هذه الفكرة فى العام الماضى ، يحبذونها الآن تحبيذاً شديداً ، فإنا نرجو أن يتغلب (معالى) وزير المالية على العوامل التى تعترضه فى هذا السبيل ، وبعبارة أكثر صراحة، نأمل أن يوفق (معاليه) لإقناع المستر روسان السكرتير المالى بأن معارضته الشديدة لما تطلبه الأمة — وهى مستعدة لتحمل جميع نتائجه — عمل لا يفيد انجلترا ،

ويلحق الضرر بمصر لأن إرهاق المصريين إلى هذا الحد، من شأنه أن يوسع مسافة الخلف بين الأمتين، فضلا عن كونه سيحمل المصريين حتما، إن عاجلا أو آجلا، على البحث عن أسواق أخرى. وإذا حالت القوة الآن بينهم وبينها، فلا يمكن أن تحول دون ذلك دائماً. «وتلك الأيام نداولها بين الناس».

القطن السكلاريدس وأثمانه

اقتراح مقدم للنقابة الزراعية المصرية العامة

من حضرة يوسف (بك) نحاس سكرتيرها العام

حضرة صاحب المعالى مصطفى ماهر (باشا) الوكيل الأول للنقابة[1]

ان الثروة المصرية معرضة فى الوقت الحاضر لخطر عظيم، لا تستطيع النقابة الزراعية أن تتغاضى عنه. بل يجب عليها، قياما بالخدمة العامة التى توختها، أن تعيره منتهى اهتمامها وعنايتها.

القطن السكلاريدس قد أصبح الجزء الأعظم من حاصل القطن المصرى، لأن زرعه قد عم أطيان الوجه البحرى إلا قليلا منها. وكان هذا الصنف رائجا رواجا عظيما، حتى بلغ الفرق بينه وبين القطن الأمريكى خمسة أضعاف فى سنة ١٩٢٠. ولم ينقص هذا الفرق فى وقت من الأوقات عن الضعف والضعفين إلا فى هذه الأشهر الأخيرة. ويعزو بعض التجار ومديرى البنوك تضاؤل الفرق، الذى هو الآن (مع مراعاة سعر القطع) أقل من ثلاثين فى المئة، إلى أن السكلاريدس قد فقد أهميته الصناعية، وأضحى غير مرغوب فيه من الغزالين، إلا إذا بيع عليهم بأسعار واطئة. ويدعى هذا الفريق أن معامل لنكشير تتحمل فى صنع المنسوجات من هذا القطن كلفة تزيد نحو الأربعين فى المئة عما كلفها نسج وغزل القطن الأمريكى. بحيث أن الغزال يخسر الآن نحو نصف بنس فى كل قنطار من القطن المصرى عند صنعه. ويؤكد بعضهم أن الرتب العالية من هذا القطن قد أهملت بالمرة، لأن الاستنباطات الصناعية قد مكنت الغزالين من الحصول على نفس الأقمشة التى كانت تستعمل لها الرتب العالية بنسجها من القطن الذى هو دونها فى الجودة، هذا فضلا عن كون الأقمشة المماثلة للحرير التى كانت تستخرج من قطننا الجيد، قد قضى عليها العسر العالمى بالكساد. كل هذا يبرر فى نظرهم هبوط سعر السكلاريدس هبوطا لا يتفق مع الصعود المطرد فى سعر الأمريكى.

غير أن الأقوال التى يقولونها قد تظهر للمتأمل غير مطابقة للحقيقة المشاهدة بالعيان. فان عدم الرغبة فى السكلاريدس، لا يتفق مع مأخوذات الغزالين من هذا الصنف فى العام المنصرم إذ بلغت

---

(١) المقطم فى ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٢٢

فيه نحو ستة ملايين قنطار ، وهذا مقدار جسيم جداً إذا لاحظنا أن ضريبة السبعة دولارات جاءت معطلة لمأخوذات المصانع الأمريكية ،وأن ألمانيا ، مع شدة احتياجها لقطننا، ممنوعة من أخذه بسبب العراقيل التى وضعت فى سبيل رعاياها الذين يريدون الإقامة بمصر للاتجار ، وبسبب ما منيت به من بخس قيمة نقدها فى الأسواق الخارجية .

يضاف إلى ذلك، أن ممثلى الحكومة والنقابة فى المؤتمر القطنى العالمى، قد سمعوا تأكيدات صريحة من الانجليز بأن السكلاريدس لم يفقد شيئا من أهميته الصناعية ، وأن هبوط أسعاره راجع إلى الهبوط العام فى أسواق القطن .

على أننا لا نستطيع أن نجزم بأن الأحوال لم تتغير من يونيو سنة ١٩٢١ إلى الآن . كما أنه غير جائز للمصرى أن لا يحقق بنفسه، وبكل تدقيق، مايدعونه من قلة الرغبة فى القطن السكلاريدس، لاسيما وأن المشاهد من بداءة الموسم الحالى هو أن الطلب كبير جداً على القطن الصعيدى، ولكنه معتدل أو قليل على القطن السكلاريدس. فما يدرينا أن هذه الحالة لا تستمر إلى نهاية الموسم؟ اللهم إلا إذا كانت من الغزال الانجليزى، الذى يستنفد الجزء الأكبر من السكلاريدس، مناورة يريد بها الفت فى ساعد المنتج المصرى لحمله على التفريط فى قطنه بالثمن البخس . والغزال الانجليزى ، الذى أثقلت الضرائب وزيادة أجر العمال كاهله حتى أصبح عاجزاً عن منافسة مناظريه من الأجانب ، يريد ، وله العذر ، أن يتذرع بكل الوسائل ليحصل على القطن الخام بأرخص الأثمان . وبما أن هذه الأمنية لا يستطيع ادراكها فى أمريكا، فقد حول كل مجهوده إلى مصر، التى لا تستطيع للأسف العظيم حماية أسعارها والذود عن سوقها .

ومهما يكن من الأمر، فإن المصرى يكون مفرطا فى حقوقه إلى درجة الجناية، إذا أهمل استخدام أى وسيلة لتمحيص هذه المسألة الحيوية له ، ولاستخراج الحقيقة من الأقاويل والأفاعيل التى ترمى إلى تبرير الأسعار الحالية .

إن فى استمرار هذه الأسعار قضاء مبرماً على الثروة المصرية . إذ القطن السكلاريدس قد انحطت كمية ما ينتجه الفدان الواحد انحطاطا متواليا منذرا بأوخم النتائج. فأصبح ذلك الفدان الذى كان يغل خمسة قناطير، لاتزيد غلته عن قنطارين أو أكثر قليلا أو أقل قليلا. ولم تهتد وزارة الزراعة ولا الزراع إلى طريقة تقف فى وجه هذا العجز المتوالى . فاذا استمر الوجه البحرى على زرع السكلاريدس، مع قلة حاصله المطرد، ارتكانا على أن سعره سيرتفع فيعوض فرق الغلة ، وكان السكلاريدس قد فقد مركزه الصناعى الممتاز، كما يقولون، فالواجب الامتناع عن زرع هذا الصنف، بل الواجب على الحكومة منع زرعه تفاديا من الخطر المحقق الذى يعود عليها وعلى ثروة الأمة .

على أننا ،قبل مطالبتها بذلك ،ومطالبة الزراع بالكف عن زرع السكلاريدس، ينبغى لنا التثبت بالبحث والتحرى، من حقيقة مركز هذا القطن لدى الصناعة العالمية . وهذا لايتم إلا بالمبادرة إلى

تعيين لجنة مؤلفة من أعضاء تنتخبهم النقابة ، يقلبون هذا الموضوع على جميع وجوهه ، ثم يقصدون إلى بلاد أوربا وأمريكا لدرس المسألة درسا دقيقا وافيا ، حتى إذا ما ظهر لهم أن انخفاض الأسعار لا يرجع إلى فقدان السكلاريدس أهميته، بل إلى عوامل مصطنعة، سعوا لإزالتها وفتح أسواق أخرى أغلقتها الحرب وهى لا تزال مقفلة بحكم السياسة . وأما إذا تأكدوا أن السكلاريدس لا يمكنه أن يحفظ لنفسه الأسعار العالية النسبية، فيشيرون على الأمة والحكومة بالانصراف عن ذرعه إلى زرع أصناف أخرى عادية يكون ثمنها أقل ، ولكن محصولها أزيد زيادة تربو على فرق الثمن . ويجب أن يتم هذا العمل ، وأن يتخذ القرار النهائى فى المسألة ، قبل انتهاء شهر يناير على الأكثر أى قبل ميعاد الزرع .

ان الحكومة التى تنفق بسخاء على البعثات المتنوعة، مع أنها لا تعود على البلاد إلا بفائدة آجلة، لا يجوز لها أن تضن بالمال، مهما بلغ ،دون الحصول على فائدة حيوية عاجلة تحفظ بها الثروة الأهلية من الضياع ، وتصون الخزينة المصرية من الارتباك .

فإذا رأيتم (معاليكم) طرح هذا الموضوع على مجلس الإدارة فى جلساته لبحثه والبت فيه بأسرع ما يستطاع ،فالمسألة أخطر من أن يغضى عنها لحظة بعد تنبه الذهن لها . وانى أستميحكم فى نشر هذا الاقتراح على صفحات الجرائد ، ليتبادله الرأى العام بالتعضيد والنقد المفيد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

التسليف على القطن وأخطاره

أساء (١) بعضهم،أو تعمدوا أن يسيئوا ،فهم ما كتبته فى المقطم تحت هذا العنوان .فقالوا إنى،وقد كنت أحبذ بالأمس فكرة التسليف على القطن، أصبحت أعارض فيها وأنتقدها ! وهو قول لا يطابق الحقيقة . فإننى أعتقد اعتقاداً جازماً أن تنظيم الاعتمادات الزراعية وإقراض المنتج مالاً يساعده على الاحتفاظ بحاصلاته إذا ساءت أثمانهـــا ، هو أفضل طريقة لحماية الزراع وحفظ الثروة العامة من الضياع .

ولكن للتسليف شروطا أساسية يجب أن يستوفيها ليكون مجدياً ومفيداً . وأول هذه الشروط، أن يتاح للفلاح الاقتراض قبل أن تضطره الحاجة للتفريط بحاصلاته . فلو كانت الحكومة لبت بسرعة النداء الذى وجه إليها فى شهر أغسطس ،وشرعت فى التسليف عند بداءة الموسم الجديد، لكان عملها

(١) المقطم فى ٢٤ اكتوبر ١٩٢٢

عظيم الفائدة والأثر . أما الآن، وقد بيع نصف المحصول كتقدير الثقات العارفين ، والبائعون هم هم صغار الزراع الذين أجبرهم العذر على طرح قطنهم فى السوق بحالة هلع وذعر مروعة فضغطت مبيعاتهم على الأسعار ضغطا عنيفا أنزلها إلى نصف ما يساويه قطننا بالقياس على سعر الأمريكى ، فمن ذا الذى لا يقول إن التسليف قد جاء بعد أوانه ؟ ألم تر أن الواردات اليومية ما زالت تربو على سبعة آلاف بالة ؟ وأن وابورات الحليج مكتظة بالقطن الذى خرج من يد الفلاح البائس غنيمة باردة للتاجر السعيد الحظ فى هذا البلد الأسيف ؟ أرأيت الأسعار قد تأثرت بخبر التسليف، وقد بلغ صعود القطن الأمريكى حداً عظيما ، بينما بضاعتنا تؤخذ منا كما تؤخذ سلعة المفلس ؟ فاذا تألم مصرى من هذه الحالة التعسة التى تفتت الأكباد ، وتؤثر فى الجماد، انبرى له من يعارضه ويعنفه ويدس له ويرميه بأنه يريد أن يشفى الأحقاد !

لما صحت عزيمة وزارة نسيم (باشا) على تفريج الأزمة القطنية فى أوائل العام الماضى، من بعد اقتناعها بأن تدخلها واجب لحماية الثروة العامة ،قررت فى يومين اثنين أن تشترى قطننا ، وأن يسلف البنك الأهلى بضمان الحكومة، إلى آخر ما قررته من وسائل المساعدة والدفاع. فشرع فى التنفيذ حالا. وأنعشت السوق سريعا . تم كل ذلك، فلم نقرأ فى جريدة من الجرائد تلغرافات الشكر والثناء . بل استمرت الأمة تطالب الحكومة بالمزيد . وهذا شأن الأمم الحية التى تغار على مصالحها الحيوية . فما دام مشروع التسليف لم يأت للآن بالفائدة المقصودة، فانه قد فقد مزيته الكبرى ، لأن الأسعار ستصعد عندنا حتما إذا استتر القطن الأمريكى مواصلا سيره فى سبيل الصعود. وكل الدلائل تؤكد لنا انه مجد فى هذه السبيل . وسيأتى يوم قريب يكون فيه القطن قد خرج كله من يد المزارع المعسر، فيخف ضغط الوارد. ولكن ذلك اليوم الذى تستعيد السوق فيه توازنها، وتتخلص من العوامل التى تعوق سيرها إلى الأمام، يكون يوم حسرة وحزن على الفلاح الذى سيرى غيره يجنى ثمار تعبه، وهو فى أشد حالات الفقر . فلهذا كله أردنا ونريد أن ننبه الأذهان، مفضلين خدمة البلاد على إرضاء بعض الناس . هذا هو الخطر الذى نسعى لدرئه عن عماد ثروة البلاد وحكومتها .

وقد أردنا أن ندفع خطراً آخر . خطر رمينا بسوء الادارة المالية إذا عاد التسليف بالخسارة على الحكومة، حتى لا نعمل عملا غير مجد ، ويكون ذريعة يتذرع بها الأجانب لإبقاء رقابتهم المالية علينا . هذا رأى الشخصى الذى أبديته بما لى من حرية الرأى، وقد أكون متحسبا أكثر مما يلزم، ولكن التحسب أولى من التفريط فى مركزنا تجاه القوة وما تنتحله لمآربها من المعاذير .

لذلك طلبت أن تعرف الأمة شروط الضمان الذى أعطى للبنك الزراعى، وما هى الاحتياطات التى اتخذت لعدم تعريض الحكومة لخسارة جسيمة .

وقلت :إذا كانت تلك الاحتياطات مبالغا فيها إلى درجة أن لا تعطى السلفة إلا لمن كان ذا يسار غير مثقل بالديون ، فانها لا تفيد . لأن المقصود هو منع المضطر من طرح قطنه . وأما اقراض كل فرد معسراً كان أو موسراً، ففيه خطر محقق ما دامت الحكومة لم تشترط لما تقرضه امتيازا .

فإذا قيل إن الشراء يعرض الحكومة لنفس الخطر الذى تتعرض له فى حالة التسليف، أجبت لا. أولا : لأن الحكومة نفسها مقتنعة بأن القطن لا يباع الآن بسعره الحقيقى نظراً للضغط الواقع عليه. (راجع بلاغ رئاسة الوزراء) فلا خوف من الخسارة إذا هى اشترت بأسعار معتدلة. أما إذا صعدت الأسعار صعوداً كبيراً، فلا حاجة بنا ولا بها إلى الشراء. ثانيا : لأن شراء الحكومة سيحدث أثراً عاجلا فى السوق، بعكس التسليف الذى نرى بعينى رأسنا انه لم يفد أقل فائدة. فاذا خسرت الحكومة بعض المال عند البيع (وهو فرض بعيد الاحتمال جدا) فان هذه الخسارة الطفيفة يقابلها ما تربحه الأمة حالاً من صعود الأسعار. وإن هذا الربح يكون أعظم بما لا يقاس من الخسارة التى قد تخسرها الحكومة. ففى هذه الصورة يوجد ما يبرر تدخل الحكومة، حتى إذا كلفها ذلك بعض المال مما كسبته فى العام الماضى من هذه العملية. أما فى حالة التسليف، فإنها تكون خسرت أموالها لدفع ديون سيئى التصرف، الذين لا يحسنون إدارة أموالهم، ولا يستحقون رعاية ولا عطفا.

أرجو بالحاح أن يتدبر ذوو الرأى هذه الملاحظات التى يمليها على الصالح العام.

وأرجو من الحكومة أيضاً، إذا كانت مصممة على عدم التدخل شارية، أن تكف على الأقل، عن بيع قطنها فى الوقت الحاضر. فإنها قد شرعت الآن، والأزمة مستحكمة، والسوق فى عسر من كثرة المعروض، فى بيع ما تبقى عندها من القطن. وقد باعت منه فعلا الاسكرتو والمدلن فير والفير، وعرضت الفولى فير يوم السبت على التجار فى الميناء. وإن الفكر ليحار فى تكييف هذا العمل الذى يأتى بعكس الفائدة التى تسعى لها الحكومة.

الفصل الثالث

الكارثة القطنية عام ١٩٢٢

الكارثة القطنية

ماهذا[١] الذى قرأناه فى مقطم يوم الأربعاء الماضى ؟

أحقيقة أن الحكومة اشترطت على من يطلب سلفة على قطن ، أن تكون أطيانه خالية من الرهن والوقف ، وألا يكون له فيها شريك ولا وارث ؟

إذن لمن تعطى السلفة؟ أعنى لأى عدد من صغار الملاك، وقلما تجد ملكا خالياً من الرهن أو الوقف أو الشيوع ؟ أهذا ماولدته قريحة (معالى) وزير المالية بعد طول التمحيص وعميق الدرس والتفكير لتفريج الأزمة القطنية، ومد يد المعونة للفلاح البائس، و(معاليه) يطالب الأمة بالشكر الجزيل والاطراء والتبجيل ،وقد تم له ما أراد بواسطة رجال الإدارة المخلصين ؟

الآن أصبحنا نفهم تكتم وزارة المالية ، وامتناعها من نشر شروط التسليف على القطن. والآن أدركنا أسباب غضب الوزاريين المملقين من الذين كتبوا ليستوضحوا الحكومة هذه الشروط .

ونحن نسأل إلى هذا الحد يبلغ الاستخفاف بعقلية الأمة ؟ يقدمون لها شيئا هو فى الحقيقة لاشىء . ويمنون عليها بأنه فرج الأزمة وانتشلها من الوهدة ؟ ويعتقدون أن هذا الضحك منها يجوز عليها ، وأنه يجب أن تقابله بالثناء ورفع ألوية الحمد وإقامة معالم الافراح والحبور !

اللهم صبراً جميلا وفرجا قريباً .

تطور الصناعة القطنية

كتبنا[٢] فصلا مطولا من بضعة أشهر مضت ، قلنا فيه إن لنكشير مهددة تهديداً جدياً بفقدان مركزها الأول فى الصناعة القطنية . وإن أمريكا، التى اغتنمت فرصة انهماك أوربا فى الحرب لتقوية مركزها الصناعى ، أصبحت الآن على أتم الأهبة لتبوء المكان الأول ، والتفوق على انكلترا تفوقاً لا يلبث أن يتحقق فى زمن قصير، إذا قسنا نشاط الغزال الأمريكى بما أصاب مناظره البريطانى من الجمود والارتباك . ونحن نسمع الثقات المطلعين يؤكدون أن أمريكا ستستهلك فى هذا الموسم من سبعة ملايين ونصف مليون بالة إلى ثمانية ملايين من قطنها ، فلا تترك منه لغزالى العالم ما يفى ببعض

---

(١) الأفكار فى ٢٧ أكتوبر ١٩٢٢

(٢) المقطم فى أول نوفمبر سنة ١٩٢٢

حاجتهم . خطب المسيو « مرلن » "Merlin" الحاكم العام للمستعمرات الغربية الفرنسوية فى إحدى الغرف التجارية بفرنسا فقال : « ان مركز القطن، وهو الآن ليس بالحسن، سيكون فى القريب العاجل من أخطر المراكز علينا، لأنه سيأتى يوم تستنفد فيه البلاد المنتجة كل القطن الذى يزرع فيها. ألم تر أن الولايات المتحدة، التى لم يكن عندها فى سنة ١٨٤٠ سوى مليونى مغزل، قد بلغ عدد مغازلها اليوم ستة وثلاثين مليونا ؟» .

ولقد عثرنا على إحصاء لعدد المغازل فى مختلف البلاد ، نقتطف منه البيانات الآتية ، وهى تقوم برهاناً ساطعاً على صدق نظريتنا .

فإن عدد المغازل فى الولايات المتحدة كان قبل الحرب، أى سنة ١٩١٣ ، ثلاثين مليونا وخمسمئة وثمانين ألفاً، فبلغ فى ٣١ يناير سنة ١٩٢٢ ستة وثلاثين مليونا و٨٤٣ ألفا أى بزيادة ١٦,٩ فى المئة. وبلغ فى ٣١ يوليو سنة ١٩٢٢ ستة وثلاثين مليوناً و٩٤٣ ألفاً أى بزيادة ١٧,٣ فى المئة عن سنة ١٩١٣ .

أما فى انجلترا، فكان عدد المغازل سنة ١٩١٣ خمسة وخمسين مليونا و٦٣٠ ألفا، فبلغ فى ٣١ يناير سنة ١٩٢٢ ستة وخمسين مليونا و٤٢٠ ألفا، أى بزيادة ١,٤ فى المئة وفى ٣١ يوليو سنة ١٩٢٢ ، بلغ ستة وخمسين مليونا و٦٠٥ آلاف أى بزيادة ١,٧ فى المئة عن سنة ١٩١٣ .

فتكون الزيادة فى الولايات المتحدة بين سنة ١٩١٣ وسنة ١٩٢٢ ستة ملايين و٣٦٣ ألف مغزل، فى حين أنها فى انجلترا ، وفى نفس هذه الفترة ، لم تتجاوز ٩٧٥ ألف مغزل . فاذا استمرت الولايات المتحدة على هذا النشاط، ولم تمد الحكومة البريطانية يد المعونة القوية لغزالى بلادها ، فإن لنكشير ستعانى أزمة عنيفة ، ربما أودت بمركزها الصناعى الكبير .

ولما كان هذا الأمر يهم القطر المصرى أشد الأهمية ، لأنه ذو اتصال مباشر بأعظم مرفق من مرافقه ، وقد قضت الظروف الحاضرة أن تكون انكلترا هى العميل الأكبر لنا فيما يتعلق بالقطن وتجارته، كان علينا أمام هذه المظنة القوية أن نتدبر أمرنا بما يدفع عنا غائلة الارتباك الذى قد يلحق بنا من جراء ماقد يصيب لنكشير .

لذلك يتعين أن نبحث عن أسواق أخرى نوجه إليها قطننا، كما يتعين أيضا أن نتبين بدقة مركز السكلاريدس الآن فى مختلف المصانع العالمية، لأنه لا يجدينا نفعاً أن نزرع هذا الصنف إذا ثبت انه يتعذر بيعه لغير غزالى لنكشير ، لاسيما وهم فى حالة لاتسمح لهم بأن يشتروه بثمنه الحق . فإما أن نجد له مشترين من غير الانكليز ، وإما أن نستعيض منه أو من معظمه بصنف أروج فى جميع الأسواق ، فنأمن الغبن . فلذا أعود ملحا فى وجوب إيفاد بعثة رسمية من الحكومة والنقابة الزراعية لدرس هذا الأمر الخطير فى أوربا وأمريكا .

حالة السوق القطنية

نشر فى(١) المقطم خلاصة تقرير محل رينولدس وجيبسن من ليفربول عن حالة السوق القطنية فى الأسبوع الذى انتهى يوم ١٢ أكتوبر الحالى . وقد تلقينا تقرير المحل المذكور عن المدة لغاية ٢٠ الجارى نلخصه للقراء ، ليكونوا على بينة من حالة القطن وقوة مركزه .

يقول المحل المذكور انه لايزال يتوقع صعوداً فى أسعار القطن الأمريكى اعتمادا على أن البضاعة قد نشطت نشاطاً عظيما فى فرنسا وبلجيكا ، وان منشستر قد تلقت طلبات انعشت الحركة فيها . هذا فضلا عن كون الدلائل كلها تقوى الاعتقاد بأن أمريكا ستستهلك فى هذا العام الجزء الأعظم من قطنها . ثم قال : « يجب أن نذكر انه فى الماضى فتحت مراراً أمريكا لأوربا باب الصعود ، فرفضت أوربا ولوجه فى أول الأمر ، ولكنها مالبثت أن تابعتها ، فنتج عن ذلك صعود كبير وارتفاع عام فى الأسعار . ومن الراجح جداً أن مثل ذلك سيحدث فى هذا العام . ان المنتج فى جنوب أمريكا قد تمكن من بيع جزء كبير من جنيته الأولى ، فاستطاع ايفاء الديون التى اقترضها فى الشتاء ، وأصبح طليق اليدين فى تصرفاته ، كما يؤكد الخبراء . فعلى هذا قد يكون من العسير شراء البضاعة منه بدون أن يرتفع الثمن ارتفاعا ثانياً . ولهذه الاعتبارات ، وبرغم الصعود الذى حدث ، لانجد داعياً للعدول عن رأينا فى التحسين ، واعتقادنا أن الأسباب الأساسية لاتسمح برد فعل فى الأسعار ، اللهم إلا أن يقع هبوط وقتى سريع الزوال » .

وجميع الأنباء والتقارير الواردة من أوربا وأمريكا تؤيد نظرية هذا المحل الشهير ، وتنبىء بصعود جديد فى الأسعار . فاذا نحن فاعلون لحفظ البقية الباقية من محصولنا ، من يد الذين يأخذونه منا بأبخس الأثمان ؟ .

كلمة انصاف فى قالب عتاب

لمخالفى رأى يوسف (بك) نحاس

قرأت (٢) بمقطم الجمعة ٢٠ اكتوبر الجارى كلمة لحضرة على الرفاعى (بك) العضو بمجلس إدارة النقابة الزراعية العامة . وأخرى بعنوان « التسليف على القطن — أين الأخطار » بإمضاء « ا — ج

(١) المقطم فى أول نوفمبر ١٩٢٢

(٢) المقطم فى ٣ نوفمبر ١٩٢٢

مزارع صغير » . وحيث أنى مغرم بالأبحاث الزراعية لأنى فلاح ويهمنى راحة إخوانى الفلاحين الذين أصابهم كثير من الويلات ، أردت أن أكتب كلمة صغيرة فى هذا الموضوع .

إننا من أعماق القلوب نشكر كل المساعى التى بذلتها وتبذلها النقابة الزراعية العامة لمساعدة الفلاحين البؤساء، ونفرح سرا وعلانية لوجود رجال مخلصين يعملون لصالح هؤلاء المساكين . فلهم الأجر من الله والشكر من الأمة . ولكن مزارعى وادى النيل تعساء، يعملون طول عامهم معللين أنفسهم بالآمال الجسام، ثم لا يلبثون أن يعودوا بالخسران المبين، لا لشىء سوى تغافل حكومتهم عنهم وتركهم فى زوايا النسيان، كأنهم ما خلقوا إلا ليعيشوا فى أحط دركات الذل والهوان . سعت النقابة سعيها الحسن فى الوقت المناسب ، ولكن الحكومة توانت جدا ، ولم تنفذ المشروع إلا بعد أوانه . لأنه لما حل ميعاد جباية الضرائب الأميرية اتفقت الحكومة فى شخص حضرات مأمورى المراكز وعمد البلاد على الضغط الشديد فى تحصيل الأموال . وإنى آسف أن أقول انه حصلت أمور لا ينبغى ذكرها من عمد البلاد ، باستعمال كل شدة لإجبار الفلاح على أداء المطلوب منه، وإجباره على بيع محصوله بثمن بخس . فبكل أدب وإخلاص أسأل الرفاعى (بك) : ماهى الطريقة التى يتبعها الفلاح تجاه تسديد الأموال الأميرية وتجاه تسديد أثمان البذور والسباخ والمصاريف التى اضطر لاقتراضها فى خلال السنة ؟

وأسأله أيضا : ما الذى أخر الحكومة لغاية الآن عن عمل كل الوسائل لتفريج الأزمة قبل وقوعها ، وبعد ما نفد المحصول ، ومعظمه أصبح فى زرائب التجار ووابورات الحلج .

أيظن حضرته أن الفلاح يملك قطنا الآن إلا ماندر منه . كلا وألف مرة كلا . فإذا داخلك الشك فى قولى هذا ، فأرجو أن تعمل سياحة قصيرة بالأرياف ، تجد الحقيقة ماذكرت ، ويمكنك بعد ذلك أن تحكم بصدق : هل الحكومة أنقذت الفلاح ، أو عملت ضد مصلحته .

أقول ضد مصلحته ، لأن الفرصة ضاعت . وإنه بحجز الجزء اليسير من القطن والتسليف عليه، تعود الفائدة على التجار ليس إلا . لأنه بهذا العمل يقلل الضغط على السوق، فيقل العرض ، ويكثر الطلب، فترتفع الأسعار لمصلحة الأجنبى، فيكون علينا الغرم، وله الغنم . وحسبنا الله ونعم الوكيل .

م . م

مزارع بمركز السنبلاوين

الأزمة القطنية واستسلامنا اليها

إن (١) ما نشاهده من التواكل وعدم الاكتراث بالأزمة الاقتصادية العنيفة التى تعانيها البلاد مدهش ومحزن معاً .

(١) المقطم فى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٢

والأدهى أن الحكومة والأمة سواء فى هذا التواكل، وفى الاستسلام إلى ما حل بنا كأنه القضاء المحتوم الذى لا مرد له ولا منقذ منه . أما الحكومة فلا نغالى ولا نظلم إذا قلنا إنها غير مهتمة بالحالة الاقتصادية ، وما الذى نسمعه من وقت لآخر عن مشروعاتها وما ينشر علينا من تدابيره إلا مجرد وعود لا يقصد منها إلا تسكين الخواطر وتخدير الأعصاب ، بل هى من قبيل كلمات التطمين والتشجيع التى يبذلها الطبيب لعليل قد انقطع كل أمل فى شفائه . وقد يكون للحكومة بعض العذر فى ذلك ، فإن خطورة الحالة السياسية، وهياج الأفكار الذى أدى إلى جنايات أدمت قلوبنا وأفعمتها حزناً ، وسائر ما يشغل خواطر الوزارة — كل هذه يصح أن تكون أعذاراً ، ولكنها غير مقبولة وغير شفيعة للحكومة أمام الرأى العام وأمام التاريخ . فاذا كان على رئيس الحكومة أن يعالج المشاكل السياسية، وأن يتداول فيها مع زملائه فى اجتماعاتهم، فعلى كل واحد من أولئك الزملاء واجب يؤديه فى وزارته ، وإلا اقترنت المشاكل السياسية بالفوضى الاقتصادية العامة، وكانت مضيعة لكل مصلحة حيوية فى البلاد . نعم إن هناك علة أخرى فى ما يختص بالقطن. هى فى نظرنا أم العلل وعقدة العقد ، ألا وهى معارضة الإنكليز فى كل عمل يرمى إلى تنشيط السوق القطنية ورفع أسعارها . فإن الأنباء تأتينا تباعا بأن لنكشير فى مركز لم تر أحرج منه من أربعين سنة مضت ، فهم يريدون أن نكون شركاء لهم فى بؤسهم، وقد تمتعوا دوننا بالرخاء واليسر. ولكن قل لى بربك، هل يجوز لمصرى مسئول محب لوطنه، غيور على رفاهيته وثروته، أن يخضع لهذه الحالة صاغراً ، وأن يطأطىء الرأس ممتثلا مطيعاً ؟

لقد رثى الأجانب المقيمون بين ظهرانينا لحالنا، وأغضبهم ما يرونه من استباحة أموالنا وإرهاقنا. وهم فى مجالسهم الخصوصية وفى جرائدهم ينحون على حكومتنا باللائمة، ويوجهون اليها أمر كلمات اللوم لوقوفها جامدة أمام هذا الخطب الجلل .

فهل يصح أن يكون الأجنبى أكثر غيرة منا على مصالحنا ؟

لقد فقدت بورصتنا كل توازن، حتى أضحت أحق بأن تسمى مصيدة لأموال المصريين من أن تسمى بورصة . وهذا أمر جلى يعرفه الكبير والصغير ، ولا يمكن أن يخفى على فطنة الوزير . وأما العلة الأصلية فى اختلال توازن البورصة، فهى بلا شك هجوم الواردات على السوق بشكل مدهش. فلتراجع وزارة المالية جداول الواردات من عهد إنشاء البورصة إلى يومنا هذا، تعلم أنها لم تدون فى سنة من السنين، حتى التى بلغ فيها المحصول المصرى زهاء ثمانية ملايين ، ما هو مشاهد الآن، ولا ما يقترب منه . لم تدون فى سنة ما أن الواردات جاوزت فى ٢٣ نوفمبر ثلاثة ملايين ومئة ألف قنطار من محصول مقدر بأربعة ملايين ومن فضلة مقدرة بأقل من ٣٠٠ ألف قنطار . وستستمر الواردات عظيمة ، لأن أكبر الثقات يقدرون ما بيع من القطن حتى الآن بنحو أربعة ملايين قنطار .. أربعة ملايين بيعت فى أقل من شهرين ! هل سمع أحد بمثل هذا فى ماضى الأيام ؟ وما هو عذر الحكومة

يا ترى فى إحجامها عن كل عمل لتهدئة روع المنتجين وهلعهم ، ولحمايتهم من منتهبى ثروتهم ؟ أمة تكد وتتعب سنة كاملة وتبذل مالا طائلا لإنتاج محصول هو عماد ثروتها وثروة حكومتها. ثم تضطر للتخلى عن هذا المحصول وبيعه ببيع السماح على الكره منها ! وحكومة تنظر إلى ذلك بعين الرضى، ولا تعمل عملا لدفع هذه الكارثة الفادحة عن الأمة ؟ طلب منها تأجيل الضرائب، فأبت وأصرت على تحصيلها قبل المواعيد القانونية . طلب منها التدخل فى السوق مشترية . فأبت بل باعت ما اشترته فى العام الماضى وفى هذا العام، وباعت قطن أملاك الحكومة لتزيد الطين بلة . طلب منها أن تسعف الفلاح بالتسليف على طريقة سهلة هينة قليلة التكاليف، فأخرجت لنا مشروعا أجمع الناس على عقمه، وأيدهم الواقع فى إجماعهم . طلب منها وضع حد لسيطرة تجار الصادرات ولما منحوه لأنفسهم من الامتيازات المخجلة فى بلد متمدن ، فكان جوابها الوعد والتسويف . طلب منها أن تعين لجنة من ذوى الخبرة والاطلاع لتبحث فى مسألة السكلاريدس بحثاً دقيقاً قبل حلول أوان زرع القطن، حتى إذا ظهر لهذه اللجنة أن ما تنتجه مصر من هذا الصنف زائد عن حاجة العالم فى الوقت الحاضر، أشارت بالاستعاضة من بعضه بأصناف أخرى أكثر غلة وأسهل تصريفاً ، فلم تعر هذا الطلب أذناً مصغية .

وها نحن نشهد نتيجة هذا التواكل وهذا الاستسلام ، وهى نتيجة منذرة بالخراب . يبيع الأمريكى قطنه بالسعر الذى يريده . ولديه منه الكميات الوفيرة، ونحن نبيع قطننا القليل الممتاز الذى احتكرنا صنفه بفضل الطبيعة بالثمن الذى يمن علينا به المشترى، جوداً منه وكرماً، وهو يستعمل كل دهاء ليزيد مركزنا ضعفاً . فاذا تحسن سعر الأمريكى ، أنزل أسعارنا بلا حياء ولا شفقة . وهكذا تستباح أموال قوم عجزوا وعجزت حكومتهم عن حفظها وصيانتها . ولكننا نتعزى ونطرب لمدح مكاتب التيمس المصرى ماليتنا ، والتغنى بمحامدنا ومواهبنا ، ولله الأمر من قبل ومن بعد .

السياسة المالية للوزارة السابقة

أموال الاحتياطى

لقد قلنا (١) بالواجب من غير غلو ومن غير ضعف أيضا فيما اعتبرناه تكليفا وطنياً ، إذ انتقدنا السياسة المالية للوزارة السابقة . وأما وقد سقطت الوزارة المذكورة ، فليس لنا إلا أن نسدل الستار على الماضى، فلا نواصل حملتنا لانتهاء سببها. فهى، برغم ماقيل تصريحا أو تلميحا، لم تكن موجهة إلا إلى العهد والنظام ، لا إلى الأشخاص .

---

(١) لا ليبرتيه فى ٥ ديسمبر ١٩٢٢

ولكن مقالا ظهر فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢ ديسمبر الجارى يحملنا على الخروج عن الصمت الذى لزمناه . قيل فى هذا المقال إن إدارة صدقى (باشا) المالية مدة ١٨ شهرا كان من نتائجها اقتصاد تسعة ملايين و ٢٠٠ ألف من الجنيهات المصرية، اعتبرت احتياطياً وقت تخليه عن السلطة . وذكر الكاتب بعد ذلك قوله « هذه هى الحالة المالية وقت تولى الوزارة الجديدة. فنقدمها إليها ونعرضها عليها ونرجوها أن تمعن فى طريق الحزم والاقتصاد التى سلكها وزير المالية السابق . »

لو أن هذه المقالة مجرد رأى فى الادارة التى انتهت ، ما ناقضناها بشىء . فاننا نحترم الآراء التى تورد بحسن نية . ولكن المقالة المذكورة بعيدة المرمى، لأنها تدعو الوزارة الجديدة الى اتباع سياسة مالية نعتقد نحن كل الاعتقاد بفسادها وخرقها ووجوب اطراحها .

* * *

رأينا فى تكوين الدول لأموال الاحتياطى معروف . فقد نصحنا بعدم هذا التكوين مستندين الى أكابر المختصين فى الموضوع ، وموردين الأسباب المقنعة التى أدلوا بها .

وكيفما كانت الحال ، فلا شك هناك فى أنه إذا كان تكوين الاحتياطى فى الأوقات العادية ليس من الأمور المشار بها، فان هذا التكوين يكون ضغثا على ابالة اذا بوشر فى وقت تجتاز فيه البلاد أزمة اقتصادية ومالية من أحد الأزمات، لأنه يؤول الى افقار الأمة فى سبيل تكديس الملايين بصناديق الدولة . وعلى هذا نقول مبدئيا انه اذا كان وزير المالية السابق قد جمع ذلك الاحتياطى الطائل، فإنه لم يجمعه الا بالاضرار بمختلف فروع النشاط والحيوية فى البلاد .وهذه سياسة ضد الاقتصاد، ويجب أن يقسى فى الحكم عليها .

وإنا لنقر بعجزنا عن إدراك الكيفية التى اقتصدت بها الوزارة مبلغ التسعة الملايين و ٢٠٠ الف من الجنيهات من ميزانية لا يتجاوز مجموعها فى الثمانية عشر شهرا التى تم فيها الاقتصاد ٥٦ مليونا من الجنيهات ، فكيف كون هذا الاحتياطى ؟

اذا حولنا وجهنا شطر الايرادات فى الميزانية، لحظنا انها ليست من المرونة بحيث ينتظر المرء منها فائضا بمثل هذا القدر العظيم . نعم ، إن الضرائب الجديدة فرضت ، وأبقيت التكاليف والزيادات الاستثنائية التى استلزمتها الحرب فى ابانها . ولكن مجرد الإصرار على التشبث بإبقاء تلك التكاليف ، والبلاد فى أزمة ، كانت نتيجته النقص المحسوس فى ايراد عدة فروع، خصوصا سكة الحديد فتؤكد إذن أن مسلك وزير المالية السابق بهذا الشأن لا ينبغى أن يكون مثلا تحتذيه الوزارة التى خلفته . ولما كانت البلاد قد أجمعت على طلب التخفيف من الضرائب التى أبهظتها ، فالمؤمل أن لا تبقى الوزارة الجديدة فى صمم أيضا عن إجابة هذا النداء العام، فيكون من أول أعمالها تخفيف التكاليف المذكورة فى صالح الأمة وصالح الخزانة نفسها .

وإذا انتقلنا إلى باب المصروفات ، تساءلنا : من أى نوع من هذه المصروفات كان اقتصاد تسعة

ملايين و ٢٠٠ ألف من الجنيهات ؟ ثم قلنا: لا شك فى أن الاقتصاد لم يكن فى باب مرتبات الموظفين التى تستنزف ٣٦ فى المئة تقريباً من إيرادات الدولة ، ولا فى باب السيارات والبذخ وما إليها . ولم تؤخذ من المصروفات السرية التى قفزت من ١٧ ألفاً من الجنيهات فى عهد وزارة نسيم الأولى إلى ٤٤ ألفاً فى العام الماضى ، وإلى ما يقرب من هذا المقدار فى الشهور الثمانية من العام الحالى . فمن أين إذن توافرت التسعة الملايين و ٢٠٠ ألف من الجنيهات ؟

إذا كانت هذه الملايين قد أخذت مما كان يخص الأشغال العمومية التى تهم الثروة الزراعية للبلاد، كاحتفار الأقنية والمصارف ونحوها ، أو مما كان معتمداً لأعمال الترميم والتعهد الواجب لصيانة الثروة الأهلية ، كالطرق والسكك الحديدية وأبنية الحكومة وما إليها ، فلا يكون الاقتصاد المذكور إلا بمثابة التخريب السريع فى الثروات العمومية والخصوصية .

* * *

ما دامت الأمة مبقاة على جهل تام بالكيفية التى تستخدم فيها أموالها ، وما دامت تفصيلات الإدارة المالية ليست معلومة إلا عند وزير المالية وحده، فإننا نطلب إلى الحكومة أن تنبئنا بتلك المعجزة التى تم بها تكوين احتياطى مقداره تسعة ملايين و ٢٠٠ ألف من الجنيهات فى ثمانية عشر شهرا .

إن فى البلاد المتمتعة بالنظم البرلمانية ميزانيات لا تخلو من خبايا وأحاج يشق على البلاد حلها . وينبغى للمرء أن يقرأ كتاب مسيو بودان ، ليفهم كيف تموه الميزانيات ، وكيف يتسنى لوزير المالية المراوغة فى الأرقام التى يقدمها إلى المجلس للتصديق . فإذا كانت الحال على هذا فى هاتيك البلاد ، فكيف تكون هنا ؟ !

ما يدرينا نحن ، إذا لم تك هذه الملايين الجميلة التى قيل بتأتيها عن حسن السياسة وبعد النظر ، قد جاء كلها أو بعضها من تصفية مخزون مصلحة التموين المتوفاة . فجعلت نتيجة هذه التصفية كإيرادات فى الميزانية .

وفيم لا تكون الحال كذلك أيضاً فى الفحم الذى تستهلكه سكة الحديد ، وثمنه لا يحدث ثغرة فى الميزانية ، لأنه مأخوذ من المخزون العظيم الذى تكدس فى السنوات الأخيرة . فهل من مثل هذا تأتت التوفيرات التى كونت الاحتياطى؟ وهل أدخلت فيها أيضاً المبالغ التى دفعتها الحكومة الإنجليزية لحصة الحكومة المصرية فى أرباح القطن، والتكاليف الأخرى التى بلغت نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات، إذا صحت الذاكرة ؟

* * *

إننا نجهل ما تقدم كل الجهل ، ولكن يحق لنا أن نعرفه . فنرجو وزير المالية مرة أخرى تقديم الأرقام الدقيقة التى تمكن من إصدار الحكم المستنير على الإدارة المالية للوزارة الماضية . فإذا جاء ما يقدمه مفنداً لرأينا ، كنا يومئذ أول من يعترف ويسر بالنتيجة .

مصيدتان لصيد أموال المزارع
أين الحكومة وأين رقابتها

كلما(١) زدنا تجارة الصادرات نقداً ، زادتنا إرهاقاً وتمادياً فى الاستباحات التى لا تسمح بها شرائع العالم ، ولا تسكت عليها أمة حية ، وحكومة تحترم نفسها وتشعر بما عليها من المسئولية . وكأنى بهذه الشرذمة المغترة بقوتها تتحدانا نحن وحكومتنا ، وتقول لنا بصريح العبارة « إن كان فى وسعكم مناهضتى فافعلوا » .

حالة فى الحقيقة لا تطاق. فيها ضياع ثروتنا ، وفيها ضياع كرامتنا. وهما عزيزتان على كل مصرى ، وتعزان أيضاً بلا ريب على رجال ماليتنا . وإنما فى إحجامهم سر خفيت علينا حكمته ، أو سحر نعيذهم منه .

على أننا واثقون كل الثقة ، أن أكبر عذر لهم أنهم غير واقفين على الحقيقة الواقعة لقلة تمرسهم بأحوال البورصات . وهذا مما يؤسف له كثيرا . إذ لو كانوا على علم تام بما يجرى ، لما سكتوا عليه لحظة ، ولا قابلوا شكاوى الأمة بشىء من الفتور وعدم التصديق . فلو أنهم عرفوا ما جرى أمس الأول فى بورصة ميناء البصل ، لأقامهم هذا الإجراء وأقعدهم .

يوم أمس كان يوم إصدار أول فلييرا من فلييرات شهر يناير . وكان تجار الصادرات هم البائعين لكمية قدرها ١٩٫٧٥٠ قنطارا أرادوا تسليمها لا من قطن فولى جودفير ، وهو رتبة الكنتراتات ، بل من رتبة جود . والكل يعلم أن الفرق بين هاتين الرتبتين لم يتجاوز الريال الواحد فى شهرى نوفمبر وديسمبر . ومن باع قطناً جود ، اضطر لبيعه بنصف ريال إلى ريال فقط فوق ثمن الفولى جودفير ، بحجة أن الطلب قليل على الرتب العالية . هذا هو الواقع المحقق المثبت فى جداول الأسعار الرسمية . فماذا فعلوا فى ميناء البصل ؟ قرروا أن يكون الفرق بين الجود والفولى جودفير ثلاثة ريالات !! حتى إذا أراد المشترى المنكود الحظ أن يستلم القطن ، أخذه بريالين زيادة عن ثمنه الحقيقى فى الميناء . وبهذه الوسيلة البسيطة البريئة ، توصلوا إلى إنزال أسعار الكنتراتات إلى ٣٢ ريالا ونصف ريال لاستحقاق ينـــاير ، وتبعته فى النزول باقى الأشهر . وتم لهم ما يشتهون ، ونحن عن كل ذلك لاهون .

بعد هذا الذى يتجدد يومياً ، وأمثاله من طرق الاستباحة والإرهاق ، أيجوز لنا أن نقول : إن عندنا بورصة ، وعندنا سوق بضاعة حاضرة ؟ أليس الأحرى أن نقول إن عندنا مصيدتين لصيد أموال المصريين التعساء ، على مرأى من حكومتهم التى لا تحرك ساكناً لحمايتهم ؟

---

(١) المقطم فى ٥ يناير ١٩٢٣

التلاعب فى البورصة
أين الساهرون على مصلحة الأمة

تتوالى[١] الأيام، والناس متعطشون لما وعدت الحكومة بعمله لإقالة عثرة السوق القطنية. وكل يوم يمضى تضيع على أصحاب الأقطان أموال طائلة تخرج من يدهم لتذهب إلى جيوب الأجنبى. والنزول يتلو النزول، والتلاعب مستمر، وأمره معلوم للجميع، وإن خفى على رجال ماليتنا.

نعم، يستمر التلاعب بثروة المصريين بشكل فاضح مزر بكرامة الأمة والحكومة معاً. فهل وصل إلى علم وزارة المالية أن لجنة البورصة الملكية تحقق الآن مع بعض السماسرة المتهمين بأمور تؤكد ما رددناه، فلم يتحرك له أحد من رجالنا المسئولين، بل ربما لم يصدقوه. سماسرة يضاربون لحسابهم، وهذا أمر محرم فى جميع القوانين — وفى قانوننا أيضاً — يضاربون بائعين على المكشوف! وستظهر نتيجة التحقيق بعد أيام قليلة، فتدرك وزارة المالية أنها بتركها لهم الحبل على الغارب، وبتوا كلها، وبصم أذنيها عن صراخ الأمة، قد تحملت مسئولية عظيمة، عاتبنا الوزارة السابقة عليها، ونعاتب عليها الوزارة الحاضرة، لأن رائدنا فيما نكتب المصلحة العامة مجردة عن كل اعتبار آخر.

إن الوعد بالتدخل، ثم التردد أو الإحجام، هو أمر ضار جداً بمصلحة المصريين. وقد وعدت الحكومة، وشاع وعدها وذاع، فلا يسعها إلا الإقدام والتغلب على كل معارضة، قياماً بأقدس واجب عليها، واجب وطنى إذا قصرنا فى أدائه، كان ذلك دليلا على عدم أهليتنا للقيام بشؤوننا والاستقلال بها. والسلام.

الأزمة القطنية وواجب الحكومة

جاء[٢] فى جريدة لاليبرتيه هذا المقال الذى ننشر تعريبه لأهميته وها هو نصه:

أنعود إلى الأزمة القطنية ونكرر مئة مرة ما تكرر من الحديث عن تقصير الحكومة فى هذا الشأن وفى شأن السوق واختلاطها، وعن عجز المنتج المصرى دون مقاومة تجارة الصادرات ذات الحول والطول؟ نعم نعود، ولا بد من ذلك، لأننا إذا كففنا عن الكفاح، فقد قضينا على أنفسنا بأنفسنا شر قضاء. إنما النجاح بالثبات، وليس يضيرنا إملال القارئين، ولا اتهامهم إيانا بالتهوس فى فكرة

(١) المقطم فى ٢٣ يناير ١٩٢٣
(٢) الأخبار فى ٢٨ يناير ١٩٢٣

واحدة متسلطة علينا . فان المسألة من الأهمية بمكان يجوز لنا معه التجاوز عما قد يقال فى إلحاحنا .

مما خلفته لنا الحرب الكبرى هذه الأزمة القطنية، التى بلغت فى مصر مبلغاً جعل ثروة البلاد فى خطر . ومع هذا لم تتصد الحكومة ، ولا الأمة حتى اليوم للتنقيب عن العلة ، ولا لتبيين العلاج الذى تعالج به .

قام على المالية وزير توالت وعوده وتتالت عهوده . قال فى نفسه وقيل فيه إنه ابن بجدتها وإن إدارته لشؤونها كانت جديرة بالثناء والإطراء . وليتهم لزموا حد التواضع، وتحروا ضبط الأرقام، فقد كان ذلك بهم أخلق . على أن ذلك الوزير قد ترك منصبه، والأزمة فى مزيد شدتها. لم يلطف على يده شىء من حدتها. وخلفه رجل(١) لم يتبأه بنادر مواهبه . ومع أنه صادق مخلص فى عمله ، وأنه وعد بأن ينظر نظرة اهتمام إلى الحالة السيئة التى وصل اليها المنتج المصرى ، لم تفز منه البلاد بذلك المعوان المأمول، وهذه حقيقة يجب أن تقال، وإن عز علينا الجهر بها، لأن وعد الحر دين، وكان حقيقا بنا أن نستنجزه . لم يعمل (معاليه) شيئا. ولم يحاول عمل شىء . وها الأزمة قد تحولت إلى كارثة، وأية كارثة.

على أن المسألة فى المحل الأعلى من الأهمية ، وفيها من التعقيد ما لا يحل بسياسة التواكل أو الاعتماد على الزمن . ولسبر غور المسؤولية التى تتحملها الحكومة إن هى أصرت على تواكلها هذا ، يجب أن نلقى نظرة على وجوه المسألة فنقول : تنتج مصر قطنا يباع بأثمان منحطة جداً عن قيمته الحقيقية بالقياس إلى الأقطان الأخرى . فلماذا ؟

أولا — لأن النقص الذى يعتور قانون البورصة الملكية ، وعدم وجود نظام حقيق لبورصة البضاعة الحاضرة هما مما يرجح ترجيحا قهاراً مصلحة التاجر على مصلحة البائع وهو المنتج، ويسهل المناورات وضروب التلاعب بالأسعار. وهذا معروف ومعترف به، ويسعى الآن إلى تلافى أسبابه، ولكن ببطء، بل بتهاون فاجع .

ثانياً — لأنه لا يوجد نظام فى مصر للاعتمادات الزراعية ، التى هى الوسيلة الوحيدة لذود المنتج عن مصالحه ، ولم نر إلى اليوم أن الحكومة قد اعتزمت وضع نظام لهذه الاعتمادات على طريقة جدية مجدية .

ثالثا — لأن المنتجين المصريين لا يستطيعون، وهم فى عزلتهم، أن ينامضوا تجار الصادرات، التى هى منظمة أحسن تنظيم، إذ لا يتسنى لهم ذلك إلا بواسطة النقابات الزراعية التى تجتمع فيها أشتات الجهود وتتحد القوى، وفى هذا الباب ،كما فى غيره ،ليس بظاهر أن الحكومة عالمة حق العلم بما تدعوها إليه خطورة الحالة من العجلة. فان مشروع القانون النقابى الذى طالما طرق ذكره الأسماع، ما زال متردداً بين يد وأخرى، ولا يصل إلى موضع الإجراء . ومن ثم يتأتى أن كل مزارع مصرى يسام الخسف الذى يقضى به عليه التاجر، ولا يستطيع المقاومة ، لاسيما بعد ثلاث سنوات متواليات عانى فيها أزمة عنيفة أوهنت عزائم الأفراد والجماعات، سيان الأغنياء فيها والفقراء . ومن ثم نجم أيضاً

---

(١) المرحوم يوسف سليمان (باشا)

أن النقابة الزراعية المصرية العامة، التى ما فتئت فى المهد، لم تستطع أن تنمو بالسرعة الواجبة، لتؤدى من الخدم ما كان مرجواً منها . ومن ثم نشأ كذلك أن عبء كل هذه المسئولية واقع على عاتق الحكومة التى لا يغتفر لها إهمالها مثل هذا الشأن الجلل .

وليت الحكومة ، مع إغفالها الحالة الحاضرة وعلاجها على الرغم مما قطعه على نفسه (معالى) وزير المالية، تعنى بالمستقبل المملوء بالأخطار من هذه الجهة . بل ليتها على الأقل تتساءل عن علة هذا التدهور فى أسعارنا .

إن مسألة السكلاريدس خطيرة جدا . يزرع هذا الصنف فى كل الوجه البحرى . ومع أن بيعه جار بالمقادير الكبيرة ، وبكل سهولة كما يدلنا جدول الأعمال اليومية فى سوق ميناء البصل، إلا أن ثمنه قد أصبح زريا. وبعد أن بلغ هذا الثمن الضعفين بل الثلاثة الأضعاف ، بل الخمسة الأضعاف من ثمن الميدلن الأمريكى، هبط اليوم إلى سعر الأمريكى تقريبا. ولا مشاحة فى أن هذا خطب جسيم على زارع هذا القطن. إذ أن قلة ما يغله الفدان، وضياع الميزة فى الثمن، سيفضيان به حتما إلى الخراب. فهل تساءلت الحكومة لماذا ضاعت هذه الميزة ؟

يقولون إن مصر تنتج من السكلاريدس كمية زائدة عن الحاجة . فاذا كان هذا حقيقياً ، كان واجبا على الحكومة أن تصارح المنتج به، وأن تحمله بل تجبره على التقليل من زرعه. وكان مفروضا عليها أيضا أن تسهل له الحصول على بذرة للتقاوى من الأصناف الجارية . ولكن شيئا من ذلك لم يعمل ، بل إن وزارة الزراعة، وكأنها قد أذعنت لإشارة اللانكشير، قد حاربت القطن البيليون، ذلك القطن الكثير الغلة الذى كان لا بد أن يقبل عليه الغزالون، لأنه يستعمل لصنع البضاعة العادية السهلة النفاق فى الأسواق. كان من نتيجة هذه المحاربة أن بذرة البيليون قد انعدمت . ويقولون ان السكلاريدس مطلوب، لكن اللانكشير يرى (ورأيه أمر) أن لا يطمع المصريون باثراء كبير من ورائه، بل يجب عليهم أن يتعودوا الرجوع إلى الأسعار التى كانت قبل الحرب. وأن الانجليز باذلون ما فى وسعهم لتعويدهم على ذلك . إذن، فهى الحرب مشهورة على المنتج المصرى. وانها لحرب علنية، وفوق كل شىء جائرة . إذ ما من صنف يباع اليوم بمثل ثمنه قبل الحرب . أيجوز أن تشهد حكومتنا هذه المسلبة، وتقف لديها جامدة ؟ فعلى أى وجه قلبنا الموضوع، بدا لنا أن الحكومة بتخليها عن الاهتمام بالثروة العامة إلى هذا الحد ، وبامتناعها عن اختطاط سياسة دفاع اقتصادى منظم حسن التوجيه غير عدائى لأحد، وباستسلامها لبعض موظفى وزارة المالية الذين يسيئون إلى مصر إساءتهم إلى نفس انجلترا ، تقصر فى أول واجباتها ، وتبدى للعالمين من الضعف وقلة الكفاءة ما يفجع قلوب المصريين .

فهل لنا، والحالة هذه. أن نرجو من (حضرة صاحب الدولة) رئيس الوزراء [1] على ما نعلمه من

---

(١) توفيق نسيم (باشا) .

وفرة مشاغله السياسية، أن يعير القضية الاقتصادية جانبا من عنايته الأكيدة، لأنها ليست باقل أهمية من القضية السياسية، وفيها من دواعى التعجيل ما فى تلك. وقد ضاع وقت طويل بين تواكل الغابرين وتردد الحاضرين. فاذا أجاب دولته هذه الأمنية، كان لنا نحن العارفين بمضاء عزيمته وصدق وطنيته، يقين بأن المسألة موشكة أن تحل على وجه يحفظ ثروة البلاد، ويسكن روع العباد.

الأزمة القطنية المحلية

ضربوا[1] السوق القطنية اليوم (٣١ يناير سنة ١٩٢٣) فى صميمها، وانزلوا الأسعار نحو ريال عما كانت عليه فى الفتح، بالرغم من صعود الأسواق الأمريكية. المصرى فى ليفربول يساوى ٣٥ ريالا وهو اليوم فى بورصتنا لا يساوى إلا ٣٢ ريالا و٧٥ بنطاً!!

يقولون ان الحكومة مافتئت تدرس. وانها كلفت وكيل إحدى الوزارات أن يقنع أحد موظفى وزارة المالية الأجانب بوجوب تدخل الحكومة فى السوق. فإن كان سعادته يشتغل بعيداً عن الأمة، جرياً على المبدأ الحكومى القديم الذى يقضى بعدم مشاركة الرأى العام فى أى عمل من أعمال سادتنا الحاكمين، فليسمح لنا بأن نقدم له البينات التى ربما تساعده على اقناع مناظره، وان كان هذا من الأمانى المستحيلة.

نشر محل نوردن Norden، وهو أشهر المحال فى نيويورك، تقريراً عن مستقبل المحصول الأمريكى بحث فيه عما إذا كان عجز المحصول الأمريكى راجعا إلى الأحوال الجوية أو إلى تأثير دودة القطن. وقد قارن بين متوسط المحصول فى السنوات التى لم تظهر فيها الدودة، وفى سنوات ظهورها، ثم فى السنوات التى انتشرت فيها انتشاراً كاملا. فظهر أن العجز فى المحصول بين المدة الأولى والمدة الثالثة كالآتى:

٢٦٪ فى مقاطعة التكساس
و٣٥٪ » » لويزيانة
و٣٤٪ » » أوكلاهوما
و٢٠٪ » » اركنزاس
و٢٣٪ » » ميسيسى
و٢٦٪ » » ألاباما
و٤٩٪ » » جورجيا
و٤١٪ » » كارولينا الجنوبية

(١) المقطم فى ٢ فبراير ١٩٢٣

ثم ختم تقريره بما يأتى :

« أولا — لا أمل مطلقا فى الحصول على الكمية التى كانت تنتجها أمريكا قبل إصابة زرعها بدودة القطن، أو بما يقرب من تلك الكمية ، وذلك إلى أن يهتدى إلى طريقة فعالة وبسيطة لإبادة هذه الآفة :

« ثانيا — ان للأحوال الجوية تأثيراً لايحتمل الريب فى درجة الاصابة التى تلحق بالقطن . فاذا كان الجو ملائما للزراعة بشكل استثنائى فى سنة ما، فقد يمكن أن يكون المحصول فيها كبيراً . ولكن مهما غلونا فى التفاؤل، فإنه لايوجد أدنى أمل بأن يبلغ المحصول الأمريكى مقداراً يكفى لسد الحاجات الصناعية . وفى الختام فلا ينتظر مطلقا أن ترجع الاسعار إلى ماكانت عليه قبل سنة ١٩١٧ ، بل سنرى عدة سنوات يكون فيها المحصول قليلا، وتعتبر فيها الاسعار الحالية كأنها أسعار منحطة جداً . »

هذا ماقاله محل موثوق جداً برأيه . ونحن أمام هذه الأقوال ، التى تكاد تكون بمنزلة الحقائق الثابتة، نطرح قطننا فى السوق ليباع فيها بيع السماح، ولا نعد عدتنا للغد. والتقصير ان كان كبيراً من جانب الأمة، فإنه أكبر من جانب الحكومة .

مؤتمر قطن دولى

اتصل[1] بنا أن (حضرة صاحب العزة) يوسف (بك) نحاس عرض على مجلس إدارة الجمعية الزراعية الاقتراح الآتى، وقد نشرناه لعظيم أهميته قال :

أقترح على الجمعية الزراعية أن تسرع باتحادها مع النقابة الزراعية المصرية العامة، فى تنظيم مؤتمر قطنى دولى يجتمع فى القاهرة فى الشتاء المقبل، ويدعى اليه المشتغلون بالقطن زراعيا وصناعيا . لهذا المؤتمر مزايا جليلة لا نرانا فى حاجة إلى تبيينها، وإنما نجمل فيما يلى بعضا منها : فمن الوجهة الزراعية تستفيد مصر كثيراً من مطارحة أعضاء المؤتمر البحث فى أساليب ترقية الزراعة القطنية، وتخير أحسن أنواع القطن وأنجع الوسائل لمكافحة آفاته .

نحن نسمع أنهم يعالجون هذه الآفات بوسائل شتى ، أحدثها هى على ما سمعنا طريقة (هيل). فلا مشاحة فى أن طرح هذا الموضوع على بساط البحث، فيه فائدة كبرى لمصر. ويا حبذا لو اقتنعت الحكومة بما اقترحناه قبلا من منح جائزة كبرى تصرف لمن يجد الدواء الشافى لدودتى اللوز والورق. فإن الوعد بهذه المكافأة يستحث الهمم ، ويحمل علماء العالم على التنقيب عن هذا الدواء .

أما من الوجهة الصناعية ، فإن لاجتماع المنتج المصرى بممثلى المستصنعين للقطن مزايا جمة ، منها التعارف بين هذين الفريقين ليتبين كلاهما أن مصلحتهما، وإن تباينت فى الظاهر، هى واحدة فى الحقيقة .

---

(١) المقطم فى ٢٣ فبراير ١٩٢٣

ومنها سماع المصريين ملاحظات أولئك المستصنعين الخاصة بأنواع القطن التى تروج عندهم، والشروط التى تزيد هذا الرواج . فإن لهم شكوى تكررت من أن عدم انتظام التيلة فى الأقطان المصرية التى يشترونها يلحق بهم ضرراً كثيرا. فإذا تبودلت الآراء فى هذا الموضوع، ووصلنا إلى نتيجة مرضية ، كان أثر ذلك فى السوق القطنية حميداجدا. ومنها توسيع طرائق الإذاعة لفوائد ومزايا القطن المصرى وهو مما يساعد على نفاقه أيضا .

فلننتظر الآن فى تدبير المال اللازم للقيام بنفقات هذا المؤتمر .

لنا الأمل أن الحكومة ستقتنع بما لهذا الاجتماع الجليل من المزايا ، وخصوصا أنه لا يصح لبلد زراعى راق كمصر أن يهمله، فى حين أن الممالك الأخرى تهتم به كل الاهتمام، فتعقد المؤتمرات الدورية زمنا بعد زمن فى أوقات متقاربة، ولا تنفك تنفق عليها بسخاء هو فى الحقيقة مجلبة لزيادة الدخل . وإن لم ترض الحكومة أن تتكفل بجميع تلك النفقات، وهو احتمال نستبعده، فعلى النقابة الزراعية المصرية العامة ، والجمعية الزراعية أن تتعاونا على إيجاد الأموال اللازمة، وذلك بدون إرهاق ماليتهما الخاصة. وفى رأينا أن ذلك يتم بعمل اكتتاب بين سراة المزارعين والتجار وأغنيائهم ممن يقدرون خطورة هذا المشروع قدرها ، وإن توصلنا إلى جعل هذا المؤتمر تحت رعاية حضرة صاحب الجلالة الملك كان ذلك أدعى داع لفلاحه وإقباله .

فاذا صادف اقتراحنا هذا قبولا ، فنرجو تعيين لجنة منتخبة من الجماعتين المذكورتين بعدد متساو لكل منهما، حتى تدرس المشروع فى تفصيلاته. وبعد مخاطبة الحكومة فى شأنه ، تمضى فى إعداد اللازم لإنجاحه .

انتحار اقتصادى

كل[1] يوم يمر بنا يؤكد هذه الحقيقة المرة ، الحقيقة المؤلمة التى لا فائدة من إخفائها، وهى واضحة كالنهار، ولا أمل فى تغييرها إلا إذا غيرنا ما بأنفسنا . تلك الحقيقة هى أن القطن المصرى عدوين لدودين : المنتج المصرى ، والحكومة المصرية .

يبدو ذلك عجيباً مدهشاً لأن كليهما يعيش من القطن ، وكليهما منتج له، ولكننا فى بلد العجائب، كما قال فيلسوف قديم .

لسنا فى حاجة إلى إقامة الدليل على أن المنتج المصرى عدو لقطنه ، وقد قدم للعالمين مثالا يريهم

(١) الاهرام فى ٤ مايو سنة ١٩٢٣ .

به كيف تنتحر الأمم اقتصاديا بتشتت شمله وتفرق كلمته واستباقه إلى إزجاء ما بين يديه من البضاعة كأن الفوز للمجلى، والغنم للأسبق . نضرب عرض الحائط بكل ما يأتينا من الأنباء المستقاة من أوثق المصادر التى تؤكد وقوع المجاعة القطنية وصعود الأسعار إلى حد لا يمكن تقديره منذ الآن . وإذا قامت النقابة الزراعية المصرية العامة ناصحة بالتأنى فى عرض القطن ، موردة أقطع الأدلة على صحة ما تنصح به، استخففنا بقولها، وجادلنا فى نصحها، وآفة النصح أن يكون جدالا . فأصبحت الحالة التى خلقناها لأنفسنا آية من آيات التواكل وعدم الاكتراث. وبرغم أن الطلب على قطننا عظيم جداً ، وأن تصديره متوال بمقادير جسيمة ، وصلنا أمس إلى أن يكون الفرق بين سعر قطننا وسعر الأمريكى فى بورصة ليفربول اثنين وعشرين بنطاً ! !

أما الحكومة، فلا موجب لإقامة الدليل على أنها العدو الثانى للقطن المصرى ، والشواهد على ذلك ملموسة محسوسة، وفى تكرار ذكرها إيلام للقارئين، وتنغيص لرجالها الذين يتأثرون من النقد البرىء المقصود به محض الخير لنا ولهم ، تأثراً قد يجعل فى نظرهم الناقد كأنه خصم شخصى لهم . فنحن نتفادى النقد، ولكن نشير إلى الحقيقة بأدنى إشارة، ليعلم أحفادنا كيف كان تصرفنا فى أعز مصالحنا أيام باكورة الاستقلال .

الحكومة والسوق القطنية

ليبدأ (١) روع مكاتب التيمس وزملائه مكاتبى الصحف الانكليزية، ولتطمئن قلوبهم ، وليكف كتابنا المصريون أنفسهم مؤونة التحرير والتحبير فى موضوع القطن ومطالبة الحكومة بإقالة عثر السوق والضرب على يد التلاعب. فإن حكومتنا مصممة تصميما أكيدا على ترك الأمور تجرى فى أعنتها، وهى لا تهتم بمسألة القطن المصرى أكثر من اهتمام حكومة الألزاس به . بل يمكننى أن أؤكد لهم أن (معالى) وزير المالية ورجال وزارته لا يقرأون ما يخط يراع الباحثين فى القطن وأسعاره ، ولا يحفلون بما يرد عليهم من الشكاوى وطلبات النجدة . فخطة الحكومة المصرية إزاء هذه المسألة واحدة لا تتغير بتغيير الوزير .. وهى خطة رسمتها يد خفية قوية منفذة رضى الوزير المصرى أو لم يرض . وكل ما نسمعه من أننا أصبحنا أحرارا فى إدارة شئوننا المالية، وان لنا أن نتدخل فى السوق ونشترى ما نريد شراءه بلا معارض ولا حسيب ، كل هذا كلام لا ينبغى أن نأخذه قضية مسلمة . ولا ندرى وأيم الحق لم لا يصارحنا وزراؤنا بالحقيقة درءاً للمسئولية العظمى التى يتحملونها أمام أمتهم بقولهم إنهم قادرون على إقالة عثرة السوق ، ولكنهم لا يفعلون .

نعم، كل هذا حقيق وثابت للبطلعين على دخائل الأمور . ولكن هنالك أمرا أثبت . وهو أن

---

(١) المقطم فى ١٦ مايو ١٩٢٣ .

ثروة القطر مهددة تهديدا خطيرا من جراء التلاعب فى سوق القطن. وما من واحد منا يجهل ذلك. فأين دفاعنا عن أنفسنا ؟ أين مجالس مديرياتنا وما لها لا تحرك ساكنا ؟ أين زعماؤنا ورؤساء أحزابنا ؟ وما لهم كلهم سكوت كالخشب المسندة ! أذلك ترفعا منهم عن الماديات، وخوفاً من أن يقال عنهم إنهم صرفوا شيئا من مجهودهم عن السياسة العليا إلى المسائل المالية ؟ أى زعماءهم أولئك الذين لا يدركون أن المال هو بمنزلة الدم الذى تعيش السياسة به، وأنه إذا استنزف ، أصبحت السياسة جثة هامدة ؟

أما وهذا هو تواكلنا وعدم اكتراث الرأى العام عندنا للقطن وسوقه ، فلا جناح على الحكومة إذا هى جارته فى التواكل والاغضاء، ولا جناح على منتهبى ثروتنا إذا تمادوا فى النهب والاستباحة. وكما تكونوا يول عليكم.

هل من يقرأ ؟

التلاعب فى سوق القطن

ننقل (١) لحضرات رجال المالية، وعلى الأخص جناب مندوب الحكومة فى البورصة، ماجاء فى « النشرة التجارية» بعددها الصادر يوم ٢٧ مايو الحالى، لعلهم يقتنعون بأن فى البورصة تلاعباً معيباً، وانه قد آن الأوان من زمن طويل لوضع حد له ، حفظاً لكرامة الحكومة واحتفاظاً بثروة الأمة . قالت :

« شهدنا يوم ٢٢ الجارى ، وهو يوم إصدار آخر فلييرات لشهر مايو، أمراً غريباً أصاب بيتاً من أكبر بيوت التصدير فى ميناء البصل بخسارة لم يكن ليتوقعها .

« أصدر هذا المحل فلييرة بمقدار خمسة عشر ألفاً وخمسمئة قنطار ، بأمل أن يستردها بربح وفير . ولكن لسوء حظه، اعترضه فى طريقه محل آخر من محال التصدير لا يقل عنه أهمية ، وهو واقف على مايجرى من أساليب التلاعب عند إصدار الفلييرات لغرض المضاربة وارهاق السوق . فاشترى هذا المحل الأخير نحو نصف الفلييرة التى أصدرها المحل الأول معتزما استلام القطن فعلا وكسب ريال كامل فى كل قنطار من هذه العملية . وذلك لأن سعر قطن مايو ، كان قد أنزل فى ذلك اليوم إلى ٢٨ ريالا و٤٠ بنطا بينما كان سعر قطن يوليو حوالى ثلاثين ريالا. فما كان على المستلم ليربح الريال إلا أن يبيع من كنتراتات يوليو بمقدار القطن الذى يستلمه . .

« فلما أحس مصدر الفلييرة انه وقع فى الفخ الذى كان قد أراد أن ينصبه لغيره، هرول إلى المستلم،

---

(١) المقطم فى ٢٩ مايو ١٩٢٣

ورجا منه أن يرد إليه القطن مقابل ريال عن كل قنطار يدفعه له ربحاً حلالا. ولكن صاحبنا الأول رفض ،وفضل استلام القطن. إذ أن ربحه فيه بلغ فى اليوم الثانى مايزيد على ريالين. وقد تحقق مرة أخرى المثل الافرنكى القائل « وجد الماكر أمامه ماكراً ونصفا ! ».

هذا مايجرى كل يوم فى البورصة .ومندوب الحكومة يقول جهاراً إن الأعمال سائرة فيها على محور الاستقامة ،وهو أجدر بالتصديق منا ومن الأمة كلها لأنه موظف ! ... فمتى تستيقظين أيتها الأمة وتذودين عن حقوقك الحيوية ؟ .

ربح الغزال وخراب المنتج

جاءتنا (١) الأنباء الخصوصية بنبأ يزيد فى غصتنا ، ويدحض معاذير وزارة المالية التى طالما اعتذرت بها إلى كل من طالبها بإقالة عثرة السوق،قياماً بواجبها الاول نحو الامة وهو حفظ ثروتها من تلاعب الطامعين فيها . فكانت، ولا تزال، تجيب أن القطن المصرى فى كساد ،وأن الغزالين يغزلونه بخسارة تذكر . فكيف يرجى لسعره ارتفاع؟وما لنا ولأسعار القطن الامريكى؟ فهذا الاخير مطلوب وقطننا مهمل ».

بح صوتنا من المناداة بأن هذه النظرية معكوسة ، وأن ربح الغزال من القطن المصرى أكبر بما لا يقاس من ربح غازلى القطن الأمريكى . وهاكم ما جاء فى أحد التلغرافات الاخيرة .

« عقدت شركة غزالى القطن الرفيع اجتماعا ، فوافقت على تقرير مجلس الادارة وتوزيع ربح ١٧ فى المئة فى السنة على الاسهم العادية لنصف السنة الذى انتهى فى مارس الماضى ».

فأين هى خسارة الغزالين الذين يغزلون القطن الرفيع، أى القطن المصرى، ياأيها الثقات؟وقولكم هو القول الفصل ، وقول سواكم قول هراء لا يعتد به ولا تقيمون له وزناً ؟

ولكن ما لنا نلومهم ونحن باللوم أحق، وبالتعنيف أجدر . نحن المفرطون فى مصالحنا الحيوية ، والمفرط أولى بالخسارة . نقيم القيامة ونقعدها على الحكومة لمسائل لا تقدم ولا تؤخر ، ونفعم أعمدة جرائدنا بمقالات الطعن والتشنيع، ولكننا عن قطننا لاهون . نقرأ لحضرة أحمد (بك) الشيخ وأمثاله اقتراحات يقدمونها لمجالس المديريات عن بيع أطيان الحكومة ، وعن أمور أخرى هى فى المكان الثالث أو العاشر بالنسبة للقطن، فما بال أصواتهم لا ترتفع لانعاش ثروتهم وإغاثة فلاحيهم؟ وما بال أقلامهم لا تخط حرفا واحداً ليقولوا لوزارة المالية : كان فى وسعك أن تحفظى للقطر ما يربو على عشرين مليون جنيه ذهبت طعمة للأجنبى فى هذا العام بتواكلك وعدم اهتمامك لأمر السوق

---

(١) المقطم فى ٢ يونيو ١٩٢٣

القطنية ،وبتقديرات وزارة الزراعة التى جاوزت الحد المعقول فى الخطأ . فماذا أنت فاعله الآن وقد نفد المحصول ،وأخذ الجديد منه والقديم نهباً .وأصبحت القرى والدساكر والكفور وليس فيها قنطار واحد. وسيشحن جل ماهو مخزون فى الاسكندرية قبل الموسم الجديد ؟

بماذا قابلت صيحات الأمة واقتراحات النقابة الزراعية العامة؟ وهل اخترت من المصريين أفراداً لهم دراية وخبرة للاستئناس برأيهم والاستعانة بهم لتفريج الكرب وحل الاشكال ؟

نعم يا رجال الأمة المنتخبين، ويا ممثلى فلاحها الذين انتخبكم للدفاع عن مصالحه! هل تظنون أن القطن لا يهم ناخبيكم؟ وهل ترون من المعرة والحطة أن تتعرضوا لأمثال هذه الماديات ،وأنتم تنشدون الاستقلال ، وتريدون أن تتبوأوا مكانكم بين الأمم الراقية الحية ؟

خطاب مفتوح(١)

(الى حضرة صاحب الدولة) رئيس مجلس الوزراء

يا (صاحب الدولة) (٢)

اسمح لرجل يجلك ويكبر فيك الاخلاص للوطن والأمانة فى خدمته، أن يلفت عنايتكم إلى خطر يهدد ثروة البلاد ، ويلقى على الحكومة مسئولية كبرى أمام الأمة التى، وإن كانت مشتغلة الآن بالانتخابات وسائر المسائل السياسية عن القضية الاقتصادية، إلا أنه سيأتى يوم قريب تسأل (دولتكم) فيه كيف أبيح فى عهدكم العبث بتلك القضية، وهدم أكبر ركن للثروة المصرية ، وهو القطن . وأن يقوم بهذا الهدم نفر لا يزيد عددهم عن العشرين أو الثلاثين .

يبدو هذا التأكيد غريبا (وإنه لمن المستغربات فى بلد نال قسطا وفيرا من الرقى) لكنه أمر واقعى، وإن أنكره رجال المالية ومندوب الحكومة فى البورصة ،إما لعدم اطلاعهم عليه، أو تحت أى عذر آخر.وعلى كل حال ليس فى البورصة من يجهله، الا الذين كانوا أولى الناس بأن يعلموه. فاذا تحريتم الحقيقة من مصادرها — ظهر لكم — كما هو معلوم لنا. أن الغزالين الانجليز قد وفقوا الى ايجاد محل فى الاسكندرية رسم خطة دقيقة يقضى بها على الأسعار بأن لا تتجاوز الحد الذى رأوه كافياً لسد عوز المنتج المصرى ، وهو بين ستة جنيهات وسبعة لقنطار القطن السكلاريدس .وقد حملهم على هذا التنظيم خوفهم من أن يتجدد ما حدث فى سنة ١٩١٩ ، تلك السنة المشئومة التى بلغ فيها سعر القنطار أربعين جنيها ، فجنى صعودها الفاحش أكبر جناية علينا .

---

(١) الأهرام فى ١٣ يونيو ١٩٢٣

(٢) المرحوم يحيى ابراهيم (باشا)

استطاعوا أن يضعوا هذه التدابير المحكمة بفضل نظام البورصتين الذى وضع خصيصا لحماية التاجر وللإجحاف بالمنتج، كما تبين ذلك زميلكم (معالى) وزير المالية من التقارير التى قدمناها له . وعاونهم على تنفيذ خططهم بعض السماسرة فى بورصة العقود ، الذين يعرفون كيف يستفيدون من الظروف . فأخذوا يضاربون لحساب أنفسهم على النزول، مجاراة لممثل الغزالين، غير مبالين بما يحظره عليهم قانون البورصه من المضاربة لحساب أنفسهم .

وهكذا أصبحت ثروة البلاد ألعوبة فى يد شرذمة صغيرة تستبيح تلك الثروة ماشاءت أهواؤها. نحن لا نلقى القول جزافا . واذا أردتم (دولتكم) أن تتبينوا جلية الأمر. فراجعوا ما يكتبه الخبيرون والمحررون التجاريون فى هذا الموضوع . لا أستطيع أن أثبت هنا جميع الآراء التى اتفقت على تأكيد الأمر الذى أذكره (لدولتكم) . على أننى أقتطف من رسالة مكاتب جريدة الاهرام التجارى العبارة الآتية التى لا تدع للشـــك مجالا . قال حضرة المكاتب فى عدد الاهرام يوم ١١ يونيو ما نصه : —

« إنه يوجد الآن فى السوق حزب صغير للنزول ، مؤلف من بعض الاجنسيات المعروفة بميولها وآرائها فيما يتعلق بالنزول، وبعض المضـــاربين من زبائنها . وهذا الحزب يغتنم الآن فرصة ضعف المضاربة عن الصعود ليضغط على الأسعار، وينجح فى أكثر الأحيان. وهو كلما رأى التجارة تشترى، يقف فى معزل، ولا يعمل شيئا. ثم متى رأى التجارة تكف عن الشراء ، يتدخل فى السوق ويضغط على الأسعار لعلمه أن المضاربة المحلية ضعيفة المقاومة »

ثم أذكر أيضاً رأى مكاتب جريدة «السياسة» التجارى فى عدد ١١ يونيو قال ما يأتى :

« ولقد شرحنا غير مرة أهم أسباب ضعف سوق الكنتراتات عندنا، فقلنا إنها ضغط المضاربة، وبطء الأعمال مع الخارج ، وهذا إلى مناورات دنيئة يستعملها جماعة حزب النزول الذين ينتهزون فرصة إبهام الحالة الحاضرة لإدارة السوق حسب مصالحهم »

وإذا كانت حاجة إلى مزيد، أرجو (دولتكم) أن تراجعوا أعداد النشرة التجارية الفرنساوية التى تصدر فى الاسكندرية والنشرة الأسبوعية التى يذيعها محل (سعادة) أمين (باشا) يحيى وغير ذلك فتتأكدون أن جميع المشتغلين بالقطن متفقون على أن هناك تلاعباً شائناً ، وأن توازن السوق قد اختل تماما .

وههنا محل لعمل حازم مفيد عاجل تعمله حكومتنا الرشيدة . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

خطاب مفتوح[1]

- ٢ -

إلى (حضرة صاحب الدولة) رئيس مجلس الوزراء[2].

يا (دولة) الرئيس :

إذا كان فى إلحاحى مضايقة (لدولتكم) فأنا لا أقدم عليها إلا وأنا متحرج من إزعاجى لكم مع ما أنتم فيه من المشاغل الخطيرة . إلا أنه لا يوجد عند الحاكم الحازم البصير مثل (دولتكم) أمر أجدر بأن يشغله ، من تهديد البلاد وحكومتها بالخراب الناجم عن الأفاعيل التى ضغط بها على أسعار قطننا حتى نزلت إلى الحضيض .

كيف ترتضون (يادولة الباشا) أن يسجل التاريخ على وزارتكم انه فى عهدها قد تمكن بعض الأفراد من خفض ثمن القطن السكلاريدس المصرى ريالا ونصف ريال تحت سعر القطن المدلن فير الأمريكى ؟ فضيحة لم يسمع الناس بمثلها . فضيحة لو جرت فى بلد آخر لأقامت حكومته وأقعدتها . بدعة جديدة فى تاريخ القطن. هل علم قبل الآن، فى زمن من الأزمان ،أن قطننا، حتى الأشموني منه، بيع بسعر يقل عن سعر القطن الأمريكى ؟ فما بالك بالسكلاريدس ! ماذا جرى حتى انقلبت الآية هذا الانقلاب وأصبح الذهب المصرى أرخص من النحاس الأمريكى؟ وحتى أصبحت الجرائد الأفرنكية التى تنشر بين ظهرانينا تكتب مايشف عن الدهش مما هو جار، وتوجه إلى حكومتنا أشد الملامات لعدم اكتراثها بتلك الفضيحة . تكتب عبارات يخجل المصرى ويحزن عند قراءتها، فى حين هو يجهر بأعلى صوته انه أصبح على استعداد تام لتبوؤ مركزه بين الأمم الراقية الحرة .

هل لدى حكومة (دولتكم) أسباب اقتصادية وجيهة تبررون بها خطتكم هذه، لتدفعوا عنا وعنكم تلك الملامات المؤلمة؟ أو هل العزم معقود نهائيا على ترك أمورنا الاقتصادية تجرى فى أعنتها وتنازل الحكومة عن القيام بواجبها الأول الذى هو الأخذ بتلابيب السلبة المغيرين بلا حياء على الثروة المصرية فى رابعة النهار ؟ فتكون حكومتنا أول حكومة فى العالم نزلت عما لها من حق السيطرة على الأمن ، وما الجارى الآن إلا مرتبط بالأمن كل الارتباط .

يا (دولة) الرئيس. إنى أناشدك محبتك الخالصة لوطنك، ان تربأ بأمتك عن مذلة الفاقة. و(دولتك) أدرى بأن لا استقلال صحيح ، ولا حياة صحيحة ، مع الفاقة فى الأمم . فأما ما نسمعه وما نقرأه نقلا عن الجرائد الانجليزية من أن حالتنا المالية العامة موجبة للرضى ،وان حكومتنا جادة فى اتخاذ الوسائل

---

(١) الأهرام فى ١٨ يونيو ١٩٢٣ .
(٢) المرحوم يحيى ابراهيم (باشا) .

التى تصون بها سوق القطن، فمن السخرية المرة، لأن الحكومة إذا كانت لاتعمل، وإذا كانت لاتنطق إلا بمواعيد لعشرات آتية من السنين، فى حين أن الخراب متمش فى البلد بسرعة مدهشة، فأين من هذه الحقائق البشعة المزرية تلك الأوهام المزخرفة التى يموهون بها صفحات تلك الجرائد الأجنبية اتخاذا لفخر؟ هذا، ويا للأسف، سوء مصيره، ووضوح تناقضه بين اليوم والغد. يقولون: بم تطالبوننا ونحن سنشىء النقابات الزراعية، وسوف نسلف على القطن، وفى محافظنا مشروعات جليلة النفع؟ لكن الواقع (يادولة الباشا) أن النار فى السوق، وان المضخات يجب حضورها اليوم لا بعد أعوام. ماذا يبقى من الثروة بين أيدى ناهبيها تحت أعينكم فى اليوم الذى تنفذ فيه المشروعات الموعودة؟

تدخلت الوزارات السابقة فى السوق فى أحوال كانت تعد أحوال رواج عظيم بالنسبة إلى الحالة الحاضرة، فكيف تستطيع الوزارة الحالية أن تقعد قعود المتفرج ارتكانا على مبادىء اقتصادية، إذا صح فى جانب منها اننا مشلولو الأيدى، فغير صحيح فى جانبها الآخر. ان خصومنا يرحموننا ساعة واحدة ويكفون عنا أذاهم. ولدينا اداة دفاع لا ثانى لها. وتلك الأداة بيد حكومتنا. وحكومتنا لاتستعملها بزعم أن ذلك ينافى العلم أو يخالف المبادىء الاقتصادية الآنف ذكرها، والمصلحة المصرية تقول يائسة بلسان شاعرها. «أنا القتيل بلا إثم ولا حرج».

وتفضلوا (دولتكم) بقبول فائق الاحترام.

الحكومة والقطن
الخطر المداهم

لو لم[1] يكن الموضوع حيوياً لمصر لكسرت القلم، ولما خططت حرفاً واحداً فى القطن وأسعاره. أكتب فلا تقابل كتابتى بالإهمال من الرأى العام ومن رجال الحكومة فحسب، بل يغضب الحاكم ويعبس ويتولى، بل ربما أخرجته حدة الغضب عن الحلم والمجاملة. فيثير الذين يضغطون على أسعارنا زوبعة من التهويش والتقريع تسد الفضاء، ولا يستحيون من إنكار نور الشمس. وقد بلغ بأحدهم التبجح أن عتب على جرائدنا لإفساحها مكاناً للذين يدعون أن هناك تلاعباً وضغطاً على السوق.

أين هو التلاعب، وأين الضغط؟ ألم تثبت الإحصاءات الرسمية أن الموجود فى العالم من القطن المصرى يعادل أربعين فى المئة من مخزون القطن الأمريكى، وكان فى الأيام الغابرة لايزيد على عشرة فى المئة؟ فمن الطبيعى إذن أن ينزل سعر قطننا تحت سعر القطن الأمريكى ريالين، بل ثلاثة ريالات!

---

(١) الأهرام فى ٧ يوليو ١٩٢٣.

نعم ، إن هذا مخالف للمنطق وللعقل ، لأن قلة القطن الأمريكى لا يمكن أن يكون من شانها بخس ثمن القطن المصرى الذى هو ممتاز عنه من حيث النوع والمتانة ونسبة السقط الذى يتخلف لدى غزاله و . و . والذى لم تكسد سوقه يوماً واحداً ، لأن المقطوعية على القطن المصرى معدومة النظير فى السنوات السابقة ، ولأن المغزول والمنسوج منه يباع بسهولة وبزيادة ستين فى المئة على مغزولات القطن الأمريكى . نعم ، كل هذا معترف به لأن ليس إنكاره فى الإمكان . ولكنهم لا يعبأون به ، ولا يقيمون له وزنا . بل يقولون : لا بد للقطن المصرى أن يكون سعره دون سعر الأمريكى ، لأن المخزون منه ، وإن كان قد نقص نقصاً عظيما عما كان عليه فى العام الماضى وفى الأعوام التى سبقته ، إلا أن نسبة هذا المخزون إلى مخزون الأمريكى هى الآن ٤٠ بالمئة . وقد كانت عشرة فى المئة قبل الحرب ؟

إذن ، لا ضغط ولا تلاعب ! إذن ، نحن نسود صفحات الجرائد بأقوال تافهة وشكاوى فى غير محلها . وعلى الجرائد أن توصد فى وجهنا أعمدتها ، وأن تقول معهم : لا تلاعب ولا ضغط والسوق بخير والحالة على أحسن ما يرام !

كذلك يكتبون وكذلك يقولون لرجال الحكومة الذين يستشيرونهم ويأخذون كلامهم قضية مسلمة ، وينهروننا ويعتبون علينا إذا طلبنا منهم أن يدفعوا الكارثة الفادحة عن البلاد ، وأن يضعوا حداً لهذه الاستباحات !

أؤكد لكم أننا لو كنا سلمنا مقاليد أمورنا العامة إلى رئيس نقابة الغزالين فى انكلترا نفسه ، لما استطاع أن يصبر على هذا الضير ، ولا أن ترضيه هذه الأمور التى لا يكون من جرائها إلا ضياع الثروة العامة وضياع الكرامة معا .

قل لى بربك : لو كان قد جاءك رجل من ستة أشهر مضت ، وقال لك إن القطن المصرى فى الأسواق تحت سعر القطن الأمريكى بثلاثة ريالات ، أما كنت تعده من المجانين ؟

ولكن هذا هو الواقع الآن فى عهد الوزارة الإبراهيمية التى خدمها التوفيق فى أحوال جمة . ولكنها تحجم عن خدمة نفسها ، وخدمة البلد فى أمر حيوى ميسور إصلاحه إذا صحت عزيمة الرئيس الجليل على ملافاة الضرر ، وانقاء الخطب .

لم لا تريد الوزارة الإبراهيمية أن تنسج على منوال سابقاتها الوزارة النسيمية ثم الوزارة العدلية ثم الوزارة الثروتية ؟

ألأنها رأت أن تداخل تلك الوزارات الثلاث فى السوق قد أكسب الخزانة ما يزيد على ٦٠٠ ألف جنيه ، وأفاد السوق فائدة عظيمة رغم ما يكابر به المكابرون ؟ سياسة مالية تقررت فى أيام لم تشتد فيها الأزمة القطنية شدتها اليوم ، فأتت بفائدة مزدوجة ، تترك فى هذه المحنة وإزاء هذا التهديد العظيم لثروة الأمة ؟ ثم يقال لنا إن الحكومة مهتمة بالأمر ، وهى تعيره التفاتها وعنايتها ؟ ليست النية

الصالحة بكافية لدرء أمثال هذه الكارثة . بل اللازم أن يناط إصلاح الحال برجل خبير ، قوى العزيمة ، غير هياب ، يؤثر مصلحة أمته على كل ما سواها .

فأتونا بهذا الرجل ، وإلا فالخراب آت لا تصده الوعود ، ولا ترده النيات مهما حسنت والسلام .

حول القطن .. الداء والدواء

أشكر(١) لصديقي المحترم حضرة عبد الله (بك) أباظة شكراً مزدوجا ، أولا ، ما تكرم به على من حسن التقدير الذى ربما حملته الصداقة القديمة على المبالغة فيه ، وثانياً ، أنه كلف نفسه الخوض فى موضوع القطن ، والبحث عن الدواء الشافى لهذه الكارثة الفادحة . وحبذا لو حذا جميع المفكرين حذوه وصرفوا بعض الجهود فى أمر هو الآن بلا جدال أدعى من كل أمر سواه لشحذ الهمم ، وقدح زناد الفكر .

على أنى كنت أود من حضرة أباظة (بك) قبل أن يجادلنى فى رأيى أن يتعرف هذا الرأى تماماً ، فكان ، على ما أعتقد ، يشاركنى فيه ولا يعارض .

نظرية حضرته عن حزب النزول والتحسين ، هى من البديهيات التى لا تحتمل المناقشة . فإننى لم أقل إن هناك فريقاً من المضاربين يدين بدين واحد هو دين النزول فلا يتحول عنه البته ، ولكن الذى قلته هو أن هناك ضغطاً على سوقنا ، أو بالأحرى مؤامرة مدبرة بكل إتقان من « لانكشير » للضغط على القطن المصرى حتى لا يرتفع عن الحد الذى أرادوا أن يقف عنده ، وأن لانكشير دأب من سنة ١٩١٩ إذ بلغ صعود قطننا حداً جنونياً ، دأب فى أن يوجد نظاماً يمنع به تجدد مثل هذه المفاجآت التى بلبلت الغزالين وأفسدت التوازن التجارى . وقد نجح فعلا فى إيجاد هذا النظام ، مستعيناً بما ذكرناه منذ سنة ١٩٢٠ ، وأعاد ذكره حضرة أباظة (بك) فى مقاله من أن إقفال روسيا وألمانيا والنمسا وبعض البلدان الأخرى ذات النقد المنخفض القيمة أوجد لانكلترا شبه احتكار تستحوذ به على قطننا السكلاريدى ، فأصبح لانكشير فى مأمن من المزاحمة ولاسيما مزاحمة ألمانيا التى كانت قبل الحرب أشد مناظريه خطراً . وقد استعان أيضاً بالعسر المالى العالمى الذى قلل الطلب من الأصناف الناعمة ، فتراكم فى مختلف البلدان مخزون كبير من القطن المصرى .

إلا أنه ما كان لينجح فى مناورته ، لو لم يجد له حليفاً فى القطر المصرى نفسه مطلعاً على أسرار السوق ومواطن الضعف فينا وفى الأمة . وجد هذا الحليف وعلم أن نظام البورصتين يساعد كل تاجر يريد الضغط على السوق ، ولا يعطى المنتج المصرى المسكين أية وسيلة للدفاع عن بضاعته

---

(١) الأهرام فى ١١ يوليو ١٩٢٣

والوقوف فى وجه التاجر. فلما أتم أهبته ، مضى فى خطته المدبرة مضياً أفلح فيه وراء آماله بل وراء أقصى ظنونه حتى وصل بنا إلى هذه النتيجة الفاجعة، المذهلة وهى أنه بالرغم من الطلب الطائل على قطننا — ذلك الطلب الذى استغرق جميع فضلات المخزون المتخلفة من الاعوام السابقة فى العالم كله إلا زهاء مليون قنطار سيستهلك معظمها قبل حلول الموسم الجديد - بالرغم من ذلك ، نزل سعر قطننا تحت سعر الأمريكى ريالين بل ثلاثة ريالات .

كل ما ذكرنا معلوم للمشتغلين بالقطن فى الإسكندرية ، ومن هذا العلم تأتى أنه وجد فريق من السماسرة والمضاربين مشوا فى هذا التيار ابتغاء الربح ، لا لسبب آخر . ولم يكن لهم شغف خاص بالنزول ، بل هم رأوا أن نظام اللانكشير ذو قوة هائلة لنجاحه لا تقابله قوة من جهتنا ، فجاروا اللانكشير وكانوا ما سماه الاصطلاح «حزب النزول» ، ولا مشاحة فى أنه إذا وجد غداً نظام قوى، حكومياً كان أم نقابياً أم فردياً ، يرفع الأسعار ولو رفعاً صناعياً لما تردد أولئك الذين يسمون بحزب النزول دون التحول إلى حزب صعود متشدد فى سبيل ربحه .

هذه هى الحقيقة بعينها ،وإن خفيت على السواد الأعظم من الأمة حتى الخاصة غير المتمرسة بأعمال البورصة ، فإنها معلومة للمتمرسين . قد ينكرها أناس لمصلحة وينكرها آخرون لعدم معرفة بها أو لتبرير عدم النهوض فى وجه تلك الشرذمة . ولكن الحقيقة هى ما نجهر به ونعيد الجهر به وستحققه الأيام تحقيقاً أسأل الله أن لا يجعله بعد خراب البصرة .

إزاء ذلك، لا يوجد فى نظرنا علاج إلا تدخل الحكومة . نعم، إن هذا ليس من وظائف الحكومة فى الحالة العادية ، ونعم إنه ذو مفعول وقتى . ونعم إن المحصول قد خرج من يد المنتج كله أو جله. ولكنه العلاج الأوحد لدفع الحيف عن الموسم الجديد الذى عليه نبكى ولأجله نشكو ونجاهد. فإن أهمل هذا العلاج، فلا التسليف بمانع للضرر، كله ولا النقابات الزراعية التى يتغنون بمفاعيلها العجيبة ، وهى لم تؤسس بعد بمجدية ، وهل من الممكن عقلا أو عزماً أن تأتى بثمرة إلا بمرور سنوات عديدة ؟ .

فى حين نكتب هذا ، نرى أسعارنا مستمرة فى التدهور ، بينما أسعار الأمريكى تصعد . فكيف يفسر هذا ؟ وهل كان هذا التدهور لا يقف إذا كان ما يصفونه هم من الوسائل الأخر ذا أثر فعال ؟

قد أعدت كل هذا على ذاكرة الصديق القديم ليتدبر . إن غضبتنا من كل وجوهها هى للبلد وللمصلحة العامة التى هو ينشدها كما ننشدها بكل القوى. وبالله التوفيق .

مؤامرة قطن مدبرة

بهذه الكلمات[1] وصفت شركة « اكستشينج » منشور النقابة الزراعية الذى حضت فيه المنتجين المصريين على التريث وعدم التهافت عن البيع ، كما جاء فى تلغراف خصوصى « للأهرام » بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٣ هذا نصه :

« لندن فى ٣٠ أغسطس — لمراسل الأهرام الخاص — تعلق الجرائد المالية اهتماما على المنشور الذى أصدرته النقابة الزراعية فى مصر وحضت به الزراع على تأجيل بيع القطن . وجاء فى تلغراف لشركة « اكستشينج » نشر بعنوان « مؤامرة قطن مدبرة » ان النقابة تريد تجويع السوق فى الأسابيع القليلة القادمة لحمل الأسعار على الارتفاع . ولكن هذه المحاولات وأمثالها لم تنجح مطلقا فى الماضى » .

لاشىء يجىء أدل على النجاح مما إذا اتبع المنتجون نصيحة النقابة بمثل الاهتمام العظيم الذى تبديه الجرائد المالية الانكليزية لذلك النداء ، الذى طلبنا فيه من المصريين التذرع بالوسائل المشروعة وأساليب الحماية المستطاعة لدفع الغبن عنهم ، ولكبح جماح أولئك الطامعين فى محصولهم ، المجدين لأخذه بالأثمان التى يريدونها . على انهم معذورون باهتمامهم وقلقهم ، لأن فريستهم تحاول أن تفلت من أيديهم . وهم معذورون كذلك بتثبيط همتنا إذ يقولون « ان هذه المحاولات وأمثالها لم تنجح مطلقاً فى الماضى » ويريدون بذلك انه لا يرجى لها نجاح فى الموسم الآتى ...

لقد فضحت هذه الضجة أمرهم ، وكشفت سرهم ان كانت ثمت حاجة إلى ذلك ، بعد كل الذى رأيناه . وأبلغ ما فى الأمر ، انهم ينسبون إلينا « المؤامرة المدبرة » . فاعجب أيها المصرى ، وتدبر فى أمرك ، واعلم ان خصمك قوى يستعمل لمحاربتك كل وسيلة ، حتى قلب الحقائق وطمس النور ...

فى كل يوم ، بل فى كل ساعة ، لنا شاهد على حسن تدبير مؤامرتهم ضد محصولنا . جاء تقرير أمريكا مساء ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٣ مقدراً درجة المحصول بـ ٥٤ ١/١٠ . ويستخلص من هذا الرقم أن اصابة محصول القطن الأمريكى عظيمة جداً ، وانه لا يزيد على عشرة ملايين وثلاثة أرباع المليون من البالات ، إذا جاء شهر سبتمبر ملائما كل الملاءمة لهم . وتواترت الأنباء التلغرافية من كل حدب وصوب تقول إن هذا التقدير ينذر بمجاعة قطنية ، وان الصعود فى الأسعار سيبلغ مبلغا رائعا للغزالين . وقد ارتفعت على أثر ذلك أسعار بورصتى « نيويورك » و« نيو أورليانس » من ٧٠ إلى ٩٢ بنطاً ، أما بورصتنا ، فقد فتحت من أول سبتمبر وهى عليمة بكل ذلك ، ولكن ماذا جرى فيها ؟ جرى أن القطن السكلاريدس زاد ١٥ بنطاً والأشموني ٥ بنوط .

---

(١) الأهرام فى أول سبتمبر ١٩٢٣ .

والسبب، أن مروجي أخبار السوء تذرعوا باحتلال الإيطاليين لكورفو، فأكدوا أن هذا العمل سيكون فاتحة حرب عالمية، وأخذوا هم وأعوانهم بالبيع بلا حساب. وهكذا يعبثون بثروتنا. ونحن متهمون بالمؤامرة المدبرة. ولله في خلقه شؤون.

كلمة لاخواني المزارعين

احموا أقطانكم من الطامعين الجشعين

لم تكن،(١) اخواني، نقابتكم ضالة ولا مضللة لما وجهت نداءها اليكم «أن احموا أقطانكم من طعمة الطامعين الجشعين». ولم تكن ضالة ولا مضللة لما قالت لكم ان أسعار القطن الأمريكي سترتفع ارتفاعا كبيرا لأن المحصول الأمريكي قد أصيب اصابة لا ينتظر معها أن تفي كميته بالحاجة العالمية مهما حددت المقطوعية.

لم تكن نقابتكم مخطئة لما تنبأت بأن مستقبل أسعارنا سيكون حسناً، بل باهرا. إذا عرفنا كيف ندافع عنها..

فقد صعد سعر القطن الأمريكي من ٢١ دولارا إلى حوالى الثمانية وعشرين دولارا. ويؤكد الثقات الخبيرون أنه سيبلغ ثلاثين دولارا في أيام قليلة.

وقد جاء تقرير الحكومة الأمريكية مقدرا درجة المحصول إلى ٢٥ أغسطس تقديرا مزعجا، إذ يؤخذ منه ان كل المحصول الأمريكي لا يتجاوز عشرة ملايين وثلاثة أرباع مليون بالة، هذا إذا جاء شهر سبتمبر ملائما له كل الملاءمة. ولكن المشاهدات الماضية تدلنا على أن الأضرار التي تصيب قطنهم في شهر سبتمبر، لا بد أن تنقص كميته انقاصا كبيرا. فاذا رجعنا إلى أرقام التقدير الرسمي في السنوات الخمس الماضية لشهري اغسطس وسبتمبر نجد الفروق الآتية عجزا في سبتمبر:

سنة	تقدير ٢٥ أغسطس	تقدير ٢٥ سبتمبر	العجز
١٩١٨—١٩	٥٥٫٧٪	٥٤٫٤٪	١٫٣٪
١٩١٩—٢٠	٦١٫٤٪	٥٤٫٤٪	٧٪
١٩٢٠—٢١	٦٧٫٥٪	٥٩٫١٪	٨٫٤٪
١٩٢١—٢٢	٤٩٫٣٪	٤٢٫٢٪	٧٫١٪
١٩٢٢—٢٣	٥٧٪	٥٠٪	٧٪

(١) المقطم في ١٢ سبتمبر ١٩٢٣

إذن فلا بد أن يكون تقدير المحصول الأمريكى فى ٢٥ سبتمبر الحالى معجزا عن تقدير الشهر الماضى، فتنزل كمية القطن المنتظر جنيه عن عشرة ملايين وثلاثة أرباع مليون نقصاً محسوسا . على أن العشرة ملايين وثلاثة أرباع المليون نفسها هى دون اللازم للعالم . فإن أقل ما يحتاج اليه هواثنا عشر مليون بالة كما هو معلوم .

فلا بدع إذا رأينا الصعود يتوالى فى سوق نيويورك ونيو أورليانس ، برغم العوائق السياسية ونكبة اليابان .

ولكن البدعة المدهشة والمحزنة هى أن نرى بورصتنا لاتجارى بورصات أمريكا فى صعودها ، إلا كما يتبع الكسيح عدو الفتى الممتلىء قوة .

كان سعر البضاعة الحاضرة فى نيويورك يوم الجمعة الماضى تسعة وعشرين ريالا ونصف ريال بحساب العملة المصرية، وكان قطننا السكلاريدس يباع فى ميناء البصل باثنين وثلاثين ريالا ، بل أقل. والأشموني بسعر ٢٨ ريالا ونصف ريال للفولى جودفير .

فهل هذا طبيعى يا ترى ؟ كلا وألف مرة كلا .فإن المخزون من القطن المصرى فى جميع أنحاء العالم لغاية يوم ٧ سبتمبر الحالى، كالتقدير الرسمى المنشور فى البورصة الملكية ، هو مليون وأربعمئة الف قنطار فقط ،وهو يعادل ما كان مخزونا فى الاسكندرية وحدها فى نفس هذا اليوم من العام الماضى . فإذا أضفنا إلى هذا المخزون محصولنا الجديد على أحسن تقدير له، كانت الجملة سبعة ملايين فقط، مقابل عشرة ملايين فى العام الماضى .

فما هو السر يا ترى فى جمود أسعارنا ؟

السر هو اعتماد ليفربول وتجار الصادرات وحزب النزول هنا على ضعفنا ، وأننا سنتسابق إلى البيع بنفس الذعر الذى استحوذ علينا فى العام الماضى . فيرجح العرض الكثير، الطلب الوقتى. ويتمكنون بذلك من الضغط على السوق ما شاءت أهواؤهم ومطامعهم الأشعبية .

فهل أنتم مسلمون أنفسكم فريسة لأولئك الجشعين، محققون آمالهم ،قاضون على ثروتكم بأيديكم ؟

إذا تأنيتم فى البيع، تحكمتم فى الأسعار تحكم القوى فى الضعيف المحتاج. وإذا هرعتم للبيع بلا حساب ولا تأن ، تحكموا فيكم . وقد خبرتم جورهم وغلاظة قلبهم حين يتحكمون.

فنى التأنى السلامة . فيه تعويض لبعض ما أصابكم من الغبن والحيف فى السنوات الماضية .

ان ليفربول بائعة فى سوق العقود عندنا كميات جسيمة من كنتراتات نوفمبر لتضغط بهذا البيع على أسعارنا . وهى توالى البيع عند كل صعود لإلقاء الرعب فى قلوبنا . فاذا يكون مركز أولئك البائعين إذا قل الوارد ولم يتمكنوا من الاستيلاء على البضاعة التى تكونون قد حبستموها عنهم ثم أتاهم المشترى ليطلب منهم التسليم ؟ مقامرة منهم، لا يعتمدون فى نجاحها إلا على ضعفكم واندفاعكم فى البيع بلا حساب ، فهل لكم أن تخيبوا ظنهم ، وأن تعطوهم درسا أليما علهم يكفون عن انتهاب محصولكم ؟

وأنتم، يارجال الإدارة الذين يبر عليكم الفلاح الجاهل المسكين بماله، وله عليكم حق النصح والإرشاد،

هل تقصرون فى هذا الجواب ؟ أم تبذلون له النصح لتقوموا بأعظم عمل وطنى جليل ؟ فإن مطاردة ذلك الناهب تدخل ضمن حدود واجباتكم ، لأنه يعتدى على الثروة العامة ، والسلام .

مستقبل قطننا فى أيدينا
فلنعمل على جعله باهرا

طالما [١] أكدت النقابة الزراعية للحكومة وللأمة أن هناك مؤامرة مدبرة ضد المنتج المصرى لأخذ قطنه منه بأبخس الأثمان . ولم تبن النقابة تأكيدها على الحدس والتخمين، بل على أدلة وبراهين ناهضة لا تحتمل الريب ولا التأويل .

استشففنا حين كنا المندوبين اللذين مثلا الحكومة والنقابة فى المؤتمر القطنى العالمى سنة ١٩٢١ تدبير هذه المؤامرة من المحادثات التى دارت بيننا وبين الغزالين الانكليز . ثم فهمنا من مؤاخذة اللورد كيرزن لوزير ماليتنا[٢] منذ عامين إذ كان من المفاوضين ، على تدخل حكومتنا فى سوق القطن أن الانكليز ينظرون بعين المقت لكل تدبير نتخذه لحماية سوقنا القطنية من تدبيراتهم ومناوراتهم .

وقد استطاعوا إحكام تلك التدابير، وترتيب مؤامرتهم ترتيبا محبوك الأطراف، فى غفلة منا، ونحن مشغولون بالتطاحن والتخاذل ، منصرفون بكل قوانا لهدم صرح اتحادنا ، وهدم رجالنا العاملين . وما زالوا يجدون، بما اشتهر عنهم من الثبات والعناد، حتى وصلوا إلى نتيجة ما كانوا يحلمون بها ، وهى انزال سعر قطننا السكلاريدس فى وقت من الأوقات ريالا ونصف ريال تحت سعر القطن الأمريكى. تم لهم هذا النجاح الباهر فى الموسم الذى انقضى، وها هم آخذون أهبتهم لإعادة تمثيل هذه المأساة فى موسمنا الجديد، غير يائسين من بلوغ أمنيتهم، وإن كانت الحوادث الأخيرة قد جاءت معطلة لتحقيقها الآن بعض التعطيل بسبب ما انتاب المحصول الأمريكى من الضرر الجسيم الذى جعله لا يفى بالحاجة العالمية ، حتى أصبح من المؤكد المجزوم به أن سعره سيرتفع فوق ما وصل اليه الآن ارتفاعا عظيما .

ولكى يعلم المنتج المصرى أنهم لم يقطعوا الأمل من الفوز ، وأنهم معتزمون المضى فى خطتهم المرسومة ، فليقرأ ما كتبته النشرة التجارية فى عددها الأخير . ونحن ننقل له ترجمتها حرفيا :

« لا يمكن إلا توقع صعود عظيم جدا فى أسعار القطن الامريكى فى الموسم الحالى لا سيما وأن كثيرا من المسائل السياسية والاقتصادية الخطيرة تبدو الآن على وشك الحل .

---

(١) السياسة فى ١٤ سبتمبر ١٩٢٣

(٢) اسماعيل صدقى (باشا)

« ولكن المسألة الجديرة بالنظر الآن هى : هل يمكن أن تتجاوز أسعار قطننا مستوى معينا إذا كانت الأسعار فى الأسواق الأمريكية تزيد كثيرا فى المستقبل ، كما تتوقع الأسواق الخارجية؟ ولقد أشرنا للفئة التى يرمى عملها بين سوق ليفربول وسوقنا إلى اقامة حاجز دون صعود أسعار قطننا بقدر صعود غيرها . ولا أمل لنا فى المقاومة إذا لم تطرأ ظروف استثنائية مساعدة لنا ، إلا إذا كانت الحكومة تعمد إلى تقرير تدابير فعالة وافية بالدفاع »

إذن هناك مؤامرة ضد قطننا حتى لا يتجاوز سعره الحد الذى قرروه . شهدت بهذه المؤامرة النشرة التجارية نفسها ، وهى المطلعة على أسرار تجارة الصادرات ، العليمة بما يبطنون . وما ينبئك مثل خبير . .

لذلك ما فتئنا نستنجد بالحكومة ، ونستغيث بها لدفع هذه الملة عن البلاد . فأغضبنا أكثر من وزير ، وتحملنا نقد جرائدهم وتهكمها وتسميتنا سخرية « برسول التدخل الحكومى » . ولكن كل ذلك هين ، بل مقبول ومستحب ، إذا استطاع اخواننا المزارعون حماية أنفسهم . والسلاح فى يدهم ، فما عليهم إلا أن يستعملوه . عليهم أن يصغوا إلى نداء النقابة الزراعية وارشادها ، فإنها بذلت لهم أغلى ما يهدى من النصح ، إذ ناشدتهم أن يتأنوا فى بيع أقطانهم.

نعم فى التأنى السلامة والفوز . وهذه حقيقة لا تحتاج لإقامة الدليل على صحتها ، ويستطيع الفلاح الساذج ادراكها اذا بينت له بجلاء ووضوح .

يجب أن نفهم الفلاح أن مركز القطن المصرى قد بلغ من المتانة مبلغا معدوم النظير فى السنوات الماضية . فإن الغزالين قد استهلكوا منه فى العام المنصرم زهاء عشرة ملايين قنطار ، فلم يتركوا من الكميات الهائلة التى كانت مكدسة منه فى أنحاء العالم سوى فضلة لا تزيد على مليون قنطار . ومن المؤكد أن المقطوعية ستكون عظيمة عليه ، بقدر ما كانت فى العام الماضى ، ان لم نقل أكثر . وذلك لأن القطن الطويل الشعرة لم ينجح فى أمريكا ، ولأن ما بقى من القطن الأمريكى العادى بعد ما تستنفده المغازل الأمريكية ، لا يفى ببعض حاجة غزالى أوربا وانكلترا . فلابد أن يولوا وجوههم شطر القطن المصرى لسد باقى طلبهم منه ، فاذا احتفظنا بمحصولنا ولم نلقه فى السوق بتسرع ، أمكننا أن نحصل على ثمنه الحق ، وهو لا يكون الا ضعفى الثمن الأمريكى . فليتدبر إخواننا المزارعون هذه الحقائق الثابتة وليكونوا بصيرين بأمرهم .

وكان بودنا فى هذا المعترك العنيف القائم بين المنتج المصرى والطامعين فى ثروته ، أن نرى حكومتنا مناضلة معنا ضد هذا الناهب الجشع . ولكننا نراها ، مع الأسف ، متقاعسة عن هذا الواجب . فقد جاء فى الجرائد الأخيرة أنه لا يرجى صدور القانون الذى يحظر البيع على الكنتراتات أو بالوجه إلا بعد مضى ستة أشهر . وقد تعودنا منها السرعة المتناهية فى سن قوانين لا تمس الحاجة اليها مثل مسيسها للقانون الذى نحن بصدده . وقد رأينا منها تلكؤا مدهشا فى انفاذ

الاصلاحات التى قرر المجلس الاقتصادى إدخالها على نظام ميناء البصل لتخفيف ما يسومنا إياه تاجر الصادرات من ضروب التعسف والاستباحة . وكان المنتظر أن تدخل هذه الاصلاحات فى حيز العمل من أول سبتمبر الحالى، فلا هى أنفذت ولا علم لنا بموعد انفاذها . وقد تعطل المجلس الاقتصادى الذى كان منهمكا فى درس باقى الاصلاحات التى طلبت النقابة الزراعية إدخالها على بورصة ميناء البصل وبورصة العقود لحماية أهم مصلحة اقتصادية فى البلد ،وهى مصلحة الفلاح .

فلم يبق لدينا لحماية هذه المصالح إلا التمسك بقطننا ، وعدم طرحه فى الأسواق ليباع فيها بيع السماح ، راجين حكومتنا أن تقوم بالقسط المفروض عليها من تلك الحماية حتى لا تبقى ثروتنا الأهلية ألعوبة فى يد شرذمة تستبيحها بلا رحمة ولا حياء .

ماذا نصنع بالقطن ؟

بهذا (١) العنوان كتب كاتب مستتر تحت توقيع « فلاح فيومى » - ولا شك عندى أنه تاجر فيومى يريد أن يلقى فى روع الفلاح البسيط ليأخذ منه قطنه بالثمن البخس — كتب هذا الكاتب ما لا كنت أعنى بالرد عليه لولا خوفى من أن تؤثر أقواله فى بعض قراء المقطم فينخدعوا ويقضوا له لبانته .

كل سطر من المقال الذى نحن بصدده، ينم عن غرض كاتبه، ويثبت بلا ريب أنه ليس «فلاحا». فإنه يردد ما يذيعه تجار الصادرات - خصوم الفلاح - ويدلى بحجج هى - على ما فيها من المغالطة - غير معروفة من فلاحنا ، فى حين أن جميع الغزالين والسماسرة والتجار فى أوربا وأمريكا وجميع الأخصائيين يقولون بلسان واحد إنه إذا جاء المحصول الأمريكى الحالى دون ١٢ مليون بالة ،كان العالم مهدداً بمجاعة قطنية، وخيف أن تتعدى الأسعار صعوداً حد المعقول. يخالف « الفلاح الفيومى» إجماعهم . ومن بعد إيراد أرقام مغلوطة يريد أن يثبت بها أن المخزون مضافا إلى المحصول الجديد سيبلغ ١٢¼ مليون بالة ، يقول إن هذا هو أكثر من مقطوعية العالم ! فهو مطمئن لحصول العالم على مقطوعيته، لا يروعه أن يبقى المخزون فى حيز العدم بعد استيفاء تلك المقطوعية . ولا يفهم، أو بالحرى لا يريد أن يفهم، أن انعدام المخزون يكون حادثا معدوم النظير فى تاريخ القطن، وأن هذا الحادث وحده، إذا تحقق وقوعه ، يكفى لإبلاغ سعر القطن حداً لم يسمع به الناس فى غابر الأيام .

أما ما يقوله الكاتب عن القطن المصرى ، فلا نتعب نفسنا بالرد عليه ، لأن فلاحنا على سذاجته، يدرك شذوذه عن الصواب . فاذا قلب هذا الفلاح عدد المقطم المنشور فيه مقال الكاتب وجد فى

(١) المقطم فى ٢٣ سبتمبر ١٩٢٣

الصحيفة الثامنة منه أن أسعار قطننا لم تقترب من سعر الأمريكى إلا فى يوليو سنة ١٩٢٣ ، بعد أن كان قد تم بيع محصولنا ، وأن أسعارنا كانت تزيد على أسعار الأمريكى فى أول الموسم الماضى زيادة لم تتضاءل إلا فى نهاية الموسم . فقوله إن المقطوعية كانت كبيرة على قطننا لرخص ثمنه، قول مردود تكذبه الأرقام. وهو قول حزب النزول الذى أقنعناه بفساده فى كتاباتنا الماضية .

أما الآن، ومركز قطننا أصبح من المتانة فى مكان منيع ، فإن سعره لا يزيد إلا بضعة بنوط عن سعر الأمريكى (راجع سعر البضاعة الحاضرة عن المصرى والأمريكى فى بورصة ليفربول) وهذه الحالة الشاذة، هى نتيجة ضغطهم على أسعارنا . فإذا قامت النقابة الزراعية ، وقام معها عقلاء الأمة يدعون الفلاح للتريث وعدم التهافت على البيع حتى لا تتدهور الأسعار ، أيعقل أن الذى يخالف هذا الرأى السديد يكون « فلاحا فيومياً » ؟ لا..لا . إنه تاجر أو هو من أنصار حزب النزول . فلا تقيموا لأقواله وزنا، وزيدوا حذراً وتحسبا حتى لا تذهب أموالكم ضياعا .

الدعوة الى مؤتمر القطن

أشكر(١) حضرة الفاضل الدكتور حافظ (بك) عفيفى، لأنه أصغى اصغاء حسناً لرأيى الذى أبديته له بوجوب عقد مؤتمر للقطن، ولأنه أوعز إلى جريدة «السياسة» ببث هذا الاقتراح وترويجه . وقد عززته بأدلة وبراهين قيمة وجيهة . والحق يقال ، اننا لا نرى مخرجا من هذه الحالة التعسة التى وقع فيها المنتج المصرى ، إلا بعقد هذا المؤتمر على شرط أن يلم بالموضوع من جميع أطرافه ، وأن يقرر العلاجات اللازمة له ، وأن تنفذ قراراته على الفور .

ولكن « السياسة » عدلت اقتراحى تعديلا لا أرى فيه تحقيقا للغاية التى نسعى إليها ، وذلك بأنها ارتأت أن تقوم الحكومة بدعوة هذا المؤتمر . على أن الحقيقة المرة التى يجب أن تقال لأنها الحقيقة ، هى أن الحكومة أصل العلة وبيت الداء، وإليها يرجع أكبر جانب من المسئولية فى البؤس الذى وقعت فيه البـــلاد . ولا أرانى فى حاجة إلى إقامة الدليل على ما أقول . فإن كل يوم يأتينا ببرهان ناطق بصحته . وفوق ذلك، فإن رجال حكومتنا ، وهم على جهالة تامة بكل ما يتعلق بمسألة القطن ، تأبى عليهم غطرستهم أن يسترشدوا بآراء الإخصائيين من رجال الأمة ، أو أن يقيموا لاقتراحاتهم وزناً . وإذا اضطرهم ضغط الرأى العام إلى الأخذ ببعض تلك الاقتراحات وتقريرها ، فسرعان ما يوقفون تنفيذها، فتنعكس الفائدة، ويزيد الضرر، إذ يتحقق منتهبو ثروة الفلاح أن الحكومة هازلة فى قراراتها ، غير جادة فى وسائل الحماية التى تطنطن بها وتتقبل من أجلها الحمد والشكران .

---

(١) الأهرام فى ٢٥ سبتمبر ١٩٢٣ .

كل ذلك خبرناه من يوم استحكام الأزمة القطنية ،وألفينا جميع الوزارات التى تعاقبت على مذهب واحد مع بعض الفوارق الطفيفة . وها نحن أولاء نجدد مع الوزارة الحاضرة تلك الخبرة المؤلمة .

فمن الخطل إذن، ومن الإسراف فى الوقت وفى الكلام، أن نتوجه إلى الحكومة طالبين منها عقد المؤتمر . ونحن نراها قد عطلت الهيئة الاستشارية الوحيدة التى تستطيع أن تبلغها أمانى الأمة وطلباتها فى المسائل الاقتصادية والمالية ...

الدعوة إلى المؤتمر يجب أن يقوم بها كبار رجال الأمة . فإما ان يدعو الزعيم الأكبر إليه ، فيكون قد خدم القضية المصرية من جميع وجوهها . وإلا فهذا واجب لنا أن نطالب به بحق رؤساء الحكومات والوزراء المتقاعدين الذين يتقاضون من عرق الفلاح المسكين معاشات ضخمة بل مرهقة لم يتمتع بمثلها أكبر وزير فى أكبر وأغنى مملكة فى العالم . وحرام عليهم أن يأخذوا من جيب الفلاح هذه المبالغ الطائلة ولا يحركون ساكنا لإنقاذه من مخالب الذين يستنزفون ثروته . فواجب القيام بالعمل نظير الأجر (وهو من المبادىء الأولية) فضلا عن واجب الوطنية ، يحتمان على (دولتهم) و(معاليهم) أن يهبوا من فورهم داعين إلى المؤتمر القطنى ، حتى إذا ما اجتمع وقرر ما يراه ناجعا لحماية الثروة الأهلية، آلوا على أنفسهم إدخال هذه القرارات فى حيز العمل الجدى المجدى . فإن تقاعسوا عن هذا الواجب المفروض عليهم ، فقل على ثروتنا السلام .

ضياع ثروة مصر
بين الحكومة والامة

قد كان[1] ما خفت أن يكون . .. وها نحن نشهد تجدد المأساة التى طالما أبكتنا فى العام الماضى . وأدعى ما يدعو للأسى هو أن نرى مجهودات النقابة الزراعية فى حمل أصحاب الأقطان على التأنى وعدم الاندفاع فى البيع ، قد ذهبت صرخة فى واد . هب الزراع يريدون بيع قطنهم كله دفعة واحدة، وأصبح تاجر الصادرات الذى تعاقد على جزء كبير من محصولنا مع الغزال ، وكان واجفا من أن يحبس المنتج عنه قطنه فيوقعه فى حيص بيص، أصبح ذلك التاجر فى مأمن من كل مباغتة، بل فى أحسن حال يرجوها لنفسه . فإنه يجد البضاعة تعرض عليه بضعفى الكمية التى كانت معروضة فى السنة الماضية المشؤومة . فخلا له الجو ، وأخذ يعيد مناوراته التى نجحت فى الماضى نجاحا كاملا .

---

(١) الأهرام فى ٩ أكتوبر ١٩٢٣

أخذ يشترى البضاعة ، ويبيع الكنتراتات ، فيضغط على السعر فى بورصة العقود، وينزل بهذا الضغط سعر البضاعة الحاضرة، فيسترسل فى شرائها، ويتمادى فى بيع الكنتراتات. وسيستمر على هذا النحو إلى أن ينزل سعر قطننا إلى الدرك الأسفل .

هذه هى النتيجة التى نحن سائرون إليها. وهى من عمل أيدينا. وعلينا وحدنا كل مسئوليتها. وعبثا يعالج بعض الجهلاء إلقاء هذه التبعة على المقادير بقولنا « إن الأسعار بيد الله » . ونحن الذين نعمل على إنزالها . . . .

يقولون : وما حيلة الفلاح وهو مضطر تعضه الحاجة بأنيابها . . . فلا حول له ولا قوة . هذا كلام وجيه. وقد عرفناه وقدرنا عواقبه . وقد أدرنا وجهنا شطر الحكومة، لأننا نعرف أنها المنجد الوحيد للفلاح المعذور فى هذه المحنة التى أوقعه فيها توالى سنى النحس . وتوسلنا إليها أن تمد له يد الإسعاف باقراضه المال على قطنه ، حتى لا يبيعه بيع السماح . ولكن كل مجهودنا فى هذا السبيل أيضا قد ارتطم بصخرة التواكل الحكومى، وصادف من حلو الوعود وجميل كلم التطمين ما كذبه الواقع. فثبت مرة أخرى أن الحكومة لا يهمها من شئون الفلاح الاقتصادية والمالية سوى ارهاقه بالضرائب والتكاليف الباهظة ، التى يضاعفون بها مرتباتهم ومعاشاتهم ، ويكثرون بفضلها عدد سياراتهم وحجابهم وخدمهم وحشمهم . . . فيا لضياع المال ، ويا لخيبة الآمال ، ويا لبؤس مصر بحاكميها ومحكوميها . .

الحكومة والقطن

لاحظ(١) المقطم فى أخباره المحلية ملاحظة سديدة ، إذ قال ان عودة الحكومة إلى الشراء فى ميناء البصل يوم الاربعاء الماضى أحدثت فى السوق نشاطا عظيما، فبلغت مشتريات التجارة ٥٠٠ بالة . وتأثرت سوق الكنتراتات بهذا النشاط، فصعدت الأسعار بها صعوداً محسوسا بالرغم من النزول فى أسواق الخارج . فقام ذلك دليلا جديداً على أن سوقنا خاضعة لمؤثرات مفتعلة يراد بها الضغط على الأسعار ، فإذا شعر تجار الصادرات بأن هناك عاملا من العوامل الخارجية قد يفسد عليهم تدابيرهم وخططهم ، انخلعت قلوبهم ، وتولاهم الخوف ، فيقدمون على الشراء ، ويقلعون عن مناوراتهم تفاديا من الوقوع فى الشرك الذى ينصبونه للمنتج المسكين ! .

هذا كله تجلى لنا يوم الاربعاء . وقد وضح عكسه يومى الخميس والجمعة ، مما جاء مؤيداً كذلك للضغط الذى طالما فضحنا أمره وكشفنا ستره. فلم يساعدنا أحد على رفعه عن سوقنا ، لا من جهة

(١) الأهرام فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣ .

الحكومة ،ولا من جهة الأمة . فتحت سوق العقود صاعدة يوم الخميس ، ولكن تجار الصادرات علموا أن الحكومة قد انسحبت من السوق. فأخذوا يبيعون الكنتراتات فأنزلوا النوفمبر من ٣٤٫٥٠ إلى ٣٤٫٠٥ ثم أعادوا الكرة يوم الجمعة غير مبالين بصعود جديد فى أمريكا ، فأنزلوا النوفمبر فى القفل إلى ٣٣٫٩٥

جرى هذا كله على مرأى من الحكومة . ولكننى واثق أنه لم يلتفت اليه أحد من رجالها المسؤولين عن حماية ثروة الفلاح ، والذود عن حقوقه .

على أن الشيء الذى أعترف بعجزى عن فهمه ، هو شراء الحكومة بعد الإحجام زمنا طويلا ١٨٠ بالة يوم الاربعاء، ثم احجامها ثانية عن الشراء . أكانت تتصور أن مجرد شرائها ١٨٠ بالة عمل يؤثر فى السوق أدنى تأثير، وهذا أقل مقدار يشتريه تاجر صغير من تجار ميناء البصل فى يومه ؟

أبهذا الشراء أبرأت الحكومة ذمتها مما عليها من المسئولية العظمى نحو المنتج المصرى ،وهى لم تعمل أى عمل جدى لحفظ أثمان محصوله ، لا نقول فى مستواها المعقول ، بل فى حدود الغبن المعقول ؟

إذا كنا عاجزين عن إدراك الحكمة فى عمل الحكومة الذى خرجت به من سكوتها لتعود فى اليوم التالى إلى السكون، فليتفضل ذلك النابغة من رجال المالية، الذى نبتت هذه الفكرة فى رأسه، فيبين لنا أوجه النفع التى كان ينتظرها من إخراج فكرته إلى حيز العمل ، فنشكره شكراً جزيلا ! أما ظاهر العمل الذى نحن بصدده، وما أنتجه، فلا ينطويان على شيء من الصواب. بل لكل واحد منا أن يفسر إقدام الحكومة ثم إحجامها بأنه ذر الرماد فى العيون. إذ لا نخال الحكومة قد أرادت به ارهاب تجار الصادرات ، وهم ليسوا ممن تجوز عليهم مثل هذه الحيل !

خير للحكومة، لتحتفظ بكرامتها وبأموال الأمة ،أن تمتنع عن الشراء بتاتا، وتترك الفلاح فريسة للذين حل لهم سلب محصوله، من أن تتبع خطتها الحالية التى ظاهرها المساعدة، وهى فى الحقيقة ونفس الأمر أكبر مجلبة للضرر والدمار !

أما تدخل الحكومة الذى كنت أشد المتشددين فى وجوبه، والذى كنت قابلا تحمل كل مسئوليته، فهو شراء مقدار لا يقل عن نصف مليون قنطار من القطن السكلاريدس ، وشراء هذا المقدار باستمرار ،وحفظه سنة كاملة وهذا ما كنا قد وعدنا به ولكن شتان ما بين الوعود وانجازها ! لا يزال فى الوقت متسع لعمل جدى جدير بحكومة تحترم نفسها وتقيم وزنا لحساب شعبها . فهل لنا أن نأمل من (حضرة صاحب الدولة) رئيس الوزراء ومن حضرات زملائه الوزراء أن يعملوه ؟

القطن السكلاريدس

حضرة صاحب الاهرام

جاء (١) فى أسبوعكم التجارى بعدد اليوم عن البضاعة الحاضرة بميناء البصل ، أن معظم الطلب تناول القطن الأشمونى . ويفهم من ذلك أن التجارة لن تقدم على شراء القطن السكلاريدس إلا بكميات قليلة . على أن الأرقام الرسمية عن مبيعات الأسبوع تثبت أنه بيع من القطن السكلاريدس فى الأسبوع الماضى ١٩,٧٤٦ بالة، ولم يبع من الأشمونى إلا ١٤,٩٤٠ بالة . فالزيادة فى مبيعات السكلاريدس بلغت ٤٨٠٦ بالات .

نريد بهذا التصحيح مناهضة الفكرة التى يدسونها بطريق الإشاعة فى نفوس المنتجين ، وهى أن السكلاريدس أقل طلبا من سواه ، ليؤثروا بهذه الوسيلة فى المنتجين ، ويحملوهم على بيع ذلك الصنف مبخوس الثمن . وما كان أغنى أولئك المروجين عن استعمال هذه الحيل ، لأن فلاحنا ، كبيره وصغيره ، متهافت على البيع بلا حساب ، وبسرعة وهلع هما من أكبر دواعى الحزن والأسف على تبديدنا ثروتنا الأهلية بأيدينا .

سياسة صدقى (باشا) السلبية والإيجابية

إن (١) أراد أو لم يرد ، فسياسة وزير ماليتنا الحالى ترمى إلى خلق حكومة ثرية كل الثراء ، فى بلد واثق من أنه سيفقره كل الفقر .. وهذه أتعس سياسة مالية ذات نتائج مثبطة هدامة ، إن لم يكن عاجلا فآجلا على التحقيق .

يوم تولى صدقى (باشا) وزارة المالية واعداً الأمة بإحداث العجب العجاب ، مستغلا عدم تمرسها بالشئون المالية مما يجعلها مستعدة لتصديق التمويه والدعاية .. منذ ذلك اليوم كان همه منصرفا جميعه إلى زيادة موارد الدولة ليجدد على الفور مبلغ الاحتياطى الحكومى الذى بددته السياسة التعسة التى اتبعت فقضت عليه بين عشية وضحاها . وقد جند جميع مواهبه لتحقيق هذا الهدف ، وصرف اليه كل همه ، وكان أشبه بوسيط روحى يقصد هدفا معيناً غير عابىء بما يحيط به ، فهو يمشى معصوب العينين لا يقصد سوى غرضه ، مذللاً كل عقبة ، متحدياً العقل والفطنة .

---

(١) الاهرام فى ٣٠ اكتوبر ١٩٢٣

(١) لا ليبرتيه فى ٤ نوفمبر ١٩٢٣ .

كان صدقى (باشا) رجل فكرة واحدة ، ظنها من إلهام عبقريته ، وهى فى الواقع فكرة هدامة . وإذ كان طليقاً من كل رقابة ، لأن الأمة عاجزة عن أن تجعل صوتها مسموعاً ، وهى غير متمرسة كما ذكرنا ، كما أن زملاءه الوزراء غير متمرسين أيضا بهذه الشؤون المالية ، فإن صدقى (باشا) المبتدىء ، قد خطرت له فكرة ظنها بارعة ، وهو يهيء للبلاد أياماً مريرة . وعبثا نسعى إلى أن ننبهه إلى الخطر ، لا سيما وأننا معدودون من خصومه السياسيين . على أننا حتى لو كنا من أحسن أصدقائه ، فإنه كان يقابل نصحنا بابتسامته المعسولة المشبعة بالزراية التى لا تفارق شفتيه ، اللهم إلا إذا كان المتكلم بريطانياً !

فليكن ما يكون . فاذا قيل إن الخطأ إذا مضى عليه الزمان غدا حقيقة ، فإن هذا القول لا يمكن أن يفيد منه وزيرنا العظيم ، لأن نتائج أخطائه هى من تلك التى لا بد أن تكشف عاجلا أو آجلا عن عدم كفايته الكلى ، وتفضح للناس حقيقته .

من أجل ذلك ، نحن لا ندع القنوط يتولانا ، ولا يغرنا لمعان نجمه الذى لا يفتأ أن ينطفىء ما دام الشأن شأن المصلحة الكبرى للبلاد التى يجب أن نتحمل فى سبيلها كل صعب عسير .

نقول إذن إن صدقى (باشا) يريد إثراء الخزانة على حساب الأمة . وهل نحن فى حاجة إلى سرد الأمثال ؟ فإنه عنيد فى الاستمساك بالأتاوات التى كان الرخاء الظاهرى الذى حدث بعد الحرب يبررها ، وهى اليوم تلحق الخراب بالمحصول . أليس فى هذا أكبر دليل على ما نقول ؟ فإن ضريبة القطن ، وقدرها ٣٥ قرشا على القنطار ، فرضت حين كان ثمن القنطار بين عشرين وأربعين جنيها ، فكان يجب إلغاؤها منذ أول أبريل ١٩٢٢ استجابة لإلحاح الأمة . وقد كانت الحكومة تعهدت بذلك ، غير أن صدقى (باشا) لم يقدم إلا مكرها فى سبتمبر ١٩٢٢ على أن ينزل عن عشرة قروش منها فقط ، بالرغم من أن قنطار القطن يباع الآن بين ثلاثة وخمسة جنيهات .. ألم تكن هذه الأتاوة ، وقدرها ٢٥ قرشا ، مرهقة غير قانونية ولا مجدية ؟ كذلك كان هناك اتجاه إلى تخفيف ٥٠ فى المئة من أجرة السفر بالسكة الحديدية ابتداء من أول أبريل ١٩٢٢ ، فعارض ذلك بشدة .

والأدهى من ذلك ، أنه ضاعف ٤ مرات قيمة الاشتراك فى سكة الحديد ، مع أنه كان فى العزم خفض النولون بسكة الحديد للبضائع ابتداء من أول أبريل خفضا متمشيا مع الهبوط العام ، فلم يحدث من ذلك شىء تقريبا بسبب معارضة وزير المالية . ونحن نرى القطرات ، ونصفها خال من المسافرين ، ولكنه لا يعبأ بذلك .

أما فيما يتعلق باشتراك سكة الحديد ، فهناك فكاهة نرويها إذا كان المجال مجال مرح . كانوا قد انتخبوا لجنة مكلفة بدراسة موضوع خفض أجور السفر ، وفى أثناء المناقشة قال أحد الموظفين الإنجليز الكبار — وكان يعمل سابقا فى الهند — إن الاشتراكات فى سكة الحديد الهندية هى أغلى منها عندنا . فما إن سمع صدقى (باشا) هذا الكلام ، حتى استمسك به ، وحمل اللجنة على رفع أجور

الاشتراك بسكة الحديد بدلا من خفضه ، فأصبحت تلك اللجنة لجنة لرفع الأسعار لا لخفضها . !

ودأب وزيرنا أن يسرق الآراء التى تأتيه من الخارج ، وينتهى به الأمر إلى إقناع نفسه بأنها من بنات أفكاره، لأن قريحته قلما تجود بها . ألم يكن من البداهة أن يستبعد اقتراح الموظف البريطانى هذا ؟ فتعريفة السفر عندنا خاطئة فى أساسها ، لأنها وإن كانت غير مرهقة لركاب الدرجة الثالثة ، إلا أنها مرهقة جداً ، لأنها تبلغ الضعفين للدرجة الثانية ، وأربعة أضعاف للدرجة الاولى ، وهذه النسبة غير مرعية فى أى بلد من بلاد العالم . وبما أنه لا توجد اشتراكات عندنا للدرجة الثالثة ، فإن ذلك الاشتراك للدرجتين الثانية والاولى مرتفع جداً . هذا ما لم يره صدقى (باشا) وكان من السهل أن يراه . كما أنه لم ير كذلك أن رفع التعريفة من ١٠٠ الى ٤٠٠ بدون حاجة ملحة ، مناف للقواعد التجارية ، ولجميع القواعد المالية ، ومرهق جداً للجمهور .

والوزير قد وجه عنايته أيضا لزيادة دخل الحكومة من الكحول والسكر ومحال المراهنات ، ويريد أن يزيد دخل الحكومة من الجمارك أيضا . وإذا أطال الله فى عمره ، فلن نحسد الامم التى تنيخ تحت عبء الضرائب . ومن العبث أن نقول له ان تلك البلاد التى تفرض فيها ضرائب ثقيلة، هى بلاد قد خاضت غمار الحرب، فأرهقت بالديون الكثيرة، فى حين أن مصر لم تتحمل هذه المحنة . فهو لا يرى الا شيئا واحداً ، هو المال ولا شىء غير المال .

اذن فسياسة صدقى (باشا) هى سياسة ارهاق الشعب تحت عبء الضرائب والاتاوات وزيادة الرسوم .. الخ .

ولأجل أن يزيد فى خطورة الحالة ، فإن له سياسة مالية سلبية لا تقل تعاسة عن سياسته الإيجابية. وتلك السياسة ترمى الى ألا يعمل شيئا قطعيا لمصلحة البلاد الاقتصادية ، وأن يقف موقف المتفرج دون أن يتدخل أو أن يتأثر وهو يرى الاجنبى مستغلا البلاد استغلالا فاضحا . ولم يعمل صدقى (باشا) أى شىء فى العشرين شهراً التى قضاها فى وزارة المالية لتحسين الحالة الاقتصادية ، اللهم الا الوعود الجوفاء التى لا يتبعها التنفيذ ، ومقالات الدعاية التى تكتب فى الوزارة غير مراعية أى حساب للحقائق .

ألم يكتبوا أن الفضل يرجع اليه فى أن استعاد البنك الاهلى الى خزائنه الذهب الذى كان مودعا فى بنك انجلترا ؟ ألم يكتبوا أن رحلته الى سيناء ستدر على البلاد الخير العميم، وأنه سيشجع الصناعة والتجارة ؟ فماذا عمل فى ذلك كله ؟ لا شىء .

نعم انه ألف لجنة اقتصادية سيدعوها الى الاجتماع عندما يشيب الغراب . وقد سحب مشروع قانون النقابات الزراعية قبيل عرضه على اللجنة التشريعية بوزارة العدل ، بحجة أنه يريد أن يدرسه بنفسه .. أيدرسه بعد أن درس مليا ونوقش بدقة فى الجمعية التشريعية بوساطة رجال هم بلا نزاع أساتذته ؟ أيريد أن يدرسه كما درس مشروع اتفاقية السودان الذى وضعه رشدى (باشا) ببراعة

فائقة نشوهه صدقى (باشا) تشويهاً معيبا ؟ أيريد أن يسحب مشروع النقابات لكى يدعه ينام فى أضابير الوزارة ، والبلاد فى محنتها الاقتصادية هذه هى فى مسيس الحاجة إلى تلك النقابات الزراعية ؟ لم لا ينتظر أن يجتمع البرلمان قريبا ، ويعدل ما يجب تعديله من قانون تلك النقابات بحذق وكفاية يفوقان بكثير ماله منهما ؟ وما هذا هو كل حساب سياسته السلبية ، كلا . . إن هناك مسألة تفوق كل ما سبق لنا ذكره ، وتبرهن بوضوح على مخاطر سياسة صدقى (باشا) المالية ، وهى مسألة القطن .

فلم يتجل الإحجام الحكومى كما تجلى الآن ، ولم يجرؤ أى وزير آخر على أن يضرب عرض الحائط بالوعود التى قطعت ، ويترك الحبل على الغارب لمستغلى الثروة القومية .

يقرر مجلس الوزراء التدخل فى السوق ، فلا ينفذ صدقى (باشا) هذا القرار .

ويقرر مد المنتجين للقطن بالسلف بطريقة تحد من تدفق البضاعة على السوق ، فيخرج صدقى (باشا) لنا بعد دراسة امتدت إلى ثلاثة أشهر بمشروع مزر لا يكون من شأنه إلا زيادة الطين بلة ، والأزمة تحرجا . أهذه هى تصرفات وزارة مستقلة وطنية تحترم نفسها وكرامتها وتعتد بمصالح الأمة ؟

قال لنا أحد أصدقائنا : تتكلمون عن حزب النزول ، على أن أكبر نزولى هو حكومتنا ، وهل تريدون على ذلك دليلا ؟ ماهى المناورة التى يجريها حزب النزول فى البورصة ؟ هى بث الشائعات النزولية التى يلبسونها ثوب الحقائق ، فيهرع صغار المضاربين إلى البيع تغطية لمراكزهم ، فيضاعف حزب الصعود مشترياته ، ويدخل المترددون فى السوق مشترين أيضا ، فتصعد الأسعار بسبب هذه المشتريات ، وهذه هى الفرصة التى يغتنمها حزب النزول للبيع ، ثم يكشفون عن أوراقهم بأن يكذبوا شائعات الصعود التى كانوا قد أشاعوها هم أنفسهم ، فيحدث الذعر والهلع ، وتسقط الأسعار الى دون ما كانت عليه قبل هذه المناورة المحبوكة الأطراف .

فماذا فعلت الحكومة يا ترى ؟ انها عملت نفس هذا العمل بالذات . فقد نادت فى شهر مارس الماضى أنها مصممة تصميما أكيداً على الشراء ، فارتفعت الأسعار الى نحو ٤٢ ريالا . فعند ما تبين الناس أن هذا الكلام هراء وذر للرماد فى العيون ، هبطت أسعارنا الى ٣١ ريالا . فأعادت الحكومة نفس اللعبة بأن قالت إنها ستقرض أصحاب الأقطان . فنجم عن ذلك صعود تلاه هبوط عنيف حينما تبين الناس أن شروط التسليف لم تكن أكثر جدية من تعهد الحكومة بالشراء . وهكذا تكون الحكومة ، من حيث لا تدرى ولا تنوى ، عاملا من عوامل النزول .

سعر قطننا وقيمة نقدنا

إن التحسين (١) الكبير الذى طرأ على السوق من شأنه بالطبع أن يغرى الناس على بيع أقطانهم عاجلين ، ظنا منهم أنها فرصة سانحة ، وأن الأثمان أصبحت موافقة .

إن كلاً حر فى تقدير الأمور واستخلاص ما يشاء من مقدماتها . وإنما نرى من واجبنا - وقد كنا فى طليعة المنادين بالتأنى فى عرض القطن ، وأول المنبئين بصعود الأسعار ، وقد تحملنا فى هذه السبيل ما تحملنا عتاب للحاكمين ونقد غير مبرر للمحكومين - نرى من واجبنا أن ننبه الأذهان إلى أن هذا الصعود فى الأسعار ، الذى انفجر انفجاراً يوم السبت الماضى ، لم يكن صعوداً وهمياً ، ولم تكن العوامل الباعثة عليه عوامل مصطنعة ، بل الصواب الذى لا مرية فيه هو أن هذا الصعود كان لا بد من حدوثه منذ شهور لولا ترك المنتج وشأنه يتخبط بين حيل المصدرين ، وفاسفة المثبطين ، وضغط الفاقة والدين .

لو كنا فى بلد يقدر الأحوال الاقتصادية قدرها ، ولو كانت لنا حكومة تعير تلك المسائل الحيوية جانباً من الاهتمام الذى لها بالأمور الثانوية ، لما استطاع الغزالون أن يحصلوا على الجانب الأكبر من محصولنا بأثمان غبنا فيها كل الغبن ، وضاعت على البلاد بسببها ملايين من الجنيهات .

مركز القطن يزداد كل يوم متانة ومنعة . وقد تحقق بالحس ما نادى به جميع الخبراء من أن العالم سائر إلى المجاعة القطنية . وكل الأنباء التى تأتينا عن حالة المحصول الأمريكى تؤكد أنه سائر من سيء إلى أسوأ ، حتى أن آخر تقدير للمحلوج يدل على أن ذلك المحصول قد لا يبلغ فى النهاية أكثر من تسعة ملايين وربع مليون من البالات . نقص لم يخطر على بال ، ولا توقعه أى متشائم !

تلقاء هذه الشواهد القاطعة الساطعة ، لا يمكن لمنصف أن يقول إننا وصلنا إلى السعر الحق لقطننا . فإن هذا السعر قد يكون مرضيا لفريق من المنتجين . ولكن ، ألا يكون من التفريط فى جانب القادرين ، أن تتاح لنا ظروف استثنائية نادرة الوقوع ، فلا ننتفع بها ونحن الذين عانينا وخسرنا من أثمان محصولاتنا ما جعل فلاحنا فى حالة يرثى له معها ؟

على أنى أرجو ألا يتصور إخوانى المزارعون غير ما أرمى إليه . فإننى لست إلا مردداً لتلك النصيحة الذهبية التى قدمتها النقابة الزراعية المصرية العامة ، وكررتها مراراً إذ قالت:

« لا نريد أن تسيئوا فهم ما تنصح به النقابة لكم . فهى لا تدعوكم للمقامرة والطمع ، ولا تتكهن بما يجيء به الغيب ، ولكنها تقول لكم قولا تعرفونه ببداهتكم . إن التأنى فى العرض ، يحفظ للأسعار

---

(١) الأهرام فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٣

توازنها . وبعكس ذلك، التهافت على البيع يفسد هذا التوازن تماماً ، ويقضى على كل عامل خارجى للتحسين » .

فعلينا أن نتصرف فى الباقى من محصولنا على مقتضى هذه النصيحة الغالية . وهنا يجدر بنا أن نضع فى موضع الاعتبار لدى الجمهور أن الجنيه الإنجليزى، وبسببه الجنيه المصرى ، آخذان بالنزول عن قيمتهما الحقيقية وهذا النزول مستمر بحيث قد بلغ اليوم ١١٪ . وعلى ذلك فإذا بعنا قطننا بخمسة وأربعين ريالا ، لم نكن بائعيه إلا بأربعين ريالا وبعض الكسر لا أكثر .

هذا ما وصلنا إليه من نتيجة تقييد الورق النقدى المصرى فى قيمة الجنيه الإنجليزى. وقد كنت أول من نبه إلى خطر هذا التقييد ومضاره فى المقالات التى نشرتها فى « الأهرام » سنة ١٩١٩ .

ثم إنى حاولت حين كنت مع الوفد الرسمى، أن أحمل (معالى) وزير ماليتنا فى ذلك الوقت على السعى فى فك هذا القيد الثقيل، فلم أظفر بطائل . وها نحن اليوم نشهد وخامة ما نجم عن عدم الأخذ بذلك التنبيه . فلئن ذهب مجهودنا ذاك ضياعا ، ولا ننتظر أن تعمل الحكومة الحاضرة ما لم تعمله سابقاتها ، فلا أقل من أن نكون على بصيرة بقيمة نقدنا الحقيقية عندما نبيع محصولنا الرئيسى ، حتى لا نبيع مغبونين، ثم نشترى حاجياتنا مغبونين، فنكون من الخاسرين فى الحالتين. وقانا الله شر الجهل وسوء الاندفاع ، ورفع عن مصر نكبة ارتباط نقدها بأى نقد أجنبى .

التقهقر فى سياستنا المالية

الضريبة الجديدة على القطن

لم يكن[1] السبب فى الصمت الذى لزمته زمنا طويلا أن أحوالنا المالية قد أصلحت، أو أن طلباتنا قد أجيبت . بل أرى على العكس اننا سرنا القهقرى . وإنما يفسر سكوتى وسكوت غيرى باليأس الذى استحوذ على النفوس من رؤية حكومتنا تطرح فى زوايا الإهمال الطلبات العادلة المعتدلة التى رفعناها إليها . نعم اننا لم نجد من (دولة) رئيس مجلس الوزراء[2] شخصيا، فى كل مرة ولجنا فيها بابه، إلا كل بشاشة وكل إصغاء حسن . ولكن كان يكفى أن تخرج المسألة من مكتبه ، وتذهب إلى جهات الاختصاص فى أقلام الحكومة، لتعمل العوامل الخفية (أو يعمل سوء حظ هذه الأمة المسكينة) على إحباط كل إصلاح مرجو يقابله (دولته) بالموافقة .

---

(١) الأهرام فى ٢١ ديسمبر ١٩٢٣

(٢) يحيى ابراهيم (باشا) .

(يادولة)الرئيس الجليل . إنكم قد وليتم الحكم فى وقت استثنائى، فأصبحتم أنتم وزملاؤكم المسيطرين الوحيدين على مصالح هذه البلاد، المتحكمين فيها تحكما مطلقا . فانحصرت فيكم القوة التشريعية والقوة التنفيذية ، وصرتم تتصرفون فى أموالنا وفى حرياتنا وفى جميع مرافقنا الحيوية تصرف المطلق اليد، الذى لا رقيب عليه ولا حسيب . مركز فى غاية الخطورة ، ومسئولية هائلة ينوء بها أقوى حملة الأمانات . على انه لم يدهشنا اقدامكم على هذا المركز وتبعاته الجسيمة، بقدر ماتدهشنا ثقتكم بأنفسكم، إلى منتهى حدود الثقة . فلم تكتفوا بالقدر اللازم لتصريف الأمور ريثما يخفف عن كاهلكم هذا الحمل الباهظ، بل شمرتم عن ساعد الجد ، وأخذتم تسنون القانون تلو القانون، وتغيرون وتبدلون فى أنظمة المملكة بما لامسيس من الحاجة العادلة إليه ، حتى صح لنا أن نقول انه لا توجد حكومة دستورية فى العالم تستطيع فى هذه الأشهر القلائل أن تخرج للناس جزءا مما أخرجتموه من القوانين والمشاريع . هذا مع أنه لايفوت حكمة (دولتكم) ولا خبرة زملائكم، انه لا يمكن لهيئة مؤلفة من بشر، تصريف أمور خاصة بأربعة عشر مليوناً، وقد انقطعت بينهم وبينها كل صلة للتفاهم والمداولة، ويكون ذلك التصريف فى مأمن من الخطأ ، أو على الأقل من الخروج عن رغبات هذه الملايين الوفيرة . فرأينا فى هذا الصدد مازادنا عجبا، وهو أنه فى غيبة الهيئة النيابية القديمة التى تمثل الشعب ، وقبل أن تتكون الهيئة النيابية الجديدة ، بدا للحكومة أن تنبذ تلك الهيئات الصغيرة التى أوجدتها قبلا لتستأنس برأيها فى كبريات المسائل ، كالمجلس الإستشارى الزراعى والمجلس الإقتصادى ، ليتم لها الاستئثار بكل شىء ، ولتنفذ فينا أوامرها بلا رجعة ولا تزيث

وقد كان من النتائج الطبيعية لهذه الحالة ، أن أنتقل حب الاستئثار من هيئة الحكومة الكبرى (أى مجلس وزرائها) إلى كل وزير فى وزارته ، ثم إلى وكيله ، ثم إلى باقى مرؤوسيه ، حتى آنس كل واحد منهم من نفسه أنه أصبح مشرعا، يستطيع أن يسن القوانين ويخلق الضرائب الجديدة ، ويحمل الأمة من التكاليف مانجود به قريحته. وفى كل يوم مثال مروع من تلك الإثرة . وآخر ما شهدناه منه ، ماأقترحه (حضرة صاحب السعادة) رئيس البلدية الجديد من فرض ضريبة على القطن لمصلحة مدينة الاسكندرية .

سمعنا بهذا الابتكار، فراعنا .وقرأنا بعد ذلك المذكرة التى يدعم بها ابتكاره فزادتنا دهشة وأصبحنا نتساءل : إلى أين نحن مسوقون؟

تذكرون (دولتكم) أنكم من يوم توليكم رياسة مجلس الوزراء ، لم يمض يوم إلا جاءتكم فيه شكوى جديدة من الأمة بخصوص القطن ومانسام فى سبيله من ضروب الخسف والإرهاق . وقد رفعت إليكم الأمة على لسان هيئاتها المتعددة، كمجالس المديريات والمجلس الإقتصادى والنقابة الزراعية، تظلمات تتعلق بفداحة ضريبة الخمسة والعشرين قرشا ، وبأنواع الخلل المتطرق إلى بورصتى العقود والبضاعة وبضرورة استصدار مرسوم بإلغاء البيع بالوجه، إلى غير ذلك من وسائل الحماية الضرورية لمحصول

رئيسى يجب على الحكومة حمايته قبل كل شيء ، فبعد أن أخذت وزارتكم تنظر جديا فى هذه الإصلاحات، نراها قد طوتها لأجل غير معلوم . وقيل لنا فوق ذلك، إنكم سحبتم من المحكمة المختلطة مشروع المرسوم الذى يجعل البيع بالوجه ملغى، ويحرم على تجار الصادرات رفض البضاعة بعد قبولها .

وها قد جاءنا مشروع رئيس بلدية الاسكندرية دالا على أن سياسة الحماية للقطن قد تبدلت بين عشية وضحاها بغارة تشن على القطن !

صرح (معالى) وزير المالية مراراً بأنه يرى ضريبة الخمسة والعشرين قرشاً واجبة الالغاء ،وانه يميل بكلياته لإلغائها تخفيفا لاعباء المنتج، فكيف يكون تناسب ما فى سياسة الحكومة المالية، إذا كان الوزير المسئول عنها يجهر بضرورة رفع ضريبة عن صنف، فيأتى موظف كبير يطلب من (معاليه) ومن باقى زملائه أن يقرروا ضريبة جديدة على ذلك الصنف ؟

يقول رئيس البلدية إن من حق مدينة الاسكندرية أن تطلب من القطر بأجمعه القيام بنفقات رصف شوارعها وتنسيق حدائقها ، لأن تلك المدينة هى مرفأ الحاصلات المصرية المتصدرة .

طلب غريب لم نسمع بمثله صادراً عن أى مرفأ آخر من مرافىء العالم . ونؤكد (لسعادة) رئيس بلدية القاهرة انه لو طلبت مدينة الهافر أو مدينة ليفربول من مجلس نواب فرنسا أو انجلترا ضرب أتاوة على الأمة بأسرها لمصلحة أحد هذين الثغرين للسبب الذى يبديه (سعادته) لقوبل، والابتسام باد على الوجوه، بإجماع من الرفض يندر وقوع اجماع مثله فى البرلمانات . وماذا يكون جواب (سعادة الباشا) إذا قلنا له إن بضائعنا التى تمر بالثغر الاسكندرى لتذهب إلى المستهلك الأجنبى، تدفع لوسطاء الاسكندرية اتاوة قد تكون سعداء جداً ان استطاع (سعادته) أن يخفضها إلى جزء من ١٠ من صافى ثمن المحصول كله. فإن العارفين يقدرون أن تاجر الصادرات شريك مرفوع للمنتج المصرى . يأخذ منه ربحا لايقل عن ثلث إيراد أطيانه قطنا، لأنه يتفضل بالوساطة بينه وبين الغزال . ألم يجد (سعادة الباشا) وسيلة لأخذ شيء من أرباح هؤلاء ليزيد فى أناقة معيشهم، وليوفر لهم أسباب الراحة والمتاع، حتى يرى نفسه مضطرا للذهاب إلى ذلك الفلاح الفقير المسكين، فيأخذ من قوته الضرورى ليتمتع سالبيه بزينات تزاد فى مدينتهم ؟

لقد حررت هذا المقال ، وهو نفثة مصدور أصبح لايملك رياضة نفسه على احتمال مايرهق به الفلاح من صنوف التكاليف . وإنى لأعتمد على ذكاء (حضرة صاحب الدولة) رئيس الوزراء (ومعالى) زملائه ليتبينوا أن استسلام الأمة فى هذه الأيام، قد لايكون كله دليل الرضى، وان سعادة الطالع ومواتاة التوفيق ، لايعصمان من عتاب المستقبل فى الأمم .

اقتراح اصلاح ضرورى
فى نظام الحكومة

حالتنا(١) الاقتصادية والمالية سيئة جداً . هذه حقيقة شائعة يعرفها الخاص والعام، ويعترف بها الحاكم والمحكوم . وقد أبدها (حضرة صاحب الدولة) سعد (باشا) فى برنامجه الوزارى بما لا يدع للشك مجالا .

كل يشكو سوء هذه الحالة ، ولا نجد من يعمل لإصلاحها . نسمع من رجالنا السياسيين، وهم فى التقاعد ، نقداً مراً لزملائهم الذين يشغلون مقاعد الوزارة لإهمالهم هذه المسألة الحيوية ، فاذا اعتلى أولئك الناقدون منصة الحكم ، ساروا سيرة الذين سبقوهم ، ونسوا أو تناسوا ما كانوا يعيبونه عليهم.

لهذا الشذوذ علة متأصلة ليست ناجمة من عدم المبالاة ، ولا من النزوع إلى التواكل ، فلا حسن القصد بمعدوم فى حكامنا ، ولا تنقصهم الغيرة الوطنية وحب الخير لبلادهم . وإنما العلة هى أساس نظامنا العام نفسه ، ولا يرجى إصلاح حقيق إلا بتغيير هذا النظام وإليك البيان :

نهجت الحكومة المصرية نهج الدول الراقية فى تنظيم هيئتها بجميع أقسامها وفروعها ، ولكنها مع توسعها فى كل ضرورى وكمالى توسعاً ربما أربى على الحاجة ، قد أغفلت إغفالا كلياً إنشاء مصلحة خاصة بكل مرفق من مرافقنا الاقتصادية الحيوية . فبينما كنا نرى مصلحة للنقل الميكانيكى فيها عدد عديد من الموظفين لاشغل لهم الا تهيئة السيارات الفاخرة لركوب وزرائنا الاجلاء ووكلائهم وسائر كبار الموظفين المرضى عنهم، كنا فى الوقت نفسه، وما زلنا، غير واجدين عندنا مصلحة لأكبر مورد لثروتنا ، وهو القطن.

يزرع القطن، ويجهد فلاحنا نفسه أيما اجهاد فى إخراج هذا المحصول الرئيسى . فاذا أراد عرضه للبيع، وقع فى حبائل متصيديه الذين يعملون بمأمن من كل مراقبة أو محاسبة. ولا نغالى إذا قلنا إن فى سلسلة الوزراء والوكلاء الوطنيين الذين تعاقبوا فى وزارة المالية ، لم يكد يوجد واحد له دراية تامة بتجارة القطن ، أو طرق تصريفه ، والأنظمة التى يسار عليها فى صيانة سعره ببورصتى العقود والبضاعة. فلما اجتمع المجلس الإقتصادى، وأخذ يتلو تقرير النقابة الزراعية العامة الذى أبرز النقائص والمعائب المحبوكة فى نظام البورصتين ، كان يظهر على ممثلى وزارة المالية فى ذلك المجلس الدهش والاستغراب من وجود مفاسد فاضحة كهذه لم تكن خاطرة لهم ببال . على أن لاستغرابهم مبرراً : إذ لا يوجد بلد من بلدان العالم المتمدن يبيح لفئة صغيرة أمثال هذه الاستباحات ضد مصالح أمة بأسرها ، وفى محصول هو قوام الثروة العامة لتلك الأمة .

---

(١) الأهرام فى ٩ فبراير ١٩٢٤

اعتزل أولئك الممثلون لوزارة المالية مناصبهم قبل أن يتمكنوا من ادخال الإصلاحات التى اقتنعوا بضرورتها ، وحل محلهم غيرهم ممن ليس لهم علم واف بهذه الحالة، فأطرحوا جانبا ماكان قد أقره سابقوهم . ولريب فى نفوسهم لا مسوغ لها ، أو لعوامل أخرى خفيت علينا ، عطلوا المجلس الإقتصادى، وعطلوا معه تلك الاصلاحات التى كانت على وشك الإنفاذ، والتى قبل فريق المصدرين معظمها .

والآن قد تولى وزارة المالية وزير[1] ووكيل جديدان، فهما يكن من تقديرنا لكفايتهما - ونحن ممن يجلونهما حق اجلالهما - فإن أول همّ لهما سيكون درس نظام وزارة المالية المتشعبة الفروع والأقلام. وهذا الدرس سيأخذ كل وقتهما لأسابيع كثيرة . ومايدرينا ماذا يكون يوم يريدان أن يوجها عنايتهما إلى مسألة القطن وتنظيم أسواقه؟ ومن يضمن لنا انهما سيبقيان فى منصبيهما الوقت الكافى لتعرف الحالة بكل دقائقها، وهى حالة معقدة، وللشروع بعد ذلك فى عمل منتج موصل إلى الغاية التى تطلبها البلاد من زمن بعيد بكل قواها .

أما لو كان فى إدارة الحكومة مصلحة خاصة لمثل هذه الشئون الحيوية ، لكانت تلك المصلحة تتابع عملها باطراد ، وبالرغم من كل التغييرات الوزارية والتقلبات السياسية . فاذا ماوصلت إلى نتيجة محققة، أخذت من فورها بإدخالها فى حيز العمل . وما كانت لتجد من الوزير المتربع وقتئذ فى الدست ترددا أو احجاما دون قبولها وامضائها .

من هذا البيان الموجز، يتضح جلياً أن الواجب على الوزارة الحاضرة ، وقد اعترفت هى نفسها بصراحة موجبة للإعجاب بسوء حالتنا المالية الإقتصادية ، أن تعالج من فورها أهم مسألة من هذه المسائل، وهى المتعلقة بالقطن ، بإنشاء مصلحة خصيصة لها، تختار موظفيها من ذوى الخبرة والاطلاع، غير متأثرة بأى عامل آخر من العوامل التى كانت حجر عثرة فى رقينا، والتى انتقدتها انتقادا تستحق عليه جزيل الثناء .

ونرى انه ليس من حائل يحول دون إيجاد هذا النظام فى الحال ، فإن درسه وانفاذه منوطان (بدولة) وزير المالية، الذى أثبت فى كل وزاراته انه لايكل من العمل، وان عظمت مشقاته، مادامت مصلحة الوطن تدعو إلى التبكير فيه .

فإلى (حضرة صاحب الدولة) الرئيس الجليل [2] وإلى (دولة) زميله وزير المالية الهمام ، أرفع هذا الرجاء ، ملتمساً إحلاله المحل اللائق به من العناية والاهتمام . وهما بعلمهما وفضلهما أول من يقدره حق قدره .

---

(١) توفيق نسيم (باشا) .
(٢) سعد زغلول (باشا) .

مراقبة البذرة لتقاوى القطن

أمس واليوم

مسألة حيوية توجب اهتمام الأمة بها

فى[1] ١٧ اكتوبر سنة ١٩٢١ نشرت «الأهرام» لحضرة الاقتصادى الجليل يوسف نحاس (بك)، وهو يومئذ فى أوربا، مقالا مسهبا نقد فيه بروية وتفكير بعيد المدى حاسم فى الموضوع، مشروع القانون الذى كانت وزارة الزراعة فى ذلك الوقت قد وضعته بدعوى حماية القطن من اختلاط البذرة وسوء تصرف التجار الخربى الذمة فى تقاويها. وشاع فى ذلك الزمان أن المشروع المذكور وضع بإيعاز من الساهرين على مصلحة اللنكشير. فإن لم يكن صدقا ماقيل فإن الغلاة المتمادين فى تحكير البذرة قد أعطوه ظاهر الصدق. ولهذا مات ذلك الجنين قبل مولده.

على أن وزارة الزراعة قد عادت اليوم إلى وضع مشروع جديد لحماية البذرة ولم نطلع عليه حتى الآن، لكن اتصل بنا أنه أشد وطأة على الحرية الزراعية والتجارية من سابقه، ولهذا سألنا أناسا من أهل الذكر أن يتهيأوا للاشتراك بقوة فى مبحث ترتبط به أولى المصالح الاقتصادية، وأولاها بالعناية واهتمام كل الطبقات فى هذا القطر.

ومن أجل التمهيد لتلك المباحث، نعيد هنا ما جاء فى عدد ١٧ اكتوبر سنة ١٩٢١ من (الأهرام) بتوقيع ذلك الوطنى اليقظ والعليم الخبير يوسف نحاس (بك) وهذا نصه:

تمهيد

نشرت الصحف المصرية مشروع قانون أعدته وزارة الزراعة لمراقبة بذرة القطن المخصصة للتقاوى، فطالعناه، فاذا هو دال على عزمة حميدة عزمتها الحكومة بقصد توصل الفلاح المصرى إلى إنتاج أحسن الأصناف القطنية، والاحتفاظ بنقاوة تلك الأصناف. ولا جرم أن هذه المسألة هى أمنية القطر، لأن فلاحه الاقتصادى مرتبط بها. وقد عملت مراراً بما فى وسعى على تحقيقها. وآخر مجهود لى فى هذا السبيل ظاهر فى التقرير الذى رفعته مع (حضرة صاحب العزة) زميلى احمد حمدى (بك) سيف النصر إلى (معالى) وزير الزراعة بنتيجة أعمالنا فى المؤتمر القطنى العالمى. على انى مع ماتقدم من مساع، لا أتردد فى النصح صراحة بالإقلاع عن هذا المشروع الذى وضعته وزارة الزراعة، لما يعتوره من العلل الكثيرة التى تجعله غير صالح لإنجاح المقصد الذى ترتبط به. وقبل الدخول فى النقد التفصيلى، أرى أنه لابد لى من ابداء ملاحظة إجمالية:

إن تدخل الحكومة فى كل مجال جعلته طبيعته مجالا للابتداع الفردى، قد أفضى فى كل زمن

---

(١) الاهرام فى ٢٥ فبراير ١٩٢٥

إلى الفشل، وذاك لأسباب معلومة عززتها التجارب التى جربت حديثا فى بلدان أوربا . النشاط الفردى خير مولد للنجاح ، ولكن على شريطة أن يجرى مجراه بطلاقة و بمعزل عن كل ضغط . فإذا امتدت إليه سيطرة الحكومة، هاضت جناحيه . إذ الحكومة بجوهر كيانها سلطة متعددة الأشخاص، متبددة المسئولية ، كسول بفطرتها ، خلية من روح الابتكار بحكم انها غير مدفوعة بعامل المصلحة الذاتية ، وهو العامل الذى كان ولا يزال مصدر آيات الاستنباط والاختراع .

إذا تقرر هذا ، فشابت أيضا أن أولى مجال بأن لا تتعرض له السيطرة الحكومة ، هو المجال الاقتصادى. وانه لعجب عجاب أن نشرع نحن فى احداث هذه السيطرة ، مع التغالى فيها ، على حين انه قد ظهر بأنصع برهان فى مصر ، كما ظهر فى أوربا وفى كل مكان ، أن هذه الطريقة التى أوجبتها الحرب كرها باعتبار انها ضرر ضرورى ، قد أفلست أيما افلاس ، وطفقت الأمم تتحرر من ربقتها بكل الوسائل .

جاء زمن فى مصر، وليس ببعيد، اقتضى فيه التفادى من وقوع كارثة وطنية ، أن يلتمس الجمهور بالإجماع تحديد زراعة القطن بمرسوم. وهذا لم ترض به الحكومة، على ماتبينته من شدة الحاجة إليه، إلا بعد أن ترددت، وقاوم أناس منها بقوة وشدة عارضة هذا التدخل الذى تصحبه الاخطار فى كل حالة اقتصادية ، ولكن أى داع بخطورة ذاك الداعى قام الآن يسوغ لوزارة الزراعة ، تحت ظاهر الحماية للإنتاج القطنى، أن تضع ذلك المشروع الكثير الآفات الذى لا تذكر فى جانبه مغامز تقليل الزمام فى الزراعة القطنية ؟

اننى لا أرى له من مفعول سوى سن قواعد إدارية بطبيعتها، معطلة للحركة، ومثبطة للهمم، نصادر بها حرية الزراعة والتجارة وتصادم بها مجهودات البحاثين الصابرين من مستولدى الأصناف الجديدة بذريعة الانتخاب . أو بأية ذريعة أخرى ، هذا واننى لأرجو أن أبين ، بلا عناء ، أن الحكومة بتدخلها الذى جعلت وسائله الحظر والتحديد والعقوبة ، لا تصل إلى الغاية التى رمت إليها، وان لديها وسائل أخرى أسهل وأفعل من تلك، تستطيع بها أن تحصل على إنتاج قطنى كأجود مايرام .

نقد المشروع

عند إلقاء النظرة الإجمالية الأولى على البنود التسعة والثلاثين المؤلف منها المشروع ، والفقرات المتعددة الداخلة فيها، يرى المطالع أن وزارة الزراعة بقصد أن تخضع لمراقبها الإنتاج القطنى بأسره، اضطرت إلى الدخول فى تفاصيل بعضها متناه فى الصغر يصعب اهتداء الفكر إليه ، وطائفة منها مشتبكة اشتباكا ومرتبكة ارتباكا لا يتبين الذهن له طريقا فى خلالها. ولكنها ، على العلات، توجب خلق جيش جرار من الموظفين ليشرفوا على انفاذ دقائقها وأشتاتها أحوج ماكانت الحكومة فى هذا الزمن إلى التخفيف من ميزانيتها، لا إلى إثقال كاهلها ببذل ليس من مقتضى الحال . فإن كان مال يجاد به على شأن من شؤون الزراعة، فمن الأعمال ما اعتذرت عنه وزارة المالية بسبب النفقة

وهو ألزم ، كتجديد المصارف أو كإنشاء نظام منهامتقن واف بالحاجة القصوى التى توجبه الآن فى الوجه البحرى ، الذى تلفت أراضيه بارتفاع سطح الماء المنبسط تحتها إلى حد أفقدها الخصب بسرعة مدهشة ومزعجة . وسيرى من انعام النظر فى كل بند من بنود المشروع ، انه قد ضمن مايشل حرية المنتج وحرية التاجر رغم المبادىء الحديثة التى تعتبر الحرية حقا مطلقا لايجوز أن يحدد إلا بالحدود التى توجبها المصلحة العامة إيجاباً لامحيص عنه .

الفصل « ا »

يجب على المنتجين فى جميع ارجاء القطر المصرى أن يتحملوا وصـــاية وزارة الزراعة ، وهى تلك الوصاية التى تمتد بها القسوة إلى منعهم من استعمال حريتهم بزرع مايريدون من أصناف القطن أو سلالتها . ومن تتبع أغراض هذا الفصل ، وجد الوزارة لاتكتفى بأن تلزمهم زرع الأصناف القطنية الواردة فى الجدول الملحق بالمشروع ، بل تذهب إلى ماهو أبعد . فتجعل الجدول قابلا للتغيير من آن لآخر . أى أنها تلغى من الأصناف ماتشاء ، ثم تمضى إلى ماهو أشد من ذلك . انها تخول نفسها حق عدم الترخيص لمنطقة ما أن تزرع صنفا من القطن غير الذى تعينه لها دون سواه . على أن مثل هذا التمادى فى الحجر على الحرية ، وهذا التشدد فى الوصاية ، يعنى ضمنا أن الأمة التى يشرع لها هذا التشريع ، لاتقدر مصلحتها أدنى قدرها ، وان حكومتها ترى فى نفسها العصمة والكمال .

الفصل « ب »

هذا الفصل (من البند الثانى إلى البند الخامس) ينص أنه « غير مصرح لأى فرد من الأفراد أن يشتغل بانتخاب أو إنتاج أصناف جديدة من القطن أو سلالات من الأصناف ، مالم تكن بيده رخصة من وزارة الزراعة » وكم من ذهاب وإياب وتعطيل واضاعة وقت دون هذه الرخصة . فلننظر قليلا فى كيف تستنبت عادة أصناف القطن الجديدة : يجد زارع قطن فى غيطه شجيرة ذات علامات تميزها عن سائر الشجيرات ، فيستخرج بذرتها بعناية ، ويزرعها السنة التالية فى أرض منعزلة ، ويتوصل بعد موالاة الجهد وطول المثابرة إلى إحداث صنف جديد . فإذا كان هذا الزارع المدقق ملما بعلم النبات ، استخدم الطرائق الاختصاصية لتحسين ذلك الصنف . أفلا يتعين على وزارة الزراعة ، والحالة هذه ، أن تشجع بما فى وسعها ، هذه المجهودات النافعة ، ابتداء منها بالأقطار المتمدينة ، بدلا من أن تعرقل المساعى ، وتضعف العزائم ، بإقامة الحوائل دون النجاح ، مما تسميه بترخيص أو مراقبة أو نحو ذلك ، بعذر أنها تصون البذرة المجاورة من العدوى — وياله من عذر ! على أنه لو وجدت عدوى ، لما دفعت بالتعليمات التى قد تكون ، وهى حبر على ورق ، غاية فى الاتقان والنفع ، ولكن تطبيقها بما لاتطيقه إدارة بلغت مابلغت من المهارة والسهر ودقة المراقبة فى كل آن . غير أن هذه المخافة لامحل لها فى الواقع . إذ أن الذى يتجشم عمل انتخاب لاستنبات صنف غير مسبوق ، يحرص بالطبع على قطنه الذى يعده جيداً أو أجود من سواه ، ويتقى أن تنتقل إليه أية عدوى من الغيطان المجاورة له .

والخلاصة، أنه لا ينبغى تقرير أحكام محددة للحماية الشخصية إلا بقدر ما توجب ذلك الضرورة . ولا نظن وزارة الزراعة قد ظفرت حتى اليوم بحادثة واحدة من حوادث العدوى متأتية من غيط تجربة وانتخاب، كما اننا لا نرى فائدة لقصر غيطان الاختبار على مئتى فدان يخص منها مئة فدان فى الأكثر بانتخاب كل صنف . أفيعقل أن يتلهى رجل بإضاعة جزء واسع من أرضه فى تجربات فإن قدر أن يفعل أو أن شركة علمية رغبت فى ذلك ، وتوسعت فى التجربة ، فبأى حق يمنعان ؟ وأى ضرر يخشى على البلاد مما يصنعان ؟ ثم لماذا يكره مستورد البذرة الأجنبية على شرائها بوساطة الوزارة ، وهى على كل حال لا تدخل القطر المصرى إلا بعد أن تطهر بعناية ؟ هنا أيضاً موضع لخطر موهوم من دخول بذرة غريبة سيئة فى زراعة القطن المصرى .

الفصل « ج »

هذا الفصل (من البند السادس إلى العاشر) « خاص بفحص الأصناف المستحدثة ، او سلالة الأصناف الجديدة وتسجيل الأسماء التجارية » : فالذى يرخص له فى انتخاب صنف جديد ، أو إنتاجه ، لا يؤذن ببيعه على الزراع . بل يجب عليه أن يعرض صنفه للبحث الرسمى مدة ساعتين ، بحسب الشروط الموضحة فى اللائحة .

ونحن نوافق على أن هذا الشرط نافع. لكننا نخاف، بالقياس إلى ما هو معلوم ، أن ينقلب هذا الاحتياط ، حين يؤخذ بإنفاذه ويمر بجميع الأطوار الإدارية ، إلى مثبط قوى دون الإقدام على الانتخاب . ويحسن بنا أن نلاحظ (أولا) أن تشكيل اللجنة الاستشارية لا يشتمل على ما تقتضيه الحال من ضمان الكفاءة وضمان النزاهة .

(وثانياً) أن ما تستبقيه وزارة الزراعة لنفسها من حق الحكم بعدم صلاحية أى صنف جديد بعد اختباره سنة فقط ، إنما هو حق مجاوز للحد .

(وثالثاً) أن اختبار أهل الصناعة، هو وحده الذى يمكن من معرفة القيمة التى لكل صنف جديد بحقيقة تلك القيمة. وغير عازب عن بال أحد أن الـ كلاريدس، حين ظهوره، لم يصادف إقبالا من الغزالين فى مبدأ أمره، فلما انقضى زمن على وجوده، قدر قدره ، وعلمت مزاياه التى أصبح بها أول صنف من أصناف القطن قاطبة . هذا المثل جدير بأن يستوقف نظرنا ويحدونا إلى إطالة التأمل . الخير فيما يعتقد بعد المراجحة بين مختلف الآراء، أن تتبع الطريقة التجارية التى هى أفعل وأقل خطراً : طريقة التنوير والإقناع من استخدام السلطة للسيطرة على شأن تجارى محض . فإذا أحرزت وزارة الزراعة ثقة الجمهور، مستعينة على ذلك بعلماء نباتيين مشهود لهم مستعدين لدراسة جميع المستكشفات الحديثة، ونصحت عندئذ للمنتجين أن لا يزرعوا إلا الأصناف التى أقرها الاختبار الرسمى، فلا محالة إذ ذاك أن مستحدثى الأصناف القطنية الجديدة من جهة سيبادرون إلى عرض تلك الأصناف على أولى الشأن ليقروها، ولن يفلح لدى الزراع غير هؤلاء من مجرى الانتخاب، لأن الفلاح بفطرته حذر مغال فى الحذر ، على ما هو مشهور عنه .

الفصل « د »

إن أحكام هذه اللائحة (من البند الحادى عشر إلى السابع) ستثير أشد الاحتجاجات، لأنها مصادرة للملكية بصفة استبدادية لا مسوغ لها ، بل لأنها سلب لحق المخترع ، وهو الحق الذى نعده أقدس الحقوق. وكفاه جدارة بالرعاية أنه نتاج العبقرية . فلو تمشت هذه اللائحة، لكان الرجل بعد أن وقف وقته وأرصد كل قوى ذكائه على استكشاف قطن جديد ، وبعد أن مر متململاً بكل مشقة خلال عيون الشبكة الإدارية المتشعبة الأطراف ، وبعد أن التمس الرخصة بعد الرخصة ، وصبر على مكروهات الرقابات المتعددة حتى ظفر آخر أمره بالشهادة الناطقة بجودة صنفه أو السلالة التى انتخبها من صنف موجود المجيزة له أن يزرع ذلك الصنف أو تلك السلالة فى الأرض المصرية، يحرم ثمرة اختراعه. وجنى كده وصبره الجميل، إلى الأبد. ولا يزيد ما يفضى اليه حظه بعد الريب على عشرين ألف جنيه يصيبها فى نهاية الدرجات . والاختراع قد يحدث انقلابا فى زراعة القطن ، ويجلب لمصر فى كل عام ملايين الجنيهات، والذى أتى به لا يأخذ فى مقابلة مجهوده إلا عشرين ألف جنيه. وربما كانت تجاربه ونفقاته قد استنفدت معظم هذا القدر. إن حكمة هذه اللائحة لأسمى من أن يصل اليها فكرنا، ولكن الذى يؤلمنا ، هو أنها منافية لكل تقدم ، مثبطة لكل عزيمة ، مصادرة لكل ابتكار.

الفصل « هـ »

كل هذه اللائحة الخاصة بتمييز « بذرة الحكومة » عن التقاوى العادية ، لا تخلو من سذاجة ومن لزوم ما لا يلزم : الحكومة تملك بالطبع حين تبيع بذرتها أن تشترط فى عقد البيع على مشترى بذرتها ما تراه من الشروط ، ولا حاجة إلى تشريع خاص لتسويغ تلك الشروط . أما من جهة الذين يبيعون بذرتهم ، ويسمونها زوراً بذرة الحكومة ، فلا ينبغى واضعو اللائحة أن قانون العقوبات يتضمن ما يفى بردع الذين يرتكبون مثل هذا الغش .

الفصل « و »

يتكلم على « المركز الخاص الذى للجمعية الزراعية » وليس لنا أن نقف عنده .

الفصل « ز »

يشتمل على « التعليمات الخاصة بإصدار رخص عامة للاتجار فى التقاوى العادية » .

هذا الفصل يقبض لوزارة الزراعة وضع يدها بصفة مطلقة على جميع المعاملات المتعلقة بالبذرة، ومن ثم يشل ، بلا مسوغ ، الحرية التجارية فى فرع من أهم فروع التجارة والصناعة المصرية .

وليت الأمر لم يتجاوز هذا القدر ، بل ان المنتج نفسه قد حظر عليه أن يتصرف تصرف المالك فى بذرته ، حتى وفى قطنه . وإن فى الوقوف على موجز مما تضمنته البنود الواردة فى هذا الفصل من البند الثانى والعشرين الى الرابع والثلاثين ، لغناء عن مزيد البيان .

أولا — كل من أراد أن يبيع بذرة تقاوى القطن ، تلزمه رخصة عامة خاضعة لشرط « العمل بمقتضى جميع اللوائح التى وضعتها وزارات الزراعة والأشغال والداخلية » إلخ . ويمكن « إبطال هذه الرخصة فى أى وقت بدون إبداء السبب الداعى إلى ذلك » وبدون استئناف .

ثانياً — لا يتسنى للتاجر إحراز هذه الرخصة إلا إذا ثبت أنه « معتاد أن يتعامل فى بذرة القطن » ، وكأننى فهمت علاوة على ذلك من هذا البند الملتبس، أن التاجر المرخص له ، لا يستطيع بيع بذرة التقاوى إلا إلى « الموثوق بهم من الزراع بقصد زرعها » .

ثالثاً — كأننا قد فهمنا من النص المبهم الذى كتب به البند الرابع والعشرون أن التاجر المرخص له، لا يستطيع بيع بذرة التقاوى إلا على الزراع ، ويتحتم عليه أيضاً أن يتحقق من كونهم عازمين بحسن نية على استعمال تلك البذرة للزراعة .

وجملة القول إن الإدارة تخلق احتكاراً ينتفع به فريق من التجار الذين رخص لهم بمحض إرادتها، أو تسحب الرخصة منهم بمحض إرادتها، ومن غير إبداء سبب. والظاهر أن علة هذا التضييق هى خشية أن يغش الباعة الفلاحين فى بذرة التقاوى . على أنه لو ثبت أن هذا الخوف فى محله، وقام الدليل على أن الفلاح يخدع بتلك السهولة ، لوجب قصر ما يعطى من الرخص العامة على عدد قليل جداً من الأشخاص الذين تثق الإدارة باستقامتهم التجارية . ولكن، لما كان المبدأ العام أن كل رجل يعد ذا استقامة إلى أن يثبت عكس ذلك ، وأن النزاهة ليست حتما من خصائص كبار التجار، أصبح من واجب الإدارة فى هذه الحالة أن تفرق بين التجار الذين يجدرون فى رأيها باحراز الرخصة ، وبين الذين يصح أن تأباها عليهم . ومعلوم إلى أى شىء يفضى عادة تخويل الموظفين مثل هذه السلطة المطلقة ، سواء فى مصر أم فى البلدان الأخرى . ثم إنه لو كان ما تخشاه الوزارة من أمر بذرة القطن النقاوى فى موضعه، لوجب عليها بالتبعية أن تقرر لنفسها المراقبة على بيع تقاوى البرسيم والأرز وعلى بيع الأسمدة الكيماوية ، وكل أولئك مما يجوز أن يقع فيه الغش ، ويصعب أن يتنبه مشتروه .

رابعاً — المنتج الذى لا يتجر عادة بالبذرة، لا يستطيع بيع التقاوى لغير التجار المرخص لهم .

خامساً — لا يستطيع المنتج تعجيل حلج قطنه ، حتى لو كانت له مصلحة كبيرة بالتعجيل ، كأن ينتفع من ارتفاع السعر الحالى أو من أى أمر آخر . ويجب عليه قبل الحلج أن ينبئ به مندوب وزارة الزراعة ، ولهذا المندوب أن يؤخر الحلج إلى أن يفحص القطن ويستوفى المعلومات عن أصل البذرة إلخ .. إلخ . وله أيضاً بلا قيد أن يرفض كل رسالة لا يعتبر بذرتها صالحة للتقاوى .

سادساً — متى رفضت هذه الرسالة، فليس لمالكها حرية التصرف فيها ، بل عليه أن يشحنها إلى أحد الموانى المصرية ، أو أن يبيعها على إحدى المعاصر المحلية . وإذن ممنوع عليه أن يتعامل مع معصرة فى مكان آخر قد تكون أثمانها أعلى ، وممنوع عليه كذلك أن يستعمل بذرته هذه فى إطعام مواشيه ، كما يفعل غير واحد من الزراع فى هذه الأيام .

وسائر فقرات هذا الفصل مملوءة بالأحكام الأخرى من مانع وموجب. وكلها معرقل وغير مفيد : محظور شحن البذرة إلى الداخل إلا بترخيص خاص . كل صاحب قطن عند تسليمه إلى المحلج مكلف أن يقرر صنفه . إذا ارتاب الحالج فى صحة ما قرره المحلوج له عن صلاحية بذرته فعليه أن يحجزها ويستدعى مفتش وزارة الزراعة المشرف على مركزه، ورأى هذا الأخير قطعى فى الموضوع. ولما كانت العجلة فى عرف الإدارة من الشيطان ، كان صاحب القطن المسكين مضطراً أن ينتظر طويلا ريثما تتم هذه الإجراءات . وفى خلال ذلك تضيع عليه فرصة البيع . فإلى من يرجع فى هذه الحالة ؟ وضد من يرفع شكواه حين ينتفى الريب الذى دعا إلى هذا التعطيل ؟

إننا لنتساءل من هو ذلك التاجر الذى له أدنى مكانة ويرضى أن يتحمل التكاليف والمسئوليات التى يلقيها عليه البند الثلاثون؟ فإذا وجد واحد يرضى بها ، فما أشد الإرهاق الذى يلقيه على عميله للتخلص من إرهاق القانون له ، وما أعظم الارتباك الذى سيوجد فى أعماله .

أما البند الواحد والثلاثون، فمناف للحرية التجارية ، ويخول الحكومة حقاً فى المصادرة مبنياً على المحال ، إذ لا يخطر على بال أنسى كون المنتج يتخلى عن تقاويه ، وهو يحتاج إليها ليبيعها بصفتها بذرة تجارية . وأما البند الثانى والثلاثون، فيخضع الحلاج «وزبائنه» لتفتيش مخالف للمبادئ العامة، ولسرية الدفاتر التى لا يجوز أن يستبيحها أجنبى إلا بقرار قضائى .

الفصول (ح . و ط . و ى) لا أهمية لها وهى غير خليقة أن نبسط فيها القول .

النتيجـــة

إذا كنا مع اعتقادنا حسن القصد الذى بنى عليه هذا الموضوع، وشكرنا لواضعيه عليه ، قد نقدناه. نقداً شديداً أوحته إلينا نزاهة الغرض وخلوص النية للخير العام، فليس من مستلزمات هذا الرأى أننا لا نرى داعياً للإصلاح أو باعثاً على اتخاذ وسيلة لتحسين الزراعة القطنية فى القطر. إن تدخل الحكومة مفيد فى هذا الباب، ولكن لا ينبغى أن تستخدم لذلك التدخل اللوائح والعقوبات بل يحسن: أولا — أن ترشد الحكومة الفلاح . ثانيا — أن تحامى عنه . ثالثاً — أن تسهل له الحصول على التقاوى الجيدة .

فلنفصل هذا الإجمال قليلا .

أولا — الإرشاد :

المصلحة الذاتية لكل فلاح تقوم بأن يستخدم أفضل البذار للحصول على أفضل النتائج . ومن شأن الحكومة أن ترشد جمهور الزراع إلى أحسن الوسائل التى تعود عليهم بالفوائد الحقيقية ، وهؤلاء على استعداد تام لقبول النصائح النزيهة الصادرة عن بحث دقيق وكفاءة لا ريب فيها ، والانتصاح بها . فيتعين إذن على وزارة الزراعة أن تعتمد على إخصائيين من الذين يؤخذ بآرائهم ، ويرجع إلى مشوراتهم ، وأن تعمل بطرق النشر الحكيمة على إيصال تلك الآراء والمنشورات إلى أذهان الجمهور فلا تلبث أن تجد لصوتها صدى قريباً، ولدعوتها مفعولا عجيباً . ولا ينبغى أن يعزب عن

البال أن مسألة التقاوى ليست كل المسألة الفنية ، وأنه إذا أريد الحصول على أفضل محصول . فهنالك مجهودات جمة تقضى الضرورة ببذلها . ومن أجل أن يهتم الفلاح بها جميعاً ولا يهمل شيئا منها ، فلا مندوحة من تبيين كل ذلك له وتنبيه ذهنه بقوة الأرقام المقنعة إلى عظم الفرق بين أثمان الأصناف الجيدة والأصناف الرديئة من القطن .

ثانيا — المحاماة عن الفلاح :

ليس أتبين الآن ذكره بكاف وحده للغرض المقصود ، إذ يحدث غالباً أن صغار التجار بالقرى لجهلهم بأصناف البذرة ، وخوفهم أن يغلطوا غلطاً ضاراً بجيوبهم ، يعرضون ثمناً واحداً للجيدة والرديئة منها . وهذه الطريقة على الخصوص ، هى التى تقعد بالفلاح عن الاجتهاد والإنفاق فى سبيل نتيجة لا ترد عليه ولا تعوضه عما قدم حين يبيع محصوله . فإذا أديرت الحلقات على مدار أرقى نظاماً وأصلح عملا من مدارها الآن ، وعين فيها فرازون أكفاء ، انحلت فى وقت قريب عقدة هذه المسألة العظيمة ، وكان ذلك خير ما يحامى به عن الزارع ويدرأ الضعف والانحطاط عن زراعة القطن . ومن جهة أخرى ، نقول إن الوسيلة الصالحة الفذة للتدخل الضرورى النافع فى الدفاع عن الفلاح هى أن تضع الحكومة قانونا أكثر انطباقا على حاجات الفلاح ، وأقسى عقوبة على الباعة الذين يحاولون غشه سواء فى صفة البذرة ، أو فى صفة السماد .

ثالثاً — تيسير الحصول على البذرة الجيدة :

إن الطريقة التى جرت عليها الحكومة فى بيع التقاوى قد جاءت بنتائج حميدة أثبتها الجدول الذى نشر ، فإذا توسعت الوزارة فى طريقتها هذه ، وزادتها تحسيناً ، تضاعفت كميات البذار الجيدة للقطن ، وانتشرت فى أرجاء القطر . على أن الحكومة فى الحالة الراهنة تبيع نوعين من البذرة : النوع الأول ، المتأتى من أملاكها . والنوع الثانى ، الذى تشتريه لتبيعه . فأما الأول ، فالطلب عليه كثير كثرة لا يفى بها محصول الأملاك الأميرية . وما من فلاح كبيراً كان أو صغيراً إلا يتمنى الظفر بشىء من هذه البذرة . وأما الثانى ، فالطلب منه أقل ، لأنه فى الغالب لا يكون جيداً بالقدر المأمول . فلاستزادة الرغبة فى هذا النوع ، يحمل بوزارة الزراعة أن تحظر حظراً قطعياً على مفتشيها أن يبتاعوا بذرة متأتية من قطن تحت رتبة « جود » ، وأن تأمرهم بالتحقق شخصياً من كون البذرة على هذا الوصف ، أو تقع التبعة عليهم .

ثم يحسن بالحكومة أن تفعل فعلا آخر نذكره هنا استطراداً : ذلك أن تجعل أسلوبها فى بيع التقاوى أسلوب ليونة وسهولة تجارية ، لا أسلوب حول وطول . من هذا القبيل أنها تتقاضى أداء الثمن كله ، ولما يتسلم المشترى البذرة . والمشترى فوق هذا لا يحق له أن يعاين البضاعة ، ولا أن يفوز منها بنموذج . يضاف إلى هذه العلل أن الثمن فى كثير من الأمور لا يربط حين تقديم الطلب بسعر ذلك الوقت ، وأن مقدم الطلب لا يكون البتة على يقين من تسلم الكمية التى التمسها إلخ... إلخ .

فبترك هذه الأساليب غير التجارية، تجد الحكومة لدى الجمهور ثقة بها وإقبالا عليها يكونان خير معوان على انتشار التقاوى الجيدة من غير التجاء إلى وسائل أخرى ضررها أكبر من نفعها .

وعلى وزارة الزراعة أن تشجع الزراعة بإقامة معارض محلية متواترة، وعمل مباريات ومسابقات ومنح جوائز ومكافآت، إلى سائر ما يتوسل به فى البلدان الزراعية الأخرى من الوسائل للتقدم والفلاح فى هذا الباب الحيوى .

الخلاصة — إن تفهم الفلاح حقيقة مصلحته ، ونمو الثروة العامة فى البلاد ، أمران لا تهيئهما المشروعات المقتبسة من مبادىء الوصاية الاستبدادية غير المجدية ، بل إن هذه المشروعات لا تلبث أن تحدث بين الزراع حركة يقومون بها للدفاع عن مرافقهم ضد الإدارة التى تتصدى لتحل محل الأفراد فى أخص شئونهم . وليست وزارة الزراعة، فى حقيقة ما خلقت له، إلا ذات عملين عظيمين : أحدهما متابعة المباحث العلمية والاستكشافات الفنية الداخلة فى مهمتها. وثانيهما الإشراف والهيمنة على مجهودات الفئة الزراعية ، من غير أن تكون حجر عثرة فى سبيل نهضتها ورقيها .

الضرائب والامتيازات الأجنبية

محاضرة اسماعيل صدقى (باشا)

ازدحمت (١) قاعة الجلسة المدنية الكبرى بمحكمة مصر المختلطة بجم غفير لسماع محاضرة (حضرة صاحب المعالى) اسماعيل (باشا) صدقى التى موضوعها ، نظام الضرائب فى مصر والامتيازات الأجنبية ،

بدأ (معالى) صدقى (باشا) فى تلاوة محاضرته . وتقدم يشكر نقابة المحامين على ثقتها (بمعاليه) ثم ذكر المهمة التى على الحكومات فى سبيل القيام بواجباتها ، واعتمادها فى ذلك على المال ، وأن المال الذى تحصل عليه، هو من نفس ثروة أفراد الأمة . وأن هذه الثروة متنوعة: فهى فى العقار والتجارة والودائع الخ . فالحكومات تفرض رسوما على هذه الأموال والعمليات المتعلقة بها .

ومنافع الأمة تعود على بنيها وكل المقيمين فى بلادها . واذا كانت الأموال التى تجبيها الحكومة ضريبة ، فمن الواجب البحث فى نظام توزيع هذه التكاليف على جميع الأفراد وصنوف المال .

والضرائب فى مصر تقع على عاتق الأراضى العقارية والمبانى . أما جميع صنوف الأموال من تجارة ومصارف والخ الخ فهى معفاة من التكاليف .

فالتجار وأرباب المصانع والموظفون وحملة الأسهم والسندات لا يتحملون ضرائب . ولما كانت

---

(١) الأهرام فى ٢٧ مارس ١٩٢٦

الحركة التجارية والمالية — على الأكثر — فى يد الأجانب ، كانت الأموال الكثيرة التى تشتغل فى مصر غير متحملة تكاليف للحكومة بمقتضى نظام الامتيازات، ماعدا رسوم الجمارك،وهى محدودة على كل حال. فتوزيع الضرائب البلدية فى مصر،إنما هو توزيع غير عادل. والقاعدة فى تقرير الضرائب، أن تكون بقدر المنافع التى يحصل عليها السكان ، وأن تكون على مبدأ المساواة بين جميع الأفراد ، وأن تكون بحيث لا تبهظ الحركة الاقتصادية . ومن الأسف أن هذه الأمور غير موجودة فى مصر .

ولأجل أن نعرف كيف توزع الضرائب فى مصر ، يجب مقارنة مصر بالبلاد الأوربية . ومن المعلوم أن الممالك الأوربية قد سنت بها الضرائب الاستثنائية تأثراً بنتائج الحرب. فمقارنة مصر الحاضرة، يجب أن تكون بالقياس إلى البلاد الأوربية فيما قبل الحرب ، ومن هذه المقارنة نجد أن الضرائب فى مصر أقل منها فى أوربا .

يقولون إن مصر غنية بسبب ما لها من الاحتياطى . ومصر حسنة السمعة المالية بالقياس إلى كثير من البلاد الأوربية. ولكن سبب هذا الاحتياطى، تأخير أعمال الرى الكبرى والتعليم وغير ذلك . بحيث لو استمرت مصر على الاهتمام بالاصلاحات الكثيرة الواجبة، لاحتاجت إلى مال كثير. ما زالت مصر فى حاجة إلى ملايين الجنيهات من أجل الرى والصرف والصحة العمومية والتعليم ، ولذلك وجب التدبر فى الأبواب التى تتحصل منها الأموال التى تساعد على القيام بهذه المسائل .

ان استفادة الحكومة من ايرادات السكك الحديدية والتلغرافات والبوستة قليلة . ولذلك يجب البحث عن موارد جديدة . وما يكون فى مصر من الخير، يعود على جميع السكان بلا فارق بينهم، وما يأتى من شر يؤذى الجميع .

وقد ذكر (معاليه) فى محاضرته فقرات من تقرير اللورد كرومر فى سنة ١٩٠٤،ومن تقرير لجنة ملنر عن الإمتيازات الأجنبية وكونها عائقا لحرية الحكومات فى فرض ضرائب على الأجانب .

لم يكن المقصود من الامتيازات الأجنبية إعفاء الأجانب من الضرائب، ولكن كان الغرض حمايتهم من احتمال غبنهم بضرائب باهظة ، أشد من ضرائب الوطنيين .

وقال إن مصلحة الأجانب فى مصر على وفق مصلحة المصريين ، والروح السائدة بين الأجانب والمصريين هى روح وداد وسلام . وتكلم عن النزاع الذى حدث فى مسألة جبى رسوم الخفر من الأجانب، التى أثارت قضايا بالمحاكم المختلطة. وعند انتهاء (معاليه) من تلاوة محاضرته صفق له الحاضرون طويلا . ثم الحقها بكلمة وهى أن (معاليه) قد تحدث إلى أحد كبار الماليين الاجانب فى مصر متسائلا: ألم يأن الوقت لإلغاء الإمتيازات وتنازل الاجانب عنها ، ليعيشوا مع المصريين تحت ظل القانون العام؟ فقال ذلك المالى إن الاجانب يجدون فى نظام الامتيازات ضمانات لاغنى لهم عنها، وإن تنازلهم عنها يكون عند وجود ثقة لهم فى ادارة مصرية وطنية ، وإنه يشك فى أن ذلك موجود فى الوقت

الحاضر. وعلق (معالى) صدقى (باشا) على ذلك بأنه يرى أن الإدارة الوطنية التى اشتغلت وحدها لمدة السنين الاربع الماضية، لا تحمل على عدم الثقة بها. فمن ذا الذى ينازع فى سير الإدارة فى فروعها المختلفة — بالرغم من تقلب الوزرات وتموج السياسات — سيرا حسنا؟ فالسكك الحديدية يديرها مصرى، فمن الذى يشكو من سيرها ونظامها الآن؟ كذلك الرى من الذى يشكو — وبين الحاضرين من يملك أطيانا — من توزيع الماء توزيعاً عادلا؟ وقس على ذلك فى فروع الحكومة الاخرى مثل التلغراف والبوستة. إذن لا يوجد ما يبعث على الخوف وعدم الثقة فى الادارة الوطنية وإذن يجب أن تسود بين المصريين والاجانب روح الود والثقة اللازمة لمصلحة الفريقين.

الضرائب والامتيازات الأجنبية

- ١ -

فتح[1] إسماعيل صدقى (باشا) بمحاضرته التى ألقاها منذ أسبوع فى موضوع الضرائب والامتيازات الأجنبية باباً واسعاً للباحثين. ولما كانت المسائل المالية والاقتصادية عندنا ملقاة فى زاوية النسيان، لا توجه لها الحكومة ولا الأمة عناية تذكر، بالرغم من أنها أصبحت فى المكان الأول من اهتمام حكومات العالم وشعوبه، (فلمعاليه) فضل لاينكر لاختصاصه بالبحث فى أخطر مسألة منها تهم مصر، وأجدرها بالإمعان فى التروى والتفكير. تلك المسألة هى المتعلقة بكيان بلادنا المالى. وقد علقت على الموضوع بكلمة نشرتها فى «الجورنال دوكير» يوم الثلاثاء الماضى، وأرى أن العودة إليه ببعض التوسع فى «السياسة الأسبوعية» لاتخلو من فائدة.

موارد الدخل للحكومات ثلاثة، نذكرها بحسب ترتيبها الزمنى، وهى: إيرادات أملاكها، والضرائب، والقروض.

فالضرائب بالمعنى الصحيح لم تكن معروفة فى القرون الوسطى أيام كانت بلاد الغرب خاضعة للأنظمة الاقطاعية، بل كان دخل ممتلكات الحاكم الخاصة كافياً لسد النفقات العامة التى تقتضيها إدارة اقطاعه. وأما الأتاوات المتنوعة التى كان يحصلها من أتباعه، فلا يصح تسميتها ضريبة، لأنها كانت فى الأصل إما جعلا اشترطه فى مقابل تنازله لهم عن أرضه، أو مالا ناتجا من استعماله لحقوق السيادة العليا، مثل الغرامات والمصادرات التى كان يحكم بها على مرتكبى الجرائم، وما إلى ذلك. وكان له بصفته

---

(١) السياسة الأسبوعية فى ٣ أبريل ١٩٢٦

المذكورة أن يفرض على اتباعه التزامات فى ظروف مخصوصة ، كدفع ديته إذا أسر فى حرب ، أو دفع مهر ابنته عند زواجها . الخ

ولم تظهر فكرة الضرائب إلا لما قصرت إيرادات الأمير الإقطاعى عن سد النفقات العامة المتزايدة . وكانت الضريبة فى أول الأمر مؤقتة ، فى شكل معونة تقدمها الرعية عن طيب خاطر لتغطية المصاريف العمومية . ثم تحولت مع الزمن إلى جعل ثابت حتى صارت فى العهد الحديث المورد الأساسى الأكبر الذى تتغذى منه خزانة الحكومات . ثم جاءت أوقات اشتدت فيها الحاجة إلى المال فأعوزت إلى أكثر مما تنتجه ممتلكات الدولة والضرائب من الدخل ، فاستعانت الحكومات بالقروض العامة لقضاء تلك الحاجة .

وإنك لتجد الآن الحكومة المصرية ، وسائر حكومات العالم ، تعتمد فى القيام بمهامها أولا — على الضرائب . وثانيا — على إيراداتها الخاصة الناتجة من عقاراتها أو من الصناعات والمتاجر التى تستغلها كسككها الحديدية ومصلحة البريد والتليفون والتلغراف الخ .

ولها من كل ذلك دخل يخطىء من يظن أنه لا يعتبر ضريبة ، فإنه فى الحقيقة ونفس الأمر ضريبة غير مباشرة يؤديها كل من يستخدم مصلحة البريد والتلغراف وغيرهما وكلها مصالح يتوافر فيها ربح لخزانة صاف بعد المصاريف ، وهذا الربح مكون لمقدار الضريبة . وثالثا — على القروض إذا أعوزتها الحاجة فى ظروف استثنائية لا يفى بمواجهتها الموردان العاديان الأولان .

* * *

اختلف علماء المال فى تعريف الضريبة تعريفا دقيقا مضبوطاً . ولكن اختلافهم نظرى محض . كلهم مجمعون على الجوهر ، وهو أن الضريبة حصة تجبيها الحكومة من كل ممول بنسبة مقدرته المالية لأجل القيام بحاجات المجموع . وبديهى أن تلك الحاجات متعددة ، والغاية من القيام بها تحقيق ما يلزم لكل فرد من الأفراد ليعيش عيشة هنية مطمئنة وليستغل نشاطه ومواهبه استغلالا منتجا — تحقيقا عاما شاملا للجميع . فإذا تمتعت فئة من السكان بهذه المزايا ولم تكن مشتركة فى النفقات التى تقتضيها ، كان ذلك ظلما صارخا وتصرفا معيبا وخطراً على المجتمع .

من أجل ذلك جعل آدم سميث القاعدة الأولى من قواعده الأربع المشهورة باسمه ، والتى أقرها من بعده جميع المؤلفين « أن تكون الضريبة عادلة ، بمعنى أنه يجب على المقيمين فى بلد واحد أن يشتركوا فى مصاريف حكومته بنسبة مقدرة كل منهم ، أى بنسبة الايراد الذى يجنيه فى ظل حمايتها » .

فالمساواة بين الناس فى أمر الضرائب هى حجر الزاوية الذى يقوم عليه هيكل المجتمع . فاذا انتزع ، تداعى الهيكل وانهار .

هذه الحقائق الراسخة تجعل مركزنا مع الأجانب فى مصر مركزاً فى منتهى الغرابة والشذوذ . فإنهم بفضل نشاطهم واقدامهم من جهة ، وبفضل تسامح المصرى وودعته واكرامه للغريب من جهة

أخرى، قد شادوا لهم ثروة قال لنا صدقى (باشا) نقلا عن الدكتور ليفى انها تكاد تستصفى نصف ما ينتجه القطر المصرى من إيراد. ولاينكر علينا منصف انهم ماكانوا ليحصلوا على هذا المركز المدهش لا بفضل نشاطهم ولا بحماية الامتيازات الأجنبية لهم لو كان الشعب المصرى يضمر لهم السوء ويعاملهم بالجفوة والبغض الكمين. فروح التسامح والوئام التى امتاز المصريون بها، والتى تعد من أكبر مفاخرهم الأخلاقية، هى التى مهدت لهم السبيل. وإنا لمغتبطون باعتراف الكرام منهم بذلك.

على أننا نخشى كثيراً أن يطرأ على هذه الروح ما يغيرها بسبب الامتياز الظالم المهيج الذى انتزعوه بدون حق، بفضل ضعف حكوماتنا السابقة ولم يكن منصوصاً عليه فى المعاهدات من أنهم «لا يتحملون من الضرائب الجديدة التى ترى مصر ضرورة فرضها على الأمة الا ما يقبلونه منها».

والخطر الذى نتوقعه ونجد من الواجب أن نصارحهم به، آت من سببين أصبحا فى غاية الوضوح لكل من ينظر لما جريات الأمور بعين لايعميها الغرض: أولا .. ان المصرى أصبح فى علمه بالأمور العامة وشعوره بكرامة نفسه غيره فى العهد القديم. انه تعلم وبحث وقارن، فوجد أنه عضو فى جمعية منتظمة متحضرة تسود فيها النظم القضائية المؤسسة على أحدث مبادى التشريع وأسماها. وتجرى اليها الإدارة على أسس متينة عصرية. وان بلاده مع ذلك هى وحدها التى بقيت مصابة بالامتيازات الأجنبية التى لايمكن معها لأية حكومة أن تسير الشئون العامة فى مجرى الترقى. وأشد مايكون من وقع تلك الامتيازات فى نفسه، هو مايختص بالضرائب. فإن من الحقائق التاريخية الثابتة ان الظلم فى توزيع الضرائب كان أهم سبب فى الثورات. ألا ترى أن مازارين عندما قيل له عن فداحة الضرائب وثقل وطأتها على أهل فرنسا، قد سمع بالمصادفة جماعة من أولئك الأهلين البائسين تغنى، فصرفه عن الحقيقة وهمه بسبب ماسمع من الترنم، فقال عبارته المعروفة «انهم يغنون فهم إذن سيدفعون»، غير دار أن الغناء قد يكون من قبيل رقص المذبوح. انه كان قصير النظر جداً. وذلك الشعب نفسه هو الذى هب فيما بعد بسبب ظلم الضرائب، فثار ثورته الكبرى.

ثانيا — ان للطاقة حداً ومدى تنتهى إليهما. والفلاح المصرى قد بلغ الحد من حيث المقدرة على تحمل الضرائب. فهو لايستطيع أن يكلف أزيد مما يؤدى الآن. بل ان السياسة الإقتصادية الحكيمة التى توجبها ضرورات الأحوال الحاضرة، تقضى بتخفيف وطأة الضرائب عن الزارع المصرى بلا إبطاء. إذ السير بالضرائب على ماهى عليه الآن، ليس من نتائجه إلا افتقار الأهالى حتما، وتعريض الثروة الوطنية لأشد المخاطر.

ذلك بأن ماتعتمد مصر عليه فى حياتها الإقتصادية هو صنف القطن، القائمة هى بإنتاجه. ولا مفر لها من التمسك بهذا الصنف لزمن مستقبل لايعلم مداه إلا الله، مادامت محرومة من الصناعات الكبرى، ومن أصناف المزروعات الأخرى التى تأتى من الغلة بمقدار مايأتى به القطن.

لكن لمصر فى هذا الصنف، الذى تعتمد عليه وتطمئن إلى وفائه بحاجاتها، مزاحمة كبرى من كل

جهات العالم . وهى إن كانت متسلحة فى هذه المزاحمة الشديدة بما هو الواقع من أن الطبيعة خصتها بجودة التربة والمناخ المعينين على إنتاج أجود أصناف القطن ، غير أن هذه فكرة لا تصح الاستنامة إليها ، فإنها أصبحت اليوم إلى الخيال أقرب منها إلى الحقيقة . وفى جهات العالم الأخرى مناطق شاسعة تعدل مناطق أرض مصر تربة ومناخا وماء ، شرع فعلا فى زراعة القطن بها ، كما أن من المسلم به أن العلوم الزراعية لم تتقدم بمصر تقدمها فى كثير غيرها من البلدان الأجنبية . والعلم قوة كبرى ، يستخدم الطبيعة فينوع فى حاصلاتها ويخرجها من أفضل ما يكون من الحاصلات . إذن ، فمصر ضعيفة فى معرض المزاحمة الزراعية ، وهى بالبداهة فى معترك المزاحمة التجارية أضعف . والنتيجة اللازمة لذلك ، انه جاء اليوم الذى ينبغى لمصر فيه أن تفكر تفكيراً جديا فى استغلال القطن بأرضها استغلالا مضاعفا من جهة الكمية والصفة ، بمعنى انه يجب أن يضاعف محصول الفدان وأن يكون الحاصل من أرقى الأنواع .

الضرائب والامتيازات الاجنبية[1]

-٢-

المعضلة القطنية

بينا فى المقال الأول أن مصلحة الأجنبي نفسها ، فضلا عن العدالة المجردة ، تقضى عليه بأن يشارك الوطنى فى النفقات العامة التى لا يرقى المجتمع المصرى بدونها . واستطرد بنا البحث إلى الكلام على الخطر المحدق بثروة البلاد ، الذى ينحصر الآن فى معضلة القطن . ولإتمام ذلك البيان ، نقول إن تلك المعضلة تعد من أعقد المعضلات الاقتصادية وأشدها للثروة القومية تهديداً ، وإنه إذا استمر رجالنا المسئولون مغضين عنها ، استعصى عليهم الحل ، وساءت العاقبة . ولما كان القطن قوام مالية الحكومة والأمة ، وجب أن ننظر فى منشأ هذه المعضلة وعللها وطرائق حلها .

ليس النزاع بين منتج القطن ومستهلكه وليد اليوم ، بل هو قديم متأت بطبيعة الحال من أن هذا الحاصل ، وإن كان من المواد الأولية التى لا غنى للعالم عنها ، إلا أنه لما كان لا يزرع إلا فى مناطق مخصوصة ، فمنتجه عرضة للمناوءات من سائر سكان المعمور الذين يريدون ، ولهم العذر ، ألا يكون له من الامتياز الذى خص به إلا أدنى النفع . لكن هذا النزاع إنما احتدم أواره بعد الحرب الكبرى التى أظهرت للقطن من الفوائد ووجوه الاستعمال ما زاد فى أهميته زيادة جاوزت

---

(١) السياسة الأسبوعية فى ١٠ ابريل ١٩٢٦

الظنون . وقد ضاعف قوة النزاع ما وقع بعد الهدنة من الارتفاع الفاحش فى أسعار هذا الصنف ارتفاعا أصبحت أمامه جميع الأمم مدفوعة إلى البحث عن الوسيلة التى تفكها من ربقة منتجيه وغلوهم فى مطالبهم . وكان طبيعياً أن تتجه مجهوداتها اتجاهاً خاصاً إلى التوسع فى انتاج الأقطان الرفيعة التى تمادى صعودها فى سنة ١٩١٩ إلى ما وراء المعقول ، إذ بلغ ثمن القنطار منها مئتى ريال. فمن ذلك العهد رأينا دول أوربا تبذل أقصى مجهود لتأقلم الأقطان الرفيعة فى مستعمراتها الشاسعة . يستحثها على ذلك اضطراب سوق القطن المصرى منذ سنة ١٩١٩ إلى الآن ، وتقلب أسعاره صعوداً وهبوطا بسرعة وامتداد، لم يكن معهما فى وسع الغزال أن يضبط سيره ويأمن شر المفاجآت العنيفة.

ومهما يكن من الأمر ، فإننا نشهد اليوم حركة اندفاع فى نهاية القوة . تدعمها رؤوس أموال ضخمة ، وإعانات مالية ومعنوية من الحكومات والجماعات المنظمة المقتدرة ، لمزاحمة مصر فى أغلى حاصل عندها . ولقد انصرفت هى إلى معالجة الهجمات الموجهة اليها، والحملات المدبرة عليها ، بوسيلة لا يصح اعتبارها إلا تلطيفاً وقتياً. تلك هى تدخل الحكومة غير مرة فى سوق القطن لإقالة عثرتها . وانني — على كوني أول الداعين إلى ذلك التدخل — لم أغتر لحظة بفائدته فى الأزمة التى نعانيها منذ سنة ١٩١٩، فإن وقوف الحكومة فى وجه الذين يحملون على أسعارنا، وان أفلح فى إفساد بعض ما كانوا يأتمرون به لإنزال تلك الأسعار ، لكنه ترك العلة الأصلية متمشية فى هيكلنا الاقتصادى تمشى السرطان الذى لا تبرئه المسكنات . والآن، وقد انجلى لنا الموقف بوضوح، وعرفنا أن المجهود العالمى لتوسيع نطاق الانتاج القطنى لم يكن عقيما، وأنه سيأتى اليوم الذى تصبح فيه مصر عرضة لمزاحمة شديدة فى أسواق العالم لا ينجو منها حتى نصف السكلاريدس الفاخر (فقد شهدت بعينى رأسى قطناً أنتجه السودان يضارع أعلى نوع من السكلاريدس المصرى) فلا بد لنا من البحث عن طريقة تخرجنا من هذا الخطر المهدد .

تلك الطريقة — فى نظرنا — تنحصر فى أن تنتج مصر أقصى ما يستطيع الفدان إخراجه من القطن الجيد، وبأقل نفقة ممكنة، حتى لا تتعرض بتشبثها بالأسعار العالية للإقصاء عن أسواق العالم، فيحل محلها فيها غيرها من بلدان الانتاج . هذه هى وعدها السياسة المتعينة . ولو أقرتها مصر وأنفذتها من فورها، لأصبحت بمأمن من الخطر . فإن لإقليمها ولمائها خاصة ميزتهما بها الطبيعة، بحيث أن القطن الذى ينبت فيها ، مشمولا بالعناية الدقيقة ، مخدوما حق الخدمة ، يجىء حتما أجود من أى قطن يشبهه . فإذا عرض عندئذ فى الأسواق بثمن لا يزيد إلا قليلا عن أثمان غيره ، كان لا محالة مفضلا ، وبقيت مصر محتفظة بعملائها وبحسن سمعة قطنها . وإن لنا لآمالا كباراً بالمؤتمر القطنى العام الذى سيعقد فى القاهرة بعد بضعة أشهر، لإضاءة السبيل وتبيين ما ينبغى اتخاذه من الطرق لإدراك هذه الغاية. وذلك بأن يتفاهم المنتجون المحليون مع المستهلكين فيما يتعلق بأنواع القطن المصرى التى يحسن زرعها وبأى قدر يجب زرع كل نوع منها، وبأن يتعرف المصريون مطالب الغزالين وشكاياتهم لاجابة الأولى وتلافى الثانية بقدر المستطاع .

على انه من المستحيل أن نبغى زيادة انتاج الفدان ، والحكومة والأمة متغافلتان عن العلة التى تذهب بخصب تربتنا يوما بعد يوم . تلك العلة التى أدركها الأجانب غير المقيمين فى مصر كالمرحوم اللورد ملنر [١] — وكان ولاة أمورنا أحرى بادراكها — هى أن عدم انتظام الصرف والرى قد أضاع على القطر جزءاً لا يستهان به من ثروته الزراعية . وان إصلاح هذا الخلل ليتطلب عدة سنين، وعدة ملايين من الجنيهات . ألم يكن من نكد الطالع أن نرى وزاراتنا متجهة بكليتها إلى كل أمر إلا هذا الأمر الحيوى، مغدقة الأموال الطائلة على كل وجه من وجوه الإنفاق ما عدا هذا الوجه الذى فيه حياة للبلاد ؟

وفى جنب إصلاح الصرف والرى أمر آخر يتعين الشروع فى إنفاذه عاجلا لتسليح المنتج المصرى وتقويته فى مضمار المزاحمة. ذلك هو إدخال تغيير أصلى على نظام الضرائب فى مصر. وقوام ذلك التغيير أن يرفع عن كاهل الزارع شىء كثير من التكاليف المتعددة التى ألقيت عليه ، وأن يحملها الآخرون من السكان الجديرين بمقاسمة أعباء تلك التكاليف . إننا مافتئنا ننعى تلك السياسة الجائرة التى جرى عليها كل من ولى الحكم فى العهد الحديث. فإنهم جميعاً خصوا الفلاح وحده بشرف القيام بكل ما تقتضيه شؤون الدولة من خرج . وكلما خطر لهم أن يفتحوا باب دخل جديد، عادوا فالتفتوا إلى هذا الفلاح . وقد وجدناهم جميعاً يؤمنون بصحة هذه السياسة التى نرى فيها إضعافا للنشاط الاقتصادى فى القطر . ألم نجد حتى من (معالى) الوزير المتفوق اسماعيل صدقى (باشا) معارضة فى الغاء ضريبة القطن، بحجة الاحتفاظ بالمعادلة فى ميزانية الدولة ؟ إنه إذا تعارضت مصلحة البلاد الاقتصادية مع مسألة المعادلة بين فصول الميزانية ، فغير جائز أن يضحى بالأولى من أجل الثانية . والواجب هو أن يفى بالضغط على بعض وجوه الإنفاق للوصول إلى ذلك التعادل من أدنى طريق وأسلمه .

إن المبادىء العلمية الحديثة ترى فى نظام الضرائب شيئاً أسمى من مجرد الجباية ، وقد قرر العلماء أن هذا الحق المجعول فى يد الحكومة لم يخول لها ليكون أداة تحصل بها على النفقات اللازمة لتسيير أعمالها فحسب ، بل ليكون فوق ذلك أداة توازن اقتصادى يجب أن تستعمل بحكمة ومعرفة لتنمية مرافق البلد وحماية مصالحه فى مختلف فروعها. وتمشياً مع هذه المبادىء ، يتعين على الحكومة أن توزع عبء الضرائب توزيعاً لا يحول دون استمرار النمو فى أى مصدر من مصادر الثروة العامة . فإذا ما وجد حاصل أصلى ينافسه مثله من حاصلات الخارج منافسة قوية، تحتم على الحكومة أن تحميه من تلك المزاحمة ، إما بفرض رسوم جمركية على ذلك المزاحم حين يجلب إلى نفس البلد ،

---

(١) قال اللورد ملنر فى محادثة خصوصية جرت بيننا سنة ١٩٢١ إن أكبر غلطة للادارة فى مصر هى كونها قد وفرت أسباب الرى بالراحة قبل أن تعنى بالصرف. فنجم عن ذلك ارتفاع منسوب مياه الرشح ، وضعف الخصب فى التربة . وهى غلطة كان فى الامكان اجتنابها بتنظيم الصرف أولا .

أو بتخفيف الأثقال عن الحاصل الوطنى، إذا كان يصدر إلى أسواق العالم. فنحن، بتشددنا فى تقاضى التخفيف عن منتج القطن، لسنا إلا مطالبين بتطبيق تلك المبادىء العمرانية، التى إنما يشذ عنها أولئك الذين يريدون المنتج وحده على الوفاء بمعظم نفقات الدولة.

وعلى الجملة، فإن المعضلة القطنية لا تحل — فى رأينا — إلا بأن يتاح للمصريين بيع قطنهم بثمن معتدل. وهم لا يستطيعون ذلك بالبداهة إلا إذا نقصت نفقاتهم نقصاً بيناً، وزاد حاصل الفدان زيادة كبيرة. ولما كانت زيادة الحاصل غير منتظرة قبل أن تنجز أعمال الرى والصرف، فتغيير الطريقة المتبعة فى توزيع الضرائب — لتقوم بأعبائها جميع موارد الكسب فى البلاد — أمر لا مندوحة عنه.

إن مصر فى حاجة إلى المال الكثير لتقويم مرافقها وتنظيم شؤونها، حتى تستطيع أن تستغل من القوى الكامنة فيها ما تستغل أمثاله سائر الأمم الراقية. لا أشاطر (معالى) صدقى (باشا) رأيه فى أن النفقات الواجبة لتلك الأعمال ستبلغ الأرقام الطائلة التى ذكرها. وعلى الأخص، لا أعتقد أنه من الميسور انفاق ما تجمد فى الاحتياطى قبل مضى عشر سنوات، مهما يبلغ النشاط الذى يبذل فى الأعمال النافعة التى أشار اليها، بل انى على ثقة من أن البرلمان، إذا ما تولى السيطرة على شؤون المالية، وقضى على الإسراف الواقع فيها والذى لا يظهر منه للناس إلا ما دون اليسير، تسنى للبلاد بما لديها من الدخل، أن تقوم بالتكاليف العادية كل سنة، وبقسم يعتد به من تكاليف الانشاء والتجديد

وأما الجزء الآخر، فلا بد أن يجىء من غير الزارع المصرى كما قال (معاليه) بتلك العبارات الطلية والبيانات المقنعة التى نعلم أنها صادفت من قلوب الأجانب المنصفين موقع الاقتناع والارتياح.

على أنه جدير بجميع الأجانب، بالنظر الى عدالة هذه المطالب، وبالنظر أيضاً الى مصالحهم الحقيقية التى لا تزكو إلا بقدر رقى مصر وتقدمها، أن يقبلوا تحمل قسطهم من الضرائب الجديدة التى قد تفرضها مصر لتستعين بها على تنمية مرافقها وتبوء مركزها بين الأمم المتحضرة، غير مستمسكين بالتقاليد والامتيازات التى أصبحت شذوذاً لا يلائم الروح العصرى، ولا الحالة الجديدة فى القطر. وفى اليوم الذى تتحقق فيه هذه الأمنية، تستطيع حكومتنا أن تسير فى أعمالها بخطى ثابتة، وأن تقلع عن سياسة كنز المال التى تعتذر عنها بوفرة النفقات المطلوبة منها، وبما يعترض الحصول عليها من موانع الامتيازات الأجنبية التى تحول دون فرض ضرائب على التجارة والصناعة والحرف الحرة. فالحكومة باستمرارها فى تكديس الاحتياطى — خلافا للمبادىء الاقتصادية التى تشير بنقيض هذه الخطة — تحرم النشاط العام رءوس أموال طائلة كان حق المجتمع أن يستغلها، على حين أن بقاءها فى الصناديق المقفلة تعطيل لمصالح عظيمة، وإغراء بالسرف والتبديد.

الازمة القطنية
ووجوب التدخل الحكومى فورا

سمعت(١) من الأقاويل السائرة أن بعض رجال وزارة المالية الذين يعارضون أشد المعارضة فيما أجمع عليه الرأى العام من وجوب تدخل الحكومة فى سوق العقود لإنقاذ البلاد، قد عادوا، لتأييد معارضتهم، إلى تقرير كنت قد قدمته فى أول شهر أغسطس الماضى لحضرات زملائى أعضاء لجنة شراء القطن بوزارة المالية. وفى ذلك التقرير، كنت قد خالفت فريقاً من حضرات النواب والشيوخ الذين طلبوا إلى الحكومة آنئذ شراء ٣٠٠ ألف قنطار من كنتراتات الأشمونى فى بورصة العقود.

وقد بينت فى مقال سابق نشرته جريدة الأهرام أن مخالفتى لذلك الطلب لا تتعارض البتة مع الطلب الحالى الذى يرمى به الرأى العام إلى دخول الحكومة سوق الكنتراتات لوضع حد أدنى لصنفى السكلاريدس والأشمونى، معلنة أنها تشترى كل ما يعرض للبيع تحت ذلك الحد الأدنى.

وهذا الطلب بعينه، هو الذى كانت النقابة الزراعية المصرية العامة السابقة إلى تقديمه، وقد أظهرت الأيام أنه كان الدواء الأنجع، بل الأوحد، للحالة الشاذة التى وقعت فيها السوق القطنية.

وخشية من أن أولئك المعارضين يستندون إلى تقريرى الآنف الذكر، ليتخذوا منه حجة ضد إجماع الرأى العام، أعود فأكرر أن اقتراح ذلك الفريق من حضرات النواب والشيوخ، على الصورة التى قدمت لوزارة المالية فى شهر يوليو الماضى، كان يرمى إلى خلق أسعار مصطنعة، ويغرى الناس بالمضاربة والمغامرة، ويعرض السوق لرد فعل شديد، إلى غير ذلك من الأسباب التى أملاها على الحذر فى التقرير المذكور. أما الآن، فالمطلوب هو كبح جماح النزول الذى أحدثه الذعر، وقد يتمادى إلى هاوية لا قرار لها. والسعر الذى نطلب أن تعلن الحكومة استعدادها للشراء به، هو دون الثمن الذى تباع به البضاعة فعلا خارج بورصة العقود. على أنه، فى حدوده المذكورة، لا يمكن أن يحدث صعوداً اصطناعياً، ولا أن يغرى الناس بمجازفة. بل إن الغرض الوحيد منه، هو أن يمنع زيادة اختلال التوازن فى سوق العقود بين العرض الوفير من الذين يتهافتون على قطع السعر، والطلب الضئيل الذى يقابله من جانب الشارين، كما أوضحنا ذلك بالتفصيل مراراً وتكراراً.

وإننى أغتنم هذه الفرصة لأناشد (حضرة صاحب المعالى) وزير المالية وطنيته، أن يأخذ برأى أهل الذكر والخبرة الذين استشارهم اليوم، واستشارهم قبله زميله (حضرة صاحب المعالى) وزير الزراعة، وألا يسمح بأن تتفاقم فى عهده هذه الكارثة المجتاحة، على حين أن تداركها بين يديه، والنجاة منها بكلمة من شفتيه.

---

(١) الاهرام فى ٩ ديسمبر ١٩٢٦

واستميح (معاليه) عذراً ، لأذكره بأن الطبيعة قد اختصت هذا القطر بميزة يرتكز عليها رخاؤه وثراؤه ، وهى ميزة إنبات الأقطان الفاخرة الطويلة الشعرة التى لها فى الاستعمالات الصناعية مكانة لا يباريها فيها سواها ، ولها بسبب ذلك ثمن خاص فى أسواق العالم . وأن هذه الميزة لم توهب لمصر هبة ، بل مصر تدفع ثمنها غالياً بما يكلفها زرع القطن من فادح النفقات ، فى حين أن الأقطار التى لا تنبت غير الأقطان العادية ، معفاة من معظمها .

فلا ينبغى لنا أن نفرط فى حق هذه الميزة ونسمح بأن تباع أقطاننا بثمن الأقطان العادية ، أو بفرق لا يدخل فى حد العدالة .

وإننى لمقدم هنا أرقاماً أبين بها (لمعاليه) جسامة الغبن الواقع على المنتج المصرى ، مستمداً إياها من الإحصاء الأسبوعى الرسمى الذى ورد على بورصة الإسكندرية يوم ٣ ديسمبر الجارى ، وهو معلق فى لوحها . فقد جاء فيه أن القطن الأمريكى الذى طوله $1\frac{3}{16}$ بوصة — وهو دون القطن الأشمونى — ثمنه ١٨ ريالا و ٧٥ بنطا . والأشمونى عندنا يباع بين ١٥ و ١٦ ريالا . أما القطن الأمريكى المقارب لقطننا (الفتحى) الذى طوله $1\frac{5}{16}$ بوصة، فسعره ٣٧ ريالا و ٥٠ بنطا والسكلاريدس نفسه ، على كونه أعلى من الفتحى، يباع عندنا بين ٢٣ و ٢٤ ريالا .

أما ثمن الغزل فى منشستر، فهو أجلى فى تبيين الغبن . فإن الغزل الأمريكى نمرة ٣٢ ثمنه ٢٤ ريالا، والغزل السكلاريدس المصرى نمرة ٨٠ ثمنه فيها ٦٦ ريالا، أى أن الفرق اثنان وأربعون ريالا . وفينا هنا من يجرؤ وينادى أن قطننا السكلاريدس الذى يقذف به اليوم بأربعة وعشرين ريالا ، إنما يأخذ سعره الحق .

إن فى هذه الأرقام لأفصح حجة تؤيد ما اتفق عليه الرأى العام من أن حيفاً كبيراً واقع على سوقنا فى هذا الوقت ، وأن حكومتنا جديرة بأن تدفع تلك الكارثة بالوسيلة الوحيدة التى يدعوها ذلك الرأى العام لاتخاذها .

فى أسواق القطن

بورصة العقود (الكنتراتات)

ننشر[1] فيما يلى المحاضرة التى ألقاها الأستاذ الدكتور يوسف نحاس (بك) فى النادى الزراعى أمس عن بورصة العقود .

---

(١) الاهرام فى ١٨ ديسمبر ١٩٢٦

البورصات وفوائدها

قالوا ان الأعضاء تتولد من الحاجة إلى منافعها . ذلك قول حق ، وينطبق على البورصة فى جملة ماينطبق عليه من الأمور . وجدت التجارة فولدت البورصة معها ، لتكون عضواً حياً فى جسمها. ويؤكد « داللوز » ان عادة اجتماع التجار فى مكان واحد وفى آن واحد ، شائعة عند الاشوريين والصوريين والفينيقيين واليونان وسائر الأمم التى اتجهت باستعدادها الطبيعى اتجاها خاصا إلى الاتجار. وقال « تيت ليف » المؤرخ ، انه فى عام ٢٥٩ من تأسيس روما ، شيد فيها بنـــاء واسع سمى Collegium Mercatorum أى المجمع التجارى، لأغراض أشبه بالأغراض التى تشادلها البورصات فى هذه الأيام .

أما تسمية اجتماعات التجار بالبورصة، فقد كانت لأول مرة فى مدينة بروج البلجيكية خلال القرن الميلادى السادس عشر . والسبب فى اطلاق ذلك الاسم عليها ، ان المكان الذى جعلوا يعقدون تلك الاجتماعات فيه كان ملكا لأسرة « فندربورص Wander Burse » .

هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فان صور ثلاثة أكياس للنقود كانت منقوشة فى أعلى الباب الخارجى لذلك البنيان ، وترجمة كيس النقود باللغة الأفرنكية هى كلمة بورص .

لم تعن الحكومة بوضع نظام لهذه الاجتماعات إلا فى العهد الأخير ، وبعد إذ مضى عليها ردح من الزمن . فاذا سأل سائل :لماذا تعد البورصة عضواً حيوياً فى جسم التجارة ، أجبنا : أولا ــ لأنها تجمع التجار فى صعيد واحد بالاستمرار. فيتعارفون ويتبين كل منهم أحوال زملائه وما هم جدراء به من الثقة ــ والثقة هى الدعامة التى ترتكز عليها جميع المعاملات التجارية. وثانيا ــ لأن أهمية التجارة وقوتها الحقيقية تنتج من اتساعها، ومن تنوع الأعمال التى تجرى فيها ، وهذا لايستطاع إلا بلم شعث التجار ، فانهم بتلاقيهم، تتولد عندهم أفكار جديدة، وتنشأ مزاولات تجارية ماكانت لتخطر على بالهم لو بقى كل واحد منهم فى عزلته .

فالبورصة وحدها هى الكفيلة بتحقيق هذين الغرضين ، إذ أن تلاقى التجار فى مكان وزمان واحد، ووجود الوسطاء الذين يتغلغلون بينهم، والذين مصلحتهم فى وقوع التعامل بين الفريقين، أمران يولدان الأخذ والعطاء، ويسهلان المبادلة ،ناهيك بفائدة الأنباء المتواردة من مختلف المصادر إلى ذلك المكان، وابتدار كل من الحاضرين يخبر الآخرين بما جاءه منها. فمن احتكاك الأفكار وتبادل الآراء، تتنور الأذهان وتتأتى المنافسة .

قدمنا هذه المقدمة الوجيزة، ليعلم أن البورصة ليست بدعة مستحدثة، ولكن الغريب أن بورصات الأعمال التجارية لم تكن معروفة بصورتها الماثلة تجاه العالم اليوم إلا من بضع عشرة سنة . قد نتساءل فى هذا الزمن: كيف استطاع العالم التجارى أن يسير أعماله بدونها؟ كما نتساءل: كيف كان آباؤنا يعيشون وهم محرومون من السكك الحديدية وصنوف البدعات الكهربائية ؟ الواقع هو أن المزايا

التى تجلت لنا الآن من البورصات التجارية ذات الأعمال المؤجلة، مقدمة على سائر المزايا فيما يتعلق بتصريف الحاصلات وتقرير أسعارها الحقة .

بورصة العقود بالاسكندرية

لن أتوخى بهذه المحاضرة التبسط فى ذكر فوائد بورصات الأعمال المؤجلة ، وإنما أذكر هنا بإيجاز تام ما لبورصة العقود عندنا مثلا من جلائل الفوائد .

القطن حاصل تخرجه الأرض مرة كل سنة ، ويستهلك على مدى أيام السنة كلها . فبورصة العقود تمكن المشترى من الشروع فى مزاولة الشراء قبل حلول الموسم ، وفى توزيع مشترياته على جميع أشهر السنة. كما أنها تمكن البائع من جعل بيعه أقساما مقسمة على جميع أشهر السنة . فمن ذلك ينتج التوازن المرغوب فيه ، وتتقى نتائج هجوم البائعين بحاصلاتهم على السوق دفعة واحدة فلا يستطيع التاجر مشتراها إلا إذا استطاع بيع عقود ، أى كنتراتات ، تلقاء ما يزيد من مشترياته على حاجته الحاضرة . كذلك الغزال لا يستطيع أن يشترى ذخيرته من القطن لعدة أشهر ، إلا اذا أتيح له أن يغطى تلك المشتريات ببيع عقود لا يستردها إلا بعد تصريف غزله ، وإلا استهدف للمفاجأة بنزول كبير فى الأسعار يربك أحواله المالية ويلحق به ضرراً فاحشاً .

وليس حفظ التوازن هذا مقصوراً على الأسعار فى الداخل، بل إنه يمتد أيضا الى الخارج، فيحفظ التناسب بينها هنا وهناك حفظاً له ضرورته فى تصريف حاصل تتداوله أيدى العالم كله بيعا وشراء كالقطن المصرى . ويحقق هذا التناسب عندما يحدث فرق كبير بين سعر القطن المصرى هنا وفى الأسواق الخارجية، بأن يبيع أناس عقوداً « كنتراتات » فى البورصة التى يكون الثمن فيها عالياً ، ويشتروا مثلها فى البورصة التى تكون الأسعار فيها رخيصة ، وهى المزاولة المعروفة فى اصطلاحهم بالمراجحة. واسمها الافرنسى الشائع Arbitrage ، فبهذه الوسيلة يقع تناسب السعر فى مصلحة الصنف، كما لا يخفى .

على أن هناك أعمالا أخرى متعددة قد تفنن فيها التجار والسماسرة كالريبور والدوبليه والاستلاج إلخ . Stellage, Doublé, Report تلك الأعمال هى أقرب إلى المضاربة منها إلى الأعمال التجارية المحضة ، ولكنها تساعد كثيراً على تخفيف مباغتات النزول أو الصعود العنيف ، وكلاهما ضار ، سوى أنه لا يخلو من تسهيل للتجار وأعمالهم .

المضـــــاربة

فالمضارب فى البورصة عامل نافع من هذه الناحية ، أى من ناحية أنه يلطف حدة المفاجآت الشديدة التى تتعرض لها السوق إذا ما جاءها آناً بعد آن عدد كبير من البائعين الجديين ولسبب ما، أو مصادفة ما ، غاب عنها فى ذلك اليوم المشترون الجديون الذين قد يحضرون فى اليوم التالى ، والعكس بالعكس . قد قيل فى تعريف المضارب إنه رجل يتتبع الحوادث وماجريات الأحوال ،

ويتنبأ بما ستحدثه فى الأسعار من رفع أو نقص ، فيبادر إلى الاستفادة من تخرصاته . وإذا كنا اليوم نشكو بحق من أن المضارب يساعد كثيراً على إنزال أسعارنا وإحلال هذه الكارثة بنا ، فلا ننسى أنه هو الذى سيعمل فى رفع تلك الأسعار منذ يلمح بارقة تبدل فى الحال ، فيغير سبيله ويعزز تيار الصعود . إذن للبورصة فوائد كبرى لا تنكر إذا كانت منظمة . أما إذا تركت لعوامل الفوضى تعمل فيها آمنة مطمئنة ، فإنها تصبح مبعثاً للدمار الجسام . يؤثر عن شاعر عربى بيت فى المرأة تعدى فيه حد الإنصاف والكياسة ، غير أنه ينطبق كل الانطباق على البورصة :

فهى شيطان إذا أفسدتها وإذا أصلحتها فهى ملك

الاصلاحات اللازمة لبورصتنا

لندخل الآن فى لباب محاضرتنا ، ولنخص بالذكر بورصتنا فى أهم ما هى محتاجة إليه من الإصلاحات الجمة التى طالبنا ولاة الأمر بها ملحين منذ سنة ١٩٢٢ ، وقدمت لها فى شأنها النقابة الزراعية المصرية العامة تقريراً ضافياً وافياً كان حظه حظ معظم الاقتراحات التى تقدم للحكومة . أى أنه أعد له مهد فى إحدى زوايا إحدى وزاراتنا المباركة ، لينام فيه نوماً طويلا هادئاً بمأمن من إزعاج الموقظين . نعم إن ممثلى النقابة فى المجلس الاقتصادى سعوا عند إنشاء ذلك المجلس لحمله على إخراج تقرير النقابة من محفوظات وزارة المالية وطرحه على بساط البحث . ولكن مجهودهم لم يكلل إلا بنجاح قليل . فقد أرجأ المجلس النظر فى الإصلاحات المطلوبة لبورصة العقود ، وفضل البدء فى إصلاح سوق ميناء البصل التى تضمن تقرير النقابة ذكر معايبها أيضاً — فتناول منها مسائل أربعاً ، وأخذ فى دراستها على الطريقة التى تدرس بها لجاننا الحكومية المسائل المطروحة أمامها ، وهى الطريقة المبنية على مبدأ أن العجلة من الشيطان . وتعلمون حضراتكم الأطوار التى مر بها مجلسنا الاقتصادى ! فما كاد يعمل بضعة أشهر ، حتى قضى عليه بالتعطيل أمداً طويلا . ثم عاد إلى العمل فى شتاء هذا العام ، فاستأنف درس المسائل الأربع التى كان قد فرغ من درسها فى سنة ١٩٢٤ حيث كانت شركة المحاصيل قد قبلت التعديلات المطلوبة فى شأنها . فجاءت النتيجة النهائية أنه عدل منها ثلاثاً وتركت الرابعة على ما كانت عليه ، لأنها رؤيت غير مهمة ... ، والله يشهد أنها كانت غاية فى الأهمية .

ومهما يكن من الأمر ، فإن الأزمة الحاضرة التى وصفها أحد كبار الماليين الأوربيين عندنا منذ بدئها بأنها أبعد الأزمات مدى وأعمقها غورا فى كل ما انتاب القطر المصرى منها فى الماضى ، تدعو كل من يغار على مصلحة هذه البلاد ، إلى المطالبة بإصلاح نظام البورصة فوراً ، وإفهام المسئولين أنه إذا كان إهمال ذلك الإصلاح فى الماضى تقصيراً معيباً ، فإنه الآن إجرام فى حق هذا الوطن العزيز .

الأزمة الحالية ناتجة من اختلال أسعارنا

أذكر لكم هذا عن خبرة ومراس طويل شاق . وأؤكد لحضراتكم أن مصابنا آت مباشرة وبالذات من اختلال النظام فى بورصتنا ، وأن فلاحنا المسكين الذى يكد طول عامه ، ويتحمل من

المتاعب ما لا يتحمله فلاح فى العالم ، يذهب ضحية المتلاعبين بالأسعار، ويرهق أشد الإرهاق بفعل المستهلكين وأعوانهم، الذين عرفوا قوة التماسك وتنظيم الجهود، فانتفعوا بها . ونحن ما زلنا أشتاتاً، يتصرف غيرنا فى أقدس مصالحنا برأى ومسمع من حكامنا الذين يغلب عليهم حسن الظن بالأيام، ويرون كل شىء على أحسن ما يرام .

وللتفادى من أن تطول هذه المحاضرة الى ما وراء الحد الذى يسعه هذا المقام، اسمحوا لى أن أقصر بحثى اليوم على تبيين بعض المسائل التى أرى فى تعديلها ضماناً كبيراً لحسن سير الأعمال التجارية، وحماية المنتج المصرى لدى تصريف محصوله . أما الاصلاحات الأخرى التى ينبغى ادخالها على نظام البورصة، فهى مبينة فى التقرير الآنف ذكره ، الذى أصدرته النقابة الزراعية المصرية العامة، وهو موجود فى محفوظات الحكومة منذ سنة ١٩٢٢ . والنقابة شارعة فى طبعه مع باقى تقاريرها ، وسينشر قريباً باذن الله ، وربما عدت الى محادثتكم عنها فى فرصة أخرى .

تاريخ إنشاء بورصتنا

أنشئت بورصة العقود عندنا فى سنة ١٨٦١، وهى كما تعلمون أقدم بورصة من هذا النوع وجدت فى العالم، إذ أن بورصة نيويورك لم تؤسس إلا فى سنة ١٨٧٠ ، وبورصة ليفربول سنة ١٨٧٢ وبورصة نيو أورليانس سنة ١٨٨٠ ، وبورصة الهافر سنة ١٨٨١ الخ . إلا أن حكومتنا لم تهتم اهتماما جديا بسن قانون للبورصة إلا فى سنة ١٩٠٢ . فعلت ذلك بطلب من سماسرة البضاعة وأعضاء شركة المحاصيل . وآخر القوانين واللوائح المعمول بها الآن ، هى مرسوم سلطانى صادر فى ٢٥ يوليو سنة ١٩١٦ ، وقرار وزارى صادر فى ٢٦ يوليو سنة ١٩١٦ .

السماسرة وشروط قبولهم

بموجب هذا المرسوم وهذا القرار ، تجرى الأعمال فى بورصة العقود على يد سماسرة قد بلغ عددهم الآن ستة وثمانين . وبمقتضاهما تركت مهنة السمسرة، على ما لها من الخطورة والأهمية الكبرى، مباحة لكل شخص يحوز رأس مال قدره خمسة آلاف جنيه — على أن فريقاً منهم لا يزال رأس مالهم ثلاثة آلاف جنيه كما كان مقرراً فى القانون القديم — ويكون حسن السير والسيرة وممن زاولوا الحرفة كمساعد (رميزييه) أو مياوم (جوبر) أو كاتب رئيسى مدة خمس سنين . وقد استثنى خريجو المدارس التجارية العليا والكتاب الرئيسيون المفوضون عن محلاتهم بجعل المدة لقبولهم سنتين فقط . ولجنة البورصة هى التى تنظر فى طلبات الدخول . وتقبل المرشحين بطريقة الاقتراع السرى، وقراراتها تستأنف أمام غرفة المشورة بالمحكمة المختلطة ، التى تحكم حكما نهائيا بلا بيان أسباب .

رأس مال السمسار

فتح فى مصر باب ذلك المعهد على مصراعيه كعادتنا الشرقية المبنية على السماحة واكرام الوفادة ،

فولجه الصالح والطالح، وانفسح المجال للمقامرات والأعمال المضرة بثروة القطر. على أنه قد حان لنا أن نضع قيوداً أشد لقبول السماسرة. وأهم هذه القيود أن يستزاد رأس مال السمسار زيادة عظيمة، فلا يؤذن بحال أن يكون أقل من عشرين الف جنيه نقداً. والسمسار يبيع ويشترى آلاف القناطير كل يوم. أمن المعقول أن يسمح باجراء عمليات بهذه الجسامة لشخص لا يملك إلا خمسة آلاف جنيه؟ وهذا المبلغ لو كان ملكا له لحرص عليه من الضياع وحذر واحتاط. لكننا نرى أن بعضا من كبار المضاربين أو التجار، يستخدمون رجلا لينشىء أجنسية، ويدفعون له رأس المال القانونى، ثم يأمرونه ببيع آلاف القناطير أو شرائها بأسماء أشخاص من أقاربهم أو معارفهم غير الموسرين. فإن نجحت المجازفة، كان لهم منها ربح عظيم، وإن فشلت، لم يضع إلا ما جعلوه رأس مال لذلك السمسار، وقدره خمسة آلاف جنيه؟

بديهى ان السماح بالمضاربة على هذا الشـــكل، هو المعول الذى تدعه الحكومة فى يد بعض السماسرة لهدم الثروة العامة.

لما بدأنا هذا الموسم، وأخذ مضاربو ليفربول يشترون القطن الأمريكى ويبيعون القطن المصرى بمقادير جسيمة، تابعهم فى ذلك فريق معروف من مضاربى الاسكندرية، فباعوا على المكشوف نحو ٣٠٠ الف قنطار، حتى إذا بلغ سعر القطن عندنا ٣٥ ريالا، كانوا مهددين بالخراب. ولو زاد السعر نصف ريال آخر لشهدنا افتضاح ذلك النظام الغريب الذى مكن السماسرة من أن يبيعوا للمضاربين ٣٠٠ الف قنطار، ولارتجت أركان بورصتنا من جراء التفليسات المتعددة التى كانت لاشك واقعة.

ولكن شاء القدر أن تأتى الحوادث طبق مصلحة أولئك المقامرين، فاشتد ساعدهم، وأنزلوا بنا هذه الكارثة التى جعلت فى كل بيت مناحة.

وجوب التضامن بين السماسرة

فأما والأمر قد أصبح فى هذه الدرجة من الخطورة، فإنا نقترح أن يكون جميع السماسرة فى البورصة متضامنين مالياً، حتى يكون لكل منهم على زميله رقابة هى أفعل ما يكون فى كبح جماح المضاربة وحصرها فى حدودها المعقولة.

صدقونى إننا نضار بالصعود المفتعل قدر ما نضار بالنزول المفتعل. وان التقلبات العنيفة التى اختصت بها بورصتنا دون جميع بورصات العالم لهى مجلبة للكوارث. أنظروا إلى بورصة نيويورك، وهى التى يباع فيها ويشترى أكثر من عشرة أمثال محصولنا القطنى، تروا أن تقلبات السعر اليومية فيها لا تكاد تتجاوز بضعة بنوط، وهى فى مدى السنة كلها قلما تتعدى خمسة ريالات.

أما عندنا فالتقلبات اليومية تحسب بالريالات، والتقلبات فى بحر السنة قد تبلغ عشرات الريالات، وأقول لحضراتكم على سبيل التبيين إن محصولنا يباع ويشرى فى حلقات البورصة عشر مرات بل

نيفا فى كل عام، أى ان مجموع المبيعات يبلغ نحو مئة مليون قنطارسنويا ، مع أن محصولنا بين ٧ و٨ ملايين . وهذا تفان فى المضاربة .

إننى واثق أن تقييد السماسرة برأس مال وفير، واشتراط التضامن بينهم ، يكون أفضل علاج لهذا التهور الجنونى الذى نؤدى ثمنه غالياً ، والذى يغرى فريقا عظيما من المصريين بالمضاربة وتحمل مخاطرها .

يقولون ان التضامن بين السماسرة يجعل مهنتهم احتكاراً لفئة قليلة منهم قد تريد أن تستأثر بالربح لترفض قبول من يريد الانضمام اليهم ، مهما توافرت فيه شروط الكفاية والمال . وحجتهم ترى فى ظاهرها وجيهة ما داموا مسئولين عن أعمال ذلك العضو الجديد . لكن الذى يجرى عليه العمل يبطل هذه الحجة لأن السماسرة ، على كل حال، متحملون تبعة الخسائر التى تأتى من تفليس أحدهم بنسبة ما يصيب كلا منهم عن الأعمال التى يكون قد أجراها مع ذلك السمسار .

إنهم فى الواقع يبالغون فى الاحتفاظ بشرف مهنتهم ، إلى حد أنهم يسوون مركزهم مع السمسار المتوقف بأيسر الطرق الودية، ولا يقبلون شهر إفلاسه ، حتى لو عاد اليهم من ذلك بعض مالهم. فعليه لا يكون من تقرير مبدأ التضامن القانونى بينهم ، إلا توزيع خسارة السمسار المتوقف على جميع زملائه، بدلا من قصرها على الذين خصهم سوء الطالع بالتعامل معه. وهذا أدنى إلى العدل والمساواة، فضلا عن كون ذلك التضامن، كما قدمنا، يجعل التوقف نادر الحدوث جداً . ثم ان فى الاستطاعة تدارك هذا الأمر بأن تعين الحكومة حداً لعدد السماسرة، كأن تجعله خمسين، وبأن تجعل حق اختيار السماسرة موكولا للجنة المراقبة العليا ، التى سيأتى الكلام عليها .

هذا التضييق هو فى المصلحة العامة . وخير لنا أن يرفض ظلما طلب شخص تتوافر فيه كل شروط اللياقة ، من أن يقبل شخص مشكوك فى أمره ، وقد يكون عامل فساد .

للتضامن بين السماسرة قانون مسنون فى فرنسا يعمل به منذ سنة ١٨١٦ . وبفضل ذلك القانون، أصبحت بورصة باريس مضرب المثل بدقة أعمالها ومتانة سمعتها فى الخافقين . وقد طرأت على فرنسا بعد الحرب زعازع مالية هوت بنقدها إلى الحضيض، ولكن بورصتها لم تهتز لتلك الزعازع بل بقيت، راسخة مكينة .

تحديد عدد السماسرة

أشرنا بأن يكون عدد السماسرة خمسين ، ونرى فى هذا العدد كل الكفاية ، كما نرى فى تجاوزه عيبين أصليين نذكرهما : أحدهما ان كثرة الموجودين فى حلقة البورصة من السماسرة وأعوانهم يجعل التعامل شاقا وغير مضبوط . فإنه يستحيل على هذا الجمع الغفير أن يتسامع مختلف نداءاته . وقد رأينا بسبب ذلك الزحام، سمساراً يطلب الشراء بأربعة وعشرين ريالا مثلا، وآخر يبيع بثلاثة وعشرين وثلاثة أرباع الريال فى نفس اللحظة، إذ فاته أن يسمع نداء المشترى . أما العيب الثانى، وهو الأضر ،

فتأت من أن عدد السماسرة يزيد على ما يقتضيه مقدار الأعمال التى تجرى فى البورصة .

فلاستكثار المعاطاة لاستدرار الأرباح من غير مظناتها ، يطلقون جلابيهم على جماهير الناس ، يزينون لهم الاشتغال بالبورصة ، ويمنونهم بتخفيض جسيم فى جعل السمسرة . كأن لا يتقاضونهم إلا ربع قيمتها المقررة . بل دون ذلك أحيانا ، ولكنهم لا يكتفون بالعوض عما يأتيهم به الفتح الصمدانى ، بل يستمدونه من أبواب أخرى لا تخفى على المشتغلين . إن عدد السماسرة محدود فى فرنسا . وحديثا قد حددت حكومة إيطاليا أيضا عددهم ، وشطبت أسماء الزائدين على العدد الذى حددته . فهلا أوتيت حكومتنا مثل تلك الشجاعة ؟

منع التجار والمضاربين

من انشاء اجنسيات بأسماء مستعارة

لدينا تعديل ثان نرغب فى اقتراحه ، هو أن لا يباح للتجار ولا لكبار المضاربين انشاء أجنسيات لهم تحت أية صورة كانت . وما من مشتغل فى البورصة ، إلا يعلم أن فلانا التاجر الشهير ، هو فى الواقع ونفس الأمر صاحب الأجنسية المنسوبة الى زيد ، وليس له فيها إلا الاسم وراتب شهرى وحصة ضئيلة فى الأرباح . أو ان لفلان من كبار المضاربين أجنسية باسم عمرو . وحكم عمرو هذا كحكم زيد ذاك . فهل أرانى فى حاجة إلى الإطالة فى تبيين معايب هذه البدعة التى انتشرت أخيراً ؟ إنه لمن التناقض الغريب أن يشترط المشرع على السمسار ، أن لا يكون مشتغلا بأعمال تجارية بوجه عام ، وألا يشتغل بالمضاربات لحسابه الخاص ، ثم نسمح للتجار والمضاربين بانشاء أجنسيات تحت أسماء مستعارة ؟

هذا السماح مخالف صراحة للقانون الذى أوردنا نصه . وللجنة البورصة أن تمنعه ، ولكن أنى لها ذلك ، وتجار الصادرات هم المسيطرون فعلا على بورصة العقود ؟

منع نفوذ التجار فى بورصة العقود

قد انساق بنا الكلام الى الاصلاح الثالث الذى نريد اقتراحه ، ذلك الاقتراح هو تحرير بورصة العقود من تلك السيطرة التى أقل مايقال فيها إنها تخدم مصلحة التجارة على حساب مصلحة المنتجين . إن نفوذ تجار الصادرات فى بورصة العقود عظيم . أولا — لأن لهم فى لجنة البورصة ثلاثة أعضاء يمثلونهم من الاثنى عشر الذين تتألف منهم اللجنة المذكورة ، وان صوت أولئك الثلاثة يكون دائماً راجحا ، بالرغم من قلة عددهم ، لأن السماسرة مضطرون لمراعاة جانب تجار الصادرات ، لأنهم أهم عملائهم . ثانيا — لأنهم بصفتهم أعضاء منضمين فى لجنة البورصة ، لهم عدد لا يستهان به فى جمعياتها العمومية . فينشأ من ذلك تدخلهم فى كل ما يعرض من تعديلات اللوائح . وهذا التدخل له تأثير حاسم إذا كان الأمر خاصا بمصلحة المصدرين المنضمين بشركة المحاصيل ، مثل مواعيد العمل فى البورصة ، وتحديد الفلييرات الخ . فإذا ذكرنا أن سماسرة بورصة العقود غير ممثلين فى لجان ميناء البصل ،

فمن المصلحة العامة أن لا يكون تجار الصادرات ممثلين فى لجنة بورصة العقود . وكفاهم مالهم من النفوذ الأدبى ليحموا مصالحهم الحقة .

إنشاء لجنة مراقبة عليا

على أننا نرى أن نعيد على مسامعكم نص الاقتراح الذى وضعته النقابة الزراعية المصرية العامة سنة ١٩٢٢ بحرفه، لما فيه من ضمان أكيد لحسن سير الأعمال :

تقترح النقابة تفويض الهيمنة على البورصتين إلى لجنة للمراقبة بالتشكيل الآتى : —

ستة من أعضاء النقابة الزراعية المصرية العامة باعتبار أنهم يكونون ممثلين لصالح المنتج المصرى ، وهو عماد الثروة فى البلد، وصاحب المصلحة الكبرى فى هذا الشأن .

ستة آخرون يصير اختيارهم من بين سماسرة بورصة العقود وتجار الصادرات والمصارف .

ويضم إلى الهيئة المذكورة مندوبان من وزارة الزراعة وموظف عال من وزارة المالية تكون له الرياسة .

اختصاصات هذه اللجنة

أما اختصاصات لجنة المراقبة العليا فهى التالية :

١ — تنظيم ومراقبة بورصة البضاعة الحاضرة وبورصة العقود « الكنتراتات » . ولها الحق فى تعديل شروط قبول السماسرة ، من حيث رأس المال ، ومدة التمرين وغير ذلك .

٢ — وضع وتعديل شروط قبول السماسرة والمياومين والوسطاء .

٣ — مراقبة تطبيق القوانين واللوائح فى كلتا البورصتين ، وتشرف على مجلس ادارتهما ولها السيطرة على الجمعيات العمومية الأربع .

٤ — تقرير الحد الأدنى لرأس مال الأجنسيات .

٥ — الفصل فى المنازعات التى تنشأ بسبب بيع البضاعة الحاضرة، والتى لا يمكن عرضها على المحاكم العادية بسبب ما يتطلبه بيع البضاعة الحاضرة من السرعة .

٦ — تعيين شروط قبول الخبراء وتحليفهم اليمين لديها بعد التحقق بالامتحان، على النحو الذى تقرره، من كفاءتهم .

٧ — تقرير النماذج .

٨ — تحديد فروق الرتب .

٩ — مراقبة الموازين .

إن تأليف لجنة كهذه ، لابد منه لتحقيق الرقابة على صورتها الجدية . إذ أن بورصة ميناء البصل

خلو من كل رقابة رسمية. وليس للحكومة ممثل فيها. وأما مندوب الحكومة فى بورصة العقود، فاختصاصاته ضئيلة لاتسمح له بإحكام المراقبة، حتى لو كان كفؤا لذلك العمل الدقيق.

رقابة الحكومة

لا إخال أحداً يجادلنا فى وجوب وضع أسواقنا القطنية تحت رقابة الحكومة، بل تحت وصايتها الفعلية، أسوة بما هو جار فى بلاد قطعت شوطاً أكبر من شوطنا فى الرقى التجارى، وكانت البادئة باعلان مبادىء الحرية، وسفك دماء بنيها لتقريرها، مثل فرنسا والمانيا. ولو يحتج علينا بأن بورصتى ليفربول ونيويورك معفاتان من تلك الوصاية فإن العادات والأخلاق فى ذينك القطرين هى أشد أثراً وأقوى مفعولا من كل رقابة حكومية.

الأسباب الموجبة لها

ومهما يكن من الأمر، فإن اعتبارين جوهريين يحتمان تلك الرقابة عندنا.

الأول — ان مهنة السمسار لايزاولها إلا ابن الوطن فى كل بلاد العالم، ولكنها عندنا فى أيدى الأجانب، كما يبدو لحضراتكم من الإحصاء الآتى الذى عمل فى أول نوفمبر سنة ١٩٢٦: فمن الستة والثمانين سماساً الذين يشتغلون فى بورصة العقود، ٣٢ مصريا و٢٤ يونانيا و١٤ إيطالياً و٨ إنجليز و٤ فرنسيين و٣ نمسويين و١ روسى.

متى كان السمسار وطنياً، انصرف، بحكم الطبع، إلى مراعاة مصلحة وطنه، وتفضيلها على كل مصلحة أخرى. فإذا طرأت أزمة أهلية، عمل على ملافاتها وتخفيف ويلاتها. وإذا تعمد فريق لمصلحة شخصية إنزال أسعار حاصل حيوى لبلده، كالقطن عندنا، أبى أن يعاون على بلوغ أمنيته. يتجه بوحى الحكومة، ويخشى عتاب مواطنيه، ويتقى سخط الرأى العام، بخلاف السماسرة الأجانب الذين لاينظرون إلا إلى منافعهم، ولهم العذر.

أما الاعتبار الثانى، وهو وقتى، فلأن المصريين غير متمرنين حتى الآن على أعمال البورصة. ويؤسفنا القول ان حكومتنا لم تكن أكثر من الأمة مراسا بها. وإذا كان النداء الذى مافتئنا نرفعه منذ أعوام بوجوب إنشاء مصلحة خاصة للقطن، لم يجد حتى الساعة أذنا صاغية، وهو العجب العجاب، فما ذلك إلا لأن حكامنا، لجهلهم أهمية الأسواق القطنية وما يدخل فى تكوين هيكلها من الأجهزة الدقيقة، يظنون انهم قادرون على تسييرها بلا استعانة بالإخصائيين. فلا أقل، وتلك حالتنا، من أن تكون على البورصة رقابة تحمى مصالحنا، ولو بعض الحماية.

وعلى ذكر الرقابة أقول إنه يجب أن تضاف إلى اللجان الفرعية الموجودة فى بورصة العقود، لجنة للفحص والتفتيش، تخول الحق فى كل حين أن تتفقد دفاتر كل أجنسية من غير انتظار أن تحيط بها الريب، كما يجرى الآن، بل لها، إذا رأت اندفاعاً أو تهوراً من أى كان وراء حدود البيع والشراء

العادى، أن تطلع على نفس مدونة السمسار، وتتبين، من التطبيق على دفاتره، أتجارة ما يعمل بأمر عملاء معروفين، أم مضاربة مما يودى بالأجنسيات ، إن لم يسعدها التوفيق كما أسعدها فى أول هذا الموسم ، على ما مر بنا ذكره ؟

ويجب أيضا أن يكون للحكومة حق الاشتراك فى تلك الرقابة ، وأن تقف المضاربين عند حد لا يتعدونه ، إذا رأت أن استرسالهم فى المضاربة يكون خطراً على ثروة المنتجين المصريين . إذ لا معنى للمنتج بحرية العمل ، إذا أدت تلك الحرية إلى خراب البلاد .

وأؤكد لحضراتكم ، أنه لولا تيقظ رئيس لجنة البورصة الحالى ، وتغاليه فى الحرص وتقدير الواجب مما يدفعه إلى مراقبة أعمال الأجنسيات بما يستطيع من الدقة، لأفلست عدة منها أدركها ذلك الحازم فى اللحظة الأخيرة ، وأجبرها على التصفيه الاختيارية ، فنجى البورصة والبلاد من عواقب إفلاس تلك الأجنسيات .

الفلـــيرات

تلك طائفة قليلة من الأمور الرئيســية المتعلقة بنظام البورصة الداخلى . وقد أشفقت على حضراتكم، وضننت بوقتكم، من أن أتعرض للمسائل الكثيرة الأخرى التى هى فنية قد يمل سماعها ، وإنما يجب على الإخصائيين تناولها بالبحث والتنقيب . ومن أهم هذه المسائل ، مواعيد إصدار الفليرات وطريقة تداولها، بحيث يتقى التواطؤ على إصدار فليرات وهمية بقصد التأثير فى السوق. وقد جاهدت كثيراً حين كنت فى لجنة شراء القطن لحساب الحكومة فى الموسم الماضى، للوصول إلى ضبط تداول الفليرات، واستصدرت فتوى من قلم قضايا المالية بذلك ، ثم قراراً من (سعادة) وكيل تلك الوزارة بوجوب استيفاء مرور الفليرة من المصدر إلى آخر مشتر . ولكنى أخشى كثيراً أن يكون كل ذلك قد بقى حبراً على ورق ! وفى رأينا أنه لا يجوز أن تتعدد الفليرات فى كل شهر ، بل أن تكون فليرة واحدة للاستحقاق الواحد، أسوة بما هو جار فى البورصات الأخرى. وفى ذلك التوحيد، ضمان لمنع التأثير المفتعل . ولا نفهم معنى لجعل المشترى تحت تصرف البائع ، يسلمه البضاعة فى الوقت الذى يناسب مصلحته .

البيع تحت القطع

على أننى أقول لحضراتكم ، وأتحمل مسئولية قولى: لو توصلنا إلى تنظيم بورصتنا، لبقى مستحيلا أن تحمى أسعار قطننا ما دامت طريقة البيع تحت القطع لم تحظر حظراً باتاً ، فإنها ،بصرف النظر عن معايبها الذاتية وعما توقع فيه الناس من شراك التلاعب والسلب، هى من الوجهة الاقتصادية والفنية مفسدة لميزان بورصة العقود ، وإليكم بيان ذلك .

مضـــاره

إن بيع القطن على الكنتراتات بدون تعيين سعره ، إخلال بين بناموس العرض والطلب . ومن أول مقتضيات هذا الناموس، أن يسوى سعر السلعة بين المشترى والبائع بنسبة حاجة الأول إليها وحاجة الثانى إلى ثمنها فإذا استوفى المشترى حاجته منها قبـــل أن يعين الثمن ، أصبح الغبن المحقق من نصيب البائع يوم تعيين الثمن فيما بعد .

والحكومة لا تجهل الألاعيب التى تسببها طريقة البيع هذه فى بورصة العقود ، تلك الألاعيب التى ظاهرها قانونى ، فلا يمكن مقاومتها بالطرق القانونية، ولكنها فى الحقيقة وسائل استنزاف لمعين الثروة المصرية تتجدد مأساتها فى كل شهر من شهور القطع بمرأى ومسمع من الحكومة . وقد أتيح للجنة شراء القطن أن شهدت ، حين قطع يناير سنة ١٩٢٦ ، ما جرى فى بورصة العقود من الأعمال المخزية التى لم تستطع دفنها ، فسعت لتخفيفها بطريقتين . أولاهما ـ جعل الإقفالات الرسمية خمسة بدلا من اثنين . والثانية ـ تدخل الحكومة فى فلبيرات شهر مارس سنة ١٩٢٦ والأشهر التى تلته منعاً لتجدد ما حدث فى شهر يناير الماضى .

أما الطريقة الأولى، فمجمع على أنها ملطفة بعض التلطيف ، ولكنها لا تفى بالغرض. وأما الثانية فلم تكن إلا إجراء استثنائيا لا تستطيع الحكومة تجديده فى كل حين .

وغير خاف أيضا أن طريقة البيع على الكنتراتات ، قد تعد مساعدة كبيرة لتجار الصادرات الذين يستفيدون منها ربحا طويلا ضد مصلحة المنتج . وذلك لأن المغازل تبتدىء قبل نضج المحصول بالتعاقد معهم على مقادير من البضاعة تسلم إليها فى الموسم . فتجار الصادرات ، الذين يكونون قد ضمنوا عن طريق الشراء على الكنتراتات ، واطمأنوا أن مقدار البضاعة التى تعاقدوا عليها مع الغزالين ستكون حتما بين أيديهم من بدء الموسم، يستطيعون التعاقد مع أولئك الغزالين ، بدون حاجة إلى تغطية عقود بشراء كنتراتات فى البورصة، خصوصا فى السنين التى يرون فيها أن المحصول مقبل، وأن الأسعار ستتأثر بإقباله . ومن البداهة أن إحجامهم عن شراء كنتراتات مقابل تعهداتهم ، يحرم بورصة العقود أقوى عامل للصعود . وذلك العامل هو شراء المصدرين ، فتضعف تلك السوق ضعفا يتزايد باستمرار أولئك المصدرين على البيع إلى الخارج ، من غير تغطية تقابله بطريق شراء كنتراتات فى البورصة . وعند هجوم المحصول ، يكون تدفق الوارد ، والاندفاع العام إلى البيع ، عاملين جديدين يزيدان السوق ضعفا ، وهذا عين ما جرى فى بدء الموسم الماضى والحالى ، فهبط سعر قطننا الحالى من ٣٥ ريالا إلى الحضيض الذى هو فيه الآن .

أما إذا كانت طريقة البيع على الكنتراتات محظورة، فإن تاجر الصادرات لا يجد مندوحة عن شراء الكنتراتات بمقدار الكميات التى يكون قد تعاقد عليها قبل ورود المحصول ، ليضمن لنفسه الحصول على البضاعة ، فيحفظ شراؤه لسوق العقود توازنها الضرورى . وإنما خلقت تلك السوق

خصيصا لمثل هذا العمل التجارى . فاذا امتنع التجار عن دخولها مشترين جديين ، فقد أصبحت مقامرة ومغامرة ، عدمها خيرمن وجودها . ذانك سببان جوهريان لمنع البيع على الكنتراتات نضم إليهما أموراً أخرى ذات شأن تؤيد ضرورة ذلك المنع .

(ا) إن المشترى بضاعة مجهولة لم يعاينها، لايستطيع أن يدفع فيها الثمن الحق، بل يجب عليه ، إن كان حريصا على مصالحه، أن يقدر لها أدنى منزلة من الجودة ليأمن الخسارة . وفى هذا كل الغبن على البائع .

(ب) يحسب التاجر حسابا عند تقدير الثمن لما قد يقع من إخلال البائع بتعهداته ، اما لسوء نيته ، أو لعذر طارىء ، وفى هذا غبن آخر على البائع .

(ج) اتفقت الآراء ، على ان عدم العناية بنظافة القطن ونقاوته، من العلل الكبرى التى خفضت قيمة القطن المصرى ونزلت به عن مركزه الممتاز عند غزالى العالم .

ومن المحقق، أن طريقة البيع على الكنتراتات، تساعد أكبر مساعدة على تفاقم هذه العلة ، إذ أن صاحب القطن الذى باعه فى الصيف، وخصوصا الذى باعه بسعر بخس، لايعتنى بجنيه ونقاوته كما يعتنى بهما الرجل الذى لم يبع قطنه ويسعى إلى احراز أعلى ثمن فيه بحسن النقاوة وإتقان الجنى .

على أن للذين يعارضون رأينا حجتين يدلون بهما . الحجة الأولى، هى حرية التعاقد لعدم حرمان المنتج المفتقر إلى المال من تفريج كربته بالبيع قبل نضج محصوله ، واغتنام فرصة الأسعار التى يراها ملائمة له . والحجة الثانية ، هى أن تحريم البيع على الكنتراتات يعرقل أعمال التجارة ، فيضر بمصلحة السوق .

أما الحجة الأولى ، فمردودة بأن للحرية الشخصية حداً لاينبغى أن تتعداه . وهذا الحد هو ألا يكون فى استعمالها لمصلحة بعض أفراد اضرار بالمجموع . وقد بينا الحيف الجسيم الذى يلحق بالثروة الأهلية من جراء ترك الحرية فى البيع على الكنتراتات . وليس فى طلب هذا المنع شذوذ عن المبادىء القانونية العامة التى لا تجيز بيع غير الموجود ولا البيع بدون تحديد الثمن ، لأن الثمن من الأركان الأساسية فى صحة البيع ، سواء أكان البيع عاجلا أم آجلا .

أما الاحتجاج بالإفتقار إلى المال ، فلا يقوم دليلا على جواز التضحية بالمصلحة العامة . لأنه لايمارس البيع على الكنتراتات عادة إلا كبار المزارعين. ولهؤلاء من سعة أملاكهم مايكفى لتوطيد الثقة بهم من جانب البنوك المتعددة اذا كانوا يتصرفون فى الاقتراض تصرفا حكيما . على أن التاجر الذى يشترى منهم ويدفع إليهم المال قبل تسليم البضاعة ، بل قبل وجودها، يعتمد على انهم جدراء بالثقة . فلا يفهم كيف تأبى البنوك اقراضهم مايحتاجون إليه بفائدة معتدلة ، ولا كيف أنهم هم من ناحيتهم لايفضلون طريق الاقتراض من البنوك لما فيها من قلة الخطر، بالقياس إلى طريقة البيع على الكنتراتات .

أما الذين يتصرفون تصرف السفهاء، فمن الرأفة بهم أن يحجر على تصرفهم المسيء إلى أنفسهم، بان يمنع عنهم سهولة الحصول على المال بطريقة البيع على الكنتراتات مع ما فيها من الاضرار الكبير بالمجموع .

فاذا قيل إن طريقة البيع على الكنتراتات تمكن المنتج ، الذى يرضيه السعر قبل نضج محصوله ويخشى نزوله فى ما بعد نضج محصوله، أجبنا أنه يستطيع ذلك بطريقة أمثل من تلك : هى أن يتفق مع أحد التجار آنئذ ،وأن يبيع له القطن بسعر قطعى .فيكون عمله هذا داخلا تحت حكم البيع بأجل، ولكن بسعر معلوم متفق عليه بين الفريقين .

أما الحجة الثانية،وهى ان منع البيع على الكنتراتات يعرقل أعمال التجارة، من حيث أن التاجر لايستطيع قبل الموسم أن يعقد صفقات مع الغزالين لعدم تأكده من أن البضاعة ستكون فى يده فى الميعاد الذى تعاقد عليه، فهى حجة لايصح الاعتداد بها. لأن فى وسع ذلك التاجر أن يشترى كنتراتات فى بورصة العقود استحقاق الشهر الذى تعهد للغزال أن يسلمه القطن فيه ، وبذلك يتحقق من الحصول على البضاعة فى ذلك الميعاد . نعم،انه لايمكنه أن يتخير البضاعة التى تسلم له فى استحقاق الكنتراتات كما يتخيرها عند شرائها من قطن عملاء يعرف بالسوابق ما أصناف بضاعتهم ، وما مكانتها من الجودة . ولكن ليست هذه المسألة، بالنظر إليه، إلا مسألة تسهيل فى عمله ، وتخفيف من عنائه . ولا يعقل أن يحتفظ بطريقة بالغة الضرر بمصلحة الأمة للترفيه عن فريق التجار ولهم من المزايا والمغانم مايسهل عليهم تحمل بعض العناء .

وبالبت البيع تحت القطع مقصور على المنتجين ، فإن هذا الذى يصح لنا تسميته بالداء الوبيل، قد وصلت عدواه إلى تجار الداخلية أنفسهم ، وكبار المنتجين الذين يحلجون أقطانهم ويبيعونها فى ميناء البصل . فقد أقلعوا جميعا فى العهد الأخير عن البيع القطعى ، وأصبحوا يبيعون لتجار الصادرات تحت قطع السعر ، بحيث أن بورصة العقود تغرق كل يوم بسيل من الكنتراتات التى تباع فيها لقطع السعر . ويستحيل أن يوجد مشترون ليتلقوا فى آن واحد ما يدفعه ذلك السيل المتدفق. وما الكارثة التى نحن فيها، إلا وليدة هذا الإجراء الطائش . وقد ذكر بعض تجار الصادرات الذين قابلوا حديثا (حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل) سعد زغلول (باشا) رئيس مجلس النواب، هذه العلة (لدولته) باعتبار أنها العلة الأصلية فى تدهور الأسعار . ولذلك لم يروا علاجا للتدهور إلا تدخل الحكومة فى سوق العقود ، لتضع حداً لانهيارها ، ولتمنع عن البلاد كارثة أفدح .

وهنا يجدر بنا أن نرفع خالص شكرنا إلى (دولته) ، وإلى حكومتنا السنية ، وبرلماننا الموقر، لإجابتهم نداء النقابة والأمة وتقريرهم دخول الحكومة سوق العقود .

والغريب فى هذا الأمر ، أن شركة المحاصيل نفسها ، قد هالها تهافت البائعين فى الميناء على البيع تحت القطع، فأرادت أن تضع حداً له بأن شرعت فى تعديل المادة (٦٢) من قانونها، قصد أن تلزم البائعين تحت القطع بأن يتركوا بين يدى المشترى ٢٠٪ من الثمن ضمانا إلى حين قطع السعر .

وفى المادة (٦٢) ، كان ما يترك لايربو على ٥ فى المئة . وما فعلت ذلك، إلا على أمل أن حجز القيمة المذكورة يكون حائلا دون الاستمرار فى الخطة الممقوتة الآنف ذكرها . فاكان أحرى حكومتنا أن تبادر بحظر ذلك النوع من البيع ، قبل أن يتصدى نفس المنتفعين به لتحديده ، من حيث رأوا أن المغالاة فيه قد أوشكت أن تنقلب عليهم أنفسهم ولعلها فاعلة فى القريب العاجل .

وفى الختام أشكر لحضراتكم حسن استماعكم ، معتذراً عن هذا الإسهاب الذى يعد بالنسبة إلى جسامة الموضوع تناهياً فى الإيجاز .

الضرورة القاضية بانشاء مصلحة الطرق

جاء[1] فى الخطبة التى ألقاها أمس (حضرة صاحب المعالى) وزير الزراعة فى مجلس النواب، أنه يوجد فى داخلية البلاد من محصول سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ نحو ٣٠٠,٠٠٠ قنطار .

على أن هذا الرقم هو فى رأينا أقل من الحقيقة . وقد بحثنا بحثاً دقيقاً لمعرفة ما كان متخلفاً فى داخلية البلاد من المحصول الماضى ، ورجعنا فى ذلك إلى رأى التجار ومديرى البنوك المعروفين بضبط الإحصاء، فتفاوت تقديرهم بين نصف مليون قنطار و ٨٠٠,٠٠٠ قنطار. ويبدو لنا أن التقدير الأقرب إلى الصواب، هو الذى أطلعنا عليه أحد بنوك الإسكندرية، ومعلوماته مستقاة من أصدق المصادر . وهاك بيان ذلك التقدير :

١٥٠,٠٠٠ قنطار أشمونى وزاجوراه فى الوجه القبلى .
٣٥٠,٠٠٠ قنطار سكلاريدس .
١٥٠,٠٠٠ قنطار أنواع أخرى فى الوجه البحرى .

٦٥٠,٠٠٠ الجملة

فاذا أضفنا إلى ذلك محصول السنة الحالية كما قدرته وزارة الزراعة ، أى سبعة ملايين وربع مليون كانت الجملة سبعة ملايين وتسعمئة ألف قنطار، وهو رقم يؤيد رأى القائلين بأن ماسيرد إلى الإسكندرية حتى نهاية الموسم الحالى سيبلغ نحو ثمانية ملايين قنطار . وإنما كتبنا هذا البيان، حتى لايظن الناس أن وزارة الزراعة قد أخطأت خطأ فاحشاً فى تقديرها لمحصول هذا العام ، كما ادعى بعضهم .

وفى اعتقادنا ، أن موظفى وزارة الزراعة يقومون بأعمال التقدير قياماً موجباً للرضى ، ولكن الغلط يأتى فى كل مرة من إحصاء المساحة المزروعة قطناً ، كما قلنا فى إحدى جلسات المؤتمر الأخير

(١) المقطم فى ١٥ أبريل ١٩٢٧

وذلك الإحصاء ينقص عن الحقيقة وعن المساحة التى تبنى عليها شركة المحاصيل تقديراتها بنحو مئتى ألف فدان . فهل لنا أن نؤمل من الحكومة أن تضبط المساحة القطنية فى هذا العام . فتكون قد أتت بعمل واحد من تلك الأعمال المتعددة التى ما فتئنا نطالب بها حتى مللنا التكرار ، ونحن لا نجاب إلا بالخطب الرنانة والوعود البراقة التى تعاد بحروفها تقريباً كلما أثيرت مسألة القطن فى مجاسينا النيابيين ، ولا يعلم إلا الله إلى متى تتوارى تلك الخطب وهذه الوعود قبل أن يحين وقت التنفيذ .

كل يوم تطرأ حوادث تنبه الحكومة إلى ضرورة الأخذ بانشاء مصلحة القطن التى حفيت أقلامنا فى التماس إنشائها . وآخر حادث هو الذى جرى فى الفليبرات الأولى لشهر أبريل ، هذا على نحو ما شرحه مكاتب المقطم الإسكندرى فى عدد أمس . وإن فيه لأكبر برهان على تواكل وزارة المالية فى هذا الموضوع الحيوى للبلاد . لكننا ما زلنا على عقيدتنا الجازمة بأنه لا يرجى صلاح الحال إلا بانشاء مصلحة القطن . أما تشتيت المسائل المتعلقة بالقطن بين مختلف الوزارات فليس معه ما يبشر بوضع حد للاستباحات المتكررة بسببه والنقص المعيب فى أنظمة سوقنا القطنية .

فهل يستفز الإشفاق على مرافق الأمة أحد نوابنا الكرام فيتطوع لضم صوته إلى صوتنا ، وجهاده إلى جهادنا عساه يكون أوفر حظاً فى إقناع أولياء الأمر بضرورة إنشاء مصلحة القطن ، فيخدم بذلك الفلاح أجل خدمة مرجوة ، وما أجدره بالعناية والرأفة .

الحكومة والقطن

رأى(١) كثيرون من المزارعين أن يغتنموا فرصة تحسن أسعار القطن فى هذه الأيام فيبيعوا قسماً من محصولهم بأسعار الكنتراتات الحالية ويؤخروا بيع ما بقى إلى ما بعد جنى المحصول حتى إذا تكرر هذا العام ما أصبح معتاداً منذ أعوام ، وهو أن الأسعار تتحسن فى شهرى يونيو ويوليو ثم تهبط متى ابتدأ المحصول يرد على الإسكندرية ، كانوا قد تخلصوا من قسم من محصولهم بالسعر العالى ، وأمنوا الغبن الكبير الذى كانوا يغبنون به بعد الجنى . وبينما كان المزارعون يؤمنون يوم الثلثاء أن أن يبيعوا بسعر ٤٠ ريالا لكنتراتات السكلاريدس و ٢٩ ريالا أو أكثر لكنتراتات الأشمونى ، لأن أسعار نيويورك وليفربول جاءت بتحسين يذكر ، أخذت أسعار القطن المصرى تتدهور بسرعة خلافاً للمنتظر . ولما سأل الناس عن السبب ، قيل لهم إن الحكومة المصرية شرعت فى بيع القطن المخزون عندها فى ميناء البصل كما ذكرنا أمس فى المقطم ، فاستحوذ الرعب على المضاربين وتهافتوا على البيع بأى سعر تيسر . وهذا سبب هذا الهبوط غير المنتظر .

---

(١) المقطم فى ٢٨ يوليو ١٩٢٧ .

ولما بلغنا ذلك استغربناه كل الاستغراب ، ولم نصدق إمكان حصوله لأننا نقلنا بالأمس فقط من أوثق المصادر وأدرى المطلعين على أعمال الحكومة من ولاة الأمور ، أن الحكومة لا تزال تفاوض النقابة الروسية فى بيع أقطانها لها كما نشرنا فى المقطم أمس ، وأنها تروم عقد هذه الصفقة مع روسيا لتخدم هذه الأمة وتساعد على تحسين الأسعار بتقليل المقدار المتأخر من القطن . ونحن لا نزال نعتقد أن الذين أشاعوا هذا الخبر، أشاعوه عن سوء نية ليقضوا وطرهم ، ويسودوا صحيفة الحكومة فى اعتبار الرعية . فإنه خبر وقع أسوأ وقع عند المزارعين وجعلهم يسيئون ظنهم فى حسن مقاصد حكومتهم . فلا تسل عما كان يقال من عبارات اللوم والذم من الذين تسرعوا فى تصديق هذا الخبر وعده أمراً واقعاً وقضية مسلمة . فالرجاء من الحكومة أن تبادر إلى تكذيبه إن كان غير صحيح . أو أن تظهر للجمهور الباعث لها عليه إن كان صحيحاً ، فتكف ألسنة اللائمين عنها من جهة ، وليكون كل مزارع على بصيرة من جهة أخرى .

* * *

وقال مكاتبنا الإسكندرى: علمت أن المسيو سمنوك وكيل الشركة الروسية التركية بالإسكندرية . وهو الذى يسعى من مدة طويلة للحصول على إذن لاثنين من الخبراء الروسيين فى القدوم الى مصر لمعاينة القطن المصرى الذى ترغب روسيا فى شرائه — أرسل تلغرافاً الى ادارة شركته بموسكو ينبئها بالحصول على الإذن المطلوب . ولم يتلق حضرته من الحكومة كتابة رسمية بشأن قرارها ، وينتظر أن يذهب الى القاهرة فى هذين اليومين للاتفاق مع ادارة الأمن العام على شروط اقامة الخبيرين المشار اليهما فى مصر ، ولا يخفى أن الذى يهم الأمن العام من هذه المسألة هو منع نشر الدعوة البلشفية . والشركة الروسية التركية هذه تشتغل لمصلحة روسيا وتركيا ، كما يدل اسمها ، ولها فرع فى الأستانة .

وبهذه المناسبة أقول إن سعر القطن سقط اليوم « الثلاثاء » ريالا فى القنطار لأن بعضهم أشاع فى البورصة أن الحكومة المصرية شرعت فى بيع قطنها . وهذه الإشاعة غريبة لأن الحكومة المصرية اذا أرادت بيع القطن لروسيا، فإنها تفعل ذلك وتبيعه رأساً دون أن يكون للبورصة دخل، لكى لا يؤثر عملها فى أسعار السوق .

* * *

قطن الحكومة وعرضه للبيع

الاسكندرية (بالتلغراف) :

لم تكن الحكومة اليوم (الثلثاء) بالأسف موفقة بعرضها جانباً من قطن الحكومة للبيع بسوق ميناء البصل بالصورة التى حصلت اليوم، لأنه ماكاد يذاع هنا بالبورصة هذا، حتى تدهورت الاسعار فجأة ونزلت أكثر من ريال واستولى الذعر على السوق .

ان مثل هذه المسألة تحتاج الى دقة فى التصرف لا تغيب عن حكمتكم ، لذلك أقترح دعوة لجنة القطن المؤلفة برئاسة وزير المالية بقرارات البرلمان للنظر فى هذه المسألة الهامة ، وانى أنتهز هذه الفرصة ، وأؤكد الرجاء للحكومة بعمل التسهيلات الممكنة للشركات الروسية الراغبة فى شراء قطن الحكومة ، وأؤكد اليوم أيضاً أن فى ذلك خيراً كثيراً للبلاد ، وحفظاً لسوق ميناء البصل من التأثيرات المصطنعة التى يروجها فريق خاص من الناس متذرعين بعرض قطن الحكومة للبيع فى سوق ميناء البصل .

عبد العزيز رضوان

* * *

تصرف غريب ... بيع قطن الحكومة

إن الحكومة قد اختارت أسوأ ظرف وأسوأ طريقة لبيع قطنها ، فترتب على عملها تدهور مجانى غير قليل فى الأسعار . وهذا التدهور لن يقف عند حد ، إن هى لم تعدل عن عزمها وتسلك فى بيع ما عندها من الأقطان خطة حكيمة مأمونة ، من بعد مراجعة أهل الذكر وخالى الغرض .

أما أن الظرف غير مناسب للبيع ، فلأن الطلب ضئيل فى الميناء الآن كما يعلمه كل من له اطلاع على حالة السوق . ولو كان للحكومة ممثل هناك ، لوقاها شر الوقوع فى هذه الهفوة ذات النتائج الخطيرة على ثروة البلاد .

وأما أن الطريقة سيئة ، فأمر لا يحتاج إلى تدليل : من خمسة أيام راجت فى البورصة إشاعة بأن الحكومة ستبيع قطنها إما بضاعة حاضرة وإما كنتراتات ، فسارعت وزارة المالية إلى تكذيب هذا الخبر ، ثم أعقبت ذلك بخبر مطمئن وهو أنه قد تصرح لمندوبى روسيا بالحضور لمعاينة قطنها ومساومتها فيه . ولكنها فى اليوم التالى بالضبط شرعت مع ذلك فى البيع بطريقة سرية ، فهل هذا تصرف لا غبار عليه ؟ وهل فكر الذين أقدموا على هذا العمل من غير استشارة ولا استقراء ، فيما يثيره من الظنون والشكوك ؟

إن المقدار الموجود فى حيازة الحكومة يؤثر فى السوق فى أى وقت من أوقات الرواج تأثيراً لا يستهان به لو طرح فيها بغير تحفظ واحتياط . فهل تريد الحكومة للبلد الذى عانى ما عانى فى هاتين السنتين نتيجة كهذه ؟

نحن لا نقول إن قطن الحكومة يبقى عندها إلى ما شاء الله من غير بيع ، ولكن هناك طريقة سديدة لبيعه نتطفل عليها بأن نعرضها ، وإن كانت هى لم تجد من المناسب سؤالنا رأينا فى مسألة اشتغلنا معها فيها من الساعة الأولى .

إن كانت الصفقة لم تتم مع روسيا فيمكن التخلص من القطن بالطريقة الآتية :

تعلن الحكومة من الآن أنها قررت أن تطرح فى كل شهر كمية لا تزيد على ثلاثين ألف قنطار

من مختلف الرتب والأنواع ، وتعلن أيضاً أن نماذج المقادير التى ستباع موجودة فى البنك الأهلى لتمكين الراغبين من المعاينة .

فهذا الاعلان، وتقسيم الكمية الموجودة صفقات قليلة شهرية، يمنعان الذعر والمباغتات، ويضمنان فى الوقت نفسه للحكومة الحصول على أعلى ثمن .

هذا هو رأينا نقدمه لأولياء الأمر ونرجو منهم بكل الحاح أن يعالجوا مسألة القطن بكثير من الروية والتدقيق، وأن لا ينقادوا فيها لرأى خفى قد يكون صادراً من مضارب يريد أن يجنى شيئاً من الربح على حساب ثروة أمة بأسرها .

* * *

دعوة مستعجلة

من النقابة الزراعية المصرية العامة

حضرات أعضـــاء مجلس إدارة النقابة الزراعية المصرية العامة مدعوون إلى الاجتماع بمنزل (حضرة صاحب العزة) عبد المنعم (بك) رسلان بمحطة جنا كليس برمل الاسكندرية لجلسة مستعجلة فوق العادة يوم الجمعة ٢٩ يوليو الساعة الخامسة مساء للنظر فى القرار الخطير الذى اتخذته الحكومة بشأن بيع قطنها .

ونظراً للأهمية الكبيرة ترجو النقابة من حضراتهم عدم التخلف عن الحضور .

مكتب القطن

من بادجستاين فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٧ :

سيدى[1] الأستاذ عبد القادر حمزة مدير « البلاغ »

قرأت فى أعداد « البلاغ » التى تصلنى هنا، أن النيابة العمومية تحقق مع جريدة الاتحاد لاتهامها وزيرين من وزراء الدولة بالمضاربة فى سوق القطن، وذلك على أثر العمل غير الموفق الذى عملته الحكومة فى الأيام الأخيرة من شهر يوليو إذ شرعت فى بيع قطنها بميناء البصل . ثم طالعت أيضاً ترجمة لمقال نشرته جريدة « الريفورم » تطلب به من الحكومة إنشاء مكتب للقطن، مبينة أهمية هذا

(١) البلاغ فى ٣٠ أغسطس ١٩٢٧

المكتب وفوائده بما لايخرج عما كتبته وكررته من سنوات عدة ، وما كتبته وكررته النقابة الزراعية المصرية العامة . ولما كنا كلنا طلاب مصلحة عامة يستفيد منها الجميع ، لا يضيرنا أن تأخذ الحكومة بقول جريدة « الريفورم » بعد طرحها قولنا فى زاوية الإهمال .

ولعلكم تذكرون أننى حادثتكم فى موضوع ذلك المكتب القطنى لما كنا عائدين من الإسكندرية فى أواخر يوليو وأننى طلبت بإلحاح عضدكم فى تنفيذ هذا المشروع الذى أراه حيوياً للبلاد . وكنت من قبل قد تكلمت مع إخوان لى من أعضاء مجلسينا النيابيين فى نفس هذا الموضوع ، ولا أزال أؤمل أن يأخذ البرلمان والحكومة برأينا ، وأن نرى مكتب القطن ينشأ قريباً ، فتتوافر لديه المعلومات ووسائل الحماية لمحصولنا الرئيسى .

وإنى أرى فى الحادث الذى تحققه النيابة العمومية منبهاً لأولياء الأمر لأهمية ذلك المكتب . فإن ما جرى من عرض قطن الحكومة فى ظرف غير ملائم ، وبطريقة غير مستحسنة ، قد أضر بالبلاد ضررين : أحدهما مادى ، والثانى أدبى ، كما بينت ذلك فى جريدة المقطم غداة شروع الحكومة فى البيع ، وكما قلته أيضاً بكل صراحة (لحضرة صاحب العزة) وكيل وزارة المالية . أما الضرر المادى فهو تدهور سعر القطن ، ذلك التدهور الذى شهدتموه ، وأنا واثق من أن عمل الحكومة كان السبب المباشر له . وأما الضرر الأدبى فهو إلقاء الشبهات والريب على الذين تولوا هذا العمل وهم أبرياء من كل تهمة ، إلا تهمة عدم الخبرة وعدم التمرس بأعمال سوق القطن الدقيقة . فكان هذا الجهل مجلبة لتهم شاعت فى البورصة وبين رجال الأعمال ، وقد سمعتها قبل مغادرتى القطر .

ولست أظن أن بين رجال حكومتنا من يقامرون بأموال الأمة بهذا الشكل الفظيع ، ولا أن فكرة استعمال مالديهم من السلطة لإنزال الأسعار والاستفادة من ذلك يمكن أن تخطر لأحدهم ببال ، ولكن إن وقع والعياذ بالله شىء من ذلك ، فإن إثباته أمر عسير جداً ، لأن الموظف الذى يقدم على جرم كهذا لا يضارب باسمه ، ولأن الأجنسيات حريصة على سر معاملاتها لا تبوح به ، غير أن صعوبة الإثبات هذه هى التى تفسح المجال للأقوال السيئة ، وخصوصاً إذا كان العمل خارجاً عن جادة الصواب .

ولو كان عندنا مكتب فنى للقطن ، متتبع سير أسواقه ، مسئول عن أعمال الحكومة فى سوق القطن . لما وقع الحادث المؤلم الذى شهدناه . وإذا فرض أنه وقع ، كان ذلك المكتب هو الذى يتحمل كل مسئولية فيه ، ويكون لوزرائنا حينئذ أن يشددوا فى سؤاله ، وأن يقسوا فى مؤاخذته ، لأنه مطلع لا يعمل إلا بعد الاستقصاء والتروى .

مكتب للقطن

يلاحظ(١) أكثر المشتغلين بتجارة القطن أن التقرير الذى صدر أخيراً من أمريكا كان تقريراً يستوجب أن تقفز أسعار القطن دفعة واحدة ذاهبة إلى الصعود . وقد قفزت صاعدة فعلا فى اليوم الأول ، واستبشر الناس بذلك استبشاراً عظيما . حتى أن المضاربين فى بورصة الإسكندرية حينما جاءهم تقرير أمريكا ماجوا فى ضجة من الفرح وشربوا « الشمبانيا » . ولكن لم يستمر هذا الصعود غير يوم واحد فاقترب من اثنين وأربعين ريالا للسكلاريدى ، ثم عاد بعد ذلك فأخذ فى الهبوط وما زال يهبط إلى أن اقترب من ٣٨ ريالا .

والحق إن هذا عجيب ، فإن الأسعار كانت ٣٩ و ٤٠ ريالا حينما كانت الحال واقفة عند تقرير أمريكا السابق الذى كان يقدر المحصول الأمريكى بما يقرب من ثلاثة عشر مليوناً ونصف مليون بالة ، فكيف تصير قريباً من ٣٨ ريالا بعد أن صدر التقرير الأخير مقدراً المحصول الأمريكى بما يقرب من ١٢ مليوناً ونصف مليون بالة فقط ؟

ويعرف كل المشتغلين بالقطن أن المستهلكين فى لانكشير استاءوا حينما بلغهم التقرير الأمريكى الأخير واجتهدوا فى أن يحولوا دون صعود الأسعار . وهم ما زالوا إلى الآن يبذلون جهودهم فى ذلك بأنواع شتى من المضاربات والحيل ، حتى أنهم يهددون بالعدول عن غزل القطن ونسجه . نعم إن هناك تصفيات تمت على أثر الصعود الفجائى من حوالى ٣٩ إلى حوالى ٤٢ ريالا ، يوم أن جاء التقرير الأمريكى الأخير ، ونعم إن هذه التصفيات كانت ذات أثر فى هبوط الأسعار . ولكن ليس مفهوماً أن يكون أثرها أن يبلغ هذا الهبوط من حوالى ٤٢ إلى حوالى ٣٨ ريالا ، وليس مفهوماً أيضاً أن يستمر الهبوط كل هذه الأيام .

ولهذا يرى كثيرون أن جزءاً غير قليل من هذا الهبوط صناعى غير متمش مع العوامل الطبيعية . ويرى أيضاً أنه لو كان للحكومة المصرية مكتب خاص بالقطن ، لكان فى استطاعته أن يراقب هذه الحالة وأفعالها ، ويطلع الحكومة عليها لتتخذ العلاج اللازم لها .

ولقد سمعنا فى « البلاغ » من أيام صوت الاقتصادى الكبير الدكتور يوسف نحاس (بك) يطلب من الحكومة إنشاء هذا المكتب ، ويقول إن الضرورات تقضى به حتى لا يبقى كل ما يختص بالقطن شائعا بين وزارة الزراعة ووزارة المالية بل ينحصر فى مصلحة معينة وموظفين فنيين . ويخيل الى أنه لا يوجد غيور على مصالح مصر الاقتصادية إلا ويوافق على هذا الطلب ، ويضم صوته فيه إلى صوت الدكتور يوسف نحاس (بك) ، فعسى أن يجد أذنا مصغية فإن فى الظروف الحالية ما يدعو اليه .

---

(١) البلاغ فى أول سبتمبر ١٩٢٧

وفى الحق إنه لمستغرب أن يكون القطن هو المحصول الذى تعتمد عليه البلاد فى ثروتها ، وأن يكون له من الأهمية ما يجعله حيويا ، ويجعل كل الأعمال تابعة لتقلباته إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر . من المستغرب حقا أن تكون الحال كذلك، ثم لا يكون لدينا مكتب للقطن يراقب حركته فى بورصات مصر وبورصات الخارج ، والمضاربات التى تدور حوله ، وهل فيها مضاربات قائمة على أساس العوامل الطبيعية ، أو فيها بالعكس ما هو غير متفق مع هذه العوامل . وما الذى يجب على الحكومة أن تتخذه بإزاء ذلك من الإصلاح فى نظام البورصة وقواعد المضاربة ، وشروط السماح للأجنسيات بالعمل مراعاة لمصلحة مصر وصيانة لثروتها .

ولقد رجونا كثيراً أن تتنبه وزارة الزراعة ووزارة المالية لهذا النقص. فتعملا على سده، ولكن الأيام تمضى ، والحوادث تجرى ، وألاعيب المضاربات تأتى واحدة بعد الأخرى ، والنقص باق على حاله ، والضرر باق أيضا .

وها نحن نلفت نظر وزارتى الزراعة والمالية لهذا النقص مرة أخرى . وفى ودنا أن تسداه ليكون نظام مصر فى صيانتها قطنها متينا ، ولتكون مراقبتها على حركته وأسعاره قوية سديدة .

« اقتصادى »

قانون الثلث والغرفة التجارية البريطانية

إذا (١) كانت قد بقيت حاجة لتأييد رأى الحكومة والأمة فى قانون الثلث ، وفى عظم فائدته للبلاد ، فقد جاءنا ذلك التأييد من معارضة جناب رئيس الغرفة التجارية البريطانية له ، واللبيب يدرك بالبداهة أن جنابه ما كان ليهتم بشأن من شئون البلاد الاقتصادية إلا إذا مس ذلك الشأن مصلحة الغرفة التى يرأسها، ومصلحة الأمة التى تمثلها تلك الغرفة . وكم عندنا من الأمور التى تحتاج إلى إصلاح عاجل ، لم يجر على لسان جنابه ذكر واحد منها .

وإذا بلغت بنا السذاجة إلى حد الاعتقاد أن نقده لمصلحة مصر لا لمصلحة بريطانيا العظمى ، فهل لجنابه أن يفسر لنا تلك الحملة المستمرة التى كانوا يحملونها هناك وهنا على قطننا المصرى ، وتأكيداتهم أنه أصبح مرغوبا عنه . وياليت تلك الحملة قصرت على الجرائد ، بل ان بعض مواطنى جنابه من المصدرين كانوا يكتبون فى تقاريرهم الأسبوعية حاضين الغزال على الاستمرار فى سياسة التموين اليومى ، قائلين له إن الموجودات من قطننا ستربو على الحاجة العالمية اليه ، فما من داع للشراء بكميات وافرة .

أما ما أكده جنابه من أن « تخفيض محصول القطن الطويل الشعرة سيحمل الغزالين على أن

(١) الأهرام فى ١٣ مارس ١٩٢٨ .

يحلوا سواه من أنواع القطن محله ، فهو كلام تهديدى لا يتفق مع المعقول ، ولا يجب أن نقيم له وزنا . ومن البديهى أنه لوكان فى استطاعة الغزال أن يضع موضع القطن الطويل الشعرة قطنا أقل منه رتبة ، ويصل بهذا التبديل إلى نفس النتيجة، لما تردد لحظة فى سلوك هذا المسلك ، ولما عاقته وفرة الموجود من الأقطان الطويلة الشعرة ، مهما قل فرق الثمن بينها وبين الأقطان الأخرى ، من إيثارها عليها . ذلك لأن المستصنعين يتوخون الاقتصاد ، ويبحثون عنه فى جميع مظناته مهما قلت قيمته .

كذلك رأينا ورأى الخبراء فيما يقوله جنابه عن قطن السودان . فإن مجهودات الإنجليز لاستنبات القطن الرفيع فى الجزيرة لا يثنيهم عن المضى فيها أى عمل تعمله مصر ، ولا يرجعهم عن عزمهم إلا ما توقعناه لسنوات مضت من أن سنن الطبيعة التى لا تغالب هى التى ستقضى آجلا أو عاجلا بأن يقلعوا عن زرع القطن السكلاريدس فى إقليم لا يستطيع إجادته، فيكون حكمهم حكم زراع الأريزونا بأمريكا. وقد جنوا من هذه التجربة حاصلا مرضياً جداً فى أول الأمر ، ثم عادوا فعدلوا عن زرع قطن البيما لأنه لم يصح بعد ذلك .

وهنا أعيد على جناب مدير الغرفة البريطانية السؤال الآنى الذى سألته أحد زملائه وكان يضرب على نغمة من التهديد بقطن السودان : هل إذا زرع المصريون جميع أرضهم من صنف السكلاريدس وجاء محصوله بالغاً خمسة عشر مليون قنطار مثلا فبيع بثمن القطن الأمريكى يعـــدل الإنجليز عن زرعه فى السودان ؟

الجواب عند جنابه كالجواب عند كل عارف ثبات الإنجليز ومثابرتهم المشكورة فى كل عمل يتولونه مهما كلفهم ذلك من مال وعناء هو : كلا .

وجنابه يعتقد مثلنا أنه لولا قانون الثلث الذى جعل محصولنا فى هذا العام دون الستة ملايين قنطار ، لما شفع المسيسى أو غيره لسعرنا الذى كان لابد أن ينحط إلى نحو ما كان فى السنة الماضية ، لأن ذلك المحصول ، مع ما تخلف من مخزون السنة المذكورة ، كان يجعل العرض مربياً على الطلب إرباء رائعاً .

وإنما عنينا بكتابة هذه الكلمة لنلفت وزارتنا الجديدة[1] إلى ما يحتمه علينا إنفاذ قانون الثلث طوال مدته بكل دقة وصرامة ، لأن مصر لم تجن حتى الآن ثمرة ذلك التشريع الحكيم ، وإنما الثمرة بدأت تبشر منذ اليوم، وهى ستزداد نضجاً كلما نقص مخزوننا الذى لا يزال عظيما ، فإذا زال ذلك عاد توازن السوق، وتفككت عصبة الغزالين ، فيقضى بذلك على تدبيرهم الذى قوامه التموين اليومى، ذلك التدبير الذى حاربونا به من بضع سنوات فأخذوا قطننا بالثمن البخس .

على أن لنا فى (معالى) وزير الزراعة الجديد، لما نعهده من حصافة رأيه وقوة عزيمته ، أملا وطيداً فى المحافظة على سياسة الحكومة الخاصة بهذا الشأن ، فيصون بذلك كرامتها ، ويدفع الشر عن ثروة الأمة فى آن معاً .

---

(١) وزارة النحاس (باشا) (٢) — محمد صفوت (باشا)

أسعار القطن

قرأت(١) فى الخلاصة التجارية الأسبوعية التى نشرتها الأهرام الغراء يوم الأحد أنه إذا ثبت نهائياً ما حدث من تحسن ماء النيل ، فإن الأسعار التى بلغت مستوى أربعين ريالا ستهبط هبوطا كبيرا .

وهذا رأى لا أقر حضرة كاتبه عليه ، ولا أظن أن الأيام ستحققه . والذى أراه أن أسعارنا بالغة آجلا أو عاجلا مستوى أعلى من مستواها الحالى ، أعنى أن الفرق بين قطننا والقطن الأمريكى سيزيد حتما حتى يصل إلى الحد العادل الذى كان يجب أن يستقر فيه منذ بداية هذا الموسم ، لولا الضغط العنيف ، والمناورات المتعددة التى قام بها الذين يجدون مصلحتهم فى نزول أسعارنا .

ناديت على صفحات الأهرام منذ شهر سبتمبر الماضى أن الفرق العادل الذى يجب أن يكون بين سعرنا وسعر الأمريكى هو حوالى مئة وخمسين فى المئة ، وناشدت جميع الذين يهمهم رواج مصر الاقتصادى أن يعملوا على إدراك ذلك الفرق . فقامت ضجة من كل ناحية ضد رأيى هذا ، وكتب بعضهم يقول إننى أريد التغرير بالناس حتى يحتفظوا بأقطانهم فتفوتهم فرصة الانتفاع بالأسعار التى كانت مرتفعة فى ذلك الحين بالرغم من أن الفرق لم يزد على ثمانين فى المئة .

ولم يكن نقد رأيى مستغرباً من قوم أثر فى نفوسهم ما طالما كررته الجرائد الإنجليزية من أن الفرق الممكن لا يجوز أن يزيد على ستين فى المئة مهما كانت الظروف ، وأنه إذا جاوز ذلك الحد ، فإن المغازل تنصرف عن السكلاريدى ، وتحل محله الأقطان الأجنبية الأخرى . وكم كررت النشرات الأسبوعية التى يصدرها تجارنا ذلك الذى كانت تنادى به الجرائد الإنجليزية .

فأخذ الذين لا يعرفون دقائق المسألة القطنية بهذا التمويه ، واندفعوا يروجونه بين أصحاب الأقطان ، حتى باعوا معظمها بالثمن البخس .

ولم يلتفتوا إلى أن قنطار الغزل من السكلاريدى كان يباع طوال هذه المدة فى سوق منشستر بزيادة نيف ومئتين وخمسين فى المئة على سعر قنطار الغزل من القطن الأمريكى الرفيع ، فى الوقت الذى كانوا هم أنفسهم يبيعون فيه قطنهم بزيادة ثمانين فى المئة فقط !

ولكن النواميس الاقتصادية لا بد أن تتغلب على كل ضغط فى النهاية . ومهما بلغ ضعف المنتج المصرى ، فإن الطلب إذا جاء مربياً على العرض ، فلا مندوحة عن تقهقر كل العوامل المفتعلة ليبلغ السعر حده العادل .

وأكثر الناس تشاؤماً يعرفون أن الاستهلاك سيستنفد معظم القطن الذى لا يزال باقياً فى

---

(١) الأهرام فى ٢٥ أبريل ١٩٢٨

مستودعاتنا، وأنه لا يتخلف من السكلاريدى للموسم القادم أكثر من أربعمئة ألف قنطار، بما فى ذلك قطن الحكومة والرتب الواطئة التى لا تصلح للتسليم .

ومعلوم أيضاً أن المساحة المنزرعة سكلاريدس لا تزيد على ٦٧٥,٠٠٠ فدان . وهذا ثابت من مجموع كمية التقاوى السكلاريدى التى صرحت بها وزارة الزراعة وهو ٢٢٥,٠٠٠ أردب .

فاذا جاء الموسم الجديد مقبلا إقبالا عاديا ، فلا ينتظر أن تنتج المساحة المذكورة أكثر من ثلاثة قناطير للفدان فى المتوسط ، فتكون الجملة حوالى مليونى قنطار ، والمغازل فى حاجة إلى ثلاثة ملايين ونصف مليون من السكلاريدس .

فما دخل الماء وقلته فى هذه الأرقام الناطقه بوقوع مجاعة قطنية محتمة حتى فى أصلح الظروف للموسم القادم ؟

إن الذين بنوا حسابهم على شح الماء وتوقعوا تلف المحصول الجديد لذلك السبب ، قد أستسلموا لعواطفهم أكثر من استسلامهم لأحكام عقولهم ، فإن تلف المحصول بسبب شح الماء ، إذا وقع — لا قدر الله — يكون كارثة على المصريين ، وعلى المغازل ، وعلى الأسعار أيضا .

وذلك لأننا إذا فرضنا أن المحصول الجديد لا يبلغ بسبب الظما أكثر من مليون ونصف مليون، فإنه سيكون أيضا ردىء التيلة ، وحينئذ تكون الحالة مشابهة لحالة ما إذا أبطل زرع السكلاريدس بتاتا ، فإن الغزال أمام الأمر الواقع سيضطر إلى التماس صنف آخر ما دام الصنف الذى يرغب فيه قد انعدم أو أصبح فى حكم المنعدم .

بعد ما تقدم ، نقول إنه لا ينفعنا شىء فى مصر كأن نفهم حقيقة مركزنا ، وأن نقدر تقديراً صحيحا الثمن الذى يجدر بنا أن نبيع به قطننا، غير تاركين للأوهام إلى نفوسنا سبيلا ، فإنها تضللنا وتضيع علينا ثمرات أتعابنا ومزية جودة أقطاننا .

مكتب القطن

نشرنا(١) فى عدد ماض أن وزارة المالية قد عزمت على إنشاء مكتب للقطن فيها ، وبينت ما يكون لذلك المكتب من الاختصاصات الأولية ، وهى اختصاصات لا تفى بالغرض المقصود من مثل ذلك المكتب، ولا بالأهمية التى يجب أن تكون، على ما تبيناه من المآخذ التى أخذها عليها الرأى العام فى الصحف وفى أحاديث الأندية . وقد عثرنا على صورة من مشروع اللائحة الداخلية الذى قدمه

(١) الأهرام فى ٢ يونيو ١٩٢٨

حضرة الدكتور يوسف نحاس (بك) السكرتير العام للنقابة الزراعية للجنة القطن المختلطة الدولية فيما يتعلق بانشاء ذلك المكتب والاختصاصات الواسعة التى يتحتم أن تكون له ، فرأينا إتماما للفائدة أن ننشره بنصه :ـــ

البند الأول ـــ تشكلت لجنة القطن الدولية المصرية لغرضين : أحدهما خارجى والآخر داخلى .

أما الغرض الخارجى : فهو أن تكون اللجنة أداة اتصال بين الغزال الأجنبى والمنتج المصرى ، ولسان دفاع عن مصالح المنتج المشروعة التى لا تتنافى مع مصالح الغزال.

أما الغرض الداخلى : فهو أن تقوم اللجنة بالدرس والتمحيص فى كل المسائل الإنتاجية والتجارية والمالية المتعلقة بالقطن المصرى لإيجاد سياسة قطنية مصرية ، وتهيئة الأسباب لإنشاء مصلحة خاصة ترشد الحكومة والامة إلى كل ما تفيد معرفته من شئون ذلك الحاصل الحيوى للبلاد .

البند الثانى ـــ تحقيقاً لهذين الغرضين تهتم اللجنة باستطلاع المسائل الآتية :

(ا) كمية القطن الذى ينتجه سنوياً كل بلد ، وعلى الاخص الاقطان الطويلة الشعرة . وتتبع سير المجهودات التى تبذلها كل دولة لتوسيع نطاق الزراعات القطنية فى بلادها ومستعمراتها ، وتبين المدى الذى قد تفضى اليه تلك المجهودات .

(ب) كمية ما يستهلك سنويا من كل نوع من أنواع القطن وما ينتظر ازدياد انتشاره من كل صنف زرعا واستنفاداً .

(ج) مصير كل نوع من أنواع القطن المصرى عند تسلم الغزالين له ، وأى تلك الانواع حصل عليه إقبال ، أو يؤمل أن يحصل عليه إقبال .

(د) النتائج الصناعية لانواع القطن المصرى ، أى تكاليف غزلها وثمن بيع المغزول منها ، والأرباح والخسائر الناجمة من البيع . والمقارنة بين كل ذلك وبين ما يماثله فى الأقطان الأجنبية وخصوصاً الأقطان الأمريكية . وكذلك تتبع سير المنسوجات والمصنوعات الأخرى من القطن المصرى ، وتعقب مناهج تجارتها بالجملة والتجزئة ، وبعبارة أخرى معرفة أحوال ما يسمونه عرفاً المانيفاتورة .

(ه) العوامل التى تؤثر فى كل بلد بثمن القطن ، من تجارية وصناعية وسياسية ومالية ، وأهمية كل عامل منها ، والمدة التى يبقى تأثيره فيها . وأيضاً العوامل الاصطناعية التى قد تطرأ فتفسد التوازن الطبيعى فى السوق .

(و) مطالب الغزالين والشكايات التى قد يبدونها من القطن المصرى من جهة التيلة والنظافة والرطوبة ، والبحث معهم فى وسائل تحسين حلجه ونفضه (فرفرته) وكبسه إلخ . . إلخ .

(ز) درس حالة التجارة القطنية فى القطر المصرى ، وما يتسنى عمله لترويجها وتنظيمها . واستقراء

شئون بورصتى البضاعة والعقود ، واقتراح ما يجب إدخاله على قانونيهما من التعديل الذى يكفل المصالح المشتركة التى تلتقى فى هاتين السوقين .

(ع) درس الأزمات التى تنتاب السوق المصرية وتعرف أسبابها وتبيين طرق معالجتها ، سواء أكانت تتعلق بالمنتجين أم بالتجار أم بالبنوك أم بالحكومة نفسها .

(ط) إذاعة المعلومات الخاصة بالقطن بين طبقات المنتجين بالوسائل التى تقربها إلى أذهانهم ليكونوا على بصيرة فيما يتعلق بأهم حاصل ينتجونه ، وبث روح التماسك والتضامن فيهم لأجل اتباع إرشادات اللجنة فيما يختص بتنظيم البيع وجعله متناسباً مع الطلب لا مريبا عليه بما يخل بتوازن السوق إخلالا ضاراً لهم .

البند الثالث — من حيث أن هذه الأغراض الواسعة لا يتسنى تحقيقها ولا يستطاع إنشاء سياسة قطنية لائقة بمركز مصر الراقى إلا بتأسيس مكتب خصيص للقطن تجتمع فيه جميع عناصر الاستعلام والاستقصاء والرقابة ، وتنحصر فيه ضروب المسائل القطنية المشتتة الآن بين وزارات متعددة ، فاللجنة تجعل من أول اهتمامها وضع الأسس الثابتة لتكوين ذلك المكتب على النحو الذى يوافق خطورة الأغراض المقصودة المرتبطة بالصميم من ثروة البلاد .

التلاعب بمحصول البذرة
أو تهاون الحكومة

كان(١) لحادث البذرة دوى ، وكانت حركة حماسية من جهة ولاة الأمر ، حمدنا الله عليها وقلنا « شر سيأتى منه خير » . فأين ذلك الخير الذى اشرأبت إليه الأعناق وتفاءل به الناس ؟ سيتمخض الجبل طويلا ويلد فأراً .. وسنبقى مرتعاً خصيباً لأولئك القوم الذين اعتادوا أكلنا ، وهيهات أن يسمحوا بأن تفلت فريستهم من مخالبهم !

لماذا تحرك الرأى العام وجر الحكومة وراءه ؟ ألأن التلاعب فى تقدير مخزون البذرة هو الأول من نوعه ؟ أو لأنها أول استباحة لثروة المنتج ، أقدمت عليها ميناء البصل ؟ لا وربك . إن ما جرى كان جارياً فى كل يوم وفى كل ساعة ، والطرق المستعملة لغبن فريق البائعين لمصلحة فريق التجار تعدو كل حصر ، وهى معروفة لكل من اكتوى بنار ميناء البصل . وقد كشفت النقابة الزراعية المصرية العامة الستار عن بعضها فى تقرير ضاف وضعته فى سنة ١٩٢١ على ما أذكر ،

---

(١) الأهرام فى ٨ سبتمبر ١٩٢٨

وأشارت إلى العلاجات التى تراها مبرئة من أدواء سوق ميناء البصل، وقدمت ذلك التقرير للحكومة، ولبثت تنتظر. وما من فرصة سنحت لها إلا اغتنمتها للتذكير بالإصلاحات التى طلبت إدخالها على نظام وضعه التجار وحدهم، فجاء بالبداهة حافلا بكل ما من شأنه أن يضمن لهم السيطرة الكلية على المعاملات ويجعل لهم القول الفصل فى كل نزاع يقوم بينهم وبين البائعين. نظام غريب لا يمكن أن نرى مثله إلا فى مصر أم العجائب والغرائب!

نعم، غريب جداً، ومدهش والله أن يكون القطن قوام ثروة المصريين أمة وحكومة، وأن تكون له سوق يرد كل ذلك الحاصل إليها ليباع فيها: وفريق البائعين هو كل المنتجين المصريين. وتجار الداخلية جميعاً وفريق الشارين ثمانون محلا. فيكون لهؤلاء وحدهم حق التقنين والتشريع ووضع النظم والنماذج والتقارير والإحصاءات، ولهم وحدهم كذلك حق التطبيق والتنفيذ والحكم النهائى فى كل خلاف يشجر بين الملايين من المصريين وبين تلك الأوتوقراطية المطلقة التصرف التى قوامها ثمانون محلا تجارياً. فإذا وقع على البائع غبن فاحش وظلم صارخ، وأراد أن يرفع أمره إلى المحاكم، فإنها تقول — وقد قالت فعلا — بعدم اختصاصها. فإذا أراد أن يحتمى بالحكومة التى من أخص واجباتها منع المظالم والضرب على يد الظالمين، حار أى باب من أبواب الحكومة يطرق لتسمع شكواه. ولئن صادف من أحد رجال الحكومة أذناً مصغية، كما صادف أصحابنا الذين غبنوا فى مسألة إحصاء البذرة غبناً فظيعاً — فأنى لسواهم أن يجدوا لإيصال شكواهم إلى الحكومة نفوذ بنك مصر وغير بنك مصر من ذوى الكلمة المسموعة؟ — فماذا تكون النتيجة؟

أرادت وزارة المالية أن تهتم بالأمر، فرأت نفسها مضطرة إلى تعيين لجنة لدرس المسألة لأنها تجهلها كما تجهل كل ما له علاقة بسوق القطن والبذرة عندنا جهلا تاماً. لقد تبين بعد البحث والفحص والدرس والتنقيب، أن مقدار الموجود من البذرة ليس ٨٠,٠٠٠ أردب، كما كان ينشر لتغرير البسطاء ليشتروا ولا هو ٣٨٠,٠٠٠ كما قيل بعد ذلك فذعر الشارون، وهاجوا وماجوا، بل هو ٥٨٠,٠٠٠ ألف أردب! هذا ما ظهر. وكان قبل ذلك رقم الثمانين ألف أردب ينشر أسبوعياً ويقع تحت نظر وزارة المالية ومصلحة الإحصاء، فتأخذان به كأنه الرقم الرسمى الصحيح. ومن المؤكد أنه لو كانت إحدى الحكومات الأجنبية سألت وزارة ماليتنا قبل ظهور الفضيحة عن مقدار البذرة المخزونة فى مصر لأجابتها رسمياً بأن المخزون يبلغ ثمانين ألف أردب فقط.. فهل هذا جائز؟ وهل هو متفق مع كرامة مصر الناهضة فضلا عن اتفاقه مع مصلحتها؟

هال الأمر وزارة المالية، ورأت أنه من الضرورى أن يكون للحكومة مندوب فى ميناء البصل رأت ذلك الآن، وكأن الحاجة لم تكن ماسة إلى ذلك المندوب فى سنة ١٩٢١ لما طلبت النقابة الزراعية منها تعيينه، ولا فى السنين التى تلتها إلى أن حدثت مسألة البذرة؟ فلتسمح لى الوزارة أن أقول لها بكل صراحة إن مسألة البذرة، مع جسامتها الظاهرة، ليست بالشىء المذكور فى جنب

الاستباحات الأخرى بل الفضائح التى تقع يومياً ، ولو كانت عندنا مصلحة للقطن ، كما عندنا مصلحة للأسماك وللكنس والرش وتوافه الأمور ، لأوقفت الحكومة على تفاصيل وبيانات تدهشها أيما دهشة .

مصلحة القطن ؟ .. لو أحصينا المقالات التى كتبناها من سنوات عدة لإقناع حكومتنا بضرورة إنشائها لكونت مجلداً ضخماً ، فإنا لم ندع فرصة إلا تحدثنا إلى رجالنا المسئولين عن ذلك الشأن الحيوى، ولا تركنا فيها مرجعاً من مراجعنا العليا إلا توسلنا إليه ليستحث الحكومة على إنشاء مصلحة للقطن . رجونا الوزراء ورجونا النواب والشيوخ . وقد قدم أحدهم اقتراحاً بأمنيتنا وأمنية البلاد كلها، فكان نصيبه، ويا للأسف ، الرفض لأسباب مضحكة . وأخيراً عرضنا الأمر على أسمى مقام جليل ، فأظهر لنا ارتياحا وتشجيعا عاليا كريماً ..

أما الآن، وقد بدت من وزارة المالية رغبة فى إعارة سوق القطن جانبا من التفاتها ، ورددت الجرائد تصريحات الحكومة الحاضرة بأنها ستعنى بشئون البلاد الاقتصادية عناية خاصة ، وتعمل لإسعاد الفلاح ، فلا يسعنى كمصرى اعتزل السياسة من زمن ووقف جهوده كلها على المسائل الاقتصادية وأخصها حماية القطن ، إلا أن أتقدم إليها برأيي فيما يجب عمله لتحقيق تلك الحماية تحقيقاً فعلياً . فإن كانت الحكومة مصممة على أن تتبع القول بالعمل، فلا يضيرها أن تعرف رأى رجل اشتغل بالقطن زمناً طويلا وعرف من أسواقه شيئاً يسيراً . وإن بقى القول قولا ، فيكون مجهود قد ضاع كما ضاعت لنا من قبل مجهودات لاتحصى فى سبيل الدفاع عن القطن ، فنصبر حتى يقيض الله لمصر ذلك الرجل الذى ينجيها من مخالب مستبيحى عرق فلاحها، فيحفظ له التاريخ ذكراً خالداً .

الرأى عندى أن أساس العمل لحماية سوق القطن وتنظيمها هو إنشاء مصلحة للقطن يكون على رأسها رجل مشهود له بالخبرة الواسعة فى تجارة القطن وأسواقه ، وبالنزاهة والشرف . وهما شرطان أساسيان للنجاح . وأن يعهد إليه فى تنظيم مصلحته تنظيما يسمح لها بأن تكون ملمة بكل شأن من شئون حاصلنا الرئيسى من جهة الإنتاج والإحصاء والتصريف هنا وفى الخارج والاستهلاك إلخ . وأرجو أن ترجع الوزارة إلى البيان المسهب الذى وضعته لاختصاصات تلك المصلحة وقدمته للجنة القطن الدولية المشتركة وهو بين يدى (حضرة صاحب السعادة) رئيس اللجنة ووكيل وزارة المالية . فإذا أسرعت الحكومة فى إنشاء تلك المصلحة ، وأعطتها الاختصاصات الواسعة التى طلبناها لها (وهى ضرورية كلها لضمان النجاح) نكون قد سلكنا السبيل السوى وأصبنا الهدف . أما إذا اكتفت الحكومة بتعيين مندوب لها فى ميناء البصل ليعمل كما يعمل مندوبها فى بورصة العقود ، فلتوفر على نفسها العناء ، وعلى الخزانة الكلفة .

للحكومة مندوب فى بورصة العقود ، ولكن ليس له عمل يستحق الذكر ، لأن اختصاصه محدود جداً، ولأنه لا يتصل بمصلحة مختصة عليمة بأحوال البورصة تزوده بتعليماتها ويوافيها هو باقتراحاته

الواجبة التنفيذ بسرعة لتلافى كل نقص، ولاتقاء الأزمات، ولكبح جماح التهور والذعر الخ الخ ... وإليك مثل من مضار التهور والمغالاة فى المضاربة فى بورصة العقود فى الاسكندرية وتقلبات عنيفة لم يسمع بمثلها فى بورصة أخرى من بورصات العالم، وهى بلا مراء ذات أثر من أسوأ الآثار على الثروة المصرية، كما أوضحت ذلك بالتفصيل فى المحاضرة التى ألقيتها فى المؤتمر القطنى الأخير الذى عقد فى مصر. وأكبر علة لهذه التقلبات، بل التشنجات الجنونية، هى تورط المشتغلين فى البورصة وتماديهم فى الأعمال إلى حد لا تجيزه مقدرتهم المالية.

علم أخيراً أن أحد المضاربين كان شاريا ما ينيف على مئة ألف قنطار سكلاريدس استحقاق شهر نوفمبر!! فهل يجوز لغير روكفلر أن يضطلع بمثل هذا الحمل الهائل، وهل غير سماسرة مصر من يقبل أن يكون لأحد عملائه مركز مثل هذا مهما بلغت ثروة ذلك العميل؟

وهل من شك فى أن تورط المضاربين إلى هذا الحد فى المضاربة على الصعود هو أكبر عامل من عوامل النزول؟ لأنه إذا طرأ حادث طبيعى غير اتجاه السوق بعض الشىء فخفضت ريالين أو ثلاثة وانكشف حامل المئة ألف قنطار فاضطر إلى التصفية، كانت تصفية مركزه وما يتبعها من التصفيات الأخرى نكبة عظيمة وكارثة حقيقية على السوق. وهذا مانشاهده بين حين وآخر، وقد شاهدناه أخيراً لما فقدت سوقنا عشرة ريالات مقابل أربعة نزلت من سعر القطن الأمريكى. على أن الدواء سهل، وهو أن يحتم على السماسرة أن يتقاضوا تأمينا نقديا لا يقل عن نصف الجنيه على كل قنطار يريد المضارب بيعه أو شراءه فى بورصة العقود. هذه طريقة حكيمة يتبعها بعض السماسرة الذين يخافون على اسمهم ومالهم. وفى تعميمها كل الضمان لمنع التقلبات العنيفة التى ليست من مصلحة البلاد فى شىء، سواء أكانت صعودية أم نزولية، وبقدر الصعود يكون الهبوط.

ضربنا ذلك المثل (وفى وسعنا أن نضرب مئة مثل من نوعه) ليرى أن وجود مندوب فى بورصة العقود مشلول اليد قليل السلطة لا يحقق الغرض المقصود من انتدابه.

فإذن، أساس العمل النافع أن تكون لنا مصلحة للقطن قائمة بذاتها تابعة لرياسة مجلس الوزراء مباشرة، تستطيع أن تضع ما تقضى به الضرورة من النظم، وتتخذ ما يلزم من التدابير المعجلة، فتنفذ من فورها ومن غير أن تمر بالأدوار التى تجتازها سائر المسائل الإدارية. فالسرعة هى من أخص مميزات الأعمال التجارية.

وإن أول عمل ينبغى أن يتجه اليه اهتمام المصلحة المذكورة هو تغيير قانون ميناء البصل، ورفع سيطرة تجار الصادرات عن السوق، ووضعها تحت رقابة الحكومة الفعلية. وهذا الإصلاح الذى طلبته النقابة الزراعية فى سنة ١٩٢١، واشتغل به المجلس الاقتصادى حينا ثم أهمل، هو إصلاح لابد منه إذا أريد صون المصالح المختلفة التى تلتقى فى تلك الحلبة وعدم ترجيح كفة فريق على الآخر. وما دامت الامور تجرى على المنهج الحالى، فلا يرجى لسوقنا انتظام، ولا لأسعارنا استقامة. ومهما بذل

من مجهود لحفظها فى مستوها اللائق ، فهو مجهود عقيم ضائع ، لانه يرتطم بصخرة استبداد تجار الميناء ، فيتحطم تحطيما .

نسمع من بعض الاجانب لوما وتقريعا للمصريين عند ما يحلك الجو فى البورصة وتهبط الاسعار إلى حد ضرورى فيقولون : كيف تسمحون بذلك وفيكم من ذوى المقدرة المالية عدد لا يستهان به ؟ فلماذا لا يتفق أغنياؤكم على شراء الكنتراتات وتسلم البضاعة فتقضوا بذلك على مناورات النزوليين وتعطوهم درسا قاسيا ؟

لقد جرب المصريون ذلك فى سوق البذرة ،وعرفوا ماذا كلفتهم التجربة . ولو كانوا دخلوا سوق القطن، لكان فى ذلك القضاء على ثروتهم ، وكان الدرس القاسى لهم لا لسواهم . وعلة ذلك معروفة لكل من خبر البورصة وشؤونها ، وعلم بما يعمله تجار الصادرات إذا ما أحرجوا ، وطلب منهم تسليم البضاعة : أعمال مدهشة، وحيل غريبة ، وأحكام تعسفية منها تعيين فرق بين الرتب يغبن به الشارى، وتسليم قطن غير صالح للتسليم ، والحكم بأنه صالح. فإذا أراد الذى تسلمه أن يسلمه فى فليرة أخرى ، حكم بأنه غير صالح . ويوجد الآن فى الميناء قطن مخلوط قديم لا يحل عليه بيع ولا شراء. فكلما تقدم مشترون فى سوق العقود لاستلام الفليرات ، ظهر لهم شبح ذلك القطن فيجفلون ويتراجعون .

هذه أمور لا تتفق مع نزاهة التجارة وشرفها ، ولا حرج على حكومة ،مهما كانت ضعيفة بسبب الامتيازات الاجنبية، فى أن تدع لها حداً . ولا نخال الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة ، ولا الدول التى تمثلها تلك الجمعية ترضى أن تقف فى وجه حكومتنا إذا أرادت وضع تشريع يقضى على تلك الاستباحات . فإن مبادىء الاخلاق ، فضلا عن المصلحة العامة ، تطلب زوالها حالا .

ولكن الامر يقتضى من جانب الحكومة حزما وإقداما وقوة حجة . فإذا كان المتكلم باسمها لا يعرف الموضوع إلا معرفة سطحية لأنه لم يتوفر على درسه وممارسة شؤونه، فإنه يقف واجماً لدى أوهى اعتراض يقوم فى وجهه . وهاهو مشروع حظر البيع تحت القطع الذى رفضته الجمعية العمومية للمحكمة المختلطة من بعد ما تعبنا فى إقناع الحكومة بضرورة وضعه ، دليل ناطق بصحة مانقول. فإن الذين قدموا ذلك المشروع للمحكمة المختلطة ، كانوا هم أنفسهم مترددين فى نفعه ، يجفلهم كل اعتراض يقدم ضده . فضاع ذلك المجهود ، ومات المشروع أو نام إلى أمد يعلمه الله وحده . ومع ذلك، فقد ظهر للغزالين أنفسهم أن البيع والشراء على تلك الطريقة مفسد لتوازن السوق، مخل بنظامها. فقاموا يعترضون ويطلبون حظر البيع تحت القطع ، فتأمل !

ولكن هب أن العقبات قامت فى وجه الحكومة فلم تقدر على تذليلها ، فلا يصح أن تتراجع ولا أن ترجىء إصلاحا واجبا إزاء الحرب العوان التى يشهرها الآن الغزالون والتجار على أسعارنا بقصد انزالها رغم أنوفنا . ولدى الحكومة طريقة حازمة تلجأ اليها اذا منعت من رقابة السوق

القطنية . وهى ان تنشىء سوقا رسمية للبضاعة الحاضرة تجعلها تحت رقابتها ، وتدعو المنتجين وتجار الداخلية الذين يريدون ان تصان حقوقهم إلى عرض بضائعهم فى هذه السوق الرسمية ، فيضطر تجار الصادرات بحكم الضرورة إلى دخولها أيضا والخضوع لنظمها وقوانينها . واما أن تترك الأمور على ما هى عليه ، فلا أمل فى اصلاح حال المنتجين ، ولا فى منع الغبن الذى يقع عليهم كل يوم على مرأى ومسمع من الحكومة . والله الهادى إلى سواء السبيل .

الفـــرق
بين القطن الاشمونى والقطن الامريكى

فى مصر[1] ، وهى من افقر البلاد إلى الماليين والاقتصاديين ، يستطيع كل حامل للشهادة الابتدائية أو غير حامل لها ، أن يكتب أو يستكتب فى أدق المسائل وأكثرها تعقيداً ، وأن ينتقد ويفند كل رأى ناضج من غير ما دليل . فإذا فعل وأصر على الكتابة ، أصبح ينعت بالاقتصادى الجليل والمالى الكبير ، وأخذ يزهو بتلك الألقاب التى نسرف فى منحها اسرافا قد يكون من عللنا الاجتماعية والاخلاقية .

فإلى اولئك العلماء (بالوحى) ، الذين تعرضوا لآراء العارفين فاخذوا يفندونها جملة وتفصيلا ولم يضنوا على بعضهم بالتهكم الطريف أحيانا ، أوجه السؤال الآتى : —

قلتم إن مصر فى غنى عن مصلحة القطن ، وإن قانون الثلث من الأخطاء الكبرى ، واننا تابعون تبعية كلية للسوق الأمريكية فلا نستطيع الطمع فى استقلال نسبى فى أسعارنا ، وانه يجب علينا أن نخضع للتكشير لأنها صاحبة الصولة والقوة فلا نعضها بتنظيم الدفاع عن أنفسنا . قلتم كل ذلك وهو قول جميل وجليل طالعه كل عاقل بالاعجاب الكبير . فهل لكم أن تخرجوا لنا من بحر علمكم الزاخر درة أخرى من غالى دركم ، فتعرفونا السبب فى انحطاط سعر قطننا الأشمونى إزاء صعود القطن الأمريكى ، وكيف لم تصح نظرية التبعية التى ناديتم بها ، اللهم إلا إذا كنتم تريدون بتلك التبعية أنها لا تتحقق إلا فى حالة نزول الأسعار بامريكا لا فى حالة صعودها ؟

كان سعر الاكتوبر فى بورصة نيويورك يوم ١٢ اكتوبر من العام الماضى ٢٠٫٧١

وكان سعر الاكتوبر بالاسكندرية فى نفس ذلك اليوم ٢٨٫٢٧ أو بزيادة ٣٧ ٪ - ٨٫٥٦

ثم كان الاكتوبر فى ١٢ اكتوبر سنة ١٩٢٨ بنيويورك ١٩٫٣٠

وكان فى نفس ذلك اليوم بالاسكندرية ٢٢٫٥٨ أى بزيادة ١٧ ٪ فقط ! - ٢٫٨٨

فالغبن الفظيع الواقع على منتج القطن الأشمونى والزاجوراه فى هذه السنة ، وهو حرمانه مالا يقل

---

(١) الأهرام فى ١٧ أكتوبر ١٩٢٨

عن عشرين فى المئة من الفرق الذى كان حاصلا عليه فى العام الماضى زيادة على سعر الأمريكى ، لا يمكن أن يكون ناتجا من اقبال محصول تلك الأصناف وكثرتها فى موسمنا الحالى ، إذ لو كان ذلك ، لفسدت نظرية أولئك الماليين العظام والاقتصاديين الفخام وصحت نظريتنا نحن المتطفلين على العلوم الاقتصادية والمالية ، الذين أشرنا بوضع قانون الثلث لحماية أسعارنا . فهناك اذن علة أخرى ننتظر من حضرات أولئك الأماجد توضيحها لنا فى مقال ممتع جليل ولهم منا الشكر الجزيل .

... والقطن ؟

نعم[1] القطن ! ماذا عملت الحكومة الحاضرة أو اعتزمت أن تعمل له ؟

ها هى المأساة المؤلمة التى تتجدد كل سنة فى بداية الموسم القطنى تعيد أدوارها أمام نظرنا ونظر القابضين على دفة الحكم : ينهال على ميناء الإسكندرية سيل الواردات العرمرمى ، فيضغط على أنفاس السوق ويهبط بالأسعار إلى الحضيض ، والمنتجون صغيرهم وكبيرهم يتسابقون إلى البيع بحالة ذعر وهلع ، حتى أصبح التجار لا يجدون من الوقت ، ولا من الموظفين ، الكفاية لمعاينة البضائع المعروضة عليهم وتسلمها . ومهما كان الطلب الخارجى نشيطاً فهو بالبداهة لا يبلغ يومياً زهاء المئة ألف قنطار التى ترد كل يوم إلى الإسكندرية . . . فالتاجر الذى يشترى عندنا أمام اندفاع الكل إلى البيع ، لا يعرض الثمن المجزى ء الحق . ويضطر أن يبيع كونتراتات فى بورصة العقود بقدر ما يشتريه من بضاعة لم يكن قد تعاقد مع الغزال عليها . على أن الغزال نفسه كثيراً ما يشترى تحت قطع السعر . ففى هذه الصورة أيضا ، يجب على المصدر أن يبيع كنتراتات لا يستردها إلا عندما يقطع الغزال سعر مشترياته . فالتوازن فى السوق مفقود ، والهبوط محقق ، وما أوسع المجال للمضاربة العارفة بكل ما تقدم لاغتنام الفرصة ومضاعفة الضغط على الأسعار لاجتناء الربح الوفير ، فإنها تعلم علماً يقينيا أنه لا يوجد فى سوق العقود قوة شراء تتكافأ مع قوة البيع التجارى ..

هذا هو الوصف الحقيقى لحالة سوقنا الآن . فعجبى كبير من الذين يتساءلون : لماذا لا تنشط سوقنا إزاء النشاط الخارجى والأخبار الصعودية المشجعة التى تأتينا من الأسواق الأجنبية ؟

أما وقد تحققت الحكومة أن التسليف الذى قررته لا يفيد ، وكان ذلك الفشل متوقعاً ، فلا أظن أن أمره خفى على المطلعين من رجال وزارة المالية . وفى استقراء الماضى عبرة وعظة . فهل هى نافضة يدها من المسألة ، وتاركة المأساة تستكمل جميع أدوارها إلى الإجهاز على البقية الباقية من محصولنا يذهب بالثمن البخس ؟ هى ترى أن فى العهود التى قطعتها على نفسها أمام البلد ما يحتم

---

(١) الأهرام فى ١٨ أكتوبر ١٩٢٨

عليها ، قبل البحث فى أمر منازل العمال والمستنقعات والمستشفيات وتوزيع الأراضى ، أن تتناول قضية القطن بحذافيرها فتنظم لها التسليف الزراعى وتنشئ لها المستودعات العامة وتصلح نظام بورصتنا ، وتنشىء للقطن مصلحة تكون هى الكفيلة بكل هذه المسائل وهى المشرفة عليها !

إن تقديم الأهم على المهم مبدأ تمليه علينا البداهة . والقطن أكبر عماد لثروتنا ، بل هو عمادها الأوحد . والمتألبون عليه أقوياء ، منظمة جهودهم ، متحدة كلمتهم . ونحن لا نملك من أمرنا شيئا ، ما دامت أنظمة البورصتين على ما هى عليه من الاختلال ، وما دامت سيطرة التجارة على السوق تقف فى وجه كل مجهود فردى أو شعبى لإنقاذ البلاد من هذه الأزمة التى تتكرر فى كل عام .

احصاء

عن الباقى من السكلاريدس

تلقينا (١) من أحد محال الاصدار الكبرى الاحصاء الآتى عن موجودات قطن السكلاريدس لغاية ١٥ فبراير سنة ١٩٢٩ بعد استثناء قطن الحكومة :

قنطار

٣٠٠,٠٠٠ مخزون السكلاريدس فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٨ ، عدا قطن الحكومة .

٢,٠٣٣,٠٠٠ الواردات من أول سبتمبر ١٩٢٨ الى ١٥ فبراير سنة ١٩٢٩ .

٣٠٠,٠٠٠ الموجود فى داخلية البلاد .

٢,٦٣٣,٠٠٠ الجملة

من ذلك

١,٣٥٣,٠٠٠ المصدر لغاية ١٥ فبراير سنة ١٩٢٩

١,٢٨٠,٠٠٠ الباقى

فيكون اذن الباقى على ذمة الاصدار من صنف السكلاريدس إلى أن يرد المحصول الجديد الى الاسكندرية فى شهر اكتوبر الآتى هو مليون و٢٨٠ الف قنطار فقط .

فإذا لاحظنا أن ما صدر من السكلاريدس فى العام الماضى من ١٥ فبراير الى ٣١ أغسطس بلغ ١,٤٥٠,٠٠ قنطار ، كان جميع المتخلف فى سنتنا الحالية ناقصا ١٧٠,٠٠٠ عن كمية ما أصدر فى العام الماضى فى المدة المذكورة . ولكن يجب أن نلاحظ أيضاً انه يستحيل استحالة كلية أن تبقى البلاد وليس فيها فى آخر الموسم مقدار ما من صنف السكلاريدس ، بل يجب أن يحتفظ البائعون لحماية مبيعاتهم فى سوق العقود بكمية لا تقل عن مئتى ألف قنطار .

---

(١) المقطم فى ٢١ فبراير ١٩٢٩

يضاف إلى ذلك أن بعضاً من أصحاب القطن قد يحتفظون به كالمعتاد فى كل سنة، وان من ضمن المخزون كمية اسميه مؤلفة من قطن لا يصلح للغزل ولا لسواه ، فتكون النتيجة النهائية أن المغازل ستضطر إلى أن تنقص انتاجها فى المدة من ١٥ فبراير إلى ٣١ اغسطس سنة ١٩٢٩ بمقدار ٣٨٠ الف قنطار عما استنفدته فى تلك المدة من العام الماضى .

ومن ذلك يرى أن نقص ساعات العمل فى المغازل أمر قهرى لجأت اليه المغازل لتوقعها نفاد المادة الأولية ، فإذا أضفنا الى كل ما ذكر أن مساحة السكلاريدس فى الموسم الآتى ستنقص مئتى الف فدان على أقل تقدير ، ظهر لنا بجلاء ما يجنيه فريق التجار باستعمالهم المناورات النزولية على أنفسهم أولا وعلى الغزالين والمنتجين ثانياً ، فهى اذن سياسة تدل على تغلب الشهوة الوقتية على المصلحة المستقبلة لجميع الذين يهمهم قطن السكلاريدس .

رجاء
الى (حضرة صاحب المعالى) وزير المالية

نرى[١] من واجبنا أن نقدم (لحضرة صاحب المعالى) وزير المالية[٢] رجاء نلح فيه بضرورة تحقيق ما وقع فى بورصة العقود يوم السبت ٢ مارس سنة ١٩٢٩ فى شأن أول فلييرة أصدرت عن استحقاق الشهر المذكور .

تلك الفلييرة أصدرها التجار وبعض البنوك بمقدار ١٩,٢٥٠ قنطارا ، فتولى الذعر المشترين وأخذوا يستعملون كل الحيل والوسائل للفرار منها . وظل أصحابها يطوفون بها طول جلسة الصباح وبعد الظهر ايضا حتى رست فى النهاية على الذين كانوا قد نكبوا بها ولم يستطيعوا التملص منها .

وقد يبدو ذلك غريبا فى حين ان القطن السكلاريدس اصبح مقداره لا يجاوز مئة الف بالة معروضة للبيع إلى نهاية هذا الموسم ، وفى حين ان المشترين لفلييرات يناير قد اقبلوا على تسلمها بتهافت حتى لم تستمر عمليات الفلييرة فى الاستحقاقات الثلاثة لشهر يناير اكثر من بضع دقائق فى كل مرة .

اما السر فيما حدث يوم السبت ، فهو ان لجنة ميناء البصل وضعت فروقا للرتب جاوزت فيها حد الانصاف إلى مدى بعيد . فإنها جعلت الفرق لرتبة الفولى جود فير إلى جود اثنين وعشرين قرشا ونصف قرش ، مع أن السعر المتداول فى سوق ميناء البصل لهذه الرتبة لم يتجاوز فى غضون العشرة الايام

---

(١) الأهرام فى ٤ مارس ١٩٢٩

(٢) على ماهر (باشا)

الأخيرة اثنى عشر قرشا ونصف قرش. على ان اللجنة جعلت الفرق لرتبة الجود من ريالين الى ريالين وربع ريال ، وهو السعر الحقيق لهذه الرتبة فى سوق ميناء البصل . ولما كان المعروف لدى المتعاملين أنه ليس فى نية البائعين تسليم رتبة الجود بل الرتب التى دونها ، فقد أحس المشترون بالغبن الفاحش جداً الذى يقع عليهم إذا هم تسلموا تلك الرتب بالفروق الآنف ذكرها .

هذا عمل كل المقصود منه بخس قيمة كنتراتات شهر مارس ، وهو الشهر الذى سيقع فيه قطع السعر لجمهور كبير من المنتجين الذين باعوا أقطانهم فوق الكنتراتات . وقد سنحت بذلك فرصة يستغلها التجار ليضغطوا على السوق ضغطا عنيفاً . وهذا ما لا يجوز وقوعه من غير أن يهتم به (حضرة صاحب المعالى) وزير المالية الذى له الحق فى كشف النقاب عن الحيل التى تستعمل لإيذاء الثروة الوطنية، وعليه واجب حمايتها ، وهو خير من يتجه إليه الأمل للعمل على دفع هذه الأخطار . ذلك ما دعانا إلى تقديم هذا الرجاء (لمعاليه) ليأمر بتحقيق عاجل يجلو خبايا هذه المناورة، ويسمح للحكومة أن تكون أقوى حجة وأشد ساعداً بتدخلها فى سوق ميناء البصل ، ذلك التدخل طالما طالبت البلاد به ، وطالما صادف من شركة المحاصيل فى الماضى معارضة شديدة .

وكان بودنا أن يهتم بهذا الحادث جناب مندوب الحكومة فى بورصة العقود وجناب رئيس قومسيون البورصة المذكورة ، ولعلهما يفعلان ما يدلهما عليه الواجب فيستحقان جزيل الشكر .

فضيحة الفلبيرات

تحت[1] العنوان المتقدم نشرت جريدة لاباترى فى عددها الصادر أمس المقال الآتى (لحضرة صاحب العزة) الدكتور يوسف نحاس (بك) الاقتصادى الشهير رأينا تعريبه لخطورة موضوعه .

أشكر لجريدتكم نشرها المقال الذى ظهر بتوقيعى فى جريدة الأهرام الغراء يوم الأحد الماضى فقد أثبتت بذلك يقظتها للمسائل التى تهم الرأى العام وترتبط بالثروة المصرية فى أعلى درجة .

رجوت فى تلك العجالة من (حضرة صاحب المعالى) وزير المالية أن يأمر بتحقيق سريع فيما يصح تسميته بفضيحة الفلبيرة الأولى لشهر مارس ، وإنها لفضيحة جسيمة إذا نظرنا اليها من جهة التأثير الكبير الذى أحدثته فى سوق العقود ، ومن جهة علامات الاستحسان المتعددة التى جاءتنا بعد اطلاع الجمهور على مقالنا .

ويظهر أن الحكومة قد اهتمت بالأمر ، إذ أن وزارة المالية طلبت من مندوبها فى بورصة العقود تقريراً وافياً عن ذلك الحادث . ويسرنى أن أهنىء الحكومة بهذه العناية ، إلا أننى مع اعترافى

(١) الأهرام فى ٨ مارس ١٩٢٩

بقيمة هذا الاهتمام ، لا أراه كافياً كل الكفاية فى مثل هذه المسألة الخطيرة التى سبق وقوعها فى الماضى ، وسبق أن نبهت إليها بقوة من غير أن يدرأ خطبها عن الأمة إلى اليوم . وليست هذه الحادثة الأليمة إلا دليلا جديداً على وجوب المبادرة إلى إنشاء المصلحة القطنية التى ما زلت ألح من سنوات مضت بإنشائها . وبديهى أن وزراء المالية ووكلاءها — وكثير منهم أصدقاء لى أعرفهم وأقدر كفاياتهم — لا يستطيعون ، مع انهماكهم فى أعمالهم المتراكمة الخطيرة ، أن يمنحوا المسائل القطنية من وقتهم ومن عنايتهم ما يتناسب مع كثرتها وتعقيدها فى البورصتين . فلو كانت لنا مصلحة قطنية الآن ، لشعرت من فورها بشدة الرجة التى ارتجها عالم الشؤون التجارية مما جرى يوم الاثنين فى بورصة العقود ، إذ شوهد السماسرة الذين تسلموا فلبيرات عملائهم يتهالكون فى السعى لإيجاد مشترين لها بأى سعر يستطاع ، حتى انتهى الأمر بأن استرد معظمها أولئك الذين كانوا قد أصدروها بفرق قدره ٢٢ ١/٢ قرش تحت سعر كنتراتات مايو ، وإنه لمحتمل جداً أن يعاد إصدار نفس هذه الفلبيرات من نفس أولئك الأشخاص فى الفلبيرة الثانية من شهر مارس التى تستحق فى اليوم الثانى عشر منه ، ثم يستردونها مرة ثانية بمثل الفرق الآنف ذكره ، ثم يعيدون إصدارها فى اليوم الثانى والعشرين منه ويستردونها بذلك الفرق أيضاً فيكون صافى ربحهم من هذه الألعوبة ٦٧ قرشاً ونصف القرش ، وهو ما يعادل ١٠ ٪ لشهر واحد من ثمن القطن أى ١٢٠ ٪ فى السنة . وهذا لا يسمونه ربا فاحشا ، ولكن يسمونه تجارة .

اقترحت النقابة الزراعية المصرية العامة من عدة سنوات خلت تعديل قانون ميناء البصل بحيث يحظر على الذى يصدر فلبيرات حظراً قطعيا أن يستردها تحت أى عذر كان ، وذلك لانقاء الفلبيرات الوهمية التى لا يرمى بها إلا إلى الضغط على السوق ومنع بعض التجار من أن يعملوا تحت اسم التجارة أعمالا ربوية منكرة .

وفى سنة ١٩٢٥ ، كنت عضواً فى اللجنة التى عهد اليها فى شراء القطن لحساب الحكومة ، وأذكر أن رئيس اللجنة (حضرة صاحب السعادة) زكى الإبراشى (باشا) — الذى كنت قد لفته إلى مسألة الفلبيرات — عمد بصفته وكيلا يومئذ لوزارة المالية إلى تطبيق نظام البورصة فيما يختص بتداول الفلبيرات تطبيقا دقيقا ، لأن المصدرين لها كانوا يخالفون نصوص ذلك النظام مخالفة مطردة ، وقد تمكن (سعادته) بذلك من الوصول إلى نتيجة مرضية للفلبيرات التى أصدرت مدة اشتغال اللجنة ، فلما انتهت أعمالها بادر المصدرون بالعودة إلى تلك المخالفة .

واليوم ، قد أصبحت الفضيحة واسعة وثقيلة الوطأة ، إلى حد أنها لا تطاق ، ولا يكفى فى تفاديها اتخاذ الوسائل الصغيرة الموكول تطبيقها لأهواء ذوى المصلحة ، بل الواجب هو تنظيم مسألة الفلبيرات فيما يختص بإصدارها ، وفى تعيين الفروق بين الرتب على قواعد متينة ، وعلى أسس من العدل والإنصاف .

وهذه الغاية لا تدرك بمجرد طلب تقرير من مندوب الحكومة فى بورصة العقود ، وإنما تقضى الضرورة العاجلة بأن يعين (معالى) وزير المالية لجنة تحت رياسة وكيل الوزارة مهمتها الانتقال حالا وقبل حلول ميعاد الفليرة الثانية لشهر مارس ، للقيام بتحقيق دقيق واسع النطاق عن كل ما جرى ليس فقط فى أول فليرة مارس بل فى فليارات شهر يناير الماضى أيضا .

وفى الواقع أنها ليست المرة الأولى التى تحدث فيها هذه الفضيحة ، والتى نبهت وأنبه اليها الرأى العام بكل ما أوتيت من قوة . فإننى لم أحجم عن كشف النقاب فى شهر يناير عن المناورات المريبة التى رمى بها إلى تثبيط همة متسلمى الفليرات . فعنيت وزارة المالية وقتئذ بالأمر ، وطلبت تقريراً من مندوبها فى البورصة . ويغلب على الظن أن ذلك التقرير نام نوما عميقا فى بعض الأدراج ، إذ أنه لم يكد يمضى شهران على تلك الشكاية ، حتى تجددت المأساة فى صورة أشنع من صورتها الأولى . وعلى كل حال ، إننى أرى من أخص واجبى الوطنى أن ألح على الوزارة الحاضرة بأن تضع حداً لهذه الاستباحات ، وأن تضرب بيد شديدة على أفاعيل فئة قليلة تمادت بلا استحياء فى استغلال المنتج المصرى ، ولا توجد حكومة فى العالم تبيح تكرار أمثال هذه الأفاعيل دوريا .

فى إيطاليا ، سجن بعض من الأشخاص المعروفين لإذاعتهم أخباراً نزولية فى البورصة ... ولئن كنا نلتمس من حكومتنا وضع حد لتمادى تلك الفئة الطامعة ، فهل هذا كثير ؟ . ومهما يكن من الأمر فإن مركز مصدرى الفليرات راجح على مركز متسلميها رجحانا طائلا هو بذاته فضيحة أخرى سنفرد لها مقالا تاليا .

القطن المصرى
فى ملحق المانشستر جارديان

قرأت[1] فى تلغرافات « الأهرام » الخصوصية يوم الجمعة ما أبداه الدكتور لورنس والمستر براون فى مستقبل القطن الطويل التيلة من الرأى الذى نشراه فى الملحق الخاص بمصر لجريدة « مانشستر جارديان » ، وهو الملحق الذى نقله إلينا الأهرام بالتلغراف . فأول ما اتجه إليه نظرى هو أن كبار رجالنا من وزراء ووكلاء قد عالجوا فى العدد المذكور مسائل مصرية مختلفة الأهمية ، ولكنهم تركوا للأجانب الإفاضة فى موضوع القطن ، وهذا أمر يؤسف له ، لأن الرأى فى مسألة حيوية كمسألة القطن يتأثر حتما بمؤثرات البيئة والمصلحة ، مهما توخى الكاتب الإنصاف فى القول والاعتدال فى الحكم .

---

(١) الأهرام فى ٢٥ مارس ١٩٢٩

وفى الواقع ، قد جاءت الأفكار المنشورة فى ذلك الملحق عن القطن المصرى مطابقة كل المطابقة لما طالما ردده الغزالون وجرائد اللنكشير وبعض تجار الصادر عندنا وسائر الذين لهم فائدة فى حمل المنتج المصرى على التسامح فى بيع قطنه . وما تبينا فيها رأياً جديداً أو نظرية طريفة تستحق إنعام النظر والتمحيص . على أننا نرى من الواجب علينا إسماع كلام المصريين فى هذا الموضوع، بعد أن علم ما فى صدور الإنكليز مما حمله ذلك «الملحق المصرى» . ولا ضير فى نشر الرد المصرى على صفحات جريدة مصرية دون ملحق المنشستر جارديان ، لأن المقصود تنوير المنتجين المصريين حتى لا يضلوا السبيل ، وليس المقصود تنوير الغزالين وهم على بينة من الحقيقة .

استهل الكاتبان مقالهما بالاعتراف للقطن المصرى بمزايا خاصة . وقد أخذا بنظريتنا التى كان الناس يكابرون فيها وهى أن قطننا مستقل عن القطن الأمريكى ، لا يستهدف حتما لما يصيب ذلك القطن من التقلب فى الطالب العام . وإنما الخطر يأتينا من منافسين جديين : هما القطن الطويل التيلة، أيا كانت الأقاليم الأخرى التى تنتجه ، والحرير الصناعى .

وقد سلمنا بأن أهمية الأقطان الأجنبية الطويلة الشعرة ستقل فى المستقبل لأن إنتاجها فى الولايات المتحدة لا يدعو إلى التفاؤل . وأما فى البلدان الأخرى، وأهمها السودان، فإن الإنتاج فيها محدود ، ولا يتجاوز فى السودان ٢٠٪ من المحصول المصرى . فلا خطر منه عليه .

وكنا نود أن يوضح الكاتبان الأسباب التى جعلت الولايات المتحدة ، مع قوتها المالية الهائلة ، عاجزة عن إنتاج الأقطان الطويلة الشعرة فى بلادها لنتبين هل هذه الأسباب تنطبق على السودان أيضا . فقد عرفنا أن منطقة الأريزونا الشاسعة الخصبة ، هيئت للقطن «البيما» وزرع منه فعلا قدر كبير فى مساحات واسعة جداً، فجاد بمحصول مرض للغاية بادئ بدء ، ثم أخذ بالتضاؤل سنة بعد أخرى. وكذلك قطن « السى أيلند » الذى كان فى أوائله أفخر أقطان العالم ، لم يلبث أن تلاشى واندثر . فما يدخل فى باب الاحتمال ، أن تفعل تلك الأسباب فعلها فى قطن السودان فتجر عليه أخيراً مثلما جرته على قطن « بيما » ، « والسى أيلند » . هذا ما كنا نتوق إلى معرفته ، وكان يكسو بحث الكاتبين جدة ولذة ، لو جادت قريحتهما بالبحث فيه .

أما الذى نعلمه فى هذا الصدد، فهو أن لكل إقليم خاصة تجعل بعض أنواع النبات تزكو فيه وتنمو باستمرار ، كما أنها تتدرج بالبعض الآخر، ولو نجح فى بداية الأمر، إلى الاضمحلال والتلاشى شيئا فشيئاً . وقد يكون هذا السبب بعينه هو الذى قضى بالفشل على مجهودات الأمريكان لاستنبات القطن الطويل التيلة ، إذ لا نعلم أن هناك سبباً آخر لهذا الفشل .

وما دامت النواميس الطبيعية تفعل مفعولها على الدوام ، فلا بدع أن يصادف المجهود البريطانى فى السودان ما صادف المجهود الأمريكى فى سواه . ولولا ذلك لكان ما يؤكده الكاتبان من أن مزاحمة السودان لا يخشى بأسها ، قولا مردوداً . إذ فى الجزيرة مساحات شاسعة ، ولدى الإنجليز من

وسائل المال والثبات ما ليس لدى غيرهم ، فهم إذن قادرون على استنبات تلك المساحات حاصلا يزيد على حاصل القطن المصرى، لا ٢٠٪ كما يقول الكاتبان، بل أضعاف ذلك . وقد رأيا بالعكس أن مزاحمة الحرير الصناعى هى أشد خطراً . فإذا صح ما يقولان ، لم يسع مصر إلا الاستسلام لحكم التحول، وربما جاء المستقبل باستنباط علمى يحل صنفاً آخر محل القطن والحرير معا . غير أن الواقع تحت نظرنا الآن، هو أن الحرير الصناعى لا يستطيع منافسة الأقطان الرفيعة للأسباب التى يعرفها جميع الخبراء . إذ هو من حيث المتانة وقبول الصبغ والتلوين وتكاليف الإنتاج، لا يضارع منتجات السكلاريدس وغيره من الأقطان الرفيعة . وعلى كل حال ، لم يتوصل مستخدمو الحرير الصناعى المتقن إلى الاستغناء عن إدخال القطن الرفيع الشعرة فى صنعه ، ليكسبه المتانة الكافية .

ومن غريب الاتفاق ، أنه ورد فى نفس اليوم وفى نفس العـــدد ، تلغراف خصوصى للأهرام باحتمال توقف شركة القطن الصناعى الذى يستخرج من أنبتة إنجليزية .

ألا يدلنا ذلك كله على أنه إذا كانت هناك مجهودات علمية تبذل للاستعاضة عن الأقطان الرفيعة، فهى لم تصادف نجاحاً إلى اليوم . وهذا يطابق ما قاله الكاتبان من أن تهديد الحرير الصناعى لا يتم إلا بعد سنين كثيرة . فإذا أضفنا إلى ما تقدم أن للقطن الرفيع استعمالات أخرى تتزايد باطراد فلا محل إذن للتطير والتشاؤم قبل الأوان .

وعلى كل حال، أراد الكاتبان بكل التمهيد الذى مهداه ، أن يوصلانا إلى بيت القصيد عند كل إنجليزى، وهو أنه يجب أن يؤثر المستقبل المشكوك فيه ، أثره السابق لأوانه فى الحاضر الراهن. فتنزل أسعارنا منذ الآن ، خشية ما سيجئ به الدهر بعد أعوام وأعوام .

فى رأيهما إذن ، يحتم على المصريين أن يطرحوا بضاعتهم المزجاة بفرق لا يزيد على ٥٠٪ بين السكلاريدس والامريكى ، و ١٨٪ بين الامريكى والأشمونى . إن ذلك منهما لتحكم فى النواميس الاقتصادية ما كنا لننتظره من كاتبين معدودين . وأغرب ما فى هذا التحكم ، أنهما يريدان أن يبيع المصريون قطنهم بالفروق المذكورة ، لأن الفدان المصرى يغل مثلين ونصف مثل لما يغله الفدان الامريكى .

على أن المسألة ليست مسألة غلة الفدان ، بل مسألة عرض وطلب . فما دامت الاقطان المصرية تجد رواجاً فى الاسواق العالمية بسعر معين، فلا دخل مطلقا لمسألة غلة الفدان . كما أنه لو قضى عليها قانون العرض والطلب نفسه بالكساد، لم يشفع لها أن الفدان المصرى يغل قنطاراً واحداً لا أكثر . إنما المقياس الحقيقى لما يساويه قطننا المصرى، هو سعر الغزل الناتج منه، الذى يباع فى الاسواق العالمية بفرق قلما نزل دون ٢٠٠٪ عن سعر الغزل الامريكى ، وهو فى المتوسط ٢٥٠٪ . فبأى عدل يطلب من المصرى أن يترك للغزال ٢٠٠٪ أو ما يقاربهـــا من ذلك الفرق ، مكتفيا بـ ٥٠٠٪ أو بما فوقها قليلا ؟

أما أن يأتى الكانبان بحل اجتماعى رصين تسوى به العلاقة بين صاحب الارض وعاملها عندما ينحط ثمن السلعة المصرية إلى الحد المزرى الذى يشيران به ، فما كان أحراهما أن يبحثا عن حل يحمل العامل الانجليزى على أن يكون أقل طمعا ، وصاحب المال الانجليزى أن يكون أقنع بالربح المعقول . ذلك لعمرهما خير وأبر من القضاء على أمة بالفقر تحت ستار المودة والنصيحة .

نصف ساعة
مع الدكتور يوسف نحاس (بك)

تجتمع[1] النقابة الزراعية العامة الساعة العاشرة من صباح اليوم للنظر فيما تواترت به الأنباء من اعتزام أمريكا فرض ضريبة على القطن المصرى ، قاسية غاية القسوة.. وعقب ارفضاض الجلسة تذهب هيئة النقابة لمقابلة (صاحب الدولة) رئيس الوزارة ، فتتقدم اليه بما تكون قد قررته من رغبات .

وقد تحدث الينا حضرة الدكتور يوسف نحاس (بك) سكرتير النقابة .. فهو يرى الأمر خطيراً وأكثر من خطير ، لكنه من الأمور التى يجب أن تترك للرجال المسؤولين يحلونها بطريق المفاوضات الرسمية ، والشبيهة بالرسمية والتى يجب أن يحاط فيها هؤلاء الرجال بجو صاف ، وثقة إجماعية . يقول الدكتور : فما أفهم أن يشار على الحكومة فى مسألة غاية فى الدقة كهذه المسألة بآراء بعد آراء ، .. واقتراحات بعد اقتراحات ، من أناس غير مسئولين لا يقدرون الموقف الذى نقفه من أمريكا . . وقرأت فى هذه الاقتراحات الشىء الغريب ، ذلك أن تأخذ الحكومة المصرية لنفسها بالثأر من أمريكا ، فتفرض على وارداتها رسوما قاسية هى الأخرى غاية فى القسوة ... ولنتفاهم قليلا مع أصحاب هذا الرأى . . . وارداتنا من البضائع الأمريكية تقدر بنحو مليونين وستمئة ألف جنيه ، فلو أننا أثقلناها من الرسوم حتى لتمتنع تماما ، فإن البضائع الأمريكية لا تخسر إلا نحو عشرة فى المئة ، هى التى يربحها أصحابها من رأسمالها ؛ فمئتا ألف أو ٣٠٠ ألف جنيه سنويا لا تهم الأمريكيين فى كثير ولا قليل ، بينما تخسر مصر إذا مضت أمريكا تفرض ضريبتها الجديدة على القطن المصرى ، مليون قنطار ، تسد دونها أسواق أمريكا . إذ كيف يستطيع القطن المصرى أن ينفذ إلى أسواق أمريكا ، وما تواترت به الأنباء هو أن الضريبة على السكلا يدرس ٢٤ دولاراً ، وهذا القطن الناعم الطويل التيلة سعره يكاد يستقر عند ٣٦ ريالا ؟

المسألة إذن يجب أن تخرج عن الرجال غير المسؤولين ، يلقون القول جزافا ، الى الرجال المسئولين ،

---

(١) السياسة فى ٧ أبريل ١٩٢٩

يدركون ما نحن فيه من موقف دقيق مع دولة صديقة كأمريكا ؛ وما نحن فيه بحاجة الى تفاهم لمصلحة مصر وأمريكا معا .

إذن، لندع الحكومة المصرية تعالج هذه المسألة التى لا وسائل لها غير الإقناع، فى مصلحة أمريكا وفى مصلحة مصر ، بأن هذه الضريبة التى تعتزمها أمريكا لاخير فيها لأمريكا، ثم هى تطوع للاضرار بأمة لا تضمر لأمريكا الا كل صداقة وكل اعجاب .

حاولت أمريكا زرع القطن ذى التيلة الطويلة ، فزرعته شركة فى منطقة أريزونا ؛ وزرعت ما نسميه عندنا بقطن « الباميا » ، وما أطلقوا عليه اسم قطن « البيما » . وشجعت الحكومة هذه الزراعة لكن اليد العاملة أعوزتها ، ذلك بأن الزراعة أمريكا مصابة بداء هجرة الفلاحين الى المدن أفواجا أفواجا، لغلاء الأجور فى المدن، وقلتها نسبيا فى المزارع، فذهبت الشركة الى تجنيد فلاحيها فى المكسيك. وهولاء اشتغلوا بعض عام ثم رحلوا .. والنتيجة كانت حتى الآن ، أن الأرض الأمريكية لم تهبها الطبيعة القطن ذا التيلة الطويلة ، فإن قام العلم وجهود الجبابرة لتذليل الطبيعة، قامت مشكلة الفلاح لا تستطيع الحكومة الامريكية أن تجده أبداً قائما بخدمة زراعته والسهر عليها ليل نهار . فما هو الشرط الاساسى لزراعة القطن ذى التيلة الطويلة ، بينا الفلاح المصرى لا تغمض له عن خدمة زراعته عين ؟

وفشلت التجربة . وكادت الشركة تزرع فى هذه المنطقة القطن الامريكى .

إذن، ماهى مصلحة الحكومة الامريكية فى فرض ضريبة جديدة على القطن المصرى؟ المسألة مسألة اقناع .. والامريكيون رجال عمليون ، ثم رجال عدل .. اذا فرضت الضريبة، امتنع القطن المصرى طبعا عن أمريكا . ولابد لأمريكا من القطن ذى التيلة الطويلة — هذا القطن الذى كانت مغازلها تزاحم به أسواق أوربا — وإذن، فهى ان أخذته خاما، خسرت ما تربحه بوساطة الاسواق الاوربية وان أخذته مغزولا ، خسرت ما تربحه المغازل الاوربية .

المسألة اذن مسألة اقناع ... فلندع الحكومة تعالجها بحكمتها ، ولنثق أنها، وهى محرزة الاحترام والثقة فى الداخل والخارج ، منتهية مع الصديقة العظيمة أمريكا بما يحفظ للبلادين مصالحهما معا .

الكارثة القطنية واعراض الحكومة عنها

فى[1] ١٤ أبريل الماضى، تشرفت بتقديم تقرير ضاف (لحضرة صاحب الدولة) رئيس مجلس الوزراء، ضمنته اقتراحا يرمى الى تدخل الحكومة فى مسألة القطن لأننى كنت أعلم من مصادر وثيقة أن فريقاً من المضاربين قد عزموا على إنزال أسعاره إلى الحضيض . وقد قلت فيه ما نصه بالحرف الواحد :

(١) الاهرام فى ٢٥ مايو ١٩٢٩

«أرجو أن تكون جميع البيانات التى قدمتها، قد أقنعت (دولتكم) بالعمل الحازم الحاسم الذى أطلبه من وطنيتكم وغيرتكم على مصلحة البلد الحيوية. وإنى لا أريد أن أكون نذير سوء. ولكن أخشى كثيراً، إذا رأت الحكومة ألا تأخذ باقتراحى، أو إذا تريثت فى الإجابة اليه، أن يزداد النزول المصطنع، فيتفاقم الخطب على المنتجين الذين يضطرون إلى البيع قبل أن تستعيد السوق توازنها المنتظر، وتتركز الأسعار فى مستواها الطبيعى».

فهل وقع ما كنت أخشاه؟ نعم، ويا للأسف.

كان سعر السكلاريدس فى اليوم السابق للذى قدمت فيه تقريرى (لدولته) أى فى ١٣ أبريل ٣٦،٥٠ ريالا، وكان سعر الأمريكى ٢٠،٥٠ ريالا، أى بزيادة ستة عشر ريالا لقطننا.

أما اليوم فسعر مايو للسكلاريدس ٣٢،٥٥ ريالا، وسعر الأمريكى استحقاق مايو ١٩،٤٤ ريالا، أى أن الزيادة هبطت إلى ثلاثة عشر ريالا وأحد عشر بنطا...

وقد أصبح التجار أنفسهم فى دهشة وذهول من التدهور الذى لم يكن فى حسبانهم، حتى قال أحدهم إن هذه بورصة «مفلسين».

وإذا سألنى سائل: إلى أى مدى سيبلغ التدهور عندنا؟ حرت فى الجواب، وقلت له: العلم عند بعض السماسرة الذين اكتسبوا شهرة فى عالم الأشغال، لأنهم أصبحوا المسيطرين الوحيدين على السوق. فإن جاءت أمريكا بنزول، باعوا بلا حساب. وإن جاءت بتحسين، باعوا كذلك غير مبالين، ولا راحمين هذه الأمة الأسيفة التى يكد فلاحها طول عامه ليملأ جيوب فئة المضاربين على النزول.

هذا، وبعد أيام معدودة، سيغادر رجال حكومتنا مصر إلى الديار الأوربية للاصطياف والراحة من عناء الأعمال، وتبقى جميع الاقتراحات التى تقدمت لإصلاح شؤون البورصتين، ووضع حد للتلاعب الذى يساعد عليه أيما مساعدة نظامهما المختل المعيب، يبقى كل ذلك فى إحدى الزوايا، ويستمر زعماء التخريب يعملون آمنين مطمئنين!..

فاللهم متع وزراءنا الأجلاء بالراحة والهناء، فى حلهم وترحالهم. وقيض للفلاح المصرى من يشفق على حاله، وينظر فى مآله. إنك السميع المجيب.

الحكومة والبورصة

فى[1] كلمة حضرة الفاضل وكيل المقطم الإسكندرى المنشورة بعدد أمس، تقدير صادق لخبرة (صاحب العزة) أحمد عبدالوهاب (بك) وكيل وزارة المالية بشؤون البورصة، وللجهد الذى

(١) المقطم فى ١٩ يونيو ١٩٢٩

يبذله فى درس الطرق الحديثة لإصلاح نظام تلك البورصة . وهذا مطابق لرأيى الذى كتبته على صفحات الأهرام يوم ١٥ الجارى .

على أن مواهب عبد الوهاب (بك) وخبرته وغيرته على مصلحة مواطنيه، لا يستطاع الانتفاع بها إلا إذا أعطيت له فرصة لاستخدامها فى إصلاح ماضجت البلاد منه من أنظمة البورصتين، كتلك الأنظمة التى تبيح للبائع أن يستغل الشارى إلى أقصى حدود الاستغلال ، وأن يرهقه إلى أبعد ما يمكن من الإرهاق .

ولما كانت المسائل التى ينبغى معالجتها لتستقيم المعاملات التجارية فى سوقنا، متعددة دقيقة ، وقد أبنا بعضها فى تقارير وافية قدمت النقابة الزراعية المصرية العامة بعضها لأولياء الأمر ، وقدمنا نحن البعض الآخر منها ، ولما كان علاج كل مسألة سيصادف مقاومة عنيفة من الذين وضعوا تلك الأنظمة لمصلحتهم ، ولما كان حضرة عبد الوهاب (بك) منهمكا فى أعمال تأخذ منه كل وقته وهو عضو فوق ذلك فى عشر من اللجان فى مختلف الوزارات ، فإذا أضيف إلى ما لديه من المهام مهمة الإصلاح المنشودة ، فقد تنقضى الأشهر بل الأعوام قبل أن يتهيأ له إنجازها ، بالرغم مما نعرفه فيه من المقدرة النادرة على العمل .

فإذا أريد حقيقة إنقاذ الموسم الآتى من التلاعب ، والقضاء على مناورات « الاونكول » On Call أى تحت القطع التى تساعد عليها الأنظمة الحالية بل تشجعها ، وجب أن ينقطع حضرة عبد الوهاب (بك) إلى إصلاح أنظمة البورصتين فيما يتعلق بتحديد الفروق بين الرتب والتحكيم وفحص القطن المزمع تسليمه فليبرات بواسطة خبراء رسميين قبل الموعد الذى تصدر فيه ، إلى غير ذلك من المسائل التى تضمنتها التقارير المتعددة الموجودة فى محفوظات وزارة المالية .

وأرى من الواجب على، أن ألفت الحكومة بكل احترام، إلى المسؤولية الكبرى التى تواجهها إذا أبطأت فى اتخاذ العلاجات الحاسمة للقضاء على التدابير التى يدبرونها منذ الآن ضد الموسم الجديد. وأقول ، بما تعودته من الصراحة، إن فى التسويف خطراً عظيما ،وإحكاما لحلقات الازمة التى لم نرمنها حتى الآن إلا بوادرها ، وقد ضاق الناس بتلك البوادر ذرعا .

أصلحوا نظام البورصة

أريد[1] أن أسأل رجالنا المسئولين : هل فكر واحد منهم فى ساعة من ساعات فراغه فى حالة سوقنا القطنية التى بلبلت الافكار وحيرت أكبر الخبيرين وأصبحت حديث جميع المجالس والاندية ؟

(١) الاهرام فى ١٥ يونيو ١٩٢٩

نحن فى عهد إصلاح يتناول شتى الامور ، الجليل منها والصغير ، المستعجل وغير المستعجل ... فهل يتساءل أحد المهيمنين على شؤون الدولة إذا كان هناك عمل إصلاحى يعمل للقضاء على ما نشهده كلنا من الضغط العنيف والمناورات المكشوفة التى ترزح تحتها سوقنا القطنية، فلا نقوم لها قائمة، ولن تقوم ما دام ذلك الضغط ، وما دامت تلك المناورات مباحة ؟

قلت من شهرين فى التقرير الذى رفعته إلى (حضرة صاحب الدولة) رئيس مجلس الوزراء ، وكنت قد وقفت على ما دبره المدبرون لإنزال أسعارنا التى كانت وقتئذ حوالى السبعة والثلاثين ريالا، إن هذه الاسعار نازلة لا محالة إلى الدرك الاسفل، بالرغم من عوامل الصعود التى قد يأتى بها المستقبل ، فتحقق قولى ، ويا للأسف ، وتوالى النزول عندنا فلم يوقفه التحسن فى نيويورك ولا المقطوعية التى زادت مليونا وثمانمئة ألف قنطار عن مثلها فى العام الماضى ، ولا تأخر الزراعة وعدم ملاءمة الجو لها واصابتها بالدودة القارضة وبالشلل إصابة مهددة . ولا شفع لنا قرار الحكومة الاخير الذى أنشأ احتياطياً زراعياً جسيما ، ولا تصريح (دولة) الرئيس بأنه لا يألو جهداً فى مساعدة السوق ، ولا غير ذلك من المشروعات والوعود . ومن بعد أن عرف قرار الحكومة وشاع أمره ، جاء النذير من وراء البحار يقول بلسان « الفينانشيال نيوز » إن الإسكندرية جاهدت جهاد الابطال للمحافظة على مستوى أسعار القطن، ونجحت بعض نجاح ، وساعدت على منع الهبوط فى الاسعار فى سوق « ليفربول » (كذا !) ولكن لا يحتمل أن يستطاع الاحتفاظ بهذه المعونة اذا استمرت الاحوال الحاضرة (راجع تلغرافات المقطم الخصوصية فى عدد ١٥ الجارى) .

اذن لم يرض النزوليون عما غنموه منا وهم يتحفزون لنكبتنا نكبة أشد . فهل يكون من الحذق وفرط الذكاء أن يتنبأ بأن الموسم القادم سيهاجمه مهاجة عنيفة ، وأننا مقبلون على حالة أرجو الله تعالى ألا تنقلب الى نكبة ...

نعم سيهاجموننا بمبيعات « الانكول » On Call أى البيع تحت القطع التى بلغت الآن مقادير جسيمة ، والتى ستتضاعف لدى كل تحسن ولو قليل فى الاسعار . « والانكول » هو الطامة الكبرى ومعول التخريب الذى أبنا خطره فى تقاريرنا المطولة الماضية ، وانى أؤكد ، بما لى من خبرة، أن الاحتياطى الزراعى بالغاً من الملايين ما بلغ ، لا يدفع عنا غائلة « الانكول » ، وأن العلاج الأوحد للحالة لا يكون الا بإصلاح نظام البورصة حتى تمتنع تلك العمليات التى هى فى الحقيقة عمليات نهب للثروة المصرية .

قلت ذلك، وأيد قولى رجل من أكبر الثقات المطلعين فى تقرير واف قدمته (لصاحب المعالى) وزير المالية ، ونشر فى جريدتى « البلاغ » و « لاباترى » .

لا أريد أن يفهم أحد من كلماتى هذه أنها تقد موجه الى حكومتنا ورجالها ، وأؤكد أن الذى يمليها على هو ما اكتشفته من الاستباحات التى أدى إليها التمادى فى البيع على طريقة « الانكول » ، وانى على ثقة تامة من أن أربط وزرائنا جأشاً وأوسعهم حلماً ، لو عرف ما عرفته من تلك الاستباحات وتبين ما تبينته من خطرها على الثروة القومية لاستشاط وغضب غضب الرجل الشهم

الأبى الذى يرى القوى يستنزف دم الضعيف نقطة نقطة .. على مرأى منه .

أعود فأكرر أن الحالة تستدعى علاجا حاسماً سريعاً ، وإلا فالعاقبة وخيمة ، والعلاج لا يأتى إلا بعد الدرس الذى يجب أن يتوفر عليه رجل من خيرة رجال الحكومة ، فلا يشغله عنه شاغل آخر ، إلى أن ينتهى من عمل الإنقاذ للثروة القومية . وذلك الرجل الذى تعينه مواهبه وخبرته للقيام بهذا العمل الجليل موجود فى وزارة المالية ، وأعنى به (حضرة صاحب العزة) أحمد عبدالوهاب (بك) أحد وكيليها ، فإنه خير من يقوم بهذه المهمة ، ويفضل فى أدائها كل رجل سواه ، إذا صحت عزيمة الحكومة على تكليفه بها .

وإنى ألتمس منها أن تحل رأيى هذا محل الاعتبار ، وأن تنظر إلى المسألة باهتمام كلى ، حتى لا يستعصى الداء ويعز الدواء وتقع البلاد فى شر الأزمات .

تصرف الحكومة فى مسألة القطن

ظهر(١) الآن وقد تحقق ، أن نية الحكومة كانت معقودة على بيع قطنها فحسب ، لا على استبدال قطنها الجديد بقطن قديم ، كما كان المفهوم من قرار مجلس الوزراء ، وكما أكده التصريح الذى أرسله (صاحب الدولة) رئيس مجلس الوزراء إلى الجرائد فنشرته ، ومن كلامه مع وفد النقابة الزراعية المصرية العامة الذى قابله على أثر ظهور تصريحه ليحمل له كتاب شكر من النقابة مبنياً على اعتقادها أن العملية ستكون فعلا عملية استبدال لا عملية بيع فقط .

وظهر أيضاً أن بعض الأخصاء كانوا مطلعين من زمن بعيد على عزم الحكومة الحقيقى . واللبيب يدرك بالبداهة أن الذين يسعدهم الحظ بالتقاط أمثال هذه الأخبار ، يستطيعون أن يستفيدوا منها أيما استفادة ، وقد حدث فعلا فى أواخر مايو وفى النصف الأول من شهر يونيو أن بعض محلات السمسرة « الاجنسيات » أخذت تغرق السوق بسيل من المبيعات اليومية حار التجار أنفسهم فى تفسيرها ، وتبين الباعث عليها ، لأن تلك « الأجنسيات » لم تكن من بيوت السمسرة الكبيرة التى تتلقى عادة أذونات من « ليفربول » أو من محلات التصدير . وكان لابد لإطلاقها العنان للبيع بهذا الكرم الحاتمى بأسعار منخفضة أربعة أو خمسة ريالات عن أعلى سعر بلغه استحقاق نوفمبر ، بينما الأمريكى لم يهبط سوى ريال واحد فى سعر المحصول الجديد ، كان لابد لتلك المبيعات الهائلة من سر خفى أخذ الناس يتكهنون به ، وذهبوا فى ذلك إلى توجيه التهم التى لا يستطيع أحد إثباتها ، وإن كانت الظواهر تؤيدها .

وكانت النتيجة الختامية لهذا التصرف العجيب ، ولهذه السياسة المدهشة ، أن ضاع على البلاد

---

(١) البلاغ فى ١٦ يوليو ١٩٢٩

نحو أربعة أو خمسة ملايين من الجنيهات، إذا قيل ان بضع مئات ألوف منها قد تسربت إلى جيوب بعض المصريين الذين جازفوا فباعوا اعتماداً على ما عرفوه من نية الحكومة ، فإن معظمها ذهب إلى جيوب الأجانب فى ليفربول وغيرها من البلدان الأخرى .

فالآن ، ألا يحق لنا أن نقول ان هذه المأساة المحزنة هى من أفجع ما منيت به حياة البلاد الاقتصادية؟وهل يعوض رص الكلمات وتنسيقها فى الأحاديث وحشوها بالوعود الخلابة ما فقدته مصر من الأموال الطائلة ،وما أصيبت به من أزمة ستقضى السنين فى معالجة نتائجها ؟

اللهم لطفاً بهذه الأمة المسكينة وفرجا قريباً .

التسليف على القطن مشروع عقيم

يرى(١) من التعليمات التى صدرت إلى حضرات المديرين بشأن التسليف على القطن وعلى جنيه، أن الحكومة تحمل نفسها حملا ثقيلا شاقا، وأنها ستشغل موظفيها فى العموم وفى المديريات عن أعمالهم العادية بالإجراءات المعقدة التى تقتضيها عملية التسليف .

ألم يكن فى استطاعتها أن تقدم المعونة المالية للزراع على أقطانهم ، من غير أن تضطلع هى وموظفوها بكل هذه الإجراءات الخارجة عن أعمال الحكومات العادية، والتى لا يمكن أن يتقنها إلا الأفراد المتفرغون لها ؟

سؤال قد جاء وقت أوانه ، ولكن لا ذنب لأحد فى ذلك إلا على الذين يقومون بالأمر. وقد أرادوا أن يستأثروا به من غير أن يراجعوا أهل الذكر ، أو يستشيروا واحدة من تلك الهيآت : كالمجلس الاقتصادى أو المجلس الاستشارى الزراعى أو الجمعية الزراعية الملكية أو النقابة الزراعية المصرية العامة ... أراد رجال الحكومة أن يعملوا فى عزلة عن كل هيئة شعبية ، تمشيا مع الروح السائدة الآن، وفاتهم أن التسليف من أصعب المسائل المالية التى تتطلب خبرة واسعة ومعلومات جمة، وأن المعاهد التى تقوم بمثل هذه الأعمال تختار مديريها من فحول رجال المال، وتغدق عليهم المرتبات الضخمة . فما كان ليضير الحكومة،ولا لينقص من قدر رجالها وكفاءتهم فى أعين الناس،أن يعرضوا مشروعهم لبحث الأخصائيين الذين تطوعوا لخدمتها فى هذا الشأن ، حسبة لوجه الله والوطن .. بل كان لها فى فشل محاولاتها الماضية فى تسليف الزراع،ما يحدوها إلى هذه الاستشارة، بل يحتمها عليها.. وكل مطلع يعرف أن المعاذير التى قدمتها الحكومة لتبرير الفشل الماضى،لا تقوم على أساس منطقى ، وأن العلة هى فى نظام التسليف نفسه ،الذى قد صرف الناس عنه، كما سيصرفهم فى هذه الدفعة أيضا .

وكان من النجنى على الحكومة أن يتهمها أحد بأنها تعمدت ترك النظام التسليف على علاته

---

(١) البلاغ فى ١٤ أغسطس ١٩٢٩

لأنها فى داخل نفسها لاترعب فى إقبال المنتجين على خزائنها إقبالا واسع النطاق . فلا يكون تعليل ضربها صفحاً عن الاستئناس برأى الخبيرين ، إلا بأن بعض الرجال الرسميين عندنا يعتقدون أن علمهم فوق كل علم ، وانه ليس من الكرامة أن يلجأوا إلى الشعب للاستنارة بآرائه .

على أننا نجل رجلا (كمعاى) وزير المالية وأعوانه ،من أن تكون عدوى الإثرة قد وصلت إليهم، وأن يكون قد عزب عنهم أن مسألة القطن هى العمود الفقرى للثروة العامة . فإذا عولجت بحكمة واقتدار ،عاشت البلاد فى بحبوحة الرخاء . وان عولجت علاجا غير ناجع، كان الدواء أضر من الداء وذلك لأن المتربصين بنا المتحفزين على الدوام لمحاربة أسعارنا ، يتذرعون بخيبة تدابير الحكومة لمضاعفة ضغطهم وتشديد حملتهم . والماضى أكبر مصداق لما نقول ....

وكيف ينسى رجالنا المسؤولون أن انخفاض سعر قطننا راجع على الأخص إلى ماعملوه من عرض قطن الحكومة للبيع ، وعدم تنفيذ تعهد (دولة) رئيس الوزراء بأن يشترى من محصول سنة ٩٢٩ بقدر مايباع من القطن القديم. وقد استمرت عملية البيع بالرغم من اضطراب السوق القطنية للعوامل السياسية ولاضراب عمال لانكشير ، فكأنها كانت تصفية اجبارية يرغم عليها صاحب البضاعة مكرها . .

بيع قطن الحكومة بأبخس الأثمان، فكانت خسارة مضاعفة لحقت بالبلاد من جراء ذلك البيع، ولحقت بالحكومة من تلك الأسعار الواطئة .

وها نحن على أبواب الموسم الجديد، ونرى الفرق بين الساكل والأمريكى أحط فرق عرف من عدة سنوات . وكأنهم قد عقدوا النية على تنفيذ الرأى الذى أوعز به إلى اثنين من كبار موظفى وزارة الزراعة الإنجليز،فنشر فى العدد الخاص من المانشستر جارديان، ذلك الرأى القائل بأن الفرق العادل بين القطنين لا يصح أن يتجاوز خمسين فى المئة . ونحن نعلم أن السياسة البريطانية فى مصر كانت ترمى إلى رواج التجارة الإنجليزية على حساب الأمة المصرية بكل وسيلة مستطاعة ولذلك كانت إقالة اللورد لويد مفجعة للتجار البريطانيين الذين لم يتمالكوا كتمان أسفهم لهذا الأمر ولا من ابداء أسباب ذلك الأسف .

وبالطبع ما كان اللورد يستطيع تنفيذ خططه إلا بمعاضدة العناصر المصرية. فكان ما كان مما نرجو الله أن لايعاد . أما الآن، وقد تغلب سعد مصر على تدابير الذين كانوا يتنكرون لها ، فإنا نؤمل أن العهد الجديد سيولى الفلاح المسكين أكبر قسط من عنايته وعطفه ، فلا يكتفى بأن يمنيه بالوعود وأن يخرج له مشروعات مقضى عليها بالعقم كمشروع التسليف الذى نحن بصدده . وفى محفوظات وزارة المالية مشروعات أخرى من هذا النوع قدمت لها من ذوى الخبرة والعلم فطوتها طياً لحكمة مجهولة أو لغرض قد لا يخفى على اللبيب .

محصول القطن

جاء[١] فى أسبوعية القطن الأخيرة التى نشرت فى المقطم الأغر أن محصول هذا العام سيكون أكبر محصول عرف ، وكان كاتب قد ذكر هذه العبارة فى أحد الأعداد السابقة من المقطم نفسه .

ونحن نقرأ فى النشرات التجارية التى يذيعها كبار المصدرين ، ونسمع من كبار الزراع فى الوجه البحرى ، أن رطوبة الجو وكثرة مياه الطبقة الأرضية وتأخر الزراعة ، كل ذلك ينبىء بمحصول غير وفير خصوصا فى صنف السكلاريدس . وقد شاهدنا بنفسنا أمس فى بعض حقول الساكل فى الشرقية التى زرناها أن اللوزات قليلة العدد صغيرة الحجم والناضج منها قليل جداً ، ورأينا الأصناف الأخيرة متأخرة فى النضج ، ولا تزال الشجيرات خضراء مما يجعلها عرضة لفتك دودة اللوز والدودة القرنفلية . وربما كان تأخر النضوج هو الذى جعل النسبة المئوية فى الإصابة أقل منها فى العام الماضى كما تقول وزارة الزراعة .

ولما كان مستقبل الأسعار متوقفاً على حالة المحصول ، وكان احجام الغزالين عن الشراء ناجما عن عدم وقوفهم حتى الآن على حقيقة ذلك المحصول لتضارب الأخبار عنه ، ولعدم صدور أى تقدير رسمى أولى يمكن اتخاذه كأساس للعمل ، فى حين أن أمريكا ، ذات المساحات الشاسعة ، قد أصدرت منذ نحو شهر تقديرها الأول ، فالمصلحة القومية تقضى بموافاة السوق بالمعلومات الصحيحة والبيانات الصادقة . وإذا كانت وزارة الزراعة قد اختارت مواعيد بعيدة لإبداء رأيها فى حالة المحصول فتستطيع الجرائد الكبرى التى تهتم بنوع خاص بمسألة القطن ، كجريدة المقطم ، أن تستجمع من أصحاب المزارع ومن حضرات وكلائها ومكاتبيها فى الجهات معلومات وافية لتنشر على التوالى لتوير الأذهان والقضاء على الإشاعات الكاذبة ، نزولية كانت أو صعودية ، فإن الحقيقة وحدها هى التى تصلح أساسا للمعاملات التجارية ولوضع حد للمفاجآت والمناورات المغرضة .

* * *

المقطم — سيفعل ذلك .

شكر منتجى القطن
(ودولة) رئيس الوزراء

لم يجتمع[٢] رأى الأمة فى حادث على امتداح عمل صادر من الحكومة ، كما اجتمع على امتداح عمل

(١) المقطم فى ٢٧ أغسطس ١٩٢٩ .

(٢) المقطم فى ١٣ ديسمبر ١٩٢٩

الوزارة العدلية الحاضرة منذ ماقررت دخول السوق شارية مايصدر من كنتراتات القطن وفلييراته بسعر أدنى للسكلاريدس هو ٢٧ ريالا، وللأصناف الأخرى هو ١٩ ريالا .

والذين يعرفون حقائق السوق عندنا، ويرقبون كل يوم ما كان ذوو الأغراض يحاولونه بجميع قواهم المنظمة من اهباط سعر القطن المصرى، لايرتابون فى انه لولا ذلك القرار من الحكومة لما أزى اليوم سعر الصنف الأعلى من أقطاننا على ٢٢ ريالا، ولكانت إذن الكارثة الحالة بالبلاد من الجهة الاقتصادية أشد أضعافا مما هى الآن .

فتلقاء ما أبدته الوزارة الحاضرة من الحزم والحكمة والمبادرة فى تدارك هذا الخطب ، رأى جمهور من أكابر الزراع وأعيان القطر ، وفى مقدمتهم أعضاء مجلس إدارة النقابة الزراعية المصرية العامة ،أن يقيموا حفلة اكرامية غير مسبوقة(لحضرة صاحب الدولة) عدلى يكن (باشا)الذى كان له الفضل الأكبر والأظهر فى تلك الخدمة الجليلة للأمة ، يقدمون له فيها شكر منتجى القطن المصريين ويبينون (لدولته) مقدار عرفانهم للجميل .

ولقد نبت عن أولئك السادة الأجلاء فى التشرف بمقابلة (حضرة صاحب الدولة) عدلى يكن (باشا) صباح أمس والتمست منه الموافقة على إقامة تلك الحفلة، فأجاب (دولته) من فوره تلك الإجابة الجديرة بالصدور عن نفسه الكبيرة وخلقه العظيم — أجاب بأنه لم يفعل إلا الواجب، ولا شكر على واجب .ولم يزده الإلحاح عليه فى قبول الرجاء إلا إصراراً على الاعتذار، فعدت إلى أصحابى مكرها بغير ما ودّوا .ولكنى اعتقدت أن اطلاع الرأى العام على هذا المسعى يزيده علما بما انطوى عليه ضمير (دولته) من الرفعة والاباء ،وما تكتنى به سريرته النقية من التفانى فى حب بلاده لبلاده ، لايبتغى بعد ذلك مفخرة أسمى ولا مكافأة إسنى ، فجزاه الله عن وطنيته الشريفة خير الجزاء .

الطريق المؤدية الى الخراب

تحت[1] هذا العنوان المؤثر نشرت الاجبشن غازت مقالا حملت فيه على دخول الحكومة فى سوق القطن حملة شعواء . وقبل أن نشرع فى الرد عليها نستأذن تلك الصحيفة فى إبداء ملاحظة أولية .

الكاتب الذى يتصدى للبحث فى مسألة اقتصادية لها مكانها من الخطورة ويصدر مقاله بعنوان رائع كهذا العنوان، إذا لم يأت بالدليل القاطع على مايسوغه، أسقط حجته بإفراطه فى التهويل .وهل من شىء فيما نشرته الغازت يثبت لدى قارىء حصيف أو منصف، أن مصر وحكومتها صائرتان إلى الخراب ؟

---

(١) الأهرام فى ٩ يناير ١٩٣٠

إنى على يقين من أن مستر رتشموند والجريدة التى نفث فيها نفثته لو استشارا قراءهما من الانجليز، فضلا عن ـ واهم ، لوجدا أن دعواهما لم تقنع منهم إلا فريقا قليلا ممن تغشى المصلحة على بصائرهم .

وبعد فما هى الأدلة التى جاء بها كاتب الغازت ؟

١ ــ زعم أن تدخل الحكومة قد لاشى الطلب .

زعم لاندرى من أين جاء به . أمن مقدار الصادرات ، وهو إذا قيس إلى مقدار الواردات أربى بأكثر من ٣٠٠ ألف قنطار على مثله فى العام الماضى على الرغم من أزمة الاستهلاك فى كل أقطار العالم ؟ أم أراد التنبؤ بأن تلك الصادرات ستتناقص بعد اليوم تناقصا مذكوراً؟ وهذا التنبؤ لاتقوم له قائمة بل الأمر على العكس لما هو معلوم من أن المصدرين قد تعاطوا وما زالوا يتعاطون أعمالا وفيرة مع الغزالين ، حتى ان أحدهم أخبرنا بأنه باع قطناً على عملائه فى فرنسا تسليم سنة ١٩٢٩ ١٩٣٠ و١٩٣١ .

٢ ــ قال الكاتب انه لولا تدخل الحكومة لصدرنا من القطن فوق ماصدرناه بمقادير عظيمة .

وهذا زعم آخر لا دعامة له . إذ لو هبط سعر القطن إلى ريالين أو ثلاثة ريالات دون السعر الذى حددته الحكومة لنكب به ولا ريب أناس كثيرون فى مصر ، وارتبكت أحوال بنوك متعددة . ولكن لاشىء بالاطلاق يدل على أن المغازل كانت تشترى فوق ما اشترت ، إذ أن الضائقة المالية التى يعانيها الغزالون ، ولاسيما الانجليز منهم ، قد قضت عليهم بعدم التوسع فى الابتياع ، وصدتهم عن مراكمة المخزونات عندهم . وما على مستر رتشموند إلا أن يستعلم من المصدرين أبناء جلدته ، فتبدو له هذه الحقيقة بكل جلائها ، وينتهى إلى علمه أن الحال قد بلغت بالغزالين إلى أنهم طلبوا من البائعين فى الاسكندرية امهالهم فى اداء الثمن ، لا ثلاثة أشهر كالمألوف ، بل ستة أشهر ، بل سنة كاملة .

وقد أصبح غير خاف على أحد من الإنجليز وغيرهم أن الصناعة القطنية فى بلادهم تجتاز أزمة شديدة ناجمة من علتين أصليتين ــ الأولى أن اللانكشير لا يستخدم إلا فوجا واحداً من العمال ، فى حين أن اليابان وغيرها تستخدم فوجين منهم ، فآلاتها لا تقف وهى بذلك تقتصد فى منتجاتها ما لا يقل عن خمسة فى المئة فضلا عما تقتصده من أجور الأيدى العاملة التى هى فى تلك البلاد أرخص بكثير منها فى بريطانيا العظمى .

أما العلة الثانية فهى أن المغازل الإنجليزية إلى هذا اليوم لا تستعمل الأنوال الأوتوماطيقية (أى التى تتحرك من نفسها) وهذه الأنوال أوفر إنتاجا من التى تقادم طرازها ، فليراجع مستر رتشموند ، مناقشات المؤتمر القطنى ببرشلونه ، يجد فيها ما ينفى كل ريب فى هذا الباب ــ ويظهر أن مستر رتشموند قد انفرد بجهله أن التنوين على الطريقة اليومية المعروفة باسم « من اليد للفم » قد أصبح عميماً ، وأن المشترين الذين يتصرفون فى سوقنا تصرف المتحكمين بطريقة الشراء فوق الكنتراتات (الأنكول) وبما يجدونه من أنواع المساعدات المحلية ، لا يدعوهم داع اضطرارى إلى العجلة ، فى حين أننا نحن المنتجين نتهافت على بيع أقطاننا بكل سعر يتأتى .

٣ – قال الكاتب إن تدخل الحكومة يغضب الغزال فيدفعه إلى الاستعاضة عن قطننا بالأصناف الأخرى كلما استطاع إلى ذلك سبيلا .

وهذا أيضاً ادعاء تدحضه الوقائع ... ألم يقرأ كاتب ذلك المقال التصريح الذى فاه به مستر هيبش وكثير غيره من غزالى القطن المصرى ؟ فقد حبذوا تدخل الحكومة فى سوق القطن المصرى مؤيدين أن وضع حد أدنى للنزول يخدم مصلحتهم ويعطيهم من الاطمئنان ما يمكنهم من الاستمرار فى مشترياتهم ، وأن الثلاثين ريالا للقطن السكلاريدس هى سعر يترك الغزال ربحاً ، ويسمح للفلاح أن يقوم بأود نفسه ، فإذا كان بعض المستهلكين الذين لم يقفوا على تفاصيل الواقع ، وما زالوا تحت تأثير ذلك المذهب الاقتصادى العتيق القائل بعدم تدخل الحكومات فى الأسواق ، وبمقالات من نوع مقالة الاجبشن غازت يرفعون أصواتهم الضعيفة بالاحتجاج على الإجراء الحكيم الذى اتخذته وزارة عدلى (باشا) فإن زعماء الغزالين قد استحسنوه بلا تردد ، وهؤلاء وأولئك لم ينفكوا عن الاستمرار فى شراء أقطاننا .

على أن امتعاض الغزالين ما كان ليفهم له مغزى ، إلا إذا كانت الحكومة بتدخلها قد حرفت سعر السلفة عن حقيقته ، ونحن نناشد كل خبير خالى الغرض أن يقول لنا أتعد أسعارنا الحالية مبالغاً فيها أم هى دون القيمة ؟؟ لا لا ، ان تدخل الحكومة لم يكن هو السبب فى الامتعاض ، ولكن له أسباب أخرى متأتية من غير المنتجين المصريين وحكومتهم . وما دامت جريدة الغازت قد أتاحت لنا الفرصة ، فلنقل لها لماذا يهدد الغزال بأنه سيولى وجهه عن أقطاننا ، أو بالأحرى فلنعد لها شكاية الاتحاد الدولى لغزالى القطن وناسجيه ، فإنها كلها موجهة إلى تجارة الصادرات عندنا . وقد سمع ممثلو شركة المحاصيل أخيراً تلك الشكاية وما أعقبها من التهديد فيما إذا كانت شركة المحاصيل لا تعدل عن خطة العناد فى مسائل يراها الغزالون حيوية لهم ، وأخصها مسألتا خلط القطن والرطوبة . فلو رجع المصريون عن إصرارهم ، وأرضوا الغزالين فى هاتين المسألتين ، لبشرت مستر رتشموند وأصدقاءه بتصريف محصولنا ، وأكدت لهم أن حكومتنا ليست مشرفة على الخراب ، ولا هى مبددة للأموال الاحتياطية ، ولا هى فى سياستها الاقتصادية متعرضة لمهانة العالم ، كما يدعى صاحب المقال .

أما النداء الموجه إلى وزير ماليتنا الحالى ، لحمله على الإقلاع عن التدخل بزعم أنه عمل جنونى ، فإنه نداء يدل على أن موجهه لا يعرف من هو مكرم (بك) عبيد ، فإن هذا الوطنى الكبير سيبتسم وسيرى كما نرى أن التماس الإطراء والإعجاب من الذين لهم مصلحة فى تدهور سوقنا بثمن هو خراب للبلاد ، صفقة لا يشير بها إلا كل ساذج أو متغاب . وان (معاليه) لا يتأثر أيضا بالمديح الذى كيل لوزارة (حضرة صاحب الدولة) محمد محمود (باشا) لأنه شرع فى بيع قطن الحكومة بين ٣٠ و ٣٢ ريالا ، وكان قد عرض على نفس الوزارة والسعر ٤٠ ريالا فى جميع القطن المخزون لديها قبل ذلك ببضعة أشهر ، فصرحت بأنها تفضل إحراقه على بيعه .

وفى الختام نبدى أسفنا للمطاعن التى وجهت ضد حكومتنا ، وأقل ما يقال فيها إنها وهى صادرة

عن ضيوفنا الأجانب، تدل على خروج عن اللياقة الواجبة نحو السلطة القائمة فى البلاد. وإنه ليرى بحق فى نفس الشدة التى استعملت فى تلك المطاعن كما يرى فى التنبؤات عن سوء مصير البلاد المالى بما ستركبه الحكومة من الشطط المزعوم — ان كاتب هذا المقال لم يكن باحثاً يعالج موضوعا اقتصادياً ، بل كان مغرضاً قد آذاه تدخل الحكومة فى مصلحة مادية ، فطار صوابه وخرج عن حد الاعتدال .

ولقد أثنى المصريون جميعاً على تصرف الوزارة العدلية المنطوى على الحكمة والوطنية .. وقد ضم أصدقاؤنا الغزالون صوتهم إلى صوتنا فى ذلك ، وان وزارة (حضرة صاحب الدولة) مصطفى النحاس (باشا) وبرلماننا سيتابعان تلك السياسة الرشيدة ، ولا يصغيان إلا إلى ما توحيه اليهما مصلحة مصر بدون أى إضرار بمصالح الأجانب المشروعة ، وليست الحملات التهديدية أو الامتهانية لترجع الحكومة عن القيام بالواجب ...

قرار الحكومة الجديد
بدخول سوق القطن

نحن[1] فى شدة ... والشدة تذهل ضعفاء العزائم ، ولكنها تقوى عزائم رجال الجرأة والإقدام. وكان بعضهم قد أول تباطؤ الحكومة عن تقرير السعر الذى تتدخل به فى استحقاق مايو ويونيو بأن وزير ماليتنا وأعوانه قد تأثروا بالتشاؤم العام ، ووقعوا فى حيرة وارتباك ، فروج ذوو المصلحة ما روجوا من إشاعات هوت بأسعارنا إلى الحضيض ، وشلت حركة الأخذ والعطاء ، وحملت الغزالين على الإحجام عن الشراء انتظاراً لانسحاب الحكومة من السوق، أو لتحديدها سعراً دون السبعة والعشرين ريالا لمايو ، ودون التسعة عشر ريالا ليونيو، فيتسنى لهم أن يشتروا ما يريدون بأبخس الأثمان ...

ولقد بلغ من تأثير إشاعات السوء أن نزل سعر مايو من عشرة أيام إلى ٢٦ ريالا و ٩٥ بنطاً .. وأن صال حزب النزول وجال فى المواعيد البعيدة جولات منكرة خفض الأسعار لنوفمبر وأكتوبر من المحصول الجديد خفضاً مروعا حتى خشينا أن يتحقق ما هددنا به النزوليون من أن سعر نوفمبر سيهوى إلى ٢٢ ريالا .

---

(١) المقطم فى ٢٥ فبراير ١٩٣٠

ولكن قرار وزارة المالية الذى أذيع أمس جاء برهانا جديداً على أن (حضرة صاحب المعالى) الأستاذ الكبير مكرم عبيد (بك) و (حضرة صاحب العزة) الهمام أحمد عبد الوهاب (بك) ليسا من الرجال الذى تنخلع قلوبهم للشدائد .. بل يقابلانها بجأش رابط وعزيمة صادقة .

ولقد أصبح الآن محققاً أن الأسعار التى حددت ستجلو المركز للحكومة والأمة بما تتبين معه الحقيقة فى مصير أقطاننا ، فإذا كانت موجة التشاؤم قدعملت فى سوقنا ما لم تعمله فى السوق الأمريكية نفسها ، وهى مبعث الأزمة العالمية ، وكانت تلك الموجة ستنقضى وبزوالها يزول تأثيرها ، فيكون ما قررته الحكومة قد رد السوق إلى التوازن وحفظ للأمة عماد ثروتها .

أما إذا كانت النواميس الطبيعية قد قضت بأن تعود أسعار المواد الأولية إلى نحو ما كانت عليه قبل الحرب ، وكان مقضياً على الأقطان الرفيعة بالكساد إلا إذا بيعت بفرق لا يذكر بينها وبين الأقطان العادية ، فتكون الحكومة بما قررته قد بذلت آخر الجهد ، وساعدت المصريين على اتخاذ عدتهم لما هم عليه مقبلون ، وعملها مشكور فى الحالتين .

مكتب الشؤون القطنية

خص(١) مجلس شيوخنا الموقر جزءا من جلسة يوم ١٩ مارس الجارى بالمناقشة فى مهمة مكتب الشؤون القطنية . وهذه أول جلسة على ما أذكر خصها مجلسانا النيابيان منذ ابتداء الدورة البرلمانية الحاضرة بالبحث فى مسألة من المسائل الاقتصادية .

وقد لاحظت آسفا أن مجلس الشيوخ ، وهو عليم بخطورة الموضوع ، لم يرحب صدره لمتابعة الكلام فى مكتب الشؤون القطنية حين أراد حضرة المقرر أن يسترسل فى بيانه ، فبادر (حضرة صاحب الدولة) الرئيس بإعلان انتهاء المناقشة وأخذ الرأى على إحالة اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبى النصر (بك) إلى وزارة المالية .

وأسفى هذا يشعر به جميع الذين يعرفون أن فى إغفالنا للمشكلة القطنية وفى عدم حلها تهديداً لكياننا الاقتصادى ، ذلك لأن المصريين أمة وحكومة لا يعلمون من أمر تلك المشكلة المعضلة إلا ما كان متعلقا بإنتاج القطن ، وجميع دول العالم تنفق عن سعة من أموالها ومن جهود رجالها لمعالجة أى شأن من شؤونها الاقتصادية ، ولو قلت أهميته ، فكيف بنا والقطن هو العمود الفقرى لثروتنا القومية ؟

فلنعد إلى اقتراح الأستاذ أبى النصر (بك) ، وإلى جواب (حضرة صاحب السعادة) وكيل وزارة المالية عليه .

بين حضرة المقترح الأغراض التى يراد أن ينشأ مكتب الشؤون القطنية لتحقيقها ، ذاكراً أننى

(١) المقطم فى ٢٢ مارس ١٩٣٠

كنت قد اقترحتها أيضا على لجنة القطن الدولية فى إحدى جلساتها الأولى .. فرد (سعادة) وكيل وزارة المالية على المقترح بأن الحكومة لا تستطيع أن تتخلى لأى مكتب كان عن حقها فى وضع سياسة البلاد القطنية .

على أن الذى طالعته من أقوال حضرة المقترح لم أجد فيه كلمة تدل على أنه أراد منح المكتب سلطة فوق سلطة الحكومة، بل إن مراده ومرادنا أن يكون لدى الحكومة مكتب فنى يبحث وينقب فى جميع المسائل التى جعلت من اختصاصه، ليرشد السلطات العليا تاركا لها مسئولية القرارات التى تمس الحاجة اليها ... وهذا ليس ببدعة من البدع ، حتى فى مصر ، بل هو الجارى تماما فى جميع المصالح الحكومية، والفنية منها على الأخص، مثل مصلحة السكة الحديدية ومصلحة المبانى والرى والكهرباء إلخ .. إلخ ...

إذن فحق السلطة العليا فى إصدار القرارات التنفيذية التى تبنى عليها سياسة الدولة القطنية لا يتعارض البتة مع الاختصاصات المطلوبة لمكتب الشؤون القطنية، ولا يبرر بحال أن يقصر عمل ذلك المكتب على الإحصاءات والمعلومات، ولا أن يكون له ذلك العدد الضئيل من الموظفين بتلك المرتبات القليلة التى تقصى كل ذى كفاية فنية حقيقية عنه .

أما جواب وزارة المالية بأن الحكومة إذا وجدت من يصلح لرياسة المكتب لا تضن عليه بالمرتب الذى يستحقه كائنة ما كانت جنسيته ، فمع ما فيه من الدلالة على حسن نية الوزارة وتقديرها لقيمة ذلك المنصب ، لا يخلو من دلالة أخرى هى أنها إلى الآن لم تتحر بالوسائل المؤدية إلى الغاية عن كفؤ من الأكفاء المتعددين وهم كثيرون ولا شك فى بلدان العالم . . ومادامت تلك الوزارة قد أقرت الحق فى نصابه من حيث عدم تضييق دائرة تحرياتها عمن يستطيع أداء تلك الخدمة بالمقدرة الوافية أية كانت جنسيته ، وهو بعد نظر تستحق عليه كل الشكر ، فنحن نعتقد أن خير وسيلة لتحقيق مقصدنا الطيب ، أن تعلن عن المرتب الكبير الذى ترى تناسبه مع خطورة ذلك المنصب ، وتبين المؤهلات التى يجب أن يتقدم طالبو ذلك المنصب بها جريا على مألوف الحكومة فى كثير من مثل هذه الحالة، وإلا خشينا أن يبقى إلى زمان طويل متعذراً معرفة من تسند اليه ذلك المنصب ، مع ضآلة المرتب الذى سبق أن قررته، ولم تدع إلا اليوم أنها لا تتقيد به ، وأنها لا تضن على شاغله بالمرتب الذى تراه ملائماً لمؤهلاته .

وبديهى أن رجال العلم والفن ذوى الكرامة الشخصية لا يهون عليهم أن يساوموا على كفاياتهم، وأن يتركوا لسواهم تقدير هذه الكفاية وما تساويه من مال ، فالإعلان عن المؤهلات والمرتب أمر يدفع هذا المحذور . وأما ما أضافته الوزارة فى إجابتها من أنها فى صدد تكوين لجنة لبحث شؤون السوق القطنية فى القطر المصرى ، وأنها ترجو بعد أن يتم هذا البحث أن توفق إلى تعيين مدير للمكتب فإننا نستميحها القول بأن لا ارتباط بين الأمرين ، ولا موجب للتسويف إلى أن تتم

تلك اللجنة أعمالها. وقد تستغرق زمانا طويلا، والبلاد فى أمس الحاجة إلى متكب الشؤون القطنية بالاختصاصات الواسعة المطلوبة له .

ومن المصادفات التى تسمح لنا بأن نكرر الإلحاح فى ذلك الطلب، أنه فى نفس اليوم الذى نظر فيه مجلس شيوخنا الموقر فى مكتب الشؤون القطنية ، كان مجلس النواب مشتغلا ببحث قانون إنشاء ديوان المحاسبة ، فلم ينفض اجتماعه إلا بعد الفراغ من التداول فى جميع مواده . ولا إخال رجال وزارة ماليتنا الأجلاء إلا متفقين معى على أن الحاجة أمس بما لا يقاس إلى إيجاد مصلحة قطنية تخرج الحكومة والأمة من تخبطها فى دياجير الإبهام الذى يحيط بذلك الصنف الحيوى، منها إلى خلق ديوان للمحاسبة، له أهميته التى لا نزاع فيها، ولكن الضرورات العاجلة لا تبرر سرعة إنشائه كما تبرر المبادرة إلى إنشاء تلك المصلحة .

الفصل الرابع

الضائقة الاقتصادية العالمية
فى أعقاب الحرب الاولى

حالة السوق القطنية

لم يمر(١) على مصر من زمن بعيد عهد بؤس ويأس كالأيام التي تجتازها من بدء هذا الموسم القطني إلى يومنا هذا . حالة يكون من تحصيل حاصل إسهاب الكلام في وصف متاعبها وذكر ما يخشى أن يتخلف عنها من الضرر البعيد المدى العميق الأثر . وإذا كان كل منصف يرى أن الحكومة المصرية قلما وفقت في ماضيها إلى عمل حكيم كالذي وفقت إليه في هذا العام بإقالتها عثرة السوق ، فإننا قد رأينا أيضاً ، والأسف ملء جوانحنا ، أن فريقا من الناس حلا لهم أن يستغلوا تدخل الحكومة لجني ربح يسير على حساب أمتهم ، فأخذوا يشترون الأقطان في داخلية البلاد وفي الاسكندرية بثمن ينقص بضعة قروش عن الثمن الذي حددته الحكومة ، ويبيعون كنتراتات في بورصة العقود لتسليم الحكومة البضاعة التي اشتروها ، ويربحون ذلك الفرق . وهذه خطة ، إذا عتبنا على الأجانب لجريهم عليها ، فإننا أشد عتباً على مواطنينا الذين سولت لهم أنفسهم أن يجزوا حكومتهم هذا الجزاء بما أرادت أن تحسن به إلى أمتهم .

ولو كان الأمر مقصوراً على الحكومة ، لما عنينا بذكره ، لأن رجال وزارة ماليتنا الأجلاء قد أظهروا من ثبات الرأي وقوة العزيمة ما رادت بجانبه حقارة تلك الأفاعيل التي لم يمنحوها بالهم ، ولكن التصرف الذي ننتقده قد خلق حالة شاذة تربك الآن المعاملات التجارية ربكا كبيراً . ذلك أن العاصفة التي مرت على العالم ، وكان مبعثها أمريكا ، لم تؤثر في استهلاك القطن المصري كما كان يخشاه أكثر الخبراء تفاؤلا ، فحدث ما لم يدر في خلدهم ، وهو أن المقطوعية العالمية من القطن المصري في الستة الأشهر التي انتهت في فبراير الماضي أربت بخمسة آلاف بالة على مثلها في نفس هذه المدة من العام الماضي ، الذي اعتبر عاما حسناً جداً من حيث استهلاك أقطاننا . ولما كانت الطمأنينة أخذت تعود إلى النفوس رويداً رويداً ، فمن المعقول ألا تنقص مقطوعية العالم من الأقطان الرفيعة في الستة الأشهر الباقية من هذا الفصل عما كانت عليه في الستة الأولى . غير أن اندفاع الناس في تيار التسليم للحكومة ، قد جعل الموجود من أقطاننا خارج حيازتها قدراً قليلا ، بل انعدمت بالمرة من السوق بعض الرتب التي تطلبها المغازل . ولقد سمعنا من بعض كبار المصدرين الذين أبت عليهم كرامتهم أن يعملوا ما عمله غيرهم ، شكوى مرة من تعذر تلبية كثير من الطلبات التي تأتي من الخارج لعدم وجود الصنف في السوق . وهذا ما يتضح منه السبب في كثرة الطلبات التي توجه إلى حكومتنا في هذه الآونة لبيع جانب غير قليل من أقطانها ، والحكومة تجاه تلك الطلبات ، ترى نفسها في مركز غريب شبيه بالمهزلة ، إذ هي من ناحية تتسلم ٦٥٠ ألف قنطار سكلاريدس أرغمها أولئك البائعون الشرهون على تسلمها في استحقاق مارس وحده ، وفي نفس الوقت يطلبون إليها البيع من ناحية أخرى .

ولما كان (حضرة صاحب العزة) احمد عبد الوهاب (بك) وكيل المالية الذي يتولى شأن التدخل

---

(١) المقطم في ٢٩ مارس ١٩٣٠ .

الحكومى فى السوق بما هو معهود فيه من خبرة وحزم، ليس من الرجال الذين يؤخذون بمثل هذه الأساليب، حق للبلاد أن تثق بأنه سيتصرف فى الأمر تصرفا يصون به مصلحة الحكومة، ويرعى مصلحة السوق معاً.

على أن مروجى اشاعات السوء مايزالون ماضين فى خطتهم بأن الحكومة جادة فى بيع مالديها من الأقطان، معتمدين فى ترويج إشاعتهم هذه على أن الحكومة قد شرعت فى كبس قطنها القديم كبساً بخاريا. أما الكبس البخارى، فهو عمل حكيم أشارت به النقابة الزراعية المصرية العامة، ورأت وزارة المالية وجاهة نصيحتها فأخذت بها حفظاً للقطن من التلف، وتخفيفاً لمصاريف التخزين والتأمين. الخ.

وأما البيع، فعلى فرض أن الحكومة تقرر بيع قطنها القديم للمغازل رأساً، فلا غبار على ذلك التدبير الذى يكون فى الحقيقة ونفس الأمر عاملا لنشاط السوق لا لكسادها، كما يعرف ذلك كل ذى خبرة بأحوال القطن.

وإنما أردنا بهذه الكلمة أن نبين ماجره على قومهم أولئك الذين لم يعفوا عن ربح، وإن قل، يغنمونه من طريق غير مشروع. ومهما يلجأوا إليه الآن من اشاعة لستر مافعلوا، فالذى يراه المتبصرون انهم قد أضروا بالتجارة، وعلى الأخص بالغزالين، اضراراً سوف يتبينه أولئك الغزالون فيعرفون أن صديقهم الحقيق إنما هو الفلاح المصرى، وان اكبر مصلحتهم هى فى توثيق صلاتهم به. وعفا الله عن كثير من الوسطاء.

كلمة فى استجواب

الشيخ المحترم يوسف يتشوتو (بك)

إن[1] حضرة الشيخ المحترم يوسف (بك) يتشوتو يجلس فى مجلس الشيوخ وفى المجلس الاقتصادى معينا فيهما من الحكومة لما وجدته فيه من المؤهلات الاقتصادية. وكنا نود ألا يوجه اقتصادى ذو الملم بالمسائل القطنية إستجوابا (لحضرة صاحب المعالى) وزير المالية بالنص الذى قرأناه فى ٢٩ مايو الحالى من الأهرام.

يرمى حضرته فى استجوابه إلى غرضين: الأول انتقاد تدخل الحكومة فى السوق، والثانى حضها على بيع القطن الذى تسلمته قبل ورود المحصول الجديد بما يتيسر من الثمن، خسرت فى ذلك ماخسرت.

---

(١) الأهرام فى ٣١ مايو ١٩٣٠

أما الأمر الأول، فإن الانتقاد فيه جاء متأخراً جداً. وإذا كان لحضرة الشيخ المحترم رأى خاص فى التدخل وشروطه، فقد كان واجبا عليه أن يفضى به عندما طرحت الحكومة الموضوع على بساط البحث العام، وسألت رأى كل ذى علم به. وإذ كانت البلاد بأسرها قد حمدت للحكومة تدخلها الذى أنقذ الثروة الأهلية من كارثة جسيمة، فلا يفهم أن يأتى حضرة صاحب الاستجواب فى هذه الساعة المتأخرة ويلوح باللوم والمؤاخذة لغير ما سبب وجيه، الا خوفه على أموال الخزانة أن يضيع شىء منها فى سبيل دفع الخراب عن البلاد. كأن تلك الأموال التى جمعت من عرق جبين الأمة لم تكن مرصدة أولا وبالذات لإقالة عثرتها. ولا نكون مخطئين إذا قدرنا أن هذا النقد لن يكون له صدى فى ندوة الشيوخ، والجالس على كرسى الرياسة فيها هو الذى قرر التدخل يوم كان رئيساً لمجلس الوزراء، فأضاف إلى صفحات خدماته الوطنية الجليلة صفحة جديدة ناصعة.

أما الأمر الثانى، وهو حض الحكومة على بيع قطنها بالثمن الذى يتفق، فغريب جداً صدوره من اقتصادى مطلع على الأحوال الجارية فى العالم، وعليم بأن الصين والهند وروسيا - ويقطنها ثلثا سكان المعمور أو أكثر - فى اضطراب كاد يوقف دولاب المعاملات بتاتا، وان أكثر من نصف المغازل فى انجلترا وغيرها قد كفت عن العمل لكساد سلعها. فهل يعقل أن تختار الحكومة هذا الوقت بعينه لتزجى بضاعتها، وترمى على المغازل المعطلة الملايين من قناطيرها، فلا تجد من يأخذ إلا النزر القليل منها بأبخس الأثمان، وتقضى بهذه الفعلة على أثمان محصولنا المقبل قضاء محتوما؟

ولما كانت الشدائد محك العزائم والهمم، فأقل ما تنتظره الأمة المصرية من وزارتها الشعبية هو أن تعلن بشجاعة وإقدام انها، وقد تدخلت لإنقاذ البلاد، قد صحت نيتها على ألا تبيع أى مقدار من قطنها طوال الموسم المقبل، وأن يكون هذا القرار أول حلقة من حلقات سياستها القطنية الرشيدة التى تدور حلقاتها الأخرى على المحاور الآتية.

١ — كبس جميع القطن المخزون لدى الحكومة كبساً بخاريا لحفظه زمناً طويلا من غير تعرض للتلف الذى ذكره الشيخ المحترم فى كلامه على قطن سنة ١٩٢٦، ولتخفيف نفقات التخزين والتأمين إلى آخر المزايا التى عددتها النقابة الزراعية المصرية العامة فى تقريرها المرفوع إلى (معالى) وزير المالية، مشيرة فيه بضرورة ذلك الكبس البخارى.

٢ — سن قانون لتحديد ثلث الزمام بلا حيازة، واقرار المجلسين له قبل انتهاء الدورة الحالية، حتى يتسنى للزراع، قبل ارواء الشراقى، ترتيب أرضهم على الدورة الثلاثية. وان كل يوم بل كل ساعة تمضى تزيد فى تحضيض الحكومة والبرلمان على اتخاذ ذلك القرار الحكيم من غير مبالاة بما يعترض به عليه من الاعتراضات التى تخالف المصلحة مخالفة بينة.

وإن وقف الاستهلاك إلى أمد لا يعلم آخره إلا علام الغيوب، يهددنا بفضلة قطنية جسيمة لا تقل فى حال عن ثلاثة ملايين قنطار، وان المساحة المنزرعة الآن، وما نراه من حسن نمو المحصول، يجعلان

الرأى القائل بأن ذلك المحصول سيبلغ تسعة ملايين قنطار رأياً راجحاً، إلا إذا أتى ماليس بالحسبان. وان الاحصاءات ناطقة بأن الاستهلاك العالمى، حتى فى أكثر السنين رواجا، لم يبلغ فى سنة منها أكثر من ثمانية ملايين قنطار. ولما كانت الأزمات العالمية تؤثر أولا فى استهلاك مواد الترف، كما هو ظاهر الآن، وكما ظهر لنا فى الماضى، فقد لاتدرك المقطوعية العالمية فى الموسم الآتى الثمانية ملايين من القناطير مهما نقصت أسعار قطننا. ويكفى عرض هذه الأرقام ليتبين الخطر العظيم الذى لايقتصر على الازراء بالأسعار المستقبلة، بل يترك ملايين من قناطيرنا مهملة لايستطاع تصريفها بأى سعر كان.

فإذا كان حضرة الشيخ المحترم بيتشوتو (بك) قد ردد ما يقوله غير المطلعين من أن قطننا لايبلغ أكثر من ٥ فى المئة من الإنتاج العالمى، فهذا من الأقوال التى تلقى على عواهنها. إذ أن قطننا فى الحقيقة يعادل فى مجموع أصنافه مايربو على نصف الإنتاج العالمى من الأقطان الرفيعة. وهل يجهل حضرته أو غيره أن لتلك الأقطان الرفيعة أسعاراً خاصا تختلف عن أسعار الأقطان العادية اختلافا قد يهبطها إلى مستواها أو يصعد بها إلى أضعاف ثمنها، تبعا للحاجة إليها، وخضوعا للمؤثرات التى تعمل فى استقطاع الأقطان الرفيعة. وإذا عنى حضرته بمراجعة جداول الأسعار فى العدد الذى يريده من السنين الحالية، علم علم اليقين أن الأقطان الرفيعة غير مرتبطة بالأقطان العادية، وان مايقال مما ينافى ذلك كلام تنفيه وقائع الحال وفصاحة الأرقام.

٣ — تصعيد التعريفة الجمركية على القمح والدقيق وسائر الحبوب التى تردنا من الخارج، حتى يستطيع الفلاح المصرى، الذى يقضى عليه قانون ثلث الزمام بتوسيع مساحات الحبوب، أن يجد لغلاتها سعراً مجزئا. وإذ قد علمنا مع السرور أن هذا التصعيد قد وجد فى رجال برلماننا الفضلاء اقتناعا، فما بنا من حاجة للإفاضة فى تبيين مزايا هذه الحماية الضرورية.

وكل الذى نرجوه من حضرات وزرائنا الأجلاء، وأخص بالذكر منهم الأستاذ الوطنى الكبير وزير المالية. أن يمعنوا النظر فى هذه الاقتراحات. فإذا وجدوا فيها خير علاج، كما نعتقد، فلا أخشى عليها من الرفض فى برلماننا، إذ يتولى الدفاع عنها وزير ماليتنا المسئول عن رفاهة البلاد، بالبراهين المقنعة والأدلة السديدة.

النقابة الزراعية المصرية
ومسألة القطن

جاءنا (١) من النقابة الزراعية المصرية العامة أن مجلس إدارتها عقد جلسة عادية يوم الخميس الماضى

(١) كوكب الشرق فى ٨ يونيو ١٩٣٠

للنظر فى المسألة الاقتصادية المتشعبة التى تهتم بها الحكومة والأمة فى هذه الأيام . وبعد المداولة فى اقتراحات متعددة بما تقتضيه الحالة من التدقيق ، أقرت الهيئة رفع كتاب إلى (حضرة صاحب المعالى) وزير المالية يتضمن أنه كان من أهم مباحث المجلس النظر فى السياسة القطنية التى تشغل (معاليكم) فى الوقت الحاضر ، كما تشغل البلاد بأسرها. وقد رأت الهيئة بإجماعها، بعد تناول الموضوع من جميع نواحيه مداولة وتنقيباً، أن أضمن الوسائل التى تساعد المصريين على الخروج من هذه الكارثة بأيسر ما يمكن من الضرر هى ما يأتى :

أولا — أن تقرر الحكومة قراراً باتاً حاسماً عزمها على الاحتفاظ بجميع القطن الذى اشترته وعدم بيع أية كمية منه إلى نهاية الموسم المقبل حيث تكون قد تبينت الحالة الحقيقية للاستهلاك ، وعندئذ تقسمه إلى خمسة أقسام لا يباع فى كل موسم من المواسم التالية إلا قسم منها ، إذا زادت المقطوعية على المعروض من قطن المنتجين . ومن أجل أن يبقى القطن غير معرض للتلف ، ومن أجل الاقتصاد فى مصاريف التخزين والتأمين، يحسن أن تأخذ الحكومة بالاقتراح الذى رفعته اليها النقابة فى ٣٠ مارس سنة ١٩٣٠ الخاص بكبس جميع مخزونها كبساً بخارياً ، وأن الضرورة فضلا عن الأسباب الوجيهة التى ذكرتها النقابة فى اقتراحها الآنف ذكره ، لتقضى أيضاً بذلك ، لأن شون الإسكندرية لا تتسع لمخزون الحكومة وغير الحكومة الآن ، ولما سيرد اليها من أقطان الموسم الجديد .

وقد رأى مجلس الإدارة أن الاعتراض بأن الكبس البخارى يجب أن يكون موافقا لنماذج كل تاجر من تجار الصادرات اعتراض غير وجيه ، إنما بعثت عليه مصالح شخصية ليست خافية .. ورأى الغزالين معلوم للحكومة وهو أنهم يفضلون أن تصلهم الأقطان المصرية ، كما تخرج من الحقول صنفا صنفا ورتبة رتبة ، وقد كبست الحكومة فعلا جميع القطن المصرى فى آخر سنة للحرب حين اشترته بالاشتراك مع الحكومة البريطانية حسب الرتب لا حسب نماذج المصدرين ، ولم توجد أدنى صعوبة فى تصريفه .

ثانيا — أن تعرض الحكومة على البرلمان من فورها مشروع قانون لحصر الزمام القطنى فى ثلثه لمدة ثلاث سنوات تبتدىء من سنة ١٩٣١ مع عدم التصريح بالحيازة ، وهذا الذى سبق أن اقترحته النقابة على الحكومة فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ قد أصبح الآن أوجب ، إذ أن المدة التى انقضت من آخر يناير إلى الآن قد تضاعف فيها ما كان منتظراً أن تشتريه الحكومة ، وانحط الطلب انحطاطا مروعا بسبب اشتداد الضائقة العالمية، مما ينذر ببقاء فضلة فى مستودعاتنا قد تربو على ثلاثة ملايين من القناطير، سينضم اليها محصول الموسم المقبل ، وقد لا يقل عن تسعة ملايين . ولما كان الاستهلاك فى أروج السنين لم يجاوز الثمانية الملايين قنطار من قطننا ، وكانت الأزمة العالمية ترجح ألا يبلغ الطلب فى العام الآتى أقصى ما بلغه فى الماضى ، فليس من إصالة الرأى أن يقابل نقص الاستهلاك

بزيادة المعروضات، إذ يترتب على ذلك حتما ضياع الامتياز الثمنى الذى يجب أن يكون لأقطاننا الطويلة الشعرة على الأقطان القصيرة الشعرة . وحسبنا أنه قد ضاع منه جزء كبير فى هـــذا الموسم بالرغم من مجهود الحكومة العظيم فى حماية الأسعار. فلا يعقل أن يتمشى السماح إلى ضياع هذا الفرق الطبيعى ، على حين أن فى استطاعة مصر الاحتفاظ به ، وذلك بأن تجعل الإنتاج متناسبا مع حالة الاستهلاك . وما زالت مصر أكبر منبت للأقطان الطويلة الشعرة ، وفى استطاعتها الهيمنة على سعرها بالمعادلة بين ما تعرضه وبين ما يطلبه العالم .

وإنما تكره مصر على التجاوز عن ذلك الفرق إكراها ، إن كانت تربتها لا تصلح إلا لإخراج القطن .. على أن الحقيقة غير ذلك ، فتربة مصر صالحة لإخراج طائفة لا تحصى من الأصناف النباتية ، وعـــلى الأخص .. القمح . . الفول . . الأرز . . الشعير . . القصب . . إلخ . . . فلو أعانتها الحكومة على جعل هذه المزروعات مزروعات أولية ، لا دون الثانوية كما هى الآن ، لاستقامت أحوال البلاد الاقتصادية بذلك التوازن الزراعى ، ولما بقيت عرضة لتلك الهزات العنيفة التى تنتابها العام بعد العام ، لجعلها القطن وحده زراعة رئيسية واعتمادها عليه دون سواه .

ثالثا ــ رأت الهيئة استكمالا لحلقات السياسة القطنية المرغوب فيها أن ترفع الرسوم الجمركية على واردات القمح والدقيق والأرز ، وأن تنشىء بورصة للحبوب ، وأن تبنى المستودعات العمومية التى تصان فيها الغلال من تأثير السوس والآفات الأخرى ، وأن تعنى وزارة الزراعة بتوفير أجود النقاوى وأنقاها وأفرها غلة وأمنعها من فعل التقلبات الجوية . فإذا تم جميع ذلك ، استطاع المنتج أن يوجه إلى زرع الغلال على أنواعها نفس العناية التى يوجهها إلى القطن ، وأن ينفق على الأسمدة عن سخاء ، فلا تعتم أن تصير من الزراعات ذات الشأن ، تكفى البلاد لتموينها ، بل يتسنى التصدير منها إلى الخارج .

وإنه مع التكاثر السريع المستمر فى عدد السكان ، لا يجوز لبلد زراعى كمصر أن يستمر معولا على البلاد الأجنبية لجلب قوته الضرورى ، وهذا ما أدركته جميع الحكومات الأوربية فشجعت زراع القمح أيما تشجيع بضرب الرسوم الجمركية الفادحة على واردات الخارج ، وبمنح الجوائز للمصدرين منها إلخ ...

وبعمل حساب عن صافى إيراد الفدان من الحبوب المعتنى بزرعها والمحمية أثمانها ، وبين صافى إيراد فدان القطن ، إذا كانت أسعاره منحطة ، أى إذا كان ثمن أردب القمح ١٥٠ قرشا ، وأردب الذرة ١٠٠ قرش ، وأردب الأرز ٧٥ قرشا ، وقنطار القطن من الأشمونى وأشباهه ٣٢٥ قرشا ، وقنطار السكلاريدس ٤٢٥ قرشا .. بعمل هذا الحساب يتضح لنا جليا أن زرع الغلال أربح من زرع القطن .

على أن المجلس يلفت (معاليكم) إلى أنه إذا أريد أن تصبح الحماية نافعة للزراع ، وغير مرهقة

للمستنفدين المحليين ، وجب أن تصحبها رقابة على ثمن الخبز أسوة بما هو متبع فى الأقطار الغربية . ولا يظن أن الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة تعارض فى تشريع بهذا المعنى ، إذ أن مثل هذه الرقابة موجودة فى أوطان قضاتها . وفيها أكبر ضمان لصون المجتمع من أقوى علل الفتن .

والنقابة تتشرف برفع هذه الاقتراحات إلى (معاليكم) موجهة نظركم إلى أهمية الإسراع فى البت فيها ، وإعلان قرار الحكومة بجلاء ووضوح ، إذ أن هذا الاعلان يكون أكبر عامل لإعادة الثقة إلى سوق أصبحت الآن محلولة العرى ، تعمل فيها إشاعات السوء ، ولو خالفت المعقول ، فتهبط بالأسعار ذلك الهبوط الجسيم الذى تشهدونه كل يوم . وهذه الحالة النفسية للسوق طبيعية إزاء ما نراه من اضمحلال الطلب فى الوقت الحاضر .

قانون الثلث
وقرار النقابة الزراعية العامة

تضطرنا (١) خطورة الحالة ، وما نراه من تردد المسئولين فى تقليل المساحة القطنية للعودة إلى تفنيد حجة الذين لا يزالون يحاربون قانون الثلث ، بزعم أن انتاجنا لا يزيد على ٥ فى المئة من الإنتاج العالمى . وقد تجوز مغالطتهم على الذين يجهلون الحقيقة .

القطن العالمى نوعان : القصير الشعرة والطويلها ، ولكل منهما سعر خاص .

ولما كانت أمريكا أكبر بلاد الإنتاج القطنى ، رأينا أن القطن الطويل الشعرة زائد فى الثمن على سعر الكنتراتات الأمريكية ، أى على سعر القطن القصير الشعرة طول هذا الموسم من خمسة ريالات ونصف إلى ستة ريالات .

على أن الأمريكيين لم يروا أن هذا الفرق عادل ، وقد قامت ضجة من منتجى القطن الطويل الشعرة لحمل الحكومة الأمريكية على حماية انتاجهم ، بأن تضرب على الأقطان المماثلة له ضريبة فادحة كما هو معلوم .

فما هو السبب يا ترى ، فى بقاء هذا الفرق فى الثمن عالياً طول هذه المدة بالرغم من استحكام الأزمة العالمية ؟

ذلك السبب ، هو أن جملة ما تنتجه أمريكا من القطن الذى طوله بوصة و ٣/١٦ لا يجاوز ثلاثة أرباع المليون من القناطير إلا قليلا (تراجع النشرة الدولية للقطن التى يصدرها اتحاد الغزالين

(١) البلاغ فى ٩ يونيو ١٩٣٠

عدد ابريل سنة ١٩٣٠) ومعلوم أن القطن الأشمونى يمتاز عن القطن بوصة و٣/١٦ بالمئة ، وبقلة السقط المتخلف عند الغزل .

فنسأل الذين ينادون بتبعية الأقطان الرفيعة للأقطان العادية : كيف بقى سعر الأمريكى مرتفعا على سعر الأقطان العادية من ٥ ريالات إلى ٦ ، ولم يخضع للتبعية التى يريدون خضوع القطن المصرى لها ؟ أليس الظاهر لكل ذى عينين ، أن انتاجنا جسيم بالنسبة إلى احتياج العالم ، وأن هذه الجسامة وحدها هى التى تجنى على أسعارنا جناية تهدد كياننا الاقتصادى ، ويريد مخالفونا إزديادها بالتبعية التى يصرون على ادعائها ؟

وهل إذا قام بعض الأفراد ، وقالوا إننا نرضى بالنزول عن الامتياز الذى لأقطاننا الطويلة الشعرة ، وبيبع هذه الأصناف بسعر الأقطان العادية ، لأن حسن الحظ قد جعل فى حيازتهم أقطانا تغل محصولا استثنائياً من حيث الكمية ... هل إذا قالوا ذلك ، تستطيع الوزارة الشعبية أن تأخذ بقولهم ، وتضحى بمصلحة السواد الأعظم من المنتجين ، وتسجل على البلاد فى عهدها تنازلا قد يفضى إلى أوخم العواقب الاقتصادية ، بل أخشى القول إنه قد يفضى إلى الخراب ؟

أوجه كلماتى هذه على الأخص إلى (حضرة صاحب المعالى) وزير الزراعة ، الذى يحمل أمام ضميره وأمام أمته أكبر قسط من المسئولية فى مصر عن هذه الحالة ، وأناشده أن ينعم النظر فى قرار مجلس إدارة النقابة الزراعية الأخير ، وأن يراجع الأرقام جميعاً ليتبين ما إذا كان الذى قالته النقابة من أن مصر بانتاجها مسيطرة على أسعار الأقطان الرفيعة قولا تؤيده تلك الأرقام ، أو لا تؤيده . ولما كانت الحالة قد بلغت منتهى الخطورة ، أرجو من (معاليه) رجاء حاراً أن يعتلى منصة الخطابة فى برلماننا ، وأن يعلن رأيه فى هذا الاشكال معززاً بالأسانيد والأدلة المقنعة ، حتى يعرف كل من المسئولين ماهو قادم عليه من التبعة العظيمة أمام الأمة والتاريخ تلقاء الكارثة التى نحن فى بدئها ، والتى تهددنا الأيام بتفاقمها . نسأل الله أن يقينا شر عواقبها .

اقتراحات النقابة الزراعية

وجريدتا المقطم والغازت

عنيت[1] جريدة المقطم الغراء — على غير مألوفها — بنقل جملة لجريدة الاجبشن غازت تناولت فيها بالتقريع والتهكم قرارات مجلس ادارة النقابة الزراعية المصرية العامة بشأن الأزمة القطنية الحاضرة ، وما اقترحته على (صاحب المعالى) وزير المالية من الحلول لتفريجها . وكأن جريدة

(١) البلاغ فى ١١ يونيو ١٩٣٠

المقطم أرادت أن تعزز آراءها المعروفة فى قانون ثلث الزمام ورفع الرسوم الجركية على الغلال الواردة من الخارج ، باتفاق الغازت معها فى المذهب ، وفاتها أن هذا الاتفاق لا يقوى مذهبها بل يضعفه فى نظر المصريين . لأنه معلوم للجميع أن الانجليز يكرهون كل الكره — لمصلحة وطنهم لا لمصلحة مصر — كل عمل يرمى إلى انقاص الإنتاج القطنى فى مصر أو يرفع سعره ، ولو إلى حد المعقول — لأنهم يريدون أن تتوفر المؤن القطنية لمغازلهم ، وأن يتسنى لها أخذها بأرخص الأثمان .

من أجل هذا أيضاً هبت الغازت تعارض فى رفع الرسوم الجركية على واردات الغلال لأن فى ذلك رفعاً لسعر الإنتاج المصرى منها ، وحضاً للمصريين على الانصراف عن زرع القطن إلى زرع الغلال ، إذا وجدوا فى أسعارها ما يزيد على ايرادهم من القطن بأسعاره المنخفضة الحالية .

وليس المصريون من السذاجة بحيث يظنون إن الغازت تشفق على الفقراء منهم أن يدفعوا ثمن الخبز غالياً . ولو كانت مصلحة المصريين هى التى أملت على كاتب الغازت مقاله الذى سارع المقطم إلى نقله لكان ذلك الكاتب قد أمعن الروية فى اقتراح النقابة الزراعية المصرية العامة ، فاتضح له أنها لم ترد ولن تريد أن يضرب على القمح والدقيق والأرز المتصدرين الينا ، رسم فادح يحمل المنتج المصرى على بيع القمح بثلاثة جنيهات للاردب الواحد أو الأرز بخمسين ومئة قرش للاردب . بل كل المطلوب هو أن يكون الثمن معتدلا يتراوح بين ١٨٠ ومئتى قرش للقمح وبين ثمانين قرشا ومئة قرش للأرز . وهى الأسعار التى كان يباع بها الصنفان المذكوران فى السنوات الماضية .

وغير خاف على أحد — لا الغازت ولا المقطم ولا غيرهما — أن ثمن الخبز اليوم هو ثمنه فى العام الماضى وفى العام الذى قبله ، ولم ينقص مليما واحداً . فأين يكون الارهاق للفقير إذا عاد القمح إلى ١٨٠ أو ٢٠٠ قرش ؟ ألم تكن المغالطة ظاهرة والحيلة مكشوفة والغرض من استرقاق الفلاح المصرى للتكشير واضحا للعيان ؟

على أن النقابة الزراعية المصرية العامة لم تقتصر فى اقتراحها على طلب رفع التعريفة الجركية ، بل شفعته بطلب الرقابة الحكومية على بيع الخبز كما هو جار فى فرنسا وغيرها . ولكن المقطم الغراء قامت تقول للنقابة : هل فى بلاد الغرب رقابة الآن على ثمن الخبز ؟ وانه ليدهشنا حقاً أن تجهل أو تتجاهل المقطم ، وهى جريدة تعالج المسائل الاقتصادية ، أمراً معروفا مشهوراً مثل هذا ، وجوابنا لها : نعم إن فى فرنسا وغير فرنسا رقابة حكومية شديدة على بيع الخبز وعلى بيع اللبن أيضاً ومواد غذائية أخر عدة . فلا نفهم معنى لمعارضة كل اقتراح يراد به اقالة عثرة المنتج المصرى ومناهضته بالأقوال التى لا تبنى كلها على نظريات يجوز أن يختلف فيها الباحثون ، بل على انكار لأمور ثابتة مقررة وتشريع أجنبى معروف ، والله يتولانا بهدايته وتوفيقه .

الأزمة القطنية

أسئلة بسيطة

نوجه[1] الى حضرات معارضى قانون ثلث الزمام الأسئلة الآتية راجين أن يتفضلوا بالرد عليها بعد إعمال الروية فى أمر به الحياة أو الموت للحالة الاقتصادية فى البلاد :

أولا — اذا بيع القطن السكلاريدس بثلاثة جنيهات ونصف جنيه والقطن الأشمونى وأشباهه بجنيهين ونصف جنيه للقنطار فى الموسم المقبل، هل يستطيع المنتج المصرى أن يحصل على نفقاته ، وأن يؤدى ما عليه للحكومة وغيرها من ضرائب أو أقساط؟ واذا كان ذلك غير ممكن، فماذا تكون الحال ؟

ثانياً — اذا وضعت حماية جمركية على وارد القمح والدقيق بحيث تكفل للمنتج مئة وثمانين قرشاً سعراً لأردب القمح لا أزيد ، هل يكون الأفيد له أن يزرع القمح والذرة ويبيع الأول بمئة وثمانين قرشا كما قلنا والثانى بمئة قرش ، أو ان يزرع القطن ويبيعه بالأثمان التى فى السؤال الأول ؟

ثالثاً — هل يعتقد الباحثون عندنا اننا إذا خالفنا القاعدة الاقتصادية المعروفة التى تقضى بجعل العرض متناسباً مع الطلب، وأكثرنا من الإنتاج القطنى ما استطعنا ، وبعناه بأزرى الأثمان ، هل يعتقدون أننا نستطيع بذلك العمل القضاء على مجهودات البلاد الأخرى الموجهة إلى استنبات القطن الطويل الشعرة ، وخصوصاً على مجهودات البريطانيين المشهورين بالثبات والمثابرة ؟

على أن مايخسرونه فى ثمن الأقطان التى يبيعونها بأسعار بخسة ، يعوضه عليهم أنهم هم أنفسهم مشتروها ومستصنعوها . فالربح الذى يفوت فريقا منهم ، يرجع إلى فريق آخر منهم ، فى حين أن مصر تتحمل كل الغرم ، ولا نصيب لها من الغنم ، لأنها إلى اليوم ليست لها صناعة قطنية .

رابعاً — اذا ظهر استنباط يصرف المستهلكين عن الأقطان الطويلة الشعرة ، هل تظل مصر مصرة على أن تكون زراعتها الرئيسية هى تلك الأقطان الرفيعة ؟

خامساً — إذا بلغ محصولنا الآتى من ٩ إلى ١٠ ملايين قنطار ، وتخلفت فضلة من الموسم الحالى تناهز ثلاثة ملايين ولم نستطع أن نصدر أكثر من سبعة ملايين قنطار أو ثمانية ملايين كما كان فى أحسن سنوات التصدير ، ثم أنتجنا فى سنة ١٩٣٢ عشرة ملايين قنطار وبقى تصديرنا فى حد الثمانية ملايين ، فماذا يعمل المصريون بالستة أو السبعة ملايين قنطار التى تتخلف عامئذ ؟ وهل فكر المسؤولون فى هذا الفرض المحتمل وقوعه غاية الإحتمال ، وفى العلاج الذى عساه أن يشفى العلة ؟

إن الذين يقفون فى سبيل قانون الثلث ، ويسعون مساعيهم لدى ولاة الأمور لتحويل فكرهم عن هذا التشريع الذى تحتمه الحالة كل الحتم ولا مندوحة عنه وعن الاسراع فيه ، سيتوارون يوم تحل الكارثة فى البلاد ، ويتركون ولاة الأمور المسؤولين أمام تبعاتهم ، وإنها لتبعات شديدة لأننا

---

(١) الأهرام فى ١٢ يونيو ١٩٣٠

لا نكون قد غامرنا بالثروة الأهلية فحسب ، بل بما للحكومة المصرية من الثقة فى العالم. وهناك تكون الطامة الكبرى .

هذا كلام رجل قد وقف حياته على المسائل القطنية ، وقتلها درسا وتنقيباً ، يمليه عليه إخلاصه لأمته وحذره من سوء العواقب التى يخشى أن تردها. وهو يتوجه بقوة إقتناعه إلى رجال الحكومة والبرلمان، والى اخوانه الزراع، وإلى كل ذى رأى فى هذه المعضلة، مناشداً اياهم أن يتبصروا فى تلك العواقب، وأن يرموا بنظرهم إلى أبعد مما تزينه لهم مصلحة وقتية موهومة ، فيحفظوا للكنانة كيانها الاقتصادى، ولا يطوحوا بها تطويحا لا يتفق مع حرصهم على مصلحتها ورغبتهم فى رفاهيتها ومنفعتها .

مصر فى خطر
فأنقـــذوها

دماء[1] مصرية تسفكها أياد مصرية ، وكيان اقتصادى يتداعى وينهار ، وبؤس تستحكم حلقاته حتى يقضى على البقية الباقية من الثروة الأهلية ، وفوضى تمتد وتشمل الأعمال العامة والخاصة ، وارتباك فكرى يصرف الناس عن الاهتمام بشئونهم الحيوية إلى التفكير بما سيأتى به الغد من حوادث وأخطار . . . فهل قضت علينا الأقدار بالتحلل والزوال ؟ أمة سليمة القلب قنوع وادعة منكبة على أشق الأعمال بعزيمة ماضية وصبر غير نافد ، يطوح بها المسئولون إلى التهلكة وقد أرصدوا كل جهودهم العقلية والبدنية على التنكيل بخصومهم السياسيين ، عمرت البلاد أو خربت !

هل شهد التاريخ حالة أتعس وأبأس من حالتنا ؟ وهل قدر الذين فى ذمتهم مصير هذه البلاد مايستهدفون له من سوء المغبة ؟ فإن من يعمل على قتل شعب آمن ، وعلى تجويع شعب مملوء قوى ونشاطا ، لايفلت من أقسى العقاب، ولو لجأ إلى معتصم العقاب .

هل كانت بنا حاجة إلى مثل هذا الانقلاب فى هذا الوقت العصيب ؟ وإذا ثبت بالبرهان القاطع أن المسئول عنه هو فريق، فهل ينجو الفريق الآخر من التبعة ، ويستريح ضميره فينام هادئا مطمئنا والوطن فى خطر عظيم ؟

وكيف يفهم أن يبقى قادتنا ورجالنا العموميون سنوات عدة فى تطاحن وتخاذل لا لاختلافهم على مبدأ حيوى ، بل لأسباب لم نتبينها ؟ فالكل طلاب استقلال ، والكل يجهرون بأنهم أنصار الحياة

---

(١) الأهرام فى ٤ يوليو ١٩٣٠

النيابية وأنهم دستوريون بعقيدتهم وقلوبهم، ولكن الحياة النيابية ما أن ترى قائمة حتى تصبح معطلة، والدستور مازال يتلقى الصدمات، إن لم يكن فى حرفيته ففى روحه؟

هذا الذى نحن فيه، والأجنبى لنا بالمرصاد، لايكاد يتصور أن نخدمه هذه الخدمة الجليلة بانقسامنا وأن نمهد له السبيل إلى وضع يده على مرافقنا بما تعانيه البلاد من أزمة مالية واقتصادية، وأخشى كثيراً أن تكون مرة أخرى مجلبة لذلك التدخل الأجنبى فى جميع شئوننا وسبباً لفقد استقلالنا.

فإذا أقدمت على نشر هذه الكلمة، وأنا بعيد عن السياسة جاهل مغازيها ومراميها، فإنما أقصد أن يفكر المسئولون فيما نحن مسوقون إليه من حاجة وضنك، لايقينا شرهما اقتدار وزير ولا ما يحسنه من عمل أو تدبير، مادام سوس الانقسام ينخر عظم البلد.

الازمة القطنية

مذكرة يوسف نحاس (بك) الى النقابة الزراعية العامة

هذه صورة[1] المذكرة التى رفعها (صاحب العزة) الدكتور يوسف نحاس (بك) السكرتير العام لمجلس ادارة النقابة الزراعية المصرية العامة إلى مجلس ادارتها:

(حضرة صاحب السعادة) مصطفى ماهر (باشا) رئيس النقابة.

أرجو أن تتفضلوا بعرض الاقتراحات التالية على مجلس الادارة فى جلسة هذا اليوم وأن تتقبلوا فائق الاحترام.

راع الحكومة ما حدث أخيراً فى بورصة العقود من تدهور جاوز كل ظن، فعمدت الى البحث عن العله لمداواتها.

ومن المحقق أن عدة عوامل محلية ساعدت على ما حدث فى البورصة، وكان طبيعيا أن تنتج تلك النتيجة، وأن تجر الأسعار إلى الهاوية التى هى فيها، تلك العوامل ما فتئت النقابة الزراعية المصرية العامة تنبه اليها، وتلتمس ازالتها، فلم تفز بطائل لأن أثرها لم يكن متجليا فى الأوقات العادية، فلم يستوقف نظر أولياء الأمر.

أما فى أوقات الأزمة فإنها تخرج مفعولاتها بأبشع الصور كما نشهدها الان. وقد أخذت الأمة والحكومة على غرة، لأنهما لم تفكرا من قبل فى ملافاة تلك العلل.

أما العلة الأولى، ولعلها أشدها أثراً فى تفاقم الأزمة، فهى الطريقة المتبعة فى البنوك للتسليف على

---

(١) الاهرام فى ١٥ ديسمبر ١٩٣٠

القطن . تلك الطريقة التى تسمح لها أن تبيع كنتراتات لتغطية البضاعة التى تفرض عليها . ولما كانت المزاحمة على التسليف تحمل تلك البنوك على تقديم مبالغ كبيرة ، والتقليل مما يسمونه بالغطاء غاية المستطاع حتى لا ينصرف "مميل إلى مصرف آخر، كان ذلك الغطاء القليل يضيع لدى أول هبوط، فيضطر البنك ،إذا تأخر العميل عن دفع مال يكمل به ما نقص من الغطاء ، إلى بيع الكنتراتات ببورصة العقود .فيحدث هذا البيع هبوطاً آخر يكشف فريقا ثانياً من العملاء، وهكذا بالتسلسل إلى أن تصل تلك المبيعات بالأسعار إلى الحضيض وتحدث فى نفس المشتغلين بالتجارة والبورصة على السواء هلعا وذعراً يضاعفان الكارثة .

والأنكى أن البنوك أو معظمها تضع فى عقود التسليف نصاً مطبوعا يمر به المقترض غير ملتفت إلى خطورته وهو يعطيها الحق المطلق فى أن تغطى البضاعة التى لديها ببيع كنتراتات متى شاءت من غير قيد ولا شرط . وقد جاء فى التقرير الذى رفعته الى (معالى) وزير المالية فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٠ ما نصه « ليست شكوى المنتجين من تصرف البنوك بنت اليوم، فإنها مازالت تتجدد فى كل عام حتى ليصح القول إن البنوك فى أوقات الأزمات تزيد تلك الأزمات شدة بما تلقيه فى السوق من المقادير الوفيرة القاء البضاعة المزجاة بزعم حماية أموالها »

فما دامت الحالة على هذا المنوال ،والسلطات الحكومية لم تتدخل فى وضع قواعد للتسليف على القطن وسائر الحاصلات تحفظ مصلحة المقرض والمقترض معاً وتراعى فيها قبل كل شىء مصلحة البلاد الاقتصادية والمالية، ارتكانا على أن معظم المصارف أجنبية ،وان الامتيازات تحول دون ذلك الاحتياط . فلا رجاء لاستئصال هذه العلة الأولى . على أنه إذا أعجز الحكومة أن تضع تشريعاً للتسليف على النحو الذى ذكرناه، فليس لها من عذر فى عدم أخذها بما طالبناها به مراراً من انشاء المستودعات العمومية Magasins gènéreaux ليستطيع المنتجون ايداع حاصلاتهم فيها والاقتراض على السند Warrant المثبت لذلك الإيداع بشروط أسهل وابعد عن الخطر الذى يستهدفون له من جراء الإيداع لدى البنوك . وقد يدهش الاجانب إذا علموا أن بلادنا، وهى زراعية محضة، محرومة إلى اليوم من ذلك النظام الحكيم الذى أدى فى بلادهم أجل الخدمات للزراعيين وسائر المنتجين .

أما العلة الثانية :

فهى البيع تحت القطع ،وقد جاهدت النقابة الزراعية فى سبيل ابطالها جهادا متواصلا غير منقطع ، فأقنعت الحكومة بضرورة حظر هذا البيع ،ووضع مشروع قانون بذلك فعلا من سنوات عدة، ولكن الى هذا الحد انتهى مجهود الحكومة ولم تعد إلى متابعة هذا الأمر تلقاء ماصادفه مشروعنا لدى الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة من صعوبات كانت المصلحة القومية تقضى بتذليلها .

ومادام الخطب قد بلغ هذه الخطورة ، فقد أصبحت الصراحة واجبة ،وأصبح واجبا علينا أن نقول إن هاتين العلتين الأوليين قد توسعان المجال لاستباحات ومناورات يتمادى فيها تماديا فاحشا بعض المطلعين ،فيعلم مثلا نفر من مستخدمى البنوك انها ستشرع فى بيع كنتراتات لحساب عملائها ،

فيندفعون هم أو من يلوذ بهم من المضاربين فى سبق البنوك الى البيع . ومثل هذا الأمر يجرى عند قطع السعر لحساب المزارعين ، علاوة على ما يحيط بعمليات القطع فيها من الألاعيب التى افتضح أمرها وشاع كل الشيوع .

أما العلة الثالثة :

فهى اطلاق العنان للمضاربة التى قد تورط فيها ، ويا للأسف ، عدد عظيم من كل فئات الأمة وطبقاتها زراعا وتجارا وصناعا وموظفين ومستخدمين حتى وسيدات . ولسنا نبوح بسر مكتوم، اذا قلنا إن فريقا من السماسرة أنفسهم أصبحوا يعولون على المضاربة لحسابهم أكثر مما يعولون على ما يأتيهم من أذون عملائهم . فترك الميدان حراً للمضاربة فى بلاد قليلة فى قومها المؤهلات لمثل هذه المجازفة ، لا يقف ضرره عند حد القضاء على ثروتهم واخلاقهم وعزائمهم المنتجة خيراً للمجموع ، بل يجاوزه إلى أن يكون تهديداً مستمراً للثروة الزراعية المصرية، ومثارا لأزمات قد رأيناها منذ الحرب تتوالى بلا انقطاع فى بورصتنا .

تنبهت النقابة الزراعية لذلك أيضا ، وهبت مطالبة بتنظيم بورصة العقود تنظيما يمكن احكامه بسهولة لأن لوزير المالية سيطرة فعلية على تلك البورصة لم يكن له مثلها فى سوق البضاعة الحاضرة .

على أن ركنى ذلك التنظيم هما : وضع الروابط والضوابط التى تجعل ذلك المعهد أداة اقتصادية نافعة لا مقمراً واسعاً ، وأن توكل مراقبته إلى رجل مطلع نزيه قوى الشكيمة يقدر أهمية مهمته ويعرف أنها متعلقة مباشرة بحياة وطنه الاقتصادية. ولقد كان أهم ما طلبته فى محاضرة عن البورصة ألقيتها فى النادى الزراعى مساء يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ هو أن يحتم على السمسار ألا يقبل من عملائه أذون بيع أو شراء إلا إذا أودعوا تأمينا وافيا عن كل قنطار يراد بيعه أو شراؤه. فأخذت النقابة بهذه النظرية ، والتمست من الحكومة أن تدخل على نظام البورصة ذلك التعديل المفيد فلم يجب ذلك الطلب أيضا .

أما العلة الرابعة :

فهى أن نظام سوق البضاعة الحاضرة ، بما فيه من النقائص ، يجعل بورصة العقود تحت سيطرة بورصة البضائع بكل قوة السيطرة ، فتستطيع أن تتحكم فى أسعارها وفى قرارات لجانها وفى تصرفات سماسرتها كيف شاءت . وقد عدل فعلا ذلك النظام تعديلا كفيلا باصلاح الأمر، ولكن ذلك التعديل لا يزال قيد المراجعة وكان المأمول أن يدخل فى حيز التنفيذ من أول هذا الموسم .

هذه هى العلل المحلية البارزة لا ترجى لسوقنا القطنية إقالة إلا بإزالتها . ثم إن هناك علة عالمية نرى مع الأسف الشديد أن أحداً لم يفكر فيها : فالذى نشهده منذ بداية الموسم المنقضى أن المقطوعية على أقطاننا المصرية نقصت نقصاً مفزعاً، وقد أراد بعضهم تعليل ذلك النقص بتدخل الحكومة ، وظن الأكثرون أن هذا التعليل يغنيهم عن التعمق فى بحث الموضوع ، ولكن ما نراه فى الموسم الحالى

تدلنا دلالة واضحة على أن سبب النقص ليس ذلك الذى يذكرون ، فإن الحكومة الحاضرة قد تركت الأمور تجرى مجراها فى السوق ، ولم تعمل أى عمل يعارضه إلا التسليف الزراعى فى مدى محدود. ومع ذلك وبالرغم من أن أسعار القطن المصرى قد بلغت سعر القطن الأمريكى نفسه فى الأشمونى ، ولم تزد عليه فى السكلاريدس إلا ثلاثة ريالات ونصف ريال ، فإن الاستهلاك قد تضاءل عما كان عليه فى العام الماضى ، ولم يكد يبلغ نصفه إلى اليوم .

فمن ثم يرى أن المعضلة قد تحولت إلى نقطة تلخص فى السؤال الآتى :

هل أصبح العالم فى غنى عن الأقطان الطويلة الشعرة ؟

وهل هذا الاستغناء سيكون عارضا أو دائما ؟

وفى الجواب على هذين السؤالين حل المعضلة القطنية بأكملها . فإن كان الجواب إيجاباً ، تحتم على مصر من فورها أن تتخذ احتياطاتها إما بزرع القطن الأمريكى أو الهندى فى أراضيها والانصراف عن الأقطان الرفيعة ، أو بالبحث عن زراعات أخرى .

وفى هذه الصورة يكون من المجازفة المتمادية أن يدعى الناس إلى الإنتاج الضخم ، وبضاعتنا متراكمة لدينا لا تجد راغباً فيها .

على أن هذا البحث لا يستوعبه فرد أو هيئة مصرية تعمل فى دائرة القطر ، بل هو بحث دقيق يجب أن يجرى فى الخارج ، وأن يبنى على المذاكرة مع المستصنعين ، وتبين آرائهم فى كل بلد من بلاد الاستهلاك ، مع التثبت من الأمور الآتية : —

الأول — هل سمح التقدم الصناعى بإحلال الأقطان العادية محل الأقطان الطويلة الشعرة فى كل ما كانت هذه الأخيرة تستعمل فيه أو فى جله . فقد ذاع أنهم استطاعوا الآن أن يخرجوا من الأقطان الرديئة البضائع التى كانت لا تصنع إلا من القطن المصرى ، بصرف النظر عن المتانة التى لها المكان الثانى عند المستهلكين ، إذ هم ينشدون قبل كل شىء رخص الثمن ، ولو قلت المدة التى تعيشها السلعة . ونحن نعلم أكيداً أن إطارات عجل السيارات مثلا — وكانت لا تصنع إلا من القطن المصرى الفاخر — تصنع الآن من القطن الهندى .

الأمر الثانى — هل ما قيل فى المؤتمر القطنى الذى عقد فى مصر من أن غزل ونسج الأقطان الطويلة الشعرة يكلف المغازل والمناسج أكثر من الأقطان الأخرى ، فإذا صح ذلك كان فيه القضاء على تلك الأقطان الرفيعة لأن ضالة المستصنع هى تقليل النفقات الصناعية التى لا يكاد يذكر فى جنبها ثمن المادة الأولية ، بحيث إذا زادت نفقات الأقطان الطويلة ٢٠ أو ٢٥٪ عن سواها ، وكانت تلك الأقطان معروضة بنفس سعر الأقطان الرديئة ، أو بسعر أدنى منه ، فالرغبة تتحول عنها بالبداهة كما هو الآن مشاهد ؟

الأمر الثالث — هو مزاحمة الحرير الصناعى . فإن المصريين ليسوا واقفين إلى الآن وقوفا دقيقا

على كثرة هذه المزاحمة ومداها . وجلاء هذين الأمرين ضرورى لتوجيه السياسة القطنية المقبلة إلى غاية مفيدة ووضع أسس وطيدة لها .

فإذا استوفى هذا الإيضاح بالقدر الذى تدعو إليه خطورة المعضلة ، تسنى البت فيها عن تثبت وبصيرة تامة .

وإنى لأرجو من هيئة المجلس الموقر ، إذا أقرت هذا البيان والاقتراحات المستخلصة منه ، أن توافق على رفعه الى الحكومة ، فقد يكون فيه من التذكير لها ما يجىء معوانا لمقاصدها التى تتجه الى النجاة بالقدر الميسور من الكارثة الاقتصادية المدلهمة التى تتخبط فيها البلاد .

ما مستقبل الأقطان الطويلة الشعرة

عثرنا(١) على الإحصائية المنشورة فى آخر هذا الكلام عن كميات الأقطان القصيرة والطويلة الشعرة التى يخرجها كل بلد من بلدان الانتاج فى العالم . وهى أحدث إحصائية من هذا النوع أذاعها مكتب الاقتصاد الزراعى التابع لوزارة الزراعة بالولايات المتحدة ، ونحن ننقلها إلى قراء العربية لأهميتها .

وقد لوحظ أن فى هذا الجدول خطأ ظاهراً ، من حيث أنه لم يذكر فيه أن مصر تنتج شيئا من القطن الذى طوله أزيد من بوصة و١/٢ ، مع أنه ورد فيه أن السودان ينتج منه ٦٢٧١ بالة إذ من المحقق أن مصر تنتج من ذلك الصنف مقدارا ، وإن كنا لا نستطيع ضبط كميته ، إلا أنه بلا نزاع يربو كثيراً على ٦٠٠٠ بالة ، فى حين أنا لا نعرف أن السودان يخرج قطنا بذلك الطول فالمرجع عندنا أن الستة آلاف بالة المرقومة فى خانة السودان كان يجب إدراجها فى خانة مصر .

وعلى كل حال ، ومع أخذنا الجدول على علاته ، يتضح أن مصر تنتج من القطن الذى طوله بين بوصة و١/٨ وبوصة و٧/٣٢ ما يبلغ ٤٣ ١/٢٪ من مجموع الإنتاج العالمى . وانها تنتج من القطن الذى طوله بين بوصة و١/٤ وبوصة و١/٢ ما يبلغ ٨٢.٪ من الإنتاج العالمى .

فهذا البيان الرسمى ، قد جاء مصداقا لما طالما نادينا به من أن مصر لم تزل الجديرة بالسيطرة على أسواق الأقطان الطويلة الشعرة . وان ما يتواتر على الألسنة من أن انتاجنا لا يبلغ أكثر من ٥٪ من مجموع الإنتاج العالمى ، ليس صوابا ، إذا نظر فيه إلى التفريق الواجب بين النوع والكمية العامة .

بقيت مسألة واحدة يجب علينا أن نجلوها لتبين مصيرنا وترسم سياسة قطنية حكيمة للمستقبل . وهى : هل أصبحت الصناعة العالمية فى غنى عن الأقطان الطويلة ؟ وهل تستطيع الأقطان القصيرة

---

(١) الأهرام فى ١٧ فبراير ١٩٣١

أن تحل محلها ؟ وإلى أى مدى ؟ هذه هى عقدة المسألة . وقد ألقيت سؤالا فى معناها على حضرات ممثلى الغزالين فى اجتماع لجنة القطن الدولية فى الشهر الماضى، فلم يأتوا بجواب شاف، إذ أن الأمر يحتاج إلى بحث وتمحيص دقيقين . فعسى أن يوفق المسئولون عن سياسة البلاد الاقتصادية إلى جلاء هذا الغموض ، إما بوساطة البعثة التجارية البريطانية الموجودة الآن فى مصر ، أو بوسائل تحر أخرى ميسورة للحكومة أكثر من سواها . إذ مادمنا نزيل هذا الغموض ، يكون من المجازفة الخطرة جداً على مستقبل مصر الاقتصادى ، أن نتبع سياسة الإنتاج الضخم فى الأقطان الطويلة .

ولما كانت أرضنا تصلح لاخراج كل أنواع الأقطان . فلا خوف على مستقبلنا إذا نحن عولنا على استنبات الأصناف الرائجة ، وان كانت قصيرة الشعرة ، وإنما الخطر أن نتمادى فى زرع الأقطان الطويلة على حين أن الاختبار الأليم قد ارانا بالدليل بعد الدليل رغبة المستهلكين عنها .

البلدان	متوسط مجموع الانتاج بالبالات التى زنتها ٥٠٠ رطل من سنة ٢٥-١٩٢٦ إلى سنة ٢٩-١٩٣٠	مادون ٧/٨ البوصة	من ٧/٨ البوصة إلى ٣١/٣٢ من البوصة	من بوصة إلى بوصة و ٣/٣٢	من بوصة و ١/٨ ٧/٣٢ الى بوصة و	من بوصة و ١/٤ الى بوصة و ١/٣	فوق بوصة ونصف
الولايات المتحدة	١٥,٢٦٨,٤٠٠	٢,٦٣٢,٢٧٢	٩,٢٦٠,٢٨٥	٢,٦٤٩,٠٦٧	٦٧٧,٩١٦	١٨,٣٢٢	٣٠,٥٣٧
الهند	٤,٧٣٢,٢٠٠	٤,٠٢٢,٣٧٠	٥٦٧,٨٦٤	١٤١,٩٦٦			
مصر	١,٥٧٨,٨٠٠				١,٠٥٢,٥٣٤	٥٢٦,٢٦٦	
البرازيل	٥٤٤,٤٨٤		٨١,٦٧٣	١٣٦,١٢١	٢٤٥,٠١٨	٨١,٦٧٣	
البيرو	٢٢٣,٢١٨			٢٢,٣٢٢	٢٠٠,٨٩٦		
أوغندا	١٢٨,٣٩٧			١٢,٨٤٠	١١٥,٥٥٧		
السودان	١٢٥,٤٢٩			١٢,٥٤٣	٨٧,٨٠١	١٨,٨١٤	٦,٢٧١
الصين	١,٨٦٢,٩١٤	١,٥٨٣,٤٧٧	٢٧٩,٤٣٧				
روسيا	١,٠٠٧,١١٨		٤٠٢,٨٤٧	٦٠٤,٢٧١			
الارجنتين	١٠٧,١٤٦		٧٥,٠٠٢	٢٦,٧٨٧	٥,٣٥٧		
المكسيك	٢٥٠,٥٠٧	١٢,٥٢٥	١٦٢,٨٣١	٦٢,٦٢٦	١٢,٥٢٥		
فنزويلا	٣٢,٠٧١			٣٢,٠٧١			
براجوى	١١,٠٥٣		٥٣٥	١٠,٥٠٠			
تركيا	١٢٧,١٩٥	٨٩,٠٣٦	٣٨,١٥٩				
هايتى	٢١,٩٩٧				٢١,٩٩٧		
نيجيريا	٢٨,٤٩٨		١,٤٢٥	٢٧,٠٧٣			
تنجنيكا	٢١,٧١٤			١٣,٠٢٨	٨,٦٨٦		
	٢٦,٠٧١,١٤١	٨,٣٣٩,٦٨٠	١٠,٨٧٠,٠٧٦	٣,٧٥١,٢١٤	٢,٤٢٨,٢٨٨	٦٤٥,٠٧٥	٣٦,٨٠٨

الحكومة ومرتبات الموظفين

مبادىء جديدة فى علم الاقتصاد؟

فى الوقت (١) الذى هبت فيه الأمة بأسرها تطالب بتخفيض مرتبات الموظفين تخفيضاً محسوسا ليشاركوا سائر المصريين فى ضرائهم، طلعت علينا الاهرام بنبذة قالت فيها ان (حضرة صاحب الدولة) اسماعيل صدقى (باشا) لا يرى مسوغا لهذا التخفيض الآن «لأن مرتبات الموظفين هى أموال باقية فى البلاد تتداولها الأيدى دون أن تخرج من هنا، وأنها تساعد على حركة البيع والشراء»!

وقد دل (دولة) الوزير الخطير بهذه الحجة الدامغة على عبقريته ودهائه المالى. وإننا على ثقة من أن الحكومة الإنجليزية التى تفكر تفكيراً جديا فى تخفيض مرتبات موظفيها. ستعدل عن هذه الخطة الخرقاء أخذاً برأى نابغتنا الاقتصادى الفذ. بل إن جميع الدول التى نقصت مرتبات موظفيها، على تفاهتها بالقياس إلى ما يغدق على أصحاب الوظائف عندنا، ستعمد من فورها إلى زيادتها ما دامت تلك الأموال باقية فى البلاد تتداولها الأيدى. أما إذا اقتصدت الحكومة شيئا من تلك الأموال، فإنها تتسرب إلى الخارج ويتمتع بها الأجنبى فلا تبقى فى البلاد ولا تتداولها الأيدى!

ورب معترض يقول: إنما الذين ينادون بتخفيض المرتبات، يرمون إلى استعمال المال الذى يتوفر منها لإغاثة الفلاح وتخفيف الأعباء عنه، وقد أثقلت ظهره الى حد تركته شبه جثة هامدة لا تحركها مطالبة، ولا يؤثر فيها تهديد الجباة ولا (حجوزات) الدائنين. وحالته، إذا طال المدى، مؤدية حتما الى خراب البلاد، وانتشار الفوضى والفساد. ولا يجوز عقلا ولا عدلا أن تبقى فئة قليلة من هذا السواد العظيم رافلة فى نعيم المرتبات الفاحشة التى وصفها أحد رؤساء الحكومة السابقين بأنها فى الحقيقة رشاوى لا أجر متناسب مع العمل.

فعلى هذا المعترض الجاهل يرد الوزير العلامة: «إن الأموال التى نقتصدها للفلاح لا تبقى فى البلاد ولا تتداولها الأيدى دون أن تخرج منها».

وقال (دولة) الوزير أيضاً، وياله من قول حكيم:

«ما دامت الميزانية متوازنة، وما دام فى استطاعة الميزانية أن تقوم بنفقات الأعمال الكبرى التى تدر الخير على البلد (؟) فليس هناك ما يقضى بانقاص مرتبات الموظفين. والميزانية قائمة بالشطرين المتقدمين ولله الحمد!»

---

(١) الضياء فى ١٥ أغسطس ١٩٣١

الميزانية قائمة بالنفقات ، وهى غنية بأموالها المكدسة فى خزائنها ، وليس بها من حاجة الى طلب درهم واحد من الفلاح المأزوم ، وليست بحاجة الى إرهاقه بضرائب أصبحت لا تناسب دخله المعدوم ، وليست بحاجة الى تحميل سائر المصريين إتاوات جديدة ظاهرة أو خفية ! . الميزانية غنية بمواردها الخاصة التى خلقها لها نابغة الزمان ، فهى لا تأخذ من المصريين شيئا وتقوم مع ذلك بالأعمال الكبرى التى تدر الخير على البلد . فأقل ما يجب على هذا البلد هو أن يترك ذلك النابغة وأعوانه وجيشه من الموظفين الذين أصبحوا طوع بنانه يتمتعون بمرتبات ضخمة فادحة ، ولكنها غير مأخوذة من جيوب الفلاح المسكين ! .

هذا كلام له خبىء معناه ليست لنا عقول .

لا ، لا ، (يا دولة) الوزير ! إذا كانت الأزمة قد أذهلتنا ، فإنها لم تنزع عقولنا من رؤوسنا ، وما يزال فى مصر رجال ، وان كانوا لم يحرزوا العلوم الاقتصادية « بالذراع » ، بل تلقوها فى المعاهد العليا ، إلا أنهم مع ذلك يعرفون مبادئها ويدركون كنهها . فهم وأصغر صغير من الفلاحين يدركون أنه من المغالطة والتمويه أن يدعى أن السبعة عشر مليون جنيه التى تغدق على الموظفين تبقى فى البلاد ، والكل يعرف أن قسطا لا يستهان به منها يذهب الى الخارج فى نفقات الترف هنا أو فى ربوع أوربا .

وأصغر صغير من فلاحينا ، (يا دولة) الوزير العظيم ، يدرك أن العلة الكبرى فى غلاء المعيشة عندنا علاء انفردنا به عن سائر الأقطار ، هو جيش الموظفين الذى يشترى بأعلى الأثمان وتدفع له أغلى الاجور بلا مساومة ولا تدقيق . وتبذر الجنيهات له بذراً . حتى انك إذا نظرت الى فرنسا مثلا ، وهى البلد الذى لم تكد الأزمة تمسه بسوء ، وجدت الحاجيات فيها تباع بنصف أثمانها فى مصر المأزومة ، أو بأقل من النصف . وقد أخبرنا عائد من مدينة فيشى ، وهى من أكبر مدن الاستشفاء وأغلاها ، أنه كان يقيم فى فندق من الفنادق المعروفة فيدفع ثلاثين قرشاً فى اليوم مقابل نومه وطعامه ، وكان متقن الطهى ويقدم اليه فى سخاء .

وفى المدينة نفسها فنادق أخرى لا تتقاضى أكثر من عشرين قرشاً مقابل الطعام والنوم ، وقس على هذا الرخص جميع الحاجيات الأخرى هناك ، من ملابس وأطعمة وسيارات وسكك حديدية ومقاه ، الى غيرها من جميع المرافق .

على أن مسألة المرتبات الحالية تثير مشكلة اجتماعية خطيرة كنا نظن أن رجلا يزعمون له أوسع العلم وأعمق الذكاء لا يسقطها من حسابه . فإن استنزاف مال الأمة والاستيلاء على ثمن حاصلها الرئيسى لدفعه مرتبات باهظة للموظفين ، تصرف عجيب يغضب ذلك الشعب الوادع على أولئك الموظفين وهم أبناؤه وصميمه . وعلى هذا النحو يغلب شعور الحقد على الموظفين كل عاطفة أخرى من جراء ذلك الاستغلال . وهناك فئة أخرى من المصريين لا بد أن تنظر شزراً الى موظفى

الحكومة . وأولئك هم مستخدمو المحال التجارية والمالية الذين استغنى عنهم أو خفضت رواتبهم ، فى حين أن طغمة الموظفين الرسميين الذين لا يكدون كدهم متمتعون بكامل مرتباتهم ! .

وإننا على يقين من أن الموظفين لو أستشيروا فى الأمر ، لكانوا أول من يرضى بالنزول عن قسم من مرتباتهم لعلمهم أن البلاد وصلت الى درجة من الفقر لا تستطيع معها الاستمرار على هذه الحال من غير أن تضطرب ميزانية الدولة فيكونوا فى مقدمة الضحايا .

هذه بعض الاعتبارات التى كان يجب على الوزير الحصيف أن يضعها فى كفة التقدير قبل الإدلاء برأيه فى الموضوع . ويا ليته ذكر موقفه حيال الموظفين عام سنة ١٩٢٦ إذ هب يحتج على جسامة مرتباتهم ويطلب من البرلمان تخفيضها ، يوم كانت البلاد فى بحبوحة ورخاء ، فإن يعدل فى هذه الأيام السود عن رأيه الأول الى عكسه ، فذلك تغير أقل ما يقال فيه إنه إيثار لمصلحة خاصة هى البقاء فى كراسى الحكم ، على مصلحة أمة بأسرها .

يشكرون ....!!

تقول الأهرام[1] « إن سيل برقيات الشكر لرئيس الوزراء على ما اتخذه من قرارات لتفريج الأزمة لا يزال ينهال عليها مما يحتاج إلى نشره أنهار كثيرة . ومن أجل ذلك فهى تكتفى بنشر طائفة من أسماء مرسلى هذه البرقيات » اهـ

أسذاجة ؟ أم خنوع واستسلام ؟ أم ماذا ؟...

سيول من برقيات الشكر يدبجها يراع مصريين لأن مجرد اعلان وسائل الانقاذ التى قررها صدقى (باشا) قد هز البورصة هزة عنيفة وهوى بالأسعار نحو نصف الريال فى جلسة يوم الخميس بالرغم من أن سوق نيويورك أقفلت بصعود ٢٨ و٢٩ بنطا ؟ قل لى بربك ، لو كان لتلك القرارات قيمة ، ولو رأى رجال الأعمال أنها تفيد أى فائدة فى تفريج كربة البلاد ، أما كانت السوق حيتها بصعود عظيم وكل المشتغلين بالبورصة سواء كانوا تجاراً أم مضاربين يرقبون أدنى سانحة للشراء من بعد ذلك الهبوط المخرب ؟ ولكن وسائل الحكومة قد خيبت الآمال فكان الانهيار .

توبوا إلى أنفسكم أيها المداحون الشاكرون ، وعودوا إلى صوابكم يا من احترفتم التهليل (والتطبيب) واذكروا أن بلدكم كاب قوسين من الخراب أو أدنى . ولا تنسوا أنكم تدعون النطق بلسان أمة عريقة فى المجد والكرامة . قد أملى عليها شممها أن (لا شكر على واجب) وأنتم تشكرون على ضياع تراث أبائكم وأجدادكم وذهابه طعمة لاسراف الحاكمين وعجزهم عن معالجة هذه الأزمة التى ظهرت للأعمى منذ تولت هذه الوزارة الحكم ، فلم تصغ لعلاجها إلى نداء ولا نصح ، ولم تأخذ برأى

---

(١) الضياء فى ١٦ اغسطس ١٩٣١

واحد من الآراء الحصيفة التى تقدم بها ذوو الخبرة والإطلاع ... وهى تجيشكم اليوم — اليوم فقط — وقد تمكنت أنياب الفاقة من جسم هذه الأمة الأسيفة، بعلاجات لا تغنى ولا تشبع من جوع .

أتريدون — ناشدناكم الشرف والوطنية والمصلحة — أتريدون أن يشبهكم التاريخ بأولئك التعساء الذين كانوا يمرون أمام نيرون فى سبيلهم إلى التهلكة صائحين (ان الذاهبين إلى الموت يحيونك !)

على أى شىء تشكرون ؟ أعلى بيع أقطانكم الفاخرة الحريرية التى اختصتكم الطبيعة بها دون باقى الأقطان بسعر الأقطان الخشنة القصيرة الألياف ، أو بفرق بينها لا يكاد يذكر ؟ وقد أضاعت هذه الوزارة جل ما كان لها من الميزة إذ رفضت انقاص المساحة منادية بالانتاج الضخم ، والعالم ينقص كل يوم الانتاج الصناعى وينصرف عن البضائع الفاخرة إلى السلع الرخيصة ؟ نعم . لا يمكن أن يخالفنا منصف إذا قلنا كما قال غيرنا من الاخصائيين إن تشبث صدقى (باشا) برأيه هو الذى جر علينا الكارثة ، لأن زيادة ما لدينا من الأقطان على ما يستطيع الإستهلاك أخذه منا قد أنزل ما كان لقطننا من علاوة على الأقطان الأخرى إلى الحضيض ، فأضاع على البلاد أحد عشر ريالا فى كل قنطار من السكلاريدس ، وثلاثة ريالات فى كل قنطار من الأصناف الأخرى . ولو بقيت لنا هذه الريالات لما شكونا ضيما ، بالرغم من الهبوط العام فى أسواق القطن . والأنكى والأدهش أن (دولة) صدقى (باشا) ما زال مصراً على عدم إقلال الانتاج مع ما يرى عندنا من ملايين القناطير التى لا نستطيع تصريف نصفها فى الموسم القادم ، حتى إذا أردنا بيعها بيع السماح ؟

أفعلى هذا تشكرون؟ أم على تصرف الحكومة فى مخزونها من القطن، ذلك التصرف المذبذب المريب الذى أثار انتقاد موالى صدقى (باشا) أنفسهم من التجار الأجانب ؟ وأنتم تقرأون آراءهم كل يوم على صفحات هذه الجريدة ، كما تقرأون سخريتهم من الدعاية للقطن المصرى التى خصتها الوزارة بخمسين ألفاً من الجنيهات تذهب هباء والناس يتضورون جوعا ؟

أم تشكرونه على إغاثة المالك الصغير والمتوسط بما أزمعه من تخصيص مليونى جنيه، لا يعلم إلا الله كيفية استعمالها؟ على أن الأزمة حالة على الأخص بالملاك الكبار، لا يمن عندهم أقل من الثلاثين فدانا . فإنهم هم المهددون بضياع أرضهم وفى ضياعها الطامة الكبرى على البلاد مالياً واجتماعياً .. بل لعلكم تشكرون على تقسيط السلف الحكومية، وهى فكاهة مستملحة فى الوقت الذى يعصر كل مالك رأسه مفكراً فى كيف يستطيع تدبير قوته اليومى ، وقد استحال عليه تدبير مصاريف أطيانه والأموال المستلفة ؟ فإذا قلت لمثل هذا المعدم الخالى الوفاض : ادفع لى خمس ما عليك فقط ، أو قلت له ادفع لى ملايين الجنيهات فإنك فى الحالين تطلب منه المحال ! !

فلئن أعجزتنا الحيلة وخاننا المنطق فى حمل المداحين على التورع حفظاً للكرامة القومية، فإنا نتقدم بالرجاء إلى زملائنا الصحفيين المطالبين بصون هذه الكرامة، مهما تشعبت مذاهبهم وآراؤهم السياسية ، نتقدم إليهم راجين أن يكفوا عن نشر هذا المديح البارد والإشارة إليه .

ونضيف رجاء آخر ، وهو الامتناع عن ذكر حفلات التكريم والولائم وما يقدم فيها من ألوان الطعام . هذا واجب تفرضه علينا فى هذه الساعات القاتمة قواعد الاخلاق ومراعاة عواطف الأمة ومشاعرها .

ضحوا بشطر من مرتباتكم أيها الوزراء

إذا طلبت[1] الأمة من رئيس الوزراء ومن زملائه الوزراء — تلطيفاً لمحنتها الحاضرة — أن ينزلوا لها عن جزء من مرتباتهم ، أيكون هذا الطلب ثقيلا على أنفسهم ؟

وإذا قالت لهم فى خشوع وضراعة إن الفاقة تعضها بأنيابها ، وإن الله قد أتم نعمته عليهم فأصبحوا جميعا متنعمين بالثراء ، موفورة لهم الضياع والنقود والعروض ، وإن الوطنية بل الرحمة تناشدهم أن يضحوا بشىء من المرتب اشفاقا على محكوميهم البؤساء ، أيصمون الآذان عن هذا الالتماس ؟

فإن لم تجد الأمة سبيلا إلى قلوبهم ، وأرادت أن تخاطبهم بالمنطق والمعقول فقالت لهم :

فى أوربا وزراء مثلكم ، لهم من المؤهلات والعلوم والحنكة ما لا تستطيعون انكاره أو تدعون لأنفسكم أكثر منه ، وزراء يضنيهم العمل الشاق غير المنقطع لا صيفا ولا شتاء . فإن استراحوا من عنائه ، فثلاثة أسابيع على الأكثر يقضونها فى البلاد وهم متصلون بوزاراتهم مهرولون إليها فى فترة الراحة إذا جد أمر هام . وأنتم تنقلون الهيئة الحكومية إلى مصيفكم ثلث العام ، وفى هذه المدة يعترى المكاتب والدواوين الجمود ، ويقف دولاب العمل الحكومى بسبب شطر الحكومة شطرين : أحدهما الرئيسى فى هواء الرمل الطلق البليل ، والآخر فى قيظ العاصمة . على انكم لا تكتفون بمصيف الرمل ، بل تذهبون إلى ربوع أوربا الجميلة حيث تقضون الأشهر الطويلة فى أتم الراحة وأنعم العيش ، وحتى فى هذه السنة العصيبة التى رأى (حضرة صاحب الجلالة) مليك البلاد أن يضحى فيها برحلته إلى فيشى للإستشفاء ليكون مع أمته فى ساعات محنتها ، فإن بعضكم يجوب العواصم الأوربية وبلاد النزهة واللهو ، وترى انهار الجرائد الوزارية فائضة بالبرقيات التى تزف لنا أخبار الولائم والحفلات التى تقام لهم . . .

نعم ، إذا قالت الأمة لكم هذا ، وزادت عليه أن زملاءكم فى أوربا ، ولهم على الأقل مالكم من الكفاءة ، يضحون بقبولهم المنصب بشىء قليل أو كثير من المال الذى يأتيهم من أعمالهم الحرة

---

(١) الضياء فى ١٧ أغسطس ١٩٣١

لأنهم من المحامين أو الأطباء أو الماليين أو الكتاب الأفذاذ . فى حين أن الوزير المتقاعد عندنا يكتفى بما يغترفه من المعاش الضخم، ولا يمارس إلا نادراً جداً عملا حراً يعوض عليه العمل الوزارى .

ثم إذا استخلص من هذه المقدمات التى لا تجادل ، أن العدل يقضى بأن تكون مرتباتكم متناسبة مع مرتباتهم ، فهل يكون جوابكم إلا بالموافقة ؟

نعم ستوافقون . وإذن فلننتقل إلى أساس التناسب الذى ذكرناه ، ولا معارضة على ما نظن فى أن هذا الأساس هو مركز الدولة من حيث عدد سكانها وسعة أرضها ومستعمراتها ، ومن حيث مركزها المالى ومرافقها ومواردها . فهل مصر من كل هذه النواحى تطمع أن تكون أهم من بلجيكا ؟

فاذا التمست الأمة من (حضرة صاحب الدولة) اسماعيل صدقى (باشا) أن يرتضى ما يتقاضاه جناب رئيس وزارة بلجيكا إشفاقا على أهله المصريين المأزومين، ومساعدة منه لهم بقدر استطاعته ، فلا نرى كيف يمكن (لدولته) أن يرفض هذا الرجاء .

فإذا فعل، فلا يتردد زملاؤه لحظة فى قبول مرتب الوزير فى بلجيكا. وكذلك الوكلاء فى مساواتهم بزملائهم هناك .

وإذا فزنا بهذه الأمنية، فنحن كفيلون بأن ينزل جميع الموظفين عن طيب خاطر وارتياح عظيم عن القدر الذى يطلب منهم تركه لمساعدة أبناء وطنهم .

أما أن يصر (دولة) صدقى (باشا) وزملاؤه على تقاضى ما يتقاضون، وأن يحمل الدولة هذا الحمل الذى لا قبل لها به، بحجة أنه مستطيع حفظ التوازن بين دخل الميزانية وخرجها، فهذه مجازفة بمستقبل البلاد نعيده من الاقبال عليها بعد اعمال الروية . وعلينا واجب النصح بإخلاص للوزارة فى هذه الآونة العصيبة . فإن المسألة ليست مسألة الميزانية التى لا تعجز أى وزير موازنتها ، وإنما العبرة كل العبرة فى طريقة الحصول على تلك الموازنة . فقد عمل غيره ذلك فى البلاد الأخرى ، وعمل غيره ذلك فى مصر أيضا، فكانت النتائج هناك وهنا ما يمكن (دولته) معرفته من مراجعة تاريخ فرنسا وغيرها. وكانت النتيجة هنا احتلال أوربا المالى الذى أعقبه الاحتلال العسكرى .

هذا ، ولسنا بمنفردين بالنصيحة (لدولة) صدقى (باشا) فى هذا الأمر، فقد اطلع (دولته) طبعا على جرائد أمس على الكلمة الوجيزة التى كتبتها جريدة التيمس فى هذا الموضوع ، إذ بينت أن رئيس وزراء مصر أصم أذنيه عن سماع شكوى المزارعين المطالبين بالغاء ضريبة القطن ، وذلك احتفاظا منه بمرتبات الموظفين فى هذه الأزمة الطاحنة .

أفلا يكفى دولته ما فى هذه الإشارة من اللوم والتقريع ؟

أيها الوزراء المصريون !

نناشدكم الوطنية والشرف : اقبلوا التضحية الواجبة ، وتخلوا لغيركم من أبناء مصر القادرين على ادارة دفة الحكم، والذين يهون عليهم أن يخدموا بلادهم بأقل الأجر فى أيام بؤسها . وفى مصر يفضل الله من أبنائها العظماء من يقدمون على ذلك الواجب الوطنى فرحين متهللين .

وسائل غير ناجعة
وهى ذرائع الى التحكم والمحاباة

كبار الملاك مهددون كصغارهم — (حراقة على رجل من خشب) — باب المحاباة فى إسعافات البنك الزراعى مفتوح على مصراعيه — والأمر فيه راجع إلى مشيئة صدقى (باشا) — على أن هذه الوسيلة عاجزة عن ملافاة الخطر — مئة وخمسون ألف فدان معرضة للبيع الجبرى — وستزداد أضعافا مضاعفة فى الأشهر المقبلة ... ما هى طرق العلاج الناجع؟ وأية وزارة تستطيع تنفيذها ؟...

قلنا(١) فى مقال سابق إن إغاثة المالك الصغير والمتوسط لا تحل المشكلة الاقتصادية ، لأن الأزمة حالة على الأخص بالملاك الكبار ، لأنهم هم المهددون بضياع أرضهم ، وفى ضياعها الطامة الكبرى على البلاد مالياً واجتماعياً .

وهاك ما كتبته جريدة (البصير) الغراء المعروفة باعتدالها ودقة مباحثها الاقتصادية فى عدد يوم ١٧ أغسطس :

« وأما مشكلة المشاكل .. وهى تصفية دين مصر العقارى .. أو على الأقل أقساطه المتأخرة ، فلا تزال معلقة .. وليست التدابير الجزئية الضئيلة المقررة لإسعاف صغار المدينين بكافية على الإطلاق .. وفى اعتقادنا أن الخطر ناشىء عن تهديد الأملاك الكبيرة قبل الصغيرة » .

هذا ما تقوله جريدة تجارية ، تنطق بلسان رجال الأعمال فى الثغر ، ولها بهم اتصال وثيق ، كما هو معروف .

فهل تلغرافات الشكر ، والحركة التى يقوم بها رجال الإدارة لحمل مجالس المديريات أو المجالس المحلية أو القروية على صوغ قلائد التمجيد للوزارة ، بمغيرة لتلك الحقيقة الظاهرة لكل ذى عينين مبصرتين : وهى أن قرارات الحكومة ليست إلا كحراقة توضع على رجل من خشب، كما يقول الإفرنج؟

نعم ان صدقى (باشا) قد فتح طاقة صغيرة من الأمل لكبار الملاك ، فاعتقد سامعوه أنهم مستطيعون أن ينفذوا منها إلى النجاة ، أو بالأحرى أنها فتحت خصيصاً لهم ، فتهللوا ورفعوا عقائرهم بالشكر والتسبيح .. فقد جاء فى كتاب (سعادة) محمود شكرى (باشا) إلى رئيس الوزراء ما نصه:

« ثم أضفتم (دولتكم) أنه لم يكن فى نيتكم عند الكلام على صغار الملاك ومتوسطى الحال منهم أن تستبعدوا بصفة قاطعة الأحوال الخاصة الأخرى التى يبدو فيها مبدأ المحافظة على قيمة الأطيان الزراعية مهدداً بسبب إجراءات تعسفية لجأ اليها الدائنون ، وقلتم (دولتكم) بعد ذلك إن من المتفق

(١) الضياء فى ١٩ أغسطس ١٩٣١

عليه أن التدخل فى مثل هذه الأحوال لن يجيء إلا عن طريق الاستثناء » .

إذن يريد (دولة الباشا) أن يخلق استثناء لفريق من كبار الملاك ، وقد أحس (سعادة) شكرى (باشا) كما أحس حضرات أعضاء مجلس إدارة البنك الزراعى الجديد ، أن فى هذا الاستثناء باباً مفتوحا على مصراعيه للمحاباة ونصرة الموالين على حساب باقى الأمة ، فأرادوا أن يضعوا طريقة تمنع ما أسموه تأدباً « كل تحكم » .

فهل يرى المصريون أن الاحتياطات التى اتخذها مجلس إدارة البنك وذكرها (سعادة) رئيسه فى كتابه كفيلة بمنع (كل تحكم) وكل محاباة ؟

يقول (سعادته) إن البنك لا يشترى ملكا من جلسات المزادات .. بل انه سيدرس فى الوقت المناسب جدول جلسات البيوع فى المحاكم المختلطة ، وكذلك جميع الأحوال التى بدىء فيها باتخاذ اجراءات نزع الملكية . وبعد استجماع البيانات اللازمة عن حالة المدين وقيمة العقار وطبيعة التعهدات التى ارتبط بها المدين وأهميتها . وان اثبت أن وقف المدين عن السداد يرجع إلى الازمة الحالية (؟) فمن رأى البنك أن يتدخل ويدفع لحساب الحكومة أو يضمن مبلغاً يسمح بالتفادى من نزع الملكية لأجل معين .

وأنت ترى أن الشروط الموضوعة للإغاثة متعددة ومرتكزة على جمع معلومات لا يمكن الوصول اليها إلا من طريق الحكومة ، وان (لحضرة صاحب الدولة) رئيس الوزراء الكلمة الأخيرة فى كل حالة من الحالات التى يجب عرضها عليه للموافقة .

فهل — إن فرض أن هذه الإجراءات مفيدة وعملية ومستطيعة تفريج هذه الأزمة العقارية الخطيرة — وهو ما نشك فيه كما يشك غيرنا كل الشك — ان فرض ذلك ، فهل يطمئن مصرى واحد إلى أن الاستثناء الذى سيمنح لبعض كبار الملاك سيكون متمشياً مع قواعد العدل وعدم المحاباة ؟ شروط كلها تقديرية ، والمرجع الأخير فى التقدير هو رئيس حكومة قائمة على الحزبية .. كلا وألف مرة كلا .. لا يطمئن مصرى واحد إلى عدل هذه المنح فى عهد هذه الوزارة .

على أننا نقول فوق ذلك كله ، ونتحمل مسئولية ما نقول .. ان هذه التدابير التى وضعها البنك الزراعى برنامجا لعمله فى تفريج أزمتنا العقارية ، قد تعجز العجز كله عن بلوغ الغاية ، فإن الأزمة جعلت تسعين فى المئة من المدينين غير قادرين على دفع ما يستحق للبنوك العقارية من قسط جديد أو أقساط متأخرة ، وقد بلغ عدد الأطيان المعروضة للبيع الجبرى حتى الآن مئة وخمسين ألف فدان ، وسيزيد هذا القدر إلى أضعاف أضعافه بعد ديسمبر الآتى عندما يظهر لبنوك الرهن أن الكثرة الكبيرة من مدينيهم عاجزة عن دفع قسط آخر السنة .. فماذا يجدى مليون الجنيهات أو المليونان المخصصان لعملية الإنقاذ ، إلا إذا أريد — كما هو ظاهر — إسعاف البعض وترك الباقين تذهب أطيانهم ويموتون جوعا ؟ وهل يرى خبير أن الإجراءات التى وضعها البنك عملية متفقة مع تعددها وما يقتضيه الخطر المحدق من المبادرة والسرعة ؟

قد ذكرنا لك رأى جريدة (البصير) الغراء ، واسمع ما كتبه حضرة الإخصائى الفاضل الأستاذ حنا أسعد فى جريدة (البلاغ) يوم ١٧ أغسطس الحالى :

« . . . على أننا نرى أن ما تنوى الحكومة عمله لا يأتى بالفائدة المرجوة ، بل اننا نرى أن المليون أو المليونين من الجنيهات التى قررت الحكومة دفعها عن الأهالى للبنوك ستضيع على الحكومة ولا يستفيد منها إلا البنوك ، وهى فى شدة الحاجة اليها الآن درءا لحالة الارتباك التى وقعت فيها » .

أما العلاج الحقيقى للحالة، وهو الذى يفرج كربة الملاك جميعا ، ويساعد البلد على تحمل صدمة هذه الأزمة الطاحنة ، فلا يكون بارتجال حلول لا تخرج فى النهاية إلا بنتيجة واحدة هى إشعال نار الفتنة والتفريق بين أبناء أمة واحدة تخص الحكومة بعضهم ببرها ، وتذر سوادهم يتجردون من كل شىء . . بل العلاج هو إيقاف جميع إجراءات نزع الملكية سنة كاملة على الأقل ، ورفع الأعباء عن كاهل الأمة بإلغاء ضريبة القطن وكل الضرائب الإضافية التى خلفتها الوزارة الصدقية من زيادة فى أجر الحفر وفى الرسوم الإنتاجية والجمركية ، ورد ما تحصل علاوة على الأموال الاميرية فى هذه السنة لإنشاء سكك زراعية جديدة ، وتخفيف حمل الضريبة العقارية نفسها ، وإلغاء رسم التصدير على الاقطان ، وانقاص أجرة حلجها إلى سبعة قروش للقنطار ، إلى غير ذلك من التدابير التى يجب أن يقابلها حتما إنقاص كلى فى مرتبات الموظفين .

هذه بعض الوسائل التى أشار بها العارفون . وهناك غيرها من طرق العلاج يعرفها رجال مصر المحنكون الذين قضى سوء طالعنا أن يركنوا فى هذه الاوقات العصيبة ، وأن يوكل إلى وزارة غير محبوبة ولا موثوق بها نجاة السفينة من خطر الغرق .

نعم يجب أن تلقى مقاليدنا إلى أولئك الرجال العظام الذين حاربهم صدقى (باشا) فأقصاهم لأنهم أظهروا عدم الرضا عن هدمه للدستور ووأده للحريات العامة .

ولما كان ملاذنا الأوحد هو (حضرة صاحب الجلالة الملك) البار برعيته الذى يتألم لآلامها فإليه تضرع البلاد بأن يجمع حوله وزراءه المتقاعدين الذين خدموا بلادهم ومليكهم خدمة إخلاص ونزاهة وشرف ويوكل إلى جميعهم البحث فى الطرق التى تنجى الكنانة المهددة بالخراب ، والمسئولون عن مصيرها يمرحون فى حفلات التكريم وقصائد الشكر والإطراء .

أسئلة إلى (دولـــــــته) ! !

فى مقطم يوم الثلاثاء كتاب من حضرة المفتش العام لرى الوجه البحرى إلى (دولة) رئيس الوزراء يقدم له فيه الشكر الجزيل عن نفسه وعن مهندسى الرى فى الوجه البحرى للرد البليغ الحاسم على ما نسبه (حضرة صاحب السمو الامير الجليل) عمر طوسون اليهم من سوء توزيع مياه الرى .

وإنه ليسرنا كل السرور أن يثبت للجميع أن رجال الرى فى مصر يتوخون العدل والذمة فى

توزيع المياه ، ولا نظن أنهم يحيدون عن هذه الخطة إذا تركوا لأنفسهم ، ولكن ماذا تكون حيلتهم إذا صدرت الأوامر إليهم من رؤسائهم بما يخالف ذلك ؟ وهل يتصور أحد أن رجلا (كسمو الأمير الجليل) يلقى القول جزافا أو ينطق عن الهوى فى أمر يمس كرامة فريق من الموظفين المصريين ؟ كل مافى الأمر أن (سموه) جهر بما هو معهود فيه من الشجاعة بأمر يعرفه كل زارع وكل مقيم فى القرى ، وذلك الأمر هو أن فريقا من الناس كانوا يأخذون أكثر من حقهم فى الماء ، وغيرهم يرون زرعهم يموت ظمأ .

وإذا كان (دولة) صدقى (باشا) قد انبرى للدفاع عن رجال الرى ، فنحن نرجو أن يتفضل (دولته) ويقول للأمة :

١ — هل تأثر قطنه وقطن أقاربه وذويه من قلة المياه فى هذا العام ؟

٢ — هل زرع فى أرضه أو فى أرض ذويه وأقاربه أرز فى هذا العام ، وإذا كان قد زرع فما هى نسبة المساحة المنزرعة بالقياس إلى جميع الزمام ؟

٣ — هل صحيح مايقال من أنه بالرغم من وضع الحراس على المياه المرسلة لأرض (دولة الباشا) الواقعة فى آخر الترعة قد أخذ الفلاحون الواقعة أرضهم قبل أرض (الباشا) المياه بالقوة وهددوا فى حالة المنع أن يكسروا جسر الترعة ؟

٤ — هل زرع الأرز فى أراضى أقطاب حزب الشعب فى المناطق المحظور فيها زرعه ؟

فى ســـلة المهملات !!

بين صدقى (باشا) ولجنته الاقتصادية البرلمانية

وكان (١) نشاط . وكانت حمية وحماسة . وتعددت الاجتماعات . ودعى إليها بعض الاقتصاديين والماليين لاستطلاع رأيهم فى خير الحلول لتفريج الأزمة . وأخذت الجرائد الوزارية تطنطن بأعمال اللجنة البرلمانية الاقتصادية ، حتى خيل للبسطاء أن العقدة قد حلت ، والبؤس تحول إلى يسر ورخاء ، بفضل أولئك النوابغ المقاديم الذين جمعوا من المعلومات ومن الإحصاءات والأرقام ما أشعر بأنهم ألموا بالموضوع من جميع أطرافه ، وانهم — وقد عرفوا مواطن الداء — سيقترحون على الحكومة العلاج الشافى المعافى ، ويضطرونها اضطرارا إلى الأخذ بآرائهم لأنهم مصريون قبل كل شىء . ومأزومون مثل غيرهم من أهل هذا البلد . ولأنهم شجعان ، وقد سنحت فرصة فريدة ليظهروا أمام خصومهم السياسيين بمظهر الجدارة والغيرة الوطنية والشجاعة والاريحية !

(١) الضياء فى ٢٠ أغسطس ١٩٣١

كل هذا سمعناه ، ومن علينا به . وعلمنا أيضا أن اللجنة وضعت تقريراً جامعا شاملا ستقابل به رئيس الوزراء فى الموعد المضروب لها ، فكانت المقابلة . أما التقرير فقد طمس طمساً ، لم يطلع أحد على نصه . وأما الاقتراحات فقد طوح بها رئيسهم النابغة وألقاها وراء ظهره بكلمات قليلة أوضح بها سخفها وعدم ملاءمتها ، وكأنا به يقول لحضرات الشيوخ والنواب المحترمين أعضاء هذه اللجنة : « إنكم اجتمعتم جلسات متواليات ، ثم تمخضتم عن اقتراحات أراها أنا الاقتصادى العظيم كلاما فارغا لا يقبل . . » . وسرعان ماسمعوا من (دولته) هذاء حتى دبج كاتبهم المتحذلق كتاب شكر وإطراء نؤكد أنه لم يكتب مثله لمارشال فوش مدوخ الجيوش الألمانية ! وبذلك انتهت الكوميديا أو المأساة ...

وقد يدخل فى روع القارىء أننا فيما نقول متحاملون أو مغالون . فإليه البرهان المؤكد لما نقول :

(١) كان رأى اللجنة البرلمانية أنه لابد من تخفيض كبير فى مرتبات الموظفين ، ويلوح لنا أن هذا الرأى كان إجماعيا وكانوا كلهم متحمسين له أيما تحمس . فقضى عليه (دولة) الوزير بحجتين بليغتين مقنعتين هما . « أن مرتبات الموظفين تنفق فى البلد . وأن توازن الميزانية مكفول بحمد الله » . ألم تكن قوة هاتين الحجتين مسكتة بالرغم من قواعد المنطق ، وبالرغم من حكم العقل السليم ؟ كانت مسكتة لحضرات أعضاء اللجنة على كل حال ، بل مثيرة لشكرهم الفائق ! .

(٢) وكان رأى اللجنة أنه لابد من إنقاص الإنتاج القطنى فى العام المقبل والعامين التاليين له ، بأن يحدد بربع الزمام مع حرمان الحياض من زرع القطن بتاتا . وكان فريق يقول بإبطال زرع القطن فى صعيد مصر وريفها إطلاقا . فأظهر (دولة) الرئيس العلامة سخف هذا الرأى بقوله إنهم أنقصوا مساحة السماكل فلم يتحسن ثمنه . ولقد كفى حضرات الشيوخ والنواب هذا القول ، على اقتضابه وإيجازه ، فجعلهم يعدلون بسرعة البرق عن رأيهم الأول . شاكرين ممتنين ! .

وكان رأى اللجنة رفع ضريبة القطن عن كاهل الفلاح المسكين ، بل كانوا يطلبون أشياء كثيرة أخرى لتخفيف الأثقال عنه . فتركوا جميع هذه الأشياء الكثيرة الأخرى ، وأرضاهم من (دولة) رئيسهم قوله إنه لايرى فى الوقت الحاضر ما يقضى بالتنازل عن ضريبة القطن . فتلألأت أسرتهم فرحا ، وأخذوا يتغنون بمواهب ذلك الرئيس العظيم وغزارة علمه ومتانة آرائه ! .

وكان رأى اللجنة الحيلولة بين المرتهن والمدين المهدد بضياع ملكه حيلولة قانونية لمنع تجريده فى سنة عجفاء ، وقد استغله ذلك المرتهن فى سنى الرخاء العدة حتى تكدس فى خزائنه الاحتياطى الهائل مما جناه ربحا طائلا من ذلك المسكين . فقال لهم رئيسهم : خففوا عنكم ، إننا سنغيث الملهوف إذا كان مستحقاً للإغاثة .

ولما كان أحق الناس بها طبعاً هم أولئك الذين تحملوا كل تضحية لموالاة الحكومة الحاضرة . . فقد انطلقت ألسنتهم بالدعاء لتلك الحكومة العادلة التى ستحفظ للمأزوم منهم ماله فى مأمن من كل خطر .

الله أكبر ! . . . أبذلك تحفظ الثروة القومية وتصان ؟ أهكذا يكون الذود عنها من أشخاص اتخذوا لأنفسهم صفة النيابة عن الأمة ؟ ألذلك مثل فى أى بلد من بلاد الدنيا ؟ أم تبقى مصر بلد العجائب حتى فى الانتحار القومى ؟ .

يا أيها الناس، رفقاً بأنفسكم — ولا نقول رفقاً ببلدكم وأهلكم . . إننا سائرون إلى الهاوية السحيقة بخطى حثيثة . إن قطنكم متجه ثمنه إلى العدم بسرعة مروعة مذهلة . وأنتم ترضون أن يكون تدبير أمركم موكولا إلى رجل واحد تتنازلون له عن آرائكم وعن شخصيتكم وحتى عن عقولكم ؟

الموقف الحاضر

حديث صدقى (باشا)

استخفاف بمدارك الأمة ؟

حقاً [1] إن (دولة) صدقى (باشا) يستخف بمدارك هذه الأمة النبيلة ، ويخاطبها كما يخاطب سكان مجاهل أفريقيا !

أشرق علينا من سماء « المقطم » بيان دولته عن مرتبات الموظفين وعن ضريبة القطن فما كدنا نفرغ من تلاوته حتى اعترانا شىء كثير من الذهول !

يقول دولته ، أعزنا الله بعبقريته ونفعنا بمنطقه وعلمه : « لا أدرى لأى سبب خلق المعارضون للوزارة تلازماً بين مسألة الانقاص من مرتبات الموظفين ومسألة الضريبة المفروضة على القطن ». ثم يقول « إن موضوع تلك الضريبة يستوجب النظر الى ناحيتين : الأولى البحث عن موارد أخرى للميزانية تأتى من طريق زيادة الايرادات أو من نقص المصروفات » .

اذن لا تلغى الضريبة الا بانقاص المصروفات — لأننا لا نتصور أن (دولة) الوزير يفكر فى موارد جديدة أخرى لزيادة الايرادات ! — واولى أبواب الانفاق التى يتحتم أن يدخل اليها الانقاص هى بلا شك مرتبات الموظفين لأنها أصبحت غير متناسبة مع إيرادات الدولة ، ولا مع ماوصلت اليه حالة المعيشة ، ولا مع العمل الذى يؤديه الموظف ، ولا مع الفقر المخيم على البلاد .

فكيف يستغرب صدقى (باشا) أن يطلب تخفيض تلك المرتبات من أجل الوصول الى الغاء ضريبة القطن ؟ وكيف لا يرى تلازما بين المسألتين ؟ على أن الأمة تطلب فى الواقع انقاص المرتبات ، لا الالغاء

---

(١) الضياء فى ٢١ أغسطس ١٩٣١

ضريبة القطن فحسب، بل لرفع تكاليف أخرى عن الفلاح . فهى إذن تريد أن يكون الانقاص لا بما يعادل قيمة تلك الضريبة، بل أن تعود ميزانية الموظفين الى ما كانت عليه قبل الحرب .

ثم يقول (دولته) متكلما عن الصعوبات التى تعترض الالغاء : — انه من المتوقع كثيراً ألا يستفيد الزراع من التخفيض أو الالغاء بقدر مايستفيد التاجر . إذ أن المعلوم أن الضريبة يدفعها التاجر فى المحالج ، ومن المشكوك فيه كثيراً أن يدخلوا تخفيضها أو إلغاءها فى حسابهم عندما يشترون القطن، وبالأخص من صغار الفلاحين !

ياسبحان الله ! هل أصبح المنتج المصرى فى نظر الوزير الخطير أجهل من دابة، واصبح التاجر فى مصر من اللصوص وقطاع الطرق ؟

عند ما يساوم المنتج التاجر على بضاعته ،يدخل فى حسابه الصنف والرتبة وصافى الحليج وثمن البذرة الناتجة من القطن الزهر وتكاليف نقله وحلجة وقيمة الضريبة المستحقة عليه للحكومة ، وكذلك ثمن نفس البضاعة المعروضة للبيع فى سوق الاسكندرية . ولما كانت كل هذه الامور معروفة، فتكون المساومة منصبة على ما يطمع فيه التاجر من الربح لنفسه . فهل يقول عاقل بأنه إذا استبعد من هذا الحساب مبلغ عشرين قرشا قيمة الضريبة الملغاة ، أو إذا لم يستبعد هذا المبلغ من الحساب، فإن الفلاح البائع لايشعر بذلك ولا يدركه، والمبلغ مساو لسدس الثمن فى صنف الأشمونى، ولعشره فى صنف الساكل ؟

وقد عرضت (لدولة) الوزير صعوبة أخرى (وما أبرعه فى اكتشاف الصعوبات التى تعترض الأمر الذى لايوافق هواه !) « وهى أن الكثيرين من الزراع قد باعوا أقطانهم كنتراتات بسعر متفق عليه، فماذا يجنيه هؤلاء الزراع ، وهم كثيرون ، من الغاء الضريبة أو انقاصها؟ »

أما الجواب، فهو انهم يجنون ريالا واحداً فى كل قنطار (يادولة الباشا) لا أكثر ولا أقل، وهو قيمة الضريبة . ولا نظن أن تاجراً واحداً ممن اشتروا على حساب أن الضريبة موجودة ،وأنزلوا قيمتها من الثمن المتفق عليه، يرضى لنفسه ان يسلب المنتج ذلك الريال المتروك له وحده . فإن بلغ سوء الظن فى تجارنا عند الحكومة هذا الحد، فما علينا إلا أن تنص فى أمر الالغاء على أنه لمصلحة المنتج دون سواه ،وأن التاجر ملزم بمحاسبة ذلك المنتج على قيمة الضريبة . كل هذا يعرفه الجميع فكيف غاب عن فطانة ذلك الاقتصادى المحنك !

ويميناً يامولاى ، إن حل كل هذه الصعوبات التى اعترضتك لا يشغل من أى وزير مصرى أو أقل من أى وزير الوقت الذى يشغله كتابة مقالة فى هذا الموضوع المتشعب الاطراف كما تقول !

عد بنا الآن اذا سمحت الى مسألة مرتبات الموظفين ، واننا نقبل أن نأخذ بالارقام التى أوردتها (دولتك) فى حديثك مع المقطم قضية مسلمة .

فلتكن مرتبات الموظفين الحقيقيين لا تزيد على ثمانية ملايين وسبعمئة الف جنيه فقط . وأن

الباقى من الاربعة عشر مليون جنيه وثمانمئة الف جنيه يصرف لموظفين وهميين أو مجازيين أو سمهم كما شئت . هم الخدمة السائرة وأولئك الآلاف من عمال الرى والسكة الحديدية والتلفون ورجال الجيش والبوليس وخفر السواحل والمعلمين والصيارفة والقياسين والسعاة والخفراء الخ .

فقل لنا ، ناشدناك الله ، ماذا يمنع أن يحمل هذا الفريق من غير الموظفين الحقيقيين قسطهم من التضحية الوطنية مثل غيرهم ، ولكن بنسبة تحتملها مرتباتهم الصغيرة ؟ وهل رجال الجيش والبوليس أو الخفراء أو سواهم ممن ذكرت أقل غيرة على مصلحة هذا البلد من الذين تسميهم الموظفين الحقيقيين؟ كلا وألف كلا !

وإذن لاوجه ولا مبرر للتفريق بينهم جميعا إذ أصبحت التضحية مطلوبة من كافتهم على السواء ، مع مراعاة ضخامة المرتبات أو ضؤولتها . فإن ظن (دولة) الوزير أنه لم يرد على خاطرنا — نحن أصحاب الآراء السريعة — أن ندخل هذه الفئات ضمن من يراد تخفيض مرتباتهم ، فبعض الظن إثم . وانه لم يدر لنا بخلد أن نفرق بين مصرى ومصرى إذا جد الجد ونادت مصر أبناءها لنجدتها .

(ولدولة الباشا) طريقة طريفة فى التدليل . فإنه ينسب إلى مناظريه آراء ليست لهم ، ثم يناقشها ، ويجهد قريحته فى تفنيدها . من ذلك مايدعى على طالبى انقاص المرتبات انهم يطلبون أن يكون ذلك بنسبة عشرة فى المئة .

من منا ياترى طلب ذلك؟ ومن ذا الذى وضع هذا الرقم التعسفى على اطلاقه ؟ اننا لانريد تقسيم مستخدمى الحكومة إلى موظفين حقيقيين وغير حقيقيين ، ولا نطلب منهم جميعا أو من بعضهم (الحقيقيين !) أن ينزلوا عن عشرة فى المئة من مرتباتهم ، إنما نطلب من الجميع تضحية واسعة المدى يكون أقلها العشرة فى المئة المذكورة للفئة التى لاتتقاضى إلا راتبا ضئيلا ، ثم تزيد النسبة المئوية كلما زاد المرتب إلى أن تصل إلى خمسين فى المئة للوزير . فيخفض مرتب الدرجات الصغرى إلى الدرجة السادسة مثلا ١٠٪ والخامسة والرابعة ٢٠٪ والثالثة والثانية ٣٠٪ والأولى ٤٠٪ والوزراء ووكلاء الوزارات ومن فى حكمهم ٥٠٪ . ثم يكونون بعد ذلك أحسن حالا من زملائهم فى كثير من الممالك الأجنبية التى هى أكثر من مصر دخلا وأرضاً ومستعمرات وسكاناً .

هذه هى التضحية المطلوبة باسم الوطن لحفظ كيانه وإبعاد شبح الجوع عن أبنائه القائمين على الأرض . ولما كانت هذه الوزارة لاتستطيع أن تقدم على هذا العمل الوطنى الجليل العاجل ، من بعدما تورطت فيه مع الموظفين ، فباسم ذلك الوطن نفسه نطلب منها أن تخلى كراسيها لغيرها من من أبناء مصر العظام ، الذين لايمنعهم تورط أو سبق عهد من إقامة القسطاس بين أبناء البلد الواحد .

صدقى (باشا) وزملاؤه

فقراء الى مرتباتهم كاملة!

صدقى (باشا)[1] يتحدى الأمة ويستخف بها . وإذ نقول إنه يتعمد تجاهل الآراء التى أجمعت عليها، وازدراءها فلا نكون ملقين القول جزافا . فقد أجمعت الأمة على اقتراحات تقدمت بها إلى الوزارة سواء بالمشافهة أم بالكتب أم بالمقالات المنشورة على صفحات الجرائد أم بقرارات الهيئات، وألحت عليها بوجوب الأخذ بها . فما كان من (دولة) صدقى (باشا) إلا أن أسرع فى تقرير عكسها على خط مستقيم، فإن لم يكن هذا التصرف تحدياً وازدراء ، فبأى النعوت نصفه ؟

أنصار الوزارة أنفسهم، فضلا عن خصومها وعن المحايدين، أشاروا بعلاجات للأزمة المخربة التى تجتاح البلاد . فنواب صدقى (باشا) وشيوخه نادوا — من بعد رفع فروض الشكر الواجب طبعا — بإنقاص مرتبات الموظفين . وقد علمنا من مصدر موثوق به ، بالرغم من التكتم الشديد، أن اللجنة البرلمانية الاقتصادية جعلت هذا الطلب فى مقدمة ما اقترحته على الحكومة . وأنت تقرأ كل يوم مقالات عدة يكتبها رجال بعيدون عن كل تحزب متصفون بالاعتدال والتفكير العميق يثبتون فيها بالبرهان المقنع أن مرتبات كبار الموظفين عندنا فضيحة من الفضائح الكبرى ، فى الوقت الذى تعالج الأمة فيه سكرات الموت الاقتصادى ، وهى فضيحة أكبر بالقياس إلى مايتقاضاه الوزير والوكيل والموظف الكبير فى البلاد الأخرى الغنية ذات الميزانيات العرمرمية .

واليوم أوحى إلى الأهرام « أن المعاش المستحق لأغلب الوزراء الحاليين هو ١٥٠٠ جنيه وأنه لايعقل أن يعملوا بأقل من الـ ١٣٠٠ جنيه الباقية لهم من بعد مايستقطع للمعاش . . » ونقول نحن: ما الذى يمنع وزيراً شجاعا غيوراً على مصلحة وطنه، أن يتناول تلك المعاشات الفاضحة بالانقاص ؟ ألف وخمسمئة جنيه معاشا للوزير المصرى !! دلونا ياقوم على بلد آخر فى العالم كله يسمح بهذا التبذير؟ ولكنهم يقولون انها حقوق مكتسبة . فهب أنها كذلك ، وان كان الأحرى بها أن تسمى حقوقا مغتصبة من أمة زراعية بسيطة وادعة سليمة القلب والطوية ، أهناك مايمنع من إعادة النظر فى هذه الحقوق حتى تقوم على مبدأ العدل والمساواة ، بل على قواعد الحياء . ؟ .

أليست الضرورات مبيحة للمحظورات ؟ أليست المرتبات للعاملين هنا وفى جميع بلاد الدنيا حقوقا مكتسبة أيضاً ؟ ولم لايتمسك الموظفون فى أوربا بهذا المبدأ ، وقد خفضت مرتباتهم الضعيفة تخفيضا كبيراً ؟ . وقد اطلعنا على تلغراف خصوصى فى إحدى الجرائد مفاده أنه تقرر انقاص مليون

---

(١) الضياء فى ٢٥ أغسطس ١٩٣١

ونصف مليون جنيه من مرتبات الجيش الانكليزى ... قولوا ياسادة قولا آخر ، واقدحوا زناد الفكر لعلكم توفقون إلى رد مقنع للأمة ، وأنتم من ذوى الحيل العقلية ، والمسألة مسألة جيوبكم ، فهى جديرة بأن تشحذوا الفكر من أجلها وأن تكلمونا بالمعقول والمقبول .

أما ان تستخفوا بمدارك هذا الشعب ، وان يصور لكم خيالكم انكم ستسكتونه بالتحدى وبالعلاوات الإستثنائية التى قررتموها أمس الأول لمئات من الموظفين ، وبمضاعفة بدل السفر ، وبكل ما يثير ثائرة الحليم ، فهذه كلها مجازفات خطرة ولعب بالنار . ولا يغرنكم ماتسمعونه من مدح وتمجيد ، فإذا بثثتم عيونكم وارصادكم واستمعتم إلى مايقوله هؤلاء المداحون فى خلواتهم ، إذن لعلمتم انكم لاتعرفون شيئا عن نفسية الأمة وعن مبلغ امتعاضها من سياستكم الاقتصادية المعجلة للخراب .

وهناك مسألة أخرى — وما أكثر المسائل التى يتألم المصريون منها فى هذا العهد — هى مسألة إنقاص المساحة القطنية التى قررتها أيضاً اللجنة البرلمانية الاقتصادية كعلاج واجب لتخفيف الضغط عن السوق . أجمع كل العقلاء على هذا العلاج ، سواء هنا أو فى الخارج ، وقد علمنا أن ممثلى اثنتين وعشرين دولة فى المؤتمر القطنى الذى عقد فى باريس أثناء شهر يونيو الماضى ، قرروا أن تدهور الأثمان ونكبة الصناعة آتيان من كثرة الإنتاج . ووزعت وكالة روتر تلغرافا من نيوأورليانس بتاريخ ٢١ الجارى جاء فيه « أن مؤتمر القطن فى تلك المدينة وافق رسميا على اقتراح المستر لونغ حاكم تكساس وهو سن قانون فى مجلس الولاية يحرم زرع القطن فى الولايات الجنوبية سنه ١٩٣٢ ، وهذا المؤتمر يشتمل على أعضاء من مجلس الشيوخ ومن زراع القطن فى الولايات الجنوبية » .

هذا مايسعى إليه غيرنا فى مختلف البلاد المشتغلة بصناعة القطن وبزرعه . وعملا بمذهب « خالف تعرف » أو لحكمة خفيت على الناس طراً ، شذ (دولة) اسماعيل صدقى (باشا) عن هذا الإجماع منادياً بالانتاج الضخم Mass Production مؤكداً لهذه الأمة التى ملأوا أسماعها بصيته وعبقريته الاقتصادية ، أن المغازل العالمية ستتهافت على ذلك الإنتاج الضخم تهافت الجياع على القصاع .

ولما أسقط فى يده ، ورأى بعينى رأسه إعراض المستهلك عن بضاعتنا المعروضة عليه بأبخس الأثمان . أوفد رسله إلى الخارج ليبيعوا مخزون الحكومة وليبعثروه فى موانىء أوربا ومستودعاتها ، لعل قربه من الغزالين يغريهم بأخذه بما تيسر من الثمن ! فجابوا الأقطار وباحثوا هنا وهناك ولم يجدوا من محادثيهم إلا إعراضا ممزوجا بالسخرية والتهكم .

نعم . واحسرتاه ، قد أوصلتنا السياسة الاقتصادية الصدقية إلى هذا الدرك ، والعياذ بالله مما يخبئه لنا الغد إن لم يلطف الله بهذه الأمة المسكينة ويرفع عنها كابوس هذا العهد ! .

صدقى (باشا) يسد الطريق
أمام الزارع المصرى

صدقى (باشا) يصر على بيع أقطان الحكومة لروسيا — مخالفته لقرارات مؤتمر باريس ولتعهداته الشخصيه — البيع لروسيا يؤذى المزارع المصرى كالبيع لأى بلد سواها — دولته يتصدى فينصح أمريكا أن تعدل عن منع زرع القطن والاكتفاء بتخفيض المساحة القطنية ! ! — هل للمصالح البريطانية يد فى تلك النصيحة .

مايزال (١) صدقى (باشا) مصراً على بيع قطن الحكومة إلى الروس بمقادير هائلة على يد اثنين أو ثلاثة من المصدرين فى الاسكندرية يتقاضون عن كل صفقة تعقد عمولة جسيمة ينظر إليها زملاؤهم بعين الحسرة والحسد .

وإذا قيل لصدقى (باشا) إن هذا البيع مخالف لما قطعته الحكومة على نفسها من عهد رسمى فى مؤتمر باريس القطنى ، الذى سجله عليها مع الشكر ، طالباً من الحكومة الأمريكية أن تحذو حذوها فى حبس مخزونها عن السوق وعدم بيعه إلا بقدر معين ، إذا ذكر بهذا العهد ، أجاب هو ، وأجاب معه طبعا حضرات الوسطاء الذين يعقدون له الصفقات الروسية :

ولا ضرر ولا ضرار من بيع كل مخزوننا إلى الروس فإنهم لا يعيدونه إلى السوق فلا يضغط على الأسعار ! .

بمثل هذه الحجة يبررون نقض ماقطعته الحكومة المصرية على نفسها فى مؤتمر شهده ممثلو اثنتين وعشرين دولة . فيا للفضيحة والعار الأكبر ! .

لئن جاز لصدقى (باشا) أن يتغفل مواطنيه إلى هذا الحد المزرى بكرامة القومية ، فهل بلغت به الجرأة أن يتغفل كذلك جميع العالم المتمدين ؟ .

قد تقوم حجته وحجة الوسطاء المنتفعين بصفقاته ، لو أن روسيا كانت فى المريخ ، وكان القطن ينقل إلى مابعد حدود الكرة الأرضية . ولكن على أى ساذج يجوز ادعاؤهم أن البيع لروسيا ، وهى واقعة فى القارة الأوربية والقارة الأسيوية ، لا يعتبر بيعا بمعنى الكلمة ، ولا يؤثر فى الأسواق والأسعار ؟

---

(١) الضياء فى ٢٨ أغسطس ١٩٣١

وهب كل دولة من دول العالم جاءت لصدقى (باشا)وقالت له : « يعنى من مخزونك الحكومى وأنا أتعهد لك بعدم اخراج شىء من هذا المخزون إلى بلد آخر ، بل ولا أعيد طرحه قطنا خاما فى الأسواق ، بل أستهلكه كله عندى ولأهل بلدى » . فهل يقول (دولته) أيضا إن هذا البيع لا يؤثر، وان المنتج المصرى يستطيع أن يبيع محصوله وقد استوفى العالم كله حاجته؟ .

ثم لما طلب مؤتمر باريس بإلحاح ، وفاز من الحكومة المصرية بتعهدها ألا تتصرف فى مخزونها إلا بمقادير معينة فى كل سنة ، ألم يكن القصد من ذلك تخفيف ضغط العرض حتى لا ينكب المستصنعون بما يجره بيع المخزونات الحكومية من التدهور فى الأسعار ؟ فما الفرق إذن بين أن يباع هذا المخزون للروس أو لغيرهم من الأمم ؟ المراد موازنة العرض والطلب . حتى يشترى الروس وغير الروس بأسعار مجزية . وما دامت روسيا فى حاجة إلى القطن المصرى فهى بالطبع ستتقدم إلى السوق الحرة لأخذ حاجتها منها . وكل ما تأخذه من السوق الحرة ينقص كمية المعروض فى تلك السوق فتنشط الأسعار ، مادام مخزون الحكومة غير معروض للبيع إلا بالمقادير التى تعهدت بعدم تجاوزها فى كل سنة . أما الإخلال بهذا الميثاق، وإشباع الروس من قطن الحكومة ،فأثره المؤكد صدهم عن السوق الحرة التى تبقى مثقلة بتلك الآلاف من القناطير التى كانوا سيرفعونها عن كاهلها إذا أبت الحكومة بيعها لهم ! وإنا ونحن نكتب هذا ، نشعر بشىء من الخجل أن يضطرنا صدقى (باشا) إلى شرح بديهيات يعرفها أولاد الكتاتيب !

وفى الأمر شىء آخر، هو بروز الحكومة فى ميدان المزاحمة للتجارة مزاحمة غير لائقة بالكرامة ولا مشرفة . إذ بينما تعلن وزارة صدقى (باشا) انها ستحتفظ بقطنها وتقول صراحة للتجارة « إننى أفسح لكم مجال العمل فاسعوا وانفقوا للبحث عن عملاء يشترون سلعتكم » تجىء بعد ذلك وتستأثر هى بهؤلاء العملاء وتخص بالمنفعة اثنين أو ثلاثة من التجار ! حقاً ان هذا تصرف غير لائق ولا هو بمتفق مع مصلحة البلاد . لأن الحاق الضرر بتجارة الصادرات هو فى الواقع شل لحركة الأخذ والعطاء ، وكل الغرم عائد فى النهاية على المنتج المصرى .

ولما كانت هذه الاعتبارات جميعها غير خافية على الوزارة، وكان الاخلال بالعهود أمراً لا يقدم عليه أى فرد — فضلا عن الوزراء — بارتياح واطمئنان ، فهناك علة أخرى لتصرف الحكومة الشاذ يجب أن نكشف عنها الستار ، حتى لا تؤخذ الأمة المصرية البريئة النبيلة بعمل وزارتها أمام العالم المتمدين .

وهذه العلة هى أن سياسة الوزارة الاقتصادية والمالية قد بلغت من التبذير وسوء التصرف حداً جعلها فى حاجة ملحة إلى المال ، فهى تسعى إليه بكل حيلة سعى المتلهف الذى يستبيح كل محظور.

هذا ما نحن فيه ،والذى لا يحسدنا عليه أتعس التعساء فى العالم . والأغرب أن وزارة تجلى فشلها لكل بصير، تجد فى نفسها الجرأة الكافية لتملى الدروس والارشادات على أكبر أمم العالم فى مسألة القطن .

نعم يرى صدقى (باشا) أن تفوقه الاقتصادى على جميع العلماء يجيز له أن يراجع أمريكا فى قرار مؤتمرها الذى أشار بإبطال زرع القطن سنة واحدة ، ويسفه هذا الرأى مشيراً عليها بانقاص الإنتاج التدريجى ، ناسياً أن فى أمريكا من فحول الرجال ونوابغ ذوى المال رهطاً تستغنى به عن نصحه وإرشاده ، وناسياً أيضاً ما قالته له وزارة ماليته لما طلب اليه أن يقترح عقد مؤتمر عام للنظر فى أمر انقاص الانتاج ، قالت له (وقد ذكر ذلك فى خطبته فى نادى الشعب) إنه يكون من الدعوى أن تتقدم مصر بهذا الاقتراح وهى لا تخرج من القطن إلا كمية ضئيلة بالقياس إلى البلاد الأخرى.

وهنا ايضاً قد نكون ظالمين لحياء صدقى (باشا) وتقديره لنفسه إذا اتهمناه بأنه يريد أن يقف من أمريكا موقف المرشد المعلم . وإنما قال ما قاله مضطراً ، وهو يعلم أن انجلترا لا ترضى أن تمتنع عن زرع القطن فى مصر سنة ، وهى التى كانت تمتعض كلما شرعنا فى إنقاص الزمام إلى الثلث، وكانت تتناولنا جرائدها بالنقد المر . ولانجلترا عذرها ولكن ما هو عذر الوزير المصرى ؟ . .

تبذير جديد
على طائفة من الموظفين

(شكا الموظفون الذين انتدبوا من الوزارة فى الاسكندرية من قلة فئات البدل الجديدة مع غلاء المعيشة خلال مدة الصيف فيها . فرأت الوزارة أن الفئات الجديدة، بعد أن أصبحت تمنح على مبدأ الدرجة وبعد أن خفضت الزيادة من ٥٠ ٪ إلى ٢٥ ٪ ، لا تكفى لمعيشة صغار الموظفين الذين يشغلون الدرجة الخامسة فما دون، فقررت رفع علاوة بدل السفر التى تمنح لهذا الفريق من ٢٥ إلى ٥٠ ٪ خلال مدة إقامة الوزارة فى الاسكندرية فقط . اهـ) (بلاغ رسمى)

وعبثاً (١) نقول (لدولته) إن السواد الأعظم من الرعية لا يجد هو الآخر ما يكفى لمعيشته فهذا لا نفكر فى أمره .

وعبثا نقول (لدولته) إن هذه العلاوة الجديدة التى منحتها لتلك الفئات ستكون سببا فى زيادة غلاء المعيشة ، ذلك الغلاء الذى برزت وزارتك لمحاربته ففشلت فشلا نراك مضطرا فى بلاغك هذا إلى الاعتراف به . وكان الفشل محتوما محققا ما دامت نفس الوزارة التى انبرت لمحاربة الغلاء هى أكبر معوان على استمراره بما تغدقه على جنودها من المرتبات الفاحشة . أما إذا أعرضت عن شكوى

---

(١) الضياء فى ٢٩ أغسطس ١٩٣١ .

الذين نقلتهم معها الى مصيف الاسكندرية ، وعملت ماعملته انجلترا وفرنسا وألمانيا وايطاليا وسائر الدول مع موظفيها ، فإن ذلك يقضى على الغلاء ، ويرفع عن الناس كابوس الفاقة . عبثا نقول (لدولته) ذلك فلقد قلناه وغيرنا معنا ، فسمعنا ما نكره ، ورمينا بجهل المبادىء الاقتصادية الصدقية الجليلة ، واتهمنا بأننا نتعمد الإساءة إلى سمعة البلاد المالية ، وإلى حرمان صدقى (باشا) من معاونة الموظفين .

وعبثا نقول (لدولته) ما الذى يمنعك من العودة مع حضرات زملائك وموظفيك إلى عاصمة المملكة وتوفير ما يصرف من بدل السفر لكم جميعا ، وإعادة النشاط إلى دواوين الحكومة فى هذه الآونة العصيبة التى تتطلب مجهوداً عظيما من جميع المسئولين . فإن قبل دولته هذه التضحية البسيطة لشخصه ، فإنه يرفضها بإباء لموظفيه المحبوبين الذين لا يطيقون قيظ القاهرة

وإذا قلنا له : ما معنى بدل السفر أيها الوزير الجرىء المقدام فى مدى هذه الأشهر الطويلة التى تقضيها الحكومة فى رمل الاسكندرية ؟ نفهم أن يصرف بدل السفر لموظف انتدبته الحكومة لعمل موقت خارج دائرة عمله ، ولكنكم تنقلون شطراً من الهيئة الحكومية ليقيم ربع السنة أو ثلثها فى عاصمة القطر الثانية لاعتبارات مزاجية ، لا لاعتبارات مصلحية ، لأنه من المحقق أن مصلحة العمل تنافى هذا الانتقال وهذا الغياب الطويل . فلم تحملون الأمة نفقة تروضكم واستمتاعكم بهواء البحر اللطيف ، فى حين أن من يتحملون مصاريف هذه النزهة يحترقون بقيظ بلاد القطر الداخلية مضافاً إلى سعير الفقر ؟..

لنقل ذلك لماكدونالد أو لموسولينى أو للافال . أما صدقى (باشا) فلا يقال له مثل هذا الكلام !

ثم يقول لنا البلاغ الرسمى إن العلاوة لم تمنح إلا لصغار الموظفين ، ويلى ذلك بيان درجات أصحاب المنح ، فنجد بينهم موظفى الدرجة الخامسة برتبات تزيد على خمسة وثلاثين جنيهاً شهرياً .

وهنا نسأل (دولته) هل يعتقد حقاً أن الشخص الذى يتقاضى الآن مرتباً فوق الخمسة والثلاثين جنيها شهريا ، يعتبر موظفا صغيراً ، وهو فى عين فريق عظيم من كبار الملاك مثر كبير ؟ نؤكد (لدولته) أن عدداً لا يستهان به من الذين يملكون خمسمئة فدان ، يتمنون اليوم أن يقايضوا ذلك الموظف الصغير بأن يتركوا له فدادينهم ويكتفوا بمرتبه الصغير . . . .

سفسطات . ومغالطات . وتمويهات . والأمة تموت جوعا ، وأغنى بلاد العالم ترغم موظفيها على قبول أقسى التضحيات لمشاركة الأمة فى عسرها .

واجهوا الحقائق بشجاعة أيها الوزراء ، وثقوا أننا مخلصون حين نقول لكم « من الخطر الأكبر أن تضحكوا من أمة جائعة » .

بلوى جديدة
صدقى (باشا) يضاعف أجور السماسرة
فى بورصة العقود (الملكية)

« عرض قومسيون بورصة العقود (الملكية) على (دولة) وزير المالية الموافقة »
« على تعديل فئات أجور السمسرة فوافق (دولته) عليه » « الأهرام ٢٩ أغسطس »

وعرض (١) الفلاح المصرى على (دولة) وزير المالية — وهو أيضا رئيس الحكومة كما تعلمون — إلغاء ضريبة القطن ، فلم يوافق عليه .

وعرض الفلاح المصرى على (دولته) إنقاص مرتبات الموظفين، فسارع إلى زيادتها بطريق الاستثناء.

وعرض الفلاح المصرى على (دولته) أن يخفف عنه عبء الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وأنت تراه مع وزرائه وأعوانه يبحث عن إتاوة جديدة يرهق بها ذلك الفلاح ، وعن ضريبة جديدة يضعها على كاهله . فقد زيدت الضريبة العقارية فى هذا العام بما أضافوه إليها من ضريبة السكك الزراعية ، وهى تتراوح ما بين خمسة وسبعة قروش عن كل فدان . وهم يفكرون فى وضع ضريبة على السيارات التى تنقل الفلاحين من بلد إلى بلد، وعلى سيارات نقل البضائع والحاصلات الزراعية لحماية إيرادات السكة الحديدية . أما حماية تلك الايرادات بتخفيض الأجور حتى يزيد الاقبال على السكة الحديدية ، فهذا لم يفكر فيه أحد هنا ، لأنه لا يتفق والمبادىء الاقتصادية الصدقية ، وإن كانت جميع البلاد الأخرى قد أخذت به .

وطلب الفلاح المصرى أن تتدخل الحكومة تدخلا فعلياً لمنع الدائنين من تجريده فى هذه السنة العجفاء التى تعذر على أكبر الدول أن تقوم بدفع ما عليها ، فمنحت مهلة ومنحت قروضا جديدة ، فكان من الحكومة فى هذا الأمر ماهو معروف، ومايمكن بلا استثناء تسميته وبلا شىء ، الخ الخ الخ .

* * *

ورب قائل يقول : وما للفلاح ولتعريفه سماسرة بورصة العقود ؟

فقبل الجواب على هذا السؤال، يجمل بنا أن نوضح للقارىء مقدار السخاء الذى سارع (دولة) وزير المالية وخص به حضرات سماسرة البورصة، وبينهم مصرى واحد أو مصريان على الأكثر، وباقيهم من اخواننا الأجانب الذين استأثروا بعطف وزير المالية وكرمه .

إن السمسرة القانونية المستحقة على قنطار القطن من السكلاريدس بالأسعار الحاضرة هى نحو

---

(١) الضياء فى ٣٠ أغسطس ١٩٣١

نصف قرش (خمسة مليمات) لكل عملية بيع أو شراء . وقد جعلت فى التعديل الجديد قرشا كاملا . أعنى أن الذى يشترى مئتين وخمسين قنطاراً من صنف الساكل فى البورصة بسعر عشرة ريالات مثلا ، كان يدفع بمقتضى التعريفة الأصلية ربعا فى المئة أى ١٢٥ قرشا . فعليه أن يدفع الآن ، بحكم التعديل ، مئتين وخمسين قرشا .

والأدهى ، أنه اذا هبط سعر الساكل تحت العشرة الريالات ، فوصل إلى ثمانية ريالات مثلا (وهذا احتمال ليس بالمستحيل ما دامت هذه الوزارة قائمة) فإن العمولة الجديدة تبقى مئتين وخمسين قرشا .

فاذا تساوى سعر الساكل والأشمونى فى البورصة (وهو فرض محتمل أيضا فى العهد الحاضر ومع اندفاع الحكومة فى بيع مخزونها) فيدفع عن الساكل ٢٥٠ قرشا لكل ٢٥٠ قنطاراً ولا يدفع عن الأشمونى سوى ١٩٠ قرشا لكل ٢٥٠ قنطاراً ...

أما اذا ارتفعت الأسعار ، فزاد قنطار الساكل على العشرين ريالا ولو بنطا واحداً فقط ، فإن العمولة حسب التعديل الجديد تقفز من ٢٥٠ قرشا إلى ٣١٥ قرشا لكل مئتين وخمسين قنطاراً . فإذا زاد أيضا على الخمسة والعشرين ريالا ولو بنطا واحدا ، قفزت العمولة قفزة أخرى مباركة إلى ٣٧٥ قرشا . وقفزات العمولة للأشمونى هى بنفس هذه النسبة .

فتأمل يرعاك الله ، كيف يسخو وزيرنا الجليل على السماسرة الأجانب .. يجب أن يتمتعوا بالأجر الوافى ، ماتت الأمة أو عاشت ، أكلت أو جاعت . فلا شأن لهم بها ، ولا نفاق معها إلا فى أوقات الرخاء . . ما أجمل هذا العدل والمساواة فى معاملة الذين يعيشون فى بلد واحد . وما أجمل أن يأتى ذلك على يد وزير مصرى . .

ولنعد الآن إلى مصلحة الفلاح المصرى فى تعديل تعريفة السماسرة ، وبيان الحيف العائد عليه منها ، وإن كان هذا الحيف غير خاف على (دولة) الوزير ولا المتمرسين بالأشغال التجارية .

فأولا : لاشك فى أن غلاء السمسرة يرفعها إلى الضعفين سيشل حركة الشراء فى البورصة ، ويبعد عنها المضاربين على الصعود . أما المضاربون على النزول ، فإنهم مبعدون الآن بسبب التأمين الجسيم الذى فرض عليهم أخيرا وقدره ريالان عن كل قنطار من الساكل يبيعونه وريال للأشمونى .. ولما كان التجار مرغمين على تغطية كل ما يشترونه من بضاعة حاضرة ببيع الكنترانات فى البورصة ، ونحن على أبواب تدفق البضاعة على السوق ، فسينهال على البورصة سيل من البيوع التجارية لا يجد من يتلقاه من المشترين ، لأن التعريفة الجديدة ستجعلهم يحجمون عن المجازفة بالشراء . والظروف الحاضرة نفسها لا تشجع المضاربة الصعودية . فمن ذا الذى يكون مشتريا يا ترى لكل ماستبيعه التجارة من آلاف القناطير يوميا ، ولكل ما ستبيعه البنوك تغطية للبضاعة المودعة فى شونها ؟ . . لا ندرى اذا كان صدقى (باشا) قد تأمل فى هذا الأمر وقدر خطورته قبل أن يجارى السماسرة فى طلبهم بهذه السرعة المدهشة ، وهو يطلب أشهرا للتفكير فى المسائل البسيطة والمشاكل المحلولة .

وثانيا : ستكون التعريفة الجديدة مجحفة بالمنتجين الذين يبيعون أقطانهم على الكنتراتات تحت القطع ، وهذا طبيعى ، فإن التاجر الذى يبيع ويشترى الكنتراتات فى البورصة لذمة عميله ، سيحاسبه على السمسرة التى زادت من ربع فى المئة إلى نصف ، بل أكثر من نصف فى المئة أحيانا ..

فلئن فات السماسرة أن يقدروا هذه العواقب أو لم يأبهوا لها تحت تأثير مصلحتهم الشخصية الوقتية ، فكيف جاز لوزير الاقتصاد والمال أن يزيد فى الكارثة ، على فرض أنها تحتمل المزيد ، بالموافقة على التعريفة الجديدة ؟

اللهم لطفا بكنانتك ، واللهم رحماك يا أرحم الراحمين ! ...

اباحة تعقير القطن

يظهر(١) مع الأسف الشديد أن جل الاقتراحات التى كاد يقع إجماع الرأى عليها لتخفيف ويلات هذه الأزمة الطاحنة المذهلة ، سيكون نصيبها الإغفال . فلا يكون تخفيف الأعباء التى يرزح تحتها المنتج بانقاص الضرائب والمكوس ، بل المقول ان ضريبة القطن نفسها لا تلغى إلا إذا استعاضت الخزانة عن دخلها بدخل ضرائب جديدة ، أو زيادة بعض الرسوم ، سيلقى حملها طبعا على كاهل هذه الأمة المرهقة — ولا إنقاص لمرتبات الموظفين جريا على ما عملته جميع الدول تقريبا وهى كلها أحسن منا حالا — ولا كف عن المصاريف الكمالية وما إليها .

ومن ناحية أخرى ، يرى أن نية أولياء الامر معقودة على عدم تحديد الإنتاج القطنى للعام المقبل إلا إذا وافقت البلاد الاخرى التى تنتج القطن على التحديد أيضا . وكان ذلك ممكنا لو خاطبناها فى الامر من أشهر مضت ، وأما الآن فقد فات الأوان لأن مسألة هامة معقدة كهذه لا يبت فيها ، وتصبح نافذة فى عدة ممالك فى أسابيع أو فى أشهر قلائل ..

والخلاصة : يجب أن نستسلم للأقدار ، وأن ننتظر الفرج من الله وحده . على أننى أرى من واجبى أن أتقدم باقتراح فيه شىء من الرحمة بالزراع ولا يضير . وهو أن يسمح لمن يشاء بتعقير قطنه فى السنة المقبلة — فنى إيقاف مفعول القانون المانع للتعقير والتصريح به ولو سنة واحدة توفير لمصاريف الحرث ولثمن البذرة إلخ . وأضرار العقر هى نظرية أكثر منها فى الواقع ، فإن كل ما يخشاه الفنيون هو ازدياد انتشار الآفات الزراعية ، وهو خوف غير محقق ولا مجزوم به . وأولئك الفنيون لم يصلوا من بعد الأعوام الطويلة إلى تخفيف فتك الآفات ، كما يعلم كل زارع .

أما إذا إعترض بأن تيلة القطن العقر لا تكون بجودة التيلة الناتجة من القطن (البكر) ، فهذا

(١) الاهرام فى ٦ سبتمبر ١٩٣١

أصبح لايهم مع ضياع كل ميزة فى الأسعار للتيلة الجيدة ، ومع انصراف المستهلكين إلى الأقطان الواطئة . على أن هذا الخوف أيضا غير محقق علميا وعمليا .

وإن قيل إن غلة العقر أقل من غلة (البكر) ، فهذا قول لم يقم الدليل عليه . وهب أنه صحيح ، فخير للفلاح أن يحصل على قنطارين بدلا من ثلاثة قناطير وأن يوفر مصاريف الحرث وثمن البذرة إلخ . والأثمان كما نشهدها ، ولا أمل فى تحسنها تحسنا مذكورا فى عام ، أو بعض عام كما يقول العارفون ، مادمنا مصرين على إباحة الإنتاج وتضخيم المخزون الهائل .

وعلى كل حال ، فهذه مسألة يرجع تقديرها الى الزارع ، والى قدرته على الإنفاق .

سعر القطن السكلاريدى

وعلة عدم ارتفاعه

رأى يوسف (بك) نحاس

حضرة (١) الصديق العزيز والأستاذ الجليل خليل (بك) ثابت :

كتبتم فى مقطم ٦ سبتمبر الحالى « إن مصر تكاد تحتكر انتاج القطن السكلاريدس . ومع أنها ضيقت زمام هذا القطن نحو أربعمئة ألف فدان ، لم يفد هذا التضييق فى زيادة سعر السكلاريدس كما هو معلوم » .

فهل تسمحون لى أن أذكر سبباً واحدا من الأسباب العدة التى حالت دون ارتفاع سعر السكلاريدس ، ولعله أهمها ؟ وهذا السبب مأخوذ من نفس عدد المقطم الذى كتبتم فيه رأيكم ؟

فقد ذكرتم فى الصفحة ٥ من ذلك العدد أن المشحون إلى الخارج من صنف السكلاريدس يبلغ فى سنة (٣١ — ٣٠) ١,٦٩٠,٥٢٧ قنطاراً أى بعجز أربعمئة الف قنطار عن المشحون فى سنة ٢٩ — ١٩٣٠ .

وأن المخزون منه إلى ٣١ أغسطس سنة ١٩٣١ بلغ ١,٨٧٠,٩٤٤ .

أى ان الباقى عندنا يزيد على الذى صدرناه طوال العام بأكمله بـ ١٨٠,٤١٧ قنطاراً .

وهذا الباقى ، الذى سيكون مربياً على حاجة العالم فى العام المقبل ، إذا قدرنا أنها ستصل إلى رقم هذا العام — والتقهقر المتوالى فى مأخوذات السكلاريدس من سنة إلى أخرى ينبىء بأنها ستكون

---

(١) المقطم فى ١١ سبتمبر ١٩٣١

أقل — هو علة العلل ، والمفسر لضياع مزية الساكل من جهة السعر . إذ قد انحط الفرق بينه وبين القطن الامريكى إلى دون خمسة ريالات الآن ،وكان من عامين أكثر من خمسة عشر ريالا . ولما كان محصول الساكل فى هذه السنة يقدر بمليون ونصف مليون من القناطير ، فبإضافته إلى المخزون يكون عندنا مابنى بحاجة المغازل سنتين كاملتين ، ناهيك بالكميات العظيمة ، قديمة وجديدة من قطن المعرض ، وجيزة ٧ وهما يحلان الآن محل السكلاريدس فى بعض المغازل .

فلا عبرة بما أنقصناه من مساحة الساكل ، بل إن العبرة كل العبرة بالموجودات من الصنف . إذ لو فرضنا أن المغازل امتنعت بتاتاً عن شراء الساكل، وأنقصنا نحن مساحته فى العام المقبل ثمانمئة ألف فدان لا أربعمئة ألف ، فهل يرتفع سعره ، أو ينخفض إلى أدنى حد ، وهل تروج تجارته أو تبور ؟

إن مصاب مصر، يا سيدى الجليل مزدوج : هبوط عام فى سعر جميع الأقطان ، وهذا مالا سيطرة لنا عليه ، لأن محصولنا مع صغر حجمه لا يقدم ولا يؤخر فى ذلك السعر العالمى — وتضاؤل العلاوة التى يحق لنا أن نتقاضاها من مشترى أقطاننا الطويلة الشعرة ، التى لها مميزات صناعية تميزها عن الاقطان العادية . فهذه العلاوة أصبحت منعدمة تقريباً إذ لم يبق منها إلا بضعة بنوط لأصناف الأشمونى وأشباهه ، وهى كما قدمنا أقل من خمسة ريالات للساكل . وميل السوق ليس مشجعاً للأمل . فضياع هذا الفرق قد زاد فى نكبة مصر وضاعف محنتها .

وما زلت مصراً على رأيى — وأرجو أن تغفروا لى هذا الإصرار — إننا مسيطرون على هذا الفرق نرفعه ونخفضه بعملنا ، فإذا قصرنا إنتاجنا على الحاجة الصناعية رفعناه ، وإذا جعلناه مربياً عليها أضعناه . وليس هذا رأيى وحدى، بل هو رأى الغزالين أنفسهم. ويؤيد هذا الرأى الإحصاء العام للأقطان الطويلة الشعرة التى تنتجها جميع البلدان . فقد نشر مكتب الإقتصاد الزراعى التابع لوزارة الزراعة بالولايات المتحدة فى شهر يناير سنة ١٩٣١ الحالية ، إحصائية عن تلك الاقطان ظهر منها أن مصر تخرج ٤٣ ١/٢ ٪ من الأقطان التى تبلغ تيلتها من ١ ١/٨ الى بوصة و ٧/٣٢ طولا ، أى من أنواع الأشمونى و٨٢ ٪ من الأقطان التى طول تيلتها من بوصة و ١/٤ الى بوصة و ١/٢ أى من أنواع السكلاريدس . فنحن، كما يرى سيدى المفضال ، بعيدون بهذه الأرقام عن ال ٥ ٪ أو ال ٦ ٪ التى نحاج بها كلما دعونا الى تنظيم انتاجنا ليتمشى مع احتياجات المغازل .

وليس علينا من بأس فى هذا التنظيم ، والأسعار فى مستواها الحالى . فإنه ليس من المنتظر أن يغرى عملنا البلاد الأخرى المزاحمة لنا بمضاعفة انتاجها ،وجميع مشروعاتها القطنية التى كلفتها مالا طائلا مشرفة على الافلاس .

على أنه يجمل بنا أن لا نخاف أكثر مما يلزم من تلك المزاحمة ، فيصرفنا هذا الخوف عن تدابير الحماية ، فإن المجهودات المبذولة فى مختلف البلاد محدودة بالعوامل الطبيعية التى لا تغلبها قوة الارادة

ولا قوة المال ، وأنت ترى كيف قضت الطبيعة على ما كنا مهددين به من جهة السودان. ومن تصفح تقارير البلدان الأخرى التى عالجت استنبات الأقطان الرفيعة فى مستعمراتها ، مثل فرنسا وايطاليا وانكلترا وبلجيكا (وقد عرفنا الكثير منها فى مؤتمر باريز الأخير) ، تجلت له العقبات الكأداء التى تعترض مزاحمة تلك البلاد لنا . وليس أمام مصر من شبح مخيف فى الوقت الحاضر إلا روسيا. ولكننا نراها إلى الساعة تتهافت على قطننا . فإذا فرضنا أن تهديدها لنا سيكون جدياً ، فإنه لا يتحقق عاجلا . اذن علينا أن نصون مرافقنا المهددة بإجراء سريع هو انقاص المساحة القطنية إلى الربع حالا — ولنا ولحكومتنا أجمل قدوة واجل مثال فيما أمر به (حضرة صاحب الجلالة) الملك من عدم زرع القطن فى أراضى الخاصة الملكية والأوقاف الخصوصية على نحو ما نشرتموه فى المقطم — ثم تدبير أمرنا فى السنوات الآتية. فإن كانت المزاحمة ستقضى علينا بعدم زرع القطن ، فقد عاشت مصر دهورا طويلة بغير قطن فلم يضرها . وان بلدا كبلدنا ، خصه الله من فيض كرمه بتربة من أغنى التربات وبأجمل اقليم ، لا تعييه الحيلة ولا يمكن أن يعيش على زرع صنف واحد أو يموت

وما أدراك أن مجهود روسيا سيكون كمجهود انكلترا فى السودان ؟.. ولكنانة رب يحميها .

أرى أننى قد أطلت الكلام فأرجو المغفرة ، والحديث ذو شجون

وتقبلوا يا سيدى العزيز تحياتى واحتراماتى .

حالة مصر

فى صورتها الحقيقية

مامن[1] مصرى لا يتمنى أن يكون حالنا فى هذه الأزمة الطاحنة أحسن من حال غيرنا من الأمم ، وأن يكون مانعانيه من آلام الضيق عارضا طارئا سيزول قريبا من غير أن يترك وراءه بيوتا كثيرة خربة . ولكن مهما بلغ بنا التفاؤل ، ومهما كانت رغبتنا فى أن نشجع مواطنينا على التجمل والصبر بتقوية الأمل فى نفوسهم — كما يفعل الطبيب مع من يتقلب على فراش الألم — فإن الحقيقة البادية أمام أعيننا تنادى بأن نصيب مصر من هذا التقلقل العالمى نصيب مرهب مهدد لكيان الثروة القومية ، وهذا لا يمكن أن يخفى حتى على النفر القليل الذى لم يشعر بالضيق شعورا مباشرا لأن موارده لم تنتقص ، ونعنى به فريق الموظفين . أما أصحاب الأطيان ، وهم سواد الأمة الأعظم ، فإنهم فى ربكة من أمرهم ، لا يجدون لأنفسهم منها مخرجا . فإن أرضهم لم تغل لهم ما يفى بما أنفقوه عليها . فمن كان منهم غير مرهق بالديون ، فإنه يتساءل حائرا كيف يستطيع أن يقوم بأود نفسه وبما تتطلبه أرضه من مصاريف زراعية ، وأبواب المصارف موصدة فى وجهه ، والمال عزيز لا يجد اليه من سبيل .

---

(١) الاهرام فى ١٤ سبتمبر ١٩٣١

أما الممالك المدين ، فإن حاله تدعو لليأس ، لا يجد لها أمهر الإقتصاديين علاجا وافيا من ضياع الملك فى سبيل ذلك الدين . كيف لا ، وحاصل الأرض كما أسلفنا لا يغطى تكاليف الزرع. فمن أين يأتى بالمال لدفع ما عليه من أقساط عقارية أو ديون عادية !

فأمام هذه الحالة التى لم نبالغ فى وصفها ، وهى معروفة للجميع ،لا يصح القول بأن جسم الثروة القومية سليم . لأن الدين العقارى قد نقص فى غضون الستة عشر عاما المنصرمة ستة عشر مليون جنيه . ومصر قد خسرت فى سنة واحدة (سنة ١٩٣٠) أكثر من هذا المبلغ فى فرق ثمن أقطانها وحدها. وخسرت ما يساوى مثله فى أثمان حاصلاتها الأخرى ومواردها من كل نوع ، كالقراطيس المالية والأرباح التجارية وما اليها . وأما فى هذا الموسم ، وإذا بقيت أثمان قطننا فى مستواها الحاضر (ولا رجاء فى تحسنها إذا أقعدنا التفاؤل عن اتخاذ ما أشير به من العلاجات الضرورية كإنقاص المساحة القطنية وإنقاص التكاليف العامة والخاصة) فإن ما تخسره مصر فى قطنها وحده سيربى كثيرا على الستة عشر مليون جنيه .

وأما إذا نظرنا الى ثمن الأطيان وما أصابه من الهبوط الفظيع ، وقدرنا هذا الهبوط بالنصف فقط ، فإن ما تخسره مصر من قيمة ثروتها القومية — فى الأطيان فقط — يزيد على مئتين وخمسين مليون جنيه. وإذ أنه من المحقق أن الكساد مجلبة للكساد، وأنه يستحيل أن تحتفظ باقى المرافق بقيمتها فى حين أن الأطيان قد فقدت نصف هذه القيمة ، فإن ما يصيب الأملاك المبنية والقراطيس المالية من الخسارة قد يزيد على مئة مليون جنيه .

هذه هى الصورة الحقيقية لحاله مصر من جراء ما أصاب قطنها من انحطاط الثمن . فهى بلا مراء أتعس حالا من الممالك الأخرى المتعددة الموارد ، المتوسعة فى الأعمال الصناعية والتجارية ، والتى لها من المناجم والمعادن وما اليها أبواب أخرى مفتوحة للكسب .

لذلك نلتمس بإلحاح من المسؤولين عن تصريف شؤون الدولة فى هذه الآونة العصيبة، أن يعيدوا النظر فى هذا الموضوع ، حتى إذا اقتنعوا بصحة ما نقول كان ذلك طبعا مما يدعو الى تغيير خطتهم ، وتلبية الطلبات التى كادت الأمة تجمع عليها :

حماية الحاصلات بإنقاص المساحة القطنية، وتشجيع الزراعات الأخرى، وإنقاص تكاليف الدولة وأولها المرتبات لكى يتسنى رفع شىء غير قليل من التكاليف التى ينوء بها الممول المصرى فى الوقت الحاضر .

والله ولى الهداية والتوفيق .

تحديد المساحة القطنية

تصريح (لدولة) رئيس الوزراء

انتهز مندوب « الأهرام »[1] المصاحب (لدولة) رئيس الوزراء فى رحلته، فرصة سأل (دولته) فيها عما ورد فى الكلمة التى نشرتها « الأهرام » أمس (لحضرة صاحب العزة) يوسف نحاس (بك) والتى أشار فيها إلى أنه، مع استحسانه للسعى فى طمأنينة الناس، يجب على الحكومة أن لا تستصغر من شأن الأزمة، فيفوتها ما تستدعيه هذه الأزمة من تدابير أخفها إنقاص المساحة القطنية.

وقد تفضل (دولته) فأدلى لمندوب « الأهرام » بالتصريح التالى:

مسألة إنقاص المساحة القطنية هى بيت القصيد من النبذة التى كتبها حضرة يوسف نحاس (بك) ومن النبذات التى سبقتها. وكأن يوسف (بك) نحاس فهم أن موضوع هذا التخفيض ليس مما تعنى به الحكومة كوسيلة من وسائل تحسين الحال، مع انها بابتكارها فكرة عقد مؤتمر تشترك فيه جميع الدول المنتجة للقطن لم تقصد غير السعى إلى إيجاد توازن بين الانتاج والاستهلاك. وقد رأت فى ذلك زيادة فى الاحتياط، لأنه إذا ما لجأت مصر وحدها إلى التخفيض فى المساحة القطنية، لم يؤد ذلك إلى كل الفائدة المرجوة.

وإذا كان حضرة نحاس (بك) متتبعا لتفصيل مسعى الحكومة، للاحظ أننا كنا نود اجتماع المؤتمر فى أقرب مايكون من الوقت، حتى لا تفوتنا فرصة ترتيب زراعتنا بما يتقرر للمساحة القطنية. فإذا لم نوفق إلى ذلك الإجراء المشترك مع الدول، كان لابد من أن نفكر فيما يجريه نحن درءا للحالة من تدابير خاصة بنا، وهذا لم يفت وقته بعد.

وليكن حضرة يوسف (بك) على ثقة بأننا إذا مايئسنا من الإجراء المشترك، فلابد من أن نبحث الحالة بالنسبة لمصر وحدها على ضوء المشاهدات التى أثارتها الأزمة.

نعم ان الحكومة قد اختطت لنفسها سياسة جديدة سمتها السياسة القطنية، ترمى إلى المبالغة فى الانتاج. غير أنها سياسة قررت للحالات المعتادة، لا لحالة إستثنائية كالتى نعانيها الآن. وفى ظنى أن الحكومة تستطيع بعد قليل أن تقرر مايقتضيه الحال تبعا لما يردها من أخبار أمريكا، وتبعا للظروف.

وفيما يتعلق بأهمية الأزمة، فإنها لاشك من الأزمات المقلقة للبال، والمثيرة لكل اهتمام. ولكن يجب أن نواجهها بشىء كثير من ضبط النفس وعدم الاستسلام لليأس. والقول بأن أثر الأزمة أثر هائل لأنه أنقص من قيمة الأعيان والقراطيس الخ، قول ظاهره مقبض، ولكن الحقيقة انه لا يمكن

---

(١) الأهرام فى ١٥ سبتمبر ١٩٣١

قياس ثروة بلاد بثمن أعيانها وقراطيسها فى سنة استثنائية. إذ لو صح هذا ، لكان معناه أن تقدر ثروة البلاد العامة فى العام الذى بيع فيه القطن بمئتى ريال وبلغ ثمن الفدان أربعمئة جنيه بأضعاف الثمن الحقيقى . ولما نزل السعر من مئتى ريال إلى ربع هذا الثمن ، ونزلت معه أثمان الاطيان ، فإنه يصح على هذا القياس أن يقال إن الثروة العامة قد نزلت أيضا أكثر من النصف . ولكن ثروات البلاد لا تقدر تبعا للسنوات التى يرتفع فيها سعر القطن إلى مئتى ريال أو يهبط إلى سبعة ريالات .

ولا تقدر ثروة البلاد والثقة بها ، بثمن الأرض التى تعرض فى السوق ، بل بثمن دينها الموحد والممتاز ، فهو معيار الثقة بها .

ولا يقاس ضيق أى بلد أو رخاؤه بثمن أعيانه ، لأنها ليست فى السوق . وإذا كانت فى السوق ، فهى متبادلة بين سكانه بما لا يقدم ولا يؤخر . بل يقاس بتوازن موارده مع نفقاته ، وضبط ميزانه التجارى مع الخارج ، وهو بيت القصيد . وحالتنا بالنسبة لهذين الاعتبارين لم تصل بعد إلى درجة القلق التى تساور كثيراً من الناس ، لأن مواردنا بفضل المنشآت الكثيرة التى هى نتيجة الادخار من الأعوام الماضية ، لا تزال من الكثرة بحيث يمكنها مواجهة الحال . وأما ميزاننا الخارجى ، فمسألة ترجع إلى حكمتنا فى التصرف ، وعدم التوسع فى المشتروات من الخارج بما يزيد على قيمة صادراتنا .

ولا تنسوا أن نقصان الأسعار الذى يشير إليه يوسف (بك) نحاس ، إنما هو نتيجة ارتفاع ثمن النقد ، وهى ظاهرة عمت جميع بلدان العالم . ولا بد من أن يأتى اليوم الذى يعود فيه النقد إلى مستواه المعقول ، وذلك متى عادت الثقة ، وتحسنت علاقات الدول ، وسادجو التفاهم . وإذ ذاك تعود الأحوال إلى مجراها الطبيعى . وكل الأمل أن لا يطول أمد عدم الاستقرار الحال بالبلاد الأخرى ، فتمضى الأزمة هنا دون أن يصيب جسم البلاد اعتلال ، فتتحمل الأزمة كما يتحمل الجسم السليم الأدواء الطارئة .

تعليق على تصريح (دولة) رئيس الوزراء

أرى (١) من واجبى أن أبدأ كلامى بشكر (حضرة صاحب الدولة) رئيس الوزراء لاهتمامه بالرد على النبذة التى نشرتها لى جريدة « الاهرام » الغراء يوم ١٤ سبتمبر الحالى . فقد دل (دولته) بهذا الاهتمام على أنه وزير عصرى يتسع صدره لمخالفيه فى الرأى ، ما دام الرائد هو المصلحة العامة التى يسعى الجميع اليها .

قال (دولته) ان مسألة المساحة القطنية هى بيت القصيد من مقالى . وفى الواقع اننى من أكبر أنصار التحديد . (ودولته) يذكر بلا شك اننى توسلت اليه فى الصيف الماضى ، وفى ثانى يوم جلوسه فى كرسى الرياسة ، أن تقرر الحكومة من فورها حصر الزمام القطنى فى ثلث كل مالك . وكنت قد بذلت مجهوداً كبيرا لدى وزير المالية السابق وغيره فنجحت فى اقناعهم بضرورة ذلك الحصر .

(١) الأهرام فى ١٦ سبتمبر ١٩٣١

ولا يسعنى إلا شكر (دولة) صدقى (باشا) لما نم عنه تصريحه من أنه سيقرر هذا التحديد — قبلته بلاد الإنتاج الأخرى أو لم تقبله — ويلوح لى أن (دولته) أصبح متفقاً معنا رأيا فى أنه اذا كان التحديد العام سيرفع سعر القطن فى جميع الاسواق، فيكون لنا من ذلك الحظ الأوفى. فإنقاص انتاجنا لحفظ التوازن بينه وبين الاستهلاك، سيحمى الفرق العادل الذى يجب أن يكون لأقطاننا الرفيعة. وقد تلاشى ذلك الفرق بسبب كثرة ما لدينا من الموجودات، ولنا فى اعادة هذا الفرق الى نسبته المعقولة بعض العوض حتى اذا أبت البلاد الأخرى أن تجارينا فى التحديد. واذا ذكرنا أن سعر القطن الأمريكى الذى طوله بوصة وثلاثة من ستة عشر جزءاً من البوصة فى بورصة بوسطن — وهو ما يقابل القطن الأشمونى العادى عندنا — كان أربعة عشر ريالا و٤ بنطا فى الاسبوع الماضى، استطعنا أن نقدر الغبن الواقع علينا — والأشمونى يباع عندنا بثمانية ريالات — من تضخم مخزوننا وزيادته على الحاجة.

وما دمنا قد وصلنا مع (دولة) الوزير الى هذه الناحية المرضية، فهل يسمح لى أن أرجو من (دولته) بإلحاح البت سريعاً فى أمر التحديد. فإن المسألة ليست مسألة ترتيب الزراعة فحسب، بل انعاش السوق وزيادة الطلب. والتحديد من أكبر العوامل المساعدة عليهما. وأنت ترى من المبيعات فى ميناء البصل ومن المبيعات فى الداخلية أن الحركة التجارية فى منتهى الركود والكساد، ونحن فى حاجة ماسة الى تصريف محصولنا.

ولما كان كل ما تقدم لا يخفى منه شىء على فطنة (دولة) صدقى (باشا)، وهو قد درس مسألة المساحة القطنية وأدلى فيها بآراء قبل أن تلقى اليه مقاليد الحكم، ولما كان خير البر عاجله، فلنا كلنا مطمع حق فى أن يجاب هذا الرجاء.

بقيت مسألة الأزمة ودرجة خطورتها. وقد فاه صدقى (باشا) فى هذا الشأن ببيان يغلب على ظنى أنه يرمى به أولا وقبل كل شىء الى إنهاض الهمم ومدافعة الاستسلام الى اليأس. وهذا غرض نبيل مشكور لا سبيل لى الى معارضته وان كنت غير متفق مع (دولته) على الاسباب التى يدلل بها. ولما كانت هذه مسألة نظرية، فلا أرى الفرصة مناسبة للخوض فى هذا البحث، وانما الذى ألتمسه من دولته، هو ألا يثنيه التفاؤل الذى من الله به عليه — وهو يعينه على الاضطلاع بالمسئوليات الملقاة على كاهله — ألا يثنيه هذا التفاؤل عن اعادة نظره الثاقب فى العلاجات المفيدة التى يكون (لدولته) باتخاذها فخر التغلب على أخطر حادث سجله التاريخ الحديث لمصر، تلك العلاجات هى التى تحفظ للمصرى تراث آبائه، فلا تنتقله هذه الأزمة إلى أيدى الأجانب. نعم إن المعضلة معقدة والعراقيل كثيرة، ولكن اجراء حازما حاسما على الطريقة الموسولينية لا يعجز رجلا يريد بإخلاص أن يكون المنقذ لوطنه، وأن تسجل له الأحقاب المقبلة هذا المجد العظيم والذكرى الخالدة.

هذه أمنيتى وهذا رجائى، وما يزال فى الإمكان التغلب على هذه الكارثة إذا أعيد النظر فى

العلاجات وعدلت تعديلا مفيداً . ومتى صحت عزيمة الحكومة على تضحية كل شيء في سبيل الانقاذ ، يومئذ لا نقرأ مثل ما كتبته جريدة البصير الغراء في عدد أمس وننقله بحروفه هنا .

(وكأننا بحكومتنا لا تقدم على الإجراءات التي تتطلبها الحالة إلا مرغمة وبعد كثير من التردد ، فتأتي هذه الإجراءات بعد أوانها مبتورة قليلة المفعول . وفي اعتقادنا انها سوف تضطر بحكم الظروف إلى الغاء ضريبة القطن ، وإلى تخفيض الماهيات عما قريب . فلماذا لا تقدم على الأمر الأول من الآن ولا تفكر في الأمر الثاني استعداداً للميزانية المقبلة)

بل يومئذ تلهج الألسنة بالحمد والثناء ، ويكون صدقي (باشا) العلم الذي تنضوي تحت ظله الأمة المصرية بأسرها .

حول المشكلة القطنية

حديث مع يوسف (بك) نحاس

لمندوب « البلاغ »

لما كانت[1] المشكلة القطنية الحالية من الأسباب الرئيسية للأزمة المالية في مصر ، إن لم تكن العامل الأساسي في وجودها ، ومن الواجب أن تكون موضوع بحث دقيق لمعالجتها والعمل على تلافي أضرارها ، رأيت أن استطلع آراء الخبيرين فيها . فقابلت صباح اليوم (صاحب العزة) يوسف (بك) نحاس السكرتير العام للنقابة الزراعية العامة في مكتبه بدار النقابة ، وطلبت إليه أن يفضي برأيه في هذا الموضوع فأدلى بالحديث الآتي :

لم نعرف إلى الآن النص الرسمي للرد الذي ورد على حكومتنا من وشنطن في مسألة المؤتمر الذي اقترحت مصر عقده لتنظيم إنتاج القطن في مختلف البلاد التي لم تزرعه . ولم تذع الوزارة بيانا متضمنا فحوى ذلك الرد حتى الآن . فنحن مضطرون أن نعول على الحدس والفراسة وعلى بعض الأنباء التلغرافية التي جاءتنا من أمريكا لنتعرف السياسة الجديدة التي تنوي الولايات المتحدة اتباعها لمكافحة الأزمة القطنية . ويلوح لي أن هذه السياسة ما زالت تحت تأثير عاملين مختلفين يحدوان الذين يعنون بوضعها :

فالعامل الأول هو حماية الأسعار . وقد نمت عنه رغبة ست من الولايات التي تزرع القطن في انتقاص المساحة . والثاني ، وقد دلت عليه الاقتراحات التي عزيت إلى الرئيس هوفر لإغراء المستهلكين بزيادة مقطوعيتهم من القطن الأمريكي . فإن الرئيس يرى منح جائزة تصدير قدرها ريالان عن كل قنطار يشحن إلى الخارج ، وفتح اعتمادات ذات آجال طويلة للبلاد التي تطلب شراء القطن ، مع تأخير

---

(١) البلاغ في ٢٢ سبتمبر ١٩٣١

أداء الثمن . ولا ندرى لأى هذين العاملين ستكون الغلبة، ولكننا نميل إلى ترجيح فوزهما معا — أى أن تنقص المساحة، وأن تتخذ الوسائل المشجعة على زيادة استهلاك القطن الأمريكى — لولا خوفنا من أن فكرة القضاء على مجهودات البلاد الأخرى التى تنتج القطن قد تدفع الأمريكان إلى عدم تحديد إنتاجهم .

وهذا الخوف ليس وهميا ، فإن أمريكا كانت، إلى أن نشبت الحرب العالمية الكبرى ، صاحبة السيطرة الفعلية على أسواق القطن ، تلك السيطرة التى طالما أثارت شكايات المستهلكين وتذمرهم واحتجاجاتهم المدونة فى محاضر جميع المؤتمرات القطنية التى عقدت قبل الحرب . وقد اغتنمت أمريكا فرصة تعطيل صناعة الغزل الأوربية إبان الحرب ، فأنشأت عندها عدداً عظيما من المغازل يسمح لها باستهلاك ثلث محصولها فى داخل بلادها. فزاد ذعر الأوربيين، وعلى الأخص الانجليز، فصحت عزيمتهم على بذل الغالى والرخيص لاستنبات الأقطان فى مستعمراتهم ليتحللوا من سيطرة الأمريكان . وقد ترى أمريكا أن الفرصة سانحة الآن للقضاء على تلك المجهودات . فإذا ساد هذا الرأى ، والأمريكان من طبعهم يميلون إلى الإجهاز على مناظريهم الضعفاء بواسطة رخص الثمن كما يشهد بذلك تاريخهم الاقتصادى ، كان الأمل ضعيفا فى أن ينقصوا إنتاجهم القطنى نقصا مذكورا .

على أننا نكرر القول بأن هذا يبدو لنا بعيدا لأنه سيجد مقاومة من الولايات التى تزرع القطن، والتى أنهك النزول الحالى قواها .

ومهما يكن من الأمر، وعلى فرض أن أمريكا تشهر هذه الحرب الاقتصادية، فإنه لا يخشى على مصر أن تضار منها كما تضار البلاد الأخرى، إذا هى اتبعت سياسة اقتصادية قومية حكيمة . فإن قطننا من نوع خاص لا تستطيع أمريكا أن تستنبته فى أرضها إلا فى الحدود الحالية ، وهذا القطن الخاص الممتاز مطلوب فى أمريكا وغير أمريكا، لا غنى للمغازل عنه . فإذا جعلنا إنتاجنا متناسبا مع الحاجة، استطعنا أن نحتفظ بفرق معقول بين ثمنه وثمن الأقطان العادية. وفى الوقت نفسه نجد ونجتهد فى تنويع زراعتنا ، وهناك أنواع كثيرة منها تنجح فى مصر كل النجاح بفضل إقليمها وتربتها ، وتكون هذه الكارثة قد ألقت علينا درسا مفيداً نافعا ، وهو عدم الاعتماد على محصول واحد .

ويجب أن نذكر أن البلد الذى كنا نخشى مزاحمته فى الإنتاج على حسابنا إذا نحن نقصنا محصولنا، ونعنى به السودان، قد أنزل مساحته القطنية لسنته الحالية إلى نصف مساحة العام الماضى. هذا فضلا عن أن صنف السكلاريدى أصبح مقضيا عليه قضاء نهائيا بعدم النجاح فى أراضى السودان .

فما تقدم، نرى أن حالتنا يمكن معالجتها وإنقاذ مصر من براثن الخراب على شرطين أساسيين أراهما غير متوفرين عندنا مع الأسف — وهما أولا : الحزم وعدم التردد فى اتخاذ ما يجب من العلاجات الزراعية الحاسمة . ثانيا : حماية الملكية العقارية من الأزمة الحالية التى تتهددها بالزوال من أيدى المصريين .

أما الحزم وعدم التردد، فإن الحكومة لم تعتصم بهما فى معالجة أزمتنا . وقد تكون هذه هى العلة الأصلية فى تفاقم الخطب عندنا . فبعد أن نادت بالإنتاج الضخم وقت إنذار الحوادث لنا بتضاؤل

الإستهلاك ، نراها تفكر ثم تفكر فى أمر تحديد الزمام القطنى للعام القادم ، وقد أقرته أخيراً .

وإن كنا لا نرى من المصلحة ولا من العدل أن يسمح لمناطق السكلاريدس وحدها بزرع ثلث الزمام قطنا، وباقى المناطق لا تزرع إلا ربعها ، فإن صنف السكلاريدس هو الأولى بالانتقاص لتراكم مخزونه ولرغبة المستهلكين عنه .

وبعد أن ظهر لها ظهور النهار الأبلج أن ضريبة القطن لا يجب أن تبقى، نراها بعد التأمل الطويل لا تلغى إلا نصفها، فإذا قارنا هذه السياسة المرهقة للمنتج المصرى بما هو معروض الآن على البرلمان الأمريكى من منح جائزة تصدير، ظهر لنا أن مركزنا من حيث تصريف القطن سيكون مهدداً أكبر تهديد. إذ بقطع النظر عن التكاليف الأخرى، وإذا قصرنا حسابنا على ضريبة القطن ورسم التصدير، ظهر لنا أن القنطار من قطننا يكون مثقلا عند خروجه من مصر بريال كامل ، وأما القنطار الأمريكى فيخرج من أمريكا وقد خفض من ثمنه ريالان (أى جائزة التصدير المقترحة)، فكيف يتسنى لقطننا أن يزاحمه والقنطار منه مثقل بثلاثة ريالات ؟ ؟

من الضرورى إذن أن نغير سياستنا القطنية تغييراً أساسياً كلياً سريعاً ، وإلا فنحن مستهدفون لأخطار مستقبلة نستعيذ بالله من عواقبها . أما حماية الملكية الزراعية المصرية ، فهى لا تتم بما اعتمدته الحكومة من الاجراءات التى قال الماليون الأجانب أنفسهم إنها لا تفيد إلا أصحاب الديون على حساب الخزانة المصرية والمدين المصرى. وهنا أيضاً يجب التعويل على أجراء جرىء حازم سريع ، هو حصر الديون العقارية ، ومد أجلها مع متأخراتها إلى زمن طويل ، بحيث يكون القسط السنوى المطلوب من المدين متناسبا مع صافى ما تنتجه أرضه فى الوقت الحاضر. وهذا ميسور ، وله أكثر من طريقة عملية لا يعوزها إلا صدق العزيمة والاقدام من جانب الحكومة على بعض التضحية ، وهى تضحية واجبة لمصلحتها ومصلحة الأمة، حتى لا تجهز الديون العقارية على الثروة القومية ، فتقع البلاد فى الوهدة التى فى ميسور الحكومة أن تبعدها عنها بإنقاذ لا يكلفها بعض ما تتكلف الممالك الأخرى للعمال العاطلين . وشتان بين واجب اغاثة أمة عاملة بأسرها، واغاثة من لا عمل لهم أو لا يريدون أن يعملوا .

وهنا سألت الأستاذ يوسف نحاس (بك) رأيه فيما قيل من أن رد الحكومة المصرية على جواب حكومة الولايات المتحدة تضمن قرارا بإيفاد مندوبين من قبلها إلى واشنطن لبحث المسائل الخاصة بزراعة القطن مع مندوبى حكومة الولايات المتحدة فقال :

أوضحت لك خطة الأمريكان فى أمر القطن، واذن ليست هناك أية فائدة مرجوة لمصر من وراء هذا القرار . وأقول لك بصراحة إنه لا نتيجة من هذا .

وسألته عن الاجتماع الذى يفكر بعض المشتغلين بالقطن فى عقده فى شكل مؤتمر قطنى، كما جاء فى « البلاغ » فقال :

« اطلعت على ذلك فى جريدتكم، وهو اجتماع مفيد. فموضوع القطن يحتاج الى أبحاث مستفيضة.

وفى رأيى أنه يجب علينا من الآن أن نبحث فى أمر التقدم الصناعى لنقف تماما على المواد التى تتطلبها الصناعة، والتى سيزداد طلبها على توالى الأيام. وقد جعلت الأزمة العالمية الاستهلاك ينصرف الى الأنواع الرخيصة المصنوعة من الأقطان الواطئة، ولذا يجب علينا أن نفكر جديا فى زراعة هذه الأقطان. فمحصولها فى مصر يكون بفضل التربة المصرية أوفر بكثير من محصولها فى أمريكا والهند. ولقد جرب البعض زراعة القطن الأمريكى فأنتج الفدان عشرة قناطير. ولا عبرة بما يعترض به بعض الأجانب، ويوهم الانجليز، على استيراد بذرة القطن الأمريكى لما قد تحمله معها من جراثيم الى مصر، فهذا الاعتراض مردود، لأن من السهل جداً تعقيم البذور وتطهيرها من كل ما بها من جراثيم ».

وختم الأستاذ يوسف (بك) نحاس حديثه بقوله : « ان مسألة القطن يجب أن تكون على الدوام موضع العناية العظيمة ».

قانون تحديد الزمام القطنى

أما[1] وقد صدر ذلك المرسوم الذى طالما جاهدنا لاقناع الحكومة بضرورته، فقد أصبح من واجب المنتجين أن يقابلوه بالشكر والتفاؤل. ولا يسعنا نحن الذين لم نكتب ما كتبنا إلا مدفوعين بدافع الخدمة العامة، لا بسواه كما يتوهم البعض سامحهم الله، إلا أن نقابل بالثناء الجميل مبادرة (حضرة صاحب الدولة) رئيس مجلس الوزراء إلى البر بوعده، وقد اقتنع بفائدة التحديد.

على أننا كنا نود أن يكون جميع الزراع متساوين فى المعاملة، فلا يسمح لمناطق السكلاريدس بزيادة المساحة ٥٪ على المناطق الأخرى. أولا، لأن المساواة من أسس العدل. وثانيا، لأن صنف السكلاريدس هو الذى كان الأجدر بالإنقاص لجسامة الموجودات منه التى تزيد على مؤونة عامين، ولأن الظاهر لنا أن المغازل آخذة فى الإعراض عنه، مؤثرة المعرض والجيزة عليه لاعتبارات صناعية معروفة.

على أنه قد يبرر عمل الحكومة بعض الشىء ماهو معروف من أن السودان أنقص مساحة الزراعة القطنية هذا العام نحو النصف. وعلى كل حال فإنا نرجو من الحكومة أن تذيع الأسباب التى حملتها على هذا الاستثناء الوارد فى قانون التحديد. فإذا كانت مقنعة، كنا أول المقتنعين بها وأول المعترفين بخطئنا فيما أبديناه من النقد.

وللحكومة فضل آخر يجب أن يذكر بالحمد لاهتمامها بالتدابير التى تسهل استغلال الأراضى التى ستحرم من زرع القطن، وتعيين لجنة لتبحث تلك التدابير، ولكن هل يسمح لنا برجاء له أهميته، وهو أن يضم إلى أعضاء اللجنة التى عينت لهذه الغاية بعض ممثلين للمنتجين لسهولة تعرف آراء جمهور

---

(١) الاهرام فى ٢٩ سبتمبر ١٩٣١

الزراع ورغباتهم وتمشيا مع روح الديمقراطية العصرية . ولما كان بين أعضاء البرلمان رجال واسعو الخبرة الزراعية، فلا ضرر من ضم ثلاثة منهم إلى اللجنة الحكومية ، بل فى ذلك فائدة لا تنكر.

وإننا نستنتج من اختيار (صاحبي السعادة والعزة) احمد عبدالوهاب (باشا) وجلال فهيم (بك) ليكونا عضوين فى هذه اللجنة ، أن الحكومة قد عدلت عن ايفادهما إلى أمريكا . وقد سبق لنا أن أبدينا رأينا فى قلة الفائدة المرجوة من هذه الرحلة . ومهما يكن من الأمر ، فإن الوقت غير مناسب الآن لمباحثة الحكومة الأمريكية فى شئون القطن قبل استقرار الحالة المالية فى العالم ، وتركز الأسواق فى مستوى طبيعى. فى حين أن وجود رجلين عاملين كعبدالوهاب (باشا) وجلال فهيم (بك) فى مصر الآن ضرورى لمصلحة العمل، ولمعاونة الحكومة فى المهام الشاقة والمشاكل المتنوعة التى تعترضها فى كل لحظة . والله ولى التوفيق .

هل يحسن استقلال الجنيه المصرى فى الوقت الحاضر ؟

حديث قيم لحضرة الاقتصادى الكبير الدكتور يوسف نحاس (بك)

لصديقنا (١) الكبير الدكتور يوسف نحاس (بك) آراء ثاقبة مشهورة فى مختلف مناحى الحياة الاقتصادية والمالية والزراعية فى مصر . وقد عهدناه منذ زمن بعيد، وعهده المتتبعون لهذه الشؤون الهامة ، لا يغامر برأيه ولا يرسله وليد ساعته نطيراً . وإنما يستمد الرأى من علم وثيق وخبرة واسعة وتعقب لأطوار الحوادث العالمية والمحلية .

وقد رأينا أن نتحدث إلى حضرته، فنسأله ماذا يرى فى هبوط النقد البريطانى عامة وفيما نجم عنه من هبوط النقد المصرى، وفى الخطة المثلى التى يرى الدكتور يوسف (بك) سلوكها فى شأن استقلال الجنيه المصرى عن الاسترليني .

وإلى حضرات القراء ما تفضل به علينا الأستاذ الكبير من حديث قيم نشكره عليه شكراً جزيلا .

— تسألونى عن رأيى فى مسألة اليوم ، وهى استقلال الجنيه المصرى أو بقاؤه مرتبطا بالجنيه الانجليزى، فهذا الرأى قد بسطته مطولا فى سلسلة مقالات نشرتها جريدة الأهرام الغراء فى شهر يناير سنة ١٩٢٠ تحت عنوان « خواطر مالية : انما الاستقلال بالمال » ، وقد ابنت فى تلك المقالات المضار

(١) الجهاد فى ٣٠ سبتمبر ١٩٣١

عن ربط النقد المصرى بالنقد البريطانى وهى مضار تتناول الناحية الاقتصادية والأخلاقية معاً، فضلا عن أن أكبر رمز لاستقلال الأمم هو استقلال نقدها . وقد ذكرت أن هبوط سعر النقد يحدث التضخم ، وهذا التضخم يوهم الناس بأنهم أثروا إثراء عظيما، وإن هو إلا إثراء كاذب خداع، فيسترسلون فى البذخ والإسراف وينصرفون إلى الملاذ تاركين العمل وهو أساس الثروة الوحيد . وهناك ضرر آخر ينجم عن ارتفاع الأسعار ارتفاعا وهمياً، وخطره على ثروة البلاد عظيم جداً . فقد بلغت قيمة ورق النقد المتداول فى مصر سنة ١٩٢٩ مايربى على سبعين مليون جنيه ، وهذا المبلغ الهائل ضغط بحمله الثقيل على الأسواق المصرية وأخل بتوازنها . فحمل البنوك على التوسع فى الإقراض ، وحمل الناس على التهور فى الشراء ، حتى بلغ ثمن الفدان مبلغاً هو أقرب إلى الجنون منه إلى العقل ، وتمادى الجميع فى مضاربات على القراطيس وعلى أراضى البناء تمادياً أوصلنا إلا الأزمة التى عانت البلاد منها ما عانت فى ذلك الحين .

أما الآن ، ومع أننى مازلت مصراً على رأيى الذى أبديته منذ نيف وإحدى عشرة سنة، لا أرى أن الوقت الحاضر مناسب لجعل الجنيه المصرى منفصلا عن الجنيه الاسترلينى ، حتى إذا كان ذلك فى حيز الإمكان ، لأن الظروف قد تقضى فى الوقت الحاضر ببقاء الحالة مؤقتا على ما هى عليه للأسباب التى ذكرها غير واحد من الباحثين على صفحات الجرائد ، ومن جملتها الجهاد الغراء . ولا أرانى فى حاجة إلى إعادتها . على أننى أضيف إليها سببا آخر وهو أن الحرب القائمة الآن بين المحتكرين لمعظم الذهب الموجود فى العالم وبين سائر البلاد الأخرى، قد تطورت تطوراً يصعب الجزم بنتيجته منذ الآن ، وإننى وإن كنت لا أقول بأن العالم سيعدل عن الذهب كأساس لنقده ، إلا أننى أعتقد شخصياً أن جميع البلاد ستعمل على تخفيض قيمة نقدها، وأنه لا يسع أمريكا وفرنسا فى النهاية إلا أن تحذوا حذو البلاد الأخرى ، لأنها فى نظرى الطريقة المثلى لجعل جميع الممالك على قدم المساواة فى هذا العراك الاقتصادى الذى نراه يزيد احتداما كل يوم . وإلا فلا بد من انفجار يأتى بسبب اختلاف قيمة النقد بين مختلف البلدان، ولا إخال العالم الممتدن يؤثر الحرب الدموية مع ما تجره من الويلات ، على تسوية مشكلة النقد تسوية تضمن التوازن وتسمح لكل أمة بأن تنال ثمرة نشاطها بالعدل والمساواة بينها وبين مناظراتها من الأمم الأخرى .

وقد علمتم كما علمنا من الأنباء التى وصلت إلينا أن أمريكا ذات النقد السليم بدأت تشعر بالارتباك الذى جره عليها سقوط النقد الإنجليزى . فبالرغم من أن سعر قطنها مثلا هو الآن تحت ستة دولارات ، نرى المعامل الأوربية لا تقبل على شرائه ، مفضلة عليه الأقطان المصرية والاقطان الأخرى ، مع أن الفرق بين ثمن القطن المصرى وثمن القطن الأمريكى قد اتسع اتساعا يزيد على نسبة هبوط الجنيه المصرى . وإنى أعتقد أن التجارة الفرنسية أيضا ، بدأت تشعر ببعض الكساد . إذ من البديهى أن مشتريات جميع البلاد التى يرتبط نقدها بالنقد الإنجليزى سوف تنقص من البضائع الفرنسية والأمريكية نقصانا متزايداً على مرور الأيام . وهذا يفسر ما نسمعه من أن فرنسا وأمريكا تريدان بذل كل مسعى لحفظ الجنيه الإنجليزى من التدهور . وهنا موضع للتساؤل : —

هل ترى انجلترا من مصلحتها قبول هذه المعونة أو رفضها ؟ وبعبارة أخرى هل ترى الأوفق لها أن تسقط قيمة نقدها ثلاثين أو أربعين فى المئة وأن تنتعش تجارتها وصناعتها ، أو تفضل العودة إلى النقد الصحيح على حساب مرافقها التى كانت مهددة بالشلل ؟ .

القطن المصرى
وتوقع فرض ضريبة عليه فى الهند

كتب[1] إلينا حضرة الاقتصادى الكبير يوسف نحاس (بك) يلفت نظر الحكومة إلى ما استفاضت به الأنباء من الاقتراح المعروض على الحكومه الهندية ، وهو فرض رسم جمركى على القطن المصرى الذى تشترية الهند، قدره ٥٠ آنة على كل قنطار ، وهذا يزيد على ثلاث روبيات أو نحو ٢٣ قرشا .

ويقول يوسف (بك) إنه يجدر بحكومتنا أن تعجل بمعالجة هذه المسألة قبل أن يسبق السيف العذل ، فتفاوض السلطات المختصة بما يصون مصلحة مصر ويحول دون هذا العبء الجديد فى أثناء الضائقة الحاضر .

ونحن موقنون أن الحكومة لابد أن تعنى بهذا الأمر بعد استيفاء المعلومات اللازمة عنه .

القطن المصرى
الضريبة الهندية عليه

رجونا[2] من المقطم الأغر أن يلفت نظر حكومتنا إلى ما علمناه من أن القطن المصرى مهدد بضريبة جديدة تفرضها عليه حكومة الهند لمعالجة هذه المسألة قبل أن يسبق السيف العذل ، بمفاوضة السلطات المختصة وإقناعها بعدم وضع هذا العبء الجديد علينا فى أثناء الضائقة الحاضرة ، فلبى المقطم الرجاء وأدى المهمة .

---

(١) المقطم فى ٣ أكتوبر ١٩٣١

(٢) المقطم فى ٨ أكتوبر ١٩٣١

وقد قرأنا اليوم فى النشرة التجارية التى أصدرها محل «شيكوريل وباردة» بتاريخ ٣ أكتوبر الجارى أنه ورد تلغراف من بمباى ينبىء بأن حكومة الهند قد أقرت هذه الضريبة نهائيا وقررها — كما سبق لنا ذكره — نحو ٢٣ قرشا مصريا على القنطار . فإذا صح هذا الخبر ، فقد سبق السيف العذل فعلا ويا للأسف ! .

ولما كان هذا الشأن خطيراً، فلا يجوز أن نعول فيه على الأخبار الخصوصية . فلذلك نرجو من حكومتنا أن تنشر بيانا بما وصل إلى علمها من التفصيلات الوافية الحقيقية ، وهل جاءتها قبل إقرار الضريبة ، وماذا عملت أو ستعمل للدفاع عن مصلحة المنتج المصرى .

إن واردات الهند إلى مصر كبيرة ، وفى استطاعتنا أن نقابل عملها بمثله بأن نعلى الرسوم الجركية على تلك الواردات .

ومن ناحية أخرى، أصبح من الضرورى جداً إلغاء ما بقى من ضريبة القطن على الفور ، حتى لاتشل حركة تصريف محصولنا المتسكعة . ولنا من حسن تقدير (حضرة صاحب الدولة) رئيس الحكومة للأمور ما يكفل إجابة هذين الرجاءين .

ماذا يكون مستقبل قطننا

إن[1] التقرير الامريكى الثالث الذى صدر يوم ٨ أكتوبر الحالى مقدراً محصول القطن فى الولايات المتحدة بستة عشر مليوناً ومئتين وأربعة وثمانين ألف بالة ، قد أثبت إثباتا نهائيا جسامة ما أنتجته تلك الولايات بالرغم من إنقاص المساحة المنزرعة ، ومن عدم العناية بالتسميد والخدمة . فكأن الطبيعة أرادت أن تلعب هى أيضا دورها فى تعقيد المشكلة القطنية العالمية التى حارت العقول فى حلها ، وضاع كل مجهود بذلته الحكومات والافراد لتلطيف خطبها !

وقد يستغرب المرء لأول وهلة أن تقابل الاسواق الرئيسية هذه المفاجأة الجديدة التى صدمها بها تقدير ٨ أكتوبر الذى أربى على سابقه بنحو تسعمئة ألف بالة بحاشر رابط وبتحسن طفيف ، ولكن العجب يزول إذا ذكرنا أن سعر القنطار من القطن الامريكى لا يزيد الآن سوى بضعة بنوط على الخمسة الريالات، وهو هبوط تجاوز كل معقول . ومهما يكن من أمر الموجودات ، والتفاوت العظيم بينها وبين الحاجة، فإن القطن سلعة لها قيمتها، ومن السهل الاحتفاظ بها عدة سنين، فلا يعقل أن ينزل صاحبها عنها بلا ثمن، كما يلقى صاحب الفواكه التالفة بضاعته فى الطريق . بل هناك اعتباران قد يساعدان

(١) الأهرام فى ١١ أكتوبر ١٩٣١

على نهوض الاسعار نهوضا لا بأس به للسبب نفسه الذى جرها إلى الهبوط ، أعنى جسامة المحصول إلى ماوراء كل حسبان .

أما الاعتبار الاول، فهو أن المنتج الذى بخست سلعته إلى هذا الحد، لايجد مصلحته فى التخلص منها . بل يرى كل المصلحة فى الاحتفاظ بها . لأنه فى الصورة الاولى لايستطيع أن يفى شيئا يذكر من ديونه بالمال الطفيف الذى يبيع به قطنه ولا يجد أصحاب تلك الديون مصلحة لهم فى إرغامه على ذلك البيع .

وليس الحادث الذى ذكرته الجرائد عن مزارع مصرى رأى أن كل قطنه لا يسد عشر معشار ما لدائنيه الذين التفوا حوله عند ما أراد البيع واختلفوا على قسمة الثمن الزهيد ، فأحرق الرجل قطنه ليوفق بينهم .

ليس هذا الحادث إلا دليلا على حالة الزراع النفسية هنا وفى الأقطار الأخرى إزاء هذا الهبوط المذهل الدافع إلى القنوط ! .

أما الاعتبار الثانى، فهو عجز المنتجين عن الاستمرار فى زرع القطن بأسعاره الحاضرة ، فضلا عن كراهيتهم لزرعه . فهم سينصرفون عنه حتما بالرغبة ، إذا لم يجبرهم المشرع على تحديد مساحاته . ويكفى أن يقترب موعد الزرع وتنجلى هذه النية ، حتى تصبح السلعة القطنية من أكبر المغريات لأصحاب الأموال الذين يريدون توظيفها توظيفا كاسبا .

وفى ظروف أقل من هذه حرجا، رأينا الماليين يتهافتون على شراء القطن المبخوس الثمن شراء كان أقوى العوامل لرفع ثمنه بسرعة . وهذا أمر نرى أنه سيتجدد ، وسيشجع عليه تقلقل النقد والخطر المنذر بهبوطه .

نكتب هذه الخواطر ليطمئن الناس بعض الشىء ، راجين أن يحقق الله حدسناحتى لا يقع العالم فى أشد مما يتخبط فيه الآن من الذهول والقنوط .

شؤون اقتصادية :

الحكومة لم تصنع شيئا لتفريج الأزمة

هذا ما يقوله (سمو الامير) عمر طوسون

تحدث[1] (سمو الأمير الجليل) عمر طوسون إلى الأستاذ عبدالله حسين فى حالتنا الاقتصادية، فأدلى (سموه) بآراء هامة وملاحظات تنم عن سعة اطلاعه ووافر علمه وتدقيقه فى كل شأن من الشؤون .

---

(١) الجهاد فى ١٨ أكتوبر ١٩٣١

وقد أصدر حكما قاسياً على الوزارة الحالية فى رده على سؤال وجه إلى (سموه) : « هل قامت حكومتنا بما كان يجب عليها لتفريج الأزمة ؟ » فأجاب : « رأيي هو أنها لم تصنع شيئاً » .

هذا مايقوله كل مصرى يخلو إلى نفسه ، ويقف أمام ضميره ، وينظر إلى ما وصلت إليه حالة الفلاح من البؤس والقنوط . قد جهر به (سمو الأمير) بما اتصف به من صراحة وشجاعة ، وقد أقام الدليل عليه بما لايدع محلا للشك . إذ استعرض (سموه) الوسائل التى تذرعت بها الحكومة لدرء الخطر عن البلاد ، فأبان أنها وسائل بتراء لا تنفع فى إصلاح حالنا ، بل هى بمنزلة مايقول عنه الإفرنج « خديعة للبصر » أو بحسب التعبير العربى ذر للرماد فى العيون .

خذ مثلا مسألة بنوك الرهن ، وهى بيت القصيد بل عقدة العقد ، لأنها تهدد الثروة العقارية المصرية تهديداً مفزعا . فماذا عمل فيها ؟ يقول (سمو الأمير) إن الحكومة أجلت إلى شهر نوفمبر القادم عمليات نزع الملكية التى كان قد شرع فيها ، وهذا غير كاف لأنه عند حلول هذا الميعاد يستعيد المركز حراجته

والحق يقال إن مسألة الديون العقارية جديرة بأن ينظر فى حلها نظرة صادقة تكون بعيدة عن الإحراج للبنوك المقرضة وللمدينين المصريين . والتوفيق بين مصلحتهما ميسور ، إذا صحت عزيمة الحكومة على معالجة المعضلة بجرأة وإخلاص . فإذا كنا لانريد ، ولا يريد العدل والإنصاف ، أن تزداد حالة البنوك حرجا وسوءاً ، فإن كل حل يرمى إلى حفظ الملكية المصرية لأربابها مع تأمين البنوك على حقوقها ، لا يمكن أن يقابل منها إلا بالرضى والقبول . وعلى فرض أن يقتضى حفظ الملكية للمصريين تقدم الحكومة للبنوك بضمان على النحو الذى أشار إليه (سمو الأمير) فى حديثه أو على أى نحو آخر ، فلا عذر البتة للحكومة فى التنحى عن هذه المساعدة التى تصون بها الثروة القومية ومرافق الدولة .

إن مشكلة الديون العقارية لم تخرج فى كنهها عن قواعد الاستدانة ، وما يطرأ عليها من ظروف تقضى أحيانا بتناهم حسن بين الفريقين لمصلحتهما . هذا التفاهم المعروف عند رجال الأعمال بتسوية الديون ، لم يكن عملا غير مألوف ، وأنت ترى الدول الكبرى أنفسها جادة فى تسوية ديونها . فلا يعقل أن البنوك العقارية عندنا تنفرد برفض كل تسوية معقولة تعرض عليها ، بحجة أن أعيان المدين محبوسة عليها ، وأن فى استطاعتها أن تنتزعها منه فى كل آن . هذا حتى إذا فرضنا أن التجاءها إلى الطرق الإجبارية يضمن لها الحصول على حقوقها كاملة . ولكنها تعلم أن نفس هذا التشدد يجعل أموالها فى خطر ظهرت بوادره من هبوط ثمن الأطيان هبوطاً لم يكن فى حسبان أحد . وقد أصاب (سمو الأمير) عمر كل الإصابة بقوله إنه لا يظنها ميالة إلى شراء أراضى مدينيها لاستغلالها ، لما يقوم فى سبيل ذلك الاستغلال من عقبات ومصاعب .

كل هذه الاعتبارات تؤكد أن البنوك العقارية لا تأبى التسوية العادلة التى تعرض عليها ، بقطع النظر عن اعتبار آخر له كبير شأنه ، وهو أن تلك البنوك مدينة لمصر برخائها وما جنته من مركز ممتاز وأرباح طيبة ، فيجب أن تكون مدفوعة بعاطفة الاعتراف بالجميل إلى مساعدة المصريين فى أيام بؤسهم .

ولكن هل سعت الوزارة أى سعى جدى لديها بهذا الشأن ؟ الجواب بلا تردد هو : كلا ! ولا يفيد ما طنطنت به الجرائد الوزارية ، وما استفاضت به خطب (دولة) صدقى (باشا) فى تغيير هذه الحقيقة الواضحة الملموسة . لذلك كان حكم (حضرة صاحب السمو الأمير) عمر بأن الوزارة لم تفعل شيئا لتفريج الأزمة ، حكما عادلا على قسوته . .

على أنه مايزال فى الوقت متسع لتدارك الخطر وللترفيه عن صدور المصريين . فهل تصح عزيمة الوزارة على معالجة هذه المسألة علاجا نافعا . أو هل يقيض الله لمصر فى القريب العاجل وزارة أخرى تتولى الأمر بعناية ووطنية ، فتنال الأمة على يديها الفرج ؟ .

شؤون اقتصادية

الحكومة لم تصنع شيئا لتفريج الازمة

هذا مايقوله (سمو الامير) عمر طوسن

تناول (١) حديث (سمو الأمير الجليل) عمر طوسون المنشور فى «اهرام» يوم ١٧ اكتوبر ، عدا مسألة الديون العقارية التى تكلمنا عنها أمس ، عدة مسائل أخرى ليقيم الدليل المقنع على ما أكده بصراحته المعهودة من أن الحكومة لم تعمل شيئا لتفريج الأزمة . قال (سموه) فى الأعباء الملقاة على عاتق المصريين : «وها هى الحكومة ترفض بتاتا تخفيف أعباء الممولين بحجة موازنة ميزانيتها . ومع ذلك فقد زادت بعض المجالس المحلية هذه الأعباء» .

ولقد أرقنا من المداد فى الشكوى من ارهاق المنتج المصرى ماكان من شأنه أن يستلين أقسى القلوب ، ويحرك فيها عاطفة الرحمة والشفقة على أمة تكد طول عامها لتغذى خزانة الدولة ، وهى تتضور جوعا . وكتبنا فى مسألة العلاوات الاستثنائية الفاضحة الممنوحة لجيش من الموظفين ، وفى فداحة المرتبات ، وفى الإنفاق بسخاء حاتمى على الكماليات ، مقالات لو كتب بعضها فى أى زمن آخر فى مصر أو فى أى بلد آخر من البلاد المتمدينة ، لما وسع الحكومة أن تمر بها غير آبهة ولا مبالية ، وكأن الوزارة كانت تعتمد على خدمة الحظ لها بأن تتغير حالة الأزمة العالمية فى العالم بسرعة . فتنبرى لناقدى تصرفاتها العجيبة مستهزئة مقرعة قائلة «قد فاتكم ما أدركه ذكائى ، وقد رأيته ببعد نظرى من أن السحابة ستنقشع وأن تهويلكم كان لقصر نظركم أو بقصد التهويش السياسى» .

ولكن القدر القهار لم يرد للحكومة هذا الفوز ، ولم ترد الأحداث أن تتطوع لخدمتها . فبدل

(١) الحديث فى ١٩ اكتوبر ١٩٣١

أن تصلح الأحوال، ويؤذن الصبح بالإنبلاج، زاد الموقف حرجا، والأزمة تعقيداً بما بوغت به العالم من تدهور النقد الانجليزى والمصرى، وما جره من قلق واضطراب فى جميع الأقطار والأمصار.

فهل لا تزال الوزارة القائمة تعتمد على خدمة السعد لها، وهو قد قلب لها ظهر المجن من يوم توليها الحكم، ولازمها عدم التوفيق فى جميع تصرفاتها حتى التى كدت وأجهدت نفسها فى جعلها نافعة:

وإن لم يكن عون من الله للفتى فأول ما يجنى عليه اجتهاده

أو هى مسلمة بالأمر الواقع، معترفة بما بهر الأبصار من نور الحقيقة، فلم يعد فى مكنة أى انسان أن يتعامى عنها؟

تلك الحقيقة هى أن مصر مهددة فى ثروتها القومية وفى رقيها الأدبى وفى كيانها الاجتماعى، لأن القائمين بالأمر فيها لهوا عن أزمتها التى كان يسهل على أية وزارة أخرى غير مدعية العلم الاقتصادى والعبقرية المالية أن تعالجها إذا تداركت العلة فى بدئها، فأخذت بأسباب الاقتصاد وتمسكت بأهداب الحكمة وحسن التدبير.

إذن فالوزارة لم تعمل إلا على زيادة أعباء المنتج، وقد نعى عليها (سمو الامير) « زيادة الرسوم الجمركية على الوارد من الحاجيات، الأمر الذى أدى إلى غلاء المعيشة بينما كانت الحالة تتطلب عكس ذلك، ثم زادت رسوم البنزين » وأخذت تبحث عن مورد جديد لخزانتها، لتكون على الدوام طائحة بالنضار الذى تبعثره ذات اليمين وذات الشمال. فإذا توسل اليها الرأى العام بأجمعه أن تلغى ضريبة القطن التى أصبحت من الخرق فى الرأى الاقتصادى، لأنها تشل حركة تصريف حاصل أولى للبلاد، فيربى ضررها مئات الأضعاف على الدخل الزهيد الذى تجبيه به، أخذت تفكر وتفكر طويلا وطويلا جداً، ولم ينتج طول تمخضها إلا التجاوز عن نصف تلك الضريبة. وكأننا بها قد وضعت نقابا على عينيها فلم تر أن جميع بلدان الإنتاج القطنى تقتتل فى الأسواق الخارجية لترويج بضاعتها فيها، وانها تجد فى إرسال تلك البضاعة محملة بأقل ما يستطاع من النفقات لتكون لها الغلبة، وان أكبر دولة قطنية تفكر جد التفكير فى منح جوائز جسيمة للتصدير تحقيقاً لهـذه الغاية التى تعمل حكومتنا على عكسها.

إلا أن الحكومة قد اكتفت كما يقول (سمو الأمير) « فيما عدا ذلك بتعيين اللجان لما يمكن تخفيضه من المصروفات. ولما كانت الحال لا تتطلب لجانا تضيع الوقت فى مناقشات غير مجدية، بل تتطلب أوامر سريعة من الحكومة، فلا حرج علينا إذا اعتبرنا هـذا التصرف تضليلا للجمهور يحمله على الاعتقاد خطأ أن الحكومة شاعرة بالحالة، وأنها تشتغل بإيجاد حل لها » فهل بعد هذا القول الصادر من رجل اشتهر بالإعتدال ووزن الكلام، بل بعد هذا الحكم على سياسة الحكومة الاقتصادية، يجوز للوزارة أن تتهم المعارضة بأنها تتغاضى عن حسناتها وتفسد عليها نياتها وأعمالها الإنقاذية؟ وإن نعجب فلسكوت (دولة) صدقى (باشا) على حديث (الامير الجليل) وهو قد ألف الرد من فوره بسرعة برقية على كل نقد يوجه اليه، حتى ممن هم أقل شأنا من (سموه) اللهم إلا أن يكون الحق الصراح قد أعجز (دولته) عن الجواب.

اقتراح انشاء بنك عقارى

(مناورة) سياسية لا تجدى فتيلا

من الأقوال(١) المأثورة التى حفظها التاريخ هذه العبارة الرومانية البليغة : « العدو على الأبواب وأنتم تتداولون ! » فما أحرانا أن نعيدها للحكومة ولأعضاء لجنتها البرلمانية الاقتصادية قائلين لهم : « الخراب على الأبواب وأنتم تتشاورون ! » .. نستغفرالله ، بل هم يسفسطون ويسبحون فى الخيال ، فإذا ماجاءهم رأى ناضج من غير شيعتهم ، مهما سما مصدره وكرمت مكانة صاحبه ، تناولوه بالتجريح والسخرية ، وهب خطباؤهم المفوهون يطعنون ويهاترون بطريقة شاذة عن قواعد الأدب شذوذها عن مواطن الصدق واحترام الحقائق ! هذه حالنا ، فهل أبأس منها وأتعس ؟ ! .

أما البدعة الأخيرة التى ارتآها السادة النواب والشيوخ أعضاء اللجنة البرلمانية الشهيرة ، فهى إنشاء بنك عقارى وطنى يتولى إنقاذ الملكية المصرية وحفظها لأصحابها . هذا ما جادت به قرائحهم من بعد ما فكروا فى إنشاء شركة عقارية أهلية تشترى أعيان المدينين المصريين ، ثم تبيعها لهم أو لسواهم !! ..

والأدهى أن (دولة) صدقى (باشا) كان قد وعدهم بإحلال هذا الاقتراح محل النظر والبحث ، كما يدعون ، فهم يعودون إليه اليوم يستنجزونه وعده ! صدقى (باشا) الذى يسخر باقتراح إلغاء ضريبة القطن وباقتراح تحديد الإنتاج القطنى وبكافة الاقتراحات المعقولة المفيدة ، يعد بأن يدرس اقتراح إنشاء البنك العقارى الأهلى أو الشركة العقارية الأهلية لأنه يراها طبعا فكرة تستحق الدرس والتامل !

وهذا من (دولته) ومن أعوانه شىء وربك غريب ! بنك عقارى أهلى أو مصرى يراد به أن يحل محل البنوك العقارية القائمة ، وأن يدفع لها ماهو مطلوب من المدينين المصريين ، ويعقد لهم سلفا جديدة بشروط أهون ! مفهوم بالبداهة أن مهمة البنك الجديد ستكون تلك التى ذكرنا ، اللهم إلا إذا كانت نية أصحاب الاقتراح منصرفة إلى قصر أعمال البنك على فئة خاصة دون سائر المدينين . وحينئذ لنا أن نتساءل : ترى ممن تؤلف هذه الفئة ؟ .

أما فى الصورة الأولى ، وهى الاقرب إلى المنطق ، فيحتاج البنك الجديد إلى رأس مال عرمرمى لا يقل عن ثلاثين مليونا من الجنيهات ، وهو مبلغ غير ميسور للحكومة ولا لاعضاء اللجنة البرلمانية الحصول عليه بقرض داخلى . أما إذا صحت عزيمة الحكومة على عقد قرض خارجى ، فهذا يقتضى من الزمن ومن الإجراءات ما قد لايتم إلا بعد خراب البصرة !!

---

(١) الجهاد فى ٣ نوفمبر ١٩٣١

ثم كم يلزم من الزمن لإنشاء البنك الجديد ، ووضع أنظمة دقيقة له ، وإيجاد الأشخاص الذين يستطيعون تطبيق ذلك النظام بما يضمن حسن سير العمل ؟ إن البنك العقارى المصرى الذى أنشأه رهط من كبار الماليين المتمرسين بالأعمال ، كاد يقع فى وهدة عميقة بسبب ماصادفه فى أول أمره من الصعوبات التى تغلبت على علم القائمين به وكفاءتهم ، لأن اختبار العمل زمناطويلا هوالواقى الأوحد من العثرات . فأن يطلب من الحكومة إنشاء بنك عقارى أهلى لتفريج أزمة جائحة مثل الحالة التى نحن فيها والتى أعيى علاجها واتقاء شرها المعاهـــد التى تشتغل منذ سنوات عدة بخبرة وحرص وتدقيق ، وأن ينتظر من هذا البنك الجديد أن يحل عقدة الديون العقارية ما بين عشية وضحاها ، تالله إنها لأحلام وأوهام كنا نريد ألا يسبح فيها الذين أقاموا أنفسهم نوابا عن هذه الأمة الكريمة لإصلاح شأنها ورتق صدعها .

نعم هى أحلام وأوهام ، إلا أن تكون بدعة سياسية المقصود منها تخدير الأعصاب وتسكين الخواطر وقد يكون هذا الفرض هوالأقرب إلى الصواب . إذ لو كانت النية الحقيقية هى الوصول إلى حل نافع سريع الأثر ، فلم لاتسعى الحكومة لدى البنوك العقارية لتقنعها بوجوب عمل تسوية لديون المصريين تراعى فيها مصلحة الفريقين على السواء ، وهذه التسوية أهون الوسائل وأنجعها لتفريج كربة المالك المصرى وإعادة الطمأنينة إلى نفسه ، وهى أيضا الطريقة المعروفة المتبعة فى كافة المشاكل التى تقوم بين دائن ومدين ، ويكون مبعثها طروء أزمة تجعل ذلك المدين فى حالة اعسار ، لا لذنب جناه ، بل لعوامل قهرية لا قبل له بها .

فهل عملت الحكومة أى مسعى لإقناع البنوك العقارية بتسوية مركز مدينيها ، وذلك على النحو الذى اقترح عليها من عدة أشهر ؟ وقد أيدته النقابة الزراعية المصرية العامة فى تقريرها القيم الذى قدمته (لدولة) صدقى (باشا) وقد نشرته الجهاد بحروفه ؟ كلا لم تعمل الحكومة شيئا من هـذا ، والبنوك العقارية التى تروعها الحالة الحاضرة ، مضطرة الى السير فى طريقها القانونيه طريق نزع الملكيات وتجريد المصريين ، مادامت الحكومة جامدة فى مكانها لا تخاطبها فى الأمر ولا تبحث معها فى الطريقة العملية المؤدية الى منح الآجال الطويلة .

ولا يعقل أن تفشل الحكومة فى مسعاها لدى تلك البنوك ، وكل ما فى الأمر أنها قد تطلب منها بعض ضمانات يؤدى البحث الى ضرورتها ، وتكون الحكومة بتقديمها فى مأمن من الخطر ، أو تكون متعرضة لخطر لايذكر فى جانب الخطر الذى يريد نوابها توريطها فيه بحملها على انشاء بنك عقارى أهلى أو شركة عقارية أهلية أو ماشابه ذلك من المنشآت المحفوفة بأشد المخاطر اذا قامت بها الحكومة ، وهى غير مستعدة لها بطبيعة تكوينها . وهل يكون من المعقول أن يجاب أصحاب اقتراح تسوية الديون بأنهم لا يقصدون بتقديمه الا احراج الحكومة ، ثم لا يكون احراجا وتوريطا متناهيا لها أن يقترح نوابها وشيوخها المحترمون انشاء بنك عقارى مصرى فى هذه الظروف ؟ اللهم الا اذا كان كل شىء قد انقلب رأسا على عقب ، فى هذا العهد العجيب حتى قواعد المنطق نفسه ؟

قانون تحديد الزمام وأثره

يقول(١) معارض تحديد الإنتاج القطنى « لقد صدر القانون الذى طالما طالبتم به، ولكن الأسعار لم تتحسن ».

نعم لم تتحسن الأسعار . بل نزيد على ذلك أن السوق فى الآونة الحاضرة قلقة مضطربة جانحة إلى النزول ، بالرغم من عوامل التشجيع العدة : انتعاش الصناعة . زيادة الاقبال على القطن المصرى . نشاط سوق البضاعة الحاضرة فى الاسكندرية . هبوط سعر النقد المصرى الخ . . فما هو السبب ياترى؟ انه ظاهر لكل من يتتبع حركة البيع الذى اندفع فيه المنتجون بشكل منقطع النظير ، وبصورة تنم عن الذعر والهلع . فقد قرر المطلعون ان أكثر من نصف المحصول الحالى قد بيع فعلا إلى نهاية شهر اكتوبر الماضى ، وأنه لا ينقضى الشهر الحالى حتى يكون أكثر من ثلثى القطن قد خرج من يد الزراع . فإذا لاحظنا أن حركة البيع لم تبدأ فعلا إلا فى نصف شهر سبتمبر لتأخر الجنى ولاحجام أصحاب القطن عن بيعه فى أول الأمر ، إذ كان سعره فى الدرك الأسفل ، وأن السوق استطاعت أن تهضم نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون من القناطير فى أقل من شهرين من غير أن يختل توازنها، ومن غير أن تهوى الأسعار إلى مادون سعر القطن الأمريكى نفسه (كما كنا نتوقع ذلك قبل صدور قانون التحديد ، وأكدناه فى مقالاتنا المنشورة فى الاهرام الغراء) عرفنا أن عوامل التشجيع، ومنها قانون تحديد الزمام ، قد عملت عملها لا لإحداث صعود فى الاسعار، ولكن لحفظها فى المستوى الحالى . وفى الحق لقد أظهرت السوق مقاومة عجيبة لسيل المبيعات الجارف المتدفق عليها ، وهى تكاد تكون محرومة من عضد المضاربة الصعودية لقلة المال فى أيدى الناس ، وللخوف الذى مايزال مستحوذا عليهم . ومما يزيد الضغط العنيف ، مبيعات الكنتراتات الجسمية من التجار لقطع السعر، ومن البنوك لتغطية البضائع المودعة فى شونها . ومضار هذه البيوع ، التى ما فتئت النقابة الزراعية تنبه إليها وتستجير منها ، أشد وطأة فى هذه السنة العصيبة منها فى أى سنة سابقة .

فمن التمادى، والحالة هذه، أن يقال إن قانون التحديد لم يفد . إذ لو لم تكن له مزية إلا منع التدهور وتمكين المنتجين المضطرين من البيع بالأسعار الحاضرة ، لكفت . على أن الذين طلبوا التحديد والحفوا فى الطلب ، لم يبنوه على أن مجرد صدور القانون سيعمل فى الاسعار عملا سحريا، فيرفعها من الغور بالرغم من تكدس المخزونات الهائلة التى لا يمكن تصريفها فى أقل من عامين مهما نشطت الحركة الصناعية فى العالم ، ولم تقل الحكومة انها سنت ذلك القانون لرفع الاسعار فوراً . ومن يراجع المذكرة التى وضعها (حضرة صاحب الدولة) وزير المالية وتصريحاته، يعلم أن هذا الوهم لم يرد على الفكر مطلقا، وإنما وضع القانون لغرضين أصليين سيتحققان حتما مادامت النواميس الاقتصادية

(١) الأهرام فى ٨ نوفمبر ١٩٣١

متحكمة . أولها : حفظ التناسب بين العرض والطلب ، وعدم التمادى فى إنتاج غير محدود فى مقابل مقطوعية محدودة بل متضائلة . وفى حفظ التناسب منع تفاقم الخطب ، ثم انتعاش الأسعار الذى يأتى تدريجياً وبنسبة نقص المخزونات والتعادل بين كفتى العرض والطلب . وثانيهما : عدم التشبث بزراعة خاسرة ، والاستمرار فى تحمل نفقاتها المرهقة من ناحية ، والاستمزار على استيراد مانحن فى حاجة إليه من الحبوب التى فى استطاعتنا أن ننتجها ، وانفاق الملايين تدفع للخارج فى مشتراها .

فهل يمكن لمنصف أن يقول إن هذين الغرضين لم يتحققا ، أو أن يقوم فى وجه أجل عمل عملته الوزارة الحاضرة لحفظ الثروة القومية وحماية البلاد من مفاجآت الغد التى قد تجهز على تلك الثروة إذا ترك الزارع وشأنه ؟

تقرير السكرتير التجارى البريطانى
عن حالة مصر الاقتصاديه

تناول (١) تقرير السكرتير التجارى البريطانى الذى طالعنا ملخصه فى « اهرام » يوم ٢٠ الجارى معظم المسائل المتعلقة بحالة مصر المالية والاقتصادية وبحثها بدقة موجبة للتقدير ومثيرة لأسفنا ، إذ نرى أجنبياً قد عنى بهذه المسائل أكثر من عناية المصريين بها . فإنا لم نطلع للآن على بحث دبجه أحد نواب الأمة أو رجالها العموميين توخى فيه تصوير الحالة عندنا تصويراً عاما شاملا كما فعل جناب المستر ترنر . ولما كان أول الشروط لنجاح علاج ما معرفة العلة ، كان عدم تدقيقنا فى تعرفها أمراً يؤسف له . وقد يكون لنا بعض العذر فى أن الكارثة الواقعة علينا قد أذهلت رجالنا المفكرين ، فحالت دون استقرائهم الأسباب لتبين النتائج .

تصدى المستر ترنر لمركز مصر المالى ، فحكم بأنه مركز يدعو إلى التفاؤل وقد دعم حكمه بأرقام اعتمد فى صحتها على مراجعنا الرسمية ، كما يلوح لنا . إذ قدر ديوننا العقارية بمبلغ ٣٥ مليون جنيه وقيمة أراضينا الزراعية وحدها بما يزيد على ٥٠٠ مليون جنيه . وأضاف أنه بتوزيع دين مصر العام على المصريين لا يصيب الفرد منه سوى سبعة جنيهات . فتجاه هذه الأرقام ، مضافا اليها ميزات أخرى مثل تربة أرضنا العجيبة رجونا ورخص الأجور عندنا ، قال جنابه انه يصعب على المرء ان يكون متشائما بمستقبل مصر المالى .

على أننا لا نستطيع أن نقبل الأرقام التى أخذها المستر ترنر من المراجع الرسمية عندنا إلا بكثير من التحفظ ، لأنها فى نظرنا غير منطبقة على الواقع . أما الديون العقارية فلا يصح تقديرها

(١) الاهرام فى ٢٣ نوفمبر ١٩٣١

بـ ٣٥ مليون جنيه فقط بل يجب أن يضاف اليها مبالغ أخرى قد توازى فى مجموعها الرقم المذكور وهى :

أولا : الأقساط المتأخرة على المدينين للبنوك العقارية وما تحمل من فوائد التأخير المحسوبة بسعر ٩ فى المئة سنويا ، ثم تضم فى آخر كل سنة إلى أصل الدين وتنتج كذلك فوائد بنفس ذلك السعر . ولما كان من المحقق أن معظم المدينين متأخرون فى أداء أكثر من قسط واحد ، فمجموع هذه المتأخرات وملحقاتها يكون مبلغا لا يستهان به .

ثانيا : الديون العقارية التى للأفراد ولم تدخل فى حساب المستر ترنر ، لأنه اعتمد فى تقديره على ما لبنوك الرهن المعروفة دون سواها . ولقد أصبحت الرهنيات المعطاة للأفراد جسيمة نظراً لما يعانيه الملاك من الضيق المستحكم منذ أكثر من ثلاث سنوات .

ثالثا : الديون العادية للمصارف غير العقارية والأفراد ، وهى آخذة بسرعة فى التحول إلى ديون عقارية ، لأن الدائن الذى لا يحصل على مطلوبه بموجب كمبيالة أو حساب جار يأخذ حكما بما له واختصاصاً على أعيان مدينه ، وهذه الديون العادية جسيمة جداً ، كما لايخفى ، ووفاء معظمها متعذر على جمهور المنتجين نظراً للاحوال الحاضرة .

رابعاً : ما هو مطلوب للحكومة من ثمن أطيان مبيعة بالتقسيط ومن ثمن اسمدة وبذور وسلف على حاصلات ، ومجموعها أيضاً يزداد يوما فيوما . ويمكن الجزم بأن معظم الملاك كباراً وصغاراً يعتمدون الآن على الحكومة وبنك التسليف الزراعى لأخذ حاجاتهم الزراعية بالأجل وبالفائدة لضيق ذات يدهم . واننا وان كنا لم نحص مبالغ الديون الآنفة الذكر جميعها غير التى ذكرها المستر ترنر ، لا نخالنا مبالغين إذا قلنا إن جملها قد تربى على ٣٥ مليون جنيه . فيكون دين الزراع المصريين قريبا من ٧٠ مليون جنيه ، بل زائدا على ذلك الرقم .

وأما قيمة أراضينا الزراعية التى يقول جناب المستر ترنر إنها تزيد على ٥٠٠ مليون جنيه ، فهذا تقدير نظرى . فإن العقارات كسائر السلع خاضعة للتقلبات فى أسعارها ، ولا يصح تقدير ثمن أى عقار فى زمن ما إلا بما ينتجه من ربح ، وما يعرض لصاحبه من ثمن إذا أراد بيعه . ولقد تتفاوت نسبة الثمن إلى الريع لاعتبارات شتى ، منها كثرة رؤوس الأموال التى تبحث عن توظيف مضمون أو قلتها ، ومنها الثقة فى المستقبل أو تزعزعها ، ومنها هدم اضطرار البائع ليسره أو اضطراره . هذه العوامل وغيرها جعلت الرأسماليين يشترون الأطيان فى الماضى على أساس ريع لا يزيد على ٥٪ ، وهم اليوم يأبون الشراء على أساس ريع قدره ١٠ ٪ ، بل يحجمون عن الشراء بتاتا كما هو مشاهد . فلا يجوز ، والحالة هذه ، أن يقدر اليوم للفدان المصرى فى المتوسط ثمن قدره نحو مئة جنيه ، كما عمل المستر ترنر مجاريا فى هذه المبالغة الظاهرة رجالنا الرسميين . والحقيقة المؤلمة هى أن أطياننا ، إذا أريد تثمينها الآن . لا تساوى نصف ما حسب لها جنابه ثمناً ، وإذا أريد بيعها فلا تجد مشترين يدفعون ذلك النصف .

وأما الديون العامة ، فلا ندرى على أى أساس حسبها المستر ترنر بمعدل سبعة جنيهات لكل فرد

من المصريين ، إذ يجب لضبط هذه الحسبة أن يعرف ماهو موجود بمصر بين أيدى المصريين من سندات الديون العامة ،وما هو موجود منها فى أيدى الأجانب والشركات غير المصرية . ولو راعى جنابه أن لدى البنك العقارى المصرى من سندات تلك الديون ما يقدر بعدة ملايين من الجنيهات، وان عدة ملايين أخرى منها فى حيازة بنوك وشركات أخرى، لاقتنع بأن تخصيصه لذلك الدين مشوب بكثير من الخطأ .

بعد إبداء هذه الملاحظات التى رأينا من الواجب وضعها تحت نظر جناب السكرتير التجارى البريطانى، نوافقه كل الموافقة على أن قيمة الأطيان الذاتية قد تبلغ الرقم الذى ذكره ،بل تزيد عليه إذا راعينا أن الأرض المصرية هى الوحيدة من نوعها تقريبا التى يمكن لزارعها أن يجنى منها ثمار ثلاث زراعات فى السنة ، وان خصبها ما يزال مضرب الأمثال .

من أجل ذلك قلنا وقال غيرنا إن من التجنى على هذا الفلاح المسكين أن تستعمل البنوك العقارية ذلك التشديد فى مطالبته، وأن ترفض إمهاله بشروط سهلة يطيق تحملها. فإن هذه المعاملة الشديدة لا تنتج إلا إعدام الثقة وانكماش رؤوس الأموال وتدهور ثمن العقار، ولها نتيجة أخرى ليست بأقل خطراً من الأولى، وهى استيلاء اليأس والقنوط على الزراع، فيهملون أرضهم فتنحط قيمتها الذاتية، ويهملون زرعهم فلا يأتى بغلة تقوم بما عليه من التزامات .

ولما كانت التجارة البريطانية تطمع بحق فى أن تروج فى أسواقنا المصرية ، فللبريطانيين مصلحة كبرى فى مساعدة مصر على اجتياز هذه الأزمة القاسية . وطرق هذه المساعدة عدة ، فإن تداخل السلطات البريطانية المحلية بطريق الوساطة الودية بين البنوك الانجليزية على الأخص ، والبنوك الأجنبية الأخرى أيضا ، وبين المدينين المصريين ، لا تكون غير منتجة . وسعى البريطانيين فى تنشيط السوق القطنية المصرية ومد يدهم لمعاونتها على النهوض ، يحدث أثراً كبيراً فعالاً . وقد جهر الاخصائيون الانجليز أنفسهم بأن القطن المصرى أصبح الآن أرخص قطن فى العالم . أعنى أن المصرى مغبون فى ثمن حاصله الرئيسى غبنا قد استرعى نظر عملائه أنفسهم . فما عليهم إزاء هذا الشذوذ الضار إلا أن يقدموا على شرائه بكميات وافرة والتمون منه لسنة أو سنوات ، حتى لا يكف المصريون أما عجزاً أو كراهية عن زرع هذا الصنف المنحوس وسنوالى البحث فى باقى مواد تقرير جناب السكرتير التجارى .

قليلا من الحياء . . .

من المشكوك[1] فيه أن يكون الأجانب المقيمون راضين عن الطريقة التى تدافع بها صحيفة الأيكونومست اجبسيان عن نظام الامتيازات التى لهم فى البلاد . ومهما بلغ تشبثهم بأحقيتهم فى تلك

(١) الأهرام فى ٢٨ نوفمبر ١٩٣١

الامتيازات ، فليس من مصلحة هذا الدفاع نفسه أن يخرجوا به على واجبات المجاملة نحو رجالنا العموميين، ويجرحوا المصريين فى كرامتهم . وليست هذه الأساليب هى الجديرة بالإيثار لإقناعهم بأنهم سعداء لانفرادهم بهذا النظام الذى ينتقص من السيادة القومية .

على أن لجريدة الأيكونومست ومن يلف لفها، أن يروا فى ذلك النظام العتيق المتداعى المخالف للمبادىء الدولية الحديثة حرما لا يجوز مساسه ، ولكنهم يغلون غلواً منكراً إذا هم أرادوا عقاب من يتهجم عليه ، حتى لو كان وزيراً أو وكيل وزارة مصريا .

منذ ثلاثة أسابيع تناولت الأيكونومست (حضرة صاحب الدولة) اسماعيل صدقى (باشا) رئيس مجلس الوزراء بنقد كنانود لو نعرف رأى الجاليات الأجنبية فيه ،لأن (دولته) سمح لنفسه أن يتكلم فى نادى الشعب على الإمتيازات الأجنبية كلاما لم يرق تلك الصحيفة، فرمته بالكنود للاجانب الذين ليس له فى البلاد متدرون ولا معينون سواهم . أكان فى الامكان أن يستطال على رجل مثل (دولته) بما هو أشد من أن يقال له انه لا نصير له ولا ظهير فى قومه إلا النزلاء الغرباء عنهم ؟

وفى يوم الأحد الماضى جاء دور (حضرة صاحب السعادة) احمد عبد الوهاب (باشا) وكيل وزارة المالية الذى يكفى اسمه لجمع الأضداد فى الحكم له، مهما اختلفت أجناسهم ومشاربهم السياسية . فهذا الرجل الذى شهد له كل منصف بالمقدرة الفائقة وطهارة الذمة إلى الوداعة والأدب الجم ، هو الذى تنعى عليه تلك الصحيفة « انه ماهر فى تنسيق الحوادث وعرض الأرقام فى صورة جذابة، وانه أتى بتصريحات تتشبه بالحقائق المقطوع بها فأثر فى أذهان الجمهور تأثيراً خادعا » .

فإذا سألناها : ما هى جناية ذلك المزيف للحقائق ، كانت جنايته أنه أخذ ما أخذ كل خطيب من رجال الحكومة ، وضرب على نفس الوتر الذى يضربون عليه كافة كلما تحدثوا عن حالة مصر المالية .

ولكن ما تصدى له (سعادة الباشا) فى هذه المرة، قد كشف هدفا لرماية صاحب الإيكونومست فأتاح له أن يهدم حجته ويقوض أدلته من دعائمها حيث قال :

« أثبت عبد الوهاب (باشا) أن المصريين يملكون ٩١ ٪ من الاراضى الزراعية التى تدفع الضريبة العقارية لحكومتهم . إذن فالأجانب يكادون لا يحملون شيئا من عبء هذه الضريبة . وإذن هم طفيليون يجب التخلص منهم » .

فالإيكونومست بإجرائها مثل هذا القول على لسان عبدالوهاب (باشا) . قد تعمدت تشويه فكرته وهذا يبدو غريبا ممن يتهم غيره بتزييف الحقائق . وإنما الذى قاله وكيل وزارة المالية متفقاً فى ذلك مع كل ذى نية قويمة ، هو أن توزيع الضرائب فى مصر غير عادل، وأن حملها يهبط الملاك الزراعيين، وهذا مخالف للإنصاف مخالفته لمصلحة البلاد الاقتصادية وللمبادىء المتبعة فى جميع الممالك الراقية .

على أن شكوى الملاك الزراعيين ليست بنت اليوم . فإنهم فى سنى الرخاء ما فتئوا يضجون بالشكوى من أنهم مثقلون بالتكاليف ،على حين أن غيرهم من الذين يعملون فى الحرف الأخرى

ويجنون منها الأرباح الطائلة بأقل العناء ، لا يشتركون فى تلك التكاليف العامة .

أما الآن فالضريبة العقارية تعد من أكبر المظالم، ومن أشد الاخطار التى تهدد الكيان الاقتصادى فى القطر ، فإذا قام رجل مسئول ومصرى مخلص يريد أن يقى وطنه شر هذا المحذور ، أيستحق المطاعن ، أو المهانات السمجة من بعض الصحف الاجنبية ؟

يريد عبد الوهاب (باشا) أن توزع الضرائب توزيعا حقا يشترك فيه كل بنسبة موارده . وهذا هو المحور الأمثل لوضع الضرائب كما يدعو اليه علم المال وكما طبقه كل بلد متمدن بإقرار ضريبة الدخل . فهل مصر مستطيعة أن تسن ضريبة الدخل أيضا أسوة بتلك الأمم ، أو تقوم الامتيازات الاجنبية حاجزاً حصينا فى وجه هذا المطلب المشروع ؟ ذلك ما يهمنا عرفانه . ولا جدوى من التجاء الإيكونومست إلى السفسطة والمداورة فراراً من الإجابة على هذا السؤال الصريح ، ولا من دعواها الكاذبة بأنه لا توجد فى مصر ضريبة يتحملها الوطنى دون الأجنبى ، فليس فى العالم كله حكومة ترضى بأن يدفع أبناء بلادها ضريبة لا يؤديها النزلاء المقيمون بين ظهرانيهم ، وإنما الذى يهم مصر هو أن تضع تشريعا للضرائب متمشياً مع قواعد العدل والانصاف بين المصريين . وبالنظر إلى أنها غير مستطيعة أن تجعل ذلك التشريع ساريا على الأجانب ، فهى مضطرة إلى إبقاء النظام الحالى الذى أظهرت الأزمة الحالية كل ما يعتوره من المظالم .

هذا هو لباب المسألة إذا جردناها من القشور التى ألبسها إياها كاتب الإيكونومست . إذ ما قيمة الحجج التى يقدمها ؟ هو يقول إن الأجانب لا يؤدون الضريبة العقارية لأنهم لا يملكون أطيانا ، ولكن ليتفضل ويقل لنا من ذا الذى يمنعهم من تملكها ؟ فمن اليقين أن القانون المصرى ليس هو الذى يقيم العقبات دون تملك الأجانب لأراض مصرية ، كما هى الحالة فى كثير من الممالك الأخرى ، ولكن هؤلاء الأجانب كانوا أبصر بمصالحهم من أن يوظفوا أموالهم فى نوع من العمل جم المخاطر قليل الربح ، مرهق بشتى الأتاوات والرسوم . فقد آثروا ، ولهم الحق ، أن يستغلوا أموالهم فى التجارة وفى الصيرفات وفى الصناعات ، ولهم منها الكسب العظيم وليس عليهم فيها أدنى غرم للحكومة . فليس السبب إذن هو كون الأجانب فقراء مساكين كما تدعى الإيكونومست غير جادة .

وفى هذه المناسبة نذكرها بالخطبة الطنانة التى فاه بها من عهد غير بعيد جناب رئيس الغرفة التجارية البريطانية بالاسكندرية ، حيث أبدى رأياً خالفها به كل المخالفة ، مؤيداً بيانه بالإحصاءات والأرقام . وهل كانت حاجة إلى مثل هذه الخطة لإثبات أن رؤوس الأموال الأجنبية تجد فى مصر مصدراً للأرباح تحسد عليه أمثالها فى سائر أقطار العالم .

فيا أيها الأدعياء قليلا من الحياء ... إن لمصر كما لكل مملكة سواها حقاً فى المعيشة الحرة ، وهى الجديرة وحدها بأن تحرص عليها ، فإن أردتم أن تقضوا عليها بان تبقى راسفة فى قيودها ، فعلى الأقل دعوا تقريع رجالها الرسميين ، ولا تجرحوا شعور سكانها . فإن لم يكن مطلب إلا هذا ، فهل هو عزيز عليكم ؟

مسألة النقد المصرى

دارت(١) فى هذه الأيام مباحث كثيرة فى مسألة النقد التى أصبح حلها الشغل الشاغل للرأى العام ، فرأيت أن أوجز ما عن لى من وجوهها فى هذه العجالة :

إن رأيى فى هبوط النقد المصرى ، وتأثيره فى حياتنا الاقتصادية ، لا يخرج فى جملته عما أصبح ذائعاً بما نشرته جرائدنا. وقد أبان (حضرة صاحب السعادة) أحمد عبد الوهاب (باشا) فى مذكرة اللجنة المالية مضار هذا الهبوط وفوائده إبانة تناولت الموضوع من أهم نواحيه ، ولكل أن يرجح حسب تقديره كفة المزايا على كفة المضار . إلا أنه يبدو لى من الوجهة الزراعية البحتة أن فقدان نقدنا المصرى شيئاً من قيمته ، قد أفاد فى ترويج قطننا وسائر حاصلاتنا المعدة للتصدير . على أن المصريين لم يجنوا من هذه الحالة كل جناها بسبب تقلب سعر النقد ، وفى يقينى أنه إذا استطيع تثبيته بما يقرب من السعر الحالى تثبيتاً نهائياً ، انتفع جمهور الزراع المنفعة الحقة التى كان يجب أن تعود عليهم من ارتفاع ثمن حاصلاتهم بنسبة ذلك الهبوط . ولا مشاحة فى أن التقلقل فى سعر النقد ، والتخوف من سرعة التغير فيه ضمن حدود قد تكون واسعة النطاق يحولان دون إقبال عملائنا على منتجاتنا ، كما لو كانوا على ثقة واطمئنان من هذه الجهة .

ومما تقدم يظهر أنه من المصلحة القومية الإسراع فى اتخاذ قرار بتثبيت النقد المصرى . ولكن فيما لا يعدو القيمة التى وصل إليها الآن ، وهذا طبعا لا يتيسر إلا بفصله عن الليرة الإسترلينية ، وتركيزه على أسس محلية راسخة . ولعل شروع الحكومة فى شراء الذهب يكون لتحقيق هذه الأمنية ، وإن كان البلاغ الرسمى يعلل الشراء بسبب آخر . وقد جاء فى جريدة المقطم بعدد يوم ١٨ الجارى أن جناب المسيو فان زيلند أشار أيضاً بالتعجيل فى تثبيت سعر الجنيه المصرى ولكنها أضافت أن « هذا أمر يختلف عن فصله عن الجنية الإسترلينى » ، وهذه نقطة تحتاج إلى جلاء ولعلها تتبين فى الشرح التالى :

إن الفصل لا ينبغى أن يكون معناه قطع كل صلة مصرفية بين مصر وانكلترا وعدم التعاون بين البلدين فى الأعمال البنكية ، فإننا حين نريد لنقدنا استقلالا ، يتحتم لصيانة ذلك الاستقلال أن ينال البنك الأهلى المصرى معونة أحد البنوك الأجنبية الكبرى فى الخارج ، ليفتح له اعتمادات ويمكنه من السحب عليه . أما إذا كان الاستقلال العزلة ، فنحن غير مستطيعين أن نحتفظ بالذهب الذى يخزنه البنك الأهلى ضمانا للبنكنوت الذى يصدره ، لأن هذا الذهب يكون فى كل لحظة عرضة للنزوح إلى خارج القطر ، إذا ألح دائنون فى الأقطار الأخرى فى تقاضى ديونهم ذهبا .

---

(١) الأهرام فى ٢٥ فبراير ١٩٣٢

مثال ذلك لو فرضنا أن البنك الأهلى أصدر ورق نقد بقيمة عشرين مليون جنيه، وغطى نصف هذه القيمة ذهبا والنصف الآخر قراطيس مالية ، وفرضنا أن دائنى مصر فى الخارج طلبوا منها فى نفس الوقت وفاء مبلغ أربعة ملايين جنيه مثلا ، ولم يكن للبنك الأهلى مصرف فى الخارج يستطيع السحب عليه بهذه القيمة ، فهو مضطر بحكم الضرورة أن يخرج من خزائنه تلك الأربعة المليونات ذهبا ليرسلها إلى الخارج . فبمجرد هذا العمل يختل نظام ضمان النقد إذ ينقص منه ٤٠ فى المئة . وفى هذه الحالة تسقط قيمة نقودنا بقدر ما نقص من ضمانها الذهبى ، بل بنسبة أكبر ، لأن الثقة بقوة ذلك الضمان تكون قد تزعزعت .

ويذكر رجال المال أنه عندما بدأ البنك الأهلى المصرى بإصدار البنكنوت ، صادفته صعوبات جديدة ، إذ كانت المصارف الأخرى تجمع بين يديها من ورقه النقدى مبالغ طائلة وتتقاضاه دفع قيمتها إليها ذهبا .

ولا يكون مستغربا أن يصادف مثل هذه المفاجآت من المصارف إذا استقل الجنيه المصرى ولم يكن للبنك الأهلى تكأة فى الخارج للسحب عليها .

فلا تقاء تقلقل النقد إذا حرم البنك الأهلى تلك التكأة ،لا يوجد سوى وسيلة واحدة هى أن يغطى جميع البنكنوت الذى يصدره بمخزون ذهبى، وهذا غير معقول ، إذ لا تكون هناك إذن أية فائدة من عمل البنكنوت .

والذى يستخلص من كل ماتقدم أن مخزونات بنوك الإصدار لا تكفى وحدها لضمان البنكنوت بل إن حجر الزاوية فى ذلك الضمان هو الثقة العالمية التى تسمح لأوراق بنك الإصدار أن تلقى فى مصارف العالم قبولا وتداولا .

وبديهى أن البنك الأهلى يستطيع أن ينال اعتمادات من أى بنك كبير أجنبى يثق بحالة مصر المالية والاقتصادية ، كبنك فرنسا أو البنك فيديرال فى أميركا أو غيرهما،ولكن العلاقات السياسية التى تربط مصر ببريطانيا العظمى وتربط البنك الأهلى المصرى بانجلترا تجعل التعويل على غير بنك انجلترا فى هذا الأمر عملا فى حكم المستحيل . ولعل ذلك هو الذى يمكن فهمه من عبارة المقطم الآنف ذكرها .

ولست على كل حال من أنصار الرأى القائل بإعادة الجنيه المصرى إلى عيار الذهب،لأن حالة مصر الاقتصادية واتجاه سياسة النقد الدولية فى معظم الممالك يعارضان هذا الرأى . وقد ظهر جليا أن البلاد التى ما زالت متمسكة بمعادلة نقدها لسعره ذهبا تعانى من جرائها صعوبات اقتصادية لا تزيد زيادتها على صعوباتنا ، وأنت ترى بين آن وآن خروج الدول الأجنبية عن عيار الذهب لتستطيع تخفيض قيمة نقدها ، فتروج منتجاتها وتنتفع بشتى المزايا التى تتمتع بها البلاد ذات النقد المنخفض .

هذا بالإيجاز محصل رأى الضعيف ، والمسألة من الخطورة بمكان يدعو إلى تضافر العارفين للوصول إلى حلها على أمثل صورة . ومن دواعى الأسف أن تكون الحكومة ممتنعة إلى الآن عن نشر تقرير المسيو فان زيلند مخالفة بذلك رأيه ، لأن إذاعة ذلك التقرير تساعد الباحثين مساعدة كبيرة على استجلاء غوامض هذا الموضوع المتشعب الأطراف .

مجهودات الحكومة
فى مساعدة المدينين المصريين

منذ[1] تفاقمت الأزمة العقارية تفاقما مهدداً للثروة المصرية فى أساسها كان رأى المفكرين جميعاً أنه لا يرجى اتقاء هذا الخطر إلا بمساعدة قوية تسديها البنوك العقارية لعملائها ، قوامها مد آجال السلف بطريقة غير مرهقة وإمهال المدينين فى أداء ما استحق عليهم من أقساط أصبحوا عاجزين عن ادائها لإنعدام ايرادهم . وقد كانت النقابة الزراعية المصرية العامة فى مقدمة الذين ارتأوا هذا العلاج المفيد لجانبى المتعاقدين ، وقد وجهت رجاءها إلى بنوك الرهن العقارى بأن تنظر إلى اقتراحها نظرة صادقة ، كما أنها طلبت وساطة الحكومة لديها لحملها على التساهل ما استطاعت مع المدينين ، على النحو الذى أشير به . وكانت تعلق على هذه الوساطة أملا كبيراً لما (لحضرة صاحب الدولة) رئيس الحكومة من المكانة والتقدير عند مديرى تلك البنوك ، ولما له من قوة الحجة ووسائل الإقناع .

لذلك لا يسع أى مصرى إلا أن يقابل بارتياح كبير ما أذيع من شروط الاتفاق الذى تمكن (دولته) من الوصول اليه مع البنك العقارى المصرى بشأن التسهيلات التى تقررت لتسديد الأقساط ، وهى خطوة موفقة وقدوة حسنة لا نشك لحظة فى أن سائر البنوك ستقتدى بها فى معاملة مدينيها .

وإذا أشدنا بشكر الحكومة ، فواجب علينا أن نخص جناب المالى الجليل المسيو فنسينو رئيس مجلس ادارة البنك العقارى المصرى وحضرات الأماجد أعضاء ذلك المجلس وجناب العالم الاقتصادى الكبير المسيو مينوست المدير العام لذلك البنك بأعطر الثنـــاء . لاجابتهم إلى طلب الأمة المصرية وحكومتها ، فقد كانوا جميعاً عند حسن ظننا بهم إذ كتبنا يوم انتخب المسيو فنسينو لرياسة البنك العقارى المصرى انه سيعمل مع هيئة البنك الإدارية على تحقيق آمال المصريين المعقودة على رجل أقام بين ظهرانيهم زمنا طويلا وأحبوه وأحبهم فهو لا يتردد فى خدمتهم مهما صادفه من معـــارضة وبالرغم مما يراد أن يقام فى وجهه من عراقيل .

أما وقد تحققت هذه الخطوة الأولى الواسعة المدى التى سررنا كلنا بها ، فلا نشك فى أن (حضرة

---

(١) الاهرام فى ٣١ مارس ١٩٣٢

صاحب الدولة) صدقى (باشا) سيواصل جهوده، ويقيننا انه ماض فيها بعزيمته المعهودة لدى البنوك الأخرى من عقارية وغير عقارية لإقناعها بالنسج على منوال البنك العقارى فى عدم التشدد مع عملائها ، بل أخذهم بالعطف والمهاودة وهم الذين كانوا المروجين لأعمالها فى سنى الرخاء ، فلا يعد من من إصالة الرأى ولا من المروءة أن يرهقوا فى هذه الأيام العسيرة . فإذا كللت مساعى (دولته) بالنجاح المأمول من هذه الناحية أيضاً ،وكفت البنوك الأخرى عن مقاضاة عملائها الذين وفوا جزءا من ديونهم وهم يستمهلونها فى وفاء الباقى ،آسنى لنا أن نقول بحق إن مصر قد نجت من شر خطر كان يهددها ، وان الفضل فى ذلك راجع جله إلى (صاحب الدولة) صدقى (باشا) .

ماهى علة التقهقر
فى سوقنا القطنية؟

كل يوم (١) نقرأ فصولا ضافية فى صحفنا التجارية مثل « البصير » وفى النشرات التى تذيعها بيوت التصدير مثل نشرة « شركة مصر لتصدير الأقطان » ملؤها التفاؤل والتنذو بانتعاش الصناعة القطنيه وبتقدم الأسعار . ولكن تقلبات الأسعار اليومية تأتى مخالفة لهذه الآمال ، ونحن أمام حالة ربما بلغت فى شذوذها ومخالفتها لكل قواعد المنطق حداً لم تبلغه أية ظاهرة أخرى من ظواهر هذه الأزمة المزمنة الشنعاء .

فما هو السر يا ترى؟ وإلى أى عامل خفى يجب أن يعزى هذا الشذوذ المستمر الذى تقوم فى وجهه صادراتنا الضخمة والطلب المتواصل على أقطاننا، لأنها أصبحت اليوم أرخص أقطان العالم حقا ؟

مسألة جديرة بكل عناية من قبل الحكومة والأمة ، وبحث يجب أن يعنى به جميع المهتمين بمستقبل هذا القطر .وأرانى مضطراً لمصارحة الحكومة بأنها تقصر تقصيراً خطيرا إن هى أهملت هذا البحث أو أرجأته . ففضلا عما عليها من واجب العناية بمصلحة البلاد الإقتصادية، قد اضطلعت بالتزامات مالية ثقيلة الحمل ، منها أنها هى وبنك التسليف الزراعى قد أخرجا وسيخرجان ملايين الجنيهات تقرض للمنتجين على مختلف الصور . وهذه الملايين لا يرجى تحصيلها إلا إذا استقرت شئون البلاد المالية على حال ،وأنى لها أن تستقر وسوقها الرئيسية فى مهب الرياح، تعبث بها فتجذبها إلى منحدر خطير مروع ؟ أين العلة ؟ . . أهى فى بورصة العقود وما أصابها من جمود بسبب رفع فئة السمسرة رفعاً لفتنا الحكومة منذ شهر إلى مضاره ؟ أم هى فى مناورات غير مكشوفة للرقباء المهيمنين على تلك البورصة ؟ أم هى كامنة فى بورصة ميناء البصل ؟ أم أن تقلب سعر النقد وعدم

(١) الاهرام فى ١٦ ابريل ١٩٣٢

استقراره قد أرقما المتعاملين فى الارتباك والتردد وغل يدهم عن شراء كل حاجتهم ؟ يقيننا أن لكل من هذه العوامل تأثيره فى الركود والاضمحلال اللذين أصابا السوق القطنية عندنا .

الحكومة فى كلتا البورصتين ممثلون، وللأمة فى بورصة ميناء البصل رجال أختيروا بفضل ما عهدته فيهم وزارة الزراعة من حنكة ودراية . فلتجمع الحكومة كل أولئك وغيرهم ممن ترى فيهم الكفاية بأسرع ما يستطاع ، ولتتبين منهم أسباب الداء ، فلا يعز عليها عند التأكد منها أن تجد الدواء .

وأما أن تترك الأمور تجرى فى أعنتها حتى تصل إلى غور الهاوية ، فهذا ما لا يمكن أن يرضاه ضمير مصرى مسؤول عن مصير هذه البلاد ، متحمل مسؤولية أمام الأمة وبين يدى الله .

عود الى مسألة القطن

لعل (١) فى العودة إلى مسألة المسائل الآن — وهى نكبة القطن — فائدة فى شحذ قرائح المفكرين واستنهاض همم الباحثين الذين يعز عليهم أن تضيع مرافق أمة بأسرها بسبب هذه النكبة المروعة .

ذكرنا فى كلمتنا المنشورة فى « اهرام » يوم السبت الماضى بعض العوامل التى يجوز أن يعزى إليها التقهقر المستمر فى أسعارنا بالرغم من ثبات الاسواق الخارجية ومن وفرة صادراتنا ومن صغر محصولنا المقبل . والتمسنا من الحكومة أن تعرض الأمر على إخصائيها الذين انتدبتهم لتمثيل الامة فى لجنة بورصة ميناء البصل وغيرهم ، عسى أن ينبعث من ابحاثهم نور يهتدى به .

وكل رجائنا أن تلبى الحكومة التماسنا من فورها ، وأن تجعل هذه المسألة فى مقدمة ما تعنى به من الشؤون الإقتصادية المصرية .

على أن المتأمل فى كل من الاسباب التى عددناها فى ذلك المقال وعزونا اليها ركود أسعارنا، يرى أن كل واحد منها جدير بدراسة دقيقة وتمحيص واف . وإذا ذكرنا أن الذين قد احتفظوا بأقطانهم إلى اليوم اعتماداً على ما كان يقال من أن الانتعاش لا بد منه ، فأخذوا ينقلون مبيعاتهم من استحقاق إلى آخر ، يرون اليوم أن « الساكل » لا يساوى أكثر من سبعة ريالات ونصف ريال ذهباً ، و« طنطم » الأشمونى ، لا يساوى أكثر من خمسة ريالات ونصف ريال ذهباً ، ذلك لأنهم قد تحملوا فى النقل من نوفمبر إلى مايو فروقا وسمسرات وعمولات لا تقل عن ريالين ، ولأن قيمة نقدنا الحالية تنقص نحو الربع عن معيار الذهب ، فقد كفى ذلك ليفكر المنتج قليلا فى هذه المرحلة المحزنة التى وصلنا اليها ، ويتبين كل ما يهدده بعد مضى بضعة شهور حين يأتى بمحصوله الجديد إلى السوق .

---

(١) الاهرام فى ١٩ ابريل ١٩٣٢

قد يكون من ضمن الأسباب التى ضغطت على سوقنا فى الوقت الحاضر وفرة المحصول السودانى، وهذا أيضاً أمر يتحتم إنعام النظر فيه. فإننا قلنا من زمن وقال غيرنا إن مشروع الجزيرة محكوم عليه بالعقم، لما وصفناه من عقبات طبيعية تعترض نجاحه، وقد حققت النتائج فى السنين الماضيتين ما كنا نقوله. إلا أن المحصول فى هذه السنة قد جاء وافراً. فما هى العلة يا ترى؟ أكنا مخطئين فى تقديرنا؟ أم أن المنطقة التى زرعت فى هذا العام هى منطقة جديدة ما زالت محتفظة بخصبها السطحى! هذا البحث يجب أن يدقق فيه الإخصائيون، ونفهم الله إلى ما فيه تفريج كربة البلاد.

كلمة فى تقرير

قنصل مصر بمرسيليا

أتحفنا[1] حضرة الأستاذ المفضال محمد حامد قنصل مصر فى مرسيليا بنسخة من تقريره الأخير المرفوع إلى وزارة الخارجية، فتصفحناه بإنعام نظر لنقف منه على ما يبذله ممثلو مصر فى الخارج من مجهود فكرى لخدمة بلادهم، ولنتبين هل قناصلنا فى الأقطار الأجنبية مستطيعون أن يجاروا زملاءهم فى مضمار التحقيق ودقة الملاحظة واستخلاص النتائج العلمية والعملية مما يشهدونه فى الممالك التى يرسلون إليها من تدابير مستحدثة ونظم طريفة.

وهذا العمل الذى يتطلب يقظة وانتباها مستمرين مع سعة اطلاع هو من أخص ما يجب أن يعنى به رجال القنصليات. ونحن نرى ممثلى الدول فى مصر يتنافسون فى هذه الحلبة، ونقرأ ما يدبجونه من تقارير جامعة تنطق بما لهم من الحذق والدراية.

وانه ليسرنا وأيم الحق أن نجد قناصلنا، على حداثة عهد مصر فى التمثيل القنصلى، قد جاروا زملاءهم الأجانب، وأظهروا كفاية ومقدرة لا يدل عليهما الامثل تقرير الأستاذ محمد حامد الذى نحن بصدده.

فقد تناول حضرته ما يهم تجارة مصر ويساعد على رواجها فى فرنسا مبينا العلل التى تعوق ذلك الرواج منبهاً إلى ما يحسن اتباعه من وسائل الإتقان فى انتقاء الأصناف وتحين الأوقات المناسبة لتصديرها، لأن إنتاج مصر لها يكون مبكراً عن انتاج البلاد الأخرى، وإلى أمثل الطرائق لتعبئتها وحزمها فى صناديق مخصوصة سبق له ارسال نماذج منها، ومرشداً بنوع أخص إلى ما يجمل بمصر أن توجه عنايتها إلى إنتاجه من الأصناف التى تجد لها فى الخارج تصريفا، أو التى يسهل انتاجها فى مصر فتستغنى بذلك عن استيرادها من الخارج، وقد أشار موفقا إلى مسألة صنع الزيوت من السمسم والفول السودانى والخروع، وهذه

---

(١) الأهرام فى ٢٤ سبتمبر ١٩٣٢

نصيحة يجب الأخذ بها فوراً ، والمؤازرة على انجاح هذا العمل ذى المزايا الزراعية والصناعية العدة التى بينها حضرته فى تقريره أحسن تبيين . وأبرز تلك المزايا أن صناعة الزيوت المصرية تسمح لنا بإنشاء مصنع للشمع والصابون والكسب .

والتقرير حافل بالمعلومات الفنية المستوفاة احاطة وضبطا . فنأمل من مصلحة التجارة والصناعة أن توجه نظرها اليه توجيها خاصا حتى تتسع لديها وسائل انجاح الحركة المباركة القائمة فى البلاد لاستفتاح أسواق خارجية تبيع عليها المحصولات التى شرع زراعنا فى الاستكثار منها من خضر وفواكه وما اليها . ولم يقتصر حضرة القنصل على البحث فى المسائل التى تخص مصر ، بل قد تناول تقريره كذلك النقاط الهامة فى سياسة فرنسا الجمركية وفى حالتها الاقتصادية من الوجهتين الزراعية والصناعية وسوق أوراقها المالية ومخزونها الذهبى العظيم وأثره الإقتصادى فى الأزمة العالمية . وقد أبدى فى كل من هذه النقاط ملاحظات دقيقة وانتقادات تنم عن دراية وإصالة رأى . وإنا ننصح بتصفح ما كتبه حضرته فى هذا الباب لأن فيه معلومات مفيدة وأفكاراً شائقة سديدة .

سوق القطن :

واجب مراقبة المضاربة الصعودية

اتقاء لكارثة جديدة

لم تكد[1] الجرائد التجارية منذ شهرين بل أكثر تخلو يوما واحدا من ذكر « جماعة احتكار الساكل » فى بورصة العقود (الملكية) بالأسكندرية . والمعلوم للمشتغلين بالبورصة أن فريقا من التجار والمضاربين قد اتفقوا على شراء كنتراتات نوفمبر للساكل . وانا نقرأ فى الخلاصة التجارية اليومية المنشورة فى بعض الجرائد أن الفريق المذكور يقف فى وجه النزول بشرائه مقادير كبيرة كلما تراخت الأسعار .

هذا موقف يسرنا كمصريين لو ضمنا عاقبته ، واطمأننا إلى مغبته . وقد علمنا الاختبار وعلمتنا الحوادث أن التمادى فى الشراء ، إذا كان على سبيل المضاربة ، قد يأتى بنتيجة سيئة جداً بل قد يؤدى إلى كارثة شنيعة إذا طرأ على الحالة العمومية مايؤذن بانخفاض الأسعار . فأراد أولئك المشترون أن يبيعوا الكميات العظيمة التى اشتروها هرباً من الخسارة . فإن طرحهم تلك الكميات للبيع يحدث ذعراً ويفقد السوق توازنها ، فتهوى الأسعار إلى الحضيض .

---

(١) الأهرام فى ٩ سبتمبر ١٩٣٢

يذكر المصريون فى كثير من الألم والمضض ماجرى فى سنة ١٩٣٠. فإن أحد بيوت التصدير المشهور بمضارباته تدخل فى السوق شاريا مئات الألوف من القناطير ، فخسر بسبب استمرار النزول خسارة فادحة كادت تجر عليه الخراب . ثم تحقق من أن الأسعار نازلة حتما، وبالرغم من مشترياته الجسيمة، اتفق سرآ مع أحد كبار السماسرة على أن يصفى له كنتراتاته المشتراة وأن يبيع له على المكشوف مقداراً يوازيها أو يزيد عليها . كل ذلك بطريقة حازمة سرية . فتم له ذلك ، وتحول من الصعود إلى النزول، وما زال ضاغطا على السوق حتى أوصلها إلى الدرك الأسفل الذى نكب البلاد تلك النكبة التى مابرحنا نعانى نتائجها حتى الساعة ، وقد لا تبرأ البلاد من أدوائها إلا بعد سنين طوال . . .

هذا الحادث المروع غير خاف على رجال وزارة المالية وعلى مراقبى البورصة. فكيف لا نستفيد بعبرته المؤلمة ؟ هذا ما أستبعده على وطنية رجالنا وتقديرهم للمسئولية الهائلة التى يتعرضون لها إذا تركوا للمضاربة الحبل على الغارب ، خربت البلاد أو عمرت .

ان قانون البورصة يجيز بل يحتم على لجنتها أن تتبين حقيقة المراكز الكبيرة، وأن تعرف هل هى مراكز مضاربة محضة أو مراكز تجارة . فإذا كانت الجماعة التى نحن بصددها تريد تسلم القطن الذى اشترت ومازالت تشترى كنتراتاته فى استحقاق نوفمبر ،وكان هذا التسليم فى مقدورها . فإن تدخلها عمل جليل يجب أن تشجع عليه ، بل تحمد ، لأنه مأمون المغبة منعش للأسعار .

أما إذا كان العمل للمضاربة المحضة، فمن الإجرام أن يسمح بالاسترسال فيه، مهما كانت قوة الفريق المحتكر المالية ، لأن المال مهما كثر لا يقاوم النواميس الطبيعية التى لها على الدوام الكلمة الأخيرة فى الأسواق .

هذا أمر حملنى على الخروج من عزلتى لتوجيه النظر إليه ، لأنه فى منتهى الخطورة . ولم يعد للمصريين قبل بصدمة جديدة تأتيهم من ناحية البورصة .

وبهذه المناسبة أمحض النصح لمواطنى ألا يتورطوا فى المضاربات، ولا يستسلموا لإغراء سماسرة السوء، وإذا كان لابد من تحسن الأسعار، كما نرجو ونؤمل ، فإن ذلك التحسن يفيد القطر كله، وكل مصرى يجنى قسطه منه من غير حاجة إلى المضاربة التى لا يؤوب المتورط فيها إلا بالخسران والندامة، مهما ضحك له الحظ فى أول الأمر .

سياسة الحكومة

فى القطن والحبوب وسائر المحصولات

أثرها المباشر فى هبوط الاسعار وفى نكبة المنتجين

رغبنا[1] إلى « اقتصادى » من البارزين الذين يشار إليهم بالبنان فى ميدان المسائل الاقتصادية فى أن يشرح لقراء « البلاغ » الموقف الاقتصادى ونحن فى مستهل موسم القطن فتفضل بأن كتب المقال الآتى . قال :

لمحنا وميض برق من الأمل فى الجو الاقتصادى القاتم ، وأخذ الناس فى كل بلد معمور يمنون أنفسهم بزوال هذه الغمة التى خيمت على رؤوسهم ثلاثة أعوام ، ما كان أطولها وأشقاها . حالة نفسية نتفاءل بها لأنها التمهيد الضرورى لعودة الثقة التى لا تنفرج الأزمة إلا بعودها . وقد شهدنا بنوع أخص حركة مباركة مبعثها أمريكا ، ومرماها رفع أثمان المواد الأولية بما يعوض على منتجيها جهدهم ونفقاتهم ليعودوا إلى الاستهلاك ، وهم الآن محجمون عنه لضيق ذات يدهم ... فأنت ترى أن سوق القطن مثلا ، وهى أهم مايهمنا نحن المصريين ، قد أخذت ترفع عنها كابوس اليأس وتتدرج فى التحسن والانتعاش اللذين ساعدت عليهما الطبيعة نفسها إذ أصابت المحصول الأمريكى بعجز كبير يقدر بنحو ستة ملايين من البالات ، أى ثلاثين مليون قنطار ، عن مثله فى العام الماضى . فكان لزاما على الحكومة المصرية ، وقد آذنت الأيام السود بالزوال ، تلك الأيام التى عانينا من مرارتها ما عانينا ، والحكومة تنظر إليها نظرة غير المكترث ، بل تراها أياما عادية تنفق فيها عن سعة ، إن لم نقل عن بذخ وإسراف وتضاعف الاتاوات والتكاليف على هذا الشعب المرهق .

نقول كان لزاما على حكومتنا التى لم تعمل شيئا لتفريج كربتنا ، بالرغم من طنطنتها ومفاخراتها ، أن تساعد حركة التفريج التى لم تضرب فيها بسهم حتى تقال عثرة البلاد سريعا . فماذا هى فاعلة فى هذا السبيل ؟

نأسف جداً لاضطرارنا — إحقاقا للحق — أن نقول إنها تعمل لتأخير هذا الفرج وتعطيله . وإليك الأدلة الناصعة ، نورد بعضها ليشهد الملأ وليسجل التاريخ.

فى البلاد حاصل رئيسى هو القطن ، قد تدهوت أسعاره إلى أسفل الدرك ، حتى رغب الناس عنه هرباً من خسائره المحققة ، فلم يرد سوادهم أن يزرع حتى ربع الزمام المصرح به ، واستعاض منه

---

(١) البلاغ فى ٢٣ سبتمبر ١٩٣٢

بأصناف أخرى كانت وعود الحكومة تشجع على زرعها ، أخصها القمح والفول والخضر والفاكهة . وإذا بحثنا عن تدهور أسعار القطن فى العام الماضى ، ظهر لنا بجلاء أن الحكومة مسئولة عنه إلى مدى بعيد . لأنها اندفعت فى بيع مخزوناتها اندفاع المفلس ، فألقت فى السوق مايزيد على مليونى قنطار من الأقطان التى اشترتها أو اقرضت عليها . فبيع هذا المقدار الهائل بيع السماح بالرغم من تعهد الحكومة الصريح فى الصيف الماضى بأنها لاتبيع أكثر من نصف مليون قنطار فى سنة واحدة .

وبذلك نكبت مالية الدولة نكبة شديدة ، ونكبت مالية الأفراد نكبة أشد ، لأن مزاحمة الحكومة لهم فى سوق البيع أزرت بالأسعار إلى ذلك الحد المروع الذى رأيناه ، وما كنا لنراه لو أن الحكومة قبضت يدها عن البيع ، كما كان ينتظر من كل حكومة رشيدة تغار على أموال الدولة وتريد حماية مرافق البلاد .

وما أسخف العذر الذى انتحل للتفريط فى القطن بهذا الشكل المخجل ، وذلك العذر هو أنهم أرادوا فتح أسواق جديدة للقطن المصرى . . . كأن القطن المصرى غير معروف للغزالين فى كل صقع ، أو كأنه استنباط جديد يراد نشره ولو بالتضحية . . . فنجم بداهة من الخيال الذى سبحت فيه الحكومة بإغراء وسطاء غنموا من مبيعاتها أوفر المغانم — وهم وبالأسف من الأجانب — أنها ألقت بضاعتها إلقاء الأشياء المتعفنة التى يخشى على الصحة من الاحتفاظ بها . ألقتها على الراغبين فيها وغير الراغبين ، والقادرين على دفع ثمنها وغير القادرين ، بلا تمييز ولا روية . فكان تسامحها المدهش مدعاة لتهافت الطلبات على قطنها والإعراض عن قطن المنتجين والتجار . ومع ذلك لم تزد مقطوعية القطن المصرى فى جميع مغازل العالم على مابلغته فى سنة ١٩٣٠ ، وأمامنا الأرقام الرسمية لتلك المقطوعية التى أذيعت أخيراً ، وأمامنا كذلك جملة الصادرات .

فأين إذن الفائدة التى جنيناها من فتح أسواق جديدة للقطن المصرى ؟ .

ترهات ومغالطات عجيبة . فإن الحقيقة الناصعة الثابتة هى أن الأزمة العالمية نقصت استهلاك المواد الفاخرة نقصا هائلا . وقد اعترف بهذه الحقيقة جميع الاقتصاديين فى كتاباتهم وخطبهم . ومن المحقق أيضا أن زوال الأزمة سيقترن بزيادة استهلاك المواد الفاخرة ، التى يعد القطن المصرى فى مقدمتها .

فلقد كان الأجدر بالحكومة أن تظل محتفظة بقطنها إلى أن تبدو فى الأفق علائم الانتعاش . ولو أنها فعلت لحققت غرضين جليلين : الأول ، وهو الأهم ، ألا تنكب أسعار قطننا الجيد بما نكبت به من النزول إلى مستوى أثمان الأقطان الرديئة فأصيب المنتج المصرى أصابة لهات أن يبرأ منها . والثانى ، ألا تحمل الخزانة ماحملته من خسارة فادحة ربما تقبلتها الحكومة بالرضا لكى تستطيع نسبتها إلى الوزارة الوفدية عملا بقول من قال : اقتلونى ومالكا ...

* * *

فأما وقد أوضحنا لك سياسة الحكومة القطنية فى العام الماضى ، فتعال ننظر فى سياستها اليوم ، وقد بدت على الأسعار بوادر الانتعاش . نحن الآن فى بدء الموسم . والحاجة ستدفع جميع المنتجين

غنيهم وفقيرهم إلى الإسراع بالبيع ، لأنهم كلهم فى الحاجة إلى المال المعجل سواء .

ومن المعروف أن محصولنا القطنى سيكون قليلا ، قد لا يزيد على أربعة ملايين وثلاثة أرباع المليون فى رأى أكبر الغلاة ، وقد لا يبلغ أربعة ملايين فى رأى الكثير من كبار الزراع الذين تبينوا من مشاهداتهم ومن النتيجة الأولى للجنى أن الإصابة شديدة والعجز جسيم .

وسواء أكان مقدار المحصول هذا أم ذاك ، فبإضافته إلى المخزون الحر (أى الفضلة المتخلفة من المواسم الماضية من غير قطن الحكومة) لا يبلغ المجموع ستة ملايين ونصف مليون من القناطير ، أى أنه ينقص ثلاثة أرباع المليون عن جملة صادراتنا للموسم الذى انتهى فى آخر أغسطس سنة ١٩٣٢ .

فإزاء هذه الحالة المبشرة بأن ترتفع أسعار قطننا ارتفاعا حسنا ، هو الذى حمل الحكومة على تحديد الزمام فى العام الماضى ، يتحتم عليها أن تبذل المعونة الصادقة لتشجيع هذا الارتفاع والحيلولة دون جميع العوامل التى تقف فى سبيله .

وأول عمل مطلوب منها ، هو أن تمتنع هى امتناعا كلياً عن بيع قطنها حتى لا تعود إلى مزاحمتها للمنتجين ، فتعيد لنا المأساة الماضية . ولا يكفى ليطمئن المتعاملون أن تصح نيتها على ذلك ؛ بل يجب أن تعلن هذه النية فى صورة قاطعة لا تدع أى مجال للشكوك والتأويلات . إذ أن تصريحاتها لم تعد تجد التصديق الذى ينبغى له ، لكثرة ما رأى الناس من الإخلال بتعهدات سابقة . على أن الأمر يستلزم الآن قراراً حاسما جازما أيا كان نصيبه من الثقة عند التجار والغزالين . فهل ترى الحكومة فعلت ذلك أو فعلت عكسه ؟

والله لا ندرى ، ولا المنجم يدرى فإنك تسمع من أقوال الرجال المسيطرين على المالية ما يريب بعضه فى بعض ، ويخذل أوله آخره . يقول وزير المالية بالنيابة إن الحكومة ستحتفظ بمخزونها فلا تبيعه فتطلع علينا جريدة الأهرام بنبذة مفادها أن قطن الحكومة لا يباع على كل حال قبل مضى شهرين !!!

وكذلك يقع التناقض والتضارب فيما يختص بقطع الحكومة سعر قطنها الذى باعته ، فى حين تعلن تأجيل القطع ، ترد تعليمات من رئيس الحكومة بالإسراع فى ذلك القطع ! . . .

وهكذا ترى تصرفات الحكومة مبنية جميعها على التذبذب والبعد عن الصراحة كأنها ، وهى بالطبع غير متعمدة ، تفعل ما تحظره جميع البلاد من المناورات الممقوتة التى تنشأ عن الاشاعات والأراجيف ! فإذا قلنا إن الحكومة من هذه الناحية الخطيرة تعمل على تعطيل الانتعاش ، فلسنا فى قولنا بمسرفين ولا ظالمين .

ومن ناحية أخرى كان على الحكومة أن تنظم العرض من جانب المنتجين ، حتى لا يربى على الطلب بسبب تهافت الناس على البيع . ولهذا التنظيم طرق عدة تتبعها جميع البلاد الراقية ، متحملة فى سبيلها ما ينبغى من التضحيات . ولكن حكومتنا لم تفكر فى طريقة منها ، بل هى عاكسة الآية ، جادة فى توقيع الحجوز على الأقطان قبل موعد استحقاق الأموال فيقع المنتج اليائس فى الحيرة والارتباك ، ولا يجد له

مناصا من بيع قطنه مكرها بالسعر الذى يتيسر له ، اتقاء لخطر أكبر مما هو فيه .

هذه صورة مصغرة، ولكنها حقيقية، لسياسة الحكومة الماضية والحاضرة إزاء القطن عماد ثروتنا. ناهيك بما تعمله فى سائر الشؤون . فإذا جمدت قريحتها فيما يتعلق بالحلول المؤدية إلى التفريج عن سوق القطن ، فما أنداها بإيجاد الضرائب الجديدة والتكاليف المنوعة التى تثقل بها كاهل الفلاح المصرى . وما تكاد الشكوى تخف من إرهاق حتى يجد إرهاق آخر يزيد ضغثاً على إبالة .

وأخيراً أنظر متعجبا إلى سياستها فى مسألة القمح والدقيق والفول . وأنظر إليها كيف أصاخت لأول شكوى جاءتها من استراليا لما رفعت الرسوم الجمركية على واردات الحبوب لتحمى الإنتاج الأهلى ، فبادرت بإلغاء الرسوم المرتفعة حتى كأن مصر أصبحت جزءا من استراليا . !

صعدت الرسوم بمرسوم لم يعش إلا بضعة أيام أى من ٥ إلى ٢٠ يوليو ثم خفضت منذ ذلك التاريخ وبقيت منخفضة مدة تسنى فيها لاستراليا أن تملأ بمشحوناتها مخازننا قمحا ودقيقا . فلما استوفت حاجتها منا أعيد فعل المرسوم . فما قول أهل الإنصاف فى هذا التصرف المدهش الذى جاء بعد أيام قليلة من وثوب (دولة) رئيس مجلس الوزراء فى البرلمان خطيباً مهدداً المتلاعبين بأسعار القمح المصرى، مؤكداً أنه سيعمل لإيصال الأردب إلى مئة وخمسة وثلاثين قرشا ، فبلغ ذلك السعر ثمانين قرشا بفضل المناورة الجمركية التى ذكرناها ... !!

أبعد هذه الأحوال، وكثير غيرها، لايجب على جميع المصريين أن يعقدوا البنود ويرفعوا الأعلام ويقيموا الحفلات والزينات لمنقذ مصر العظيم وحامى حمى ثروتها عند عودته ظافراً من رحلته الميمونة ... !!

مؤتمر اقتصـــــادى

لوضع سياسة اقتصادية صحيحة

نشرنا(١) أمس تقريراً قدمه (صاحب العزة) يوسف نحاس (بك) إلى مجلس إدارة النقابة الزراعية المصرية العامة عن الحالة الاقتصـــادية فى مصر ، وقلنا إن المجلس وافق عليه وعلى الاقتراح الذى يتضمنه ، وهو أن تتولى النقابة الدعوة إلى عقد مؤتمر زراعى اقتصـــادى ليتناول البحث فى كافة الشؤون المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والزراعية ... وأن تتصل هيئة تنتخبها النقابة بإدارة الجمعية

---

(١) البلاغ فى ١٤ اكتوبر ١٩٣٢

الزراعية (الملكية) وتفاوضها فى أمر هذا المؤتمر، وتعرض رياسته على (حضرة صاحب السمو الأمير الجليل) عمر طوسون » .

فنحن لا نشك فى أن كل مصرى يقابل هذا الاقتراح بالإغتباط ، لأنه قد آن لرجالنا الواقفين على أسرار الحياة الاقتصادية العامة فى هذا القطر وما حل بها من النوائب، أن يخرجوا من عزلتهم، ويتشاوروا فيما بينهم ، ويضعوا القرارات التى يرون أنها هى التى يجب أن تكون القاعدة الصحيحة لسياسة اقتصادية سالمة من الشوائب .

إذا قلنا إنه ليس لمصر وليس للحكومة المصرية سياسة اقتصادية ولا برنامج اقتصادى، فإننا إنما نردد القول الذى تلوكه أفواه الأطفال فى الشوارع. ونحن لا نلوم الحكومة على ذلك، لأنها فى نظرنا أضعف وأعجز من ان تتحمل اللوم ، بل نلوم رجال الاقتصاد المصريين الذين رأوا ما حل بالبلد من الكوارث لعدم وجود سياسة اقتصادية صحيحة وقابلوها بالسكوت ، مع انهم كانوا فى مقدمة الذين أناخت عليهم تلك الكوارث بكلكلها . أما وقد رأيناهم اليوم يهبون فى شخص النقابة الزراعية العامة إلى وضع الأمور فى نصابها ومعالجة الموقف من أساسه، فإننا نحيى فيهم هذه الهمة ونرجو لهم النجاح فى مشروعهم الجليل .

على أننا نخشى، لما نعرفه من تغالى الحكومة فى الحرص على سمعتها من الناحية السياسية، أن تعد عقد هذا المؤتمر عملا موجها ضدها، فتضع فى سبيله كل ما تستطيع وضعه من العراقيل ، وتعمل على خنقه فى مهده . فإذا فعلت ذلك فإنها تضيف كبيرة جديدة إلى الكبائر التى أنزلتها بهذا البلد فى عهد حكمها . إلا أنه يخيل إلينا أنها قد تظهر ، ولو فى مسألة كهذه بعيدة كل البعد عن السياسة، ميلا إلى ترك المساعى التى تبذل لعقد المؤتمر تسير سيرها الطبيعى إن لم تشأ تشجيعها . لأنها وهى تدعى الحرص على البلاد ، وبذل جهود الجبابرة فى هذا السبيل، يهمها أن تسمع أصوات كبراء رجال الاقتصاد فى البلد لكى تكون عوناً لها فيما تبذله من الجهود . وتروى الجرائد المتصلة بالوزارة الآن أن صدقى (باشا) يجتمع فى هذه الأيام بمدير البنك العقارى ويحادثه فى تخفيض فوائد القروض الزراعية ومد آجالها . وهذه الخطة تنطبق على ميول النقابة الزراعية المصرية العامة ، كما ظهر من موافقتها على تقرير الدكتور يوسف نحاس (بك) . وفى وسع صدقى (باشا) والحالة هذه ، أن يجد فى قرارات المؤتمر ما يؤيده فى سعيه ويسهل مهمته لدى البنك العقارى . ولا يقل أهمية عن ذلك أن يجد البنك العقارى نفسه أمام رأى عام فى مصر يطلب مثل تلك المطالب ، لا أمام الحكومة فقط. فيستطيع أن يستخرج من موقف الحكومة ومن موقف المؤتمر الاقتصادى عذراً وجيها لقبول تلك المطالب أمام أعضاء مجلس إدارته وأمام جمعيته العمومية .

وليس مشروع النقابة الزراعية بدعة منقطعة النظير فى البلدان الأخرى . فالحكومات فى العالم كله لا تضع أى مشروع يمس التجارة أو الصناعة أو الزراعة أو أى مرفق من مرافق الثروة الأهلية مالم تستشر الهيئات التى تمثلها تمثيلا عمليا . ومن القواعد التى جرت عليها إنجلترا أن كل

وزير يرى وضع تشريع يتعلق بأحد فروع الصناعة مثلا ، يستدعى إليه وفداً من الهيئة التى تمثل ذلك الفرع ، ويعرض عليه مشروعه ، ويترك له الوقت الكافى لدرسه ، ثم يناقشه فيه مناقشة مستفيضة ، وتسفر هذه المناقشة عن وضع المشروع فى أصلح شكل يخدم مصلحة البلاد ، أو العدول عنه إذا تبين من البحث أنه مضر من كل وجه . فالمشروعات التى تقدمها الوزارة البريطانية إلى البرلمان لا تضعها فى الشكل الذى تقدمها به إلا بعد أن تكون قد قتلتها بحثاً بالاشتراك مع الهيئات التى تهمها أكثر من سواها ، ولذلك قلما تلاقى اعتراضات جدية فى البرلمان .

وتفعل جميع الحكومات الديموقراطية فى هذا الباب مثل ما تفعله إنجلترا .

أما نحن فى مصر ، فينقصنا هذا التضامن العملى بين الحكومات والهيئات التى تستطيع أن تمثل الإنتاج والإقتصاد الأهلى تمثيلا صحيحا . فإذا كان قد فاتنا ذلك فى الماضى لأن وفرة الرخاء كانت تحول دون اهتمامنا له ، فإن الأزمة التى عانيناها منذ سنتين ، وما زلنا نعانيها حتى الآن ، تحتم علينا أن نستعيض عما فات بما يأتى ، وأن نسلك تلك الطريق التى سلكها سوانا . ولا مفر لكل حكومة تريد خدمة مصالح البلاد الاقتصادية خدمة حقيقية من سلوكها .

وليس فى وسع الحكومة أن تدعى بأن الهدف الذى قد يتجه إليه المؤتمر معاكس لسياستها هادم لخططها . لأن كل ما ظهر من هذا الهدف حتى الآن ، هو رغبة عامة فى وضع سياسة اقتصادية تتفق مع مصالح البلاد الحقيقية . وبما أن الحكومة ذاتها تدعى مثل هذه الدعوى ، فهى متفقة فى الغاية مع أغراض المؤتمر . ثم إنه ليس للحكومة سياسة اقتصادية مقررة تخشى أن يعمل المؤتمر على هدمها . فجميع التدابير الاقتصادية والزراعية التى نفذتها حتى الآن ليست صادرة عن سياسة مقررة ، بل عن حاجة عاجلة دعتها إلى ارتجال تلك التدابير وإبدال ما يناقضها فى بعض الأحيان ، عندما تظهر عيوبها بها . فلا يضر الحكومة أن يدرس المؤتمر سياسة اقتصادية عامة ، تشمل جميع مصادر الثروة فى مصر . فإذا اقتنعت بصلاح هذه السياسة وقبلتها وعملت على تنفيذها ، فإنها تجنى فوائد عظيمة ، لا فى ميدان الاقتصاد فقط ، بل فى ميدان السياسة أيضا .

ويضاف إلى كل ذلك أن الحكومة غير مقيدة بقبول السياسة التى ينصح المؤتمر بها . وليس لرأيه قيمة رسمية ولو استشارية ، ولكن قراراته نتيجة تفكير طائفة من كبراء رجال الاقتصاد فى البلد ، فمن المفيد كل الفائدة لمصلحة مصر أن يظهر هذا التفكير جليا مجتمعا ، ولو لم تأخذ به الحكومة . إذ من العار أن يقال إن مصر أصيبت بشر الأزمات التى عرفتها فى تاريخها ولم يفكر أحد من أبنائها ذوى السلطة والتبعة الأدبية فى الاجتماع والتداول ووضع خير الاقتراحات للنجاة من تلك الأزمة .

أخبار الاسكندرية

فى ١٤ أكتوبر — لمراسلنا :

المؤتمر الزراعى الاقتصادى

الآن[1] وقد ظهرت النقابة الزراعية فى ميدان العمل المجدى لحل الأزمة الاقتصادية، واقترحت عقد مؤتمر زراعى لبحث موقف البلاد الحالى من الجهة الاقتصادية والزراعية ، وجب علينا أن نشكرها بعد النقد الذى وجهناه لها على صمتها طوال هذا الزمن فى رسالة سابقة لنا عالجنا فيها مسائل القطن وأسعاره .

ولقد كان التقرير الشامل الذى نشرته الصحف لحضرة سكرتير عام النقابة الزراعية وصدق عليه مجلس إدارة النقابة ووافق على المقترح الواردبه الخاص بعقد المؤتمر ، حديث الدوائر المالية وكلها على اختلاف الميول والمذاهب ، واستحسنته وشعرت بظهور نهضة اقتصادية جديدة فى البلاد تعتمد على المجهود الشعبى فى حل الأزمات المالية التى تمس مصالح الشعب دون الاعتماد على الحكومة .

والمثل الذى يقول «ماحك جلدك مثل ظفرك» هو أحسن مثل ينطبق على حالنا وموقفنا فى هذه الظروف الحرجة ، بعد أن يئسنا جميعا من قرب حل هذه الأزمة العالمية ، وشاهدنا كل بلاد العالم تتولى بنفسها تسوية مشاكلها المالية والتجارية ، بعد أن فشلت المساعى الدولية أو انتهت على غير ما كان ينتظر ويتوقعه الجميع .

أما قول البعض بأنه ليس عندنا خبراء ماليون حاذقون ، وزراع بارعون مثقفون ينجحون فى مثل هذا المؤتمر ، فقول الذين يهمهم أن تفلس البلاد ، وان تعصف الأزمة بثروتها وتقضى على زراعتها ومحاصيلها . والحقيقة أن هذا المؤتمر سيظهر كفاءة المصريين فى بحث الحالة وتحليل الموقف . وسيعود المؤتمر بحل حسن أو بحلول تنقذ البلاد وثروتها من الأخطار المحدقة بها. فإلى العمل أيها العاملون ؟

سياسة الوزارة فى القطن
خطر على زراعته فى مصر

رددت[2] الصحف فى اليومين الأخيرين خبراً خطيراً ، مؤداه أن الوزارة اعتزمت بيع خمسة وعشرين ألف بالة من قطن الحكومة المخزون إلى بعض المصانع البلجيكية والهولاندية بسعر يقل عن

(١) البلاغ فى ١٥ اكتوبر ١٩٣٢
(٢) البلاغ فى أول نوفمبر ١٩٣٢

سعر السوق خمسة عشر قرشا فى كل قنطار . ولما كان قد تردد اليوم فى الدوائر المالية أن الوزارة نفذت عزمها وأتمت الصفقة بعد مفاوضات قصيرة جرت بينها وبين بعض الأجانب ، فقد قصدنا إلى أحد كبار المضطلعين بشؤون القطن فأفضى الينا بما يأتى :

قبل أن يظهر الموسم الجديد للقطن، أعلنت الوزارة على لسان كل من (صاحب الدولة) اسماعيل صدقى (باشا) (وصاحب السعادة) توفيق دوس (باشا) انها قررت ألا تبيع قطنها إلى حين انتهاء موسم عام ١٩٣٣ ، وذلك لكيلا تزاحم المنتجين مزاحمة تنخفض بها أسعار أقطانهم . وقد ارتاح الناس لهذا القرار لأنه يترك المجال فسيحا للمنتجين ليبيعوا حاصلهم بالأثمان التى توافقهم . ولما عاد (صاحب السعادة) احمد عبد الوهاب (باشا) وكيل المالية من أوربا، أجاب على سؤال فى هذا الصدد لبعض رجال الأعمال فى الاسكندرية فأيد قرار الحكومة، ولكنه استدرك عليه باستثناء الكمية التى كانت الوزارة تخابر بشأنها معامل الأسمدة الكيماوية فى المانيا منذ بداية فصل الشتاء، لكى تستعيض منها بكمية من السماد الكيماوى تبلغ حوالى خمسين ألف طن من لترات الجير .

وقد سبق هذا أن تعهد (سعادة) احمد عبد الوهاب (باشا) بصفته رئيس لجنة القطن الدولية للغزالين ، فى المؤتمر الذى انعقد خلال شهر مارس سنة ١٩٣١ ، وكان تعهده باسم الحكومة المصرية ، بأنها لا تبيع من قطنها فى كل سنة أكثر من مئة ألف بالة ، وبأنها ستتحين فى ذلك ظرف انتهاء المنتجين من البيع لتبيع هذه الصفقة ، أى أنها ستبيعها فى الوقت الذى لا يقع فيه على هؤلاء المنتجين أى غبن أو ضرر . وأذكر أن (سعادته) أعاد هذا التعهد باسم الحكومة المصرية أيضا فى الاجتماع الذى عقد فى « وندرمير » خلال هذا العام .

فإذا عرفنا أن قطن الحكومة المخزون كان يربو على ٣٫٨٠٠٫٠٠٠ قنطار بما فيه القطن المأخوذ من المترضين ، وعلمنا أيضا أن الباقى الآن لدى الحكومة من هذا القدر لا يزيد على مليون ومئتى ألف قنطار ، ستخرج منها الكمية التى قايضت بها الحكومة مصانع السماد الألمانية، وجدنا أن الباقى من هذا المخزون لا يتجاوز المليون قنطار . وكانت النتيجة البارزة لكل هذا أن الوزارة باعت فى غضون هاتين السنتين ، وفى أسوأ الظروف ، مليونين وثمانمئة ألف قنطار . وقد فعلت هذا على الرغم من تصريحاتها بأنها سوف لا تبيع من قطنها المخزون فى كل سنة أكثر من سبعمئة وخمسة وعشرين ألف قنطار أى مئة ألف بالة .

لقد كانت حجة الوزارة دائما فى تبرير بيعها المقادير الزائدة عما تعهدت ببيعه أنها تقتحم بلاداً أو أسواقا كانت حتى الآن تستعمل أقطاناً غير القطن المصرى ، ولكن هذه الحجة مردود عليها بأن القطن المصرى لا يحتاج إلى تعريف ، لأن جميع مغازل القطن العالمية تعرفه، ولكنها لا تستعمله إلا فى حدود مصلحتها. فهل إذا بيع لهذه المغازل قطننا بأثمان بخسة ، ففضلته على أقطان البلاد الأخرى ،

يعتبر هذا ترويجا للقطن المصرى ودعوة له ؟ وإذا فرضنا جدلا ، أن هذا العمل كان معقولا فى العام الماضى ، إذ كانت لدينا أكداس عظيمة من القطن ، فهل يعقل أن يكون هذا فى عامنا الحاضر الذى لانستطيع فيه مصر ، بجميع ماعندها وما عند حكومتها من قطن جديد ومن مخزون قديم ، أن تفى بطلبات المغازل التى تعودت استعمال القطن المصرى منذ زمن بعيد ، لاسيما إذا علمنا أن الكمية التى أخذتها هذه المغازل من قطننا بلغت فى الموسم الماضى حوالى سبعة ملايين ونصف مليون من القناطير ، وهذا مع العلم بأن كل ماعندنا فى هذا الموسم لايربى على هذه الكمية ؟

وماذا يكون — والحالة هذه — معنى ماجاءت به الوزارة لتبرير عملها ، وهو أنها تقتحم أسواقا جديدة للقطن المصرى ؟

ان ضرر هذا العمل فى عامنا الحاضر ، مع قلة ماعندنا من القطن ، ضرر مزدوج ، وهو ظاهر للعيان . فإننا سنخسر من ناحية تسامح الحكومة فى ثمن ماتبيعه لعملاء جدد . ومن ناحية أخرى قد لايجد عملاؤنا القدماء ، بعد زمن ما ، كل حاجتهم من أقطاننا ، فيتحولون عنها إلى أقطان البلاد الأخرى . وهم إذا تحولوا إليها فقدناهم . ولا يفرحنا أن يحل غيرهم فى مشترى أقطاننا . فإننا لانجد فى عملائنا الجدد الضمانة التى نجدها فى عملائنا القدماء .

على أنه يجب ألا يعزب عن بالنا أن الوزارات المصرية التى قامت منذ عام ١٩١٩ ، ماعدا الوزارة القائمة ، قد ارتسمت جميعها خطة الدفاع عن أسعار القطن المصرى وأعنى بذلك دفاعها عن العلاوة العادلة التى يجب أن تكون لقطننا فوق الأقطان الأخرى العادية .

وما دمنا فى صدد هذا الدفاع ، فإنى أذكر لكم أن أسس هذه السياسة الحكيمة وضعتها وزارة (صاحب الدولة) محمد توفيق نسيم (باشا) فى عام ١٩٢٠ ، وقد كانت الرقابة البريطانية على الإدارة المالية رقابة فعلية ، فلم تمانع الوزارة النسيمية فى المضى فى سياستها .

وقد تدخلت وزارة نسيم (باشا) فى السوق تدخلا حفظ لمصر هذه العلاوة ، ثم تبعت كل الوزارات التى تعاقبت هذه السياسة الحكيمة . وكانت وزارة (صاحب الدولة) زيور (باشا) قد دخلت السوق مشترية كل مايعرض من القطن السكلاريدى بعلاوة سبعين فى المئة على سعر القطن الأمريكى ، فأيدها البريطانيون أنفسهم ، وأقروها على أنه يكون من الأجحاف الكبير على المصريين أن تباع أقطانهم بعلاوة دون العلاوة التى حددتها الوزارة « الزيورية » للتدخل .

ولكن جاءت الوزارة الحالية فنبذت السياسة القطنية القديمة التى سارت عليها الحكومة المصرية منذ عام ١٩١٩ ، ورأت أن يباع القطن المصرى ولو بسعر أدنى من سعر الأقطان العالمية . فوصلنا إلى هذه النتيجة المنذرة بالخراب . وهذه النتيجة هى أن قطننا الأشمونى أصبح يباع فى وقت من الأوقات بسعر القطن الأمريكى بلا علاوة ، ثم هو الآن ، مع كثرة طلبه والإقبال عليه وقلة الموجود منه ، لاتصيبه علاوة تذكر .

وأما السكلاريدى وما يشابهه من الأقطان الطويلة الشعرة ، فإن علاوته لاتتجاوز الريالين على القطن الأشمونى . وفى هذه السياسة ، إذا استمرت الأسعار العالمية بنقص فى مستواها المنخفض ، قضاء على زرع القطن فى الأراضى المصرية ، وذلك لأن مصاريف إنتاجه مع ضياع العلاوة التى كانت له منذ عرف لدى المغازل ، تجعل المنتج المصرى غير قادر على الاستمرار فى زرعه .

هذا ما أدت إليه سياسة الوزارة الحاضرة وما ستؤدى إليه . ويجب علينا أن نتنبه له ، فإن القطن عماد الحاصلات المصرية ، بل هو عماد ثروتها .

مشكلة الديون العقارية

ليس صدقى (باشا) هو الذى يحلها

خطب [1] (حضرة صاحب الدولة) رئيس مجلس الوزراء فى الهيئة الشعبية البرلمانية فقال متكلما عن مشكلة الديون العقارية : « يجب أن لا أخفى على حضراتكم أن الأمر ليس من الهنات الهينات ، بل أمامنا عقبات وعقبات ، ولكن ثقوا انه مهما اشتد الأمر واستعصى ، فلابد من أن نقوم عليه بالحزم الذى عرفتموه ، فنعمل على تخفيف ويلات الديون والأقساط » .

نحن لانشك فى أن حل مشكلة الديون العقارية على الوجه الذى يحفظ للمصريين تراث آبائهم وأجدادهم فلا ينتزع منهم ليذهب إلى البنوك العقارية والشركات الأجنبية ، لانشك فى أن هذا الحل هو من أكبر الأمانى التى تصبو إليها نفس صدقى (باشا) . ولكننا نقول له بعبارة صريحة — والموقف حيوى لايحتمل المداورة والملق — ان اعتزامه معالجة الأمر بالحزم الذى عرفناه ، يدخل على نفسنا اليأس من نجاحه . لأنه منذ ولى الحكم ، لم يظهر مرة واحدة حزما فى معاملته للأجانب ، بل أظهر لهم الضعف والتسليم بمطالبهم .

ونذكر أن إحدى الصحف الأجنبية التى تظهر فى القطر لم تتورع عن رميه بالجحود ، لأنه لا يرعى المصالح الأجنبية الرعاية الواجبة ، مع أنه لايكاد يجد مؤازرة إلا من الأجانب !

وقد أصبح هذا الأمر معروفا للكافة ، ولم يكد يبقى أجنبى فى مصر لايعتبر نفسه صاحب حق فى معاملة ممتازة من الحكومة فى هذا العهد ، وصاحب دالة عليها .

---

(١) الجهاد فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٢

وإذا رجعنا إلى مسألة الديون العقارية، وراجعنا ماعملته الحكومة بصددها حتى الآن، فلا يختلف اثنان فى أن جميع التسويات التى تمت كان فيها الغنم كله لأصحاب الديون والغرم كله لمصر .

دفعت الحكومة للبنوك العقارية الأقساط المتأخرة، والتى كان تحصيلها بأكملها ، بل تحصيل نصفها أمراً متعذراً عليها، فمنحتها بهذا الدفع منحة عظمية من غير أن تشترط فى مقابلها أى تسهيل أو تخفيض للفوائد أو مايمكن اعتباره تعويضاً لما جارفت به . ولا مشاحة فى أن الفرصة كانت سانحة لنوال تسهيلات تذكر. ولاشك كذلك فى أن غير صدقى (باشا) كان قادراً على نيلها ، وإلا لما كان ليعرض أموال الدولة للضياع من غير أى فائدة للمدينين .

واشترت الحكومة من البنك العقارى نحو ستة آلاف فدان بثمن يزيد الثلث عما يساويه الفدان فى الوقت الحاضر، ونقدته أربعين فى المئة من الثمن ، وتعهدت بدفع الباقى على أقساط بفائدة قدرها خمسة فى المئة . وبمينا لو تقدم أى مشتر غيرها للبنك العقارى وأراحه من كل هذه الأطيان صفقة واحدة، لتعلق البنك بأهدابه ورضى بأن يتعاقد معه بأقل من الثمن الذى دفعته الحكومة وبأن يسهل له باقى شروط الصفقة تسهيلا كبيراً . ولكن صدقى (باشا) مطموع فيه !

وأبرمت الحكومة مع الشركة العقارية اتفاقا فتح لها باب الربح على مصراعيه وأعفاها من كل تكليف أو خسارة محتملة ، وماكانت الشركة لتحلم بمثل هذه الصفقة التى لا نعلم أن مصريا واحداً استفاد منها رهبات أن يستفيد !

بعد ذلك كله، هل يرجى أن تلبى البنوك العقارية ماتطلبه الحكومة منها بشأن تخفيض الأقساط وتخفيض الفوائد من غير أن تقيم فى وجهها عقبات وعقبات ، كما يقول صدقى (باشا) نفسه ؟

إن تلك البنوك لا تجهل أن مصلحتها الحقيقية تقضى عليها بالتساهل مع مدينيها على الصورة التى يطلبها الرأى العام المصرى . ولكنها من ناحية أخرى ترى نفسها أمام حكومة « صديقة » سخية عليها كل السخاء أفاضت عليها من أموال الدولة شيئا كثيراً من غير مقابل . فلم لاتقيم العقبات تلو العقبات لتنال ماعتادته من المنح ، لكى ترضى بتسوية لها فيها المصلحة الأولى ؟

فليس بمستغرب أن نراها تطلب من الحكومة أن تدفع لها باقى الأقساط المتأخرة على المدينين كما عملت فى الماضى لتسمح بعد ذلك بمد آجال السلف التى تصبح غير مثقلة بمتأخرات . ولا نخال صدقى (باشا) مستطيعا أن يرفض هذا الطلب ، وهو الذى أجابها إلى مثله قبلا من غير أن يطلب منها آنئذ مايطلبه اليوم ولا أى شىء سواه .

وإذ قد أصبحنا فى حالة لاتجيز التساهل فى أموال الدولة ولا التفريط فى حقوق الأمة ، وكلاهما جريرة على مصر ، فمصلحة هذا الوطن تطالب (حضرة صاحب الدولة) صدقى (باشا) بأن يترك أمر تسوية المشكلة العقارية لغيره ، لأنه بحكم سابق تصرفاته وما أجراه على الأجانب من المنح، لا يصلح مطلقاً لتولى هذا الشأن وحل معضلته على صورة مرضية .

وفى جميع بلاد العالم نرى الوزارات تستقيل لاعتبارات مثل هذه بل لأقل منها خطراً ، وهو عمل الوطنى المحب لبلاده الذى لايقيم للمنصب وزنا إزاء مصلحة عامة . ونحن فى مفترق الطرق ، والخراب مهدد للملاك المصريين لاندرأه عنهم المفاخرات الكلامية والادعاءات التى ينفيها الواقع الملموس . ومهما يكن بين (دولة) الوزير وبيننا من اختلاف فى النظر ، فإننا نربأ بوطنيته أن يؤثر خراب بلاده على تركه منصباً لابد أن يتخلى عنه يوما ما ، فالمناصب ليست بخالدة .

اجتراء خطير

على نظام جباية الضرائب فى مصر

وقفنا[1] حيارى مبهوتين أمام البلاغ الذى أذاعته وزارة المالية فى حادث توفيق (باشا) دوس وحنا (افندى) نعمان . لا ندرى أنكذب نظرنا أم نلغى عقلنا ونحن نسأل أنفسنا : ترى هل وضعت عبقرية (حضرة صاحب الدولة) اسماعيل صدقى (باشا) الذى منحه أنصاره لقب النابغة المالى فى هذا العصر ، قواعد جديدة لعلم المال هدم بها تلك القواعد العتيدة التى أفنينا أيام صبانا فى تلقيها على أساتذتنا فى كلية الحقوق ؟ وإذا كان ذلك قد حصل ، فأين هو المؤلف الجديد الذى وضعه دولته لنكب على مطالعته ؟ أما المبادىء العتيدة التى كانت ولا تزال تعلم فى معاهد اوربا وغيرها من البلاد الراقية والمعمول بها فى جميع حكومات العالم ، فهى أن قانون الضرائب صلب لا يحتمل أى مرونة فى التأويل والتطبيق ، وأنه يسرى على جميع الممولين الأمير منهم والحقير على السواء وبدون أدنى تمييز ، وأن المواعيد المحددة فيه للجباية لا يمكن تجاوزها ساعة واحدة إلا إذا عدلت بقانون ، وان السلطة الادارية لايجوز لها أى تصرف فى مسألة الضرائب ومقدارها ومواقيتها . كل هذه شروط أساسية لا يستطاع حفظ كيان الدولة إن أجيز لأى كان ، سوى المشرع ، أن يعدلها . وكل موظف بل كل وزير يعطل تحصيل الضرائب المستحقة فى مواعيدها يقع تحت المحاكمة .

نظن أن طلبة الحقوق ما يزالون يتلقون هذه المبادىء فى مدارسهم فى مصر كما يتلقاها اخوانهم فى سائر الممالك الأجنبية .

فلنا ولهم أن ندهش ونبهت لما قرأناه فى بلاغ وزارة المالية ونصه كالآتى :

« قد جرت الحكومة فى العهد الأخير ، نظراً لما شاهدته من تأخر الممولين بصفة عامة فى دفع

---

(١) الجهاد فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٢

الأموال الأميرية ، على مبدأ التساهل والرفق مع الممول الذى ثبت لها حسن نيته وصدق معاملته ويتوافر لديه الضمان المادى الكافى لوفاء دينها » .

اذن وضع (دولة) صدقى (باشا) المالى الذائع الصيت مبدأ جديداً لتحصيل الأموال الأميرية، وهو مبدأ التساهل والرفق ، يطبقه حسب تقديره الشخصى أو تقدير العمال الذين يشتغلون تحت إمرته على فئة معينة من الناس المتوفرة فيها شروط مخصوصة هى حسن النية وصدق المعاملة وتوفر الضمان المادى.

وضع (دولته) هذا المبدأ الجديد من بادىء رأيه ومن غير أن يرجع إلى السلطة التشريعية القائمة فى (المملكة) أو إلى مجلس الوزراء لاستصدار أمر به ينشر على الناس ويعرفونه جميعهم، لأن العلنية هى أول شرط واجب لسريان القوانين . وضعه اعتماداً على واسع علمه ، ولم يثنه ولم يجعله يتردد فى وضعه ما نظنه يعرفه جيداً من القواعد المرعية فى هذا الشأن التى هدمها هدما . ولا راعه ما يقوله الشراح وما اتفق عليه العلماء من أن هذا المبدأ الجديد الذى لفذه فى غفلة من الأمة، هو هادم لكيان المالية العامة، بل هادم لكيان الدولة . إذ أجمع علماء العالم على أن المساس بمبدأ المساواة فيما يتعلق بالضرائب وجبايتها يعرض النظام الحكومى لأكبر المخاطر ، بل تكون له عواقب أوخم وأخطر .

وضع (دولته) هذا المبدأ الخطير وجرى عليه العمل فى وقت بلغت فيه الحزبية أشدها، واصطبغت الحكومة القائمة بها إذ جعلت شعارها توطيد سلطتها على هدم الأحزاب الأخرى . وليس لعاقل أن يفتى بأن حكومة مثل هذه يمكن أن يسمح لها بحال أن تغير القواعد الصلبة الحديدية التى سارت عليها الدولة المصرية منذ أعوام عدة فى تحصيل الضرائب ، وأن تستعيض منها بمبدأ التسامح والتساهل ، وأن يكون للحكومة وحدها حق تقدير ظروف هذا التسامح ومناسباته ، هذا الحق لا يمكن أن يعطى لحكومة حزبية ولو امتازت بصفات فوق صفات البشر على أنا لا نعرف أن حكومة أخرى طمعت فيه، وأخوف ما نخافه أن يقضى بهذا العمل على نظام وصلت مصر إلى وضعه بالعناء والمشقة ومن بعد أن سامها الأجنبى كل أنواع الخسف فى الماضى القريب، بحجة اختلاله . فإننا نعود بذلك إلى ذلك الخلل وتتعرض مصر لما تعرضت اليه قبلا من الرقابة الدولية ووضع يد الأجنبى على ماليتها ، هذا خطر عظيم نهيب بكل محب لخير مصر أن يعمل على درئه وحفظ هذا البلد الأمين من شره المستطير.

ومادامت الحكومة تعترف فى بلاغها المدهش المروع بأن الممولين متأخرون بصفة عامة فى دفع الأموال، فعليها أن تبادر باستصدار قانون يضع شروطا عامة للتساهل والرفق بد فمى الضرائب ، أما أن نفتح باب الاستثناءات فى أمر تحصيلها، فهذا تهديد للنظام ولكيان الدولة، خصوصاً إذا اقترن التساهل مع البعض بالتشدد المرهق مع البعض الآخر. والله يتولانا بلطفه ورحمته .

الترويج للقطن المصرى

ماعمل وما يجب أن يعمل

رحبت الدوائر[1] الاقتصادية بمجلة « البريد الاقتصادى » . جاءت فى ميقاتها حين أصبح أكبر شاغل للعالم فى مختلف انحائه هو المعضل الاقتصادى الذى اناخ بكلكله على الكبير والصغير ، وأفض مضاجع المترفين قبل البائسين ، فأصبح الناس جميعاً فى شوق وتلهف إلى من ينير لهم السبيل فى هذا الظلام القاتم .

لذا وجب أن نشكر للذين قاموا بإصدار هذه المجلة ما تصدوا له من العمل الشاق والتضحية المالية الجسيمة ، وان نرجو لها رواجا مكافئاً لتلك الروح الطيبة والمقاصد النافعة .

وما كان لمثلى أن يضن بمجهود ، وإن قل ، فى سبيل معاضدة هذا المشروع القيم ، فسرعان ما لبيت الدعوة عاقدا العزيمة على موالاة القراء بما يعن لى من الآراء ، بادئا بالمبحث الذى هو الألف والباء فى أمرنا الاقتصادى كله ، وأعنى به مبحث القطن .

* * *

تتخبط مصر منذ ثلاثة أعوام تخبطاً اليما فيما فوجئت به من أزمة أصابت قطنها ، وهو العمود الفقارى فى جسمها . أزمة لم تكن فى حسبانها ، ولم تعد للذود عن نفسها منها أية عدة . وقد اتجه فكر الباحثين من رجال الحكومة المسئولين وممن يناصرهم من الاخصائيين إلى نواح جمة يتلمسون من جوانبها علاجا شافيا . ومن الوسائل التى توخوها الترويج لقطننا وفتح أسواق جديدة لنفاقه . وسنخص كلمتنا اليوم بما عمل فى سبيل هذا الترويج واظهار ما به من مواطن الضعف ، ثم نستأنف فى كلمة تالية البحث فى الطرق التى نراها المثلى لإنجاح هذه الدعاية .

كان الباعث للحكومة على هذه الخطة التى انتهجتها للدعاية ظنها أن القطن المصرى غير معروف لمغازل عدة . وأنه ينبغى لترغيبها فى تجربته وتبين مزاياه ألا تضن بالتضحية . فتحملت من أجل ذلك مشاكل كثيرة ، خصوصا فى مبيعاتها المعقودة بالنسيئة مع مشترين واقعين فى ربكة مالية تجعل أمر التحصيل عسيراً ومتعباً جداً .

على أن القطن المصرى أشهر من أن يعرف ، ويندر أن تجد صاحب مغزل يجهل ما لذلك القطن من مزايا ، او يجهل فى أى المنسوجات يصلح استعمال كل نوع من أنواعه على تعددها .

وإذا أنعمنا النظر فى أمر المقطوعية من حيث انقباضها أحيانا واتساعها أحيانا ، وجدنا أن السبب لا يرجع إلى جهل الغزالين للقطن المصرى ، بل إلى عوامل عدة أخرى سنورد بعضها بإيجاز

---

(١) البريد الاقتصادى فى ١٧ إبريل ١٩٣٣

فيما يلى . على أن السبب الاصلى فى تضاؤل المقطوعية منذ تفشت هذه الأزمة الجبارة هو انصراف جميع المستهلكين فى كل انحاء العالم عن المواد الأنيقة وعن البضائع العالية الى أرخص ما يعرض عليهم منها . وهذا السبب أثر فى استهلاك القطن الأمريكى أيضاً . فنقصت المقطوعية منه وزادت فى أدنى الأقطان موتبة وأقلها ثمناً مثل القطن الهندى . وقد أجاب أحد الغزالين الفرنساويين فى « وندرمير » على سؤال موجه من المندوبين المصريين عن حالة كساد القطن المصرى مع رخص ثمنه جوابا ظريفا قال فيه :

« ان قطنكم المصرى كالشمبانيا عندنا. وهذا النوع الفاخر من خمورنا قد أصابه ما أصاب قطنكم الفاخر ، فى حين أن الأنبذة الرخيصة مابرحت تباع بمقادير كبيرة »... ويخطىء من يظن أن القطن المصرى سيروج حتما رواجا عظيما إذا رخص ثمنه بالنسبة للأقطان الأخرى مادامت الأزمة مستمرة ، ذلك لأن استصناعه يكلف نفقات تزيد كثيراً على استصناع الأقطان الرديئة . ومن المعلوم أن ثمن المادة الأولية لايقوّم إلا بالربع أو الثلث على الأكثر من ثمن السلعة . فإذا عرض القطن الفاخر بمقادير تزيد على احتياج المستهلكين للبضائع المصنوعة منه ، فكل زيادة على تلك الحاجة لاتجد من يرغب فيها .

وقد دلت الإحصاءات فى عدة سنين على أن القطن المصرى يتأثر فى رواجه وكساده بما يكون الناس فيه من يسر أو عسر ، ولكن مقطوعيته محصورة ضمن حد أعلى وحد أدنى لا تجاوزهما مهما بلغ فعل تلك المؤثرات وذانك الحدان ، هما مليون بالة أو ثمانمئة وخمسون ألف بالة كما هو ظاهر من الجدول الآتى المنقول من نشرات الإحصاء الدولى التى يذيعها اتحاد الغزالين والنساجين بمنشستر :

سنة	بالة
١٩٢٣	٨٨٨,٠٠٠
١٩٢٤	١,٠٢٠,٠٠٠
١٩٢٥	٩٧٠,٠٠٠
١٩٢٦	٩٢١,٠٠٠
١٩٢٧	٩٨٣,٠٠٠
١٩٢٨	٩٥٦,٠٠٠
١٩٢٩	٩٨٩,٠٠٠
١٩٣٠	٩٣٧,٠٠٠
١٩٣١	٨٥٣,٠٠٠
١٩٣٢	٩٨٠,٠٠٠

وقد بلغت المقطوعية عن الستة الأشهر المنتهية فى ٣١ يناير سنة ١٩٣١ — ٤٦٢,٠٠٠ بالة أى بعجز ٢٥,٠٠٠ بالة عن المدة المقابلة لها فى سنة ١٩٣٢ .

وإذ قد أصاب جميع الناس فى الوقت الحاضر ضنك شديد، وضاقت ذات يدهم ، ومالت أنفسهم إلى الاقتصاد الكلى حتى من كان قادراً منهم على الإنفاق (وهى حالة نفسية تولدها كل أزمة بطول أمدها ولا يستطاع تحديد مداها كالأزمة الحاضرة) فكل مجهود يراد به افتتاح أسواق جديدة ابان هذه الأزمة وفى هذا الجو المشبع بالتشاؤم وبالنزوع إلى الاقتصاد، هو مجهود ضائع . وكل تضحية نتحملها فى هذا السبيل مضيعة لأموال نحن فى أمس الحاجة إليها . على أن حكومتنا قد قابلت هذه الكارثة العالمية منذ بدايتها بشىء كثير من التفاؤل، إذ خيل إليها أنها ستكون سحابة صيف . فلم تصغ إلى ما طلبناه من تحديد الإنتاج لموسم سنة ١٩٣٠ — ٣١ . إلا أن مرور الأيام لم يزد الحالة إلا تفاقما وشدة . فتكدست المخزونات عندنا من حكومية وأهلية حتى وصلت إلى أرقام مروعة . وإزاء هذا المخزون ، انتقلت الحكومة من الإفراط فى التفاؤل إلى الإفراط فى التشاؤم . ولما راعها ما كانت مهددة به من كساد مخزوناتها مع شدة احتياجها إلى المال، أخذت تبحث عن طريقة للنجاة. فعن لها أن تلقى بضاعتها على المشترين من غير حساب وبالأثمان المتيسرة معجلة أو مؤجله، وأخذت تقنع نفسها وتقنع الرأى العام أنها بذلك ستفتح أسواقا وبلادا . وهى فى الواقع ونفس الأمر لم تفتح أسواقا ولم تفد إلا فريقا من الوسطاء وآخرين من المضاربين . نعم ان بعض المغازل التى كانت لا تستعمل القطن المصرى لارتفاع سعره النسبى جازفت بشرائه بالأثمان المبخوسة طمعا فى كسب يأتيها من تلك الصفقات المربحة جداً ، ولكن النتيجة الفعلية البارزة لسياستنا القطنية الجديدة كانت ضياع جل الفرق بين ثمن قطننا وثمن الأقطان الأخرى . وقد ضاعت على الحكومة ملايين من الجنيهات ، وضاع على المنتجين أضعافها . ولم تتحسن المقطوعية تحسناً يذكر، وكنا سائرين إلى هوة لا قرار لها، لولا تنبه الحكومة فى آخر الأمر وتحديد الإنتاج القطنى تحديداً عنيفا فى موسم سنة ١٩٣٢ . فأخذت موجوداتنا فى التناقص بفضل ذلك التحديد، ولو تركت الحرية للزارعين وبلغ محصول هذا العام ثمانية ملايين من القناطير ، لكنا الآن نتخبط فى تلك الوهدة السحيقة ....

وماذا سيكون من أمرنا غداً ؟ ؟ ؟

إن العالم سيبرأ من هذه الأزمة آجلا او عاجلا ، وستعود المقطوعية على الأقطان الرفيعة سيرتها الأولى، ولكن المقطوعية على الأقطان الأخرى ستتحسن كذلك ، إذ أن لجميع الأقطان على مختلف أنواعها ورتبها ، مستهلكين . ولا يمكن لمصر أن تطمع يوما ما فى زحزحة الأقطان الأجنبية عن مركزها، بل سيغزل الغزالون من قطننا المصرى يوم يعود التوازن الاقتصادى بقدر حاجة المستهلكين إليه، ولن يتعدوا هذه الحاجة . وسيذهب هباء كل ما ضحينا لاقتحام أسواق جديدة ، مادام عدد الفقراء فى الدنيا سيبقى مربيا اضعافا على عدد الموسرين، وما دامت البضائع الرخيصة ستبقى أوسع سوقا وأكثر تصريفا من البضائع الغالية .

أرجو أن أكون قد أوضحت نظريتى إيضاحا كافيا، وكل ما أتوخاه من هذا الاسهاب هو أن يعيد رجالنا المسئولون النظر فى هذا الأمر الحيوى لمصر، فلا يسترسلوا فى سياسة ما متى تحققوا من خطئها، والعصمة لله وحده .

على أننى لا أرمى بما تقدم من القول إلى أنه لا يجب على مصر أن تدأب وراء ترويج إنتاجها القطنى بكل وسيلة، وأن تستعمل لذلك كل جهد وحيلة، ولكن الذى أريده هو ألا نلقى بذلك الإنتاج جزافا ، مع تحققنا من أن الاستهلاك سيكون دونه ، وإنما يكون الترويج للقطن المصرى بإزالة جميع الأسباب التى قد تعوق تصريفه . وهذه الأسباب عدة ، قد أخذت مصر فعلا منذ تأليف لجنة القطن الدولية فى معالجة بعضها بنجاح، ومايزال البعض الآخر يحتاج إلى علاج سريع حاسم . فمن الأسباب الداعية إلى رواج قطننا إتقان تحضيره وإعداده أولا بجنيه جنياً محكما . وثانياً بحلجه على أصلح الأساليب التى يجب أن تراعى فيها النظافة الكلية، وفرز الرتب وفرز الأنواع وتناسق أطوال التيلة لتحلج كل منها على حدتها . وثالثا تجنب الخلط ودخول المواد الغريبة المزعجة للغزالين والمثيرة لشكاياتهم المرة المكررة . ورابعا بكبسه وحزمه بكل عناية. وهناك وسائل أخرى نستطيع بها زيادة ترويج القطن المصرى وهى :

أولا — وضع حد لتعدد أنواعه التى يشكو منها المستصنعون بحق ، لما تحدثه كثرة الأنواع من التبلبل والتقلقل فى المصانع . فما ان تكون قد ألفت نوعا منها حتى ترى نفسها فى السنين التالية غير قادرة على استكمال تموينها منه لانصراف الزراع إلى نوع جديد استنبط ولهذه الكثرة من المضار الأخرى مالا يخفى على رجال الفن ، فإنها تساعد على التهجين وعلى خلط البذور فى المحالج لتعذر تنظيف الدواليب تنظيفاً محكما عند تداول الأنواع التى تحلج، إلى غير ذلك من الأسباب المعلومة والتى كتبت فيها تقارير وأبحاث عدة . والموضوع لم يخرج إلى الآن من النظريات الى التنفيذ العملى .

ثانياً — زيادة التدقيق فى انتقاء البذور المعدة للتقاوى — نعم إن وزارة الزراعة تؤكد انها موجهة كل العناية إلى هذا الأمر وانها متشددة فيه كل التشدد ، ولكن هذا الكلام الرسمى يناقضه ، ويا للأسف ، ما نشهده فى الحقول من الأقطان الغريبة التى تحط من قيمة الصنف .

ثالثا — جعل مواعيد الرى فى زمن الصيف مطابقة لاحتياج النبات ، ويجب على وزارة الزراعة أن تكون عليمة بها كل العلم، وأن تتدخل تدخلا فعلياً حازما لإعطاء القطن حقه من المياه عند حاجته اليها، إذ أن إصابته بالظمأ تحط من جودة تيلته وتضاعف إصابات اللويزات بمختلف الآفات ، وتنزل برتبة البضاعة درجة أو أكثر ، فضلا عما يكون من عجز حاصل الفدان .

رابعا — رفع التكاليف عن القطن إلى أقصى حد مستطاع حتى يتيسر لمنتجه أن يزرعه بطريقة متقنة وأن ينفق عليه عن سعة، سواء من جهة حرثه المرات اللازمة ، أو تنظيم الخطوط ومسحها، أو تسميد الأرض تسميداً جيداً ، أو العناية بعملية الجرد والفرز الخ .. ورفع التكاليف لا يتحقق بالأبحاث النظرية التى أضعنا فيها وقتا طويلا مع أن الفلاح أعلم من سواه بأقل الوسائل الزراعية نفقة، وإنما يكون بوضع حد لطمع الحكومة وجميع الهيئات الرسمية فى صنف القطن والإناخة عليه بالإناوات وشتى الرسوم . ولطالما نادى الرأى العام الحر بضرورة التخفيف عن كاهل القطن ، ولكنه كان يجد دائما أذنا صماء من جهة رجال الحكومة، كأنهم لا يعنيهم من الأمر إلا تعمير الخزانة، وتوفير المال للإنفاق منه بسخاء حاتمى على الكماليات .

خامساً — الترويج للبضائع المصنوعة من القطن المصرى، وبذل كل مجهود ، وعدم الضن بالمال لإيجاد استعمالات صناعية جديدة له . وهذه الفكرة قد عنت للجنة القطن الدولية ، وراقت فى نظر رئيسها المقدام القدير (حضرة صاحب السعادة) احمد عبد الوهاب (باشا) على أثر ما وقفنا عليه فى مؤتمر برشلونة القطنى من الجهود التى تبذلها البلاد الأخرى فى هذا السبيل . وقد تشكلت لجنة قوامها بعض من أعضاء النقابة الزراعية المصرية العامة ومن تجار الصادرات، فوضعت تقريراً اضافيا اقترحت فيه عدة وسائل مفيدة جداً للترويج للمصنوعات المصرية ، أى التى تعمل من القطن المصرى ولكن لحكمة مجهولة قد طمس ذلك التقرير ، وتفرقت اللجنة ، وتحولت مجهودات الحكومة والمال الطائل الذى كان مخصصا للترغيب فى تلك الصناعات إلى الترويج للقطن المخزون عند الحكومة . عمل فى رأينا غير مجد بالمرة ولا ندرى ما الفائدة من البحث عن مشترين للقطن الخام إذا بقيت استعمالاته الصناعية فى دائرتها المحدودة . وعلى العكس إذا استخدم ذلك القطن فى صنع أصناف لم يكن داخلا فيها ، فإن الطلب على القطن الخام سيزيد بحكم زيادة الحاجة اليه .

هبوط مقطوعية القطن المصرى

حديث مع يوسف نحاس (بك)

استطلاع رأى الجهات الحكومية — أحاديث فى دوائر القطن المختلفة — الأزمة المتوقعة من هبوط الدولار

حينما [1] عرفت كمية المستهلك من القطن المصرى فى الستة الأشهر التى تنتهى بشهر يناير الماضى، وهى ٤٦٢ ألف بالة ، وقع قلق فى بعض الدوائر القطنية وذلك للنقص الذى طرأ على هذا الرقم عن مثيله فى المدة المقابلة من السنة الماضية، وقد كان حينئذ ٤٨٧ ألف بالة . ومما زاد هذا القلق، أن النقص الذى طرأ على كمية المستهلك من القطن المصرى قابلته زيادة فى كمية المقطوعية العالمية ، وذلك كله بالرغم من المجهود الذى بذلته الحكومة المصرية لإيجاد أسواق جديدة لأقطاننا فى أواسط أوربا وغيرها من الأسواق الأجنبية .

وقد تحرى مندوب « الأهرام » الموضوع فى دوائر قطنية مختلفة، فعرف من السلطات الحكومية المختصة أن هذا التفاوت فى كمية المستهلك فى آخر يناير سنة ١٩٣٣ وآخر يناير من السنة التى قبلها لا يصح

---

(١) الأهرام فى ١٤ مارس ١٩٣٣ .

أن يؤخذ مقياسا لسوق القطن المصرى فى الخارج . لأننا لو رجعنا إلى الستة الأشهر التى تنتهى فى يناير ١٩٣١ نجد أن المستهلك أقل ، ولا يتجاوز ٣٩٤ ألف بالة .

وسوق القطن تحكم بمعدل الأسعار وعوامل ثانوية أخرى . وهذا هو السبب فى أن كمية المستهلك من القطن المصرى فى الستة الأشهر التى انتهت بشهر يوليو سنة ١٩٣٢ كانت ٤٩٣ ألف بالة، ثم هبطت فى الستة الأشهر التالية لها إلى ٤٨٧ ألف بالة، ثم إلى ٤٦٢ ألف بالة فى آخر يناير الماضى . وقد علمنا أن مقدار المستهلك فى كل سوق من الأسواق الخارجية لم يرد تفصيله بعد إلى المراجع المختصة . وتعزو بعض الجهات الحكومية هبوط كمية المستهلك من القطن المصرى إلى ارتفاع سعر الأشموني فى سوق ليفربول، وأن الفرق بينه وبين الرتب المتوسطة من القطن الأمريكى تجاوزت ٢٥ ٪ ، وهذا يعتبر تفاوتا شاذا يؤثر فى استهلاك القطن المصرى ، والواجب أن لا يتجاوز هذا الفرق ٢٥ ٪ .

مع يوسف نحاس (بك) سكرتير النقابة الزراعية

وقد رأينا أن نستطلع رأى الأستاذ يوسف نحاس (بك) سكرتير النقابة الزراعية العامة فى هذا الأمر وفى علاقة الدولار وتقلب سعره بسوق القطن . فقال لنا (عزته) :

يستفاد من إحصاء الاتحاد الدولى لغزالى القطن ونساجيه أن مقطوعية المغازل العالمية من القطن المصرى فى الستة الأشهر التى تنتهى بآخر يناير سنة ١٩٣٢ بلغت ٤٨٧ ألف بالة .

وفى الستة الأشهر التالية التى تنتهى فى ٣١ يوليو من العام نفسه بلغت ٤٩٣ ألف بالة، ثم هبطت فى الستة الأشهر التى تنتهى فى ٣١ يناير الماضى إلى ٤٦٢ ألف بالة . فيكون العجز فى المستهلك من القطن المصرى من يناير سنة ١٩٣٢ إلى يناير من هذا العام ٢٥ ألف بالة .

وأما العجز فى مقطوعية انجلترا بين يوليو سنة ٩٣٢ ويناير الماضى، فكان ستة آلاف بالة . وبين يناير سنة ٣٢ ويناير الماضى ، تسعة آلاف بالة . وورد فى الإحصاء أيضا أن المخزون من القطن المصرى فى المغازل العالمية نقص ثلاثة آلاف بالة بين يناير سنة ٣٢ ويناير سنة ١٩٣٣ . ويلاحظ أن هذا العجز المستمر لم يخفف من حدته ما تبذله الحكومة المصرية من تضحيات لترويج القطن المصرى .

وقبل ظهور هذه الإحصاءات بزمن طويل ، كنت أتوقع حدوث العجز فى كمية المستهلك من القطن المصرى وأعربت عن هذا الرأى فى عدد ١٠ يناير من جريدة « الأهرام » . والسبب فى إحجام المغازل عن قطننا ليس هذه الأزمة العالمية فحسب، وإنما حركة الرقى الصناعى التى مكنتها من إحلال الأقطان الرديئة محل الأقطان المصرية الفاخرة فى عدد كبير من المصنوعات . والملمون بشئون القطن يعرفون أن شكوى الغزالين فى هذا العام كانت من تفوق محصول عام ٣٢ فى الجودة على محصول السنة التى قبلها . وأكبر دليل على هذا القول أن القطن « السكرتو » المصرى بيع فى عام ٣٢ بأسعار القطن « الفولى جودفير » تقريبا ، وذلك لاحتياج المصانع إلى هذا النوع الردىء .

ولذلك فإنى أنتهز هذه الفرصة وأكر للمرة الثالثة ماسبق لى أن أبديته ، وهو أن تجرب مصر زراعة القطن الأمريكى بحيث إذا نجحت التجربة وأنتج الفدان غلة تربو على غلته الحالية ، أمكننا حينئذ أن نتوسع فى الزراعة القطنية دون أدنى خوف ، لأن محصولنا كله سيباع بسعر القطن الأمريكى . ونقصر إنتاجنا من الأقطان الرفيعة الفاخرة على حاجات المستهلكين الحقيقية . وما أذكره لك يفسر تماما عدم الإقبال على أقطاننا مع انها تفوق القطن الأمريكى ولا تتفاوت فى السعر إلا بفرق ضئيل .

وأما القياس الذى يعمل مع سنة ١٩٣١ ، فإنه لايجدى فى تفسير هذه الظاهرة ، لأن المخازن فى تلك السنة كانت مكتظة بالبضائع ، ووقف دولاب العمل نوعا ما بسبب الأزمة .

وبعد ذلك سألنا (عزته) عن مستقبل الدولار وعلاقته بسوق القطن فقال :

وأما مستقبل الدولار وعلاقته بالقطن فلا يمكن التكهن به الآن ، ولو أننى أرى أنه إذا اتبعت أمريكا رأى السناتور بورا وأشياعه فى فصل الدولار عن هيار الذهب ، وصعد الاسترلينى تبعا لذلك ، فمن البديهى أن أسعار القطن المصرى ستنخفض عن مستواها الحالى انخفاضاً قدلا يكافئه بحال من الأحوال تحسن الاسترلينى . وتكون تلك الحالة الطارئة ، لا قدر الله ، عاملا جديدا من عوامل الضائقة المالية .

وترى دوائر قطنية أخرى أن المسعى الذى بذلته الحكومة للبحث عن عملاء جدد للقطن المصرى فى غير لانكشير ، عاد بالضرر بدل المنفعة . لأن هذه الجهات التى بدأت مصر تصدر لها القطن كانت تستورد حاجياتها قبل ذلك من لانكشير . لذلك حينما شعرت هذه الأخيرة بتلك الحركة ، راعت فى حسابها أن هذه الجهات قد تستغنى عن منتجاتها ، ولذلك قلت صادرات القطن المصرى فى الموسم الماضى إلى لانكشير بكمية تربو على ماقامت بتصديره الى الأسواق التى استحدثتها الحكومة . وتلك حجة جديرة بالتفكير ، ومن الثابت من الأرقام أن صادرات القطن المصرى إلى لانكشير قلت بكميات كبيرة . وتقول هذه الدوائر أيضا إنه كان يجب أن تكون الحالة على نقيض ذلك ، لأن ثمن « الأشموني » أصبح لا يربو على نوع القطن الأمريكى المماثل له إلا بقدر بسيط جداً يكاد يكون عدما ، فكان المنتظر أن يزيد المستهلك منه لجودة صنفه .

حسنى الشنتناوى

اقتراحات النقابة الزراعية المصرية العامة

لتخفيف الازمة الاقتصادية

تلقينا(١) من النقابة الزراعية المصرية العامة البلاغ التالى :

فى الساعة العاشرة من صباح الأحد حظى بمقابلة (حضرة صاحب الدولة) إسماعيل صدقى (باشا) رئيس مجلس الوزراء وفد من النقابة الزراعية المصرية العامة مؤلف من (حضرات أصحاب العزة) والوجاهة : عبد الحميد السيوفى (بك) . فؤاد أباظة (بك) . ميشيل لطف الله (بك) . الأستاذ محمد محمود جلال (بك) . كامل عوض سعد الله (بك) . باخوس لبنان (افندى) . محمد على محمد (بك) . ثابت ثابت (افندى) . عبد الرزاق الفار (بك) . الدكتور يوسف نحاس (بك) . الاستاذ خليل مطران والأستاذ عبد الحليم نصير .

فتلقاهم (دولته) ببشر وترحيب. ولما سمع (دولته) عبارات الشكر عن تسوية الديون العقارية، قال ما ملخصه ، انه قام بواجبه نحو الملاك المصريين وانه على استعداد لقبول كل اقتراح تكميلى تقدمه النقابة فى هذا الصدد بنفس العناية التى قابل بها اقتراحاتها السابقة، ومن ضمنها هذه التسوية التى كانت حين تقدمت بها النقابة تبدو عسيرة الانفاذ، ولكنها مع المراس والاعتصام بالحق والاخلاص قد امكن تحقيقها على الوجه المطلوب .

ثم دارت مباحثات طويلة استغرقت نحو الساعة فى المسائل التى رفعت بها مذكرات (لدولته) ، فكان يناقش فى كل نقطة منها مبديا رغبة صادقة فى انتهاز الفرص الملائمة لتنفيذ مايتيسر منها .

وقد ختمت المقابلة بالاشادة بأيادى (حضرة صاحب الجلالة الملك) على الثروة العقارية، وبالثناء على (حضرة صاحب الدولة) رئيس الوزراء وعلى (حضرة صاحب السعادة) عبد الوهاب (باشا) لما قام به من النصيب الجليل فى هذا العمل بإشراف (دولته) وحسن مؤازرته .

وعلى الأثر توجه الوفد إلى مكتب (حضرة صاحب السعادة) احمد عبد الوهاب (باشا) فكرر له الشكر، واستأنف مع (سعادته) البحث فى الأمور الآنف ذكرها، وفى مسائل أخرى متعلقة بحماية أسعار القمح والذرة والفول. وقد طلب (سعادته) من النقابة أن تبدى له مايراه مجلس إدارتها فى هذه الشؤون بعد استكماله البحث الذى يجريه الآن فيها .

وهذه صورة المذكرة التى رفعت إلى (دولته) :

---

(١) الاهرام فى ٢٧ ديسمبر ١٩٣٢

مقدمة

لما بوغت العالم بهذه الأزمة الاقتصادية ، ودلت مسبباتها على أنها ستكون طويلة المدى عميقة الغور لأنها أصابت المواد الأولية فى الصميم ، توقعنا أن نصيب مصر من هذه النكبة العالمية سيكون كبيراً ، لأن جل ثروتها مرتكز على إنتاجها الزراعى ، فهو حجر الزاوية فى بنيانها الاقتصادى . وكان من مضاعفات الخطر على مصر انها ماتزال تعالج أزمة أخرى طبيعية يعبر عنها الطب « بأزمة النمو » ، فإن الإصلاحات التى أدخلت على النظم الاجتماعية والتشريعية ونظم الرى والصرف واستتباب الأمن وسائر أسباب العمران والرقى الاقتصادى منذ فجر القرن العشرين قد حركت الأهلين ، بعد جمود طال أمده ، إلى التسابق فى ميدان العمل ، فمضوا بخطى سريعة متنافسين فى إصلاح الأراضي واستكمال العدة الزراعية .

ولما كانت هذه الأعمال واسعة النطاق فى حاجة إلى نفقات طائلة ، وكانت الأموال قد حجت إلى مصر من جميع الأقطار للتوظف حيث الضمان متوافر لها والربح جزيل ، فقد توسع الناس فى الاستدانة يغريهم الطمع فى الكسب العظيم الناتج من الزراعة ، وتستغويهم البنوك بالتسهيلات وبسط اليد . ولو شاءت الأقدار أن تؤجل الأزمة بضع سنوات ليتاح فيها لهم وفاء الجانب الأكبر من ديونهم ، لما كان عليهم بأس . ولكن الحادث طرأ وهم مثقلون بديون كثيرة ، والدائن الأجنبي ضعيف القلب ، يدفعه عدم اطلاعه على حقيقة حالنا إلى المبالغة فى التشاؤم والحذر ، ولا يثنيه عنهما النظر إلى المصلحة القومية ، التى لاتعنيه إلا بقدر التأمين على ماله . فكان طبيعيا أن تقبض المصارف الأجنبية يدها بعد بسطها ، وان تتشدد فى المطالبة وتقسو ، وأن ترفع سعر الفائدة رفعاً كبيراً مستعينة بما يزيد فى دخلها منها على سد مايتعذر تحصيله من بعض المدينين .

من مجموع هذه الاعتبارات ، كان للتبصر بكنه الأمور أن يتوقع حدوث أزمة عقارية عنيفة ، بل مدمرة . إلا أن هذا النوع من الأزمات يختلف عن سواه مما يصيب التجارة والصناعة بأن يبقى كامنا زمناطويلا ، ولا تظهر أعراضه إلا حين تتراكم الأقساط على المدينين ، ويشرع فى نزع الملكيات . ولعل هذه الظاهرة الخاصة هى التى حملت فريقا من الناس على المجاهرة بأن ضائقتنا أخف وطأة ، وان حالنا أرفه بالقياس إلى البلدان الأخرى . وهذا قول كان يصح لو أننا احتطنا من بادىء ذى بدء لأزمة الديون العقارية على النحو الذى بكرت النقابة الزراعية المصرية العامة فى الإشارة إليه مستهلة به مذكرتها « فى شأن التدارك العاجل لكوارث الأزمة الحاضرة » ، وهى المذكرة التى قدمتها للحكومة فى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٣٢ إذ قالت مانصه : « الأزمة وإن كانت عالمية كما هو معروف إلا أن وقعها يختلف باختلاف البلدان . والمحقق أن الأقطار الزراعية تتأثر منها أقل مما تتأثر الأقطار الصناعية إذا وجدت فيها سياسة حكيمة لصيانة المرافق . »

ولما كان كمون الداء زمناً طويلا دليلا على أن الأزمة طويلة الأمد ، فقد كان من البديهى ألا يتسنى حلها بالمسكنات العرضية أو بالحلول الوقتية . وهذا نفس مانبهت النقابة أذهان أولى الأمر

إليه فى قرارات مجلس إدارتها المرفوعة إلى رياسة مجلس الوزراء فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٣١ حيث وصفت حالة البؤس التى وقع فيها المدينون للبنوك العقارية ، وعقبت على ذلك بقولها « انها حالة لم يطرأ على مصر مايشاكلها فى تاريخها الماضى ، ويتعذر أن تنفع فيها المسكنات والحلول الوقتية » . ولذلك رأت أن تدخل بنك التسليف الزراعى ودفعه عن طائفة من المتأخرين مضيعة لمال الحكومة لا مقابل لها من النفع للمدين ، ثم قالت « كذلك ترى الهيئة أن الحل الأوحد هو تسوية مركز كل مدين بجعل الأقساط المطلوبة متناسبة مع ايراده الحالى ، على شرط أن يضم ماعليه من متأخرات إلى الأصل ، وتنشأ له سلعة جديدة طويلة الأمد من غير تكاليف جديدة وبالفائدة الأصلية من غير زيادة عليها » .

ولما بلغ هذا القرار فى حينه إلى الحكومة ، كانت لم تزل متأثرة برأى المتفائلين بقرب زوال الأزمة . فلم تر آنئذ ضرورة لتجشم متاعب هذا الحل وتكاليفه . وكان يبدو لكثير من المحيطين بها أن طلب النقابة الآنف ذكره مستحيل التحقيق ، لأن قيمة النقود قد هبطت ، فلا ترى البنوك العقارية من مصلحتها تمديد آجال السلف ، ولأنه نظراً لانخفاض أسعار الأطيان لا يتيسر لها منح آجال جديدة عن أصل ما هو مطلوب ، إلا بتخفيض قيمته وبإعادة تثمين الأرض بحسب الأسعار الحالية . وهذان القولان قد ردت عليهما النقابة رداً وافيا فى نفس تقريرها بتاريخ ١٩ اكتوبر سنة ١٩٣١ . على أننا نحمد الله ونشكر للحكومة أنها بمقتضى مذكرة وزارة المالية التى وافق عليها مجلس الوزراء يوم ٦ ديسمبر الحالى قد أقرت الآراء التى يصح اعتبارها حلا لأزمة الديون العقارية على نحو ما تمنته النقابة فى قراراتها السابقة . وهذا نص ما افتتحت به تلك المذكرة الجليلة .

« لما رأت وزارة المالية منذ أوائل هذا العام أن الأزمة مازالت حامية الوطيس ، وان الأمل بقرب انفراجها ما لبث ضئيلا ، وان الإجراءات التى اتخذتها الحكومة بشىء كثير من التضحية المالية سواء أكانت عن طريق التدخل الذى قام به بنك التسليف الزراعى أم عن طريق الصفقات التى اتمتها الشركة العقارية لم تكن لتكفى لمعالجة الديون العقارية وانها إنما كانت اجراءات مؤقتة يبررها الأمل وقت اتخاذها بقرب انقشاع غياهب الضيق العالمى ، فكرت جديا فى الطريقة المثلى التى يمكن أن تحول بها دون عرض الكثير من الأراضى بأبخس الاثمان ، مما يكون له أسوأ الاثر فى قيمة الثروة الاهلية ، وجلها ثروة عقارية زراعية الخ . »

فهيئة المجلس تنضم بارتياح إلى ما أبداه الرأى العام من استحسان هذا الحل الموفق . ولما لم تكن لها غاية فى هذا المعهد إلا خدمة مصالح البلاد الاقتصادية والزراعية ، كان حقيقا بها أن تعترف للذين قاموا بهذا المجهود الشاق خير قيام ، بأنهم قد وصلوا بمجهودهم إلى أن جعلوا من الممكنات المحققة الأمر الذى ظن قبلا مغالاة فى الطلب وتكليفا بما لا يرام من بعيد الآمال . ولا يفوتها فى هذا الصدد الثناء على البنوك العقارية أيضاً ، وفى مقدمتها البنك العقارى المصرى ، لما أبدته من حسن الاستعداد وصادق المعاونة لإقالة عثرة المدينين المصريين .

ويرى المجلس أن الاتفاق الذى تم مع تلك البنوك قد سمح للثروة العقارية المصرية أن تجتاز

حالياً منطقة الخطر وان تصل إلى مرفأ الأمان ، حيث يرجو ألا يفاجئها الزمن بحوادث غير متوقعة تخلف أصدق الظنون ، أعاذ الله البلاد منها . غير أن هذا العمل الجليل الذى تم إلى الآن، ليس فيما تعتقده الحكومة بالبداهة هو كل ما يقضى به الواجب لصيانه الثروة العامة ، وان هو إلا بدء جميل تتبين منه أنها ما دامت قد تحللت من فكرة التفاؤل ، ستوالى مساعيها ومجهوداتها لاستكمال الإصلاح، وانها ستحل كل اقتراح مؤد إلى هذه الغاية محله من العناية المعجلة .

يقتضى استكمال الإصلاح الآنف ذكره الحلول الآتية :

الاقتراحات التى يتشرف المجلس بعرضها

أولا — ألا تضن الحكومة بتضحية جديدة . فتحمل بنك التسليف الزراعى بفرعيه على تخفيض فوائده لجميع سلفه من ٧٪ إلى ٦٪ على الأكثر، وذلك لنفس الاعتبار الأساسى الذى بنت عليه الحكومة تدخلها فى مسألة الديون العقارية، وهو ضآلة ريع الأرض، ولأن نفس الاتفاق المعقود مع البنوك العقارية الكبرى وقبولها تنزيل الفائدة لا يجيز لمعهد أنشىء على أساس التضحية لإغاثة المنتجين المصريين أن يتقاضى فائدة تربو على فوائدها . أما فيما يتعلق بالسلف الزراعية ، فالمجلس لا يجهل أن الحكومة قد ضمنت لحملة أسهم ذلك البنك ربحا أدناه ٥٪ سنويا ، وذلك حين كان سعر الفائدة عاليا ، ولا يجهل أيضاً ما يتحمله البنك من المصاريف العمومية ، وما يحسب له حسابا من سلف قد يتعذر تحصيلها . وربما كانت هذه الحالة هى السبب فى أن البنك لم يكتف بفائدة ٧٪ مع جسامتها، بل جرت عادته على أن يضيف إليها عمولة وأرضية وخلافهما فى الإقراض على الحاصلات الزراعية ، وعلى أن يبيع الأسمدة والبذور مضيفاً إلى أثمان مشترياته منها علاوات تدل عليها المقارنة بين أسعار بيعه إياها والأسعار المتداولة فى السوق . ولكن المجلس يلاحظ من جهة عامة أن الاعتبار الموجب لتخفيض سعر الفائدة الحالية إلى ٦٪ ، والعدول عن تلك العلاوات التى لا تلائم مركز البنك وطبيعة العمل الذى خلق له، يتحتم ترجيحه على أى اعتبار آخر مادامت عزيمة الحكومة قد صحت على إعانة المنتج المصرى ، فقبلت أن تتحمل فى سبيل تلك الإعانة تضحيات لها ذلك الأثر الحميد. ولما كان نصف أسهم البنك بين يدى الحكومة، فإنه لم يتسن لها التفاهم مع المساهمين على أن يأخذوا بنصيب من الفرق الذى يحدثه تخفيض الفائدة. فليس بالخطب الجسيم أن تسقطه الحكومة من حصتها ، وهذه الحصة إنما هى جزء من المال الذى خصصته لمؤازرة المنتجين . وما عليها إلا أن يكون لهذا المال ربح يزيد على القدر الذى قضت السنين الطوال أن تودع به نقودنا فى البنوك، ولا يغل لها أكثر من ٢٪ . وفى يقين المجلس أن الحكومة لن تبالى هذه التضحية الصغيرة فى سبيل الإنقاذ الذى شرعت فيه، وهى عليمة أن معظم رؤوس الأموال الموظفة فى البلاد أجنبية، فلا يرجى أن ينزل أصحابها عن أى شىء من الفائدة التى يتقاضونها، إلا أن يسبقهم بنك التسليف فى النزول عنها. وقد لمح فى هذا العام أن البنوك الأخرى جعلت أدنى حد لفائدة التسليف على الحاصلات ٧٪ ، على حين أن خزائنها مكتظة بالأموال المتعطلة ، وأنها لا تدفع أكثر من ١ إلى ١ ½ ٪ فوائد على الأموال المودعة لديها. فلا مشاحة فى أن بنك التسليف الزراعى، إذا خفض فائدته، اضطرت الى مجاراته من قبيل المنافسة،

أما فيما يتعلق بالسلف العقارية ، فقد كانت أمنية المجلس متجهة الى التماس جعلها ٥٪ حتى تضرب الحكومة بذلك للبنوك الآخرى خير مثل ، مادام رأس المال جميعه مقدما منها ، وكم من المليارات قدمتها الحكومات الأجنبية لجماعات التعاون فى بلادها من غير أدنى مقابل ، وهى بذلك لا تقل خدمتها لنفسها عما لو كانت تتقاضى أرباحا . على أنه لا مراء فى أن حالة المالية المصرية ما زالت أفضل من حالة معظم تلك الدول التى لا تستطيع الموازنة بين دخلها وخرجها. الا أن المجلس راعى القصد فى طلبه حتى يقربه جهد المستطاع الى عطف الحكومة . فرأى أن يرجو منها تخفيف فائدة السلف العقارية الى ٦ ٪ اذا لم تجد سبيلا الى اقرار ما هو أدنى منها .

والمجلس يذكر أنه نظراً لرخص فائدة المال فى الوقت الحاضر، قد تسنى للحكومة أن تصدر أذونا على خزانتها لدفعها للبنوك العقارية وقبل البنك الأهلى المصرى صرف قيمتها . فهى مستطيعة كذلك اصدار بونات بمقدار المال الذى خصت به بنك التسليف العقارى، وهو مليون جنيه سيزاد الى ثلاثة ملايين ، بفائدة لا تزيد على ٤٪ أو ٤ ١/٣٪ فيسهل لها ذلك تلبية رجاء الزارع بتخفيض الفائدة للسلف العقارية .

ثانيا — أن تنظر الحكومة فى أمر المدينين لغير البنوك العقارية، ومعلوم أن فى مصر عدداً من تلك البنوك زائدا على حاجتها، وانها اندفعت بعامل المزاحمة الى التساهل مع المقترضين، فأنشأت تفتح لهم الحسابات الجارية على الامضاء ، وتقطع لهم الكمبيالات، وتقرضهم على سنداتهم واسهمهم بسخاء . كانت تنص دائما على أنه اذا استحق الدين ولم يسدد تحولت الفائدة الى ٩٪ فعندما انفجرت هذه الازمة وأصيب المدينون جميعا بالإعسار ، استصدرت البنوك أحكاما عليهم تلزمهم بتلك الفائدة المرهقة مضافة الى الأصل وفوائده . وأخذت اختصاصات على اطيانهم بحيث أصبحت مثقلة بهذه التكاليف الباهظة . ومثل ذلك جرى للذين اشتروا من الشركات العقارية أطيانهم بالتقسيط . ولا جدال فى أن هذه الحالات المتعددة جديرة بنفس الرعاية التى منحت لمدينى البنوك العقارية . فالمجلس يرجو من الحكومة ان تتدخل فى هذا الشأن تدخلها فى مسألة الرهن الاختيارى ، فتحمل البنوك والشركات على تخفيض الفوائد جميعها الى حد الأصل المشروط فى العقود .

ثالثاً — أن تضع الحكومة مشروع قانون لجعل الحد الأعلى للفوائد التى يجوز التعاقد عليها ٧٪ بدلا من ٩٪ ، ويشجعنا على التماس هذا الصنيع الجليل من الحكومة ما أبدته الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة من صحة النظر فى ملابسات الحالة الحاضرة فى حكم حديث لها أبطلت به الشرط الجزائى المنصوص به على جعل الفائدة ٩٪ على أساس رأس المال فى حالة تأخر المدين عن تسديد الأقساط ونزع ملكيته بهذا السبب ، وقد رأت هذه الهيئة الموقرة أن إكراه المدين على دفع هذه الفائدة العالية فى هذه الظروف القاسية إرهاق يأباه الإنصاف .

ولا ريب فى أن حكومتنا ستتلقى هذا الطلب بصدر رحب، وأن الهيئة التشريعية لمحكمة الاستئناف المختلطة ستوافق عليه بعدما بدا فى الحكم الآنف ذكره من بادرة حسن استعدادها . فإن سلامة البلاد تقتضى ذلك، وقد شهدنا أن جميع الدول من أجل هذه السلامة قد اتخذت خططاً غير مسبوقة

فى تخفيف الأعباء عن المدينين ، فبعضها مضى إلى أن قرر الإرجاء الاضطرارى لسداد الديون إلى أجل معلوم ، و بعضها قد ذهب إلى أبعد من ذلك فألغى نصف الديون العقارية وقسط سائرها بفائدة ٤٪ مثل رومانيا . ناهيك بما فعلته الدول نفسها فى ديونها تلقاء الدول الأخرى من إرجاء وتخفيض وإلغاء .

وعلى كل حال، فالأساس الذى بنيت عليه الفائدة هو أنه لا يجوز أن يربو سعرها على ما ينتجه المال المقرض من ثروة ، فإذا زاد الأول على الثانى كان هو الربى بعينه .

بهذه الحلول الثلاثة تكون أعصى عقد الديون قد حلت ، وتكون البلاد قد استعادت نشاطها الاقتصادى ، فترجع إليها الثقة ، ويستأنف دولاب الأعمال دورانه بعد طول العطلة ، فتستعيض البنوك والشركات من ذلك النشاط ما ضاع من فرق الفوائد .

مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢

وهذه صورة اقتراح آخر رفع إلى (دولته) أيضا :

(حضرة صاحب الدولة) رئيس مجلس الوزراء

نتشرف بابلاغ دولتكم أن مجلس إدارة النقابة الزراعية المصرية العامة فى اجتماعه يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢ أراد استيفاء البحث فى مسألة الديون المطلوبة لغير البنوك العقارية ، والتى كان قد بحثها فى جلستى ١٧ و ١٨ ديسمبر الحالى من ناحية سعر الفائدة، إذ أن تجنب هذه الناحية مسألة لها خطرها، وهى مسألة المدة . وبعد إطالة البحث فيها قرر أن يرفع فى شأنها الاقتراح التالى :

معلوم أن للبنوك الكبرى غير العقارية مبالغ كبيرة أخذت بها اختصاصات على أطيان عملائها من الزراع، أو أمنت سدادها برهون غير طويلة المدد وأقساط لا يتسنى لهم تسديدها الآن مع ضآلة ريع الأرض، وان البنوك المذكورة، بطبيعة تكوينها وأحكام نظامها، لا تقدر على منح مهلات مديدة لمدينيها كما تقدر عليه البنوك العقارية التى تختلف عنها بطبيعة تكوينها وأحكام نظامها .

ولما كان المال المتعطل فى البنوك التجارية من تأخر تسديد مطلوباتها لا يخلو من خطر عليها فيما لو تقوضيت الأمانات أو بوغتت بكثرة السحب عليها ، فهى مضطرة إلى اتخاذ الإجراءات القانونية العاجلة لاستيفاء ديونها والتأهب الدائم لكل طارىء .

ولما كان قد يصعب مفاوضة تلك البنوك فى أمر مصابرة مدينيها من الملاك إلا إذا وجدت الطريقة التى بها تستطاع حمايتها من الأخطار البادى ذكرها ، فقد رأت هيئة المجلس أن الحكومة المصرية تستطيع ، بلا غرم عليها، أن تتفق مع تلك البنوك على مهلة تمنحها لمدينيها لعدة من السنين تقدر بين الفريقين ، كأن تكون خمس سنوات ، وذلك مقابل إنشائها أذونا على خزينتها لخمس سنوات تعادل قيمتها الديون المتأخرة لتلك البنوك على الملاك مرصودة لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ، بحيث إذا احتاجت تلك البنوك إلى مبالغ من قيمة الأذون المذكورة لتغطية مراكزها ودرء أى خطر عنها ، قدمت

لها الحكومة من تلك الأذون مايسد حاجتها بفائدة معادلة لفائدة الأذون وبهذه الطريقة تستطيع الحكومة أن تنقذ عددا كبيراً من المنتجين المدينين الذين أخذت تلك البنوك اختصاصات على أطيانهم، وأمنت ديونها برهون عليها قصيرة الآجال . ولايغرب عن البال أن هذا العمل هو تتميم ضرورى للتسوية الموفقة التى عملت مع البنوك العقارية، وبدونه لاتأتى هذه التسوية بالفائدة المرومة ، إذا أخذت البنوك التجارية بالتنفيذ الجبرى للحصول على مطلوبها ، فعرضت أملاك دائنيها للبيع، فإن أولئك المدينين الذين رهنوا لها أملاكهم رهنا ثانيا أو أخذت اختصاصات فى الدرجة الثانية عليها ستنزع منهم تلك الأملاك فتضيع الفائدة التى كانت مرجوة من التسوية العقارية .

ولما كانت الحالات التى أخذ فيها اختصاص أو رهن ثان متعددة بسبب الحالة الحاضرة الاستثنائية ، فيرى المجلس أن اقتراحه خليق بأن تمنحه الحكومة العناية التى تحقق بها البلاد أمنية من أجل أمانيها .

الحل الموفق
لمشكلة الديون العقارية

يهجنى [1] وايم الحق ، ويشرح صدرى ، أن أسجل للحكومة مع المسجلين محمدة كبرى وفوزاً مشكوراً فى مشكلة الديون العقارية . فبنفس القلم الهادىء المنزه عن الهوى الذى كتبت به فى ١٣ اكتوبر الماضى تقريرى للنقابة الزراعية المصرية العامة آخذاً على الحكومة عدم مبادرتها بإنقاذ الثروة العقارية المصرية ، وداعياً إلى مؤتمر اقتصادى زراعى يعالج ذلك الخطر الداهم، فأغضبت به من أغضبت، ولكننى أرضيت ضميرى . بنفس ذلك القلم الهادىء البرىء أشيد اليوم بصنيع الحكومة وأحمد الله على توفيقها إليه . وإن مثلى ممن وقف على العقبات التى تكتنف حلا كهذا ، وعرف دقائقها وجلائلها ، ليقدر كل التقدير المجهود الشاق المضنى الذى عاناه (حضرة صاحب السعادة) احمد عبدالوهاب (باشا) فاستحق به ما وجهه اليه من الثناء (حضرة صاحب الدولة) رئيس الحكومة فى ختام مذكرته المرفوعة إلى مجلس الوزراء ،وهو ثناء يردده جميع المصريين على اختلاف نزعاتهم ومشاربهم .

هذه باقة أقدمها للحكومة بارتياح ، ولكننى أرجو أن تتلوها باقة أخرى أقدمها لها حين تستكمل ما بدأت به من برنامج الاصلاح الشامل لمعضلة ديون الزراع . فلا مشاحة فى أن المشكلة العقارية لد حلت حلا يمكن اعتباره نهائيا، إذا سمحت الأقدار بأن تستعيد المواد الأولية جانبا من قيمتها

---

(١) الاهرام فى ١١ ديسمبر ١٩٣٢

المفقودة، وإن قل ، وإذا استكمل القائمون بالأمر العلاج على النحو الذى ذكرته الصحف من تسوية مشكلة الاختصاصات المتعددة وسواها . إلا أن النقطتين الأساسيتين اللتين تقوم عليهما ثروة البلاد ، كما قلنا، وأقرتنا مذكرة الحكومة عليه هما: عدم تناسب غلة الأعيان مع مدة النسيئة ومع سعر الفائدة. فهاتان النقطتان قد عولجتا فى تسوية الديون العقارية ، وتوطد بمعالجتهما ركن كبير من بنيان ثروتنا . أما تمام التوطيد ، فلا يكون إلا بأن تلحظ النقطتان المذكورتان فى سائر المعاملات بين الدائن والمدين المنتج . ولما كان أكبر ما عمل لمصلحة الزارع المصرى هو ذلك المعهد الجليل الذى أنشىء خصيصاً لإقالة عثرته وتفريج كربته ، نعنى به بنك التسليف الزراعى بفرعيه التجارى والعقارى، فمن الضرورى لاستيفاء الاصلاح المطلوب أن تخفض فوائد التعامل معه، إذ لا يستقيم فى الذهن ولا فى العمل أن تحمل البنوك الأجنبية، وهى بنوك استثمار محض، على إنزال الفوائد إلى ٥ أو ٦ ٪، ويبقى معهد الانقاذ متقاضيا ٧ ٪ على السلف الزراعية أو العقارية .

ولست أجهل المصاعب التى تحول دون هذا التخفيض الذى تطلبه الأمة من بنك التسليف الزراعى ، ولكن نفس السبب الذى حدا الحكومة على توسطها الكريم وتضحيتها السخية، وهو بخس ريع الفدان، هذا السبب يحتم تخفيض الفائدة على سلف المواد الزراعية من أسمدة وتقاو إلى سائر ما يدخل فى هذا الباب من السلف على الحاصلات الزراعية . أليس فى الحق أن سعر ٧ ٪ إذا نظرنا اليه إطلاقا قد أصبح فى ظروف مصر الحاضرة سعراً ربويا . فإذا ماصحت عزيمة الحكومة، كما نرجو، على تخفيضه بالنسبة لبنك التسليف الزراعى، تسنى لها بعد ذلك وضع تشريع يرد أقصى سعر الفائدة العامة إلى ٦ ٪ ما دامت هذه الأزمة فاعلة أفاعيلها المدمرة التى نشهدها .

وفى اعتقادنا أن الهيئة التشريعية لمحكمة الاستئناف المختلطة ، إذا قدم لها مشروع قانون فى هذا المعنى مدعم بالأسباب الجوهرية الداعية اليه، لا تتردد فى إقراره ، وقد عرف المصريون لهذه الهيئة الجليلة بمزيد الاغتباط ما أبدته من العطف على المدين المصرى فى ذلك الحكم النهائى الذى صدر أخيراً ناقضاً ماهو مشروط فى عقود الرهن من جعل فائدة التأخير على رأس المال ٩ ٪ فى حالة نزع الملكية ، باعتبار أن هذا الشرط تعسفى فى مثل هذه الضائقة .

وليس بعزيز على الحكومة بعد ذلك البدء الجميل أن تتمه بما يبلغه الغاية من الكمال .

خطر عاجل

يجب تداركه

طرأت (١) حالة على السوق لها شديد خطرها، فرأيت من أول واجبي التنبيه اليها وإبداء ماعن لى من العلاج العاجل لتداركها قبل فوات الوقت ووقوع كارثة أصبح منتجو القطن لا يقوون على تحملها. فإن لم يكن ما أعرضه فى هذه الكلمة بالعلاج الحاسم ، فلأولى الحل والعقد أن يتدبروا ويتخذوا من الوسائل ما يرونه الأصلح لدفع الكارثة. وعلى كل حال أجد فى هذا التنبيه ماسيدعوهم إلى الحيطة الواجبة ، وأرجو كل الرجاء أن يوفقوا لدرء الخطر .

معلوم أن جل المحصول القطنى لهذا الموسم قد بيع فعلا اضطراراً ، نظراً لحالة الضيق المستحكم الشامل . وأن معظم البيوع قد عقدت تحت القطع أى على الكنتراتات ، تلك الطريقة المشؤومة التى لم توفق الحكومة حتى الساعة لحظرها مع اقتناعها بأخطارها . ومعلوم أيضا أن سعر كنتراتات نوفمبر الماضى كان زائداً على سعر يناير . فكان التجار يأبون التعاقد على شهر نوفمبر ، بل جعلوا ميعاد القطع شهر يناير الآتى لمعظم الصفقات المعقودة خوفا من المفاجآت التى كانوا يتوقعونها من كثرة المكشوفين على ذلك الاستحقاق . وقد صادف هذا التأجيل هوى من نفس أصحاب الأقطان الذين كانوا فى أول الموسم يمنون أنفسهم باستمرار الصعود .

من ذلك يرى إن الكميات التى سيقطع سعرها فى استحقاق يناير الآتى جسيمة جداً . وهذه الجسامة نفسها ستكون شديدة الخطر . لأن السوق لا تستطيع اهتضام كل المقادير التى ستعرض للبيع قطعا للأسعار . ولما كانت عادة السواد الأعظم من البائعين أن ينتظروا آخر لحظة لقطع السعر، أو نقل المركز من يناير إلى مارس، فسيزيد الضغط زيادة عنيفة يخشى منها أولا على الأسعار نفسها أن تتدهور ، وثانيا على الفرق أن يتسع كثيراً بين استحقاق يناير ومارس وهذا الفرق الآن يزيد ٣٥ بنطا فى سعر مارس على سعر يناير ، فى حين أن الأمر كان على العكس بين استحقاق نوفمبر الماضى ويناير، إذ كان سعر الأول يزيد على سعر الثانى زيادة مذكورة بسبب قلة المعروض وتدخل الفريق المسمى بجماعة احتكار الساكل، الذى تسلم فلييرات ذلك الشهر. فالخطر إذن محقق، وقد أصبح إتقاؤه من أصعب الأمور الآن. ولا أرى وسيلة ناجعة إلا أن تطلب وزارة المالية من التجار بيانا وافيا عن جملة المقادير المبيعة على استحقاق شهر يناير وأن توزع هذه المقادير على الأيام الباقية من ذلك الاستحقاق بحيث لا يباع أو ينقل فى كل يوم إلا القدر الذى يرى إمكان بيعه أو نقله من غير إحداث رجة فى السوق. وأن توزع المقادير المبيعة أو المنقولة كل يوم بمتوسط السعر على التجار

---

(١) الاهرام فى ١٥ ديسمبر ١٩٣٢

بنسبة ما لدى كل منهم من الكميات التى أبلغوا الوزارة عنها. وهم بدورهم يوزعون ما خصوا به على عملائهم بنسبة ما لكل منهم من القطن . وإذا وجد أنه يستحيل تصريف كل ما هو مستحق للقطع أو النقل فى المدة الباقية من استحقاق يناير، فيمد أجل ذلك الاستحقاق إلى ١٠ أو ١٥ فبراير مثلا، وتؤجل آخر فليبرات يناير الى الأجل ، الممدود أو تجعل فليبرة رابعة فى منتهى ذلك الأجل .

هذا علاج جرىء ،ولكنه لازم إتقاء لخطر كبير يهدد جمهور الزراع الذين أصبحت حالتهم فى منتهى البؤس . وأقول جرىء ،لأنه يصطدم بمعارضات شتى من لجنة البورصة ،وهى شديدة المحافظة على التقاليد ، ومن التجار الذين قد يحتجون بسرية عملياتهم ، ومن البائعين أنفسهم الذين قد يريدون الاحتفاظ بحريتهم ليقطعوا أو ينقلوا فى اليوم الذى يختارونه . ولكنى أعرف أن (حضرة صاحب الدولة) وزير المالية يستطيع بجرأته وإقدامه التغلب على هذه الصعاب جميعها إذا اقتنع بأن هناك خطراً محققا يجب تفاديه ، وله من مقدرة (حضرة صاحب السعادة) عبد الوهاب (باشا) رمن غميرة جناب المسيو خلاط رئيس البورصة وخبرته معوان عظيم على تحقيق هذه الأمنية .

وليس الوقت بمسعفى، مع الأسف، لأبين فى هذه العجالة الطرق التى يمكن بها التغلب على الصعوبات التى ذكرت، على أن القائمين بالأمر ليسوا بحاجة لمن يضىء لهم النهج،وهم على أتم كفاية ودراية .

وعلى كل حال ، أرجو حضرات اخوانى البائعين تحت القطع فى شهر يناير أن يحتاطوا وألا يلقوا بأنفسهم فى الخراب، ظانين أن فى الانتظار فائدة وما فيه إلا الضرر المحقق والخسارة المؤكدة.

حالة القطن فى العالم والقطن المصرى

أو أعمال لجنة القطن الدولية ومؤتمرها

تقرير هام للدكتور يوسف نحاس (بك)

تلقينا (١) من النقابة الزراعية المصرية العامة التقرير التالى :

هذا ملخص الأعمال التى قامت بها اللجنة الدولية للقطن المصرى والمؤتمر العالمى اللذان عقدا فى « براغ » فى شهر يونيو الماضى،وقد تلى على مجلس إدارة النقابة فى اجتماعه الأخير بالأسكندرية يوم ١١ سبتمبر الحالى. فأثنت الهيئة على واضعه (حضرة صاحب العزة) الدكتور يوسف نحاس (بك) السكرتير العام للنقابة ومندوب الحكومة المصرية لدى اللجنة والمؤتمر الآنف ذكرهما .

---

(١) الاهرام فى ٢٤ سبتمبر ١٩٣٣

وترى فى هذا الموجز صورة جلية لحالة القطن الآن فى مختلف الأقطار، والقطن المصرى بخاصة. وكلا الأمرين يهم الاطلاع عليه جمهور الزراع، فضلا عن رجال المال والأعمال الاقتصادية فى البلاد.

ومجلس إدارة النقابة يوالى مباحثه فى أهم الشئون الاقتصادية التى تشغل الأمة المصرية فى هذه الأيام وسينشر قراراته على أثر استيفائه تلك المباحث المعضلة المتشعبة .

خليل مطران
السكرتير العام المساعد

نص التقرير

أتشرف بأن أرفع لمجلس إدارة النقابة الزراعية المصرية العامة هذا التقرير موجزاً فيه أهم المسائل التى دار عليها البحث فى اللجنة الدولية القطن المصرى وفى مؤتمر القطن اللذين عقدا بمدينة « براغ » فى شهر يونيو سنة ١٩٣٣ .

اللجنة الدولية للقطن المصرى

كان جدول الأعمال فى هذه اللجنة يشمل المسائل الآتى ذكرها .

أولا — تجديد الاتفاق الخاص برطوبة القطن الذى تم بين الغزالين ومصدرى القطن بالاسكندرية فى مؤتمر باريس ، والذى بموجبه حددت درجة رطوبة القطن بـ ٨و٥٪ مع تجاوز ٤و٠٪ زيادة أو نقصاً عن هذا الحد، بمعنى أنها ان زادت على ٨و٩٪ وجب على المصدر أن يخصم ثمنها للغزال . وان كانت أقل من ٨و١٪ فعلى الغزال أن يحاسب المصدر على الفرق . ولا محاسبة بين الطرفين اذا كانت درجة الرطوبة بين ٨و١٪ و٨و٩٪ .

ذلك الاتفاق كان قد عقد لسنة واحد تنتهى فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٢ ، ثم جدد دفعة أولى فى إجتماع اللجنة الدولية « بوندرمير » فى شهر يوليو سنة ١٩٣٢ لسنة أخرى آخرها أول سبتمبر سنة ١٩٣٣ . فتقرر فى براغ مد أجل هذا الاتفاق مرة ثانية إلى أول سبتمبر سنة ١٩٣٦ .

ثانيا — استعمال أكياس مصنوعة من القطن للتعبئة .

سبق للغزالين أن اقترحوا استبدال الاكياس المستعملة الآن والمصنوعة من القنب بأخرى من القطن تخلصا من فضلات القنب وأليافه التى تعلق بالبالات، وكانت قد أجريت فعلا تجارب قامت بها مصلحة الأملاك الأميرية وشركة بنك مصر للغزل وشركة الغزل الأهلى بالأسكندرية من جهة، وبعض المستصنعين فى انكلترا وغيرها من جهة أخرى للوصول إلى صنع أكياس ملائمة بكلفة قليلة . ولما كانت تلك التجارب لم تصل إلى غايتها ، فقد رؤى تأجيل البحث فى هذه المسألة إلى اجتماع اللجنة المقبل ، وقد ظهر أن تغطية البالة بأكياس مصنوعة من القطن تكلف نفقة إضافية قدرها خمسة شلنات أى أن جملة المحصول المصرى تحمل نفقة إضافية قدرها نحو ربع مليون من الجنيهات سنويا. ولم يكن

الغزالون مستعدين لتحمل هذه النفقة الإضافية، وبالطبع فإن المنتج المصرى أقل منهم استعداداً لأخذها على حسابه. وقد قيل فى هذه النقطة إن الأمر لا يخص إلا المغازل المخصصة لصنع البضائع الأنيقة التى يضيرها أن تتخلل نطها قطعة من القنب (الخيش). أما الذين يغزلون النمر العادية فلا يضيرهم أن تكون فضلات من الخيش عالقة بالقطن. فلا وجه لتحميلهم نفقات إضافية. والمرجو أن يؤدى استمرار التجارب إلى صنع اغلفة قطنية قليلة الكلفة وافية بالغرض، فينفتح بذلك باب جديد لاستهلاك القطن، وتنشأ فى البلاد صناعة جديدة يقوم عليها بضع مئات من المصريين. وإذا تناولت الصناعة الجديدة عمل الزكايب أيضا، فإن القطن الذى يستهلك فيها يزيد على ٢٥ ألف بالة فى السنة. ولا جدال فى أن هذه المسألة جديرة بعناية أولى الأمر ورجال المال فى مصر لمزاياها التى ذكرناها، ولأننا نصبح فى غنى عن استيراد ما تحتاج إليه البلاد من الأكياس والزكائب، فتحفظ البلاد مبلغاً مذكوراً يخرج منها سنوياً. وقد أشار المستر « ارنوبيرز » الذى تولى معالجة هذا الموضوع فى المؤتمر بوضع تشريع يحظر استعمال الأكياس المصنوعة من القنب فى الحقول والمحالج والمكابس.

ثالثاً — أصناف القطن الجديد.

سعت لجنتنا المصرية لاستطلاع رأى الغزالين فى أصناف القطن المصرى الموجودة والتى قد أثارت كثرتها شكاياتهم المتكررة، وذلك لمعرفة الأصناف التى لا توافقهم للكف عن زرعها. ولما كان اتحاد غزالى القطن الدولى قد جمع بعض إحصاءات عن كمية المستهلك من كل صنف من أصناف القطن المصرى، فقد رأت اللجنة فى اجتماع « وندرمير » سنة ١٩٣٢ أن تطلب منهم إرسال كتاب دورى إلى غزالى القطن المصرى لتعرف آرائهم فى هذا الشأن واتخاذ بياناتهم قاعدة لمناقشة مجدية فى اجتماعها المقبل.

إلا أن ما قدم للجنة فى اجتماع « براغ » الأخير لم يلق على هذا الموضوع نوراً يهتدى به، وكانت لجنتنا المصرية قد كلفت قبل ذهابها إلى « براغ » حضرتى فؤاد (بك) أباظة والأستاذ حسين عنان من أعضائها أن يضع الأول تقريراً عن القطن المعرض، والثانى تقريراً عن القطن جيزة نمرة ٧ وسخا نمرة ٤ ليوزعا على أعضاء المؤتمر. قدارت مناقشة حول التقريرين المذكورين انجلت عن رغبة الغزالين فى هذه الأصناف الجديدة، وان تكن قد وجهت إليها بعض انتقادات.

مثال ذلك أن أحد الأعضاء قال انه يوجد فى صنف الجيزة نمرة ٧ كثير من اللطخ السوداء حتى فى الرتب العالية منه. وقد أبدت النقابة الفرنسية العامة لصناعة الأقطان ارتياحا كبيراً للقطن المعرض وأوصت باستعماله. وعارض هذا الرأى فريق آخر من الغزالين الفرنسيين، فاتضح أن هذا الفريق لا يغزل إلا النمر العادية بخلاف النقابة التى تخصصت لغزل النمر الرفيعة. وعلى كل حال، فقد أجمع الرأى على أن مصر تضل السبيل إن هى صرفت جهودها إلى إنتاج الاقطان ذات التيلة الطويلة، لأنها غير مطلوبة إلا بمقدار، وستبقى كذلك زمناً طويلا. وأنه يجب عليها أن توجه عنايتها إلى إنتاج القطن المتوسط التيلة المتناسق فى طول فتلته ومتانتها، وأن تصرف النظر عن إيجاد أصناف جديدة،

والاكتفاء بتحسين الموجود منها الآن من حيث المتانة والتناسق وجودة النوع . وقد نصح أحد الغزالين للمصريين أن يجربوا نوع القطن الذى يزرع فى « بيرو » المعروف باسم « طنجس » .

رابعا — استعمال القطن المصرى لصنع إطارات السيارات .

كان المندوبون المصريون قد طلبوا أيضا أثناء مداولات اللجنة فى « وندرمير » أن يجمع اتحاد غزالى القطن الدولى إحصاءات تبين نسبة مايستهلك من القطن المصرى فى صناعة إطارات السيارات. ولكنه تعذر تقديم هذه الإحصاءات فى اجتماع « براغ » ومعلوم أن استعمال الأقطان ذات التيلة الطويلة لهذه الصناعة قد تناقص تدريجيا ، إلا أن معلومات أدلى بها المستر « بيرز » لدى اللجنة تبشر بالعودة إلى الأقطان الطويلة التى أصبح استعمالها ضروريا فى الطريقة الجديدة التى استنبطت لصنع الإطارات ، ومن ناحية أخرى فإن الزيادة المتواليسة فى استعمال سيارات النقل الثقيلة ستدعو إلى استهلاك أكثر فى القطن الطويل الذى لايصلح سواه لصنع أغطية العجلات المتينة جداً .

خامسا — مزاحمة الحرير الصناعى للقطن المصرى .

طلب الأعضاء المصريون فى وندرمير أن يقدم اتحاد الغزالين الدولى للجنة إحصاءات عن إنتاج الحرير الصناعى ومقدار استهلاكه فى جميع بلدان العالم لدراسته فى اجتماع « براغ » ،ولكنه تعذر مع الأسف تقديم أرقام وافية ، نظراً لإباء أصحاب مصانع الحرير الصناعى إفشاء مايعدونه من الأسرار التجارية . لذلك رأت اللجنة نفسها مضطرة لتأجيل هذا البحث إلى الاجتماع المقبل ريثما يتيسر الحصول على إحصاءات تجعل المناقشة ذات جدوى . إلا أنه عرض تقرير من أحد كبار الغزالين الفرنساويين عن مزاحمة الحرير الصناعى للقطن فى فرنسا، فظهر منه أن تلك المزاحمة قد أثرت تأثيراً خاصا فى استهلاك الأقطان الرفيعة . ولأهمية هذا التقرير نلخصه فيما يلى :

قال واضع التقرير المسيو « دى لابوميل » المندوب العام عن النقابة الفرنسية العامة لصناعة الأقطان : إن هذه المسألة هامة جداً لأنه إذا عزى الكساد الذى أصاب الصناعة القطنية إلى إنتشار الحرير الصناعى، فإنه عارض لايزول بانقضاء الأزمة العالمية، بل ينزل منزلة العلة المستديمة. وإن ماهدا إلى الآن من النتائج الرقمية هو أن الحرير الصناعى قد أضر خاصة بالحرير الطبيعى، إذ بلغت نسبة استهلاك الأول ٢ ½ ٪ مقابل ٠,٥ ½ ٪ للثانى أما التأثير فى استهلاك القطن، فما يزال ضئيلا ، لأن النسبة هى ٢,٥٠٪ للحرير الصناعى مقابل ٥٢,٤١٪ للقطن . على أن هذه الظاهرة لاتنفى الخوف من أن يحل باستهلاك القطن خطر مستقبل من جراء مزاحمة الحرير الصناعى ، وقد حل هذا الخطر فعلا إلى حد ما بالأقطان الرفيعة وبخاصة الملابس والأقمشة التى كانت تصنع من القطن الجيد وحده أو منه ممزوجا بالصوف أو الحرير الصناعى . فطغى عليها الحرير الصناعى طغياناً كبيراً وقع معظم حيفه على جميع مواد الترف التى كانت مقادير كبيرة من أقطاننا المصرية الجيدة تستهلك فى صنعها، فأصبحت الآن تصنع من الحرير الصناعى لرخص ثمنه ولمنظره البراق الذى يستغوى المستهلكين . وهذا يفسر مامنى به الغزالون الفرنسيون الذين يستعملون القطن الساكل والأشموني من كساد جعل

حالتهم تعبة جداً ،فى حين أن الذين يغزلون القطن الأمريكى فى النمر العادية قدشعروا منذ سنة بنشاط محسوس وتناقص فى عدد عمالهم العاطلين ، ذلك أن صناعة الحرير الصناعى تقتضى مزجه بالقطن للتقوية .ولا يستخدم لهذا المزج سوى الأقطان العادية ، بحيث أن رواج الحرير الصناعى قد زاد فى رواجها،ولكنه عطل استنفاد الأقطان الطويلة تعطيلا ذا بال . وقد تضمن التقرير تفصيلات فنية وافية جاءت مدعمة لهذه الحقائق التى ذكرها . وسرد عدة من المصنوعات التى أخذ الحرير الصناعى يحتلها ، مزحزحا عنها القطن السـاكل والأشمونى مثل الجوارب والأقمشة المعدة لتبطين الملابس وأربطة العنق للرجال والأقمشة التى تهيأ للبيع فى أسواق الشرق والمفضلات (الملابس الداخلية) التى كان القطن الساكل يستعمل لها تقريبا وحده والأقمشة التى تكسى بها المقاعد وخيوط التطريز للسيدات والفوط والمفارش وملاءات الأسرة . الخ الخ .

ويقول المسيو « دى لابوميل » انه لايمكن تحديد ماسيصل إليه نشاط الحرير الصناعى الذى يخشى أن يقتحم عدة مصنوعات أخرى قد صده عنها الآن رخص ثمن القطن رخصا غير طبيعى، لاينتظر أن يدوم . ففى اليوم الذى تنجح فيه المجهودات العظيمة الموجهة إلى رفع ثمن المواد الأولية فيعود سعر القطن إلى مستوى معتدل، أو فى اليوم الذى يستنبطون فيه طريقة جديدة لصنع الحرير الصناعى بكلفة تنقص عن كلفته الحاضرة ، يومئذ تتسع حتما الدائرة ، وينفسح المجال للمزاحمة التى لم نشهد إلى اليوم سوى بوادرها .

فلما دارت المناقشة على هذا التقرير الذى وصف حالة المزاحمة فى فرنسا، قال المستر « كاتيرول » رئيس اتحاد الغزالين بانجلترا إن هذا الوصف ينطبق على انجلترا مع بعض التلطيف، وأضاف الدكتور « فان دلدن » المندوب الألمانى أن أحد كبار المستصنعين أكد له أن الحرير الصناعى سيقضى على القطن حتما بعد مضى أربع سنوات فى صنع كافة المواد المستعملة للملابس .

وقبل اختتام الاجتماع ، أفضى (حضرة صاحب السعادة) أحمد عبد الوهاب (باشا) رئيس اللجنة ببيان عن الباقى من مخزون الحكومة القطنى وعن سياستها القطنية المستقبلة .

مؤتمر القطن

بدىء العمل بأن انقسم أعضاء المؤتمر إلى فروع ثلاثة : الفرع الأمريكى والفرع المصرى والفرع الهندى .لتمهيد البحث فى المسائل الخاصة بكل منها قبل طرحها على بساط الاجتماع العام .ورأس الفرع المصرى (حضرة صاحب السعادة) أحمد عبد الوهاب (باشا) . وبعد تبادل الاراء من جديد فى برنامج لجنة القطن الدولية الذى شرحته آنفا، وافق المجتمعون على قرارات اللجنة كما ذكرتها .

وفى اجتماع المؤتمر العام تناولت المناقشات عدة موضوعات منها المسائل العامة التى تهم المنتجين لتعلقها بالشئون الاقتصادية والزراعية والمالية، وهى التى سألخصها فيما يلى، ومنها المسائل الفنية ،وهى خارجة عن دائرة عمل نقابتنا ولا تهم سوى الغزالين، فأحيل الذين يريدون الوقوف عليها إلى مجموعة التقارير التى أودعت نسخة منها فى محفوظات النقابة .

١ ــ أسباب الانحطاط فى صناعة القطن العالمية والوسائل للتغلب عليه :

تولى دراسة هذا الموضوع المسيو « أتو بنكفتز » فوفاها حقها فى تقرير ضخم بين فيه أسباب الانحطاط واستمرار أزمة المصانع القطنية زهاء أربع سنوات، فعزا هذه الحالة السيئة أولا ـ إلى المغالاة فى استخدام الآلة حيث كانت تستخدم اليد ، فتعطل جيش عرمرم من العمال ، وانعدمت مقدرتهم على شراء المصنوعات .

وثانيا ــ إلى انتقال محور الصناعة القطنية من أوربا وأمريكا إلى آسيا ، ثم إلى أفريقيا التى أخذت هى الأخرى فى إنشاء المغازل. فهذا الانتقال جر على أوربا وأمريكا خسارة لاتعوض . وقد دعم هذه النظرية بأرقام إحصائية قوية الحجة ، ومما قاله جنابه فى هذا الصدد إن عدد سكان الكرة الأرضية قد زاد فى السنوات العشر التى تنتهى إلى سنة ٩٣٢ مليارى نسمة (كدا) وعلى هذه النسبة كان يجب أن تبلغ مقطوعية القطن ٢٧ مليون بالة بالقياس إلى ماكانت عليه فى سنة ١٩٢٢ ،إلا أن متوسطها فى المدة المذكورة لم يزد على ٢٢ مليونا وأربعمئة ألف بالة . وهو يرى أن مزاحمة الحرير الصناعى جدية إلى حد أنه يجب علينا أن نقنع بالرقم الذى وصل إليه الاستهلاك القطنى، ولا نطمع فى زيادته فى الوقت الحاضر . ومن ناحية أخرى ، فإن الاستهلاك فى آسيا يزيد كل سنة بنسبة من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ ألف بالة ، وقد قرب الزمن الذى ستبلغ فيه المقطوعية الآسيوية مقطوعية القارة الأوربية . فلا يفهم إزاء هاتين الحقيقتين الرقميتين وإزاء ماهو مشاهد من انحطاط تجارة أوربا القطنية أن تستمر فى زيادة عدد مغازلها فتمشى بخطى سريعة إلى الخسارة المحققة . وقد فسر هذا الشذوذ باعتبارات شتى، أهمها رفع الحواجز الجركية فى كل بلد على وارد البضائع القطنية، فقد شجعت هذه الحواجز على إنشاء المغازل ... على أنه بالرغم من تلك الاعتبارات، لابد من أن تؤدى زيادة عدد المغازل إلى الفشل مادامت أوربا لاتستطيع بحال أن تعيد بيع مصنوعاتها القطنية على القارات الأخرى إلى ماكان منذ عشرين أو أربعين سنة .

وقد قسم جنابه بلاد الإنتاج الصناعى القطنى إلى أقسام . فجعل بريطانيا العظمى، ولها ٥٢ مليون مغزل أى ثلث المجموع العالمى ، قسما أول » . ولما كانت ثمانية ملايين من المغازل تكفى بريطانيا العظمى لسد حاجتها المحلية، فهى مضطرة للتوسع فى التصدير . ولا عجب أن تكون هجرة المصانع القطنية إلى بلاد أخرى قد أنزلت مقطوعيتها من القطن الخام بمقدار مليونى بالة، وأن تتألم من المزاحمة تألما كبيراً . وجعل باقى ممالك أوربا ، قسما ثانيا ، ولديها خمسون مليون مغزل ، وقد نقصت مقطوعيتها من القطن الخام بنحو مليون ونصف مليون بالة سنويا. وجعل روسيا ، قسما ثالثا ، ولديها ٩ ملايين مغزل فهى تستهلك مصنوعاتها القطنية ولا تطمع فى التصدير، وإن تكن فى السنوات الأخيرة قد بعثت بجانب قليل منها إلى الشرق الأدنى ومصر والأفغانستان . ولا يزال فى نفس روسيا مجال واسع للاستهلاك بالنظر إلى عدد سكانها . وجعل آسيا ، قسما رابعا ، وكانت هذه القارة أوسع مجال أوسع للتصدير فأصبحت منذ عهد قريب مكتفية بإنتاجها، بل مقتحمة به الأسواق الأخرى. على أن آسيا نفسها قد أضحت ميدانا لحرب من المزاحمة العنيفة بين مختلف أقطارها، وهى صورة مصغرة

لحرب المزاحمة العالمية العظيمة . فإن اليابان قد دحرت الهند ، التى كانت لها المكانة الأولى ، وزاد استلاكها مليوناً ومئتى ألف بالة. ومكنت الصين أن تزيد استهلاكها مليون بالة. وذلك لأن اليابانيين يملكون ثلث مصانعها. ويرجع تفوق اليابان أولا إلى مهارة عمالها، وثانيا إلى أنهم يشتغلون هناك بالطريقة المعروفة بطريقة الوجبتين ، أى أن المغازل تعمل بلا انقطاع فى مدتين كل يوم يشتغل فى كل منهما فريق من العمال . على أن الظاهرة المدهشة فى آسيا هى أنه لا يوجد فيها سوى ١٣ ٪ من مجموع المغازل العالمية ، ولكنها مع ذلك تستنفد ٣٤ فى المئة من القطن الذى ينتجه العالم . وجعل أمريكا « قسما خامسا » فقال إنه حدث فى أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية منذ عشرين سنة انقلاب عظيم ، وفيهما الآن ٣٦ مليون مغزل . ثم لاحظ أن فى أمريكا متسعا لاستهلاك شىء كثير من مصنوعاتها القطنية ، ولاحظ أيضا أن بعض مصانعها قد انتقلت من الشمال إلى الجنوب لتكون أقرب إلى مناطق إنتاج المادة الأولى . وجعل أفريقيا واستراليا « قسما سادسا » ، وقال إنهما لا تزالان تستوردان المنسوجات القطنية لقلة عدد مصانعهما .

ثم قال إن القسمين الأول والثانى « بريطانيا وأوربا » فى حالة خطرة ، وإن القسم الخامس « أمريكا » تستطيع أن تحتفظ بمركزها الحالى ، وإن حالة روسيا غير معلومة تماما ، وإن « آسيا » قد قبلت التوازن القديم ، وأصبحت اليابان فزاعة للصناعة القطنية .

ويؤكد صاحب التقرير أن من أسباب الأزمة القطنية اختلاف ساعات العمل فى مختلف البلاد، وأنه إذا أطلق لكل مصنع أن يشتغل من غير تحديد لوقت العمل ، استهلكت المغازل العالمية ٣٥ مليون بالة سنويا ، فى حين أن طاقة الاستهلاك العالمى للمصنوعات القطنية لا تزيد الآن على ٢٢ مليون بالة ، ولذلك فهو يقترح تحديد ساعات العمل فى جميع المصانع العالمية بأربعين ساعة أسبوعيا . وهذا أفضل من ترك الأمور تجرى فى أعنتها حتى يخرج من الميدان العنصر الضعيف ولا يبقى إلا الأقوى .

وقد دافع عن نظرية الأربعين ساعة دفاعا طويلا ، وهذه النظرية تناولها أيضا مؤتمر العمال الذى انعقد بعد انعقاد المؤتمر القطنى ، ولم يبت فيها برأى لما ظهر من الصعوبات الجمة التى تعترضها . وها نحن الآن نرى الرئيس روزفلت جاداً فى تطبيقها بالولايات المتحدة ، ولا نعلم حتى الآن ما سيقدر الله لها من النجاح. وعلى كل حال، فإن مؤتمر براغ لم يوافق على هذا الاقتراح، ولكنه حبذ رأيا آخر لصاحب التقرير يرمى إلى اتحاد جميع البلدان لإبطال طريقة (الوجبتين) ماعدا مندوب اليابان فلم يوافق على هذا الرأى .

٢ — تحديد إنتاج غزل القطن دوليا : كان قد اقترح هذا التحديد علاجا للأزمة ، ولكن المؤتمر بعد التروى لم تتكون فيه أغلبية توافق عليه .

٣ — تأثير عمليات البورصة فى سوق القطن وغزله :

اتسع المجال لمناقشات متعددة حول هذا الموضوع ومن أهم الاقتراحات التى عرضت أن يعدل تشريع بعض البلدان التى تعتبر المضاربات فى البورصة مغامرات غير ملزمة قانونا. وطلب اعتبارها

أعمالا قانونية صحيحة . فاشتركت فى المناقشة مبدئيا مبديا أنه من الخطر الكلى على الأخلاق وعلى التجارة نفسها فتح باب المضاربة لغير التجار والمختصين بأعمال البورصة . فإذا كان هؤلاء الأخيرون يعملون فى مضاربتهم عملا لا تنكر فائدته للتجارة ولحفظ الأسعار فى توازن معقول ، فعليهم أن يحترموا كافة النتائج المترتبة عليهم . وبعكس ذلك يجب منع سائر أفراد الأمة من ممارسة أعمال البورصة وسد بابها فى وجههم سداً محكما ، وقد لاقى هذا الرأى تأييداً قوياً ، وأدخل فيما وافق عليه المؤتمر ، كما يتضح من مراجعة قراراته التى سأتى فى ذيل هذا القرار .

٤ — التجارة وتقلبات النقد :

كان هذا الموضوع مثارا لجدال عنيف بين مندوبى الممالك ذات النقود الثابتة المستقرة وبين التى تركت حديثاً عيار الذهب فأخذت نقودها تتقلب ، ولكن الحقيقة التى انتهى الجميع بالتسليم بها هى أنه لا يرجى الخروج من هذه الفوضى الاقتصادية العالمية إلا إذا أسست المبادلات الدولية على أساس نقد مستقر يكون مقياسا عادلا لها جميعا . وقد وضع قرار بهذا المعنى وأرسل نصه إلى المؤتمر الاقتصادى الذى كان موشكا عقده فى لندن .

٥ — تحديد الاعتمادات المالية التى يمنحها الغزالون لعملائهم : وهى مسألة لا تهم مصر لأن الأمر فيها معكوس . فإن تجار الصادرات هم الذين يمنحون عملاءهم الغزالين أجلا للدفع ، وعلى كل حال فقد أبدى المؤتمر أمنيته بأن يكون أقصى حد للاعتمادات تسعين يوما .

٦ — حماية الغزالين من نتائج توقف عملائهم المصدرين :

قد أهمل المؤتمر هذه المسألة التى لا يعنينا من أمرها شىء مادام المصدر المصرى لا يتقاضى الثمن إلا بعد شحنه البضاعة .

قرارات المؤتمر

القرار الأول :

نظراً لتكرار الشكوى من الغش فى حزم بالات القطن الأمريكية ، يرجو المؤتمر من وزارة الزراعة بالولايات المتحدة اتخاذ التدابير الحازمة لإزالة هذا الضرر الجسيم الذى تنجم عنه خسائر مالية للغزال واضطراب عام فى التجارة ، ويقترح أن يختم غلاف البالات ختما خاصا له رقم مسلسل يسمح بتتبع الجهة التى صدر الغش منها .

القرار الثانى :

إن هذا المؤتمر الذى يمثل ٢٣ دولة قرر أن يبلغ ممثلى الدول المجتمعين بالمؤتمر الاقتصادى والنقدى العالمى ارتياحه لوضع مسألتى القطع وعرقلة الاعتمادات المالية فى مكان بارز من برنامجه . ومع تحبيذه لكل مجهود يصرف فى تخفيض الرسوم الجمركية وباقى القيود ، فإن هذا المؤتمر لعلى ثقة من أن صعوداً محسوسا فى ثمن المواد الأولية هو حاجة من حاجات العالم الأولية العاجلة ، ولبلوغ هذه الغاية ينبغى تثبيت النقد العالمى على أساس عادل .

القرار الثالث :

إن هذا المؤتمر الذى يقـــدر أهمية بورصات القطن للصناعات القطنية العالمية ، ويمقت استعمالها كأداة للمضاربة، يرى تعديل نظم تلك البورصات بحيث لا يسمح للمدينين قليلى الذمة بأن يتذرعوا بالقوانين للهرب من ديونهم الناتجة مما عقدوه من عمليات مؤجلة .

القرار الرابع :

يجدد هذا المؤتمر الاتفاق المالى الخاص برطوبة القطن المصرى الذى عقد فى مؤتمر باريس ليبقى سارى المفعول من غير تبديل إلى أول سبتمبر سنة ١٩٣٦ .

القرار الخامس :

يرى هذا المؤتمر أنه من الضرورى لمصلحة الصناعة القطنية أن يتجه الزراع المصريون فيما عدا الكميات التى يحتاج إليها الغزل الأنيق، إلى إنبات أقصى ما يمكن من القطن المتوسط التيلة مع العناية الخاصة بتناسق طول الفتل وقوتها .

القرار السادس :

ثبت للمؤتمر من الاختبارات التى أجريت إلى الآن أن القطن يفضل القنب فى حزم بالات القطن المصرى . ومع شكره للحكومة المصرية ما عمل بهذا الصدد وما ستعمل، فهو يوصى الحكومة والتجار بأن يرسلوا شحنات أخرى إلى انجلترا وغيرها على سبيل التجربة ، على النحو الموضح فى تقرير المستر « أرنو بيرز » . والمؤتمر يبدى ارتياحه لحسن الاستعداد الذى بدا من « البرتش قطن انديستري ريزرفس اسوسياشن » لفحص هذه الشحنات علميا وتقديم تقرير بالنتيجة إلى لجنة القطن المصرى الدولية فى اجتماعها المقبل . والمؤتمر يدعو أعضاءه الغزالين إلى الاشتراك فى هذا العمل بإجراء تجارب فى معاملهم

وقد تلقى سكرتير المؤتمر تعليمات بأن يدرج هذه الكلمات الآتية فى التقرير الرسمى المتعلق بالمناقشة فى مسألة حفظ التوازن بين الإنتاج والطلب، وإن لم تكن هذه الكلمات قراراً رسميا للمؤتمر .

« قد ظهرت رغبة قوية جداً فى المؤتمر بأن تلغى تدريجيا طريقة تشغيل المغازل بوجبتين أو ثلاث. ولتعذر الوصول إلى إجماع على هذه المسألة فقد رأى المؤتمر أن يطلب من أعضائه وضع وتنفيذ نظام موقت يكفل حفظ التوازن بين الإنتاج والطلب، وأن يدرسوا بدقة التقرير المقدم للمؤتمر من المسيو « بانكويدز » ، وأن يرسلوا ملاحظاتهم عليه إلى الاتحاد الدولى بمدينة منشستر لتطرح على المؤتمر الدولى القادم » .

هذا وقد تقرر أن يكون الاجتماع القادم للجنة القطن المصرى الدولية فى شتاء سنة ١٩٣٤ القادمة بمدينة القاهرة وأن يكون اجتماع المؤتمر الدولى بمدينتى ميلانو وروما سنة ١٩٣٥ .

مشكلة الديون العقارية

قالوا (١) ان حالنا تفضل حال الأمم الأخرى، وقلنا نحن إن هذه ظاهرة غرارة لأن الأزمات المزمنة لا تبدو آثارها فى البلاد الزراعية المحضة بنفس السرعة التى تبدو فى البلاد المرتكزة ثروتها على الصناعة والتجارة والزراعة . وهذا بديهى لأن تعسر الصانع والتاجر يعقبه حالا الافلاس بحكم القوانين التجارية التى لا هوادة فيها ولا تسويف، وأما الزارع فإذا وقع فى العسر لا يعالج بالإجراءات التنفيذية، وله من طولها ومن تريث الدائن فى اتخاذها مراعاة لمصلحته متسع أكبر من الوقت . فهو لا يجرد من ملكه بنفس السرعة التى ترفع بها يد التاجر أو الصانع المتوقف عن متجره أو مصنعه . فمن هنا أتى الوهم الذى اعتقدوه حقاً ، فنادوا به وبنوا معالجتهم لأزمتنا المصرية على أساسه .

أما الآن، ونحن فى السنة الرابعة من سنى الأزمة، فقد ظهرت أعراض المرض العضال التى كانت كمينة، واضطر لسان حال الحكومة إلى أن يقول ماقلناه منذ سنتين : « إن علتنا لا تعالج بالمسكنات والملطفات بل بعمل حاسم » ولو اعتقد المسئولون ذلك منذ بداية الأزمة، لما كانوا يقصرون جهودهم على ارتجال العلاجات الجزئية للمضاعفات عند ظهورها ، فكلفت فى مجموعها عدة ملايين، ولم تنجح، بل كانوا يضعون برنامجا للعمل محكما محبوك الأطراف يتناول المسألة بأكملها بحل نهائى حاسم . فإذا ما اقتضى هذا الحل تضحية مالية مضاعفة ، فما كان علينا من بأس أن نقدمها فداء الثروة القومية التى أصبحت اليوم على شفا جرف هار .

نقول ذلك لا رغبة فى تخطئة الأعمال وانتقادها، بل ليعتبر المعتبرون ويعتقدوا أن الالتجاء من جديد إلى اسعافات جزئية وحلول وقتية يكون إمعاناً فى الخطأ الذى عابوا به من تقدموهم. ولا يخفى على أحد أن المطلوب من رجال الحكومة حالا لهو أصعب كثيراً مما كان مطلوبا من سابقيهم . ولكن لابد لهم من ركوب هذا المركب الصعب ، إن لم يكن المقصود تجريد طبقة الملاك الحاليين ونقل ملكهم إلى غيرهم بأبخس الأثمان ، وياهول هذا الانتقال وهذا الانقلاب ، ويا لخطورته على المجتمع المصرى . . ؟ وهل لأحد مصلحة فى ذلك . . ؟

أما الخطوة الأولى التى يجب أن نخطوها لوضع البرنامج الشامل الذى تقضى به الضرورة ، فهو معرفة حقيقة الداء . فى رأى الضعيف أن هذا الداء ليس وليدا للأزمة العالمية. فإنه وجد قبلها، وهى لم تعمل أكثر من أن عجلت فى ظهوره . وقد أصبنا به من جراء تغالينا فى رفع ثمن الأرض المصرية رفعاً وهمياً ومن ترتيب جميع المعاملات منذ نيف وثلاثين سنة : من بيع ورهن وضرائب على أساس ذلك الثمن الوهمى .

على أن هذا التغالى لم يأت إلا من ارتفاع سعر القطن المصرى إرتفاعا مبالغا فيه كذلك . ولولا القطن وأثمانه لما رأينا ثمن الأرض يتصاعد عاما تلو عام من سنة ١٩٠٠ حتى ضربت مصر

---

(١) الاهرام فى ١٥ اكتوبر ١٩٣٣

الرقم القياسى لكل أرض فى كل بلد مع مراعاة النسبة فى الجودة والغلة . ولم نعرف أن فداناً فى فرنسا أو رومانيا أو انجلترا أو أمريكا بلغ سعره يوما ما أكثر من ثلاثين جنيها، حتى الذى يغل ١٨ أردباً من القمح كأرض « البوس » فى فرنسا مثلا .

وإذا بحثنا عن المسئولين عن ارتفاع ثمن الأرض المصرية ارتفاعا جاوز المعقول ، لما استطعنا أن نخلى البنوك ولا الحكومة من تلك المسئولية ، بل عليها يقع بالطبع أكبر اللوم ، ولا يقع إلا أقله على المصرى لشغفه باقتناء الأرض .

كانت بعد الحلم اللذيذ يقظة أليمة . فمن سنة ١٩٢٦ حين كنا نبيع أقطاننا بالأربعين والخمسين من الريالات ونشترى الفدان بالمئة والخمسين والمئتى جنيه ، كان النذير يهمس فى آذاننا بأن دولة القطن مؤذنة بأن تدول ، وانه آخذ بالانحدار عن عرشه الرفيع ، فلم يصغ أحد منا لهذا النذير ، وظننا أن ما كان ينتاب سوقنا القطنية من هزات متوالية مناورات مقصودة مغرضة يمكن مقاومتها بإجراء حازم كتدخل الحكومة فى الأمر . ذلك التدخل الذى أصبح أكبر الداعين إليه بالأمس هم الذين يتنصلون اليوم من تبعته ويشنون الغارة على الذين قرروه ، وهو نقص منتقد فى الشجاعة الأدبية التى يجب أن يتصف بها الرجال المفكرون العاملون . لم نسمع للنذير لأن المعاول التى كانت تعمل فى هدم القطن وشل عرشه كانت خفية لا يستطيع المرء أن يراها . وليس أبلغ وأدق مما قيل بمؤتمر باريس عن سنة ١٩٣١ فى وصف هذا التطور الذى مشى ببطء وتسترإلى أن ظهر للعيان مرة واحدة. فأخذ جميع المشتغلين بالقطن على غرة .

أما الآن فقد برح كل خفاء ، وبرز للقطن الرفيع الذى تنبته مصر مزاحم فتى مفتول العضلات يعيش بالقليل من الكلفة هو الحرير الصناعى . وإنى أحيل الذين يهمهم هذا الشأن إلى ماقيل عنه وعن خطره فى مؤتمر براغ الأخير ولخصته فى تقريرى المقدم للنقابة الزراعية المصرية العامة ، وقد نشرته الأهرام الغراء فى ٢٤ سبتمبر الماضى .

فهل بعد أن حصحص الحق وبان بهذا الجلاء ، يمكننا أن نتجاهل الخطر، أو أن نعلل النفس بعودة أسعار قطننا إلى العشرة جنيهات بل الخمسة التى كنا نشكو من تفاهتها .. ؟ إذا استطاع رجل مسئول فى مصر أن يتقدم للرأى العام بتأكيد أو ترجيح لتلك العودة ، فليتحمل مسئولية قوله أمام الله والوطن . أما نحن فلا نتوقع لأسعارنا فى السنوات المقبلة أن تنهض نهوضاً يبلغها العشرة جنيهات أو الثمانية، وان كان لنا أن ننتظر للمجهودات المبذولة لانعاش سوق القطن نجاحا نرجو أن يكون قريبا ، فإنه لا يعيد الفرق العظيم بين سعر قطننا المصرى والقطن الامريكى ، ومن ثم فلا يمكننا أن نعول على رجعة إلى الاسعار العالية إلا إذا طرأ ما ليس فى الحسبان . من أجل ذلك نعود نكرر أن استمساكنا بالاصناف التى نزرعها الآن وعدم توجيه عنايتنا إلى تنويع إنتاجنا بأن نضيف إليها الأقطان القصيرة التيلة، قد يكون مجلبة لمخاطر أخرى لا يعرف مداها إلا علام الغيوب .

ان التسليم بهذه الحقائق التى أصبحت لاتحتمل الجدل، يجر حتما إلى التسليم بأن الأرض المصرية مثقلة بتعهدات والتزامات لا تتناسب مع قيمتها وغلتها . فمن أين لها أن تفى بها .. ؟

وإذ قد أغنانا رجال حكومتنا أنفسهم سواء من تولوا شئوننا المالية فى الوزارة الماضية أو الحاضرة مؤونة التدليل على هذا العجز بما قالوه بعبارات قاطعة لا نستطيع أن نصل إلى بلاغتها، فلم يبق إلا أن يواجهوا العلاج بنفس الصراحة والجرأة التى وصفوا بها الداء .

وسنتكلم عن هذا العلاج فى كلمتنا التالية .

علاج مشكلة الديون العقارية

الاقتراحات

تشعبت (١) الآراء وتضاربت فى ذلك العلاج ، ونحن لا ندعى أننا آتون بما لم يوفق اليه غيرنا من الباحثين . وحسبنا أن نقول وأن نقول بكل صراحة إن علتنا لا تداوى إلا بالتجاوز للمدين المصرى عن الجزء الذى يزيد على طاقته . وليس هذا التجاوز بدعة ولا أمراً إذا ينفر الحكومة أو الدائنين ، فلنا أسوة بالبلاد الزراعية الأخرى التى ناء فيها الزارع بدينه فتحملت عنه حكومته العبء . ولا نخال حضرة وزير ماليتنا جاهلا ما عمل فى هذا الشأن فى مختلف الممالك . فإذا طلبنا منه أن يقتدى بها، فإنما نطلب ذلك لنفس الغاية التى توختها وهى صيانة الثروة القومية، ومراعاة حالة الشعب المعنوية ، وإيصاد باب المشاكل الاجتماعية والقلاقل المهددة للنظام .

أما الاعتذار بالامتيازات الأجنبية فلا يقوم حجة مقبولة لأن تلك الامتيازات لا تعترض الحكومة إذا صحت عزيمتها على تخصيص ما يطلب من أموال الدولة لاستبقاء الأرض فى حوزة الأهلين .

هذا إذا فرض أن أصحاب الديون من الأجانب سيأبون تحمل قسطهم العادل من التضحية الواجبة ، وهذا ما لم يقم الدليل عليه إلى الآن .

ولا يصح أن يعتذر أيضاً بعدم مقدرة الخزانة على تحمل تلك التضحية . فإن الميزانية المصرية قد تضخمت منذ سنة ١٩١٣ تضخما غير متناسب مع موارد الأمة ، ولا مع حاجة البلاد الحقيقية، ولا مع مركزها بين الأمم الأخرى . على أن مصر باعتبارها بلداً زراعيا محضا ، بل مزرعة مترامية الأطراف ، لم يكن جائزاً لحكومتها بحال أن تجعل انفاقها يشذ عن القاعدة الاقتصادية التى يجب على كل رجل مقتصد حكيم أن يتبعها فى الصرف على مزرعته. فالزراعة، خلافا للصناعة والتجارة،

---

(١) الاهرام فى ١٦ اكتوبر ١٩٣٣

محصورة إيراداتها فى حدود معينة لا يمكن أن تتجاوزها مهما صادفها من إقبال .

وقد وضع علماء الاقتصاد قاعدة ثابتة للانفاق على الأرض الزراعية ، وهى القاعدة المشهورة بقانون (ريكردو) وعدواعدم اتباعها سوء تصرف . ولكن الحكومات التى تعاقبت فى السنوات الماضية قد طلقت كل حساب ، وتحللت من كل حرص فى الانفاق ، مغترة هى الأخرى بالسراب القطنى ، ظانة أنها قادرة على أن تجارى انجلترا نفسها فى البذخ ، وأن تجرى على حكامها وموظفيها مثل المرتبات التى تعطى هناك . فإذا التمسنا لها بعض العذر فى تقليد انجلترا أيام الرخاء ، فأى عذر يلتمس لها وهى تأبى اليوم اقتفاء أثرها فى التوفير والاقتصاد إبان هذه المحنة الكونية ؟ أحقا ما يقولونه من أن الموظفين هم الذين يديرون دولاب التجارة فى البلد ، فلذلك يرون ألا تمس مرتباتهم ولو تضورت الأمة بأسرها جوعا ؟ . وهل إذا رفه عن هذه الأمة ، لا تستطيع أن تدير دولاب الأخذ والعطاء بما تنفقه كما يفعل الموظفون ، أو إن الإسراف هو من شيم الموظفين ، والتقتير والاكتناز من خصائص سائر الرعية ؟ ..

وهل يؤبه لما يحتجون به من أن الموظف قد رتب نظام معيشته على إيراد معين ، فإذا نقص منه شيء اضطر الى تغيير هذا النظام ؟ وأى غضاضة عليه فى ذلك وفى أن يشترك مع أهل بلده فى بؤسهم ، وقد اختلت ميزانية أكبر الملاك فاضطروا إلى الرضا بالكفاف ، ولا أدل على ذلك من تناقص الواردات عاما بعد آخر وما يعرفه حضرات الموظفين من فاقة أولئك الذين كانوا بالأمس فى سعة من العيش وبحبوحة من الرخاء . ؟

نكتب هذا ، وتحضرنا تلك الكلمات البليغة المؤثرة التى كتبها ذلك الوطنى الصميم والمالى الذى تفاخر به مصر احمد عبد الوهاب (باشا) فى مستهل الأزمة ، مؤكداً أن الموظف المصرى من صميم الأمة يشاركها عن طيب خاطر فى ضرائها ، وليس بكثير على وطنيته أن يضحى بشيء من مرتبه فى سبيل التخفيف عنها . قال (سعادته) ذلك ، وقال مثله بالأمس حضرة وزير ماليتنا الحالى ، ويقوله كل محب لمصر . فإذا كانت هناك عوامل خفى علينا كنهها ، فكل ما نرجوه أن يجد رجالنا المسؤولون طريقة موفقة للتغلب عليها حتى لا تخرج مصر وحدها عن اجماع الدول التى خفضت وما زالت تخفض مرتبات موظفيها تمشياً مع مقتضيات الحالة الحاضرة . فإذا صحت عزيمة الحكومة على تناول باب المرتبات بالتوفير ، فإنه يتاح آنئذ أن توضع للدولة نظم ثابتة تمتنع بها الترقيات الاستثنائية ، ولا تكتظ المصالح بعدد من الموظفين يزيد باعتراف الجميع على حاجات العمل زيادة قد تضر بسيره وتزيد فى تعقيده .

وليس من شك فى أنه يتسنى بواسطة هذا النظام أن يتوفر من المرتبات جميعها ثلاثة ملايين من الجنيهات سنويا ، من غير تحميل ذويها تضحية مرهقة . فتستعمل كلها للغاية الحيوية التى تنشدها الأمة ، وهى دفع جزء من الدين الذى يثقل كاهل مالكى الأرض . وسبيل هذا الرفع لا يصح أن

تكون بتأجيل أقساط الديون ودفع قيمتها للبنوك من مال الدولة ، فالعلاج الأوحد هو تخفيض مجموع الدين وتقسيط الباقى منه على مدة طويلة وبفائدة منخفضة ، على النحو الذى اقترحته النقابة الزراعية المصرية العامة ، أو على أية طريقة معدلة أخرى تكون مبنية على الأسس التى ذكرتها .

أما ترك المسألة من غير حل معجل ، فلا ينجم عنه إلا تفاقم الحال التى وصفها حضرة وزير المالية وصفاً يدل على حسن إدراكه كل خطورتها .

وسنبين فى كلمتنا التالية أن ما أصاب المنتج المصرى فى هذه السنة الزراعية من نكبات متعددة قاسية يدعو أولياء الأمر إلى العمل السريع الجرىء ، توسلا لإنقاذ الموقف الذى تفاقمت خطورته تفاقما مريعاً .

المشكلة العقارية
واقتراحات اللجنة الاقتصادية الشعبية

قلنا (١) فى ختام كلمتنا السابقة إننا سنفرد مقال اليوم لنبين ما أصاب المنتج المصرى فى هذه السنة الزراعية من نكبات متعددة قاسية ، وقد اطلعنا على المذكرة التى وضعتها لجنة حزب الشعب الاقتصادية لتخفيف الأزمة المالية وقدمتها للحكومة ، فقرأنا فيها الكلمات الآتية : « إن اللجنة وقد استعرضت حال الفلاح وما وصل اليه فى هذا العام من ضيق مرهق أوشك أن يعجزه جملة ، لا عن الوفاء بتعهداته والتزاماته فقط ، ولكن عن الإبقاء على مستوى معيشته التى هبطت بفعل الأزمة الحالية إلى درجة لم يسبق لها مثيل ، رأت أن المبلغ الذى قالت الحكومة انها استطاعت اقتصاده وتخصيصه لمساعدة الفلاح ، لا يكفى لتحقيق هذا الغرض » ولهذه الكلمات قيمتها لأنها مذيلة بتوقيع (حضرة صاحب الدولة) اسماعيل صدقى (باشا). (فدولته) يرى، بما له من خبرة واطلاع واسع، أن ما جهر به الناس جميعاً حق صراح لا مغالاة فيه ، وأن الفلاح عاجز بالفعل عن الوفاء بتعهداته والتزاماته . فهل من حاجة بنا إلى الإفاضة فى شرح أو تفصيل ، وقد بهر النور أبصار رجال السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية فى (المملكة)؟ فإن (حضرة صاحب العزة) وزير المالية (٢) متفق رأيا مع الأمة وممثليها ومع لجنة حزب الشعب الاقتصادية ، والكل يقول بأن ما يعانيه المنتج المصرى من آلام هذا الضنك قد أعجزه تماما عن القيام بأعبائه .

إنما الأمر الغريب فى مذكرة اللجنة المحكى عنها ، هو ما يبدو من عدم التناسب بين الداء كما وصفته وما تقترح من علاج له ، وهو علاج يدل المنطق على عدم كفايته بالمرة ، وعلى أنه لا يبرىء ولا يلطف من تباريح الألم . والذى يزيد فى الاستغراب أن اللجنة ترى مبلغ المليونين من الجنيهات الذى تقترحه يكفى « مع أنه متواضع » لإقالة عثرة المنتجين وللمحافظة على الأموال العامة أيضا .

---

(١) الأهرام فى ١٧ أكتوبر ١٩٣٣ (٢) حسن صبرى (بك)

على أن انعدام التناسب بين جسامة العلة وضعف العلاج ، هو الذى أوصل الحالة إلى ما وصلت اليه اليوم . ولا مشاحة فى أن التذرع بالشجاعة منذ الساعة الأولى، واتخاذ الوسائل الحاسمة الفعالة، كان يمكن الأمة من تحمل الصدمة العنيفة التى صدمتها فى كمية الحاصلات الزراعية هذا العام وفى أثمانها. لو اطمأن الزارع منذ عام أول الى الغد ، بما كان ينبغى أن يعمل لتخفيف أعبائه ورفع جزء من ديونه عن كاهله، لما ضن على الأرض بالخدمة والكلفة اللازمتين، فكانت الأرض تأتى بغلة وفيرة. وقد رأينا القليلين الذين أعطوا أرضهم حقها من الخدمة قد نالوا نتائج لا بأس بها، فى حين أن الأكثرين قد اضطروا إلى التأخر فى الخدمة وإلى عدم اتقانها. فلما جاءت الآفات الزراعية المعتادة، وجدت أمامها زرعاً متأخراً ضعيفاً، فالتهمت معظمه . وإن الذين لم يأخذوا من فدان القطن قنطاراً كاملا يعدون بالمئات ، ان لم نقل بالآلاف، ولو كان الزراع غير مهددين بالمطالب، لما تسابقوا إلى بيع حاصلاتهم بحالة ذعر وهلع ، كان من جرائها أن بيعت تلك الحاصلات بنصف قيمتها الحقيقية أو ثلاثة أرباعها. اذ أين الثمن الذى باع به المنتج قمحه أمس من ثمنه اليوم ؟ وكذلك قل عن الفول والشعير وتقاوى البرسيم ، وها هى المأساة تتجدد بشكل مبك فى تصريف القطن المصرى الفاخر الذى يعرض اليوم بسعر الأمريكى، فيتردد التاجر لأنه لا يملك من الأموال ما يسمح له بشراء كل المحصول فى شهر واحد، وهو لا يستهلك إلا فى اثنى عشر شهراً .

من أجل ذلك ، حق القول بأن عدم معالجة مشكلة الديون العقارية منذ البداية علاجا حاسما ، والاكتفاء بالمسكنات والملطفات من ذلك النوع الذى تقترحه اللجنة الاقتصادية اليوم ، نعم إن هذا التصرف قد جر إلى البؤس المتناهى الذى وصل إليه المنتج المصرى. فهل بعد هذه الدروس التى ألقاها علينا الماضى ، يجوز لنا أن نشير على الوزارة الحاضرة باتباع نفس الخطة التى أتبعت أمس ففشلت ! !

هذه أيها المسئولون أمة مجيدة فى ماضيها مجدة فى عملها وديعة مسالمة ، فحرام وألف حرام أن تسلموها للفاقة والخراب وأن تضنوا بأموالها عليها فتنفقوها فى كل شأن من الشئون إلا الشأن الذى يعيد إليها الطمأنينة ويسمح لها أن تعيش عيشة الشظف التى ارتضتها . ان الديون العقارية كابوس مفزع، ومعول من معاول الهدم، فتداركوا أمرها كما تداركه غيرنا من الأمم . ولا تترددوا فى العمل الحاسم الجرىء الذى يفيد اليوم، ولكنه قد لا يفيد إذا سوفتم وأجلتم وعالجتم بالمسكنات . إن المسكنات ذات مفعول زائل، وهى تدنى المريض من منيته كما لا تجهلون .

هذا ما يعتقده المخلصون لهذا الوطن وحكامه . وهذا ما نرجو أن يعتقده أولئك الحكام. ونحن نفزع اليهم ونضرع أن يأخذوا باقتراح النقابة الزراعية المصرية العامة بلا ابطاء ، فإن فيه الشفاء وفيه المحافظة على الأموال العامة التى تشغل بال اللجنة الاقتصادية . وفقنا الله جميعاً الى سبيل الهداية والسداد .

حديث جامع
مع (صاحب العزة) يوسف (بك) نحاس
موقف وزارة عدلى (باشا) ووزارة الوفد من مسألة القطن
وموقف صدقى (باشا) ووزارته

قصد مندوب «الكوكب»[1] الخاص إلى (صاحب العزة) يوسف نحاس (بك) لاستطلاع رأيه فى المشكلة القطنية وفيما يقال حول التدخل فى سوق القطن، وقد قابله فعلا وسأله فى هذا الموضوع، فأجاب:

كنت أفضل ألا أقول كلمة واحدة فى موضوع القطن «الشائك»، وأن أترك للذين تصرفوا فى أموره مدى السنوات الثلاث المنصرمة معتمدين على مشورة الأجانب من سماسرة وتجار، غير معتدين برأى المصريين المتمرسين بتلك الشؤون بل مخفين عن الأمة جميع تصرفاتهم التى كانت محوطة بالتكتم والسرية، أن يدلوا للرأى العام بما يبرر أعمالهم ويدفع عنهم حملة الانتقاد القائمة الآن. ولكنى ازاء إلحاحكم على بإبداء رأيى وبألا أضن بمعلوماتى خدمة للمصلحة العامة، لا أرى مندوحة عن اجابتكم إلى طلبكم.

تجددت اليوم الضجة حول تدخل الحكومة فى سوق القطن، وكنا نقرأ بين وقت وآخر انتقادات مرة صادرة من (حضرة صاحب الدولة) إسماعيل صدقى (باشا) يوجهها إلى الذين قرروا ذلك التدخل.

على أن الحقيقة الثابتة من محضر كتبه (حضرة صاحب السعادة) أحمد عبد الوهاب (باشا) وهو لابد موجود فى ملفات وزارة المالية، ان اجتماعا كبيراً عقده المغفور له عدلى يكن (باشا) فى بولكلى سنة ١٩٢٩ قرر ذلك التدخل لاعتبارات وجيهة جداً لم يكن فى استطاعة الحكومة آنئذ الاغضاء عنها أو عدم الأخذ بها. وقد دعى إلى ذلك الاجتماع ممثلو المصارف وتجار الصادرات والمالبون وفريق من سماسرة البورصة (الملكية) ومن المنتجين وتجار الداخلية وأعضاء النقابة الزراعية المصرية العامة التى حضر عنها نائب رئيسها حضرة صديق أحمد حمدى سيف النصر (بك). وكان (صاحب الدولة) إسماعيل صدقى (باشا) ممن حضروا ذلك الاجتماع. وحدث مصادفة اننى سافرت مع (دولته) يومئذ إلى الاسكندرية، فسألنى عما اذا كنت مسافراً لشهود الجلسة التى ستعقد فى بولكلى. فلما أجبته سلباً، سألنى رأيى فى مسألة تدخل الحكومة وما هى الحجج التى تؤيده. لأنه أيضاً من محبذيه، فتحدثنا طويلا فى هذا الموضوع، وكان رأى (دولته) متفقاً على التدخل مع رأى جميع الموجودين

---

(١) كوكب الشرق فى ١٦ نوفمبر ١٩٣٣

عدا محافظ البنك الأهلى والمستر برلى من محل الخواجه بيل وشركاه على ما أذكر .

فوزارة المغفور له عدلى (باشا) أخذت برأى أولئك الاخصائيين وقررت التدخل على النحو الذى أشاروا به، واستمرت فيه إلى شهر مايو، لأن الظروف كانت تقضى بذلك . فهل أخطأت الوزارة العدلية ؟ لا أرى جوابا على هذا السؤال أبلغ من الكلمات التى فاه بها أكبر رجل اقتصادى فى مصر وهو أحمد عبد الوهاب (باشا) فى مؤتمر باريس عام ١٩٣١ إذ قال : « انه حينما حصل ذلك التدخل (أى تدخل الحكومة المصرية والحكومة الأمريكية فى السوق القطنية) لم تكن البلاد المنتجة للقطن هى وحدها التى نهجت ذلك المنهج ، بل كان التدخل سياسة عامة وخطة شاملة فى أسواق القمح والشعير والمطاط والبن وغيرها من المحاصيل . والواقع ان التدخل كان إذ ذاك « شعار اليوم » ، وقد أقره على هذا الرأى كبار الاقتصاديين الفرنسيين وغيرهم ، أخص بالذكر منهم العالم الاقتصادى الذائع الصيت الأستاذ « سجفريد » .

موقف وزارة الوفد

حول حديث الأستاذ مكرم

وبعد ذلك جاءت وزارة (حضرة صاحب الدولة) مصطفى النحاس (باشا) فقررت التدخل أيضا فى استحقاقى يونيو ويوليو . وقد أدلى حضرة الأستاذ الكبير مكرم عبيد ببيان واف نشرته فى كوكب ١٢ الجارى بشأن هذا التدخل الأخير .

وأرى من المفيد أن أعقب على بيانه بإيضاحات تكميلية . ففى احدى جلسات لجنة إصلاح نظام ميناء البصل التى كانت مجتمعة فى مكتب البورصة (الملكية) بالأسكندرية ، وكنت من أعضائها ، دار الكلام بعد انتهاء أعمالنا حول مسألة تدخل الحكومة فى استحقاق يونيو ويوليو ، فقال أحد كبار المصدرين الأجانب ، وكان عضواً معنا فى اللجنة وهو من أقرب المقربين إلى (دولة) صدقى (باشا) ، مفنداً رأى الذين لا يقولون بالتدخل: إن ذلك التدخل لازم أولا لحماية أقطان الحكومة نفسها من تدهور السعر الذى لابد أن يهبط هبوطا عظيما إذا انسحبت الحكومة من السوق فتخسر عدة ملايين من الجنيهات فى أقطانها المشتراة، ولاتستطيع أن تبيع منها شيئا إلا بتضحية عظيمة . أما إذا استمرت فى التدخل ، فإنها تحفظ الثمن فى مستوى عال، فتستطيع أن تعقد صفقات مع الغزالين على أساس ذلك السعر . وثانيا أن التدخل فى يونيو ويوليو يحمى أسعار المحصول الجديد ، أى استحقاقى اكتوبر ونوفمبر، فيستطيع المنتجون أن ينتفعوا بها منذ الآن .

أما اذا تركت السوق وشأنها، وهوت الأسعار، فيصبح من العسير جداً انهاضها، فتكون الحكومة قد أضرت بمالياتها وبالموسم الجديد أيضا . ولا يمكن لأحد أن يتنبأ بما يكون ذلك المحصول فى أمريكا وهنا ، ولا بالتطورات التى تطرأ على الحالة الاقتصادية العالمية . فإذا وجد محصول أمريكا محصول مصر قليلين، وتحسنت الأحوال الاقتصادية، كان التدخل عملا حكيما جداً، اذ أنه يحفظ السوق

فى مستوى عال بطريقة مصطنعة ريثما تستقيم الأمور من تلقاء نفسها . وبفضل الانتعاش العالمى ، وبالبداهة لم يكن لأحد أن يتصور فى ذلك الوقت أن الأزمة ستستمر أو تتفاقم إلى هذا الحد الذى بلغته اليوم . وأضاف جنابه « انه مهما يكن من أمر فإنه لا ينتظر أن تتسلم الحكومة فى يونيو ويوليو مقادير جسيمة من القطن ، إذ أن الذين عندهم قطن يمكنهم بسهولة أن يتخلصوا منه ويسلموه للحكومة على استحقاق أبريل ومايو » . هذه الآراء التى أدلى بها ذلك المصدر الخبير ، فكانت مقنعة حقا ، وقد إشترك معه فيها كثيرون غيره من التجار والمنتجين فما كان يسع الحكومة إلا أن تأخذ بها أيضا ، وكل نقد يوجه إليها اليوم ويبنى على الظروف الحالية لا على ظروف ذلك الزمن هو نقد تعسفى لا يقوم على أساس علمى صحيح .

انما الذى يجب ملاحظته على كل حال أن أعمال التدخل الماضى جرت جميعها فى وضح النهار ، ومن غير تكتم ولا تستر . فبهذا التصرف الحكيم انتفت كل شبهة أو تهمة كان الناس يوجهونها إلى الوزراء أو من ينوبهم لو عملوا فى الخفاء ولم يستشيروا جميع رجال المال والأعمال .

موقف الوزارة الصـــدقية

س — وما قولكم فى المسائل المنسوبة إلى الوزارة الصدقية فيما يتعلق بدخولها سوق القطن فى العام الماضى .

ج — لا يمكننى طبعا أن أبدى رأيا صحيحا فى هذه المسألة الخطيرة وأنا لم أطلع على مستنداتها ، ولم أكن عليما بتفصيلاتها ، ولكن يمكننى أن أقول بكل صراحة وإخلاص ان الوزارة الصدقية قد تصرفت فى بيع قطن الحكومة تصرفا كان السبب الأول فى كل ما يجرى الآن من شوشرة وتشهير ، فإنه لا يجوز فى رأى حكومة تريد أن تبقى بعيدة عن المظنات ، وأن تحمى موظفيها والمتصلين بها من التلوث ، إلا أن تلتجىء إلى بيع أقطانها بطريقة واحدة هى البيع بالمزاد العلنى . ففى هذه العلنية انتفاء التهم ، وهى دون سواها تبلغ السعر دائما إلى حده الأقصى . لذلك كنت أتألم كلما أسمع أن الحكومة باعت قطنا بطريقة المارسة ، وكانت كل صفقة تعقد بهذه الطريقة تثير زوبعة من الانتقادات يوجهها إليها التجار الذين حرموا منها . واذا كان البيع بالمارسة منتقداً ، فأحق منه بالانتقاد البيع تحت قطع السعر أى البيع على الكنتراتات الذى لجأت اليه الحكومة فى غالب الأحيان .

موقف صدقى (باشا)

والمدهش فى ذلك أن صدقى (باشا) نفسه كان من أشد خصوم البيع على الكنتراتات ، وقد هم لما كان وزيراً للمالية فى وزارة المغفور له ثروت (باشا) بوضع تشريع يحظره على المنتجين ، وجهر غير مرة بمقته لهذه الطريقة ، فلا نفهم كيف سمح بأن تتبعها الحكومة فى بيع قطنها .

على ان تصرف الحكومة هذا غير منطق بالمرة ، فإنها عندما تقرر البيع يجب أن تبيع فعلا ، أما البيع على الكنتراتات فهو ليس ببيع ، إذ أن الثمن لم يحدد ولم يدفع كله .

ومما يدعو للأسف أن الحكومة الصدقية لم تفطن لما للبيع على هذه الطريقة الممقوتة من الأثر السيء فى السوق ، إذ أن قطع سعر أقطانها المبيعة يبقى كابوسا جاثما عليها ، وكم تصاعدت الشكوى فى السنتين الماضيتين من أن قطع سعر قطن الحكومة قد حال دون الصعود الذى كانت العوامل الخارجية قد هيأته . هذا فضلا عن التلاعب بالأسعار ، الذى تفتح له هذه الطريقة الباب على مصراعيه . فإنه عندما يعرف فى البورصة ان الحكومة ستحدد سعر قطنها المبيع (وهذا أمر لا يمكن كتمانه كما لا يخفى) فإن جميع المحترفين يغتنمون هذه الفرصة ويسبقونها إلى بيع الكنتراتات ضاغطين على الأسعار ضغطا عنيفا ، فإذا جاء وقت قطع السعر لأقطان الحكومة ، استردوا هم ما باعوه وربحوا الفرق ، وكان الغرم كله على الحكومة . هذه الطريقة هى على ما أتصور التى خلقت الاشكال الحالى الذى ننتظر بيانا عنه لنبدى رأينا فيه .

واجب كل حكومة مصرية

والعبرة التى يمكن استخلاصها من كل ما مضى ، هى أنه يجب على كل حكومة مصرية رشيدة أن توصد الباب الذى يأتى منه أى مساس لكرامتها ، وتعرض للتقولات ، وأن تعتمد حتى فى المسائل الفنية الخارجة عن اختصاصها ، على آراء ممحصة نزيهة لا على التى يتطوع لابدائها بعض الأجانب الذين مهما حسنت نيتهم فإنهم لا يغارون على سمعة الحكومة ومرافق الدولة غيرة الوطنيين عليها .

والحق يقال إن العهد الماضى أى عهد وزارة صدقى (باشا) عول بشكل بارز على الأجانب ، وأولاهم ثقة متناهية حتى فى منحهم اعتمادات مالية لم يكونوا جديرين بها ، مثل الذى حصل فى صفقة القطن التى عقدت مع المجر .

هل حالة الزراع فى هذه السنة خير منها فى السنة" الماضية" ؟

جمع[1] الدائنون شملهم ونظموا دفاعهم ضد المدين المصرى الذى نعتته إحدى الصحف الأجنبية بأنه سيء النية يهرب من القيام بتعهداته محتجا بسوء الحال الاقتصادية . وقد بدا لأولئك الدائنين أن

(١) الأهرام فى ١٩ نوفمبر ١٩٣٣ .

أقوى سلاح يكسبون به المعركة ويقضون به على شكايات مدينيهم هو قولهم إنه بفضل ضخامة محصول القطن فى هذا الموسم سيزيد دخل البلاد من ثمانية إلى عشرة ملايين من الجنيهات على دخلها فى العام الماضى . فإذن، لايجوز للمدينين أن يتملصوا من تعهداتهم، أو أن يولوا وجههم شطر الحكومة للأخذ بناصرهم .

هذا هو الذى يقوله الدائنون الأجانب، وقد رددته صحفنا المصرية، وأخيراً ذكره (حضرة صاحب العزة) وزير المالية فى حديث نشرته الغازت .

فهل هذا صحيح ؟ وهل اغتنى المنتج المصرى من حيث لايدرى ؟ .

لمعرفة الغث من السمين فى دعوى الدائنين ، نرجو أن يبحث رجالنا المسئولون النقاط الآتية بحثا دقيقا :

أولا — كان القطن فى العام الماضى مزروعا فى ربع الزمام فقط، وزعت الثلاثة الأرباع الأخرى أصنافا شتوية ونيلية . فكم زاد محصول القمح والفول والشعير فى الموسم الماضى عنه فى الموسم الحالى؟ وكم زاد كذلك دخل المنتج من هذه الحاصلات ؟ . وإذا قيل إن معظم الحاصلات الشتوية يستهلك محليا، فهذا لايمنع من أن توفر الوجود منها فى البلاد قد أغناها عن استيراد الفرق الذى تحتاج إليه من الخارج ودفع ثمنه من أموال مصر . هذا فضلا عن أنها قد صدرت من الفول والشعير والخضر والفاكهة ... إلخ مقادير يجب عدم إغفال حسابها .

ثانيا — قد زرعت فى الموسم الماضى مساحات عظيمة من الأرز . وكان ثمن الضريبة يزيد نحو جنيه ونصف جنيه عن ثمنها فى موسمنا الحالى . فما هى الزيادة الناتجة من هذا الباب ؟ .

ثالثا — كان محصول الذرة جيدا فى العام الماضى، وهو فى حالة رديئة جداً فى عامنا هذا خصوصا فى المزارع المتأخرة ، وذلك بسبب فتك الدودة . فما هى الخسارة التى يقدرون أنها لحقت بالمنتج من هذا العجز الذى لايمكن إنكاره ؟ .

ولا نريد أن نذكر ما وصلت إليه أثمان تقاوى البرسيم فى هذه السنة ، وقد بلغ الاردب منه ثمانية جنيهات بسبب فتك الدودة أيضا . ولا ما بلغه ثمن أكياس القطن من زيادة فاحشة يحتملها المنتج، ولا ما أصاب الفواكه والخضر من أضرار كبيرة . على أنه لابد للإحصائى المدقق من إدخال كل هذه المسائل فى حسابه لمعرفة ما لحق بالمنتج من غرم أو غنم، ولإخراج أرقام أمينة تدل على زيادة الربح الذى ناله من استغلال أرضه أو على نقصه .

رابعا — بلغ محصول القطن فى الموسم الماضى خمسة ملايين من القناطير وقد بيع فى متوسطه هو وبذرته بزيادة ثلاثين فى المئة على الأسعار الجارية فى الموسم الحالى . فإذا اعتمدنا تقدير بورصة ميناء البصل لا تقدير وزارة الزراعة لمحصول هذا العام، أى ٨٫٨٠٠٫٠٠٠ قنطار ، وإذا خصمنا منه ٣٠٪ نظير فرق السعر، كانت النتيجة المالية لعامنا الحالى لاتزيد عليها فى العام الماضى إلا ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه . ولا إخالنى فى حاجة الى اقامة الدليل على ما أقوله من أن فرق الثمن بين العامين الماضى والحالى يبلغ ثلاثين فى المئة . فإن هذا الرقم يمكن للإحصـــائى تكوينه بمراجعة أولا متوسط أسعار

الكنتراتات فى البورصة . ثانيا متوسط العلاوات التى كانت تدفع لمختلف الرتب فى مختلف الاصناف وما يدفع عنها اليوم . ثالثا متوسط أسعار البذرة . ومجموع هذه الفروق هو نحو أربعة ريالات .

أرجو بالحاح أن يأمر (حضرة صاحب السعادة) وزير المالية بوضع بيان واف يعهد به إلى أحد إخصائيي الوزارة المدققين الأمناء ، حتى يتنور هذا الموضوع الخطير الشأن ، وحتى يعرف الأجانب قبل غيرهم إذا عجز المدينون عن الوفاء أن هذا ليس لنية سيئة أو بقصد اغتيال أموالهم ، بل لأنهم فى حالة أسوأ بما لا يقاس منها فى العام الماضى .

ومهما يكن من هذا كله ، فلا يجب أن ينسى أحد أن المدينين فى العام الماضى قد أعفوا من دفع أى شىء من ديونهم العقارية ، لأن الرأى اتفق على أنهم غير مستطيعين ذلك . فهل تحسنت حالهم عما كانت عليه فى سنة ١٩٣٢ حتى أصبحوا قادرين على ما لم يكن لهم به قبل عام أول ؟ .

قطع سعر القطن
المبيع من الحكومة على الكنتراتات

تزعزعت(١) أركان السوق القطنية منذ ثلاثة أيام بسبب ما أشيع من أن الحكومة تقطع سعر قطنها المبيع على الكنتراتات ، وتسابق المشترون إلى التخلص من كنتراتاتهم ، كما هى العادة المألوفة فى أوقات الذعر .

وقد رأيت أن أدلى برأيى فى أحسن طريقة تتبعها الحكومة لتتخلص مما هو باق عندها من الكميات التى لم يقطع سعرها . وهذه الطريقة هى الرجوع إلى قاعد الصراحة والعلنية التى يتحتم على حكومة نزيهة رشيدة أن تسلكها فى أمثال هذا الأمر . أما طريقة التكتم والاخفاء ، فهى أسوأ ما يتبع ، لأنها مثيرة للشكوك ومقلقة للأسواق ، كما دلت على ذلك الحوادث الماضية . ولا يوجد خبير بأحوال سوق الكنتراتات يقول إن انتهاج سبيل الكتمان أحفظ لكيان السوق من انتهاج سبيل المصارحة .

لا أرى أن تستمر الحكومة فى نقل قطنها من استحقاق لآخر وتكبد ما فى هذا النقل من تكاليف السعر . وكان الواجب أن تقطع من زمن طويل مضى . والذى أقترحه الآن هو أن يقرر مجلس الوزراء من فوره قطع سعر ثلاثة أو أربعة آلاف قنطار يوميا ، نصفها بسعر الفتح ، والنصف الآخر بسعر الإقفال ، وأن تستمر هذه العملية بالتوالى ولا توقف إلا إذا طرأ على الأسعار فى إحدى الجلسات طارىء مفاجىء يحدث حالة ذعر وقتية . فإذا أعلن ذلك ، وجرى العمل عليه . فإن الكمية

(١) الأهرام فى ١٢ يناير ١٩٣٤

التى تقطع يوميا لا تؤثر فى الأسعار تأثيراً ما، لأنها لا تكون إلا جزءاً ضئيلا جداً من عمليات البيع التى تتم فى البورصة يومياً. وبهذه الطريقة يسد السبيل فى وجه أى تلاعب فى الأسعار يحدث، حتى عندما يعلم المضاربون وسائر المشتغلين بالبورصة أن الحكومة ستحدد سعر قطنها فى يوم معين. وأرجو أن يتأكد (حضرة صاحب السعادة) وزير المالية أن السر إذا لجأ إليه، يعرف حتم مهما بالغ فى كتمانه، ومهما احتاط ودبر وشدد .. وكل رجال البورصة يؤكدون له صحة ما نقول. أما إذا كان القطع فى كل يوم، فيستحيل على المضاربين وغيرهم أن يلعبوا بالأسعار فى جميع تلك الأيام.

فالتلاعب إذا أمكن مرة لا يمكن كل مرة، والغلبة فى النهاية للعوامل والنواميس الطبيعية.

هذا ما رأيت أن أدلى به خدمة لإخوانى الزراع والحكومة نفسها، والله أعلم.

الحكومة وحادث البورصة

أما[1] وقد أثارت التصريحات التى فاه بها (حضرة صاحب السعادة) وزير المالية فى مجلس الشيوخ عن مسألة القطن زوبعة شديدة بدا بعض آثارها فى إضراب بورصتى القطن والأوراق عن العمل، وفى تذمر عدد غير قليل من رجال المال والأعمال، فقد رأيت أن أقول كلمة هادئة فى هذا التصريح، أرجو أن تساعد على وضع الأمور فى نصابها وإلى عودة المياه إلى مجاريها. وكان بودى كمصرى أن أنتصر لوزيرنا المصرى بلا تحفظ وبكل شدة، وقد دلت جميع مواقفى السابقة فى المجلس الاقتصادى وفى لجنة القطن الدولية وفى النقابة الزراعية المصرية العامة على محاربتى العنيفة لكل مناورة تعمل فى أسواق القطن ضد مصلحة المنتجين، ولكل نقص فى أنظمتها يساعد على التلاعب فى الأسعار، ولكننى أشعر بأن المصلحة الحقيقية تقضى بأن نتوخى فى جميع أقوالنا وأعمالنا الاعتدال والإنصاف حتى لا نعطى معارضينا سلاحا قويا تمكنهم مهارتهم وما لهم من قوة لا يستهان بها من استعماله ضدنا، فنكون بالتجنى وعدم الإنصاف قد جنينا على أنفسنا لا عليهم.

لقد تلوت تصريح (سعادة) الوزير، وأنعمت النظر فيه، فألفيته ينم عن غيرة متوقدة على مصلحة المنتج المصرى، وعن نقض لكل عمل من شأنه أن يضر بتلك المصلحة. وهو ينطق أيضا بميل صادق للنزاهة الحكومية والمباعدة بينها وبين التقولات وسوء الظن. وقد راعه، على ما يظهر، ما كان من التصرفات الماضية التى كانت لها ضجتها. كل هذه عواطف نبيلة توجب لمن يحملها فى صدره احترام معارضيه وموافقيه على السواء.

وقد رأى (سعادة) الوزير أن أقطع الوسائل لسد هذا الباب المتعب، أن تنتهى الحكومة

---

(١) الأهرام فى ٢٥ يناير ١٩٣٤

مرة واحدة من التدخل فى أسواق القطن حتى لاتساعد طائعة أو مجبرة المضارب على أن يتخذ من تدخلها وسيلة ليستفيد فى الواقع بمجهود المنتج ، من أجل ذلك عمد إلى قطع القطن المبيع تحت تحديد السعر، وهذا كما قلنا فى كلمة سابقة نشرت فى « الأهرام » قرار حكيم، على شرط أن تتخذ فى تنفيذه جميع الوسائل التى ترشد إليها الخبرة ومعرفة نفسية البورصة . وهذا أمر فى منتهى الدقة ، لايدركه إلا المتمرسون بأعمال البورصة ، كما لا يخفى على فطنة (سعادة) الوزير، وهو قد اطلع على بعض ما كتبه علماء المال عن البورصات والعوامل المتعددة الظاهرة والخفية التى تؤثر فيها تأثيراعظيما .

ولقد أحسنت الحكومة كل الإحسان ، باعتزامها قطع كميات قليلة لاتتجاوز الخمسة آلاف قنطار يوميا، لأن مثل هذا القدر لا يمكن أن يؤثر فى الأسعار، وهو جزء ضئيل مما يباع فى كل جلسة من جلسات البورصة ، كما أنه لا يصلح ذريعة يتذرع بها المحترفون الذين يرقبون كل حادث لاستغلاله . فإلى هنا لايسع أى منصف إلا أن يقر الوزارة على عملها . ولكن الأمر الذى نؤكده تأكيداً جازما، هو أن المصلحة كل المصلحة فى أن يتم هذا العمل فى وضح النهار . وذلك للاعتبارين التاليين :

أولا — معلوم للجميع أن للحكومة مقادير جسيمة لا تزال تحت قطع السعر، فإذا دخل فى روع المشتغلين فى البورصة أن الحكومة قد تجاوز فى التحديد اليومى المقدار الذى قررته ، فمجرد هذا الوهم الذى قد لايرتكز على أساس صحيح يكفى لحمل أولئك المشتغلين على بيع ما عندهم من كنتراتات . وقد يستغل النزوليون هذا الظرف، ويشيعون حوله الإشاعات الكاذبة، كما هى عادتهم، فيتهامس الناس بهذه الإشاعة، فتحدث حالة ذعر سرعان ما تهوى بالأسعار ، فيضطر السماسرة صغار المضاربين إلى التصفية لأن مراكزهم تكون قد انكشفت بهذا النزول المفاجىء . وحالة التاجر الذى يقطع السعر تختلف كل الاختلاف عن حالة الحكومة، لأن التجار لا يقطعون إلا بقدر ما توجبه أعمالهم اليومية، وليس لديهم ما عند الحكومة، من آلاف القناطير المعدة للبيع . على أننا قد شهدنا مراراً أن الأسعار فى البورصة تهبط هبوطاً كبيراً عندما يعرف المحترفون أن كميات جسيمة سيقطع سعرها لحساب الزراع فى يوم من الأيام .

ثانيا — أن السرية التى اتجهت ارادة (سعادة) لوزير إلى إتباعها امعانا فى التحسب والاحتياط، لا يمكن ادراكها فى تحديد سعر أقطان الحكومة. وذلك لأن الأمر الذى يصدر من الوزير إلى جناب محافظ البنك الأهلى، لا ينفذه هذا الأخير بنفسه ، فهو مضطر لابلاغه للتاجر الذى اشترى القطن والذى عليه أن يقطع سعره لحساب الحكومة . وهذا التاجر يبلغه بدوره إلى سمساره فى البورصة الذى يستطيع وحده التعامل فيها لحساب عملائه ،فيعرفه حتما ذلك السمسار ومستخدموه ، كما يعرفه مستخدمو المتاجر .

ولو كان (سعادة) الوزير ممن يغشون ندوة البورصة — كفاه الله شرها — لأدهشته السرعة التى تصل بها الأخبار اليها ! قال أحد الظرفاء: «ان للبورصة شياطين ينقلون اليها الحوادث قبل وقوعها!»

هذا ما كنا قد أجملناه فى كلمتنا الأولى التى نشرتها «الأهرام»، نعيده اليوم مفصلا. وهو لا يخفى على بعض المسؤولين فى وزارة المالية الذين عالجوا مسائل البورصة زمنا طويلا ولا ندرى كيف اهم لم يصارحوا الوزير به ، فإذا تقرر هذا فى الأذهان، فلا يمكن عدلا أن يعد سؤال جناب رئيس البورصة فضولا أو حيلة لمعرفة أعمال الوزارة ،وانما هو فى نظرى وفى نظر جميع الذين يعرفون ذلك الرئيس، سعى اراد به أن يتقى نزول الأسعار نزولا لا مبرر له ، قد يفضى إلى حالة اضطراب هو مسئول عن تفاديها بكل وسيلة يملكها . وكنا نرجو من صميم قلبنا ألا يفضى هذا التدخل البرىء إلى ما جر اليه من اضطراب واحتجاج .

على أن الأجدى ، اذا كان (سعادة) الوزير يرى أن أنظمة البورصة فى حاجة إلى تعديل — ونحن نعتقد انها ما تزال فى حاجة اليه - فكل عمل اصلاحى يقوم به يسجل له أكبر الفخر، ويوجب له أجزل الشكر. فإن البورصة أداة لا غنى للبلاد عنها،وفى اصلاحها وحسن سيرها كل الخير والبركة.

مثال جديد

من تهجم الكتاب الاجانب

عجيب [1] والله أمر بعض الكتاب الأجانب الذين يعيشون بين ظهرانينا . وأعجب منه أن تترك لهم تلك الحرية فى جرح شعور هذه الأمة والإعتداء على كرامتها كلما توهموا أن حصن امتيازاتهم السياسية أو القضائية أو المالية سيهاجم ، أو رأوا من المصريين بادرة للمطالبة ببعض ما تتمتع به أصغر الأمم من حقوق وحريات . فما يقول المصرى بكل تحرز وأدب وخشوع : (ألم يئن الأوان للسماح لى بإدارة العدل فى بلدى من بعد أن أثبتت محاكمى الأهلية مدى نصف قرن حسن نظامها) حتى تهب عاصفة هوجاء من كل ناحية ويتحرك ممثلو الدول للاحتجاج ويرمونا بعدم اللياقة وبالإعتداء على حقوق الأجانب ؟

فإذا ما توجهت هيئة محترمة مثل النقابة الزراعية المصرية العامة إلى حكومتها باثة لها شكاية الزارع المصرى ، مستنجدة بها لإقالة عثرته وحفظ الثروة الاهلية من الضياع ووقاية البلاد شر الفوضى الإجتماعية والمالية ، وطلبت إليها مجرد الوساطة لدى الدائنين ليرفقوا بأمة بقيت مستغلا مرئيا لرؤوس أموالهم سنوات طويلة وقد منيت الآن بالبؤس فاستحقت بعض التساهل فى المعاملة وبعض التجاوز عما شرط عليها من شروط مرهقة . إذا كان ذلك ، رأينا عديداً من الكتاب الأجانب

---

(١) البلاغ فى ٢٥ يناير ١٩٣٤

ثورة ثائرتهم، فتفقدهم صوابهم إلى حد الخروج عن التأدب الواجب فلا يكفيهم أن يردوا على أقوال النقابة بحجج هى سلسلة من المغالطات والتمويهات، بل يلجأون إلى سلاح المغلوب على أمره، سلاح المهاترة والسباب. ويا ليتهم يقصرون تهجمهم على مخالفيهم فى الرأى، بل هم يتناولون الأمة بأسرها فيرمونها بقلة الذمة وسوء النية والرغبة فى هضم حقوق الأجانب المقدسة، إلى غير ذلك من القول الهراء الذى لو سمح أى أجنبى لقلمه أن يخط حرفا واحداً منه فى بلد آخر، لأنزل به أشد العقاب. استغفر الله: إنى أطلب من حضرات الكتاب الذين تبيح لهم امتيازاتهم الاعتداء على كرامة هذه الأمة بألفاظ مزرية، أن يدلونى على بلد واحد غير مصر يخول فيه للأجنبى نفس الحقوق التى لأهلها. كأن يكون محاميا أو طبيبا أو سمساراً فى البورصة أو أن يحترف أية مهنة أخرى من المهن الحرة إلا فى حدود ضيقة وبقيود ثقيلة. فصاحب البنك، مثلا لا يستطيع هناك أن يستخدم فيه أجانب إلا بعدد محدود، ولا يزاول أعماله إلا تحت رقابة شديدة، ولا يعفى من أداء الضرائب ومخالف الرسوم التى لا يؤدى منها فى مصر قرشا واحداً لأنه يعمل فيها كما كان يعمل الفاتحون فى الزمن الغابر..

فإذا حدث أى حادث غير عادى فى تلك البلاد مما يبدو للأمة أنه مخالف لمصلحتها، هاج الرأى العام فيها أيما هياج، وربما مضى الجمهور فى اندفاعه إلى ما لا تحمد عقباه. وأمثال هذه الحوادث أكثر من أن تحصى.

أما فى مصر، فدفاع الأهلين عن مرافقهم لأدنى معارضة بينها وبين مستغليها الاجانب، تعد جريمة لا تغتفر فى نظر أصحاب الامتيازات. وآخر ما وقع تحت نظرنا فى شأن الديون العقارية وتقرير النقابة الزراعية عنها مقال طويل نشرته «مجلة مصر الإقتصادية المالية» التى تطبع فى القاهرة باللغة الفرنسوية، أعادت فيه نص قرارات النقابة وعالجت تفنيدها واحدا واحداً بما يكفى الإطلاع عليه ليظهر جلياً أن الكاتب الذى يرمى النقابة بعدم التدقيق، ويوهم أنه داعم أقواله بالارقام، قد بعد عن الحقيقة بعداً كبيراً، بل لا مغالاة إذا قلنا إنه لجأ إلى المغالطة الصريحة. مثال ذلك مقابلته ما ذكره النقابة من أن حالة الفلاح الإقتصادية فى هذا العام ليست بخير منها فى العام الماضى بأرقام ظنها تنفى قول النقابة مع أنها تؤكده. فقد اعترف بأن أسعار القطن فى اكتوبر سنة ٣٢ — ١٩٣٣ كانت ١٦ ½ ريالا للسكلاريدس و ١٣ ½ للأشمونى، وفى نوفمبر من نفس السنة ١٤ ½ و ١٢ ½ وكذلك فى ديسمبر على حين أنها فى سنة ٣٢ — ١٩٣٣ كانت ١٢ ½ للسكلاريدس و ٩ ½ للأشمونى. ثم ١٢ ½ أيضاً للأول و ١٠ للثانى. غير أنه أراد التمويه فأورد أسعار القطن فى شهر يناير الحالى مع أنها لم تبلغ الخمسة عشر ريالا للسكلاريدس ولا ١١ ½ ريالا للأشمونى فى هذا الشهر إلا بعد أن مضى على الموسم القطنى ٤ أشهر كاملة، وبعد أن باع فى خلالها جميع المدينين أقطانهم إضطراراً بالأسعار المنخفضة لسددوا ديونهم، أما الباقى من غير بيع فى يناير الحالى الذى ذكر أرقامه، فجله من أقطان غير المدينين، وهؤلاء لا يقسمون مع المدينين فرق ذلك الثمن.

ثم ان الكاتب أهمل فى مقارنته التكلم على مسألة العلاوات التى كانت تزيد فى متوسطها نحو سبعين قرشا فى القنطار عنها فى هذا الموسم، حتى فى شهر يناير . أما مغالطته فى أسعار القمح، فأظهر وأبلغ لأنه يستند إلى أسعار فى يناير الحالى إذ بلغت ١٣٠ قرشاً للأردب ، مع أن الثمن المتداول قبل ذلك كان أدنى بكثير . ومعلوم أنه لم يبق فى حيازة أى مدين مصرى قمح إلى هذا الوقت .

على أن الدليل الناصع المؤيد لأقوال النقابة المدحض لمزاعم غيرها قدمه البنك العقارى نفسه أثناء مناقشات جمعيته العمومية المنعقدة يوم ٢٢ يناير الحالى ، فقد أجاب فيها رئيس مجلس إدارة البنك على سؤال وجهه أحد المساهمين فقال ان الأطيان التى تملكها البنك قد أعطت فى هذه السنة ربحا صافياً قدره ١ ¼ ٪ مع كونه اعتبر ثمن الفدان بواقع ثلاثين جنيها، وقال أيضا : إن الأطيان التى عين البنك حارساً قضائياً عليها ، ومنها تفتيش كبير مستكمل معدات الزراعة، لم تأت بربح ما، بل أتت بخسارة .فإذا كان البنك العقارى نفسه، ولديه من الخبراء الزراعيين ووسائل الاستغلال وضبط الإدارة ماليس لدى سواه ، لم يحصل إلا على هذه النتيجة ، فكيف يقال إن سائر الملاك قد أخذوا من الريع مايفى بالتعهدات الباهظة المترتبة عليهم للبنوك وغيرها ؟ وهل بعد هذا الدليل القاطع يجوز لذلك الكاتب أن يتهم النقابة الزراعية بأنها قد عملت عملا سياسيا بتدوينها حقيقة زراعية محضة ؟ وهل يقال عدلا إنها قامت تحض المدينين على عدم الدفع، فى حين أنها لم تطلب إلا أن يمكنوا من الدفع والاستمرار فى احترام تعهداتهم . واحترامها إنما هو فى مصلحة الدائنين أكثر منه فى مصلحتهم متى جعلت تلك الحقوق متناسبة مع موارد الأرض المصرية فى الظروف الراهنة بعد التطور البعيد الذى طرأ عليها .

هذا وإن لنا لكلمة أخيرة نوجهها إلى أولئك الذين يتطوعون لخدمة الدائنين حسبة لوجه الله ، أو لغير وجه الله . تلك الكلمة هى النصح لهم بأن يلتزموا الحق وصحة المنطق فيما يكتبون، وأن يتجنبوا المغالطات والاستطالات على ذمم المدينين المصريين وكرامة الشعب المصرى عامة، فإنهم إذا لم يجروا على هذه الخطة يسيئون إلى الذين يهاجمونهم .

ولعل الحكومة تضع حداً لأمثال هذه التهجمات بأن تبت فى الأمر عاجلا حتى تطمئن النفوس وتنتفى أسباب الجفاء الذى يعمل أولئك الكتاب برعونتهم على توسيع شقته بين المصريين وعملائهم من النزلاء .

مذكرة وزارة المالية

أمس واليوم

بقلم (صاحب العزة) يوسف نحاس (بك)

لما نشرت [1] وزارة المالية مذكرتها عن مشروع ميزانية سنة ٣٢ — ١٩٣٣ قرظتها بالكلمات التالية التي اقتطفها من مقال نشرته جريدة «الأهرام» الغراء بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٣٢ :

«كل من تصفح تلك المذكرة في هذه الأيام، مصريا كان أو أجنبياً، أخذه العجب مما تضمنته من وصف دقيق أمين للحالة الاقتصادية في مصر وأثر الأزمة العالمية فيها، ومن صراحة في البيان وطلاوة في سرد الاجراءات التي اتخذتها الحكومة تداركا لكل شأن من الشئون العامة. وأخص ما تحلت به هذه المذكرة هو الفصل الأول منها، فقد جاء غرة في جبينها، ويعد بحثاً من المفاخر الخالدة التي يتباهى أقدر مالي بأن تنسب اليه. وقد أوعت المذكرة مع استيفاء تام، على ايجازه، لباب لمعضلة المالية المصرية، وشملت ملخصا للتاريخ المالي والاقتصادي منذ تفشي الأزمة الحاضرة، بحيث اذا رجع اليها الأعقاب، بعدنا استطاعوا أن يروا صورة حقيقية للحالة في هذا العهد، استوعب فيها كل ما هو متعلق بالقطن من تقلبات في اسعاره وتعليل لتلك التقلبات، ومن شرح لما اتخذ من اجراءات لتخفيف الويلات التي نجمت عن هبوط اسعاره، وتفصيل لما أقدمت عليه الحكومة من مساعدات منحتها المنتجين وتوسلت بها لدرء خطر انتزاع أملاكهم من أيديهم، ولما صحت عزيمتها من حماية المنتجات الزراعية الأخرى، وضمان حسن تصريفها، ومن معاضدة للصناعة الوطنية لتنمو وتترعرع . . الخ . .

«وقد بحثت المذكرة أيضا في مشكلة هبوط النقد فأظهرت ما لذلك الهبوط من مزايا ومضار بطلاقة ورصانة جديرتين بالإعجاب» .

هذا بعض ما قلناه عن مذكرة سنة ٣٢ — ١٩٣٣ التي كانت تقع في ثمان وثلاثين صفحة من القطع الكبير .

ثم تلتها مذكرة سنة ٣٣ — ١٩٣٤ فكانت أضخم منها حجما (اذ بلغ عدد صفحاتها ٤٤) وأوفى بيانا وشرحا لكل أمر اقتصادي ومالي متعلق بالقطر خاصة، وبالحالة العالمية عامة. فكانت هي الأخرى شهادة ناطقة بما يمتاز به القابضون على دفة ماليتنا من نشاط وسعة علم واطلاع وصورة

---

(١) الاهرام في ٢ فبراير ١٩٣٤

شائقة تجلو للباحثين مركز مصر الاقتصادى ، وتوقف الأجانب هنا وفى الخارج على ما يهمهم معرفته من أمره ، اذ أن المذكرات التى نحن بصددها تترجم الى اللغتين الفرنسية والانجليزية ترجمة معتنى بها .

وكنا نرقب بتلهف صدور مذكرة هذا العام (٣٤ - ٣٥) لنقرأ فيها مثل البحث المستفيض الذى اعتدنا أن نجده فى صدر المذكرات السابقة تحت عنوان « نظرة عامة » ، فإذا هى خلو منه خلوها من الكلام على القطن والحاصلات الشتوية والتجارة الخارجية وصيانة الملكية العقارية الزراعية ومعاونة الزراع وسوق الأوراق المالية ونظام الإصدار والعملة وشراء الحكومة للذهب ومالية الدولة . شغلت هذه البحوث جميعها ثلاثين صفحة من مذكرة سنة ٣٣ - ١٩٣٤ ، غير أن الوزارة اجتزأت عن كل هذا بالقسم الثانى الخاص بمشروع ميزانية الدولة للسنة المالية المقبلة .

فما الذى حمل اللجنة المالية على إغفال هذه الموضوعات العظيمة الشأن وعدم التعرض لها فى مذكرتها ؟

إذ لا يسع أحداً ادعاء أنها قد فقدت شيئا من أهميتها . بل إن التطورات الحاضرة قد ضاعفت خطورتها ، فلا يفهم أن يغض النظر عنها والايعالج بحثها بدقة تطمئن المصريين وغيرهم على نتائج ما عمل والمنوى عمله لتفريج الضائقة التى تئن منها البلاد .

لا بدع أن تتطلع البلاد فى محنتها إلى الجهة التى تملك تلطيفها وأن ترقب فرصة ظهور المذكرة المالية التى سبقت العادة أن تستعرض بها الشئون المتعلقة بحياتها الاقتصادية ، كما يرقب المريض المضنى قدوم الطبيب الذى ينتظر البرء على يديه .

وللموضوع وجهة أخرى متعلقة بسمعة مصر ، فإن تدرج حكومتها فى الرقى وكشفها للأمة عاما بعد عام كل ما يلتبس عليها من الشئون الاقتصادية الخطيرة فى الخارج والداخل ، أمران جديران بألا يعدل عنهما . وخصوصا ، حين تعنى البلاد كل العناية بأن يعرف عنها اقتدارها على تولى جميع أمرها بنفسها .

ونحمد الله أن فى وزارة ماليتنا رجالا قادرين على سد هذه الثلمة ، وقد برهنوا فى كل موقف على كفايتهم التى لامشاحة فيها . فلعل مافاتهم من البحث فى المذكرة المالية — وقد يكون لهم عذر ونحن نلوم — لا يفوتهم مداركته فى أول فرصة سانحة ، وعسى أن تكون تلك الفرصة هى مناسبة ظهور الحل المرتقب لمشكلة الديون العقارية فإن أنظار البلاد متجهة إليها من كل جانب ، وفى تلك المناسبة يتاح للوزارة أن تخرج لنا بيانا ناجعا مانعا عن الحالة الاقتصادية المحلية بحذافيرها .

النماذج الرسمية للقطن المصرى

هذا تعريب الخطبة التى ألقاها (حضرة صاحب العزة) الدكتور يوسف نحاس (بك) السكرتير العام للنقابة الزراعية المصرية العامة فى الجلسة التى عقدتها لجنة القطن الدولية بالأسكندرية يوم الخميس ١٥ فبراير الحالى الساعة ١١ صباحا بمكتب لجنة بورصة ميناء البصل.

سأبحث[1] على الولاء فى مسألتين مختلفتين، ولكنهما متعلقتان كلتاهما بالنماذج الرسمية للقطن المصرى، الأولى تختص بنماذج الرتب، والثانية تختص بنماذج الصفة وطول الشعرة والمتانة.

المسألة الأولى

النماذج الرسمية للقطن المصرى بحسب الرتب

عرفت بورصة ميناء البصل طريقة إعداد تلك النماذج فى المواد الأربع الأولى من لائحتها الداخلية وهذا نصها:

« مادة ١ — تضع لجنة القطن مختلف النماذج التى ترى لزومها وتكون أساساً لجميع المعاملات.

« مادة ٢ — يجب أن توضع نماذج رباعية العدد لكل رتبة، وأن يوافق عليها سبعة على الأقل من أعضاء لجنة القطن.

« ويوضع أحد النماذج الأربعة فى علبة غطاؤها من البلور، وتختم بمعرفة رئيس اللجنة أو من يقوم مقامه.

« وتبقى النماذج الثلاثة الأخرى مفتوحة، وتعرض فى مكاتب البورصة تحت طلب الأعضاء بوجه عام.

« غير أنه يخصص نموذجان لما تستدعيه أعمال الخبرة، ولا يستعمل فى هذا الغرض إلا أحد هذين النموذجين، ويحفظ الثانى بصفة إحتياطية ليحل محل النموذج الأول فى حالة ما إذا تبين للجنة أنه قد أصبح، بسبب ما حدث فيه من التغيير، غير منطبق على النموذج المختوم.

« ولا يجوز نزع أختام النماذج المختومة إلا بمعرفة رئيس اللجنة أو من يقوم مقامه، غير أنه فى

---

(١) الجهاد فى ١٦ فبراير ١٩٣٤

حالة استئناف قرار للخبراء ، يرخص لأعضاء لجنة القطن ، إذا كان الرئيس ومن يقوم مقامه متغيبين، ان ينزعوا اختام هذه النماذج بشرط إعادة ختمها فى الحال .

« مادة ٣ — يجب على لجنة القطن أن تفحص فى كل ستة أشهر على الأقل النماذج الأربعة لكل رتبة. واذا كانت النماذج المفتوحة قد اعتراها تغيير، فللجنة أن تجعلها مطابقة للنماذج المختومة المقابلة لها التى يجب ألا تمس .

« وعلى اللجنة أن تقوم بهذا الفحص كلما طلب اليها ذلك أحد أعضاء البورصة .

« ويجوز للجنة أيضا أن تقوم فى أى وقت بعملية الفحص والتصحيح كلما رأت داعيا لذلك .

« مادة ٤ — على لجنة القطن أن تجتمع خاصة فى شهر ديسمبر لتجديد النماذج للموسم القادم . ويجب ان يتم إعداد النماذج الجديدة فى آخر يناير على الأكثر . ولا يمكن طلب المعاملة حسب النماذج الجديدة ولا اعتبار التعامل بمقتضاها إلا فى الموسم التالى لتجديدها » .

هذه المواد الأربع المنقولة عن مثيلاتها مما كان منصوصا عليه فى لائحة شركة المحاصيل العمومية بالأسكندرية ، والتى لا تختلف عنها إلا فى نقطة واحدة هى عدد النماذج التى زيدت من ثلاثة الى أربعة ، هى كل ما وضع من التشريع فى شأن هذه النماذج، وليس هناك على ما هو ظاهر منها نصوص فنية خاصة بطريقة إعداد النماذج وحفظها ، فى حين ان امريكا قد دققت فى تفصيل هذه الطريقة بمزيد العناية . فهذه العملية عندهم متشعبة وتقتضى اجراءات متعددة ونفقات جسيمة لتهيئة النماذج وصونها، وكل ذلك تحت رقابة وزارة الزراعة التى يوقع وزيرها على كل نموذج بعد ان يعده الخبراء . اما فى الأسكندرية، فمع ان وزارة الزراعة لا رقابة لها على تلك العملية، ومع ان الطريقة المتبعة فيها سارت إلى الآن سيراً مرضيا، ولم تثر على ما نعلم شكايات ذات بال ، إلا ان من المرغوب فيه جداً ان يشترك الفرازون الفنيون التابعون لتلك الوزارة فى إعداد نماذج الرتب .

وهنا نلاحظ ان الولايات المتحدة لا تجدد نماذجها كل سنة كما تجدد فى الأسكندرية ، إذ قد دل البحث الدقيق الأمريكيين على أن النماذج تكون أكثر فائدة اذا اعتمدت لزمن أطول وكانت متقنة الإعداد ، على الرغم من طروء تغيير طفيف بين عام وآخر على مميزات القطن. فإن فى ذلك الثبات ما يكسب المعاملات التجارية ثباتا أوفى .

ولا أدرى اذا كانت هناك حوائل فنية لا تذلل تحول دون جعل نماذجنا معتمدة لبضع سنوات، ولو اقتصر ذلك على نماذج الأقطان الرئيسية مثل الأشمونى والزاجوراه والجيزة والساكل والمعرض ، فإن ذلك ، اذا تسنى ، ليسهل الأعمال التجارية تسهيلا كبيراً .

وعليه ، فأرجو من وزارة الزراعة ومن لجنة بورصة ميناء البصل إحلال اقتراحى هذا محل الدراسة، ولا سيما بعد ما تبين من ان الطريقة المتبعة فى الولايات المتحدة قد أصابت نجاحا كبيراً. فإن النماذج الأمريكية التى حاربها غزالو أوربا بقوة فى بدء أمرها ، هى الآن منتشرة فى اكثر أنحاء العالم ومعتمدة كأساس لأكثر المعاملات القطنية .

وانه ليهم مصر ، فى أعلى درجة، ان تكون نماذجها شائعة ومتداولة بين أيدى عملائها الأجانب ، اما الآن فلا يعرفها منهم إلا الذين يغشون بورصة ميناء البصل . وتلك الأمثلة الأربعة المنصوص عليها فى اللائحة الآنف ذكرها محفوظة عندنا ولا تعرف عنها الأسواق الخارجية شيئا . نعم إن ليفربول قد أعدت نماذج رتب للأنواع المصرية، ولكنها لا تطابق تلك الموجودة فى ميناء البصل. فجلى ان المشترين الأجانب لا يفقهون بالتحقيق ولا بالتقريب معنى كلمات جودفير — فولى جودفير - جود — الخ . وهذه ثلمة يجب ان تسد عاجلا ، إذ لامراء فى أن الغزال اذا توصل إلى عقد صفقاته على أساس نماذجنا الرسمية، وجدا مامه مجالا اوسع للتمون ، وبذلك يتسع نطاق الأعمال لمصلحة الزراع والتجار انفسهم .

فلما تقدم من البيان ، أقترح على اللجنة الموقرة الأمور الآتية :

١ — ان تجعل نماذج الرتب التى تعدها بورصة ميناء البصل خاضعة لرقابة وزارة الزراعة وتصديقها عليها .

٢ — ان تهيأ بحيث يعمل بها بضع سنوات ، فلاتجدد كل عام . وهذا على الأقل فى الأصناف المصرية الثابتة القديمة مثل الأشمونى والزاجوراه وجيزة ٧ والساكل والمعرض .

٣ — أن تعد من تلك النماذج أمثلة كثيرة .

٤ — أن توضع بمجموعات كاملة أو جزئية منها تحت طلب جميع الذين يرغبون فى اقتنائها بثمن يسير تحدده وزارة الزراعة مع لجنة بورصة ميناء البصل .

٥ — أن تعمل أوسع دعاية لحمل عملائنا الأجانب على اقتناء تلك المجموعات لتعتمد فى مشترياتها من القطن المصرى .

المسألة الثانية

نماذج القطن المصرى بحسب الصفة وطول الشعرة والمتانة

هذه المسألة تختلف اختلافا تاما عن مسألة نماذج الرتب ، وقد أثيرت فى آخر اجتماع للجنة القطن الدولية فى القطر المصرى بجلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٣٠ .

من المعلوم ان الولايات المتحدة، التى أفلحت فى اقناع جميع بلاد العالم باعتماد نماذج الرتب التى تعدها ، لم تفلح فى اقناع الغزالين باعتماد نماذج طول الشعرة . فإذا كانت هذه النماذج الأخيرة قد راجت فى نفس أمريكا وفى بعض بلاد أوربا ، فإن انجلترا وبلاد اخرى ترفض التعامل بها، لأن الغزالين ما زالوا مصرين على تأكيدهم أنه قد يتيسر اتفاق الطرفين على الرتب، ولكنه يتعذر فيما يختص بطول الشعرة وسائر مميزاتها التى يصعب جداً تحديدها .

ولما اجتمعت لجنتنا هذه فى القاهرة يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٣٠ ، أدلى (حضرة صاحب السعادة) أحمد عبد الوهاب (باشا) ببيان بين الأسباب التى تدعو إلى ترجيح جعلنا نماذجنا على أساس

اوصاف التيلة ، وادحض (سعادته) اعتراضات الغزالين عليها . وأظهر بخاصة ان الطريقة المتبعة الآن تتسع لوجود ستة آلاف أو سبعة آلاف نموذج لدى المصدرين فى الأسكندرية . وهو عدد يتعذر معه تصريف الأعمال ، فضلا عن أنه يزيد فى نفقات الكبس والتخزين والتأمين زيادة كبيرة . فلما جرت المناقشة، تشعبت الآراء ،فقال المسيو روجيه سريج ان الغزالين الفرنسويين لا يكرهون هذه الطريقة على أن تستوفى شرائط معينة . وناقضه المأسوف عليه المستر هاورين فأكد ان معظم الغزالين فى أوربا يعارضون هذه الطريقة إذا جعلت اجبارية . ومن قوله فى ذلك « انكم تلاقون صعوبات جمة دون اقناعهم بأن هذه الطريقة يمكن العمل بها الآن، ولكن يمكنكم ان تبدأوا بتجربة جزئية يتسنى للغزالين معها ان يجدوا ملاءمتها لمصلحتهم بمرور الزمن، وانما على كل حال لا ينبغى جعل هذه الطريقة إلزامية » .

فتقرر بالإجماع ما يأتى :

« ان الغزالين،مع رفضهم جعل نماذج التيلة إلزامية، يرون ان هناك مزايا قد تنجم من اعداد تلك النماذج. فإذا هيئت بعناية وعرضت على المستصنعين، فربما وجدوا فى النهاية ان لهم مصلحة فى الأخذ بها»

ويبرز فى المناقشات التى دارت فى سنة ١٩٣١ ان الذى أثار تلك المقاومة هو خوف بعض زملائنا الغزالين من تبديل نظام ألفوه بنظام يجهلونه ، وهو ما دعا (سعادة) أحمد عبد الوهاب (باشا) إلى التصريح بأنه غير مقتنع البتة بأدلة المعارضين ، وانه ما فتى مقتنعا بإمكان ايجاد نماذج الأوصاف .

وانى لأعتقد ان الطريقة التى حبذها (سعادته) لن تلبث مزاياها الجمة ان تتبين لجميع الغزالين، فعندئذ يتيسر ربط علاقات مباشرة بينهم وبين المنتجين المصريين من أفراد اوجماعات تعاونية، وذلك بوساطة بنك التسليف الزراعى المصرى ، على نحو ما أشرت به فى تقرير آخر معروض على لجنتنا الموقرة .

ولكن لا بد لإدراك هذه الغاية من البدء بوضع نماذج الأوصاف تحت تصرف الغزالين بعد ان تهيئها بورصة ميناء البصل، فيكون فى ذلك تنفيذ للقرار الذى وضعته لجنتنا فى سنة ١٩٣١ وظل إلى اليوم مع الأسف غير معمول به .

وختاما اقترح ان تقرر نماذج للصفة وطول الشعرة والمتانة مماثلة لما قررته منها لجنة رقابة القطن فى اثناء الحرب، وان تعد تلك النماذج تحت اشراف وزارة الزراعة وبمصادقتها، وان تبقى معمولا بها عدة سنوات ، وهذا على الأقل فى الأصناف القطنية الثابتة مثل الأشمونى والزاجوراه والجيزة ٧ والساكل والمعرض ، وأن تصنع من تلك النماذج أمثلة كثيرة تحت طلب الراغبين فيها ، وان تقام دعاية واسعة النطاق لحمل عملائنا الأجانب على اقتنائها ، واجراء معاملاتهم على أساسها ، بدلا من اجرائها على أساس النماذج الخاصة التى يهيئها مصدرو الأسكندرية .

خطاب احمد عبد الوهاب (باشا)

فى اجتماع لجنة القطن الدولية أمس بالاسكندرية

أيها السادة

اسمحوا لى(١) بالنيابة عن الأعضاء المصريين فى لجنة القطن الدولية أن أرحب ترحيبا وديا بزملائنا الذين قدموا الينا من مكان بعيد ، ليبحثوا معنا المسائل المتعلقة بالقطن المصرى الذى يهمنا أمره كمنتجين ومصدرين، كما يهمهم كمستهلكين .

انى أرحب بكم أيها السادة فى هذه البقعة من أرض مصر ، التى هى عزيزة علينا، كما أنها ليست غريبة عنكم، لأن هذه الأرض هى التى تنتج ذلك المحصول العظيم الذى يشغل مصيره بالنا وأفكارنا، ويستحوذ على نشاطنا ، كما يشغل جهودكم، ويتطلب مجهوداً كبيراً من عبقريتكم .

أيها السادة .

ان القطن كغيره من كثير من المواد فى هذا العالم ، يعانى سوء حظ . انه موضوع حديث أناس لا يدرون عنه إلا القليل، أو لا يدرون عنه شيئا . على أن هذا القول لا يمكن تطبيقه على اجتماع مثل اجتماعنا الحاضر ، حيث سيجرى البحث فى المصالح الحيوية لمادة أولية لها أهميتها الأساسية فى الحياة اليومية ، على أيدى أناس من ذوى الخبرة الواسعة والمعلومات الدقيقة فى الشؤون الخاصة بالقطن .

ولا بد أن يكون لاجتماعنا هذا أهميته الخاصة فى هذا الوقت الذى يعتقد فيه الناس اجمالا بأننا شرعنا نلتف حول زاوية الأزمة العالمية بصفة عامة ،والأزمة القطنية بصفة خاصة .

وانى لا يسعنى إلا التفكير بأن هناك شيئاً أكثر من مجرد الشعور بالتفاؤل الذى عرف به معظم الذين يشتغلون بالقطن فى هذه البلاد ، فقد كان فى وسعهم حتى فى أشد أوقات الظلمة حلكة ، أن يتبينوا دائماً قبساً من الأمل سيبدد الظلمة ويحل التفاؤل والثقة محل التشاؤم واليأس .

ولست أميل فى هذه المرة إلى أن أصدر عليهم حكماً قاسياً، فقبس الأمل موجود ، ونحن نشاهد دلائله فى استهلاك العالم للقطن فى هذا الموسم إذا قورن بما استهلك منه فى المواسم القليلة الماضية . فإن مجموع ما استهلك من جميع أصناف القطن فى العالم خلال الأشهر الأربعة — من أول أغسطس إلى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ — هو أكبر ما عرف فى مثل هذه المدة منذ موسم ١٩٢٩ — ٣٠ ،فقد

---

(١) الأهرام فى ١٦ فبراير ١٩٣٤

بلغ ثمانية ملايين و٥٢١ الف بالة مقابل سبعة ملايين و٨٧٥ الف بالة فى مثل هذه المدة من الموسم الماضى ، وسبعة ملايين و٧٧٧ الف بالة فى الموسمين السابقين له ، وثمانية ملايين و٦٢٤ الف بالة فى فى موسم ١٩٢٩ — ٣٠ .

وقد دل مجموع المستهلك فى العام الذى انتهى فى ٣١ يوليو الماضى ، على تحسن جلى بالنسبة إلى العام الذى قبله. فقد بلغ المستهلك من القطن فى العالم خلال العام الذى انتهى فى ٣١ يوليو سنة ١٩٣٣ أربعة وعشرين مليونا و٣٥٢ الف بالة مقابل ٢٢ مليونا و٣٢٢ الف بالة فى العام الذى قبله ، أو بعبارة أخرى زاد المستهلك فى خلال السنة القطنية الماضية مليونين و٣٠ الف بالة عن العام السابق له.

أما فيما يتعلق بالقطن المصرى خاصة، فقد كان المخزون منه فى الاسكندرية فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٣ مليونا و٧٢٢ الفا و٧٧٩ قنطاراً مقابل ثلاثة ملايين و ٢٨٣ الفا و١٠٣ قناطير فى آخر اغسطس سنة ١٩٣٢ ، وأربعة ملايين و٦٨ الفا و٦٠٨ قناطير فى آخر أغسطس سنة ١٩٣١ ، وثلاثة ملايين و٤٥٨ الفا و٩٧١ قنطارا فى آخر أغسطس سنة ١٩٣٠ .

وقد زادت الصادرات من الاسكندرية خلال المدة من أول سبتمبر سنة ١٩٣٣ الى ٣١ يناير سنة ١٩٣٤ اربعة ملايين و٦٩٩ الف قنطار مقابل مليونين و٧٩٧ الفا و٩٠٠ قنطار فى نفس المدة من الموسم الماضى ، وثلاثة ملايين و٣٩٤ الف قنطار فى الموسم السابق له، وثلاثة ملايين و١٩٦ الف قنطار فى موسم ١٩٣٠ — ١٩٣١ .

فها ترون، ايها السادة، ان الاحصاءات عن القطن المصرى تدل على تحسن لم يسبق له مثيل منذ ابتداء الأزمة . ويجدر بى ان الفت نظركم الى الحقيقة الواقعة ، وهى ان اسعار قطننا صارت على خلاف العادة رخيصة بالنسبة الى اسعار القطن الأمريكى، فإنه برغم تفوق قطننا، الذى لا جدال فيه، على القطن الأمريكى من جميع الوجوه ، فإن فروق الأسعار بين القطن المصرى والقطن الأمريكى خلال الأشهر الخمسة الأخيرة كانت منخفضة إلى درجة غير عادية ، بل إلى درجة تدعو إلى السخرية .

فقد كان متوسط زيادة السكلاريدى على الامريكى فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٣ - ٣٣٫٨ فى المئة وفى اكتوبر ٢٨٫١ وفى نوفمبر ٣٢٫٢ وفى ديسمبر ٣٤٫٤ وفى يناير سنة ١٩٣٤ — ٤١٫٢ .

وكان متوسط زيادة الأشمونى على الأمريكى فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٣ — ٨٫١ فى المئة ، وفى اكتوبر ٤٫١ وفى نوفمبر ٤ وفى ديسمبر ٥٫٥ وفى يناير سنة ١٩٣٤ — ٠٧٫٣

وعندنا كل الاسباب التى تحملنا على الاعتقاد بأن الكميات التى ستباع من قطننا ستزداد تدريجيا، لأن المستهلكين يجنون ربحا من شرائه، ولو كانت الفروق بين اسعاره وأسعار الامريكى اكثر ارتفاعا. وإلى هذا يرجع بعض السبب فى إعتقادنا ، أيها السادة ، بأن الأزمة بدأت تنفرج . ولأن صادرات قطننا ما كانت لتبلغ الأرقام التى ذكرتها لولا زيادة الطلب على البضائع المصنوعة ، وما كان هذا الطلب ليزيد لولا تحسن حالة الطبقات المستهلكة عما كانت عليه فى الماضى .

ولما كنا الآن فى دور الانتقال ، فإن المسائل التى يتضمنها جدول أعمالنا ستكون من المسائل التى لها أهميتها الخاصة . على أننى لا أبغى الدخول فى تفاصيل موضوع من هذه المواضيع ، ولكننى أود أن أشير باختصار إلى بعض نقط قليلة أريد أن ألفت نظركم إليها بصفة خاصة .

فهناك مسألة الرطوبة التى استطعنا حلها ، بفضل ما أظهره المصدرون من جهة والغزالون من جهة أخرى من حسن النية ، حلا ارضى الفريقين . والتقرير الوافى القيم الذى وضعه المستر هيورت والمستر برتسون والمستر هارجريفز الذين يتولون ادارة معمل اختبار القطن، يعطيكم صورة واضحة عن الأعمال القيمة التى تمت منذ نشر التقرير الأخير، الذى كان من دواعى سرورى أن قدمت اليكم ملخصه فى الصيف الماضى فى مدينة براغ . وقد تم شىء كثير من التقدم منذ ذلك الحين ، فقد بلغ مجموع الإختبارات التى أجريت حتى آخر شهر يناير سنة ١٩٣٢ — ٣,٢٣٧ إختباراً ، ولكن معظم هذه الزيادة الكبيرة يرجع إلى الاختبارات التى طلبت بمناسبة وصول الأقطان من معامل الحليج فى البلاد ، والصفقات التى تمت بين التجار المحليين فى الأسكندرية .

وقد انقطعت الطلبات الخاصة باختبار القطن لمعرفة رتبته فيما يتعلق بالأقطان المضغوطة بالبخار قبل شحنها انقطاعا تاما تقريبا منذ شهر مارس سنة ١٩٣٣، فلم يقدم منها سوى ٨٠ طلبا .

أما الصعوبات المختلفة التى قامت خلال العمل ، فقد ذلل بعضها مديرو مجلس الإدارة . وهناك بعض مشاكل أخرى محلية سنعالجها مع لجنة بورصة ميناء البصل . ولنا وطيد الأمل أن تظل روح الوفاق التى ظهرت من جانبهم حتى الآن . ولكن النقطة التى أود أن أوضحها فى حضور زملائنا الغزالين ، هى شعورنا بأنهم لم يظهروا حتى الآن الاهتمام الذى كنا نرجوه منهم بأعمال معمل اختبار القطن الذى أنشىء هنا . فالغزالون هم الذين أثاروا مسألة رطوبة القطن، فبذلنا جهد استطاعتنا لتحقيق رغباتهم لأننا نحرص كل الحرص على سمعة قطننا المصرى. وهاهو معمل اختبار القطن قائم تديره شركة معروفة بإشراف مجلس من الوكلاء يمثل فيه الحكومة رجلان احدهما، وهو الرئيس، يعرفه الغزالون حق المعرفة ، كما يمثل فيه الغزالون أنفسهم . وانا ليصعب علينا أن ندرك العلة التى تدعو إلى إهماله بعد كل النفقات التى بذلت وبعد جميع المباحثات المضنية التى دارت فى برشلونه والأسكندرية وباريس وونددرمير وبراغ .

وسنزور بعد ظهر اليوم معمل اختبار القطن، وسترون كيف يؤدى وظيفته . ولا شك عندى أنكم ستقدرون الجهود التى بذلت لتحقيق رغباتكم . وانى أرجو، بل وأعتقد، أنكم متى تحققتم بأنفسكم من الخدمات التى قدمها هذا المعمل، والتى يستطيع تقديمها فإنكم سوف لا تترددون فى اقناع زملائكم من أعضاء الاتحاد الدولى بأن معمل اختبار القطن فى الأسكندرية ينبغى أن يعتبر محق معمل اختبار القطن المصرى، وانه بناء على ذلك ينبغى تأييده .

وهناك مسألة أخرى ستعالج هنا فى الأسكندرية تتعلق بتوحيد النماذج. وللاقتراح الذى قدمه

زميلنا الدكتور يوسف نحاس (بك) وجهان : الأول يتعلق بتوحيد نماذج القطن المصرى من حيث الرتبة، وهو غاية فى البساطة ، ولا تزال الطريقة التى تعين نماذج القطن كما تنص عليها أنظمة بورصة ميناء البصل تدعو الى الارتياح، ولو انه يمكن ادخال تحسين طفيف عليها. واست أرى ما يبرر أى اعتراض على انشاء عدد كبير من أنواع هذه النماذج على أن تباع لكل من يريد الشراء ، لأن من مصلحة تجارة القطن المصرى أن تعرف هذه النماذج الرسمية فى كل مكان .

أما الشق الثانى من اقتراح يوسف نحاس (بك) فليس بمثل هذه السهولة ، ولو أنه ليس من المستحيل تنفيذه . فإن مسألة توحيد نماذج القطن المصرى من حيث صنفه وطول تيلته ومتانة هذه التيلة قد أثيرت منذ ثلاثة أعوام لما اجتمعنا لآخر مرة فى مصر ، وقد لقيت الموافقة عليها بعض اعتراضات. ولا أريد أن أتهم المصدرين بأنهم عارضوا هذه المسألة لمجرد المعارضة، ولكنهم تعودوا كل هذه السنين الطويلة على نظام خاص قام بمهمته بحالة لا بأس بها . فكان من الطبيعى أن يترددوا فى قبول تغيير هذا النظام، خصوصا وأن الاقتراحات جاءت فى وقت استحكمت فيه أزمة عالمية لم تكن نهايتها واضحة .

ولا أريد بأى حال من الأحوال أن أحملكم على اتخاذ قرار ما ، وانما أود أن الفت نظركم إلى نقطتين :

أولا : ان هذه النماذج كانت تطبق بنجاح فى أيام الحرب .

ثانيا : انه، وان يكن يلوح، ان من الصعب فى الوقت الحاضر توحيد نماذج السكلاريدى والأصناف المماثلة له ، فإننى أميل إلى الاعتقاد بأن هذا ليس الحال فيما يتعلق بالأشمونى .

والآن ، لا أريد أن أشغل وقتكم اكثر من ذلك ، وعليه سأؤجل عرض أرائى فيما يتعلق بالمسائل الأخرى التى ستبحث فى القاهرة إلى صباح يوم السبت، فستتاح عندئذ لى الفرصة مرة أخرى لكى أشير باختصار إلى المسائل التى تشبه تعبئة القطن وأصناف القطن المصرى والمنافسة التى يلقاها من الحرير الصناعى ومن أصناف القطن الاخرى والى مسائل أخرى .

والآن اسمحوا لى أيها الاصدقاء الذين قدمتم من أوربا أن أحييكم مرة أخرى تحية خالصة ودية .

انشـــــاء علاقات مباشرة
بين الغزال والمنتج المصرى

صورة[1] الاقتراح المقدم من حضرة الدكتور يوسف نحاس (بك) إلى لجنة القطن الدولية فى جلستها المنعقدة يوم السبت ١٧ فبراير الحالى :

---

(١) الأهرام فى ١٨ فبراير ١٩٣٤

يجتاز القطن المصرى منذ أربع سنوات حقبة كساد متزايد . فإنه بالإضافة إلى ما أصابه من الهبوط العام فى الأسعار بسبب الأزمة العالمية ، قد تلقى صدمتين عنيفتين : تناقص تدريجى فى فرق الزيادة بين سعره وسعر القطن الأمريكى ، وركود المقطوعية مع ميل إلى التناقص بالرغم من الجهود والتضحيات التى بذلتها الحكومة والمنتجون والمصدرون لفتح أسواق جديدة له .

وفى الواقع ، قد دلت الإحصاءات على أن تلك المقطوعية التى بلغت فى سنة ١٩٢٤ أعلى رقم هو ١٫٠٢٨٫٠٠٠ بالة ، تراوحت فى السنوات التالية بين ٩٨٣٫٠٠٠ بالة و ٩٢١٫٠٠٠ بالة ، ثم هبطت فى سنة ١٩٣١ إلى ٨٥٠٫٠٠٠ بالة . وبعد أن صعدت فى سنة ١٩٣٢ إلى ٩٧٨٫٠٠٠ بالة ، نزلت ثانية فى سنة ١٩٣٣ إلى ٩٣٦٫٠٠٠ بالة .

نعم إن مقدار صادراتنا فى بداية هذا الموسم يسمح بتوقع استهلاك وافر لسنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ . ولكن لا يغرب عن فكرنا أن نشاط الطلب فى الوقت الحاضر راجع على الأخص إلى أن الفرق بين أسعارنا وأسعار الأمريكى قد سجل انخفاضا جديدا فضلا عن انحطاط الأثمان عامة . وقد يخشى أن يفضى طروء تحسن محسوس إلى فتور فى ذلك الطلب .

وعلى كل حال ، إن العلاوة والمقطوعية قد اتجهتا فى غضون السنوات الأربع المنقضية اتجاها نزوليا لا يمكن أن يعزى إلى الأزمة العالمية وحدها . بل إن له أسبابا أبعد غوراً ، وربما كانت أطول مدى ، أخصها فى رأينا مزاحمة الحرير الصناعى ، فإن الكفاح بينه وبين قطننا شديد عنيف . فإذا نحن لم نهىء من فورنا جميع معدات الدفاع . تعرضنا للانخذال والفشل .

ولا مشاحة فى أن أمضى سلاح فى رأى الاقتصاديين هو تقليل النفقات . ويمكن تقسيم النفقات التى يتحملها القطن منذ زرعه حتى وصوله إلى الغزال إلى ثلاثة أقسام : ا — مصاريف زراعية . ب — ضرائب ورسوم متنوعة . ج — تداول أيدى الوسطاء للبضاعة .

(ا) أما مصاريف الزراعة ، فقد أصبح غير مستطاع التمادى فى التقتير بها من غير إضرار بمقدار الإنتاج فى نوعه . فإن أجرة اليد العاملة فى الزراعة قد انخفضت إلى حد يصعب تصوره . أما الآلات والأسمدة والفحم والخشب وما إليها ، فكلها مواد تجلب من الخارج بأسعار محتومة علينا لا تتحمل انخفاضا يذكر تحت مستواها الحالى

(ب) أما التكاليف العامة التى تثقل القطن مباشرة ، فهى ضريبة القطن وقدرها عشرة قروش صاغ على القنطار تجبى عند حلجه ، ورسم تصدير قدره عشرة قروش صاغ على القنطار ، ورسوم للمجالس البلدية والمحلية . وأملنا وطيد أن المساعى المتوالية التى تقوم بها النقابة الزراعية المصرية العامة تفضى إلى تخفيف تلك الأتاوات ، إن لم تصل إلى إلغائها ، لأنها فى الظروف الحاضرة تعوق إنتاجنا القطنى عوقا شديداً عن التبرز فى ميدان المنافسة . كذلك ينبغى أن تجعل مصاريف نقل القطن فى السكك الحديدية وتكاليف حلجه وكبسه متناسبة مع مقتضيات الحالة الراهنة . وأخيرا لابد فى التعديل المشروع به لضرائب الاطيان من تخفيضها . إذ أنها بمستواها الحالى تستغرق معظم ريع الارض .

(ج) أما تداول القطن فى متعدد مراتبه ، منذ جنيه إلى أن يتناوله الغزال ، فأجدر شىء بأن يوجه إليه انتباهنا هو سعة الفرق بين ما يدفعه الغزال من الثمن، وما ينتهى منه إلى يد المنتج . وهذا الفرق يستحوذ عليه الوسطاء الكثيرون الذين يحولون بينهما .

فمن المحتوم اليوم أن ينقص عدد أولئك الوسطاء إذا أريدت معالجة معضلة قطننا .

لما عقد المؤتمر القطنى لآخر مرة فى القطر المصرى عام ١٩٢٧ ، أثرت هذه المسألة فى خطاب ألقيته بجلسة ٢٧ يناير، وطلبت أن تنشأ علاقات مباشرة بين الغزال والمنتج المصرى . ولكن المداولات لم تسفر عن نتيجة عملية . وفى الواقع كان من المتعذر قيام تلك العلاقات المباشرة من غير أداة منظمة تكون حلقة اتصال بين الفريقين . أما الآن ، فهذه الاداة قد وجدت وهى بنك التسليف الزراعى المصرى الذى أسس فى كنف الحكومة المصرية وبضمانها للمعاونة على النهوض الاقتصادى بزراعتنا ، وعرف كيف يكسب ثقة المنتجين الذين يلجأون إليه متكاثرين يوما بعد يوم ، خصوصا فيما يتعلق بالاقراض على القطن .

فأنا أقترح، لمصلحة المصريين والغزالين معا، أن يتصل حضرات الافاضل ممثلى الغزالين فى لجنتنا هذه بإدارة ذلك البنك ليضعوا أوليات اتفاق الغرض منه أن يبيع البنك لهم مباشره أقطان عملائه الذين يطلبون ذلك إليه . وليس من شأنى فى هذه المذكرة أن أرسم الخطة التفصيلية لمثل هذا النظام ، فإن حضرات ممثلى الغزالين وإدارة البنك أقدر منى على إحكام هذا العمل . على أنه لا يلوح لى أن هناك صعوبة تحول دون هذا الاتفاق مما لا يمكن تذليله، ان صحت عزيمة الفريقين . ذلك أن أكبر ما يعترض هذا المشروع هو أن يطمئن المشترى الى أن البضاعة التى ترسل اليه تأتى مطابقة للنماذج التى يريدها . فيكفى لإدراك هذه الغاية أن يلحق بالبنك خبراء ممتازون يرشحهم الغزالون ، وتكون مهمتهم فرز الاقطان حسب النماذج التى يقع التفاهم عليها . وهذه النماذج هى التى تجعل أساساً للأسعار . ويظل التعامل بها الى أن يباح التعاقد مع الزارعين على أساس النماذج الرسمية التى تقرها بورصة مينا البصل . وفى يقيننا أن التعويل على هذه النماذج الرسمية يسهل مزاولات تصدير القطن ويبسطها .

تلك المعاملة المباشرة بين بنك التسليف الزراعى والغزالين تبدأ فى دائرة ضيقة ثم تتسع تدريجيا مع مضى الزمن ، بحيث يتسنى معها تصريف جانب قليل أو كثير من المحصول المصرى . ولا ريب فى أن صفة البنك تخوله أن يبيع أقطان الجماعات التعاونية، فضلا عن أقطان الافراد من عملائه بأحسن الشروط الميسورة . فالغرض الذى نرمى اليه انما هو أن تخلق بجانب تجارة الصادرات التى أدت للبلاد خدمات غير منكورة والتى ينبغى أن تستمر فى نشاطها ، أداة تعاونية يحتذى بها مثال نظائرها فى أمريكا ، ويكون بنك التسليف الزراعى محور حركتها .

١ — مزايا هذا الاقتراح للمنتجين :

يتداول القطن الآن ثلاثة وسطاء على الأقل : السمسار ، وتاجر الداخلية ، والمصدر . ولكل منهم الحق فى تقاضى ربح لا يكون فى مجموعه على أخف تقدير دون خمسة وعشرين قرشا فى القنطار

وفى الغالب ينتقل القطن بين أيدى أكثر من أولئك الثلاثة ، كما هو معروف ، وكما يستدل عليه من سعة مقدار المبيعات فى بورصة ميناء البصل . فإذا أصبح بنك التسليف الوسيط الأوحد ، تكفيه بالطبع عمولة معقولة ، فإن الوفر لا يقل فى حال عن عشرين قرشا فى القنطار ، وهو وفر ذو بال بالنظر الى الاسعار الحاضرة . ومع مضى الوقت واتساع تصديراته القطنية ، يستطيع أن ينظم كبس القطن بخاريا فى نفس المحالج ، كما كانت بعض بيوت التصدير تفعل فى الماضى . ومن هذا الباب أيضا يتأتى وفر آخر محسوس فى مصاريف الكبس والنقل وتغطية البالات والتخزين والتأمين الخ ..

٢ — مزايا الاقتراح للغزالين :

١ — يستفيدون بعض الوفر الذى سبق ذكره .

٢ — يعاملون بنكا تحت رعاية الحكومة متوفرة فيه الضمانات المطلوبة قادرا ، على مدهم بالاعتمادات المالية — وقت الحاجة — بأحسن الشروط وعلى منحهم تسهيلات قيمة .

ملاحظات قطنية

جديرة بالعناية

جاء[1] الموسم القطنى الجديد مخيبا بعض الآمال التى كان المنتجون بل المصريون جملة يعلقونها عليه . وليس من قصدنا أن نتصدى هنا للعوامل الخارجية التى لا قبل لنا بتحويلها عن مجاريها ، مثل الاضراب العظيم فى امريكا ، وتقاقل النقد ، واضطراب الحالة السياسية العامة ، وهى كلها حوادث وقفت فى وجه التحسن الذى كان مرتقبا فى جميع الأسواق القطنية وبخاصة فى مصر ، التى ثبت الآن ان محصولها لا يمكن أن يتجاوز ما بلغه فى الموسم الماضى بعد أن كانت التخمينات قد رفعته إلى عشرة ملايين قنطار .

على انه اذا كان قد استعصى علينا التحكم فى العوامل الخارجية ، فأقل ما كنا مطالبين به الا نخلق بخطئنا عوامل محلية تفاجأ بها السوق فى أول هجوم المحصول ، فتحدث فى الأسعار تأثيرا بعيد المدى لم يكن له مبرر . ومن تلك الأسباب المحلية ما بغتتنا به لجنة بورصة ميناء البصل من تصحيح المخزون من الساكل أظهرت فيه زيادة بلغت مئتى ألف قنطار ، ولا ندرى كيف خفى على تلك اللجنة أمداً طويلا وجود مقدار جسيم كهذا ، بحيث انه لم يعلن الا فى بدء الموسم ، فتأتى عنه من الأثر الاليم ما هو مشاهد الآن فى أسعار الساكل .

فهل ادركت وزارة المالية خطورة هذه الغلطة ؟ وما هى الوسائل التى ستتوسل بها نهائيا لتقضى

---

(١) الاهرام فى ١٣ سبتمبر ١٩٣٤

على مثل هذا السهو ، الذى وقعت له سابقة منذ بضع سنوات فيما يتعلق بمخزون البذرة ، جرت على أناس كثيرين خسائر فادحة .

واذا أخذنا على المسئولين هذه السهوة الجديدة ، فلا بدلنا من توجيه الانظار الى مسألة أخرى كشف عنها احصاء مساحة الزراعة القطنية فى هذا العـــام ، ونعنى به الاحصاء الذى اذاعته وزارة الزراعة حديثا فاستحقت ثناء جما على عنايتها بنشره وتبيين المساحات القطنية فيه بذلك التفصيل الوافى . فقد جرت فيه على طريقة تخدم بها سوق القطن أحسن خدمة وتقضى بها على تخرصات المغرضين أو أوهام المخطئين .

ذلك الاحصاء المفيد قد أماط اللثام عن مسألة لها خطرها ، وهى أن المساحة التى زرعت من القطن المعرض فى هذا الموسم تنقص بمقدار النصف عن مثلها فى الموسم الماضى ، اذ انها بلغت ٥٤٫٤٣٧ فدانا فى السنة الحالية مقابل ١٠٩٫٧٦٤ فى السنة المنصرمة . نقول ، بل نؤكد ، أن هذا امر مؤسف قد جاء معاكساً للمجهودات العظيمة التى تبذلها مصر لنشر الدعاية للأصناف المصرية . فإن الذى تحققناه جميعا من الغزالين أنفسهم هو أن من اكبر العلل التى تصدهم عن استعمال الأقطان عدم اطمئنانهم إلى أنهم بعد أن يألفوا نوعا من القطن يجدونه السنوات التالية بنفس المقادير وبنفس الأسعار التى اعتادوا الأخذ بها ، ومن البداهة انه اذا نقص نوع من الأنواع نقصا يبلغ النصف ، كما حدث فى القطن المعرض ، فإن هذا يدعو حتما إلى ارتفاع ســـعره ارتفاعا يحول دون اقبالهم عليه ، بل على الأقطان المصرية جميعاً .

وها نحن أولاء نشهد الآن انصباب الطلب على القطن المعرض حتى زاد سعره أكثر من ٣٠ قرشا على سعر القطن الساكل ، وكان فى الأعوام الماضية دونه .

ولقد بذلت الجمعية الزراعية (الملكية) ، وبذلت شركة القطن المعرض وســـائر المصدرين من المساعى والمال شيئا كثيراً لتعريف هذا القطن للغزالين الذين كانوا فى أول الأمر يترددون فى استعماله . فأما وقد اقبلوا عليه اقبالا متزايداً كما هو مشهود الآن ، أفكان من إصالة الرأى ان نقابل ذلك الاقبال بالنقصان فى الصنف وان ندع الغزالين ينصرفون عنه ، فإذا انصرفوا عنه فقد يلجأون الى طلب مؤونتهم من بلدان اخرى تثبت على صنف واحد .

وهنا أستميح وزارة الزراعة عذراً بأن اذكرها أن عليها قسطاً من المسئولية فى هذا الحادث . فإن سعيها لإباحة زرع القطن السكلاريدس فى جميع مناطق القطر ، بعد أن كان محصوراً فى مناطق معينة ، قد دفع الفلاحين الى التوسع فى زرعه واحلاله محل القطن المعرض ، طمعاً فى ربح أزيد . فانعكست الآية واضروا بأنفسهم وأضروا بالقطن الساكل نفسه لأن زرعه فى غير مناطقه قد أتى بتيلة رديئة . وأعرف مما شاهدته فى مركز فاقوس ، حيث اندفع القائمون على الأرض فى زرع الساكل اندفاعاً غير محمود ، أن النتيجة على الأغلب جاءت غير مرضية .

لذلك ، ولما أصبح محققا من أن المقطوعية العالمية على القطن الساكل قد أصبحت بحيث لا يرتقب اتساعها فى الظروف الحاضرة ، فإنى أوجه رجاءين إلى وزارة الزراعة : احدهما أن تعود إلى خطتها الحميدة الماضية من تحديد مناطق الساكل ، فى القطن المعرض كل الغناء عنه فى المناطق الأخرى لأنه أوفر غلة مع مساواته له فى الثمن ، إلا فرقا لا يعتد به ، ولعلها تزيد الزراع برأ فتنصح لهم بالإستكثار من القطن المعرض لما تحققت وأجمع الرأى عليه من متعدد مزاياه . وقد جربت بنفسى الصنفين فى هذا العام فكانت النتيجة أن المعرض أتى فى المحصول بمثل الساكل .

أما الرجاء الآخر ، فهو ان تنظر وزارة الزراعة نظرة جدية سريعة فى تحقيق الرغبة التى طالما أبداها الغزالون وكرروها ، وهى أن يعمد إلى تقليل عدد الأصناف المصرية . فإنها تزرع بكثرة مبلبلة ومعطلة كل التعطيل لرواج القطن المصرى ، ولدى الوزارة محاضر المؤتمرات واجتماعات لجنة القطن الدولية ، وفيها ما من شأنه أن يحملها على عدم التريث فى تحقيق هذه الرغبة الجليلة .

القطن «المعرض»

ملاحظات سديدة

مقال لجريدة البلاغ

لاحظ (١) الأستاذ يوسف نحاس (بك) أن مساحة الأرض التى زرعت من القطن المعرض نقصت فى هذا العام بمقدار النصف ، فقد كانت فى العام الماضى ١٠٩,٧٦٤ فداناً فصارت ٥٤,٤٣٧ فداناً ، ومعنى هذا أن محصول القطن من هذا الصنف سيكون حوالى نصف محصوله فى السنة الماضية . ويقول يوسف (بك) فى التعقيب على هذا « ان الذى تحققناه بأنفسنا من الغزالين أنفسهم هو أن من أكبر العلل التى تصدهم عن استعمال الأقطان عدم اطمئنانهم إلى أنهم ، بعد أن يألفوا نوعا من القطن ، يجدونه فى السنوات التالية بنفس المقادير وبنفس الأسعار التى اعتادوا الأخذ بها . ومن البديهى أنه إذا نقص نوع من الأنواع نقصاً يبلغ النصف كما حدث فى القطن « المعرض » ، فإن هذا يدعو حتما إلى ارتفاع سعره إرتفاعا يحول دون الإقبال عليه » .

وهى ملاحظة سديدة . ومن البديهى أن نقص محصول إلى النصف يحدث للمصانع التى تستعمله إضطراباً يغريها بالبحث عن نوع تستطيع أن تطمئن إلى وروده بالمقادير المطلوبة فى كل عام .

وقد نتج هذا النقص فى مساحة الأرض التى زرع فيها القطن « المعرض » من إباحة زرع

---

(١) البلاغ فى ١٣ سبتمبر ١٩٣٤

السكلاريدى فى مناطق لم يكن يباح زرعه فيها ، ففضل الزراع السكلاريدى وعدلوا إليه عن المعرض ، فكان هذا النقص . وإذا كان فى هذا مايدعو إلى الشكوى ، فإن المسئول هو وزارة الزراعة التى تملك التحديد كما تملك الاباحة .

هذه الملاحظة التى أبداها الأستاذ يوسف نحاس (بك) تعيد إلى الذهن مسالة السياسة الاقتصادية ، وخلو كل أعمالنا من أى أثر لها . ولو أن لنا سياسة إقتصادية، لروعيت مقتضيات المصلحة فى الداخل والخارج ، ولما أمكن أن يحدث أن تزرع من نوع من القطن له سوق تطلبه ، مساحة فى سنة ونصفها فى سنة أخرى ، ولما جاز أن يترك المصريون يزرعون كل صنف يمكن أن يخطر على البال من أصناف الأقطان . فتتعدد بذلك الأصناف بلا مسوغ ، وتكثر كثرة تحير وتؤدى إلى متاعب شديدة وشكاوى متكررة من جانب المصدرين والمستوردين جميعا . ولو كان للسياسة الإقتصادية وجود ، لجربت زراعة السكلاريدى فى المناطق التى كان زرعه فيها محظوراً قبل السماح بذلك ، لمعرفة كمية الإنتاج ونوع المحصول ورتبته ودرجة متانته . ومع ذلك ،هذه المناطق معروفة بقلة صلاحها للسكلاريدى ، فالأمر لايحتاج إلى تجربة خاصة أو جديدة .

ومن الواضح أنه لايكفى أن نزرع القطن والسلام ، بل لابد أن نراعى حالة الأسواق ،وأن نجعل إنتاجنا بحيث يلائمها ويساعد على تشجيعها على الاستيراد ، وليس مما يلائم الاسواق التى يذهب إليها قطننا أن تتفاوت كميات الاصناف الرائجة فيها هذا التفاوت العظيم من سنة إلى سنة ، أو أن تتعدد لاصناف تعدداً لا ضرورة إليه ولا فائدة منه إلا إذا كان الخلط — خلط الاصناف — من الفوائد ، وتعطيل التصريف من المزايا .

فيحسن بوزارة الزراعة أن تعنى بوضع سياسة قوامها حالات التصريف والاسواق ومصلحة المنتج معاً ، حتى يمكن اتقاء مثل هذا الحادث الذى نبه عليه الاستاذ نحاس (بك) ، ويمتنع الضرر الذى ينشأ عنه فى المستقبل .

فى سوق القطن

أثر تصريح وزير المالية

(لحضرة[1] صاحب العزة)وزير المالية زملاء يعرفون حق المعرفة نفسية الاسواق، وبخاصة السوق

---

(١) الاهرام فى ١٦ سبتمبر ١٩٣٤

القطنية وتأثرها السريع العظيم بمثل التصريح الذى صدر من (عزته) بمناسبة تحصيل الضرائب، ولاسيما إذا جاء ذلك التصريح فى وقت تكون السوق فيه متوترة الأعصاب شديدة الإنفعال. فكان يجدر (بسعادته) أن يستأنس برأى زملائه العارفين قبل الادلاء بتأكيداته عن جودة محصول القطن ووفرته وملاءمة أسعاره للمنتجين. كل ذلك فى الوقت الذى تألف فيه حزب قوى للنزول، يستغل الظروف الخارجية المعاكسة استغلالا منظما للضغط على الاثمان واجتناء أوفر الارباح من دم ذلك المنتج البائس، نعم البائس رغم مايقوله وزير ماليتنا الجليل عن يسره.

ألم يصل إلى علم (سعادته) وهو يطوف فى بعض القرى التى لاتزرع إلا الساكل، أن التجار قد جمعوا كلمتهم على عدم شرائه بأى سعر كان بحجة أنه غير مطلوب الآن للمغازل؟

يقولون ذلك لتعجيز البائع المضطر، ولأنهم علموا من الإحصاء الاخير الذى أذاعته وزارة المالية أن مخزون الساكل يزيد مئتى ألف قنطار على القدر الذى كان معلوما للجميع حتى أمس الأول. فيأتى (سعادة) الوزير فيزيدهم علما بأن المحصول الجديد من ذلك الصنف مقبل ووفير، ويبشرهم أيضا بأنه سيستعمل منتهى الصرامة فى تحصيل الضرائب، فلابد إذن للمنتج من البيع حالا بالسعر المعروض وترك عوضه على الله فى كل زيادة كان يمنى النفس بها ليرتق الفتق ويجبر الصدع.. ويا ويل السوق من تهافت البائعين عليها فى الظروف الحاضرة!

المفهوم طبعاً أن مثل هذا الإنذار الشديد اللهجة لايصدر من وزير المالية إلا بعد تثبته من من جودة المحصول ومن ملاءمة أسعاره. وإلافما كان هناك من بأس فى أن ينتظر ظهور أول تقدير رسمى لذلك المحصول من زميله وزير الزراعة. وما كان من حاجة مطلقا للادلاء بذلك التصريح. فإذا كانت النية قد عقدت فعلا على أخذ الممولين بالشدة وعلى عدم الإصغاء لشكاياتهم، فإن الأموال الأميرية مستحقة فى مواعيد حددها القانون، وقد سلح المحصلين بما يضمن جمعها بأسرع مايمكن. فما كان إذن من داع للتهديد، واتهام كبار الملاك بأنهم يطمعون فى أموال الدولة ويغرون الصغار منهم بما يضربونه لهم من مثل سيىء. وفى نفس الوقت الذى يقضى على آمالهم ويتهمون بالمراوغة يرون أثر تصريحات الوزير فى الاسعار.

وكل ما أرجو هو ألا يكون ذلك الأثر عميقا طويلا المدى، وأن يقيض الله لهذا البلد ولأهله رجال الشفقة ورسل الرحمة. إنه للدعاء مجيب.

عجز وتقصير
فى معالجة شؤوننا الاقتصادية والمالية

لم(١) تكن مفاجأة الحكومة للبلاد بشراء القمح الاسترالى مفاجأة مشكورة ، بل لا نعرف عملا حكومياً منذ نشوب الأزمة الاقتصادية العالمية قد أثار سخطا عاما كالذى أثاره ذلك القرار . هذه نتيجة منطقية ملازمة حتما لكل تصرف مرتجل فى الشؤون الاقتصادية الهامة من غير أن تسبقه دراسة دقيقة يتوفر عليها الإخصائيون الذين لهم من علمهم ومن خبرتهم عاصم من الخطأ الفاحش .

مشكلة القمح فى هذا الزمن ، هى من أعوص المشاكل الاقتصادية فى كافة بلدان العالم ، وقد حارت الحكومات فى حلها حلا يوفق بين المصالح المرتبطة بها ، وهى الشغل الشاغل لفطاحل الاقتصاديين الذين يعالجون بلا هوادة كل عقدة من عقدها المتعددة . وإذا نظرنا إلى فرنسا مثلا ، حيث الجدل محتدم والرأى العام ثائر الآن ، لرأينا وزير ماليتها ، وهو من أكابر العلماء المبرزين ، يستعين بأهل الذكر من رجال أمته توصلا لحل موفق . وفى الوقت نفسه ، نرى الرئيس دومرج قد انقطع فى ضيعته عن العالم السياسى وأعماله ، ليفرغ لدرس هذا الموضوع وهو يستنير بآراء الخبيرين وعلمهم .

هذا الكلام الذى نقوله يعرفه كل مطلع ، إنما اضطررنا إليه لنذكر أولياء الأمر عندنا بأن أرقى الحكومات وأخطرها شأنا لا ترى من أصالة الرأى أن تبت فى الأمور الجسام إلا بعد الدرس والتنقيب وفتح باب الاستشارة الشعبية على مصراعيه . وفى ذلك التصرف كل الخير للأمة والحكومة جميعا ، لأن العمل المشترك بينهما يسمح ببناء سياسة اقتصادية ثابتة فى كل فرع من الفروع ، فلا ترتجل الحلول ارتجالا مهدداً للمرافق ، كما هو الشأن عندنا للأسف ، حيث لم يُعن أحد بوضع سياسة اقتصادية طالبنا بها منذ سنة ١٩٣٠ .

ألم نقرأ أخيراً رأياً لأحد ممثلى الامة فى برلماننا ، يؤكد فيه أن حكومتنا المصرية قد أظهرت إبان هذه الازمة الطاحنة مقدرة عجيبة على الهدم وعجزاً ظاهراً عن الإنشاء ؟

وياليت الأمر كان مقصورا على عدم استيفاء الدراسة والاستشارة قبل اتخاذ القرارات . فإنا قد نشهد فى مسائل عدة أن ماقررته الحكومة يأتى مخالفاً لما يكون الوزير المختص قد أعلن على رؤس الاشهاد أنه سيفعله ، وأنه مادام وزراً ، لن يسمح ، بفعل أمر سواه . فيرتب الناس أعمالهم وشؤونهم على ذلك التصريح الجازم ، ثم لا يلبثون أن يفاجأوا بقرار ينقضه فيجر عليهم من الاضرار ماينوءون به .

---

(١) الاهرام فى ٣١ سبتمبر ١٩٣٤

بل الأنكى والأغرب مايبدو على كثير من القرارات الإقتصادية الهامة التى اتخذت حديثاً من أن هناك تخاذلا بين الرجال المسؤولين ، وتنافراً فى الرأى ، فكيف يرجى لأمورنا صلاح إذا دب دبيب التنابذ فى القائمين عليها؟ وبديهى أن تضامنهم شرط أساسى لنجاح الحكم وعدم تعريض المصالح القومية للخطر ؟

نكتب كل هذا على مضض منا، لأنه واجب فى عنقنا نحو بلدنا نؤديه مكرهين. وقد عمت الشكوى وزاد تهامس الناس وتململهم، فأصبح من الضرورات الملحة أن يتدارك هذا الأمر، وأن تتغير الروح الحكومية تغيراً كفيلا بحفظ مرافق الدولة المهددة، وحفظ الثقة الواجبة بين الحاكمين والمحكومين .

وما مسألة القمح إلا ظاهرة من الظواهر التى تكاد تعدو كل حصر منذ تفشى الأزمة العالمية ، ناطقة عن عجزنا وقصورنا فى معالجة معضلاتنا الحيوية .

لا أقصد فى عجالتى هذه أن أوفى موضوع القمح حقه من البحث. على أنى لا أدعى المقدرة على تمحيصه على الوجه الأتم، وإنما أردت أن أنبه إلى خطورة قرار الحكومة الأخير، وما يكون له من أثر عميق فى حياة البلاد الإقتصادية ان لم تسارع الحكومة إلى تلطيف اضراره ووضع سياسة قمحية معقولة يكون قوامها أولا وقبل كل شىء : رعاية مصلحة البلاد الزراعية . وثانيا : محاربة الطماعين إتقاء لغلاء الخبز المصطنع .

أقول ،مع الأسف الشديد، إن قرار الحكومة بالصورة التى ظهر فيها، لايحقق غرضا واحداً من الغرضين الأساسيين اللذين ذكرت . فهو قرار يضر بالزارع وبمستهلك الخبز ضرراً بليغا . أما أنه يضر بالمنتج ، فلأن بيع القمح الاسترالى الحكومى بسعر ١٨٠ قرشا للأردب الواحد الذى زنته ١٥٠ كيلو سينزل ثمن القمح المصرى إلى نحو ١٥٠ قرشا، لأن فيه من المواد الغريبة نحو ٧٪ فى حين أن القمح الاسترالى خال منها. وهذه السبعة فى المئة تنقص ثمنها نحو ١٤ قرشا. ولأن القمح الأسترالى يمتاز عن قمحنا أيضا بما قيمته عشرة فى المئة من جهة قابليته العظيمة للخلط بالأرز والذرة وغيرهما ، أما القمح المصرى فلا يقبل الخلط إلا بنسبة ضئيلة لا تستحق الذكر . وفرق العشرة فى المئة ينقص ثمن قمحنا نحو ١٨ قرشا عما يساويه القمح الاسترالى . فإذا هبط سعر القمح المصرى إلى ١٥٠ قرشا، وكان يباع بالأمس بمتوسط ١٨٠ قرشا، فالخسارة ستصيب المنتجين الذين لايزالون يحتفظون بقمحهم، وتصيب التجار الوطنيين الذين اشتروا بأسعار عالية ، فيضيع عليهم كل ربح مع شىء من رأسمالهم .

وفى إضرار التاجر ضرر للمنتج لايخفى على ذوى الألباب . ولا يقتصر الضرر على خازنى القمح من منتجين وتجار، بل يتعداهم إلى مرافق البلاد الزراعية، كما هو أيضا فى غنى عن كل بيان . فكسر سعر القمح عنوة فى هذا الزمن المضطرب قلما يرجى له جبر . وهو يكسر سعر سائر الحبوب التى

لاتزال فى الحقول مثل الذرة والأرز . فالحيف عظيم كما يرى . على أننى لا أعرف حكومة غير الحكومة المصرية تسعى هى نفسها وبمال أمتها لإنزال أسعار منتجات البلاد الزراعية . فإن جميع حكومات العالم تبذل الغالى والرخيص لرفعها، وما مثل فرنسا بغائب عن علم وزرائنا الأجلاء ،وقد أرغمت منتجيها على البيع بسعر عال (نحو ٢٢٠ قرشا للأردب) معافية من باع بأقل منه .

أما وقد أقدمت حكومتنا على هذا العمل الشاذ حماية لموظفيها على الأخص، الذين لم يصبهم عشر معشار ما أصاب جميع موظفى العالم من تخفيض فى المرتبات ، فهل هى قد أصابت الهدف ؟ هل هى بالغة غايتها وغاية موظفيها المنشودة من خفض ثمن الخبز ؟ هذا أمر مشكوك فيه كل الشك، وسوف تظهر جليته قريبا ، وتتحقق الحكومة أنها أغضبت المنتجين والتجار ، ولم ترض سواهم . فإن الخبز سيبقى محتفظاً بثمنه الحالى، وهو ثمن غير متناسب البتة مع ثمن المادة الأولية . وكان فى الإمكان أن يصل أردب القمح إلى ٢٢٠ قرشا ، وألا يرتفع ثمن الخبز عن مستواه الحالى ، لو وجهت الحكومة إلى الخبازين شيئا من الشدة التى تأخذ بها ذلك المنتج التعس ! ..

والخلاصة أن مشكلة القمح لاتحل من غير أن تعرض على بساط البحث ، وأن يشترك فى حلها ممثلو جميع ذوى الشأن تمثيلا غير حكومى محض على الطريقة المألوفة الآن من نبذ كل رأى شعبى، والاسترشاد برأى السادة الموظفين وحدهم فى ما جل من الشؤون وما هان .

وعلى كل حال، وإلى أن يعرض هذا الموضوع على الإخصائيين، نرجو بإلحاح من (حضرة صاحب الدولة) رئيس مجلس الوزراء، الذى نعرف فيه الغيرة على المصالح الوطنية وحسن القصد والنية الطاهرة ، نرجو من (دولته) وتتوسل إليه أن يمنع مشتريات القمح ، إلى أن ينظم أولا سوق الخبز وطريقة تصريف مالدى الحكومة من كميات اشترتها . أما طريقة التصريف ، فيجب أن يراعى فيها ألا يباع القمح الاسترالى إلا للبطاحن التى تتعهد بأن تخلطه بالقمح المصرى بنسبة عشرين فى المئة للأول وثمانين فى المئة للثانى ، والتى تقبل رقابة حكومية فعالة عليها حتى لا تخالف تعهدها . فلعل الحكومة تصغى لهذا الرجاء اتقاء لعواقب قد لا تكون فكرت بها ملياً ، وهى من الخطورة الاقتصادية بمكان .

مشاكل الحبوب

ومصائب المنتجين المصريين

تكسرت النصال على النصال

قلنا رأينا(١) فى مسألة القمح وفيما أحدثته مفاجأة الحكومة للناس من الاضطراب والتقاقل اللذين لا يقتصران على صنف القمح ، بل يشملان حتما وسريعاً سائر الحبوب . قلنا إن حكومتنا المصرية قد انفردت فى هذا الزمان بتعمد انزال ثمن المنتجات الزراعية فى قطر لا يعيش إلا من الزراعة ، وهى تفعل ذلك لمحاربة غلاء الخبز . . غلاء الخبز أمر ممقوت سيء العواقب ، وقد وقفت فى وجهه كل حكومة متمدينة ، وطاردته مطاردة الأوبئة . ولكنا لا نعرف واحدة منها لجأت إلى ضرب زراعها فى الصميم توصلا لترخيص الخبز . فما بالك إذا كان ذلك الزارع رازحاً تحت اثقال الديون العقارية التى يستغرق قسطها كل دخله ، بل يربو عليه . وفيما هو ينتظر أن تقيل الحكومة عثرته من هذه الناحية ، إذا بها تستنكر أن يرتفع ثمن قمحه بما يساعده على سد بعض رمقه ، ناسية انها بمقاومتها صعود ثمن القمح تقضى على جميع الحبوب الأخرى بالوكس والبوار . .

وما كنت أحسب وأنا أكتب فى « الأهرام » أمس الأول (لعل الحكومة تصغى لهذا الرجاء اتقاء لعواقب قد لا تكون فكرت بها مليا وهى من الخطورة الاقتصادية بمكان) ما كنت أحسب وأنا أكتب هذه الكلمات أن الظروف ستحقق مخاوفى بهذه السرعة . فإلى وزير ماليتنا الجليل اسوق الخبر الآتى الذى استقيته من أصدق المصادر ، وهو على ما أظن لم يصل لعلمه لكثرة ما لديه من مشاغل تحصيل الضريبة العقارية ...

عقد اجتماع فى الاسكندرية قوامه تجار الأرز المصدرون وتجار الداخلية . وقد اتفقوا فيما بينهم على أن لا يشتروا ضريبة الأرز باكثر من ٥٢٠ قرشا ، مهما كانت الأحوال والظروف . وعلى أثر هذا الاتفاق ، هبط سعر الضريبة نحو ستين قرشا ، ونحن لا نزال على أبواب الموسم فماذا يكون الحال عند هجوم المحصول ؟ وما رأى وزارة المالية فى هذا الاتفاق الذى كان الباعث عليه بلا شك ولا مراء ما تبينه أولئك التجار من أن الحكومة ستحارب أثمان القمح ، وأن ذلك سيزرى بسعر الأرز وغيره ، وأنها على كل حال لابد أن تتدخل يوما فى سوق الأرز كما فعلت فى سوق القمح لتكون سياستها منطقية !!... هذه أول نتيجة من النتائج المحزنة التى توقعناها.

---

(١) الاهرام فى ٢٣ سبتمبر ١٩٣٤

فإذا عرف (سعادة) وزير المالية أن محصول الأرز غير مقبل برغم ما بدا له فى جولته الريفية فأعلنه كأنه أمر مؤكد مقطوع بصحته ، وان مساحته أقل من مساحة العام الماضى، فإنه يتبين كل الحيف الذى يقع على ذلك المنتج الذى أصبح حائراً لا يعرف من أى جانب يتقى الطعنات التى تأتيه ، حتى من حماته الطبيعيين وهم حكامه الرحيمون ..

على أننى ما زلت معتقداً أن الحكومة، وقد عرفت الخطر، ستعمل بلا ابطاء على تدارك مضاره . لأننى كمصرى، لا يسعنى أن أشك لحظة فى سلامة نيتها ، وفى غيرتها على مرافق البلاد . فلذا أرجو أن تعمل مسرعة على افساد مؤامرة اولئك التجار ، متذرعة لذلك بكل وسيلة حاسمة ، مستعينة بينك التسليف الزراعى المصرى لتحمله على تقديم أقصى سلفة ممكنة تساعد المنتجين على مقاومة الذين يريدون محاربتهم فى رزقهم الحلال ، وتنصرهم عليهم .

أعود إلى اقتراحى السابق فى شأن تصريف القمح الاسترالى المشترى، فأرجو من اللجنة الحكومية أن تحله محل البحث الدقيق . أما فكرة عدم صرف شىء من ذلك القمح إلا بعد نفاد الانتاج المحلى، أى بعد أشهر عدة ، فلا أراها عملية. أولا: لأنها تعطل على الدولة ثمن ذلك القمح الذى اشترته . وثانياً: لأنها تكلف مصاريف تخزين ليست الحاجة ماسة لتحملها . ذلك فضلا عما يطرأ على الصنف من التلف . أما تحديد سعر يطمئن اليه الجميع، ويكون ضابطا للسوق فى الحال والاستقبال، وتصريف القمح الاسترالى على أساس ذلك السعر وعلى شرط ألا يطحن إلا مخلوطا بالقمح المصرى بنسبة ٢٠ الى ٨٠ ٪ ، فهو الحل الأمثل الذى نلطف به من مضار المفاجأة الحكومية التى لم تسبقها دراسة وافية للمشكلة القمحية .

واقتراح آخر نرفعه للحكومة أملا أن تحله محل الأهمية . .

سنحتاج لقمح أجنبى غير الذى تم شراؤه إلى الآن ، وهو على ما أعلم لا يزيد على ٢٥٠ الف أردب. فلماذا نشتريه من استراليا، وندفع لها الثمن نقداً ؟ فى حين أن بلاداً أخرى غيرها كثيرة تقبل عن طيب خاطر أن تتقاضى ثمن القمح الذى نأخذه منها، أو جله، من منتجاتنا الزراعية الأخرى مثل البصل وبذرة القطن بل القطن نفسه ؟ . .

انه على ما يلوح لى اقتراح جدير بالنظر . فإذا كلفت بدرسه هيئة شعبية حكومية يجب اختيارها لمد الحكومة بآرائها فى مشكلة الحبوب المعقدة ، فإنى على ثقة من أنها ستوفق لطريقة مبادلة يكون فيها حفظ لبعض المال الذى يخرج من جيوب المصريين إلى الجيوب الأجنبية لشراء القمح، وما أشد حاجتنا اليه .

لجنة القطن الدولية

ورياسة أحمد عبد الوهاب (باشا)

فى[1] الساعة الحادية عشرة من صباح أمس، اجتمعت لجنة القطن الدولية برياسة (حضرة صاحب السعادة) احمد عبد الوهاب (باشا) وزير المالية فى الموعد الذى كان قد حدد لاجتماعهما قبل تأليف الوزارة التوفيقية.

وقبل النظر فى جدول الأعمال، تكلم (حضرة صاحب السعادة) أمين يحيى (باشا) وكيل اللجنة طالبا من (سعادة) الوزير أن يبقى محتفظا برياسة اللجنة لأن عمله فيها كان عظيم الفوائد، ولأن تخليه عنها بعد رقيه إلى منصبه الحاضر يحرمها جل تلك الفوائد.

ثم عقب على كلام (سعادته) (حضرة صاحب العزة) الدكتور يوسف نحاس (بك) بما مؤداه.

« عند ما انشئت لجنة القطن الدولية، تعارف بينها وأثبت فعلا فى محاضر جلستها الأولى، أن أعضاءها المصريين قد اختيروا بصفتهم الشخصية، لا بمقتضى اتصالهم بمصلحة حكومية ما، أو أية هيئة أخرى. ولذلك تعليل معقول جدا، هو أنه كان لا بد لأولئك الأعضاء من التمرس بالمسائل المتشعبة التى ستتناولها مباحث اللجنة، وأكثرها فنى، كان لا بد من تداولهم فيها عن خبرة لا تكسب إلا بطول المعاناة. ولست بقائل لكم ما لم تعلموا — وحاش لله أن يكون فى قولى ما يمس أدنى مساس بشعور (سعادة) رئيسنا أحمد عبد الوهاب (باشا) - بقولى إن (سعادته) لما تولى الهيمنة على هذه اللجنة فى بدء الأمر لم يكن من المتخصصين فى أمر المواد القطنية. غير أنه لم يلبث أن استبطن سرائرها، وأن أصبح اليوم بإقرار أعاظم المشتغلين بها فى أوربا، من أكابر الثقات. وعلاوة على أن (سعادته) أصبح مرجعا مرعى الجانب فى المسائل القطنية، فإن شخصيته الممتازة، وذلاقة لسانه، ورفة أدابه قد انالته كل حب واحترام من الأجانب المتوطنين فى مصر، ومن المقيمين منهم فيما وراء البحار.

« وأزيد على ما تقدم أن كل هذا لم يتأت من تأثير منصبه الرفيع فى الحكومة المصرية، بل من تأثير مواهبه ومزاياه الخاصة. فوجود (سعادته) على رأس هذه اللجنة أمر لا مندوحة عنه، وإن تخليه عن هذا المركز ليقع أشد موقع من النفوس، ويكون له صدى أليم فى مستقبل القطن المصرى.

« وإنى لموقن أن إهابتنا (بسعادة) احمد عبد الوهاب (باشا) لقطع عهد وثيق على نفسه بعدم التخلى عن هذه الرياسة، مهما تكن المناصب السامية التى تدعوه كفايته إلى تبوئها فى البلاد، لن تجاب إلا بالقبول الذى تقتضيه إياه وطنيته. وأقترح أيضا أن يكون ذلك العهد، الذى نطالبه به، ونعتقد

---

(١) الأهرام فى ١٩ نوفمبر ١٩٣٤

أنه لن يخيب فيه أملنا، مؤيدا بموافقة وتثبيت من لدن الحكومة المصرية، بحيث أن (سعادته) يبقى على الدوام رئيسا لهذه اللجنة، كائنة ما كانت التغييرات التى تأتى بها الحوادث السياسية . جعلها الله فى كل آن وفقا لما تمناه لسعادته » .

وقد تكلم (حضرة صاحب العزة) فؤاد أباظة (بك) مؤيداً هذه الأقوال ، ومؤكدا مطابقتها لأمانى الجميع .

فأجاب (سعادة) عبد الوهاب (باشا) أنه تلقاء هذا الاجماع الملح من حضرات زملائه، وحسن التقدير الذى يشكره لهم ،يقبل باغتباط القيام بهذا العمل ،فوق ما يضطلع به من الشئون . ولكنه يريد طبعا أن يرجع إلى (حضرة صاحب الدولة) رئيس مجلس الوزراء فى موافقته النهائية .

وقد رأى حضرات الأعضاء ألا يتمهلوا فى الأمر ، وأن ينتهزوا فرصة قيامهم بواجب التهنئة (لحضرة صاحب الدولة) توفيق نسيم (باشا) فيعرضوا هذا الاقتراح على مسامعه. ولما حظوا بعد الاستئذان بلقاء (دولته) أبان له (سعادة) أمين يحيى (باشا) وكيل اللجنة البواعث التى حدت اللجنة على رفع ذلك الاقتراح إليه ،فتفضل (دولته) وقال : ما دام(سعادة) احمدعبدالوهاب (باشا) قابلا ان يضيف هذا العب. إلى اعبائه ، وما دام ذلك للمصلحة العامة ، فلا يسعنى إلا الموافقة على بقائه رئيسا للجنة القطن الدولية .

نظرة عامة فى شؤون مصر الاقتصادية

رغب[1] إلى حضرة صديقى الأستاذ الكبير محمد توفيق دياب فى كتابة افتتاحية لصحيفة الجهاد الاقتصادية الأسبوعية، فلم أر بدا من إجابته إلى ما أراد ، على الرغم مما يستغرق أوقاتى من أعمال متراكمة، وذلك لأنه ضرب على الوتر الحساس فى نفسى، بما ذكر لى من صحة عزيمته على جعل صحيفته فى مستوى أرقى الصحف الغربية ، مهما كلفه ذلك من تضحية، لتكون أداة تثقيف للشعب، ومنارة يهتدى بها فى كل شأن ذى بال من شؤون الحياة .

ولما كانت الشؤون الاقتصادية قد تبوأت فى الزمن الحاضر المكان الأول من مشاغل الحكومات والأمم، فقد أصبح فرضا على كل مصرى ضرب بسهم من المعرفة فيها، أن يبذل ما فى وسعه لتنبيه مواطنيه إليها ودلالتهم على وجوه الانتفاع بها، وما أكثرها وما أشد حاجة البلاد إليها. ولا غضاضة علينا فى مصارحة أنفسنا بأنه إذا كان من بدء نهضتنا الحالية قد تفوق فريق يعتد به منا فى مختلف العلوم، ومنهم الذين بذوا فى صدر منها أقرانهم فى البلدان الأخرى، إلا أن الأصول والفروع الاقتصادية والمالية قد

(١) الجهاد فى ٢ مارس ١٩٣٥

بقيت فى المكان الثانى ، ولم يعن بتحصيلها والانقطاع لها إلا أفراد معدودون لا يسدون متعدد حاجات البلاد إلى أمثالهم .

شبت الحرب العالمية الكبرى، ولم يكن ،فيما أعتقد شخصيا، مضرم نارها إلا التنافس الدولى فى الميدان الاقتصادى. ثم وضعت أوزارها بعد أن دمرت ما دمرت من جهات المعمور،ولم ينته بنهايتها ذلك التنافس، بل لامغالاة فى الجهر بأنها قد جددت حربا ضروسا بين الأمم،أشد هولا منها فى نتائجها العمرانية، ولا تقصر عنها مدى فى الهدم والتخريب المعنوى. فلقد شهدنا، ولا نزال نشهد، تقوض النظم العتيقة التى كانت أسسا للتعامل بين الأمم ، ونسمع الإزراء العلنى بالمبادىء الاقتصادية التى ظلت قرونا مهيمنة على ذلك التعامل، حتى أوشكت أن تكتسب برسوخها ما للنواميس الطبيعية من متانة ومنعة. وأخذت كل حكومة من الحكومات تستوحى الظروف والملابسات،فتنوع خططها بما توحى به إليها . وأبلغ من ذلك أنها رضيت أن تضحى بما كان معدوداً عنوان عزتها القومية وشعار مجدها ، أعنى نقدها : فمنها واحدة محته محواً، ومنها أخريات أفقدته جل قيمته عمداً. وكل منها فعل ما فعل دفاعا عن مرافقة فى هذا المعترك ، الذى لا يعلم إلا الله متى تكون نهايته . وهل كانت غايات لم الاقتصاد سوى تحقيق السعادة للناس فى حياتهم الراهنة ، وتنظيم علاقات الدول بحيث توفر كل منها لشعبها أكبر قسط من العيش الرغد ؟ وطالب القوت ما تعدى .

ولم يطل الأمد بعد ارتداد السيوف إلى الأغماد ، وبعد أن نشبت الحرب الاقتصادية ، حتى أحست مصر بافتقارها إلى القادة المحنكين فى ذلك المجال ، يوجهون جهودها توجيهاً تصان به مرافقها. وشاعت فى الرأى العام حيرة فاز فيها بالظهور، وظفر بمفاخر النعوت والألقاب أناس لم يكونوا من أهل الذكر، تصدوا لمعالجة معضلاتنا الاقتصادية بمسكنات لا تبرىء وبحلول مرتجلة لا تلبث أن تتناكر أوائلها وأواخرها ثم تنتقض ،وأن تترك مبانى أوهامها ركاما . وهذا فى رأى كل متأمل حصيف مبعث المتاعب التى عانتها مصر. وما كانت لتعانيها بهذه الشدة لو استطاع رجال متضلعون من المعارف الاقتصادية والمالية أن يضعوا الخطط الحكيمة ويرسموا المناهج القويمة لحماية المرافق العامة،أو لو أن سواد الأمة كان قد مارس تلك الشؤون ممارسة تمكنه من الدفاع عن نفسه أمام الطوارىء، كما فعل السواد فى الشعوب الأخرى .

على أن كل شدة من الشدائد الكبار لا تخلو،بجانب العظة والعبرة، من فائدة غير مظنونة وهنا تتجلى حكمة الآية الكريمة (وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم) فقد ابتدأ المصريون أن يشعروا بأنه من مستلزمات الكفاح عن الحياة أن يزداد اهتمامهم بأمور أرزاقهم ومعايشهم ، وقد ضيقت الأزمة عليهم سبلها ، فقامت فى البلاد حركة مشكورة أسفرت فى الناحية الفكرية عن أن كبريات صحفنا وسعت صدورها للبحث فى تلك الأغراض ، وأسفرت عما تجلى فى المؤتمر الوطنى الذى عقده الوفد المصرى حديثا من الاهتمام بها. فقد تناول كل مشكلة خطيرة من مشاكلنا الحالية بالتمحيص الدقيق واقتراح الحلول المفيدة . فعبر بذلك أصدق تعبير عما اتجهت إليه الرغبات من إحلال مطلب الأمة المتعلق بصيانة المرافق المحل الأول من اهتمام المسيطرين على شئوننا العامة . ولقد قام دليل آخر على تنبه هذه الأمة الكريمة إلى وجوب تنظيم

الدفاع عن كيانها الاقتصادى، بما أبدته غرفنا التجارية المصرية من نشاط ويقظة فى العهد الأخير، خصت بهما الكثير من المسائل التى بقيت أمداً متروكة فى زاوية الإغفال .

أما الناحية العملية، فقد أسفرت فيها تلك الحركة المباركة عن قيام بنك مصر، وعما أسسه تباعا من الشركات التى تناول بها الغزل والنسج وصناعات أخرى ضرورية، وتنـــاول بها الاتجار وتسيير المراكب المصرية فى البحار والمحلقات المصرية فى الهواء، وناهيك بكل أولئك من أعمال عظيمة . وهنالك هيئات مصرية أخر نشطت للبحث والتنقيب المؤديين إلى التحســين المطلوب فى الأمور الزراعية والصناعية، وفى مقدمتها الجمعية الزراعية الملكية التى وسعت برنامجها، ولا سيما فى هذه الأيام، توسيعاً يرجى منه كل خير لمستقبل البلاد الزراعى والصناعى، ونهضت بمشروعات عملية جليلة أو ساهمت فى بعضها . ولولا ان حضرة مديرها فؤاد أباظة (بك) منى بمكان الأخ، وانى أخشى أن يؤول ثنائى عليه، حتى بما هو دون حقه، تأويلا يرده إلى وحى الإخاء الذى بيننا، لوصفت مجهوداته الصادرة عن ذكاء باهر وخبرة واسعة واقدام ونشاط لا يعرفان الكلال، وذكرت بخاصة ما بذله منها لربط الصلات الاقتصادية بين مصر والسودان . وفى توثيقها أكبر نعمة على البلدين الشقيقين، بما سيكون لنا فى شأنه الخطير كلام طويل فى الفرصة المناسبة .

ولا ينبغى إغفال النهضة الصـــناعية المبشرة بطيب الثمرات إذا تعهدتها الحكومة والأمة، تلك بمؤازرتها وحسن التوجيه لها، وهذه بالاقبال عليها وتفضيل منتجاتها .

ومن توفيق الله، أن الوزارة الحالية صارفة جل عنايتها إلى انهاض البلاد اقتصاديا وماليا . وقد ارتحت أيما ارتياح لكلمة سمعتها من (حضرة صاحب الدولة) محمد توفيق نسيم (باشا) فى سياق حديث جرى لى معه على أثر عودتى من السودان، وتلك الكلمة هى فى حكم الاحوال الراهنة جامعة مانعة . فقد قال لى « وماذا يشغل الدول والأمم جمعاء فى هذا الأوان إلا المسائل الاقتصادية ؟ فقد أصبحت هى محور الساسة الحقيق . »

وقد أقام (دولته) الدليل الناصع على أن هذه عقيدته وخطة وزارته بإعطائه النفوس باريها، وتقليده (حضرة صاحب السعادة) احمد عبدالوهاب (باشا) وزارة المالية . وإذا كانت الأمة قد علقت عليه الآمال الجسام لإقالة عثرتها ولتولى قيادة نهضتها الاقتصادية، فهى فى اعتقادى المستمد مما عرفته عن (سعادته) غير مخطئة فى حدسها ولا مغالية فى آمالها. على أن المهمة الملقاة على عاتقه ليست من الهنات الهينات، وقد ينوء بها جبابرة الرجال . ولو أنها مقصورة على التحسين والإصلاح، لهانت. ولكن العهد الماضى قد ترك له بنيانا متداعيا لا يعرف ما الأشق فيه : أهو الترميم أو التجديد ؟ وحسبك من تركته أن (سعادة) الوزير الحالى تبوأ منصبه وليس حوله إلا العدد القليل من المعينين الفنيين ولا وجود فى وزارته، ولا فى غيرها من الوزارات، لمكاتب فنية لكل فرع من الفروع التى تتصل بالثروة القومية، يدرس المسائل، ويجهز البيانات، ويقترح الاجراءات التى يقتضيها تغير الظروف والأحوال، فيجد الوزير العمل مهيئا، ولا يضيع وقته الثمين فى التنقيب والتحضير . وإن لتلك المكاتب الفنية أهمية عظمى أدركتها جميع الأمم الراقية فأكثرت منها، وأختارت لها صفوة العلماء العاملين، حتى أن المسيو دومرج كان قد وضع فى أول برنامجه الاصلاحى للنظم الحكومية الفرنسية (وكان مصماء

تنفيذه لولا سقوط وزارته) أن يكون فى جنب رئيس الحكومة مجلس اقتصادى قوامه كبار أقطاب المال والاقتصاد لبحث كل معضلة من معضلات الدولة قبل عرضها على مجلس الوزراء .

فماذا يكون الحكم على ما عمله وزير مالية مصر السابق، إذ قضى على مكتب القطن ، وهو المكتب الفنى الأوحد فى وزارته ، بالإلغاء ؟ وكنا قد جاهدنا سنوات عدة فى طلب انشائه . وبالرغم من انه لم يكن مستكملا للعدد والعدد فإنه كان قد أخذ فى تأدية عمل نافع مبشر بالخير .

وليس من غرضى فى هذه الكلمة الأولى العامة ان أسرد على سبيل الحصر المعضلات التى يتوقف على سرعة حلها إعادة الطمانينة الى الناس ، لينصرف كل الى عمله بعزيمة غير متقلقلة، ولكن لابد من أن نذكر ناحيتين من نواحى الاصلاح المنشود أولاهما : حل معضلة الديون العقارية ، وثانيتهما : تنظيم الاقتصاد الزراعى الذى يعد محق محور الحياة المصرية .

أما المسالة الأولى ، فهى على ما علمنا جميعا، مطروحة على بساط المداولة بين (سعادة) وزير المالية ومديرى البنوك الثلاثة الكبرى . ولعل المداولة تنجلى عن نتيجة موفقة .

وأما المسألة الثانية ، وهى التنظيم الاقتصادى الزراعى فنتناول منها فى أول الأمر ماهو متعلق بتنظيم الأسواق ومؤازرة المنتجين الذين لا يستطيعون أن يستمروا فى أداء ماهم مطالبون به إلا إذا عنيت الحكومة بحماية انتاجهم وابلاغ أسعاره مستواها المجزىء . إذ أن كل تسوية للديون العقارية — ونحن لسنا من المتفائلين الذين يؤملون حلا يتلاءم مع ما تقتضيه حالة المالك الزراعى المصرى كالحل الذى حصل عليه ذلك المالك فى البلدان الأخرى بسبب حيلولة الامتيازات الأجنبية دون تحقيق هذا المطلب المشروع — نقول انه مهما بلغت تلك التسوية العقارية من نتيجة مرضية ، فإنه لايتسنى لعاقل متبصر يستطلع طلع المستقبل من قرائن الحالة الحاضرة أن يجزم باستطاعة ذلك المالك القيام حتى باعبائه المخففة ان لم تجد منتجاته أسواقا رائجة ، وحماية تدفع عنه الطوارىء المفاجئة ، التى تستغل على الدوام بما يخالف مصلحته .

خطر التعامل فى البورصة على الزراع

إن (١) مواد القانون التجارى المختلط من ٧٢ الى ٨١، وهى الخاصة بالسماسرة والبورصات التجارية، قد عدلت بأمر عال مؤرخ فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٩ ... وقبل صدور هذا الأمر العالى ، كانت محكمة الاستئناف المختلطة تعد عمليات البورصة التى يعقدها غير التجار والتى لم يكن القصد منها تسليما وتسلما

(١) الجهاد فى ٣٠ مارس ١٩٣٥

حقيقيين بل مجرد قبض فروق أو دفعها ، عملية مراهنة أو مقامرة لا يجوز رفع الدعوى فى شأنها ، وقد صدرت فعلا أحكام متعددة فى هذا المعنى .

ذلك المذهب الذى أخذت به محكمة الاستئناف المختلطة ، قد أثار ثائرة سماسرة البورصة وتجار القطن ، فأصغت الحكومة إلى شكاياتهم وقدمت فى سنة ١٩٠٤ مشروع تعديل للمواد الآنف ذكرها من ٧٢ الى ٨١ . الا أن ذلك المشروع اصطدم بمعارضة عنيفة قام بها فريق كبير من مستشارى تلك المحكمة ، وقد خشوا عواقب التعديل المطلوب . فبادر أحدهم ، وهو جناب المسيو فركامر المندوب البلجيكى الثانى فى لجنة التعديل ، بتقديم مشروع آخر طلب به أن يستبدل بالمادة ٧٩ من القانون التجارى النص الآتى ، وهذا تعريبه :

« لا تباح العمليات المنسأة (لأجل) فى البورصة على الحاصلات أو البضائع اما مباشرة أو بواسطة سمسار ، إلا للتجار والمنتجين الزراعيين والمستصنعين المقيدة أسماؤهم فى البورصة . وقيد الاسم يستلزم خضوع طالب القيد للقانون التجارى ، خصوصا فيما يتعلق بالافلاس العادى أو الاحتيالى ، ولسلطة التحكيم التى سيتص عليها فى قانون البورصة » .

هذا النص الصريح المستمد من القانون الألمانى الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٩٦ ، يرمى الى عد الزراع الذين يشتغلون فى البورصة تجاراً ، ولا يجيز للزراع ان يعملوا فيها إلا على شرط ان يجعلوا تجاراً قانونيين تسرى عليهم أحكام الافلاس بأنواعها ، وذلك بمجرد حدوث القيد الذى أوردناه .

استمرت المناقشات فى مشروع الحكومة ومشروع المسيو فركامر أربع سنوات كاملة فى أثنائها عرض تعديل فركامر على الغرف التجارية البريطانية والفرنسوية والنمسوية ، وعلى بنكين وعلى بيت كارفر بصفته من بيوتات التصدير الكبيرة ، وقد عارضت الحكومة . كما عارض جميع من ذكرنا ، فى فكرة جعل الزراع تجاراً بسبب اشتغالهم فى البورصة وكان من رأى الغرفة التجارية الفرنسوية أن إقرار هذا الرأى يكون هادما للأعمال التجارية ومضراً بمصالح الجميع إضراراً بالغا .

على أن أحداً لم يقل بأن الزارع الذى يضارب فى البورصة ، ولو بكميات تزيد زيادة كبيرة على انتاج مزارعه ، يمكن أن يعد من أجل ذلك تاجراً تسرى عليه أحكام الافلاس . ولذلك رأوا جميعا أن التعديل الذى يطلبه المسيو فركامر لا يأتى بشىء جديد ، وأن عملية القيد التى يقترحها غير ضرورية ولا مفيدة . وهذا الرأى معقول ومنطقى ، لأنه إذا أريد عد الزارع المضارب تاجراً تجرى عليه أحكام الافلاس فى حالة التوقف عن الدفع ، فإنه يكون دائما مهدداً بالافلاس مع التدليس لأن أعماله التجارية كلها وهمية . ولا مناص من وقوعه تحت حكم المادة ٢٩٥ فقرة ٢ من قانون العقوبات . فما كان بحال للمشرع المصرى أن يأخذ بهذا المذهب ، لأنه يفضى إلى أسوأ العواقب الاجتماعية ، فضلا عن أنه يسد فى وجه الزراع باب البورصة للصفقات التجارية البحتة التى يريدون أن يعقدوها فى حلقتها .

وعلى هذا ، فقد كانت الروح التى أوحت إلى المشرع فى سنة ١٩٠٩ التعديلات التى ادخلها على القانون التجارى ، هى أن الزارع الذى يتعامل فى البورصة ، لا يجوز أن يعد تاجراً ، حتى لو أربت

عملياته على مقدار انتاجه الذى يرغب فى بيعه على يد سماسرة البورصة .

وهذا مستفاد من مراجعة المناقشات الطويلة المتعبة التى دارت حول التعديل . إلا أن المحاكم لم تجر فى أحكامها على مدى هذا المذهب بشكل صريح ، وان كانت قد تفادت إلى الآن شهر افلاس الزارع المضارب فى البورصة متوسلة لذلك باعتبارات مستمدة من ظروف كل قضية تجارية ، للتفادى من البت صراحة فى المبدأ نفسه على أن محكمة الاستئناف المختلطة قد فصلت حديثا فى قضية كانت محكمة مصر الابتدائية قد قضت فيها على زارع كبير تمادى فى المضاربات بالافلاس ، فبتت محكمة الاستئناف بأنه لا يصح عد المضارب تاجراً إلا إذا كانت المضاربة مهنته الوحيدة التى يعيش منها ، وعلى ذلك عدلت الحكم الابتدائى ، وقالت بعدم افلاس الرجل .

ومهما يكن من أمر الافلاس ، حتى لو قدر أن جميع المحاكم تقضى بأن الزارع المضارب لا يعد من التجار الذين يؤدى توقفهم عن الدفع الى شهر افلاسهم ، فإن اعتبار عمليات الزراع بالبورصة ، عمليات صحيحة أمر فى منتهى الخطورة على المرافق الاقتصادية والاجتماعية العامة فى قطر جل أهله من الزراع الذين قد يغرر بهم السماسرة ، او يزين لهم حب الكسب من أسهل طريق اللعب بالكنتراتات ، فينصرفون عن شؤونهم الاخرى ويقعون فيما يقع فيه المقامر من الانحطاط الخلقى والكف عن الكد المنتج ، فتضيع ثروات بين عشية وضحاها . وتتقوض بيوت مشيدة .

والحكومات الرشيدة فى بلاد العالم ، خليقة بحماية الناس من الغواية والانزلاق فى منحدرات الفساد الخلقى . فإذا كانت حكومتنا المصرية تحرم الميسر ، وتطارد لاعبيه ، فى حين أن خطره أخف من خطر المضاربة فى البورصة ، فعليها واجب أوجب ، وهو أن تحرم على غير التاجر التعامل فى البورصة وهى عليمة بما التهمته من أموال مصرية طائلة ، وما جرته على الأسر الكريمة من ويلات ونكبات . وإذا اعترض معترض بأن منع المنتج من الانتفاع بالبورصة لعقد أعمال حقيقية مدارها على محصوله قد يكون فيه تغال فى الحد من حريته ، قلنا إن هذا الانتفاع ميسور له بوساطة التاجر الذى يتعامل معه ، أو البنك الذى له حساب فيه . والتاجر أو البنك يعرفان مقدار المحصول الذى ينتجه ذلك العميل ، ولا يقبلان أن تتم على يدهما إلا صفقات تجارية قانونية ، لا مضاربات لمجرد قبض الفروق ، تعرض عميلهما وتعرضهما للخسارة .

وفى مؤتمر براغ القطنى الذى عقده سنة ١٩٣٣ ، قدمت اقتراحا يراد به أن تعد جميع الممالك عمليات البورصة عمليات قانونية ملزمة . لأن بعض تلك الممالك لا تزال تعدها مغامرات غير مشروعة . فتكلمت فى هذا الموضوع وطلبت أن يجرى هذا الحكم على التجار دون سواهم ، وأن تكون أعمال البورصة محظورة على غيرهم ، وبالأخص على المنتجين ، وقد بينت جميع المضار التى تنجم عن ولوجهم البورصة وهم غير متمرسين بأساليبها أو واقفين على أسرارها ، ولا شأن لهم فيها . فأقر المؤتمر هذا الرأى ، وأصدر قراراً بالاقتراح المقدم . مع الاستثناء الذى طلبته .

وفى اعتقادى أن الحكومة المصرية جديرة بأن تكون أولى الدول التى تبادر إلى انفاذ ذلك

القرار ، لأن شعبها أكثر تعرضاً لأخطار المجازفة من كل شعب آخر . ونحن نسير بخطى واسعة فى سبيل الرقى. فالحاجة الملحة تدعونا إلى أن نجنب الأمة، جهد المستطاع ، كل مظنة لتبديد مدخراتها المالية والأدبية .

على أن لى أملا وطيداً فى أن (حضرة صاحب الدولة) محمد توفيق نسيم (باشا) ، المعدود بحق من أكبر أنصار الفضيلة والأخلاق، لن يتردد فى معالجة هذه العلة التى هى من أشد العوامل افساداً للفضيلة والأخلاق .

عقود القطن

لمناسبة التعديلات المقترح ادخالها عليها

تقرير مقدم من الدكتور يوسف نحاس (بك) إلى (سعادة) وزير المالية

أزعج[1] المصدرين ما طرأ على السوق القطنية من حالة غير مألوفة رأوها مضاده لمصلحتهم ، فعادوا إلى مطالبة الحكومة بإدخال بعض التغييرات على نظام بورصة ميناء البصل ، وهى نفس الاقتراحات التى كانوا قد عرضوها عليها فى شهر يونيو من سنة ١٩٣٤ فرفضتها فى ديسمبر من تلك السنة .

وهاك نص ما يقترحون الآن :

الاقتراح الأول : جعل أساس العقود (الكنتراتات) فى بورصة البضائع الملكية لجميع أصناف القطن رتبة فولى جودفير إلى جود ، بدلا من رتبة فولى جودفير .

الاقتراح الثانى : فى حالة قبول الاقتراح الأول ، تدخل التعديلات التالية على العقدين الجارى التعامل بهما الآن ، وهما عقد (كنتراتو) الساكل وعقد (كنتراتو) الأشمونى .

(ا) يسمى عقد الساكل عقد القطن الطويل التيلة ، ويكون أساسه القطن الساكل أو الجيزة ٧ المتوسط التيلة من فولى جودفير إلى جود .

وتقرر ذلك الأساس اللجنة المخصوصة المنوط بها تحديد فروق الأسعار فى بورصة ميناء البصل فى اليوم السابق لمواعيد صدور أذون المعاينة ، على أن يكون أرخص الأقطان ثمناً هو المعتمد أساساً .

(ب) يسمى عقد الأشمونى عقد القطن المتوسط التيلة ، ويكون أساسه القطن الأشمونى أو

---

(١) الأهرام فى ٢١ ابريل ١٩٣٦

الزاجوراه المتوسط التيلة من رتبة فولى جودفير إلى جود . وتقرر اللجنة المذكورة البادى ذكرها ذلك الأساس فى اليوم السابق لصدور أذون المعاينة ، على أن يكون أرخصهما ثمناً هو الأساس .

* * *

هذه التعديلات معروضة بزعم أنها علاج لحالة وصفها المصدرون بأنها شاذة ، اعتقاداً منهم أنها كفيلة بإزالة الديبور Déport الذى يقلقهم بحق .

ملاحظات أولية

قبل أن نعرض لتحليل المقترحات الآنف ذكرها نرى أن نبدى الملاحظات الأولية الآتية :

(ا) وجد الديبور الحالى فى سوقنا من بضعة أشهر فقط ، وأهم أسبابه المشتريات الضخمة التى أقدم عليها تجار التصدير فى أول الموسم القطنى الحالى توقعا للحرب ، وشحنهم إلى مختلف البلدان الأجنبية ماينيف على ٧٥٠,٠٠٠ قنطار من القطن لخزنها فى مستودعاتها خشية تعطيل الملاحة فى حالة نشوب الحرب ، ذلك فضلا عن أن الفضلة المتخلفة من الموسم السابق كانت قليلة جداً ، مما جعل الموجودات من البضاعة فى أول الموسم غير وافية بحاجة الطلب .

(ب) أما فى الموسم الماضى ، فكان الريبور report هو المشاهد فى معظم أيام السنة ، على عكس ماجرى فى السنة الماضية .

(ح) الديبور موجود فى هذا الموسم فى السوق الأمريكية ، وهى لاتزال المسيرة لجميع الأسواق القطنية ، والمتحكمة فى أسعارها . فلا يتصور أن الاقتراحات المعروضة تستطيع إزالته من بورصة الاسكندرية مادام باقيا فى بورصة أمريكا . وهذه حقيقة يسلم بها ذوو الشان أنفسهم .

(ى) ليس الديبور حدثاً جديداً ، فكثيراً ماوجد قبلا فى مصر وغيرها ، وهو سيظهر حتما كلما جد طلب ملح لاتسهل تلبيته من الفور . ففى هذه الحالة ، وبحكم العوامل الإقتصادية المعروفة ، يزيد سعر البضاعة الحاضرة على سعر البضاعة المؤجل تسليمها . وكذلك يربى السعر لأشهر التسليم القريب على سعر أشهر التسليم البعيد ، فإذا ما اصطحب ذلك الطلب الملح فى بداية الموسم بفضلة ضئيلة منقولة من الموسم السابق ، اتسعت تلك الفروق إتساعا عظيما . وعلى العكس فإنها تنكمش ثم تزول ويحل محلها الريبور ، إذا أربى الوارد على الطلب . ولدينا شاهد من نفس الموسم الحالى . فإن الريبور الذى كان قد جاوز المئة بنط لاستحقاق نوفمبر - يناير ، قد هوى إلى عشرين بنطاً بين استحقاق مايو ويوليو . ولا ريب فى أنه سيزداد ضآلة ، بل فى ان الريبور سيحل محله إذا استمر الطلب متباطئا كما هو الآن . وقد ظهر الريبور فعلا بين استحقاق يونيو ونوفمبر الجديد ، إذ قد ارتفع سعر نوفمبر على سعر استحقاق يوليو .

(ه) إذا وجد توازن تام بين العرض والطلب ، وجد الريبور حتما ، خصوصا لدى توافر مخزون يسمح بإحباط المناورات التى يقوم بها المحترفون فى البورصة لخلق ديبور مصطنع .

الريبور العادل، هو الذى يمثل مبلغ ماتتكلفه البضاعة من مصاريف تخزين وتأمين وفوائد فى الفترة الممتدة بين استحقاق وآخر، فيما إذا تساوت كافة الأمور والشروط . ولكن إذا نقص الطلب بالنسبة للموجودات المعروضة، فيجنح الريبور إلى مجاوزة حدود الاعتدال التى ذكرناها ،ويزيد زيادة مبالغا فيها حين يعمد ذوو المصلحة إلى استغلال هذا الظرف ، وطالما رأت سوقنا فى الماضى ريبورا بلغ عدة ريالات للقنطار الواحد ،ولم تصادف شكاوى المنتجين آنئذ أذنا واعية من المصدرين الذين كانوا يجهرون بأنه ينبغى أن تبقى الأسواق حرة لايعوق سيرها أى تدخل .

و — من المشكوك فيه جداً أن التعديلات المقترحة ستقضى على الديبور المثير لضرر المصدرين. تكفى هذه الملاحظات الأولية ،فيما أرى، كل الكفاية لحمل وزارة المالية على الاحتفاظ بموقفها تلقاء الاقتراحات التى قدمت لها فى يونيو سنة ١٩٣٤ ،وعدم العدول عن ذلك الموقف. إذ أن المشرع لا يستطيع مساس نظام ثابت مختبر، آخذاً بأسباب طارئة عرضية ، ومن غير أن يقوم بين يديه الدليل القاطع على أن التعديلات المطلوبة ستزيل هذه الأسباب ، وستمنع تجددها فى المستقبل .

تحليل الاقتراحات

الاقتراح الأول : « جعل أساس العقود لجميع الأصناف رتبة فولى جود فير إلى جود » .

إن الأسباب التى علل بها هذا الاقتراح هى الآتيه :

١ — « يجب أن يمثل أساس العقود الجزء الأكبر من المحصول » .

نقول إن هذه القاعدة كان يصح الأخذ بها بإطلاق ،لو اقتصرت الإباحة على تسليم الرتبة المتخذة اساساً للعقود دون سواها ، ولكن لوائح البورصة تجيز تسليم رتب أخرى مع احتساب فرق السعر بين الرتبة المسلمة ورتبة الأساس . فالذى ينبغى أن يمثل معظم المحصول ، إنما هو مجموع الرتب المسموح بتسليمها ، وهذه الرتب تمتد من الجود فير إلى الجود توفولى جود ، أى أنها تشمل ثلاث رتب ونصف رتبة أصلية ، وتنقسم كل رتبة أصلية إلى نصف رتبة وربع رتبة (جود فير و ١/٤ وجود فير و ١/٢ وجود فير و ٣/٤ وفولى جود فير و ١/٢ وفولى جود فير و ٣/٤ وجود و ١/٤) بحيث أن القطن الصالح تسليمه قليلة يمثل بلا ريب أكبر مقدار من جملة المحصول المصرى ، خصوصاً إذا لم ينس أن الصناعة المحلية تستنفد ما يقارب مجموع الرتب التى تحت الجود فير .

٢ — « إن تحسن الإنتاج القطنى فى مصر، بفضل المجهودات المبذولة، قد قلل من كمية الفولى جود فير » .

نقول إن هذا التحسن ليس ابن يومه ، فإنه قبل ظهور الدودة القرنفلية عام ١٩١٣ كان قطننا جيد النوع جودة كبيرة . نعم إن العقود فى سنة ١٨٩٣ كانت على أساس الفير والجود فير ، ولكن هذه العقود لا تشاكل البتة بينها وبين العقود التى يتعامل بها الآن فى بورصة البضائع (الملكية)، بل هى أشبه بالعمليات التى تعمل الآن فرنكو . ولمزيد البيان نقول إن ماكان يجرى فى تلك المدة الأولى وهو أن تاجراً معيناً بالإسم يعرض ألف قنطار مثلا من صنف الأشمونى الفير أو الجود فير

تسليم تاريخ يحدده . فيشترى منه تاجر آخر معين بالإسم أيضا ، ذلك العقد المعروض ، فإذا كانت الحاجة قد مست فى سنة ١٨٩٦ إلى إبدال عقد الجود فير بعقد الفولى جود فير ، إما لأنه لم يكن مصرحا آنئذ بتسليم جميع الرتب الأخرى المصرح بتسليمها اليوم ، ولا جميع الأصناف التى يجوز اليوم أن تحل محل الصنف الأساسى للعقد ، أو لأى سبب آخر ، فهذا ما لا يرجح فى شىء الأخذ بالتعديل المعروض فى هذه الآونة ، ومهما يكن من أمر ، فبين سنة ١٨٩٠ وسنة ١٩١٣ ، حيث أصيبت الغيطان المصرية بالدودة القرنفلية ، لم تكن جودة المحصول أقل منها اليوم .

وكذلك منذ جعل تبخير التقاوى إجبارياً . فإن مستوى انتاجنا من حيث الجودة قد استعاد مكانته الأولى . على أنه لم يثبت ثبوتا قاطعاً أن كمية الفولى جود فير قد قلت قلة طبيعية فى النسبة التى يدل عليها ما استشهدوا به من الأرقام ، فكل يعلم أنه فى سنى الأزمة التى اجتزناها ، كان من العسير جداً تصريف الرتب العالية . وأخصها الفولى جود والاكسترا لانصراف الطلب عنها . فكان للتجار مصلحة فى خلط هذه الرتب العالية برتبة الفولى جود فير لصنع نماذج متوسطة يسهل عليهم تصريفها بربح . وأعلم شخصيا أن هذا الخلط ، غير المحظور قانونا قد عمل فى مدى واسع .

٣ — « إن نقص كمية الفولى جود فير يخلق حالة شاذة . ينتج منها رجحان اسعر البضاعة الحاضرة على سعر العقود » . نقول إننا قد أوضحنا آنفا ، عندما تكلمنا على الديبور ، أن لهذا الرجحان عوامل لا صلة بينها وبين أساس العقود . فإذا جعل هذا الأساس غداً رتبة الفولى جود فير توجود ، وبقيت تلك العوامل قائمة ، وجد لزاما رجحان للبضاعة الحاضرة من الفولى جود فير توجود على العقود . فالغرض المقصود يكون قد أخطىء ، وغاية ما فى الأمر أن المنتج يحزم بهذا التعديل من العلاوة التى يحصل عليها فى هذه الايام ، حين تكون بضاعته من رتبة الفولى جود فير توجود . إذ أن سعر هذه البضاعة يتجه بحكم الضرورة إلى التساوى مع سعر العقود ، خصوصا فى سنى الإنتاج الضخم . ومن ثم ، يتبين لى أن الوقت غير ملائم لرفع أساس العقود . فى حين أن القطن المصرى قد فقد جل علاوات ثمنه على الأقطان الأخرى ، بل جرى فى بعض الآونة أنه بيع بسعر القطن الأمريكى . أما إذا أريد أن تكون بورصة البضائع (الملكية) مرآة صادقة لبورصة ميناء البصل ، وجب خلق عقد خاص لكل صنف أو لكل مجموعة من أصناف متشاكلة ، فيجعل عقد خاص لمجموعة الساكل والسخا والمعرض والكازولى ، وعقد ثان للجيزة ٧ وثالث للأشمونى ، ورابع للزاجوراه . ولكن هذا الاقتراح الذى عرضته عند المناقشة لم يرق بمثلى البورصة لأسباب ذكروها ، فلم تقنعنى . ويحسن أن يجعل من ضمن المسائل التى يستأنف فيها البحث .

أما فى الحالة الراهنة ، ومشترى العقود معرض لتسلم صنف غير الذى يرغب فيه ، وتيلة غير التيلة التى يبتغيها ، فلا تستطيع بورصة البضائع (الملكية) أن تكون مرآة صادقة لبورصة ميناء البصل أو أن تحل محلها لدى المشترى الحقيق الذى يريد فعلا تسلم البضاعة ، فهى لا تصلح إلا لعمليات التغطية . وحتى فى هذه تكون كثيرة المباغتات والأخطار التى لا يحدمنها إلا جعل عقد خاص لكل

صنف كما اقترحنا . وهذا ما يفسر أن بورصة البضائع (الملكية) التى قد تعقد فيها عقود بنحو عشرة ملايين قنطار، لا يسلم فيها فعلا بطريق الفابيرة أكثر من مئة ألف قنطار ، ومن جهة أخرى ، فإن هذه البورصة على وتيرتها الحالية ، تفتح الباب للمناورات والاستباحات المفسدة للأسعار .

فالواجب يقضى بالمبادرة إلى تبيين أسباب هذا الفساد ومعالجتها بما يفضى إلى إزالتها . ولى الأمل أن (حضرة صاحب السعادة) احمد عبد الوهاب (باشا) ، الذى ساهم بقسط كبير فى إصلاح ميناء البصل، يجنح مشكوراً إلى إصلاح البورصة (الملكية) . وليس من غرضى أن أستفيض فى تعداد الثغرات التى تنفذ منها الاستباحات فى تلك البورصة ، على أن أكثرها معروف سبقنى غيرى إلى تبيانه .

الاقتراح الثانى — « فى حالة قبول الاقتراح الأول تدخل على العقدين الجارى التعامل بهما الآن التعديلات الآتية :

« (ا) يسمى عقد الساكل عقد القطن الطويل التيلة » .

نقول إن هذه التسمية تكون أكثر اتفاقا مع الواقع ما دام العقد يشمل الآن الساكل والمعرض والجيزة ٧ ، وهى فى نظرى مفضلة على نسبة العقد باسم « النوع الساكل » أو عقد « القطن الناعم التيلة » .

« (ب) يكون أساس هذا العقد إما القطن الساكل، أو الجيزة ٧ من رتبة فولى جود فير توجود المتوسط التيلة وهذا الأساس تقرره اللجنة المخصوصة عشية إصدار الأذون متخذة أرخص القطنين أساسا للعقد » .

نقول إن أساس العقد الآن هو السكلاريدى، أى أغلى الأقطان، والبائع الذى يسلم معرضا أو جيزة ٧ يدفع جزاء مبنيا على فرق الأسعار فى بورصة ميناء البصل، بين ما يسلمه وبين الساكل . فهم على العكس يطلبون أن يكون القطن الأرخص هو الأساس ، وأن يتقاضى من يسلم قطنا أغلى علاوة على ساس الفروق . ولما كان هذا الانقلاب لا مسوغ له ، فلا يسع المشرع الأخذ به .

أما أن ليفربول قد وضعت مشروعا على أساس هذا التعديل ، فليس مما يبرر أخذنا به . إذ أن ليفربول سوق استهلاك لها مصلحة فى ضغط الأسعار . ولا مشاحة فى أن إجازة تسليم أرخص الأقطان من غير دفع جزاء ، وفى منح علاوة للبائع الذى تقضى عليه ظروفه بتسليم أغلى الأقطان، هما عاملا ضغط لا ينكر . أما فى مصر، وهى بلد إنتاج ، فبديهى أنه لا مصلحة لها بالمساعدة على هذا الضغط . ومحقق أن جعل أساس العقد أرخص الأقطان ، يسهل جداً المناورات النزولية فى بورصة العقود .

أما ما يراد إعطاؤه للجنة المخصوصة من حق تعيين الصنف الأرخص عشية كل إصدار الأذون ، فهو مما يزيد المناورات سهولة، ويفسح لها أوسع مجال .

وإنه لا يسعنى كذلك أن أوافق على ما اقترح أثناء المناقشات من جعل الجيزة ٧ أساسا نهائيا مستديما لعقود الساكل . ذلك لأن مجموعة الساكل التى تشمل السخا ٤ والمعرض ، كانت إلى الموسم

الحالى من حيث الكمية أكثر تمثيلا للأقطان الطويلة التيلة عن الجيزة ٧ . نعم إن المساحة التى زرعت فى عامنا الحاضر من هذا الأخير ، قد اتسعت. ولكن السخا ٤ أيضا جانح إلى الزيادة، وقد يزيد بعد مضى سنتين أو ثلاث على حساب الجيزة ٧ . فهل نعود بعد هذه الفترة إلى تغيير أساس العقود مرة أخرى ؟ أوليس أدنى إلى الحكمة وإلى مبدأ التبصر الذى يجب ألا يتنكب عنه المشرع، خصوصا فى مادة دقيقة مثل هذه، الانتظار إلى أن تنقضى حقبة التردد والتلمس التى نجتازها ، وأن تستقر الأحوال نهائيا ، وما من شىء يضر بعلاقاتنا مع الغزالين الذين اشتهروا بالمحافظة على التقاليد ككثرة التغيير فى أساليب بيعنا لأقطاننا ؟ فإذا حبطت المجهودات التى تبذلها وزارة الزراعة لتجديد صنف الساكل بما يعيد إقبال الزراع عليه ، فإن هذا القطن سيزول من البورصة ، وعندئذ ينظر فى القطن الذى يخلفه .

« (ج) يسمى عقد الأشمونى عقد القطن المتوسط التيلة » .

نقول إن هذا الاقتراح مقبول .

« (د) يكون أساس هذا العقد الأرخص من صنفى الزاجوراه والاشمونى، وتعين هذا الاساس اللجنة المخصوصة عشية كل إصدار للأذون » .

نقول إننا معارضون فى هذا التعديل لنفس الأسباب التى بيناها فيما يتعلق بعقد الساكل .

ولقد حاولت مذكرة المصدرين أن تثبت بإسهاب أن التعديلات المقترحة ليس فيها ما يمس مصلحة المنتجين، إلا إننى لم أقتنع بما ورد فيها ، إذ أن الديبور قد أفاد أولئك المنتجين بلا مراء وعلى تقدير أن المشترين منهم لا يقبلون التعاقد إلا على أساس الأشهر البعيدة ، نظراً لوجود الديبور. كما تقول المذكرة « وهذا مالم يقع فى كثير من الحالات » فإن ذلك الاستحقاق البعيد يحل من نفسه محل الاستحقاق السابق له عند انتهاء أجله، وينتفع بنفس العلاوة « الديبور » التى كانت له ما دامت الظروف الموجبة للديبور قائمة .

أما الأمر المحقق، فهو أن الديبور يعوق عمليات التغطية التى يلجأ التجار اليها ، خصوصا فى بدء الموسم. إذ يريدون الاحتفاظ بمخزونات من البضاعة ريثما يأتى الطلب عليها من الخارج . لذلك فإنى أشترك بارتياح فى كل بحث مؤد إلى إزالة الديبور ، على شرط ألا تحدث تغييرات فى نظام البورصة ظاهرة الاضرار بمصلحة المنتجين الذين هم أسوأ حالة من المصدرين، بما لا يقاس .

ذلك البحث يجب أن يتجه فيما أرى إلى دراسة دقيقة للعيوب التى تشكو منها بورصة البضائع (الملكية) والتى صرفت عنها فى وقتنا الحاضر عدداً لا يستهان به من المحترفين ، فضلا عن انها قد أفسدت جهازها .

وأختتم هذه المذكرة طالبا من (حضرة صاحب السعادة) وزير المالية ألا يدخل على الانظمة الحالية أى تعديل من التعديلات التى عالجت إظهار عدم ملاءمتها لأحوالنا الراهنة، وذلك إلى أن

تشكل لجنة فنية يمثل فيها جميع ذوى الشأن، يناط بها درس المسألة جملة وتفصيلا، واقتراح التغييرات التى تصان بها جميع المصالح بلا استثناء .

وليس ثمت من خطر يدعو إلى التعجيل . فإن بوادر حسن التفاهم بين الدول تسمح بارتقاب عودة الاحوال الطبيعية إلى بورصتنا فى الموسم المقبل ، من غير أن نلجأ إلى إحداث التغييرات الخطيرة المطلوبة .

الدعاية للقطن المصرى

تقرير مقدم من الدكتور يوسف نحاس (بك)

إلى (صاحبى المعالى) وزير المالية ووزير التجارة

الدعاية [1] للقطن المصرى تكون :

أولا — بالدعاية للقطن الخام .

ثانيا — بالدعاية للمواد المصنوعة كلها من القطن المصرى، أو التى يدخل هذا القطن بنسبة كبيرة فى صنعها ، ويجب أن تنشر هذه الدعاية فى القطر المصرى وفى البلاد الأجنبية .

الفصل الأول

الدعاية للقطن الخام

قواعها اقناع الغزالين بتفضيل قطننا على سواه .

ولئن كان الغزال مضطراً للنزول على رغبة المشترين للخيوط التى يغزلها ، وكان هؤلاء المشترون أنفسهم مقيدين بما يطلبه المستهلكون ، إلا أن معاونة ذلك الغزال لا ينبغى الاستهانة بها ، لأنه يستطيع ان يتخير ما يناسبه من قطن مصرى أو من أقطان مشابهة له يحصل منها على خيوط فى درجة واحدة من الجودة ، ويمكنه أيضاً الى حد ما التأثير فى عملائه وتوجيه اختيارهم .

ولنا فائدة كبرى من التقرب إلى غزالى جميع البلدان ، ومن التغلب على ما ألفوه ودرجوا عليه بالدعاية التى تعرفهم بالمزايا المترتبة على استعمالهم أقطاننا . فهناك مزايا يجهلونها ، وعلينا تدوين

---

(١) الأهرام فى ١٨ مايو ١٩٣٦

اعتراضاتهم على ذلك الاستعمال لينظر فى ازالتها أو تقليلها، بحيث تقدم لهم كل التسهيلات التى تجتذبهم إلى صنف بضاعتنا .

ولقد قام بهذا الدور الى الآن جماعة المصدرين وحدهم هنا ، ويجب أن تعترف لهم بالجهود المشكورة التى بذلوها ، ولكن يجب أن تشد أزرهم معونة الحكومة والأمة مادام الأمر يهم كل من فى البلاد .

والوسائل العملية لذلك يجب أن تكون كما يأتى :

١ — تنظيم زيارات للغزالين فى مختلف البلدان يقوم بها، جهد الطاقة، ممثلونا فى الخارج والفريق المصرى فى لجنة القطن الدولية .

٢ — يعين ملحقون تجاريون مختصون فى مسائل القطن، يجعلون لأنفسهم صلات وثيقة بالغزالين فى البلدان التى يعينون فيها ، وتمدهم الحكومة فى كل سنة بعينات من مختلف أنواع القطن، وتكلف الحكومة هؤلاء الملحقين، كما تكلف الممثلين المصريين فى البلدان التى لم يعين فيها ملحقون، بالدعاية العظيمة لأقطاننا فى الصحف وفى منشورات ومذكرات واحصاءات ترسل بنظام الى الغزالين . ونرى أن المواظبة على ذلك من خير العوامل للنجاح فى الأمور التجارية .

ونوصى بتعيين الملحقين التجاريين فى الهند، فقد صارت مركزاً مهماً لاستهلاك قطننا، وانا لنأسف على إلغاء التمثيل القنصلى هناك، ونرى الصواب أن تمثل مصر على الأقل فى بمباى وأحمدآباد ، وتبث هناك دعاية قوية .

٣ — ينشأ فى مصر مكتب مركزى للقطن يكون الملحقون التجاريون تابعين له ، فيدير حركة أعمالهم ويمدهم بالمعلومات ويكافئ من تؤدى جهوده إلى نتائج محمودة بالجوائز والترقيات والعلاوات ونحوها .

ويؤلف هذا المكتب من شخصيات ذات كفاية واختصاص، ويمنح بعض الاستقلال الادارى لتتوفر له الحرية فى العمل فلا تعوقه الاجراءات الحكومية الطويلة المتبعة فى المصالح، وتجعل رياسته لوكيل وزارة ، ويكون لهذا المكتب اتصال مباشر بكبار التجار وبالبورصة (الملكية) ويدرس معهم كل ما يعرض من المسائل الخاصة بزيادة تصريف أقطاننا .

٤ — اقترح انشاء بورصة للقطن المصرى فى بريم « برمن » وارسال أسعار سوق الأسكندرية رسميا بالتلغراف إلى الخارج ، وانشاء بورصة خاصة بالقطن المصرى فى همبورغ وأنفرس والهافر ومرسيليا وجنوى وتريستا .

ونحن نرى أن فى الامكان انشاء بورصات للقطن المصرى بضاعة حاضرة وعقوداً فى الأماكن التى بها بورصات للقطن الأمريكى مثل الهافر وبرمن وليل ، اما انشاء بورصات فى اماكن ليس بها الى الآن أسواق، مثل مرسيليا وتريستا، فليس له نتيجة عملية .

٥ — اقترح تسهيل الاعتمادات و تقديم سلفيات للغزالين، ومن رأينا أن يترك تسهيل الاعتمادات لتجار الصادرات فلا تتدخل فيه الحكومة . أما تقديم سلفيات للغزالين الذين يغيرون مغازلهم لغزل القطن المصرى، فاقتراح يستحق النظر والبحث .

٦ — ومما يصح أن يوصى به، عرض عينات من أقطاننا فى بعض المدن الكبرى والمعارض والأسواق.

٧ — وبهذه المناسبة نقول إن هناك فائدة من تقليل أنواع أقطاننا والاحتفاظ بنفاوة الانواع الرائجة ،لأن كثرة الأنواع وعدم ثبات كمية كل نوع أضرا كثيراً باستهلاك أقطاننا .فليس الغزال على ثقة بإمكان تموين نفسه دائماً بكمية كافية من النوع الذى وقع عليه اختياره .

الفصل الثـــانى

الدعاية للمواد المصنوعة من القطن المصرى

١ — الدعاية فى مصر

تبث هذه الدعاية فى البلاد بصفة دائمة، سواء أكانت تقوم بها الحكومة أم تقوم بها لجنة خاصة، وهذا أنجح .

١ — والغرض الذى يتوخى هو جعل المصريين لا يستعملون جهد الامكان الا ما صنع من قطن مصرى ، أو كان معظم مافيه من قطن مصرى .

٢ — جعل الحكومة تعتبر تلك المصنوعات أولى من غيرها بالمراعاة فى الرسوم الجمركية .

٣ — تأييد الحركة التى قام بها بنك مصر وغيره فى انشاء صناعة القطن فى هذه الديار .

ولنبحث الآن فى هذه النقط الثلاث وهى :

١ — جعل المصريين لا يستعملون الا مصنوعات متخذة من قطن مصرى .

وهنا نقول ان هذا من الأمور التى تمليها على المصريين بلا استثناء المصلحة الشخصية والواجب الوطنى ،فلا ينبغى أن نترك فرصة تمر من دون تذكيرهم بذلك ،ثم اقناعهم بأنه اذا كانت بعض البضائع المتخذة من قطن مصر أغلى من غيرها، ففى متانتها ومقاومتها طويلا للبلى ما يعوض عن فرق الثمن . وينبغى أن يضرب كبراء البلاد من رجال ونســـاء المثل لعامة الشعب ،فلا يستعملون فى ملابسهم الداخلية والخارجية وفى المناديل والجوارب وأربطة الرقبة ومفارش الموائد والسرر وعجلات السيارات وغيرها الا ما دخل فيه القطن المصرى .

ا — ومن المؤكد ان القطن يفضل الحرير فى القمصان وثياب السيدات، لأنه أرخص ثمنا واوفق للصحة وسهل الغسل ويعيش طويلا .

ب — ثم انه يفضل الصوف فى الملابس الداخلية للشتاء، لأنه يمتص العرق ولا ينقبض كثيراً،

ويسهل تنظيفه ،ويطول استعماله . وقد ثبت طبيا أن قماش القطن خير ما يلبس على الجسم مباشرة .

ج — ويفضل أيضا على الكتان فى المفارش والمناديل والأغطية والفوط وغيرها. فإذا صنعت هذه الأشياء من السكلاريدس الجيد وأشباهه، صارت بعد أول غسل فى نعومة الحرير ، وجاءت سخية كأحسن أنواع التيل ، وثمنها يقل عن تلك بثلاثة أضعاف .

د — دلت التجربة على أن القطن خير لباس فى البلاد الحارة . وإذا ما صبغ بألوان مناسبة قاوم أكثر من غيره أشعة الشمس الزرقاء التى تجلب الرعن .

وقد أوجزنا كل الإيجاز فى سرد مزايا القطن على الحرير والصوف والكتان . فإذا أحسنت الدعاية له واشتدت واستمرت ، أدت بالناس جميعا هنا إلى عدم استعمال غيره . وها هى طرق الدعاية التى نقترحها :

أولا — يصدر نداء إلى الناس كافة من لجنة عليا تناشد وطنية المصريين ومصلحتهم الدائمة فى استعمال قطن البلاد .

ثانيا — تبث دعاية مستمرة فى الصحف والمجلات التى تصدر فى مصر .

ثالثا — تلصق إعلانات فى المحطات والقطر والمدارس والوزارات والمصالح وجميع الأماكن العمومية .

وتكون هذه الإعلانات مفرغة على شكل فنى يسترعى النظر ، ويمكن وضعها أيضا فى الشوارع الكبرى ومشارب القهوة ودور التمثيل ونحوها . وتعرض إعلانات بالأنوار .

رابعا — تبث دعاية فى المدارس والمساجد بواسطة الأساتذة والأئمة ، وتجرى الدعاية أيضا بواسطة السينما وعلى مظروفات الخطابات وبالراديو وغيره .

خامسا — يتفق مع المخازن الكبرى على شد أزر الدعاية بإقامة معارض وتهيئة فرصات (أوكازيون) وتخصيص جوائز وإقامة مباريات وتمرير إعلانات فى الشوارع .

سادسا — إقامة حفلتين للقطن، إحداهما فى الشتاء والأخرى فى الصيف من كل سنة . ولا يكون الحضور فيهما إلا بالملابس القطنية المصرية . وترصد جوائز لأحسن الملابس القطنية .

سابعا — يقام معرض دائم فى المدن المصرية الكبرى للبضائع المصنوعة من أقطاننا .

ثامنا — يقام معرض سنوى يدعى الأسبوع الأهلى للقطن .

تاسعا — يعرض شريط سينمائى عربى ، ويجعل تحت نظر الناس فى القرى المصرية للدلالة على ضرورة استعمال منسوجات القطن المصرية ، وما لها بجانب ذلك من المزايا .

عاشرا — تخصيص جوائز كبيرة لمن يهتدى إلى استعمالات جديدة فى الصناعة لأنواع القطن المصرى .

وليس هذا كل مايمكن عمله. فللجنة الدعاية أن تنظر فى وسائل أخرى. و نرى أن تضم هذه اللجنة بين دفتيها ممثلين للتجارة والاصدار والمخازن الكبرى الموردات والمنتجين .

٢ ــ حمل الحكومة المصرية على أن تجعل المواد المصنوعة من القطن المصرى أولى من غيرها بالمراعاة فى الرسوم الجمركية .

لاينكر أحد فائدة هذا الإجراء الذى اقترح لأغفة عجلات السيارات . ويمكن أن يتناول تطبيقه عدداً كبيراً من الأشياء الأخرى. ولا يظن أن تقوم فى وجه التطبيق عقبات شرعية أو سياسية .فمن العدل أن تعزز مصر بهذه الوسيلة استهلاك المصنوع من أقطانها فى بلادها . وفى وسع البلدان الصناعية أن تجارى هذا وتستفيد من مزايا المراعاة الجمركية .

وهناك طريقتان لمنح مزية المراعاة .

الأولى: تقديم شهادة من مصدر البضاعة تشهد قطعا بأنها صنعت من قطن مصر. والثانية تصر المزية الجمركية على البضائع المصنوعة من القطن المصرى والتى تكون بأثمانها أكثر تعرضاً للمنافسة من بضائع تشبهها وقد صنعت من أقطان غير مصرية .

وقد تفرض شروط أخرى إذا كان الصنف مما يمكن صنعه هنا .ويحتم على البضاعة المراد إعفاؤها أن يكتب عليها بخط جلى أنها مصنوعة من القطن المصرى ، مثل عجلات المطاط للسيارات .

ويضاف إلى ماتقدم أن التعريفة التفضيلية ينعدم مايبرر وجودها عندما يتيسر أن يصنع فى مصر الوارد المصنوع فى الخارج ، فهى إذن فى أول الأمر تعريفة للحماية .

٣ ــ تؤيد فى مصر الحركة المباركة التى قام بها بنك مصر فى إيجاد الصناعة القطنية المصرية .

الآن وقد تمت الوثبة ،وسقطت الاعتراضات الخاصة بالمناخ والفن الصناعى، الآن وزيادة السكان تحتم طرق أبواب جديدة للعمل، فإن الصناعة القطنية يجب أن تترقى ويتسع نطاقها فى مصر كما فى البلاد المنتجة الأخرى مثل أمريكا والهند .

ولكن ينبغى أن توجه الجهود إلى تقوية الصناعة بالقطن الناتج من أرض مصر .

ب ـ الدعاية فى الخارج

ينبغى أن تصدر هذه الدعاية من مكتب القطن الذى تكلمنا عليه فى الفصل الأول، بمعونة ممثلينا السياسيين والتجاريين فى الخارج ، وبمعونة لجنة الدعاية المصرية إذا تقرر تشكيلها .

وبديهى أن طرق الدعاية لاتكون واحدة فى جميع البلدان .فلكل منها ماينا سبه من الطرق التى تدرس بعناية، وهذا عمل مهم دقيق يتطلب معلومات وافية بالعادات والتقاليد فى كل إقليم .

أما الشروط العامة المشتركة، فيمكن أن نوضحها فى هذا التقرير كما يأتى :

أولا — تكون الدعاية خالية من الصيغة العدائية ، فلا تشن الحرب علانية على المنسوجات المصنوعة من أقطان أخرى غير مصرية ، وإنما يكتفى بالمهارة فى إظهار مزايا منسوجات القطن المصرى وتفوقها .

ثانيا — هناك فائدة كبيرة من استجلاب معونة الغزالين والنساجين لأنواع القطن المصرى وأرباب المخازن الكبرى للمودات وأكبر بيوت السمسرة .

ثالثا — النشر فى الصحف والمجلات ولصق الإعلانات وعرض الاذاعات المضيئة وعرض أشرطة السينما والراديو ... كل هذا له فوائد جمة فى الدعاية إذا استعملت بنظام .

ويراعى فى استخدام هذه الوسيلة اختيار المواضع والصحف والمجلات وتحرير صيغ الإعلانات وأشكال الصور والنفقات التى تنفق والنظر السديد فى هذه المسائل بواسطة مختصين فى أمثال هذه الأمور .

وإذا لم نذكر إلا مثلا واحداً ، ذكرنا مسألة اختيار الصحف للنشر والإعلان وهى مسألة دقيقة . والصحف الصناعية والتجارية تقدم على سواها فى بعض أنواع الإعلان . والصحف التى تقبل عليها السيدات تصلح لبعض آخر ، وهلم جرا .

ولصيغة الإعلان أهمية كبرى . فينبغى أن تسترعى التفات القارىء وتحرك ذوقه وتوجد فيه رغبة الشراء .

ولضمان النجاح التام للدعاية ينبغى التوفيق مابين جهود جميع الذين يعنيهم أمرها ، ولذلك ينبغى لنا أن نتصل بهيئاتها الموجودة فى بعض البلدان مثل المانيا وانكلترا على وجه خاص .

والخلاصة ، انه لابد من برنامج معين واضح يدرس ويعد فى كل تفصيلاته بعناية ، كما قال الدكتور «والتر بوهم» قبل البدء فى العمل .

ضرورة تنظيم أسواق القطن
وبث الدعاية له

قد[1] لا يكون هذا الوقت مناسباً لتلبية طلب جريدة (المصرى) ، التى يتولى رياسة تحريرها صديق قديم لى ، والتى أرجو لها وأتوقع كل النجاح . فالتحدث عن الشؤون الاقتصادية الآن ومصر

(١) المصرى فى ١٦ أكتوبر ١٩٣٦ .

حكومة وشعباً مشغولة عن كل شيء بمسألة المعاهدة ، قد يذهب ضياعاً. أما المعاهدة، فمهما يكن فيها من نقاط ضعف، سيلاشيها الزمن وتطوراته وعزيمة الأمة وحسن بلائها — فإنها تحقق مطلبا أسمى هو اضطلاع المصريين وحدهم بتدبير أمورهم من غير شريك ولا منازع ، والتحلل من ربقة التدخلات الأجنبية ، الظاهرة منها والخفية ، التى تثقل خطاهم ، فضلا عن تجنيها على كرامتهم . ولا يرجى النهوض لشعب لا يشعر بأن كرامته موفورة .

على أنه يكون من المجازفة أن يطول أمد الانصراف عن تدبير شؤوننا الاقتصادية والمالية ، وعلى حسن سيرها يتوقف مستقبلنا ونجاح المعاهدة نفسها . لأن مصر قد أخذت على عاتقها تعهدات مالية ثقيلة الحمل ، وقد تكون مجاوزة لمقدرتها فى الوقت الحاضر . وأنى لها أن تقوم بها إذا أهملت مرافقها وأنقصت موارد ثروتها ولم تؤخذ كل الأهبة لما لا يزال يهدد الثروة القومية من أخطار ، ولما تخلقه كل يوم الأحداث الدولية من معضـــلات مستعصية، كمعضلة النقد وتأثيراتها فى التبادل التجارى العالمى ؟ كل هذه يقتضى أن ترقبها حكومتنا بعين لا تنام ، وأن يتولى معالجتها فطاحل رجال الاقتصاد والمال لنتقى شر الحلول الارتجالية التى عانت منها البلاد ما عانت فى السنين الأخيرة .

وفوق ذلك ، فلمصر مشاكل خاصة متعلقة بتصريف حاصلاتها ، وأهمها القطن. فكم تكون خيبتنا كبيرة مؤلمة إذا نحن استكنا إلى الحالة الراهنة ، ولم نستعد منذ اليوم لما قد يخبؤه القدر من الأخطار فى أمر هذا الحاصل الرئيسى . والدليل يتلو الدليل على أنه مهدد تهديداً جديا من توسع جميع الأقطار فى زرعه، ومن منافسة الحرير الصناعى وغير الحرير الصناعى له ، ومن النزعة البادية فى بعض الممالك إلى الاستعاضة عنه بمواد أخرى قد سخرت ألمانيا وسواها العلم لاستنباطها ، إلى غير ذلك مما يعرفه المتوفرون على درس هذه المسائل ، وقد كتبنا عنه مراراً بما يغنى عن الإفاضة الآن .

هذا ما نحن به مهددون . ولكن لا أود أن يفهم من كلامى أننى متشائم إلى حد القنوط. أنا على العكس من الذين يؤمنون بأن مصر ستكون آخر البلدان التى تتضرر من أزمة القطن العالمية ، إذا هى واجهت الحقائق بشجاعة، وعالجت ما ينبغى علاجه بخبرة وعزيمة . وهذه الجهود لن تذهب ضياعاً ما دام العالم سيبقى أحقابا متوالية مستهلكا للقطن ، ومادامت مصر مستطيعة بما حبتها الطبيعة، أن تخرج للناس أجوده وأكثره غلة للوحدة الزراعية . فالمسألة مسألة تنظيم أسواقه وبث الدعاية له بأساليب ناجعة موفقة فى كل البلاد، وتوجيه سياستها الاقتصادية والجمركية إلى حمل المستهلكين على تفضيله على أقطان الأقطار الأخرى . وأقول إننا للآن لم نعمل فى ذلك إلا القليل ، وأكثر ما هو واجب لم يعمل بعد . وها كم بعض الشواهد على صحة قولى :

١ — إن النرويج لم تستخدم إلى الآن شيئا من القطن المصرى ، ومغازلها تأخذ كل مؤونتها السنوية ، وهى نحو ثمانين ألف قنطار ، من القطن الأمريكى . وميزاننا التجارى مع تلك المملكة راجح لمصلحتها ، فلا يكون من العسير فى رأيى أن تسعى الحكومة لعقد معـــاهدة معها تحملها على استخدام القطن المصرى ، وذلك على النحو الذى اتبع مع رومانيا . ولا مشاحة فى أنه يكون من

السهل جداً إقناع الغزال النرويجى بأن له مصلحة ظاهرة فى تفضيل القطن الزاجوراه والأشمونى المصرى على القطن الأمريكى ، وليس الآن بين ثمنهما إلا فرق لا يكاد يذكر، مع ما للصنفين المصريين من المزايا الصناعية العظيمة المحققة .

٢ — إن الدانمارك تستهلك نحو مئتى ألف قنطار سنويا من القطن الأمريكى، ولا تأخذ شيئا مطلقا من القطن المصرى . فهل فكر فى بذل نفس السعى لدى الدانمارك ؟ . لا أظن . وعلى كل حال ، فلا بأس من توجيه العناية إلى هذا المصدر أيضا .

٣ — أما البرتغال ،فلا تستهلك من القطن المصرى سوى ستة آلاف بالة ، فى حين أن استهلاكها من الأقطان الأخرى يبلغ ثمانين ألف بالة فى السنة . والعلة فى ذلك أنها قد ضربت على القطن المصرى فى جميع أنواعه رسما إضافيا فوق ما تتقاضاه عن غيره من الأقطان يبلغ نصف بنى للرطل أى نحو ٢١ قرشا للقنطار . والذى حدا البرتغال على هذا الإجراء ، فيما وصل إلى علمى ، أنها رغبت إلى الحكومة المصرية فى أن تحمى نبيذها المشهور باسم (برتو) Porto من منافسة الأنبذة الأخرى المسماة باسمه ، وأخصها النبيذ الأسبانى، فلم تحقق رغبتها . لذلك لم تقبل البرتغال إبرام معاهدة تجارية مع مصر ، وليس بعزيز على رجال حكومتنا الأجلاء تذليل هذه الصعوبة وحمل البرتغال على اتفاق تجارى يعقد معها على تفضيل أقطاننا فى كل استهلاكها أو جله .

٤ — والشأن مع روسيا جد خطير .فقد كانت مقطوعيتها من القطن المصرى تتراوح بين السبعين والثمانين ألف بالة سنويا ،وأصبحت الآن فى حكم العدم بسبب السياسة التى اتبعتها الوزارات الماضية مع تلك البلاد .ونحن نرتاب فى أن تكون المبررات كافية لحرمان القطر من مثل هذا العميل الكبير. ولا تعدم الحكومة وسيلة لإصلاح بعض هذا الشأن ، وإعادة العلاقات التجارية مع دولة تسعى جميع الدول الأخرى لتوثيق عرى المعاملات معها .

٥ — وهناك عدة ممالك لم تأخذ من قطننا شيئا إلى الآن ، أو لم تأخذ منه إلا النزر اليسير . ومن الأولى البرازيل والمكسيك ، ومن الثانية مولندا، ولم يزد ما أخذته من قطننا فى الاثنى عشر شهراً الأخيرة على ألفى بالة من ٢٣٣ ألف بالة تستهلكها سنويا . وبلجيكا لم تأخذ فى نفس الفترة سوى ثمانية آلاف بالة من ٤٠٢ ألف بالة تستهلكها سنويا . إلخ . إلخ

فالمجال فسيح جداً للدعاية كما ترى .وفى يقينى أن العمل الجدى فى هذا السبيل سيكلل بنجاح عظيم.

فكرت الحكومة منذ بضع سنوات فى أمر الدعاية للقطن ، وكلمتنى مع بعض إخوان من الإخصائيين وضع مشروع لها، فكتبته وقدمته ، فنام . ثم عدت إليه فى يونيو الماضى فنقحته وقدمته للجنة القطن الدولية التى انعقدت فى سيلز ماريا بسويسرا Silz Maria فى شهر يوليو الماضى . فصرح أحد كبار الغزالين بأنه أوفى مشروع من نوعه .ووافق المجتمعون على اتحاد الجهود بيننا وبين الغزالين للشروع فى تنفيذه. وكنت قد فاتحت فى شأنه قبل سفرى إلى أوربا صاحبى (السعادة) محمد طلعت

حرب (باشا) والدكتور حافظ عفيفى فأظهرا ارتياحهما للعمل على إخراجه إلى حيز التنفيذ ، كما أبدى صديق (حضرة صاحب العزة) فؤاد (بك) أباظه نفس هذا الاستعداد .

فلم يبق إلا أن تصح العزائم على المضى فى الأمر . ولى كل الأمل فى أن (صاحبى المعالى) وزير المالية ووزير التجارة والصناعة — وقد جاء وقت العمل — سيجعلان الدعاية للقطن واستفتاح الأسواق له فى مقدمة ما يوجهان عنايتهما إليه .

مسألتا تدهور أسعار القطن
وزيادة اعانة القمح
ورأى النقابة الزراعية فيهما

أشرنا(١) من يومين إلى اجتماع النقابة الزراعية العامة فى فندق وندسور فى الأسكندرية لبحث مسألة تدهور أسعار القطن وزيادة إعانة القمح ، وأنها قررت شكر (معالى) وزير المالية على قراره الأخير عن إعانة القمح ، وقررت فى مسألة القطن قرارا رأت أن ترفعه إلى (معالى) الوزير . وننشر فيما يلى نص قرار النقابة فى هاتين المسالتين ، وهذا هو :

(حضرة صاحب المعالى) مكرم عبيد (باشا) وزير المالية .

أتشرف بإبلاغ (معاليكم) أن مجلس إدارة النقابة الزراعية المصرية العامة فى اجتماعه بالأسكندرية يوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٧ قد قرر بالاجماع ما يأتى :

أولا — إسداء جزيل الشكر للحكومة على قرارها الحكيم الذى وافقت به على اقتراح (معاليكم) فيما يتعلق بزيادة إعانة التصدير على القمح مع جعلها مرنة قابلة للتغيير ، بحيث أصبح من المستطاع أن تصرف إلى الخارج بطريق التصدير الكمية المربية على حاجة البلاد ، مما يسمح للأسعار بالرجوع إلى مستوى يفى بقيمة السلفة على القمح ، ويصلح فى آن معا شأن المنتجين بالقدر الميسور.

ثانيا — أن يرفع إلى (معاليكم) المذكرة التالية فى شأن أسعار القطن الحالية وما يتيسر لهـا من العلاج .

المذكرة

تبدلت الحال فى الأسواق القطنية العالمية منذ شهر يونيو الماضى تبدلا لم يكن ليتوقعه أحد . فبعد أن كانت الأسعار قد استقرت فى مستوى معتدل بررته عدة عوامل اقتصادية ينتظر معها أن

---

(١) المصرى فى ٣١ أغسطس ١٩٣٧ .

يمتد هذا الاستقرار إلى الموسم الجديد ، ظهر تقدير المساحة القطنية بامريكا ، فدل على أن تلك المساحة لم تزد على ما كانت عليه فى الموسم المنصرم إلا بمقدار ١٠,٤ فى المئة ، وكان مظنونا أن تبلغ الزيادة ١٥ فى المئة . أعقب ذلك أنباء أخذ منها أن حالة المحصول الأمريكى على أحسن ما تكون ، وأنه قد يبلغ ١٥ مليونا من البالات . ثم جاء التقدير الأول فى ٩ أغسطس الحالى برقم زاد نحو ستمئة ألف بالة على الخمسة عشر مليونا التى كانت متوقعة . واقترن هذا التقدير باضطراب فى السياسة الزراعية الداخلية فى الولايات المتحدة ، حيث اختلف الرئيس روزفلت مع الهيئات النيابية فى أمر الاقراض على القطن ومراقبة الانتاج ، فتولى السوق الأمريكية هلع لم تكن لتبرره تلك الزيادة فى التقدير ، مع أن الأسباب الاقتصادية العالمية ترجح نشاط الاستهلاك واتساع نطاقه . ولا تزال السوق الأمريكية مضطربة ، وستبقى كذلك إلى أن يتفق أولو الأمر هناك على خطة قطنية ثابتة .

وقد تابعت سوقنا المصرية سوق أمريكا فى الهبوط ، خصوصا لأن ظواهر الحال تبشر بمحصول مصرى كبير قد يبلغ ١٠ ملايين قنطار فى رأى بعض الاخصائيين ، وقد ينوف عليها فى رأى آخرين .

على أنه إذا كان جليا أن كمية المحصول الأمريكى لا تبرر انحطاط ثمنه إلى هذا الحد — وما كان لينحط اليه لولا اضطراب السياسة الزراعية الداخلية هناك كما أسلفنا — فالنقابة ترى أن مركز قطننا أقل تبريراً للهبوط الذى صارت أسعارنا اليه ، والذى يخشى كثيرا ألا يكون قد بلغ نهايته ، لأن الموسم اذا بدأ فى جو من الذعر والقلق ، واستغل المغرضون هذه الحالة النفسية ، وروجوا للنزول ، فمن الطبيعى أن يتسابق المنتجون الى طرح أقطانهم فى السوق ، وعندما يبدأ تدفق الواردات فلا مناص من أن تضغط ضغطا عنيفا على الأسعار .

قلنا إن مركزنا لا يبرر انحدار أسعار قطننا الى ما يخشى وصولها اليه اذا تركت الأمور تنساق فيما يسوقها اليه الذعر . ولا شىء أفصح فى الدلالة على ذلك من الأرقام . فهى تظهر أن جملة الواردات الى ميناء البصل منذ مبدأ الموسم الماضى ، أى منذ أول سبتمبر سنة ١٩٣٦ إلى نهاية أغسطس الحالى ، قد لا تتجاوز ثمانية ملايين و ٨٠٠ ألف قنطار ، وأن ما صدر فى غضون المدة المذكورة وما سيصدر فى بقية الشهر الحالى سيبلغ نفس هذا الرقم . وأن الاستهلاك المحلى سيستنفد فى المدة نفسها حوالى ٣٠٠,٠٠٠ قنطار . وأن الفضلة التى ستتخلف لا تتجاوز ٣٥٠ ألف قنطار ، فيها جانب مبيع للغزالين وجانب من القطن الواطىء لا يصلح للتسليم ، وسائرها من متخلفات سنوات ماضية ليس مما يتناوله الطلب ، بحيث أن كل تلك الفضلة أو جلها يعد فى حكم غير الموجود .

وفى رأى النقابة ، وفى رأى كثيرين من كبار المصدرين ، أنه لو وجد عندنا أكثر مما أنتجناه فى العام الماضى من أقطان صالحة للتسليم ، لصدر كله . ولا يخفى أن حركة الاحتكار التى جرت من شهر مارس الماضى قد جلبت على السوق المحلية متاعب جمة ، أبرزها أن الغزالين قد أرجأوا تسليم كميات

جسيمة اشتروها من القطن جيزة ٧ وغيره ، وقد قدر مجموعها بنحو نصف مليون قنطار. ولو لم تكن هذه الحركة التى نرجو أن تتخذ الحكومة وسائل سريعة تمنع تكرارها ، لكان الطلب الحالى على قطننا زائدا على ما لدينا منه بمقدار النصف مليون الآنف ذكره .

هذا فى الأسكندرية. فإذا تبينا ما فى ليفربول، وجدنا أن ما سيكون مخزونا فيها من قطننا إلى نهاية هذا الشهر لا يبلغ عشرين ألف بالة .وهى كمية لم تعهد ليفربول مثلها فى الضآلة منذ سنوات عدة .

فمما تقدم، يتضح أن مركز قطننا فى منتهى المتانة من الناحية الإحصائية كما هو من الناحية الفنية . وليس لخبير أن يضطرب من بلوغ موسمنا الجديد عشرة ملايين قنطار أو أكثر قليلا فى رأى البعض، إذ أن الاستهلاك العالمى سيستنفد بغاية السهولة مقدارا كهذا مع ما هو محقق من الانتعاش الاقتصادى العام الذى لم يقف سيره بالرغم مما يتخلل السياسة الدولية من حروب ومشاكل اجتماعية بين الفينة والفينة .

ولا يغرب عنا أن المحصول الأمريكى إذا جاء كبيرا فى كميته ، فإن الرتب الأنيقة من التى تزاحم انتاجنا لن تتمشى فى هذا الموسم مع جسامة المحصول. إذ أن مساحة تلك الأصناف الأنيقة قد نقصت فى هذا الموسم نقصا مذكورا .

إزاء هذه العوامل ، لا يؤبه لما يروجه المغرضون من أن الفرق الحالى بين القطن المصرى والقطن الأمريكى سيصرف المستهلكين عن شراء قطننا. لأن الأنواع المماثلة لأنواعنا تباع فى أمريكا نفسها بفروق ترى كثيرا على ما بين قطننا وبين القطن الذى هو أساس العقود فى بورصة نيويورك « الميدلنج » .

غير أن سوقنا ، بالرغم من هذه العوامل جميعا ، لا بد من أن ترزح تحت الضغط الذى تنذر به الموسم الداخل ، إذا نحن لم نتداركها من الفور بإجراء يخفف هذا الضغط .

والاجراء الذى تشير النقابة به ، هو نفس الذى اتجهت اليه أمريكا ، أى التسليف على قطن الموسم الجديد فى حدود عالجت النقابة أن تجعلها غير مرهقة أقل إرهاق للحكومة، ولا معرضة أموالها إلا لأهون ما يخشى من المحذورات فى حالة التشاؤم .

وهذا لا يخرج الحكومة عن وظيفتها الأساسية، بل هو داخل فى حدود واجباتها نحو الانتاج الأصلى، ومطابق للسياسة التى جرت عليها فى حماية سوق القمح مع قلة أهمية القمح بالنسبة للقطن .

فالنقابة تتشرف بأن تقترح على الحكومة أن تطلب من البنوك الرئيسية الكبرى : —

١ — أن تسلف الزراع وحدهم دون التجار ٢٥٠ قرشا على قنطار القطن الزهر الأشمونى أو الواجوراه من رتبة فولى جود فير ، مع رفع أو خفض هذه السلفة بنسبة الفروق التى هى أعلى أو أدنى من رتبه الفولى جود فير .

ب — أن تسلف على قنطار السكلاريدى والسخا والمعرض من نفس الرتبة ٣٠٠ قرش، وعلى الجيزة ٧ من نفس الرتبة ٢٨٠ قرشا .

ج — أن تجعل فائدة هذه السلفة ٥ ٪ سنويا .

د — أن تكون مصاريف التخزين والتأمين الخ مثل التى يتقاضاها بنك التسليف الزراعى المصرى لاعتداله .

ه — أن يشترط على المقترض سحب ٣٠ ٪ من قطنه فى أول فبراير سنة ١٩٣٨، و ٣٠ ٪ فى أول مارس سنة ١٩٣٨، والباقى فى النصف الأول من شهر أبريل سنة ١٩٣٨ مراعاة لقانون الحلج.

و — أن يشترط على البنوك المقرضة عدم مطالبة المقترضين بفروق طوال مدة السلفة فى حالة نزول الأسعار، مع حفظ حقها وحق الحكومة التى تضمن لها هـذه الفروق بالمطالبة بها عند انقضاء أجل السلفة .

بذلك تكون الحكومة أولا : قد منعت تدفق الوارد فى بدء الموسم، فيتوازن الوارد مع الطلب . وثانيا : تكون قد مكنت المنتجين من الانتظار ريثما ينجلى الموقف العالمى فيما يتعلق بالقطن . وتكون أمريكا قد بتت أمرا فى شأن مراقبة الانتاج فى العام المقبل، وحددت سياستها القطنية تحديدا نهائيا، ويكون قد ظهر اتجاه الاستهلاك فيما يتعلق بقطننا المصرى، فيتصرف كل على هدى ومن غير أن تكرهه الضرورة أو يدفعه الذعر إلى ما ليس فى مصلحته ولا فى مصلحة الاقتصاد القومى .

وفى يقين النقابة أن ضمان الحكومة للبنوك قيمة الفروق التى قد تظهر من نزول الأسعار، لا ينتظر أن تتحمل من جرائه خسارة ذات بال . لأن المبالغ المقترح تسليفها تقل عن القيمة التى يباع بها القطن فى الوقت الحاضر بنحو ٣٥ ٪ . وقد يكون من المبالغة فى التشاؤم أن نتوقع مع هذا الاسعاف الذى نلتمسه انحطاط الأسعار إلى ما دون هذا الفرق .

وفوق هذا فإن المقترض سيبقى مسئولا عن كل فرق يظهر قبله فى نهاية العملية .

على هامش اقتراحات النقابة الزراعية

عمل النقابة مثال على الغيرة وحسن التفكير

بقلم الأستاذ ايلى بوليتى

نشرنا(١) منذ أيام النص الكامل للمذكرة التى قدمها يوم الأحد الماضى (صاحب العزة) يوسف نحاس (بك) السكرتير العام للنقابة الزراعية إلى (حضرة صاحب المعالى) وزير المالية متضمنة

---

(١) المصرى فى ٣ سبتمبر ١٩٣٧

الاقتراحات التى رأى مجلس إدارة النقابة أن يعرضها فى الحالة الراهنة .

ونحن لانشارك رأى من يظن أن النقابة الزراعية هيئة لايسمع لها صوت إلا فى الوقت الذى يحتاج فيه كبار الملاك إلى تدخل الحكومة تدخلا يعود عليهم بالنفع والفائدة . فلقد تتبعنا منذ عهد طويل أعمال النقابة ، فقدرنا فيها دائما النزاهة والغيرة واتخاذ مصلحة البلاد غايتها القصوى . فلو كان فى المقدور نشر محاضر الجلسات التى خصت بالأعمال الزراعية فى البلاد ، لرأينا مايؤيد نظريتنا فى النقابة، وهى أنها قامت دائما بالواجب الذى عليها . وليس هذا ماهتم له اليوم ، فالنقابة لا تحتاج إلى من يدافع عنها فى مجال حرية الرأى واحترامه. بل ان مايهتم له الجمهور اليوم ، ماتقوم به النقابة من مسعى حميد فى سبيل حماية زراعتنا الرئيسية ، وهو المسعى الذى تحدوها عليه خبرتها الواسعة التى تسهل لها فهم الحالة الحاضرة فهما حقيقياً منزها عن الغرض. فبعدما عرضت لتطور سوق القطن ودرسه دراسة فعلية كما درست أسباب النزول الحالى وعواقبه المحتملة فى البلاد، وصلت إلى النتيجة الآتية :

١ — ان النضال الذى يجرى فى الولايات المتحدة للحصول من المجلس الأعلى أو ضد المجلس الأعلى على سلطة مراقبة سوق القطن وتحديد المساحة الزراعية، حمل على هبوط الأسعار واستغلال كثرة الإنتاج الزراعى. فلولا نضال الرئيس روزفلت لم تصل الأسعار إلى هذا المستوى . فإن الرئيس روزفلت يريد أن يبرهن على استحالة عمل شىء بغير تلك المراقبة المنشودة .

٢ — ان هبوط الأسعار الذى نتحمل اليوم نتائجه . ليس إلا هبوطاً وقتيا ترجع بعده الحالة إلى مستواها .

٣ — إلى جانب عوامل الهبوط فى الخارج ، فإن ازدياد المساحات المنزرعة هذا العام سيغل مايقرب من عشرة ملايين بالة أو أكثر من ذلك ، وهذا مايخشى منه أن تزدحم السوق فى الأشهر الأوائل التى ينتظرها الغزالون ليتموّنوا فيها ، وأن تفيض بكل تلك الزيادة التى تنفصل عن الوارد الاعتيادى .

وقد رأت النقابة فى مجابهة هذا الضرر أن تتقدم ببعض اقتراحات يخيل إلينا أنها طبيعية معقولة . وسنشرحها فيما بعد ، على أن أعضاء النقابة لم يتوصلوا إلى هذه النتيجة إلا بعد أن فكروا فيما يأتى:

(ا) من المؤكد أنه قد بيع من القطن تسليم المحطة ، بخلاف مافى أيدى المزارعين مايقرب من مليونين ونصف مليون إلى ثلاثة ملايين قنطار ، أو عقدعنها صفقات أولية .

(ب) إذا كانت السلف التى تقوم بها البنوك بضمانة الحكومة، تقدر على أساس مليونى قنطار، فلن يبقى إلا خمسة ملايين قنطار للبيع من محصول قدره عشرة ملايين .

(حـ) من الآن إلى آخر يناير ، ينزل إلى السوق كالعادة كمية صالحة من هذه الخمسة الملايين، فتلقى فيها الطلبات الاعتيادية .

(د) ليس هناك مايؤكد الحالة التى تكون عليها أمريكا فى آخر يناير، ولا مستوى الاستهلاك العالمى ولا مايضمن حساب المستقبل القريب .

فإذا أخذ باقتراحات النقابة ، فليس معنى ذلك التدخل فى السوق، بل منع زيادة المحصول من أن تثقل على السوق فى الواردات الأولى وتكون سبباً فى تدهور الأسعار .

وفضلا عن ذلك ، فإن فى اقتراحات النقابة الفوائد التالية :

(ا) لن تقوم الحكومة بعقد تلك السلف ، بل تصرح للبنوك التى ترغب فى ذلك أن تقوم هى بتلك العملية بضمانة الحكومة الإضافية .

(ب) لا تتعرض الحكومة لأى خطر، لأنها تحصل على فرق — مارج — من ٣٠ فى المئة على الأسعار الحقيقية الحالية . ومن الصعب التفكير فى نزول المستوى إلى أكثر من هذا الفرق ، فضلا عن أن الفلاحين الذين يحصلون على هذه السلف . هم أناس مضمونون لأنهم يمتلكون أراضى ويتعهدون بتسديد السلف إلى البنوك . ويمكن القول انه لن يكون أى عجز عند تصفية السلفة . سواء لأن المارج الحالى لن يستهلك كله، أو لأن المزارع يستطيع على مهل أن يجابه كل فرق يطرأ على السعر .

ويظهر جليا مما تقدم، أن النقابة الزراعية لم تطلب من الحكومة أن تتدخل مشترية، وإنما طلبت منها أن تخفف العبء مؤقتاً عن السوق، إلى الوقت الذى يحلو فيه الأفق القانون الطبيعى للعرض والطلب .

هذا وقد تقدم بعض ذوى الاختصاص إلى الحكومة بمقترحات أخرى ترمى إلى بذل المساعى لدى الحكومات التى تحظر إصدار العملة فى مبادلة الزائد عن الحاجة من القطن بمنتجات أخرى ، أو بيعه على أقساط طويلة مضمونة . فيستدل من هذا أيضا أن المقترحين لم ينصحوا الحكومة بأن ترهن نفسها بالشراء ، بل بأن تبيع .

* * *

وليس ما تقدم إلا مجرد اقتراحات معقولة ، فصل الخطاب فيها رأى وزير المالية (معالى) مكرم عبيد (باشا) الذى أجمعت البلاد على الثقة به وبحكمته وإصالة رأيه . فله الكلمة الأخيرة فى الموضوع . والمصلحة العامة تقتضينا أن نتركه يعمل فى هدوء وسكينة ، وهو عند حسن الظن به، ولن يعمل إلا ما فيه الخير لهذا البلد الأمين ، الذى ينتظر منه رأيه الحصيف .

بيان وزير المالية

عن صناعة غزل القطن ونسجه فى مصر

وأثر التعديل الأخير فى الرسوم الجمركية

يرجع[1] تاريخ هذه الصناعة فى مصر إلى سنة ١٨٩٩ عندما تأسس أول مصنع بالإسكندرية. Anglo-Egyptian Spinning and Weaving Coy برأسمال قدره ١٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى .

(١) الأهرام فى ٤ مايو ١٩٣٨ .

ولكن الظروف لم تكن ملائمة ، وقد كانت مصر مفتقرة إلى اليد العاملة ذات المران بأشغال الغزل والنسج على الأساليب الحديثة . ومن جهة أخرى فإن الصناعة الناشئة لم تستطع منافسة الصناعة القطنية الإنجليزية ، خصوصاً بعد أن فرضت ضريبة على منتجات المصنع المصرى مساوية للضريبة الجمركية على غزل القطن ومنسوجاته الواردة من الخارج . وقد ترتب على هذا أن خسرت الشركة فى بضع سنين الجانب الأكبر من رأسمالها ، أى نحو ١١٢,٠٠٠ ج عدا فوائد اثنتى عشرة سنة .

وفى سنة ١٩١١ أعيد إنشاء الشركة باسم شركة الغزل الأهلى المصرى برأسمال قدره ٥٠,٠٠٠ ج ، واستولت على موجودات الشركة القديمة . ومع أن الشركة الجديدة أفادت من تجارب الشركة المنحلة ، إلا أنها لم تلبث أن وجدت نفسها هى أيضا فى مركز حرج ولولا نشوب الحرب فى سنة ١٩١٤ وقلة الواردات من الأقمشة القطنية لأصابها ما أصاب الشركة الأولى . إلا أن قيام الحرب عاد عليها بفائدة كبيرة إذ أمكنها أن تبيع منتجاتها بأسعار نجم عنها ربح وافر . على أن نشاط الشركة كان مقصوراً فى هذه المرحلة على إنتاج المنسوجات الرخيصة والغزل من النمر السميكة التى تصنع عادة من أقطان الرتب الرخيصة (السكينة والعفريتة إلخ) التى كانت تباع وقتئذ بأثمان تقل كثيراً عن أثمان الأصناف المتوسطة ، وتقارب أثمان الأقطان الرخيصة من النوع الهندى ، وما فى حكمه من الأقطان القصيرة التيلة .

وبعد انتهاء الحرب العظمى ، عادت المنافسة الأجنبية إلى مناهضة الصناعة المحلية . ولكنها لم تبلغ فى أول الأمر مبلغا من الخطورة يهدد بالقضاء على الصناعة المحلية ، نظراً لأن الإنتاج المحلى كان ضئيلا ، وكانت الأقطان الرخيصة السالفة الذكر تكفى لتغذية المصانع الوطنية ، ولم تكن اليابان قد اقتحمت بعد السوق المصرية ، إذ كانت الكميات الواردة منها قليلة ، وكانت أثمان المنسوجات لا تزال مرتفعة نسبيا .

وفى سنة ١٩٣٠ ، دخلت الصناعة الوطنية فى دور جديد عند وضع التعريفة الجمركية الجديدة . إذ كان من المنظور عندئذ أن تعمل الحكومة ، بعد أن استعادت حريتها فى الشئون الجمركية ، على تشجيع الصناعات المحلية . وقد أخذت شركة الغزل الأهلية بناء على ذلك توسع نطاق أعمالها ، كما أن شركة مصر للغزل والنسج سارعت إلى تشييد مصانعها الكبيرة فى المحلة الكبرى . وبدأت الشركتان تعرضان منذ سنة ١٩٣١ منتجات ازدادت إتقاناً سنة بعد سنة ، وتضاعفت مقاديرها بوثبات ناشطة ثابتة ، كما يستدل من البيان الآتى عن تطور حالة هذه الصناعة منذ نشأتها حتى الآن :

المغازل والأنوال والعمال وإحصاءات مختلفة

	سنة ١٩١٠	سنة ١٩٣١
عدد المغازل	١٦,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
عدد الأنوال	٤٥٠	١,٣٠٠
عدد العمال (بالشركتين) عدا النساجين اليدويين	٤٠٠	٤,٥٠٠

مقدار الغزل المنتج (كيلو)	٦٠٠,٠٠٠	٢,٨٠٠,٠٠٠
مقدار النسيج المنتج (متر مربع)	٣,٢٥٠,٠٠٠	١٣,٠٠٠,٠٠٠
	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٨
عدد المغازل	٢٠٠,٠٠٠	٢٦٠,٠٠٠
عدد الأنوال	٦,٣٠٠	٦,٩٠٠
عدد العمال (بالشركتين) عدا النساجين اليدويين	٢٣,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
مقدار الغزل المنتج (كيلو)	١٨,٠٠٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠,٠٠٠
مقدار النسيج المنتج (متر مربع)	٦٨,٠٠٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠,٠٠٠

مقادير الأقطان الخام التى استهلكتها الشركتان

السنة	المقادير بالقنطار	السنة	المقادير بالقنطار
١٩٣٠	٥٣,٠٠٠	١٩٣١	١١٩,٠٠٠
١٩٣٢	١٥٦,٠٠٠	١٩٣٣	٢٢١,٠٠٠
١٩٣٤	٢٨١,٠٠٠	١٩٣٥	٣١٦,٠٠٠
١٩٣٦	٤٣٢,٠٠٠	١٩٣٧	٥٠٠,٠٠٠ تقريبا

وكان من نتائج هذا النشاط أن استنفدت الصناعة المحلية كل الأقطان الواطئة ، واضطرت إلى استكمال حاجة مغازلها بأقطان الرتب العالية نوعاً ، وبدأت منذ ذلك الحين تشعر بثقل وطأة المنافسة الأجنبية، خصوصاً بعد دخول اليابان مضمار المنافسة. ولو لا المعاونة التى لقيتها من جانب الحكومة ببيعها مقادير كبيرة من أقطانها للمصانع المحلية بأثمان رخيصة ، لما استطاعت هذه الصناعة أن تستمر فى العمل .

وقد كانت انجلترا قبل ذلك هى المصدر الأعظم أهمية لتغذية السوق المصرية ، وكانت إيطاليا تنافسها إلى درجة ما قبل الحرب وبعدها، حتى جاءت اليابان وأحلت نفسها فى المنزلة الأولى، إذ بلغت قيمة ما باعته إلى مصر فى سنة ١٩٣٥ — ٢,٠٣٠,٠٠٠ ج . م من جملة بلغت ٣,٢٠٠,٠٠٠ج م (أى بنسبة ٦٤٪) وكانت مقاديرها ١٩,٥٦٠ طنا من جملة قدرها ٢٥,٩٦٠ طنا (أى بنسبة ٧٥٪) ، فى حين أن ما باعته بريطانيا العظمى لم يتجاوز ٥٩٠,٠٠٠ ج.م (أى بنسبة ١٨٪) وكانت مقاديرها ٢,٩٧٠ طنا (أى بنسبة ١١,٥٪) .

أما الرسوم الجمركية التى فرضت فى عام ١٩٣٠ ، فلم يدخلها عامل الحماية . وإنما كان الغرض منها زيادة الدخل الجمركى من رسوم الأقمشة القطنية ، وقد جعلت على أساس ١٥٪ من القيمة .

ولو أن هذه الرسوم زيدت مرتين ، إلا أن الزيادة كانت ضئيلة ، مقصورة على بعض الأقمشة الأولية ، الثقيلة الخام والمبيضة والمصبوغة ، وفقا لمقتضى حالة الإنتاج المحلى، ولدرء المنافسة الأجنبية واليابانية منها على الخصوص .

وفى سنة ١٩٣٥، لما آذنت منافسة اليابان بالخطر، وهددت بالقضاء على الصناعات المحلية، زيدت على رسوم المنسوجات القطنية الواردة منها ضميمة قدرها ٤٠٪ من القيمة لتخفيف بعض أعباء المنافسة الحادة عن كاهل الصناعة المحلية التى كانت تقاسى الأمرين بسبب رخص العملة اليابانية ورخص المادة الخام « القطن الهندى » .

ولقد كان لهذا الإجراء أثره المباشر فى أول الأمر، فانتعش الإنتاج المحلى، ولكن سرعان ما لجأ اليابانيون ووسطاؤهم فى مصر إلى الحيلة، فصاروا يجلبون الأقمشة من بلاد الهند وبلاد الصين وهو أمر يبدو غريبا إذ أن المعروف أن الهند والصين تعتمدان إلى مدى بعيد على الأقمشة القطنية التى تستوردانها من اليابان وغيرها ، فلا يسلم العقل بأنهما تستطيعان إصدار منتجاتهما إلى مصر .

وقد عاد الضعف بسبب هذا التحايل إلى الصناعة المحلية، فاضطرت إلى خفض أثمانها. كما أن جانبا من منتجاتها كسد ، على الرغم من خفض الأسعار. وقد عالجت الحكومة هذه الحالة فيما يختص بالصين بفرض ضميمة الـ ٤٠٪ على أقمشتها، أما المنسوجات الهندية فلم يمتد إليها التعديل . ولذلك زادت المقادير الواردة منها زيادة تلفت النظر ، كما يظهر من الأرقام الآتية :

الوارد من الهند سنة ١٩٣٥ — ١٫٣٠٠ كيلو ٣٠٠ جنيه .
الوارد من الهند سنة ١٩٣٦ مليون و٢٧٨ كيلو ١٠٦ آلاف جنيه .
الوارد من الهند سنة ١٩٣٧ مليونان و٩٨٥ كيلو ألف جنيه .

ولم يقتصر الأمر على الهند، إذ أن بعض الوسطاء عمدوا إلى إرسال المنسوجات اليابانية إلى بعض بلاد أوربا لتبيّض هناك أو تطبع ثم يعاد إصدارها إلى مصر على أنها مصنوعة فى البلد الذى بيضت فيه ، وذلك للتهرب من الضريبة الإضافية .

كما أن إيطاليا انتهزت الفرصة وزادت من نشاطها فى إصدار المنسوجات القطنية إلى مصر . فأخذت فى الأسواق المحلية المكان الذى كانت تشغله اليابان . وبذلك أضاعت على الصناعة المحلية الثمرة التى كان يرجى حصولها عليها من تقرير الضريبة الإضافية . تدل على ذلك الأرقام الآتية :

الوارد من الأقمشة القطنية الصرف .

سنة ١٩٣٥

اليابان	١٩٫٥٦٠٫٠٠٠	كيلو	٢٫٠٣٠٫٠٠٠	ج
انجلترا	٢٫٩٧٠٫٠٠٠	»	٥٨٩٫٠٠٠	»
إيطاليا	٢٫٦١٨٫٠٠٠	»	٤٢٧٫٠٠٠	»
الهند	٨١٫٠٠٠	»	١٤٫٠٠٠	»
بلاد أخرى	٧٣٣٫٠٠٠	»	١٥٦٫٠٠٠	»
المجموع	٢٥٫٩٦٢٫٠٠٠	»	٣٫٢١٦٫٠٠٠	»

سنة ١٩٣٦

	كيلو	جـ
اليابان	٩٫٧٢٥٫٠٠٠	٨٩٥٫٠٠٠
انجلترا	٥٫٣٧٩٫٠٠٠	١٫٠٤٣٫٠٠٠
إيطاليا	٣٫١٠٣٫٠٠٠	٥٠٩٫٠٠٠
المجر	٧٩٧٫٠٠٠	١٥٣٫٠٠٠
بلاد أخرى	٣٫٥٩٦٫٠٠٠	٥٤٤٫٠٠٠
المجموع	٢٢٫٦٠٠٫٠٠٠	٣٫١٤٤٫٠٠٠

سنة ١٩٣٧

	كيلو	جـ
اليابان	٢٫٤٤٢٫٠٠٠	٢٧٦٫٠٠٠
انجلترا	٤٫١٧٠٫٠٠٠	٩٣٠٫٠٠٠
إيطاليا	٩٫٢٥٤٫٠٠٠	١٫٦٣٧٫٠٠٠
المجر	٥٩٣٫٠٠٠	١٢٦٫٠٠٠
بلاد أخرى	٥٫٤٥٦٫٠٠٠	٨٦١٫٠٠٠
المجموع	٢١٫٩١٥٫٠٠٠	٣٨٣٠٫٠٠٠

يتضح من هذا البيان أن الوارد من الأقمشة القطنية لم ينقص بعد إضافة ضميمة الـ ٤٠ ٪ إلا بنحو ٤ ملايين كيلو، فى حين إن الوارد من اليابان قد نقص بما يزيد على ١٧ مليون كيلو، زادت فى مقابلها الواردات من البلاد الأخرى بما يقرب من ١٢ مليون كيلو، فى حين إن الوارد من انجلترا لم يزد إلا بمقدار بسيط لم يتجاوز ١٫٢ مليون كيلو.

أما الصناعة المحلية، فقد وجدت نفسها مرة أخرى مجبرة على أن تبيع منتجاتها بأقل من تكاليف صنعها، ولم تتمكن برغم ذلك من تصريفها، بل تكدست فى مخازنها تكدسا كاد يهـ.د بأخطر العواقب.

إزاء هذه الحالة، ونظراً إلى أن العلاج الذى اتخذته الحكومة نحو الواردات اليابانية والصينية لم يؤت ثماره، لم يكن هناك مناص من الالتجاء إلى التعريفة الجمركية واستخدامها كأداة للحماية، محافظة على هذه الصناعة الهامة التى يشتغل فيها عشرات الألوف من العمال، والتى تجبرها الحكومة بحكم القانون ولمصلحة المنتج المصرى على ألا تستعمل سوى الأقطان المصرية الغالية. ومع ذلك كانت الحماية معتدلة روعى فيها إضافة فرق الثمن بين القطن المصرى والأقطان الأجنبية الرخيصة، ولم تتناول سوى الأصناف التى يخشى من منافستها للمنتجات الوطنية. أما الأصناف الأخرى التى لا تصنع الآن محليا فلم تزد الرسوم عليها إلا بقدر الحاجة الماسة لإيجاد تناسق بين الرسوم المختلفة حتى لا يدفع الصنف الأعلى ثمنا ضريبة تقل عما يدفعه الصنف الأرخص.

ويجدر بنا ، ونحن فى صدد الكلام عن التعريفة الجمركية ، أن نستعرض بشىء من التفصيل التطورات التى حصلت فى رسوم المنسوجات القطنية منذ سنة ١٩٣٠ إلى الآن للتمشى مع حالة التقدم فى الصناعة .

سبق القول إن الرسوم كانت مقدرة فى سنة ١٩٣٠ بنسبة ١٥ ٪ من القيمة لغرض مالى لم يدخل فيه عنصر الحماية . وفى سنة ١٩٣١ ، عندما زادت نوعا مقادير الأقمشة المنتجة محلياً من جهة ، وبدأ ضغط الواردات اليابانية ، عدلت الرسوم بزيادتها زيادة طفيفة على الأصناف التى كانت المصانع الوطنية تحصر فيها نشاطها ، وهى أصناف الخام .

ثم لما زاد نشاط الصناعة المحلية ، وامتد إلى الأصناف المبيضة والمصبوغة من الأقمشة السميكة زيدت الرسوم الجمركية على ما يرد من الخارج من هذه الأقمشة زيادة بسيطة (قدرها ٣٠ ٪ من الرسوم) ، واقتصرت الزيادة على الانواع الخام والمبيضة والمصبوغة من الاقمشة التى تزن المئة متر المربع منها ١٤ كيلو إلى أقل من ١٨ كيلو . أما الاقمشة المصبوغة التى من نفس الوزن ، والأصناف الأخرى الأخف وزنا والأثقل ، فإن رسومها بقيت بدون زيادة ، لأنه لم يكن هناك ما يدعو إلى ذلك ، وعلى الخصوص لأن من الأقمشة السميكة ما يستورد لاستخدامه فى أغراض فنية ، ولم يكن له مثيل ضمن منتجات الصناعة الوطنية ، كقلوع السفن والأقمشة المعدة لصناعة الكاوتشوك وغيرها التى تخضع للرسوم المفروضة على الفقرة الخاصة بالأقمشة التى تزن المئة متر المربع منها ١٨ كيلو أو أكثر .

ولكن هنا أيضا لجأ المستوردون إلى الحيلة ، فاستغلوا الظروف للتهرب من الرسوم المرتفعة ، فزادوا من كمية النشاء فى الأقمشة ليخرجوها من فئة الـ ١٤ إلى ١٨ كيلو ، حتى جاوزت قيمة الوارد من هذه الأقمشة فى سنة ١٩٣٦ مليونا من الجنيهات — بلغ نصيب انجلترا منه ٢٢٠ ألف جنيه — بعد أن كانت فى السنين السابقة لا تزيد على بضعة آلاف قليلة .

ولما زادت الحالة تحرجا من المنافسة اليابانية فى سنة ١٩٣٥ ، اضطرت الحكومة ، كما سبق ذكره ، إلى فرض الضريبة الإضافية على الواردات اليابانية . فلما لم يثمر هذا الإجراء أيضا ، وظلت المنسوجات ترد من إيطاليا والهند والمجر وغيرها بثمن لا يكاد يزيد على ثمن مثل وزنها من القطن المصرى الشعر ، وتكدست المنتجات فى مخازن المصانع المحلية ، كان العلاج الوحيد لهذه الحالة أن تعوض الصناعة الوطنية عن فرق ثمن القطن فى الرسوم الجمركية ، وانتهزت فى نفس الوقت الفرصة لبسط الحماية على المنسوجات المبصومة ، لأن الصناعة المحلية قد أخذت فى إنتاجها بمقادير وافرة وانفقت فى ذلك السبيل مئات الألوف من الجنيهات .

يتبين مما تقدم ، أن التعديلات المدخلة على الرسوم الجمركية ما كانت لتتم إلا تحت ضغط الظروف ولمحض الدفاع عن الصناعة الرئيسية الناشئة . ولذلك فإن الأقمشة الرفيعة لم تمس تعريفتها إلا بزيادة طفيفة تكاد لا تستحق الذكر بالمقارنة إلى الأثمان التى تباع بها ، يظهر جليا ، وبصفة خاصة فى

المنسوجات الانجليزية التى يبلغ متوسط ثمن المتر منها — الانواع المصبوغة — ٤٠ مليما وكانت الزيادة الاخيرة فيها ٤ مليمات أو أقل . ومثل هذه الاصناف هى ما تستهلكه عادة الطبقات القادرة على دفع مثل هذه الزيادة أو أكثر منها. وهى الاصناف التى تنافس فيها المصانع البريطانية منتجات البلاد الاخرى كما يتبين من الرقمين التاليين :

الوارد من انجلترا	سنة ١٩٣٦		سنة ١٩٣٧	
	كيلو	جـ	كيلو	جـ
اقمشة قطنية ثقيلة (اكثر من ١٤ كيلو)	٢٫٥٥٣٫٠٠٠	٤٢٤٫٠٠٠	١٫٦٢٥٫٠٠٠	٣٠٩٫٠٠٠
اقمشة قطنية خفيفة (اكثر من ١٤ كيلو)	٢٫٨٢٦٫٠٠٠	٦١٩٫٠٠٠	٢٫٥٤٦٫٠٠٠	٦٢١٫٠٠٠

أى انه فى حين أن الوارد من انجلترا من الاقمشة الثقيلة قد نقص فى عام واحد بما يقرب من ٤٠ ٪ ، لم يتجاوز النقص فى الأقمشة الخفيفة ١٠ ٪ .

وكذلك يجدر بنا أيضاً أن نذكر أنه من التعسف وصف التعريفة الجمركية المعدلة بأنها تعريفة مانعة ذلك لأنها لم تبسط الحماية الكافية إلا على الأصناف التى تنتجها للصناعة الوطنية ، وهى حماية مقصودة بالذات . ولما كان القطر يستهلك ما يزيد على ٢٥٠ مليون متر مربع انتجت الصناعة المصرية منها فى العام الماضى ٧٠ مليونا . وستنتج فى العام الحالى نحو ١٠٠ مليون ، فإن القطر سيظل إلى بضع سنين مستقبلة فى حاجة إلى ١٥٠ مليون متر مربع يضطر إلى استيرادها من الخارج .

هذا ونود أن نشير إلى انه لوحظ أن مثيرى الضجة فى مانشستر كان من بينهم أناس يعملون على الترويج للمنسوجات اليابانية والهندية فى مصر ، كما نذكر أنه من المستغرب أن يثار موضوع استخدام لانكشير للأقطان المصرية بمناسبة زيادة التعريفة المصرية ، لأن نصيب هذه الأقطان الأخيرة فى المنسوجات الانجليزية الصادرة إلى مصر لا يكاد يستحق الذكر .

بقيت نقطة أخرى يحسن ذكرها إذ أن الجرائد البريطانية أفاضت فى ذكر الميزان التجارى بين البلدين وأنه من صالح مصر لدرجة كبيرة . إلا أننا نرى انه يجب للوصول الى معرفة الميزان الحقيقى بين البلدين ألا نغفل العوامل الآتية :

١ — كل واردات مصر من انجلترا عبارة عن مواد تامة الصنع ، فى حين أن الأقطان التى تشتريها تقوم بصناعتها وبيعها فى البلدان الأجنبية مصنوعة . مما يعود عليها بربح كبير .

٢ — انها تقوم بتصدير بعض الأقطان الخام المصرية إلى بعض البلدان الأخرى ، كما يتبين من الأرقام الآتية الواردة بالاحصاءات البريطانية :

السنة	المستورد من القطن بالقنطار	المستهلك ببريطانيا بالقنطار	المعاد تصديره بالقنطار
١٩٣٢	٢٫٤٠٦٫٧٢٣	٢٫١٣٤٫٩٩٩	٢٧١٫٧٢٤
١٩٣٣	٣٫١٩٨٫١٤٣	٢٫٩٥٣٫٥٧٠	٢٤٤٫٥٧٣
١٩٣٤	٢٫٧٥٦٫٩١٦	٢٫٤٦٧٫٣٤٩	٢٨٩٫٥٦٧
١٩٣٥	٢٫٧١٩٫١٠٠	٢٫٤٣٥٫٧٢٦	٢٨٣٫٣٧٤
١٩٣٦	٢٫٨٢٥٫١١٠	٢٫٦١٠٫٨١٠٦	٢١٤٫٢٩٤

٣ ــ أجور شركات الملاحة والنقل .

٤ ــ ارباح شركات التأمين بكافة أنواعها .

٥ ــ أرباح رؤوس الأموال المستثمرة فى مصر .

كما أنه يجب ألا نغفل أن الصناعة القطنية المصرية تقوم بشراء جميع مايلزمها من العدد والآلات والمغازل والأنوال والأصباغ والوقود ومواد التبييض وغيره من الأشياء اللازمة من انجلترا ، مما سيعوض انجلترا جانبا مما تفقده من أثمان الأقمشة القطنية ، فضلا عن أنها قد قامت بانشاء مصنعين كبيرين يرجى لهما النجاح فى ظل الحماية الممنوحة .

وإذا قورنت الرسوم الحالية بما يقابلها فى كثير من البلدان الأخرى التى وجدت فيها صناعة قطنية من زمن بعيد ، نجد أنها لم تتجاوز حدود الاعتدال ، خصوصا إذا راعينا أن استيراد الأقطان ، الرخيصة فى تلك الممالك غير محظور ، بل يمكنها أن تستورد الأقطان الزهيدة الثمن ، وبذلك يتسنى لها منافسة المنسوجات المصنوعة منها المستوردة من الخارج .

ومما هو جدير بالملاحظة أيضا ، أن هناك مصلحة عظيمة لمصر من قيام صناعة الغزل والنسج فيها فى هذا الزمن المضطربة فيه حالة العالم السياسية . وأنه من الواجب تشجيعها على زيادة نشاطها بكل الوسائل المشروعة . إذ يخشى إذا قامت حرب عالمية وتعطلت وسائل نقل التجارة الدولية أن يضطر المستهلكون إلى شراء كسوتهم ــ وهى تأتى فى المكان الثانى بعد الطعام بأثمان فادحة ، أو العودة إلى حالة العوز التى كان عليها سوادهم أيام الحرب العظمى الأخيرة . كما انه إذا ما قويت الصناعة المصرية ، فإنها ستصبح قادرة على تموين الجيوش المصرية بما تحتاج اليه من الأقمشة فى زمن الحرب وغيره بأثمان لا تثقل كاهل خزانة الدولة . والحكومة المصرية لم تفتها هذه الاعتبارات عندما قررت فرض رسوم كافية لحماية هذه الصناعة الهامة . وهى فى الواقع احتذت بما اتخذته انجلترا نفسها من اجراءات مماثلة . فقد أقامت مصانع ضخمة لاستخراج البترول من الفحم حتى تكفل حصولها على سد بعض احتياجاتها منه إبان نشوب حرب عالمية ، مع أن تكاليف استخراجه من الفحم تزيد كثيراً على سعر البترول الطبيعى ، واقدامها على حماية صناعات كثيرة تعتبرها هامة فى زمن الحروب Key Industries بفرض رسوم جمركية مانعة على المستورد منها من الخارج ، وذلك بالرغم من أن لها اسطولا ضخما قديراً على حماية تجارتها وسفنها ، وبالرغم من أن مركزها الجغرافى يجعلها فى مأمن ، لأنها بعيدة عن حوض البحر الأبيض المتوسط الذى سيكون مقر الخطر فى الحرب القادمة ولا حاجة بنا إلى التنويه بأن من مصلحة انجلترا نفسها أن تعمل لمساعدة حليفتها للوصول إلى هذا الغرض .

ومن البديهى أنه علاوة على كل هذه الاعتبارات ، لمصر مصلحة كبيرة ــ وهى التى تعمل بنشاط على زيادة انتاجها من الأقطان ــ فى أن تعمل فى الوقت نفسه على زيادة استهلاكها من الأقطان حتى لا تلاقى صعوبة كبيرة فى تصدير الفائض منها فى الأسواق الأخرى .

مسألة رسوم المنسوجات
وجهة النظر المصرية
مقال لجريدة الأهرام

أشرنا(١) أمس إلى أن (دولة) وزير المالية قد أعد رده على المذكرة البريطانية التى قدمت للحكومة احتجاجا على فرض الرسوم الجديدة على المنسوجات القطنية ، وان صيغة هذا الرد قد أرسلت إلى (صاحب السعادة) عبد الحميد بدوى (باشا) كبير المستشارين الملكيين الإطلاع عليها تمهيداً لإرسالها إلى السفارة البريطانية عن طريق وزارة الخارجية .

ونحسب أن وجهة النظر المصرية الرسمية قد استبانت للقراء بوضوح تام بعد الذى نشرناه عنها فى مناسبات مختلفة .. ولاشك أن الرد الذى أعده وزير المالية ليرسل إلى السفارة البريطانية سيتضمن تسجيلا جديداً لوجهة النظر المصرية

ويذكر القراء أن مصر حينما رفعت فى سنة ١٩٣٥ ضريبة الواردات على المنسوجات اليابانية كانت تقصد إلى حماية الإنتاج المحلى من خطر منافسة شديدة تهدد بالقضاء على صناعة محلية ناشئة . ولكن هذا الغرض لم يتحقق، إذ حلت بلاد أخرى محل البلاد التى قصد اقصاؤها عن السوق المحلية . ففى حين أن الوارد من الأقمشة اليابانية نقص فى سنة ١٩٣٦ بما يقرب من عشرة ملايين كيلو ، وفى سنة ١٩٣٧ بما يقرب من ١٧ مليون كيلو عما كان عليه فى سنة ١٩٣٥ لم ينقص مجموع الواردات إلا بمقدار ٣,٣ مليون كيلو فى سنة ١٩٣٦ ، وبمقدار ٤ ملايين فى سنة ١٩٣٧ .

فهذه الأرقام تدل على أن الصناعة المحلية لم تستفد فائدة تذكر من جراء الضريبة الإستثنائية التى فرضتها الحكومة على المنسوجات اليابانية ، مما اضطرت إزاءه المصانع المحلية إلى بيع منتجاتها بأسعار هى دون تكاليف الإنتاج مجاراة لأسعار البضائع المنافسة ، محتملة فى سبيل ذلك خسائر شديدة .

ولما كان الاستمرار على هذه الحال مما يقضى على صناعة ناشئة ، رأت الحكومة ألا مناص من وضع المصانع المحلية على قدم المساواة مع الصناعات الأجنبية ، وذلك بفرض رسم يعادل الفرق بين ثمن القطن الرخيص والقطن المصرى — وهو ما تجبر المصانع المحلية على استعماله دون غيره — مع إضافة رسم حماية طفيف .

وقد قلنا مراراً إن هذه الرسوم تناولت بالحماية الأصناف التى تصنع محليا دون الأصناف

---

(١) الأهرام فى ٧ مايو ١٩٣٨

الرفيعة التى لا تصنع فى مصر، إلا بمقدار ما كان يستلزمه التناسق الذى لابد من وجوده بين أنواع الرسوم المختلفة .

وإذا كانت بعض البلاد الأجنبية قد استفادت من الضريبة الإضافية التى فرضت على المنسوجات اليابانية، فإن هذه الاستفادة لا ينبغى أن تنشىء لها حقوقا مكتسبة فى السوق المصرية . وليس لها، تبعا لذلك ، أن تعترض على الرسوم الجديدة بحجة أنها ستؤدى إلى انقاص صادراتها إلى مصر عما كانت عليه فى سنتى ١٩٣٦ و١٩٣٧ ، إذ لم تزد صادراتها فى هاتين السنتين زيادة تستند إلى المنافسة الحرة وإنما استندت إلى الإجراء الذى اتخذته الحكومة المصرية لحماية الصناعة المحلية. وهو زيادة الرسوم على الواردات اليابانية وإلى تطبيق العقوبات الإقتصادية على إيطاليا .

* * *

وقد نقصت واردات مصر من المنسوجات القطنية الإنجليزية منذ سنة ١٩٢٨ إلى سنة ١٩٣٥ من ٤٤٪ إلى ١١٪ . وكان هذا النقص طبيعياً ، وجاء نتيجة المنافسة العنيفة التى لقيتها الواردات الإنجليزية من البلاد الصناعية الأخرى .

فإذا كان لانجلترا أن تشكو اليوم ، فينبغى أن تكون هذه الشكوى منصبة على واردتها طبقا لما كانت عليه فى إحصاء سنة ١٩٣٥ السابق للاجراء الإستثنائى الذى اتخذته مصر ضد واردات اليابان .

والمفهوم أن المذكرة البريطانية لم تقدم حججا واضحة تؤيد اعتراضها على زيادة الرسوم الجديدة ، واكتفت بالتهديد بأن مصانع لانكشير ستقاطع القطن المصرى .

على أن هذا التهديد لا ينبغى أن يؤخذ قضية مسلمة. فإن القطن المصرى يمتاز بجودته ، والمصانع البريطانية حريصة على سمعتها، فلا يمكن أن تستغنى عنه إلا إذا كانت لا تحفل بخسارة ما امتازت به مصنوعاتها من جودة واتقان .

ومهما يكن من أمر ، فإن الشكوى فى الوقت الحاضر سابقة لأوانها . وكل ما يقال عن نتائج زيادة الرسوم ، لا ينبغى أن يؤخذ على أنه حقائق لا يأتيها الشك من بين يديها ولا من خلفها. فلابد من مرور بضعة أشهر يستبين خلالها الأثر العملى لتطبيق النظام الجديد .

رأى فى الموضوع

يعرف القراء (أن حضرة صاحب العزة) الدكتور يوسف نحاس (بك) ، فوق ما له من الخبرة الواسعة فى شؤوننا الاقتصادية ، فد كان عضواً فى البعثة الإقتصادية التى تولت درس العلاقات التجارية بيننا وبين بريطانيا ، وله فى موضوع الرسوم على المنسوجات القطنية رأى أعرب عنه فى الكلمة الآنية التى تلمسناها من حضرته . قال :

إنى مقتنع كل الاقتناع بأن تشجيع صناعة الغزل والنسج واجب على الأمة والحكومة معاً ، دفاعا عن كيان البلاد الاقتصادى .

ولما كان صنف القطن قد ظل منذ وجوده، وسيبقى إلى زمن مديد ، المحصول الزراعى الذى يجود فى أرض مصر كمية ونوعا، ويجلب لها ما تبادل به الخارج من مختلف البضائع، وكان التوسع فى أعمال الرى لاستصلاح الأراضى البائرة الشاسعة مما سيهيء حتما مساحات جديدة لزراعة القطن، فإن ما يهدد مستقبل هذا الصنف من جراء التوسع العالمى فى زراعته ، وما يلقاه من مزاحمة الحرير الصناعى وغيره من المستحدثات ، وما هو مقرر من أن مصر إلى أمد بعيد كما قلنا سيتعذر عليها الخروج عن كونها بلاداً زراعية قبل كل اعتبار آخر ...

وجب إذن على مصر، التى سيزداد إنتاجها القطنى على توالى السنين، أن تنشيء صناعة كميلة بأن تسد كل حاجتها من المنسوجات القطنية ، بل وأن تغذى بتلك المنسوجات البلدان الشرقية المجاورة .

وهذه حقائق لا نظن أن الآراء تختلف فيها. وبالنظر إلى أن الصناعة القطنية المحلية ما زالت حديثة العهد تتطلب الرعاية التى تمكنها من النمو والاتساع حتى تصل إلى الدرجة الآنف ذكرها ، فالحكومة إذا هى قصرت فى هذه الرعاية، تكون مفرطة فى واجب وطنى خطير، مادامت جميع المؤهلات لإنشاء الصناعة القطنية متوفرة لدينا . وهو أمر لا ينبغى أن يحفظ علينا الأجانب الذين يشترون قطننا الخام. بل كل إجراء معقول لتشجيع هذه الصناعة ، هو عمل مشروع لا غبار عليه . ولا يخفى اننا الآن فى دور انتقال دقيق . إذ لا نستطيع الاستغناء عن تصريف معظم قطننا فى الخارج ، وصناعتنا المحلية لا تستهلك منه إلى اليوم أكثر من نصف مليون قنطار ، أى ما يوازى من أربعة إلى خمسة فى المئة من مقداره . وثمن هذا القطن الذى يصدر هو العمود الفقرى لثروتنا العامة. فنحن من أجل ذلك مطالبون بحكم الضرورة بأن نروج لقطننا فى جميع أنحاء العالم، وأن نراعى جانب عملائنا، ونتذرع بكل ما فى الوسع لإرضائهم وتلافى شكاياتهم من جهة الرطوبة والخلط واستعمال المواد الغريبة وتنظيم أسواقه المحلية ، إلى غير ذلك مما تعنى به لجنة القطن الدولية منذ نشأتها ، كما تعنى به الحكومة والهيئات المصرية الأخرى .

فيكون من التناقض أن نبذل هذه الجهود والتضحيات من ناحية وان نتخذ من ناحية أخرى إجراءات لحماية صناعتنا تؤدى إلى انصراف عملائنا عنا، أو تقليل مأخوذاتهم من قطننا، ولا يصح أن نمطى فى خطة الحماية غير مبالين بهذا الخطر ، أخذا بقول القائلين إن البلدان الأجنبية لا تشترى قطننا حباً وكرامة لنا ، بل قضاء لحاجتها إليه . فإن تبارى الدول فى إنتاج مختلف أنواع القطن، والتقدم الصناعى الذى أصبح يسمح بإحلال أصناف أقل متانة وأناقة محل القطن الذى تخرجه مصر — مع ما هو مشاهد من انصراف المستهلكين إلى الأصناف الرخيصة ، وان كانت أقل جودة — كل هذا يحتم على مصر ألا تأخذ بذلك القول على اطلاقه، وألا تطمئن إليه، بل عليها أن تكون حذرة يقظة فى تصرفاتها، مادامت إلى حين يعلمه الله بلداً زراعياً لا يكاد يعتمد فى إنتاجه الزراعى إلا على صنف واحد وهو القطن .

هذه الإعتبارات جميعها كانت رائد البعثة الاقتصادية عندما نيط بها فى عام ١٩٣٥ المفاوضة مع بريطانيا فى مشكلة المنسوجات القطنية ، فوفقها الله إلى قرار أرضى الطرفين ، وأثمر ثمرة طيبة. إلا أنه جد فى الموقف بعد ذلك ماحرك الصناعة المحلية للمطالبة بتعزيز وسائل حمايتها إزاء نزول إيطاليا فى ميدان المنافسة التى جهرت الصناعة الوطنية بعجزها عن مقاومتها ،وبقى الموضوع تحت البحث فى وزارة المالية عدة أشهر . وكان (معالى) وزير المالية السابق متردداً وقتئذ فى تلبية ماطلب إليه من زيادة الرسوم الجمركية لعدة اعتبارات لها قيمتها ، وأهمها أن الموسم الحالى قد جاء مقبلا فى جميع بلاد الإنتاج القطنى اقبالا خارقا للعادة وأن المحصول المصرى بنوع أخص جاء محصولا استثنائيا خيف بحق أن يهبط سعره هبوطاً كبيراً ، وأن يتعطل تصريفه إذا فوجىء عملاؤنا بزيادة جديدة فى الرسوم الجمركية .

وقد دعت آنئذ دواع أوجبت دخولى فى الموضوع بوصف كونى سكرتيراً عاما للنقابة الزراعية المصرية العامة ،وبوصف أنى كنت أحد أعضاء البعثة الاقتصادية. فكان الرأى الذى أفضت به إذ ذاك أنه ينبغى أن تتبع فى درس هذه المشكلة القواعد الأساسية التالية : —

أولا — وجوب تشجيع الصناعة الوطنية لتنمو نمواً يشجع أصحاب رؤوس الأموال على التزيد من إنشاء المغازل والمناسج فى مصر .

ثانيا — أن نبحث حالة المصانع القائمة فى القطر بحثا دقيقا نزيها، لنتجلى حقيقة أمرها من جهة حسن الارادة والاقتصاد فى النفقات وإتقان العمل ولنتبين — إذا ثبت أن كل شىء سائر من هذه الجهة سيراً مرضيا — ماهى العلة الحقيقية فى عجز تلك المصانع عن مقاومة المنافسة الأجنبية . فإن المعروف للذين يمارسون الصناعة القطنية أن ثمن المادة الأولية لا يدخل فى حساب تكاليف الأقمشة القطنية إلا بنسبة معينة ، وان أكثر تلك التكاليف هى أجرة اليد العاملة وساعات العمل وإنتاج العامل وما يتحمله المصنع من نفقات تفرضها عليه القوانين الاجتماعية من تدابير صحية وتحديد ساعات العمل ومنح إجازات للعمال مع صرف أجر لهم وانفاق ماتقتضيه التأمينات وصنوفة الوقود ومرتبات المديرين إلى غير ذلك . ويجب أن يعمل حساب دقيق لما تتحمله الصناعة الوطنية من الغرم فى فرق الثمن بين القطن المصرى والأقطان الأخرى أمريكية كانت أو هندية . وما نقتصده مقابل ذلك من التكاليف الأخرى بما فيها النقل والتأمين بين بلاد الإنتاج وبلاد الاستصناع .

فإذا ظهر من المقارنة أن فرق ثمن القطن المصرى يربى على الوفر الذى تتمتع مصر به فى التكاليف الصناعية الأخرى، وتحدد مقدار الزيادة بالضبط، نظر فيما تفرضه علينا الحالة لمساعدة الصناعة القومية على المضى فى تقدمها ،مع تجنب الاحراج لموقفنا تجاه مستهلكى أقطاننا، بحيث لاتوضع الحماية الجمركية على المنسوجات الأجنبية إلا بقدر لا يهدد تصريف محصولنا . فإذا بقى بعد تلك التحريات النزيهة المضبوطة فرق فى تكاليف الانتاج يجب أن تعوض عنه مصانعنا المحلية ،بحث آنئذ فى الطريقة التى نتخذها لمنح تلك الإعانة ، كأن تكون اعانة سنوية مثل التى تبذلها الحكومة المصرية لشركات الملاحة والطيران وتصدير الخضر والفاكهة الخ .

ولا أظن أن تقدير هذه الاعانة سيجاوز كثيراً خمسين قرشا لكل قنطار يغزل محلياً ، حتى اذا أدخل فى الحساب الفرق بين إنتاج العامل المصرى والعامل الانكليزى مثلا. فتكون جملة ما تتحمله الخزانة المصرية على أساس ما يستهلك الآن من القطن فى مغازلنا حوالى مئتين وخمسين ألف جنيه وهو مبلغ غير هام فى جنب ما نحصل عليه من مزايا ، وبالقياس إلى ما يدفع فى شئون أقل خطراً من هذا الشأن ، وقد أسلفنا ذكر بعضها .

فمن مزايا هذه الطريقة انها ، مع انعاشها الصناعة الوطنية ، لا تجفل عملاءنا فى الخارج ، ولا تغلى على المصريين ثمن الأقمشة التى يستهلكونها ، فضلا عن كونها تعطى الحكومة الحق فى مراقبة المعامل المصرية مراقبة تحملها على إحكام العمل وحسن التدبير وتجديد مالا يصلح من آلاتها وعددها ، وفى هذا التجديد سر نجاحها وتفوقها على المنافسين .

هذا هو الرأى الذى كنت قد أدليت به قبل قيام الوزارة الحالية الى رأت أن ترفع الرسوم الجمركية رفعا أثار ضجة كبيرة . ولا يسعنى بعد الاطلاع على بيان وزارة الماليـــة ، الذى وضعه الاخصائيون الموثوق بدقة بحثهم وكفايتهم ، إلا أن أسلم بصحة كل ما ورد فيه . وقد اقتبس هذا البيان من آراء بعثتنا الاقتصادية ما لا يزال محتفظا بكل وجاهته وقوته ، خصوصا فيما يتعلق بنظام الحصص .

على أن أهم أمر فى المسألة هو التوصل إلى اقتناع عملائنا ، وأخص بالذكر منهم البريطانيين وبلادهم هى بلا مراء أولى الممالك التى يجب على مصر أن توثق علاقاتها الاقتصادية بها لأن السوق البريطانية أوسع أسواق العالم لجميع منتجاتنا ، ولأن معاملة الانكليز فى التجارة هى أشرف وآمن معاملة .

ونحن كمنتجين للقطن ، نعانى من ضعف أسواقه مايقلق مضاجعنا . فنرجو من المسئولين عن تصريف أمورنا الإقتصاديه ألا يضيفوا إلى مشاغلنا الخطيرة خطراً آخر يأتى من تهديد لنكشير بالإقلال من شراء قطننا . على أن الحكومة إذا تناولت هذا الموضوع بحكمتها مسترشدة برأى أهل الذكر ، مستطيعة أن تجعل المنتجين فى نجوة من هذا الخطر الجديد ، مع مراعاة جانب الصناعة المصرية المتحتم علينا جميعا رعايتها .

حول تعديل الرسوم الجمركية

بيان من شركة مصر للغزل والنسج

تلقينا (١) من (حضرة صاحب السعادة) محمد طلعت حرب (باشا) عضو مجلس الادارة المنتدب لشركة مصر للغزل والنسج ما يأتى .

(١) الأهرام فى ١٠ مايو ١٩٣٨

لمناسبة المناقشات التى دارت حول زيادة الرسوم الجمركية على وارد المنسوجات القطنية ، ترى شركة مصر للغزل والنسج من واجبها أن تقول كلمتها فى الموضوع .

حين لمحنا خطر المنافسة يداهم صناعتنا المحلية، ورأينا المناورات تأخذ عليها السبل، أشهدنا عليها الحكومة والأمة فى تقريرنا عن سنة ١٩٣٢ حيث قلنا فيه ما يأتى :

« ليس فى الأفق من غيم سوى مانراه ويراه غيرنا من الأمم التى سبقتنا فى صناعة الغزل والنسج من إغراق الأســواق ببضائع هى أقل فى الجودة والمتانة من المصنوعات المحلية ، ولكنها تعرض بأسعار مغرية قد لاتزيد عن ثمن الخام المصنوعة، مما زاد حيرة كل الحكومات ومصانع الغزل والنسج وجعلها تفكر جديا فى طرق حماية مصنوعاتها من هذا السيل الجارف ، وقانا الله تعالى شره »

كما قلنا أيضاً :

« وأملنا ان تهتم الحكومة السنية بهذا الخطر المحدق بصناعة جديدة تحتاج لتعهد وتشجيع ، اهتمام الحكومات بمرافق أممها ومصالحها ، كما تهتم بتلك المناورات التى يأتيها بعض المتنافسين باستيراد بضاعة أجنبية مكتوب عليها أنها مصرية ومن أقطان مصر » .

ولما اشتدت المنافسة الأجنبية غير المشروعة فى سنتى ١٩٣٣ و١٩٣٤ ، رفعنا صوتنا بالشكوى، واستصرخنا الحكومة فى تقريرنا عن سنة ١٩٣٣ لإنقاذ الصناعة المحلية، وقلنا ان كل زيادة فى التعريفة الجمركية نطلبها أو تضربها الحكومة على المنسوجات الأجنبية ليست فى الحقيقة لحماية الصناعة المحلية فقط، بل هى أيضاً لحماية المستهلك الفقير من جهله الذى قد يخدعه رخص قرشين أو ثلاثة فى ثمن ثوب يشتريه من قماش أجنبى، دون أن يفطن الى أن هذه القروش القليلة، التى يخيل اليه انه وفرها، يوفر أضعافها اذا اشترى الثوب مصنوعا من القطن المصرى ، لأنه يعمر أضعاف عمر الأول . على أنه لا ضير ان تكون الزيادة لحماية الصناعة المحلية فقط ، وها هى كل حكومات العالم أول ما تعنى به هى حماية مصنوعات بلادها . وهذه اليابان ذاتها — وما ادراكم ما هى فى عالم المنافسة التجارية — تحمى فى بلادها مصنوعاتها بشتى الوسائل ومنها رفع الضريبة الجمركية .

ولما أخذت المنافسة تضيق الخناق على الصناعة المحلية، وكادت تقضى عليها لولا لطف الله ، بسطنا شكوانا مرة اخرى فى تقريرنا عن سنة ١٩٣٤ حين قلنا :

« نحن من مصلحتنا كمنتجى أقطان أن يرتفع ثمن القطن المصرى، لأن فى ارتفاعه رواجا للبلاد، وزيادة فى القدرة على الشراء ، وخاصة شراء المنتجات القطنية. ولكننا بصفتنا صناعا، نرى أنه يجب عدلا أن يتاح لنا بيع ما تنتجه مصانعنا من الأقمشة المصنوعة من القطن المصرى الغالى ، بأثمان مناسبة لهذا القطن الممتاز ، وأن لا تتسلط عليه المنافسة العنيفة التى تغرق الأسواق المصرية بالمنسوجات الرخيصة المصنوعة من أدنى الأقطان، بقصد ينطوى فيه نية القضاء على صناعة ناشئة تحتاج اليها البلاد أشد الاحتياج ، كما قلنا أيضاً:

« ان مصانعنا تكابد حربا زبوناً من المنافسة الأجنبية . فهم يحاربوننا بالفرق بين ثمن قطنهم الأدنى وقطننا الأعلى، وبالفرق بين عملتهم التى تنقص قيمتها كثيراً عن عملتنا ، وبشتى المناورات التى يحاولون بها إلحاق الضرر بمصنوعاتنا بتوالى تخفيض الأثمان ، بما لا يتناسب حتى مع أثمان الخامات .

« وفضلا عن أن مصانعنا لا تستطيع أن تستعمل قطنا آخر غير القطن المصرى، لأن ذلك محرم عليها ، فإن مصلحة البلاد، بل ومصلحة الفقير قبل الغنى، ألا يلبس غير الثوب المصنوع من قطن مصر، لا أنانية ولا تعصباً للقومية ، ولكن للمصلحة الذاتية أيضاً — مصلحة السواد الغالب فى الأمة، مصلحة الجمهور » .

إلى أن قلنا فى التقرير المذكور « فلتبسط الحكومة لهذه الصناعة الحيوية للبلاد يد المعونة ، ولتهىء لها سبيل الحياة بعيداً عن العثرات والعراقيل. ولا دواء لذلك إلا فى الحماية الجمركية حماية كافية موسومة أولا وقبل كل شىء بالانسجام والتدرج فى وضع الرسوم على أنواع الوارد من خام ومبيض ومصبوغ ومطبوع ، مع ملاحظة تقدير أنواع القطن ، وفرق عملة البلاد التى انخفضت أكثر من عملتنا » .

ولما تحققت الحكومة مما عانته الصناعة المحلية من جراء المنافسة الأجنبية، وأدركت ما تواجهه هذه الصناعة من خطر أكيد ، استجابت لاستغاثتها، وحققت الشطر الأول من مطالبها .ففرضت ضريبة الـ ٤٠٪ فى أواخر سنة ١٩٣٥ على الوارد من المنسوجات اليابانية تعويضا لفرق العملة . فأمكن للصناعة يومئذ أن تتنفس الصعداء ،وان تكثر من الانتاج حتى تستطيع التخفيض من تكاليفه نوعا ما. وساعدها على ذلك ما كان باقيا لديها من الأقطان التى اشترتها من الحكومة سنة ١٩٣١ بشروط معتدلة .

الا ان انتعاش هذه الحالة لم يدم كثيراً، الا ريثما تدرعت اليابان بشتى الحيل لتضييع أثر الضريبة المذكورة. فقد عمدت الى ارسال بضائعها الينا عن طريق الصين والهند ، كما ارسلت خاماتها إلى البلاد الأخرى لتبييضها وصبغها وطبعها واعادة تصديرها الينا على انها واردة من تلك البلاد. وبذلك لم تستفد مصر من فرض الضريبة المذكورة شيئاً.

على أن المزاحمة لم تكتف أن تغرق أسواقنا بالمنسوجات القطنية، بل بالغزل الأجنبى أيضا. الأمر الذى، مع تناقضه لسياسة تحريم استيراد الأقطان الأجنبية فى مصر، يغرى بمزاحمة الغزل المصرى فى عقر داره ،ويساعد على اغتصاب أرزاق الآلاف من العمال المصريين الذين يشتغلون فيه، ويدل فى الجملة على تناقض ما يستقيم بتاتا مع المنطق السليم، ولا مع مصلحة الاقتصاد القومى فى البلاد . ولا يصح الاستمرار فى فتح الباب لهذا الغزل الأجنبى بعد الآن ، لا سيما وقد أصبح انتاجنا الأهلى منه يكفى حاجة الاستهلاك المحلى ويسمح بالتصدير للخارج ، كما ذكرنا صراحة فى تقريرنا عن سنة ١٩٣٥ و ١٩٣٦ .

لم تلبث الصناعة المحلية ان أصبحت فريسة من جديد للمنافسة الحادة العنيفة ، فاستجارت بالحكومة، وتقدمت إليها، لا لترجو الحماية عن طريق منح المنسوجات القطنية امتيازاً ما، بل عن طريق المساواة أولا بينها وبين مزاحميها .

وقلنا فى تقريرنا عن سنة ١٩٣٦ انه : « يمكن تحديد هذه المساواة بالمقارنة بين قماش تنتجه مصانعنا وبين قماش آخر يرد لنا من صنع المزاحمة - من ناحية نوع القطن ومتانته وعدد الفتلات فى كل بوصة مربعة ووزن البوش فى كل ثوب وثبات الألوان » .

« فأما القطن ، فمعلوم اننا لا نستطيع ان نستعمل بحكم الواجب القومى والقانون ، سوى القطن المصرى ، وهو كما يعلم الجميع اخر أنواع القطن فى العالم وامتنها وأغلاها ثمناً . كما أن عدد الفتلات فى كل بوصة مربعة أكثر من مثيلاتها عند منافسينا مما يكلفنا بالطبع قطنا أكثر كمية ويجعل فى الوقت ذاته أقمشتنا أشد متانة من أقمشة المزاحمة ، التى لا تأخذ من القطن الردىء المستعمل فى صنعها الا بعض حقها ، وتستكمل الباقى بالنشاء والغراء ودقيق الذرة وغيره مما يزول سريعاً بمجرد غسل هذه الأقمشة ، فتظهر للعيان مهلهلة ضعيفة الاحتمال . وان التجربة أثبتت مقدار ثبات الألوان فى منسوجاتنا أكثر من غيرها » .

وقلنا : « لكى نتساوى نحن ومزاحمونا مساواة عادلة بقدر المستطاع ، يجب فى رأينا تقدير كل ما أشرنا اليه من فروق . ونعتقد أن أقرب سبيل هو رفع الضريبة بقيمة الفرق بين فرق القطن المصرى وبين غيره مع ملاحظة ما يمكن ان يصيب أسعاره من صعود » .

وقلنا أيضاً : « وفى تأخير اقامة هذه المساواة اكراه لنا على ان نبيع للناس مصنوعات قطننا المصرى بسعر يقرب من سعر مصنوعات الأقطان الرديئة الهزيلة ، وفى ذلك اجحاف بالصناعة المحلية اجحافا نرى معه ان مصر لو باعت القطن المصرى خاما ، لكان اربح لها من تعبها فى غزله ونسجه ثم بيعه بأقل من ثمن القطن الخام ذاته » .

الى أن قلنا :

« اننا نؤمل أن يحتط ولاة الأمور — كما عودونا وكما يقضى به الواجب القومى فى هذا العهد الجديد — سياسة جمركية شاملة تعالج كل ما تشكو منه هذه الصناعة علاجا حاسما ، ويمكنها تمكينا ثابتا من تأدية رسالتها على الوجه الأتم الأكمل » .

عرضنا كل هذا فى وقته على الناس جميعاً ، ونشرته الصحف على اختلاف أنواعها فى حينه ، وحبذته وأيدته وطالبت معنا بتحقيقه محافظة على صناعة ناشئة نافعة وضرورية لبلاد تنتج أفخر أنواع القطن فى العالم . حتى وفق الله حكومتنا ، فحققت أخيراً ما كنا جميعاً نطلبه ، وكان خليقا بنا جميعا أن نحمد لها ما فعلت ، ولكن أصواتاً كانت تنصر بالأمس هذه المطالب العادلة ارتفعت اليوم ضد ما كانت تنادى به من قبل ، ولما تتغير الظروف .

ومما يدعو إلى الغرابة والأسف معاً ، أن هناك فريقا يؤمن بأحقية صناعة الغزل والنسج فى الحياة ، ويعترف بما تئن منه من جراحات المنافسة الأجنبية ، ولكنه يبالغ فى نتائج تلويح بعض عملاء القطن المصرى فى الخارج بالإضراب عن شرائه من مصر إذا أصرت الحكومة على الزيادة التى قررتها فى رسوم التعريفة ، ويستنكر على شكوى الصناعة المحلية أن تصيب من العلاج شيئا ، تلك الصناعة التى قال عنها المرحوم السير لاتان جيوفرى كوربت الخبير الفنى بوزارة التجارة والصناعة ما يأتى :

«تعتبر المصانع الكبرى فى المحلة الكبرى والاسكندرية قلب الدولة النابض فى حياة الأمة، ويتوقف مستقبل مصر الصناعى على نجاحها أو حبوطها ... ويجب أن تنمو حتى يكمل نموها وتغزل الخيوط الرفيعة فالأرفع، حتى تستطيع أن تصنع كل شىء».

ونحن من جهتنا نرجو أن يتريث هؤلاء حتى تهدأ العاصفة التى أثارها أهل الصناعة فى لانكشير، ليروا هل يشترونه أولا يشترونه، وأنهم لا يشترونه حبا وكرامة، ولكن لأنهم فى حاجة اليه. ولو وجدوا قطنا آخر له مزايا القطن المصرى ويفضله فى الثمن ولو بربع بنس (فى البالة)، لفضلوه حتما، سواء فرضت أو لم تفرض على المنسوجات القطنية ضرائب جمركية للحماية أو للمنع.

ولقد تناول بعض الذين جادلوا فى هذا الموضوع، بعلم وبغير علم، مسألة فحص حالة المصانع المحلية للتأكد من حسن الادارة فيها والاقتصاد فى نفقات انتاجها. ويسرنا أن نذكر لهؤلاء أن دفاترنا مفتوحة منذ سنة ١٩٣١، وان اللجان الحكومية من رجال وزارة التجارة والصناعة أو وزارة المالية أو مصلحة الجمارك قد فحصتها كما قد راجعها جناب المغفور السير كوربت وطلب بنفسه تكاليف أمثالها فى مصانع أوربا وآسيا وأمريكا، فوجدها أقل منها، وأثبت ذلك فى تقريره إلى الوزارة.

وقد فات هؤلاء للأسف أن نسبة القطن الخام تبلغ نحو ٧٠٪ من تكاليف الإنتاج العامة، والباقى موزع بين أجور عمال ومرتبات موظفين ووقود واستهلاك بكافة أنواعه ومصروفات ادارية من فوائد وعمولة وشحن وخلافه.

ومادام الثابت هو أن ثمن القطن المصرى يساوى على الأقل ضعفى ثمن القطن الأجنبى الردىء، أى أن الفرق بيننا وبين مزاحمينا فى ذلك وحده هو ٣٥٪، مما لا حيلة لنا أصلا فى ضغطه بأى حال، وكان الواقع هو أن أغلب باقى التكاليف لا يمكن ضغطه كذلك باية طريقة، كالوقود والفوائد والشحن والعمولة مثلا، لم يبق إلا أجرة اليد العاملة. ولا شك فى رخصها فى مصر. فواجب المصانع المصرية أن تعمل على تدريب بيئة صناعية تكون ذخراً لهذه الصناعة المحلية، الأمر الذى لم نقصر فيه منذ البداية، إذ أرسلنا إلى البلاد الصناعية فى اوربا مختلف البعوث من المهندسين والأسطوات كلفتنا مبالغ لا يستهان بها، وأخرجنا بها رجالا ظهر أثرهم الصناعى والاقتصادى فى المصانع وانتاجها، وينمو هذا الأثر عاما بعد عام.

هذه كلمة هادئة اردنا بها أن نستعرض ما بذلته صناعة الغزل والنسج فى مصر من التضحية، وما قاسته من المتاعب لمكافحة المزاحمة العنيفة القاسية، واثقين من انصاف الأمة حكومة وشعبا لهذه القضية الواضحة، قضية صناعة الغزل والنسج فى بلادنا الخالدة.

هدى الله الجميع سواء السبيل.

مشكلة الرسوم الجمركية
على المنسوجات القطنية
حديث هام ينير بعض النقط الغامضة لهذه المشكلة

تاريخ المنسوجات القطنية فى مصر — مسألة ضريبة الحصص — ٢٠٠ الف عامل مصرى فى معامل النسيج المصرية — التهديد بمقاطعة القطن المصرى — واردات انكلترا لمصر من نسج القطن المصرى — معلومات هامة وآراء ثمينة :

لمكاتب المقطم الأسكندرى

رأيت[1] والحكومة المصرية توشك أن تصدر بيانها الذى سترد به على احتجاج الحكومة البريطانية بشأن مشكلة الرسوم الجمركية على الواردات القطنية ، أن اتحدث إلى اقتصادى كبير فى هذه الشؤون الدقيقة، وأن أنقل رأيه فيها لقراء المقطم ، فلم يضن (سعادته) على بما قصدت اليه من أجله . وهذاهو محصل ما أفضى به إلى ، وقد قال :

إن حركة غزل القطن ونسجه فى مصر يرجع تاريخها إلى عام ١٨٩٨ لما بدأت شركة من الشركات فى الاسكندرية بالعمل، وكانت مصر يومئذ تبيح دخول القطنين الأمريكى والهندى اليها. فكانت هذه الشركة تمون البلاد من هذين القطنين بالقماش الأسمر (أى العبك) بينما كانت مصانع بريطانيا قابضة على زمام الأسواق المصرية فيما يتعلق بالخام والأبيض وغيرهما. ثم عن للحكومة المصرية أن تفرض على منتجات هذه الشركة ضريبة معادلة لضريبة الوارد بمقدار ٨٪ فلم تستطع السير، ووقفت وكان ذلك فى عام ١٩٠١ ثم ألفت على أنقاض هذه الشركة شركة أخرى ظلت تسير متعثرة فى أعمالها حتى سنة ١٩١٣ ، فنال التعب الاقتصادى منها مداه ،ولكن الحرب العظمى أدركتها . فما ان اعلنت وامتنع ورود المنسوجات القطنية من الخارج، حتى انتعشت أعمالها وراجت منتجاتها وظلت كذلك طول سنى الحرب. وفى سنة ١٩٢٣ قررت الحكومة المصرية منع دخول القطن الاجنبى منعا باتا إلى مصر وتعلمون أن ثمن القطن الهندى يعادل دائما ٥١ إلى ٥٥٪ من القطن المصرى ، وثمن القطن الأمريكى يعادل ٦٨ ٪ من ثمن القطن المصرى الأشمونى . فهذه النسبة عينها تتمشى فى اثمان الخام والأبيض وفى كل الرتب الاخرى . فكان من جراء ذلك أن أخذت المصانع الميكانيكية والمصانع اليدوية التى ما برحت موجودة فى مصر تلقى صعوبات شديدة من هذه المنافسة لأنها ملزمة بحكم منع دخول القطن الاجنبى كما قدمنا أن لاتستعمل فى منتجاتها إلا القطن المصرى . فكان الصنف يصنع فى مصر من خامة مصرية يزيد ثمنها بالنسبة للصنف المصنوع فى الخارج بمقدار ٥٢٪ .

وفى سنة ١٩٣٠ تقريبا، أخذت الحكومة المصرية فى تنفيذ سياستها الجمركية المعروفة . ويومئذ بدأت شركة مصر تظهر منتجاتها المصنوعة من القطن المصرى . ومن الجلى أن هذه المنسوجات المصرية

---

(١) المقطم فى ١٦ مايو ١٩٣٨

وكل المنسوجات المصنوعة من القطن المصرى لها قوة احتمال ومتانة ليست لغيرها . وفى ذلك الحين كانت الضريبة الموضوعة فى مصر على غزل القطن ونسجه تبلغ حوالى ١٥٪ ، وهذه الضريبة هى التى فكرت الحكومة المصرية فى فرضها يومئذ على المنسوجات القطنية الاجنبية باعتبارها أساساً لضريبة معتدلة، وفات الحكومة يومئذ أن المنسوجات القطنية المصرية تحتاج فى حمايتها إلى فرض ضريبة تكميلية تعادل ذلك الفرق بين ثمن القطن المصرى والقطن الاجنبى . فكان من الطبيعى والحالة هذه أن تزاحم البضائع الاجنبية ما يصنع من مثلها فى مصر حتى إذا اعتبرنا أن الأيدى العاملة فى كلتا الناحيتين متعادلة .

إن هذه المنافسة القاتلة للصناعات المصرية وهى فى مهدها زادت إلى حد كبير ، ولاسيما من ناحيتى اليابان والهند . وجاء هبوط العملة اليابانية ضغثاً على إبالة . فاضطرت الحكومة المصرية ، لعلاج مشكلة هذه العملة أيضاً ، أن تفرض ضريبة قدرها ٤٠٪ على الواردات اليابانية ، فكان من نتائج ذلك أن كثيراً من التجار صدروا البضائع اليابانية إلى أوربا لإدخال بعض العمليات الشكلية على مظهرها وإعادتها إلى القطر المصرى تحمل جنسية أجنبية غير يابانية لتعفى من ضريبة الـ ٤٠٪ السالفة الذكر . ثم نشطت بعض البلدان الأوربية كإيطاليا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وغيرها . وحلت محل اليابان فى هذه المنافسة ، وبذلك ضعفت الواردات الإنكليزية إلى القطر المصرى فى عام ١٩٣٧ عنها فى عام ١٩٣٦، بينما زادت الواردات الإيطالية — وكلامنا هذا منصب على المنسوجات القطنية — زيادة كبرى سنة ١٩٣٧ عنها فى ١٩٣٦ . فكان ذلك كله من الأسباب المباشرة فى محاولة قتل الصناعة المصرية سواء منها ما يصنع بالآلات أو بالمناسج اليدوية . وليس هناك وسيلة تنقذ هذه الصناعة التى تهاجم فى عقر دارها إلا من طريق وضع الحواجز الجمركية . وكان هذا هو الذى فعلته الحكومة المصرية ، وكان وحده هو العلاج الناجع لذلك الداء المتفشى . ثم لا تنس أن تذكر بجانب ذلك أن هناك ٢٠٠ ألف عامل وأسرة مصرية يرتزقون من وراء هذه الصناعة — وأعنى صناعة المنسوجات المحلية المصرية — وإنقاذها يعد فى الواقع إنقاذاً لهم أيضا من الخصاصة والتشرد .

* * *

أما القول بأن ضريبة الحصص هى الحل الوحيد لإعطاء كل مملكة ما يناسبها فى مقابل الميزان التجارى ، فقد سبق أن درس هذا المشروع دراسة مستفيضة فى بلدان مختلفة ، وبالأخص بين البعثة المصرية والبعثة الإنكليزية . وأظهرت هذه الدراسة عدم صلاحيته تماما ، وأن البلدان التى طبقته فى بلادها لم تستفد منه شيئا ، لا بل زاد عملها هذه الأمور تعقيداً على تعقيدها ، وأدى إلى زيادة الأسعار زيادة غير مشروعة .

ونعود فنتكلم عن المنسوجات القطنيـــة الإنكليزية بالذات ، فنقول إنها لا تنقص كثيراً بسبب تنفيذ التعريفة الجمركية المصرية الجديدة ، وأن النقص البسيط فى الواردات البريطانية سيقابله نمو

اقتصادى فى الصناعات المصرية ورواجها وتقدمها . وهذا طبعاً يرضى حليفتنا بريطانيا لأنها بحكم الاتفاقية المصرية الانكليزية تحب أن تتهيأ لمصر داخليا كل العوامل التى تتهيأ للبلاد المستقلة المسئولة .وإن ازدهار هذه الصناعة يكون أكبر عوامل هذا التهيؤ .

أما قول بعض أصحاب المصانع الأجنبية إنها ستحجم عن شراء القطن المصرى إذا أصرت مصر على موقفها ،فهذا مالا يمكن أن يصدقه انسان . لأن الصناعة الانكليزية التى اشتهرت فى العالم بحسن الاتقان وجوده الخامة ، أصبحت منتشرة فى كثير من البلدان التى تكثر فيها صناعة المنسوجات القطنية . وأهلها ذاتهم يفضلونها — أى الصناعة الانكليزية — على غيرها . وما ذلك إلا بفضل القطن المصرى الذى لا نظير له فى أقطان العالم ،اللهم إلا النزر القليل الذى لا يكفى لصناعة ٥ ٪ من المصنوعات الانكليزية . وإذن فإقبال لنكشير على شراء القطن المصرى هو لفائدة الصناعة الانكليزية. وان المقدار الذى تستهلكه مصانع لنكشير من القطن المصرى ،تصدره منسوجا إلى بلاد العالم ، لا يخص القطر المصرى منه إلا نسبة قليلة جداً تكاد تبلغ ما يعادل ٢٠٠ ألف قنطار اى ٣½ ٪ ولا يمكن والحالة هذه تضحية ٩٧ ٪ ،أى المقدار الذى يباع فى أسواق العالم من البضائع الانكليزية، اكراما لعدم ورود المنسوجات الانكليزية إلى مصر ،وهى التى تعادل ٣ ٪ كما قدمنا، هذا على فرض أن هذه الـ ٣ ٪ ستتناولها الضريبة . فما بالك وقد اثبتت الاحصاءات بطريقة لا تقبل الجدل أن ما ينال هذه الـ ٣ ٪ لا يزيد مطلقا على ١٥ ٪ من مجموعها . وإنى أعتقد مع ذلك اعتقادا راسخا أن الوادات الانكليزية ،ستزيد إذا تركت الحالة على ما هى الآن ، لأن ذلك سيحسن بالطبع الحالة الاقتصادية فى مصر ، ويزيد مقدرة هذه البلاد على الشراء .حتى تطلب البضائع الأجود لتحل محل البضائع الأقل منها جودة .وإذن فالبر وباجندا التى أريق مدادها فى هذا الصدد لا تزيد على كونها كلامية ،فليطمئن مزارعو مصر من هذه الناحية ، وليعلموا أن الأقطان التى ترسل إلى كافة البلاد التى تستعملها لا يمكن أن تقاطعها أو تستغنى عنها، لأنها أسست مصانعها على تيلتها الطويلة ، وصرفت عليها ملايين الجنيهات ثم إنه ليس من السهل إيجاد قطن يضارع القطن المصرى . والاحصائيات الموجودة فى البورصة ،حتى بعد تنفيذ التعريفة ،تدل على أن الصادر من القطن الآن إلى انكلترا لا يقل نسبيا عنه فى سنة ١٩٣٧ .

لا أرى مبررا للتشاؤم

اذا اتبعت مصر سياسة قطنية حكيمة

ماتزال مشكلة فرض الرسوم الجمركية الجديدة على الواردات القطنية تشغل أذهان المشتغلين بشئون القطن فى مصر والخارج على حد سواء. وقد ارتفعت الأصوات بما يتهدد القطن المصرى من خطر إذا ما أصرت الحكومة المصرية على فرض هذه الرسوم. مما جعلنا نطلب إلى البحاثة الاقتصادى الكبير يوسف (بك) نحاس سكرتير النقابة الزراعية المصرية أن يدلى برأيه فى هذا الموضوع، فأفضى إلينا بالحديث الآتى:

تراكم المحصـــــول

تواجه(١) مصر نفس الخطر الذى تواجهه جميع بلاد الإنتاج القطنى من تراكم المحصول. فإن الإخصائيين يقدرون الفضلة التى ستتخلف من الموسم الحالى بثلاثة وعشرين مليون بالة، أى بما يكاد يساوى الاستهلاك العالمى لسنة كاملة.

على أن حالة مصر تفضل حالة سواها من بلاد الإنتاج، وبخاصة أمريكا. لأن ما سيكون عندنا فى العام المقبل من مؤونة قطنية، حتى لو قدر المحصول باثنى عشر مليون قنطار، يقل قلة مذكورة عما سيكون عند أمريكا من كميات أقطان تعادل محصول سنتين كاملتين. هذا فضلا عن أننى أرى أن رقم ١٢,٠٠٠,٠٠٠ قنطار لمحصولنا الحالى مبالغ فيه. فقد قدرت وزارة الزراعة هذا المحصول أولا بأحد عشر مليونا ومئة وأربعين ألف قنطار، ثم بأحد عشر مليونا واثنى عشر ألف قنطار. وهو فى الحقيقة لا يبلغ أكثر من ١٠,٩٠٠,٠٠٠ قنطار بما فيها «الاسكرتو»، أى بنقص قدره ٥٠٠,٠٠٠ قنطار عن التقدير الثانى المذاع فى ديسمبر الماضى. فإذا أسقطنا من هذا الرقم الاستهلاك المحلى، وقد أنبأنا حضرة الدكتور فؤاد سلطان (بك) فى بيان نشرته له الأهرام الغراء بأن هذا الاستهلاك المحلى سيصل إلى ٧٠٠,٠٠٠ قنطار وإذا أسقطنا ماسيصدره إلى نحو ١,٥٠٠,٠٠٠ قنطار أو ١,٧٥٠,٠٠٠ قنطار، ولما كان القطن المنزرع الآن قد صادفته أحوال جوية غير ملائمة، فلا ينتظر أن يزيد محصوله كثيراً على ٩,٥٠٠,٠٠٠ قنطار. وهذا يسمح لنا بالقول إن ما سيكون عندنا فى الموسم القادم من فضلة ومن محصول لا يجاوز ١١,٠٠٠,٠٠٠ قنطار إلا قليلا. وقد لا يبلغها.

---

(١) المصور فى ٣ يونيو ١٩٣٧

يجب أن نروج لمحصولنا

إزاء هذا الرقم، وهو أحد عشر مليون قنطار، لانرى مايسوغ التشاؤم على شريطة أن تتبع مصر سياسة قطنية حكيمة تكون دعامتها أن تروج لمحصولنا ترويجا فعالا واسع النطاق يبذل فى سبيله المال والجهد بسخاء، لاأن نجابه عملاءنا بتصرفات تحملهم على الانصراف عن قطننا ومحاولة الاستعاضة عنه بسواه من الأقطان الأخرى، التى تروج لها عندهم البلدان الأخرى ترويجا عظيما.

الاستغناء عن القطن المصرى

ولا أرى أضر لمصلحتنا الاقتصادية من عبارة تتردد الآن كثيراً، وهى قولهم إن القطن المصرى لا يستغنى عنه. فإنه قول لا يتفق مع الحقيقة إلا فى جزء قليل من إنتاجنا، أغنى الرتب العالية من الساكل والمعرض والجيزة ٧. وليس من العسير ولا مما يكلف نفقات طائلة أن يستصنع الغزالون قطنا غير الأصناف المصرية العادية المماثلة لثلاثه أرباع محصولنا. فعلى مصر واجب حيوى أن تنظم صلاتها مع عملائها الأجانب تنظيما يراعى فيه عدم مصادمتهم بإجراءات، وإن كانت كلها مرتكزة على حق ثابت لها، إلا أنها تحدث اضطرابا فى العلاقات، وتنافى الروح التى أوحت بإيجاد لجنة القطن الدولية، بقصد خلق جو ودى بين الغزال والمنتج المصرى، والتى وجهت الرأى العام فى هذا القطر إلى المطالبة ببث الدعاية لأقطاننا بأقوى الوسائل وأوسعها نطاقا.

إذا حـــل الإشكال ...

فإذا صحت عزيمة الحكومة على حل الإشكال الذى شجر بين مصر والغزالين بسبب رفع الرسوم الجمركية حلا مرضيا للفريقين، ملحوظا فيه عدم تعريض الصناعة القومية لأى خطر يعوق ترعرعها - وليس هذا التوفيق بين مصلحة الزراع ومصلحة الصناعة المحلية بالأمر المستعصى على الباحثين - وإذا أدرك المسئولون بعد ضياع كثير من الوقت، وياللأسف أن المعضـــلات الاقتصادية لا تحل بالوعود والنيات والخطب المنمقة، بل بعمل إيجابى هو أن توكل مسائل القطن الدقيقة المتشعبة الأطراف إلى أخصائيين يتوفرون عليها ولهم من السلطة ما يمكنهم من تنفيذ ما يرونه ضروريا بالسرعة، متحللين من التلكؤات الإدارية المعطلة لسير الأعمال، فإنى لا أرى أن هناك خطراً كبيراً على المنتجين المصريين فيما يتعلق بتصريف محصولهم فى الموسم المقبل، خصوصا وهم قد قبلوا مكرهين أن يبيعوه بتلك الفروق الزهيدة الجائرة بينه وبين الأقطان الاجنبية المنافسة له.

نقول هذا عن الموسم المقبل. أما ماستكون عليه الحال فى السنوات التالية فله شأن آخر. ولا أتردد فى الجزم بأن المستقبل من هذه الناحية ملبد بالغيوم، كما أبنت ذلك فى مناسبات أخرى. أصلح الله أحوالنا، وهيأ لنا من أمرنا رشدا.

أحمد عبد الوهاب (باشا)

كان(١) طبيعيا أن لا يقاوم جسمه طويلا وثبات نفسه العالية وجهود نفسه الجبارة ، وأن يتهدم فى وقت قصير هيكله البشرى تحت ضغط ما كان يحمله من عناء ليتمتع بكل ما فى الحياة من جمال العلم وجمال العمل النافع . فصح فيه ما قاله أحد الأدباء عن نابغة مثله « إن نصله قد قطع غمده » .

وكأنى كنت أخشى عليه هذه الفاجعة أيام كان وكيلا لوزارة المالية . فكنت أراه يعمل بلا هواده طوال يومه . ويجن الظلام وهو باق وراء مكتبه . فأذهب اليه فى الساعة التاسعه مساء وانتزعه من مكانه بعد الالحاح الشديد ، وأنا أقول له : يا صاحبى هذا انتحار .

كان لا يريح جسمه ليريح ضميره وليشبع عقله . وبه شره إلى كل علم وعرفان . ما كان أسرع خاطره ، واوسع أدراكه للأشياء . أذكر أننى كنت فى لجنة شراء نصف مليون قنطار من القطن فى وزارة زيور (باشا) وأن رئيس اللجنة سألنى أن أشرح للحاضرين بالتفصيل كيف تجرى عملية فلبيرات القطن ببورصة العقود . فأخذت فى تفصيلها مرة وثانية وثالثة ، ولم أوفق لإفهام سامعى . ثم حضر عبد الوهاب الذى كان غائبا ، فبسطت العملية مرة رابعة أمامه ، وكان وقتئذ خالى الذهن بالمرة من مسائل البورصة . فأحاط من فوره بكل ما ذكرت ، وكان خير معوان على افهامه سائر الزملاء .

ثم عينت لجنة لاصلاح نظام سوق ميناء البصل ، وكان عبد الوهاب رئيسها . وكان أيضا غير مطلع على إجراءات ميناء البصل . فدعانى إلى منزله لتناول الشاى ، وأخذنا فى تلاوة نظام تلك السوق بندا بندا ، وأنا بمقتضى اختبارى الطويل أوضح له ما غمض ، وأبين مواطن الضعف وأوجه الاستباحات ، فما عتم أن تعرف كل شىء ورأس جلسات اللجنة رئاسة خبير مطلع . وما زال بالقطن وأسواقه وأحواله حتى أصبح فيه حجة من الحجج ، وحتى لقبه الغزالون عن جدارة « بوزير القطن » .

وعلى ذكر رئاسته أقول إنه يندر أن تجد رجلا مثله يقوم بأعباء الرئاسة بذكاء وحضور ذهن وأدب مع الحزم ولطف يتخلله كثير من الملح . حتى كان صديقنا فؤاد أباظه (باشا) يقول عن اللجان التى يشارفها المغفور له عبد الوهاب (باشا) إنها لجان الأنس الهنىء .

كان وكيلا لوزارة المالية ، يضن الزمان بنده ، يحمل أعباء الوزارة كلها ، ويقوم لها قياما مدهشا . ومع جميع الوزراء الذين تعاقبوا ، كانت شخصيته هى البارزة ، ورأيه هو المسموع . وكان محترما من رؤسائه ومرؤوسيه لكفايته النادرة ، ولذمته التى لا تقبل المساومة ولا المشايعة لأعظم عظيم يريد

---

(١) الأهرام فى ٢١ أبريل ١٩٣٨

تحويله عن رأى يعتقده الأصلح للأمة . فإذا ما اتخذ وزير قرارا بغير ما يراه هو ، لم يتردد لحظة فى كتابة مذكرة يضمنها وجهة نظره والأسباب التى يبنى عليها مناقضته . وفى ملفات الوزارة كثير من تلك المذكرات الجريئة .

وما رأيت فى حياتى رجلا أحفظ منه لكرامته ، يضحى فى سبيلها بكل شىء ويضرب بالمنصب عرض الحائط ، وله فى الدفاع عن تلك الكرامة مواقف مشهورة لا أعرف لغيره من رجال الادارة أو السياسة مثلها ، وكان من يشهد منه ذلك الزهد فى المنصب يتصور أنه صاحب ثروة شخصية تسمح له بأن يستغنى عن المرتب . وقد ظهر بعد وفاته أنه مات ولم يدخر شيئا ، شأن الموظف الشريف الكريم النفس الذى يقنع بالكسب الحلال ، ويرفع النزاهة والذمة فوق كل متاع . وقد عرفت أشخاصاً من رجال المال أرادوا الانتفاع بمعاونته بطريق الإغراء ، فكان يقابل ذلك كله بالازدراء ، من غير أن يعن عن نفسه . وقد يأتى يوم أفصل فيه بعض ما علمته شخصيا من هذه الناحية المشرفة للصديق الراحل .

منذ نيف وشهرين كنت معه وصديق ثالث . فقال لى : يريدون أن أعود وزيراً للمالية فما رأيك ؟ فأجبته : اقبل . فرد على : أمرك عجيب يا يوسف . كنت وأنا وزير تلح على بالخروج من الوزارة ، والآن ، وأنا بنجوة منها ، تريد أن تعيدنى إليها .

كنت فعلا كثير الإلحاح عليه باعتزال المنصب ، لأنى كنت أراه يجهد نفسه فى العمل إجهاداً مهدداً لصحته ، فى حين أنه بانصرافه إلى الأعمال الحرة يتضاعف كسبه منها ، ولا يتحمل النصب الذى يتحمله وهو وزير . فأجبته : إذا نظرت إلى مصلحتك الخاصة فلا أغير رأيى فى أنه يجب أن تبقى بعيداً عن الوزارة . وأما إذا نظرت إلى مصالح البلد فلا يسعنى إلا أن أشير عليك بالقبول .

فقال لى : يا سيدى غيرى كثير يليقون لهذا المنصب . وأحمد الله أن أهل بيتى يرون هذا الرأى ولا يغريهم زخرف الوزارة .

هذه أمور يسيرة من أمور جمة كبيرة ذكرتها عن ذلك الفقيد العظيم فى هذه العجالة ، عجالة الوداع ويا للأسف . وسيأتى الأوان الذى تدون فيه سيرته تدويناوافيا . فثمت مجال لتتبين الأجيال الحاضرة والأجيال الآتية ، إلى أى درجة سامية ارتفعت العبقرية بهذا الأديب الخطيب العالم الذى تفرد بقوة فطنته وسعة عقله ، كما ارتفعت الأريحية بذلك المحسن الذى أفاء على الشباب المثقفين ، فضلا عن الأمة جمعاء بما يشاؤه الله من ثمرات حبه لوطنه وصدق نظره فيما يداوى علله ويرفع شأنه فى حاله واستقباله .

مصيرنا الاقتصـــــادى

نقصر (١) مروع فى محصولنا القطنى ، وهبوط فى أسعاره، وانهيار فى بورصة القراطيس المالية ، وانحطاط فى قيمة النقد ، وزيادة مهددة فى التكاليف العامة ستجر حتما إلى زيادة الأعباء على دافعى الضرائب ... إلخ . فإلى أين المصير ؟

هذا سؤال محير لاندرى إلى من نوجهه لنسمع جوابا مهدئاً لروعنا . والكل منهمك فى المنازعات الحزبية والمهاترات الكلامية ، فقد سمعنا ألف خطبة سياسية ولم يتفضل وزير أو وكيل وزارة أو موظف مسئول بإسماعنا خطبة واحدة فى مسائلنا الاقتصادية والمالية ينير بها النهج ويقضى بالحجج المقنعة على ما يساور الناس هنا وفى الخارج من المخاوف على مستقبل مصر الاقتصادى والمالى .

حقاً إنها لحالة مؤلمة لا يمكن أن يكون لها سوى نتيجة واحدة ، هى استفحال الخطر ، وتمادى الأزمة.

انحطت قيمة الجنيه الإنكليزى وقيمة تابعه « الجنيه المصرى » فى أيام قلائل ستة فى المئة بالنسبة إلى قيمة الدولار الأمريكى ، ومن البديهى أن يقابل انحطاط النقد تهافت على شراء السلع . فلم يحجم الغزالون عن شراء قطننا المصرى ، وجملة محصوله مع إضافة الفضلة المتخلفة من الموسم الماضى لا تكفى لسد حاجة الاستهلاك العالمى ، حتى لو نقص مليون قنطار عما استهلك عام أول !

وعلى الأخص ، لماذا لا يقدم الغزال الانكليزى على شراء القطن المصرى الذى يدفع ثمنه بالنقد المنخفض بالتفضيل على القطن الأمريكى الذى يزيد ثمنه ستة فى المئة لأنه يدفع بالدولار ؟ .

إننا قد نزلنا على جميع رغبات الغزالين الانكليز . ففيما يتعلق بمشكلة الرطوبة ، كانت لهم طلبات وعدنا بالسعى لتحقيقها فى الفترة الممتدة ما بين مؤتمر القطن الثامن عشر الذى عقد بمصر فى الشتاء الماضى واجتماع لجنة القطن الدولية ببرلين فى يوليو المنقضى . فلما ذهبنا إلى برلين حاملين للغزالين قبول طلباتهم ، فاجأونا بطلبات جديدة ، وهددونا إذا نحن لم نقبلها من فورنا بالامتناع عن شراء قطننا . فاستمهلناهم إلى أكتوبر لبحثها مع المصدرين ثم قبلناها .

وكانت لهم أمنية قديمة بذلوا الجهد لنيلها ، وهى ادخال نظام الحصص على تجارة المنسوجات القطنية . وكانت بعثتنا الاقتصادية التى أوفدتها الحكومة المصرية عام ١٩٣٥ برياسة (حضرة صاحب السعادة) الدكتور حافظ عفيفى (باشا) وعضوية طلعت حرب (باشا) وصادق حنين (باشا) ومحمد فرغلى (بك) وكاتب هذه الكلمات قد رفضت الأخذ بها للأسباب القوية التى تضمنها تقريرها . فاضطر الانكليز للتسليم بوجاهتها . وها إن مصر قد نزلت الآن على ارادتهم ، ومنحتهم ذلك النظام المنشود . فلم نر أن لنكشير قد قابلت هذه المنحة بالإقبال على قطننا ، وبزيادة المشترى منه ، كما وعدونا ومنونا .

---

(١) الأهرام فى ٢٦ نوفمبر ١٩٣٨

إنه ليدهشك أن تعلم أن صادراتنا إلى انكلترا من أول سبتمبر إلى ٢١ نوفمبر لم تزد فى هذا العام على ٤٩٢ر٢٠٢ قنطار، وكانت فى هذه المدة نفسها من العام الماضى قد بلغت ٧٧٣ر٧١١ قنطارا. أعنى أن مأخوذاتها نقصت فى سنتنا هذه ٢٨١ر٥٠٩ قناطير.

- وننقل هنا عبارة جاءت فى الخلاصة الأسبوعية عن سوق القطن التى نشرتها (الأهرام) الغراء بعدد يوم ٢٠ نوفمبر الحالى :

«من بين الاشاعات التى أثرت فى أسعارنا، ما قيل عن نية بعض المغازل الانكليزية فى الاعتماد على بعض الأقطان الأخرى، ولا سيما القطن الأمريكى بدلا من القطن المصرى. ويأتى بعد ذلك مقاطعة بعض مغازل القارة الأوربية، لأقطاننا بسبب الاتفاق الذى عقد بين مصر ولنكشير للتعريفه الجمركية. وقد تراجعت الأسعار تحت تأثير هذه الإشاعات بعد أن ظلت السوق هادئة فى الجزء الأول من الأسبوع».

لا أريد أن أتعرض فى هذه العجالة للإشاعة الأخيرة بالإثبات أو النفى، ولا لما تم عليه الاتفاق مع وفد لنكشير لأننى — وقد كنت بعيداً عن هذا العمل — لا أعرف تفاصيله، ولا أريد أن أخوض فى بحثه لاعتبارات لا موجب لذكرها الآن.

غير أنه لا يجوز بحال أن يسمح لهذه الإشاعات بأن تروج من غير أن يأبه لها أحد من الرجال المسؤولين، فتكون وسيلة يستعملها الذين لهم مصلحة فى خفض أسعارنا فى هذا الوقت الذى يبيع فيه المنتج قطنه، وبذلك يكون عليه كل الغرم. ولهم كل الغنم.

لذلك أكرر ما اقترحته مراراً متعددة من وجوب إنشاء مصلحة للقطن يقوم عليها رجل واسع الدراية. وكنت قد توصلت إلى إقناع (معالى) وزير المالية السابق بضرورة إنشاء هذه المصلحة قبيل استقالة الوزارة، فأرجو ألا يترك هذا الأمر الحيوى للقطر وأن يوليه (معالى) الوزير الحالى عنايته المعجلة.

وأما ماهو جار فى سوق القطن المحلية وفى بورصة القراطيس المالية، فهو محير كما أسلفنا. ولكن الحيرة قد تزول إذا عرف الناس بواطن الأمور التى سنفصلها فى كلمة مقبلة، قياما بالواجب المفروض على كل مصرى.

الدفاع الوطنى عن الثروة القطنية

نشرنا (١) أمس رسالة وجيزة بليغة للأستاذ يوسف نحاس (بك) الباحث الاقتصادى المعروف

(١) المقطم فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٨

أزاح فيها اللثام عن أمور إذا صح نشوؤها وثبت وجودها - ونحاس (بك) رجل مسئول وحسن الاطلاع فى كل ما له صلة بالقطن والسوق المالية — يتعين على الحكومة أن تعد معدات الدفاع وتشرع فى إستعمالها لحماية الثروة القطنية من أن يتلاعب بها أفراد أو جماعات يعملون للربح من خسارة غيرهم .

لقد شرعت البلاد تبذل جهوداً عظيمة، وتنفق أموالا طائلة فى سبيل الدفاع الوطنى. والحكومة جادة فى هذا الصدد، لا يقعدها شىء عن مواصلة التأهب والاستعداد توقعا لشر قد لا يقع، وتأهبا لحالات يرجى أن يعصم الله مصر من حدوثها .

فمصر التى تصنع هذا كله، والتى تحركها الحمية القومية ممثلة فى حكومتها، فتبذل وتجاهد، لا يصح أن تتقاعد عن استيفاء أسباب الدفاع الوطنى عن الثروة التى لابد من صونها إذا أريد استيفاء معدات الدفاع الوطنى ، والاحتفاظ بالمقام الذى بلغته هذه البلاد .

أفلا يكفى أن قضت العناية بأن ينحط محصول القطن فى هذا العام عن العام الذى قبله أربعة ملايين قنطار أو خمسة لا يقل ثمنها عن اثنى عشر مليون جنيه إلى خمسة عشر مليونا ؟ أولا يكفى أن ينزل سعر القطن إلى المستوى الذى صار اليه ، فيتيسر لجماعة أو عصبة، كما يقول نحاس (بك)، ان تستأثر بالسلطة فى سوق القطن ، وتصنع ما تشاء باسعاره جراً للمغانم ، غير مكترثة لما يصيب ملايين من المنتجين والذين يعتمدون على إنتاج القطن ، وهم مجموع سكان البلاد ؟

هذه حالة يجب تحقيقها وكشف غوامضها ومخبآتها . فإذا صح ما يقوله نحاس (بك) ،وجب أن نبادر إلى إتخاذ العلاج الناجع والشافى ، فلا يسمح لفرد أو جماعة بالتسلط على مرفق من أعظم المرافق فى ثروة البلاد ، ولا يجاز لأحد أن يصبح صاحب الأمر والنهى فى أعظم ركن من أركان المعيشة المصرية .

لقد عللوا الهبوط فى أسعار الموحد وسواه من سندات مصر وأسهمها المالية بتهافت الممولين الفرنسويين على بيع ما يقتنون منها، بسبب قوانين جديدة سنتها حكومتهم للدفاع عن ثروة بلادها . وقيل لنا ان هذا العامل خارجى ليس لمصر أو للحكومة المصرية سلطة عليه، ولا فى طاقتها أن تبطل عمله .

ومع إننا لا نعتقد بعجز الحكومة هذا قياسا، على ما نعرفه من احتياطات أخرى، ولا نسلم بأن كل العلة فى الانحطاط فى أسعار السندات والأسهم المصرية هى فى هذا العامل ، بل نرى أن هناك أسبابا داخلية بعضها ظاهر وبعضها لا يزال خفيا — مع هذا كله نسأل : وهل فى سوق القطن شىء كهذا ؟وهل شرع أحد من الخارج يبيع قطنا مصريا فى سوق الاسكندرية حتى أربى العرض على الطلب؟

وهل قضى علينا أن نفرغ من النضال السياسى لنتفرغ للنضال المالى، وهو نضال بعضه خفى يحتاج إلى دقة نظر ويقظة وسهر فلا يسمح بأن تذوب الثروة المصرية بهذه الكيفية ،ولا أن تتعاقب الاشاعات ولا أن يقال ان اضطرار الحكومة إلى صرف الأموال الطائلة على الاستعداد للدفاع الوطنى يقضى

علينا بزيادة الضرائب الجديدة زيادة كبيرة أو اقتراض المال من الخارج بحجة أن الميزانية عاجزة، حتى بعد تطبيق الضرائب الجديدة وجباية أموالها، عن النهوض بالمطلوب، وانها تنوء بالأثقال التى تلقى عليها.

لا علاج لهذه الحالة سوى الحزم، والحزم المعجل. فإذا تبين ان ما يقال عن سوق القطن والمناورات فيها صحيح، وجب فى الحال وضع حد له بأى وسيلة كانت. فمصلحة المجموع مقدمة على مصلحة الفرد أو الأفراد. وهذه قضية أولية مسلم بها فى جميع البلدان وجميع الحضارات.

ومثل هذا الذى يقال عن سوق القطن، يقال مثله عن سوق الأوراق المالية. فإن الجمهور يجهل تماما وقائع الحالة هناك، ومدى الصحة فى ما يقال عن المبيع من مقتنيات المتمولين الفرنسويين، ومقدار فعلها فى تعيين الأسعار، وموقف الحكومة من الأمر. والاشاعات التى يهمس بها فى الأسواق والدوائر المالية عن مشروعات مالية يقال انها تعدها، وسياسات جديدة يقال انه انقضى أشهر على درسها هنا وفى لندن.

هذه كلها شؤون تهم الأمة والحكومة. ويجب فى حالتنا الحاضرة أن تكون لها التقدمة على سواها.

وحبذا لو استطاع (رفعة) رئيس الوزراء أو (معالى) وزير المالية أو كلاهما مقابلة ممثلى الصحف المصرية لموافاة الرأى العام بما عند الحكومة من معلومات. وما تعده من وسائل الدفاع لإحباط هذه المناورات والقضاء على هذه الإشاعات التى ما برحت تردد هنا وهناك، وتهدئة روع ذوى المصلحة من المصريين والأجانب المتمصرين، فينقضى هذا العام بخيره وشره، ونستعد لاستقبال العام الجديد بشىء من الرجاء واليقين.

مصيرنا الاقتصـــــادى

الادارة المالية فى عهد الوفد

نشرت (١) زميلتنا «الأهرام» فى عددها الصادر صباح اليوم مقالا قيما لحضرة الباحث الاقتصادى الكبير الدكتور يوسف نحاس (بك) تناول فيه حالتنا الإقتصادية وما تتهدد مصيرنا إذا ظلت سياستنا الاقتصـــادية «سياسة ارتجال». ولم يكتم أسفه على ما أصاب مشروعات مكرم (باشا) الاقتصادية من إلغاء، وما صرنا إليه الآن من الأحوال التى توجب القلق على مصير الثروة الأهلية.

وإننا ننشر فيما يلى مقتطفات من هذا البحث القيم:

«لم يقعدنا تواكل الحكومة عن مواصلة الحث على إنشاء إدارة خاصة للقطن.

---

(١) الوفد المصرى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٨.

«وفى آخر أيام الوزارة النحاسية الرابعة. وصلت إلى إقناع وزير المالية بهذه الضرورة، واتفقنا رأيا على أن الادارة المرغوب فى خلقها لا تكون لها قيمة ولا فائدة إلا إذا وضع على رأسها رجل عظيم بعلمه وأخلاقه وحبه للعمل، ولو استلزم ذلك أجراً كبيراً يزيد على ما يتقاضاه الوزير نفسه. واستعرضت فى سياق الحديث أسماء منها اسم المغفور له احمد عبد الوهاب (باشا) الذى كان وهو خارج الحكومة يكسب من أعماله الحرة مالا وفيراً، ولكن التبدل الوزارى قضى على كل ذلك، كما قضى على إنشاء مجلس أعلى للقطن كان الوزير قد وضع فعلا بيانا بأسماء أعضائه، واطمأنت بنفسى عليها، وكما قضى أيضا على اللجنة التى عينت فعلا لإعادة البحث فى نظام بورصة العقود، إذ لم يعتم (حضرة صاحب الدولة) اسماعيل (باشا) صدقى حين تولى وزارة المالية أن كتب لأعضاء هذه اللجنة يخبرهم بأنه ألغاها وان الوزارة ستتولى بنفسها هذا البحث وتنقيح نظام البورصة المذكورة.

«حقاً إن المنتج المصرى سيء الحظ، وحقاً إن مستغليه مجدودون سعداء».

الى أن قال:

«وهل أدل على صحة قولنا من أرقام بنك التسليف الزراعى المصرى؟ لم تبلغ كمية القطن الذى قدمه المنتجون للإقتراض عليه من البنك نصف ما بلغته فى العام الماضى (٢٥٠,٠٠٠ قنطار فى هذا العام مقابل سبعمئة وعشرين ألف قنطار فى العام الماضى).

«فهل بحث أحد فى الحكومة عن علة هذا النقص لتلافيها ولمساعدة الاقتصاد القومى على الدفاع عن أهم حاصل هو قوامه ودعامته»؟.

حماية أسعار القطن

واقتراح يوسف نحاس (بك)

كان(١) (حضرة صاحب العزة) الدكتور يوسف نحاس (بك) عضو المجلس الاستشارى للقطن، قد عرض على المجلس اقتراحا يرمى إلى توازن أسعار القطن المصرى. وقد قدم حضرته مذكرة، بما أن الوسيلة التى اقترحها، استهلها بقوله.

منذ انتخبت عضواً فى المجلس الإستشارى للقطن، حاولت جهد المستطاع الوصول إلى وسيلة ترد لسوق القطن توازنها، وقد اختل تماما من جراء طريقة البيع تحت القطع التى لجأ إليها فى هذا

---

(١) الأهرام فى ٢١ فبراير ١٩٣٩

العام معظم منتجى القطن طمعا فى أن يعوض عليهم تحسن الأسعار شيئا من خسارتهم بسبب ضعف المحصول . تلك الطريقة المشئومة التى ماوئت لفابتنا منذ نشأتها تناضل لمنعها بتشريع وضع فعلا ، ثم سحب ، كما هو معلوم . والظاهرة الغريبة فى هذا الموسم ، انه قد بيع فعلا للغزالين زهاء ٧ ملايين ، من محصول مجموعة ٧ ملايين وربع مليون . ولكن السواد الأعظم من أصحاب هذا القطن سلموه ، ولم يبيعوه . فأصبح محصولنا فى يد المستهلك يسد به حاجته ونحن لم نبعه . وهذه الظاهرة تفسر بجلاء اختلال التوازن فى الأسعار .

لم اقترح على المجلس أن تتدخل الحكومة فى سوق القطن شارية على مثال تدخلاتها السابقة ، كما ادعت ذلك بعض الصحف الأجنبية المتصله بالمصدرين . فإننى أعتقد أن تدخل الحكومة الآن — وقد أصبح القطن المصرى فى ثلاثة أرباع مقداره ، مكوناً من أصناف الأشمونى والزاجوراه والجيزة ١٢ وهى أصناف تنتج نظائرها بلدان أخرى ، ولم يعد إذن محصولنا فى أكبر كميته ذلك القطن السكلاريدى الذى كان شبه احتكار لمصر — أعتقد أن التدخل على هذا الوجه فى الظروف الحالية لايكون له أثر محمود ، بل قد يحول المستهلكين عن أصنافنا العادية .

هذا ماقررته بالفعل فى بياناتى التى أدليت بها لدى المجلس الإستشارى للقطن . ولكن هذا لايعنى أن تتخلى الحكومة عن محصولنا الرئيسى ، إذا قام بين يديها الدليل — وهو قائم لاشك فيه — على أن الأعمال فى البورصة قد تمشت على غير وجهتها الصحيحة ، وأن السيطرة الكلية فيها هى بين أيدى فريق من غير المنتجين ، يستزيدون أرباحهم مااستطاعوا من أرزاق المنتجين . وهل كان لأحد أن يقول حين نزل الفرق بين قطننا الأشمونى والجود مدلين الأمريكى إلى ٩ ٪ فقط وقتاً ما ، ان هذا فرق طبيعى تجارى ترتاح إليه الحكومة فلا ترى أن تعمل عملا لمصلحة المنتج ؟

أما ما اقترحته ، فهو أن تشترى الحكومة فوراً من مئتى ألف الى ثلاثمئة ألف قنطار قطناً تحتفظ بها لحين نفاد مالدى مغزلينا المصريين الكبيرين من مؤونة ، ثم تسلمهما ذلك القطن بطريقة ميسورة نافعة لهما ، وغير ضارة للخزانة . ولو كان مما يصح افتراضه أن الأسعار ستنزل دون الحد المبخوس الذى وصلت اليه ، وسلمت الحكومة القطن بسعر ذلك الوقت ، فلا تكون التضحية التى تتحملها بشىء مذكور بجانب الأثر الأكبر المحقق الذى ينتج عن شرائها مئتى ألف أو ثلاثمئة ألف قنطار . تقاوم بذلك الشراء حركة القطع فى البورصة ضد المنتجين . وتدرأ تزايد « الريبور » الى حد وصفه أحد كبار المصدرين المصريين الأفاضل بأنه ربوى .

أثيرت على هذا الاقتراح اعتراضات سترون — ضرائكم أنها غير وجيهة ، منها أن شراء الحكومة لمقدار المقترح سيغنى المغازل المحلية عن شراء مؤونتها مادامت ستأخذها من الحكومة وبديهى أن الاقدام على شراء كميات جسيمة فوراً يؤثر فى البورصة تأثيراً لايؤثر فيه شراء المغازل المحلية حاجتها يوما فيوما .

وقيل أيضا إنه يخشى أن تلجأ أمريكا إلى طريقة اغراق الأسواق ، كما يشير إلى ذلك الخاص

سعر اكتوبر الأمريكى فى بورصة نيويورك، أى المحصول الجديد عن سعر أشهر المحصول الحالى ، إذ أن الفرق بينهما الآن يزيد على دولار .

وتلقاء هذا الخوف، يريدون ألا تعمل الحكومة عملا يعوق تصريف المحصول الحالى حتى لا تتخلف منه فضلة تشترك مع المحصول المقبل فيما سيصيبه من نكبة ، ولا أدرى كيف يتفق هذا القول مع، قولهم إننا بهذا المخازل فعلا بسبعة ملايين من القناطير، ولم يبق للبيع أكثر من مليون قنطار باعتبار أن المحصول مع الفضلة المتخلفة من العام الماضى يمثل رقما قدره ٨ ملايين وثلاثة أرباع مليون بيع منه ٧كما ذكر وستستنفد منه المخازل الحالية حوالى ٧٠٠ ألف قنطار ، فلا يبقى تحت البيع سوى مليون واحد فى الفترة الممتدة من الآن إلى ظهور المحصول الجديد ، أى إلى آخر سبتمبر سنة ١٩٣٩ . وحركة التصدير منذ أول يناير تنبىء بأنه لن يبقى لدينا فيما بعد من هذا المليون .

ولا يفهم أن نحجم عن إجراء سهل بسيط لإنعاش أسعار المحصول الحالى، بحجة أن أسعار المحصول الجديد قد تنكب نكبة قاسية .

وقيل أيضا إن محصولنا سيبلغ سبعة ملايين وثلاثة أرباع المليون ، لا سبعة وربعا كما قدرته وزارة الزراعة . ولم يستطيع قائل هذا أن يقيم عليه أقل دليل، فى حين أنى اتصلت بكبار المسؤولين فى وزارة الزراعة وعلمت منهم أنهم يؤكدون صحة تقديرهم .

وقيل كذلك إن المقادير الباقية للمنتجين تحت القطع لا تزيد على ١٢٪ من جملة المحصول. وهذا الزعم قد استخلصه من يزعمه من انه اشترى مئتى ألف قنطار ولم يبق عنده من غير قطع سعره سوى مقدار يعادل ١٢٪ من مجموع مشترياته، أى ٢٥ ألف قنطار. وقد ظهر أنه يقصد ما اشتراه من قطن الوجه القبلى، إذ أن لعميل واحد من عملائه فى الوجه البحرى حوالى ٤٥ ألف قنطار لم يقطع سعرها. وقد تحدثت بعد سماع هذا الكلام إلى أحد كبار المصدرين الأجانب ، فأكد لى صحة ما جهرت به من أن قطن المنتجين الباقى تحت القطع يمثل أكثر من نصف المحصول . وقال لى فوق ذلك انه مع الأسف لا يزال عنده قطن اشتراه من سنتين، وصاحبه لم يقطع سعره ، بل ينقله من استحقاق الى آخر مضيفا أن هذه الحالة ليست حالة فردية .

وقد اختتم الدكتور يوسف نحاس (بك) مذكرته قائلا : ترون حضراتكم من عرض هذه البيانات أن الاقتراح الذى قدمته أو كل اقتراح من نوعه مما تقدم به غيرى لهما يبرره كل التبرير. وليس من شك انه لو تم لكان أثره فى البورصة أثراً حميداً يعيد الأسعار الى حدها الطبيعى ، ولا يخلق أسعاراً صاعدة مصطنعة يخشى كل عاقل مغبتها خشية من هذا التدهور المستمر الذى لا يعلم مداه ، ولكنه يعرف بالتحقيق جسامة أضراره بالثروة القومية فى الحال والاستقبال .

لمكافحة كارثة القطن

يجب أن تحذو مصر حذو أمريكا
اذا ما تقررت اعانة تصدير القطن
وأن تشترى ٣٠٠ ألف قنطار لحساب مغازل مصر
مع إلغاء الرسم الذى تتقاضاه على تصدير القطن
اقتراحات هامة للدكتور يوسف نحاس (بك)

تدهورت أسعار (١) القطن المصرى فى اليومين الأخيرين تدهوراً شنيعا جداً على أثر إذاعة تصريح الرئيس روزفلت الخاص بمنح الحكومة الأمريكية إعانة مالية للمنتجين الذين يريدون سحب أقطانهم وإعانة لتصديرها .

وقد جاء نزول أسعار القطن إلى هذا المجد الشنيع ضغثا على ابالة ، ذلك لأن الأسعار كانت سيئة من قبل، ولم يكن أحد ليتوقع أن تسوء إلى أكثر من ذلك ، ولأن الآفات الزراعية التى لحقت بالقطن والكساد الذى أصابه فى الأسواق ألحق بمنتجيه خسائر فادحة هى الخراب بعينه . ولما كانت هذه الحالة تدعو إلى حل سريع حاسم ، فقد استطلع مندوبنا رأى (حضرة صاحب العزة) يوسف نحاس (بك) سكرتير عام النقابة الزراعية العامة فى ذلك ، فأدلى (عزته) إلى المندوب بالحديث الخطير التالى :

الموقف يتطلب من الحكومة علاجا سريعا حازما

ليس هناك شك فى أن الموقف يتطلب من الحكومة علاجا سريعا جداً وحازما جداً . وكل تأخير فى ذلك انما يلحق بمنتجى القطن ، أو بعبارة أخرى يلحق بالبلاد، خسائر فادحة للغاية . وليس هذا العلاج بعسير ، بل هو فى يد الحكومة ، ويدها وحدها دون غيرها ، أما إذا كانت ستنتظر إجتماع المجلس الاستشارى للقطن لتأخذ رأيه فى الموضوع ، فإنى أعتقد أن ذلك غير مجد بالمرة ، لأن عدداً كبيراً من أعضاء هذا المجلس من مصدرى القطن الذين لا تتفق مصلحتهم مع مصلحة المنتجين من الزراع .

---

(١) الحوادث فى أول أبريل ١٩٣٩

يجب أن نحذو حذو أمريكا

والعلاج الذى أقترحه على الحكومة وأراه ناجعاً ومحققا للغرض المنشود هو :

أولا — أن تعلن الحكومة فى الحال أنها ستمنح إعانة تصدير للقطن منذ اليوم الذى تقرر فيه الحكومة الأمريكية منح هذه الإعانة لمنتجى القطن فى الولايات المتحدة . على أن تكون إعانة الحكومة المصرية مساوية لإعانة الحكومة الأمريكية . وعندئذ تتغير الحالة فى الحال، وتتبدد دياجير الظلام التى نتخبط فيها .

على الحكومة أن تشترى ٣٠٠ ألف قنطار لحساب المغازل المصرية

ثانيا — أن تبادر الحكومة فتشترى لحساب المغازل المصرية نحو ٣٠٠ ألف قنطار من القطن . وأؤكد لكم أن الحكومة إذا نفذت هذا الإقتراح، فإنها ستفضح أعمال المضاربين، وتتحسن الأسعار ويعتدل السوق . ذلك لأن هناك كميات كبيرة جداً من القطن للمنتجين مباعة تحت القطع (بسعر الكنترات) ، خلافاً لما يدعيه المصدرون ، وهذه المقادير الكبيرة هى السر فى الضغط الواقع على السوق ، كما أنها أداة إستغلال للمضاربين وغير المضاربين . ويا حبذا لو بادرت بسن قانون يحظر البيع بالقطع .

وجوب إلغاء رسم التصدير

ثالثاً — أبرزت تصريحات الرئيس روزفلت بصورة جلية جداً الخطأ الذى وقعت فيه الحكومة المصرية بتقريرها رسم تصدير على القطن ، والذى لا تزال متشبثة به بحجة موازنة الميزانية . ولست أدرى كيف توازن الحكومة الميزانية فى المستقبل عند ما تؤدى هذه الموازنة القائمة على رسوم تصدير القطن إلى خراب المنتجين .

إن الاقتصاديين جميعاً ووزراء المالية عموما، مسلمون بوجوب إلغاء رسم التصدير وقدره عشرة قروش على القنطار ، ولكن بعضهم للأسف يتمسك به بحجة موازنة الميزانية ، كما ذكرت، متجاهلين أو غافلين من أنه لكى تربح الحكومة هذا المبلغ للخزانة، تسبب للمنتجين خسائر تقدر بملايين الجنيهات. وأولى بالحكومة وأنفع أن تلغى هذه الرسوم وان تفكر فى وسائل أخرى لموازنة الميزانية .

الكارثة فى سوق القطن

يهاجمنى الصحفيون (١) والزراع وغيرهم مستطلعين رأى النقابة الزراعية المصرية العامة ورأيى فى أسباب النكبة الجديدة التى دهت سوق القطن عندنا، وفيما نقترحه من علاج لها .

وفى الحق إنها أسئلة محرجة لايسهل الرد عليها رداً يشفى الغليل ويعيد إلى النفوس بعض الطمأنينة. ذلك لأن الذى أعتقده ،والذى جهرت به فى مقالات عدة وفى جلسات المجلس الاستشارى للقطن ، هو أن سوقنا القطنية قد اختل توازنها اختلالا جعلها من الناحية الفنية متجهة الى الهبوط سريعة التأثر بكل عامل من عوامل الضغط، سياسيا كان أو تجاريا . ولا غرابة فى أن يستفيد المحترفون من هذا الاختلال ليجنوا ما طاب لهم من أرباح لا أمل لهم فى نيلها من طريق المضاربة على الصعود . وهل يعقل أن يكون الشأن غير ما نراه فى بورصة قد استولى المستهلك كل حاجته منها ، ولا يزال فريق كبير من المنتجين الذين سلموا بضاعتهم للمستهلك مستمسكين بكنتراتاتهم ينقلونها من استحقاق لآخر.

حالة شاذة لم نألف مثلها فى أى موسم آخر. وللحالات الشاذة علاجات شاذة أيضا، لأن الوسائل الطبيعية لا تفيد فيها . لذلك قلنا وكررنا ان شراء كمية محدودة من القطن فى بورصة العقود لحساب المغازل المحلية ، هى الوسيلة الشاذة الوحيدة لوقف تيار النزول وصد مطامع النزوليين من طريق إرهابهم وإفساد مناوراتهم . وهذا الشراء لا يمكن أن يعد تدخلا فى السوق لخلق أسعار مصطنعة، بل هو عملية تجارية بحتة ، ما دام القطن المشترى سيتسلم فعلا ، ثم يغزل فى المغازل المحلية .

ولقد حذرنا من عواقب الإعراض عن هذا الإقتراح ، أو عن إتخاذ أى إجراء يماثله . وها قد جاءت العاقبة طبق ما توقعناه ، ويا للأسف . وأنت ترى اليوم السوق الأمريكية محتفظة تقريبا بأسعارها قبل تصريح المستر روزفلت ، وسوقنا المصرية متجهة إلى الاضمحلال رغم الحواجز اليومية التى تضعها لجنة البورصة ولم يقتصر الأمر على إنهيار أسعار القطن الذى يفهم أن يتأثر من سياسة روزفلت ان نفذت (وهو أمر غير مقطوع به) بل انهار سعر البذرة أيضا انهياراً لا مبرر له البتة ، لأن الباقى منها لا يمكن أن يكفى الاستهلاك المحلى وما اشترى وسيشترى على ذمة التصدير...

فالكارثة واقعة لا محالة. ولا يستطيع أحد أن يحدد مداها ... أما تصريح روزفلت ، فكان يكفى لمنع تأثيره فى السوق المصرية أن تذيع حكومتنا من فورها تصميمها على منح اعانة تصدير بالمقدار الذى تمنحه أمريكا فيما اذا عولت على هذه الخطة . ولا يظن أحد انه سيكون فى وسع مصر ألا تجارى أمريكا فى خطتها فلم اذن التردد فى اعلان ذلك منذ الآن ؟

---

(١) الأهرام فى ٢ إبريل ١٩٣٩.

ماذا فى سوق البذرة

أورد(١) اليوم مثلا من الأمثلة العدة التى تدل على استباحة مرافقنا الاقتصادية ،لافتقارها إلى من يقوم بحمايتها .

ينتج المحصول القطنى فى هذا العام — إذا قدرناه بسبعة ملايين وستمئة ألف قنطار — حوالى خمسة ملايين أردب من البذرة :

صدر منها حتى يوم ١٢ أبريل الحالى ١,٥٣٧,٧٠٩ .

ويوجد تحت التصدير إلى آخر هذا الشهر ٢٢٦,٢٩١ . فتكون جملة ما يتم تصديره إلى آخر إبريل الحالى ١,٧٦٤,٠٠٠ .

ويمكن تقدير البذرة المأخوذة لتقاوى الموسم الجديد بنحو ٩٠٠,٠٠٠ .

أما الاستهلاك المحلى فقد استنفد فى الموسم الماضى مليونين وستمئة ألف أردب . فإذا فرضنا أنه سينزل فى الموسم الحالى إلى مليونى أردب فقط ،كانت الجملة ٤,٦٦٤,٠٠٠ .

وإذا طرحنا هذه الجملة من قيمة المحصول ، وهو خمسة ملايين أردب ،يتضح أن الفضلة المتخلفة لا تجاوز ٣٣٦,٠٠٠ أردب

ومعنى هذا انه سوف لا يكون لدينا على ذمة التصدير من أول مايو الآتى إلى آخر سبتمبر ، وهو التاريخ الذى ينتظر أن ترد فيه للأسكندرية بذرة على ذمة الشحن إلى الخارج ، إلا ثلثمئة وستة وثلاثون ألف أردب. فإذا لاحظنا أنه صدر إلى الخارج فى السبعة الأشهر الأولى من الموسم مليون وسبعمئة وستون ألف أردب فى الظروف القاسية المعطلة التى اجتزناها ، فهل يعقل أن تكفى الفضلة الباقية (٣٣٦,٠٠٠ أردب) للخمسة الأشهر الباقية من الموسم ؟

فمركز البذرة الاحصائى فى منتهى القوة . فكيف نوفق بين هذا وبين تدهور أسعارها إلى هذا الدرك الذى انحطت اليه ؟ إذ أننا بعد أن دفعنا مئة قرش للأردب الذى اشتريناه لتقاوى أرضنا فى هذا الموسم ، نجد السعر قد هوى إلى خمسين قرشاً .

أما تفسير هذا فبسيط . إذ أن سوق هول الانكليزية هى المحتكرة لجميع بذرتنا المصدرة . فهى تتحكم فى سعرها كما تريد . ومن ناحية أخرى فإن سوقها بمصر فى قبضة محال تعد على أصابع اليد الواحدة ، وهى أيضاً صاحبة الأمر والنهى فى الأسعار عندنا .

---

(١) الأهرام فى ١٥ إبريل ١٩٣٩

هذه حالة معروفة من سنوات جمة ، وقد بلغت الشكوى منها عنان السماء . فهل بذل احد أى جهد لإصلاحها ولمحاربة هذا الاحتكار الذى يتحكم فى محصول مصرى تبلغ قيمته السنوية من خمسة إلى ستة ملايين من الجنيهات ، يذهب الكثير منها للأجنبى غنما مباحا ؟

قد يسألوننا: وماذا نعمل ؟

والجواب هو أن نروج لبذرتنا فى البلدان الأخرى ، ونسهل تصديرها اليها . فالبذرة المصرية تخرج زيتاً جيداً جداً ، وكسباً جيداً أيضاً ، وجميع البلدان فى حاجة اليهما . فإذا نظمت دعاية قوية لها ، كان النجاح محققاً ، وتحللت مصر من عبودية الاحتكار الذى منيت به فيما تشترى من أسمدة وما تبيع من بذرة . فهل من سميع ؟

الفصل الخامس

في الحرب العالمية الثانية
وفي العهد الجديد

كيف ننجو بأسعار المحصول القطنى

وصفت(١) النقابة الزراعية المصرية العامة فى تقريرها الذى بعثت به إلى (حضرة صاحب المقام الرفيع) رئيس مجلس الوزراء يوم ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩ المنصرم حالة السوق القطنية وصفاً دقيقاً شاملا للأسباب التى نجم عنها هذا التدهور المفجع ، فلم يزد الذين تناولوا هذا الموضوع بعدها سبباً واحداً على ما تضمنه تقريرها الآنف الذكر . وكان رجاؤنا كبيراً من أولياء الأمر الذين يظهرون عطفاً مشكوراً على حالة الفلاح التعسة ، أن يعالجوا الداء الذى تبينوه علاجاً حاسماً وسريعاً .

على أننى أقول بكل صراحة — والصراحة من أوجب الواجبات الوطنية فى مثل هذه الظروف — إن الحلول التى اتفق عليها إلى الآن ، وأعلنت فى مجلس النواب وعلى صفحات الجرائد لا يمكن أن تفيد . نعم إن الحكومة تفضلت بتوسيع باب التسليف على القطن ، وبالاتصال بالبنوك لمد التجار بالمال اللازم لتمويل المحصول وبأخذ جانب من نفقات التأمين ضد أخطار الحرب على عاتقها — ولا يسع كل منصف إلا أسداءها الشكر على هذه القرارات — ولكنها ويا للأسف لا تجدى فى تقويم الأسعار ورد الطمأنينة إلى السوق ، وهذا لا يخفى على أهل الذكر .

فالتسليف بنسبة ثمانين فى المئة من الأسعار المتداولة فى البورصة لا يحمى هذه الأسعار من التدهور . وقد كان معمولا به فى الموسم الماضى بنفس هذه الشروط ، فلم يقل عثرة ، ولا قوى على مدافعة هجمات المستغلين لمركز الفلاح الضعيف ، وهم يعلمون أن الأقطان المحتبسة لا تلبث أن تعرض عليهم يأخذونها بما يبتغون من ثمن مبخرس . ولو تبينت أمريكا أن هذه الطريقة مجدية ، لما تورطت خلال السنوات الماضية فى تسليف مبلغ محدد ثابت على القنطار ، لا ينتقص منه شىء فى حالة نزول الأسعار . وعلى كل حال ، فالتوسع فى التسليف ، حتى إذا سلم من وضع العقبات دونه حين التنفيذ ، لا يكون إلا ملطفاً وقتياً وحاجزاً يمنع تدفق البضاعة فى بداية الموسم ، وقد ينقلب إلى عكس المقصود منه إن عول عليه كوسيلة أصلية وحيدة لحفظ الأسعار فى مستوى معين .

على أنه ، إذا أجيز لى أن أبدى رأيى فى هذا الأمر ، فإنى ممن يؤمنون بأن إفراض المنتجين مبلغا كبيراً على رهن محصولاتهم لا يكون فى غالب الأحيان ، وخصوصاً إذا كان اتجاه الأسعار نزولياً ، إجراء ملائماً لمصلحتهم . إذ أنهم قد يصبحون عاجزين عن تسديد القرض وملحقاته ، فتسوء حالهم ، وتقع الحكومة فى حيرة من أمرهم يتجاذبها عاملان : العطف عليهم والحرص على أموال الدولة . فالسياسة الاقتصادية الحكيمة هى التى تبنى على حماية الأسواق وتقوية أزارعى الأرض ليقوموا بالتزاماتهم فى مواعيدها ، لا على بسط اليد فى الإقراض وتأجيل الدفع ، أو التجاوز عن شىء من الدين .

---

(١) الأهرام فى ١٠ أكتوبر ١٩٣٩

ولما كانت حماية السوق القطنية فى الظروف الحاضرة لا تنال بالإقراض وحده ، كما قدمنا ، وهى لا تتحقق أيضا بالقدر المطلوب بأخذ الحكومة مسألة التأمين على عاتقها ، بقى أن ننظر فى نقطتين من النقاط التى أوردتها النقابة الزراعية فى تقريرها :

الأولى : تمويل التجار ليتمكنوا من شراء أقطان المنتجين . وقد قيل إن الحكومة عنيت بهذه المسألة ، ولا ندرى إلى أى مدى وفقت فى تذليل هذه الصعوبة التى لها خطرها . على أن ثقتنا برجال الحكومة الأجلاء تدفعنا إلى الظن بأن الحل جاء وافيا بالمراد تماما .

والنقطة الأخيرة ، وهى بلا جدال بيت القصيد فى الموضوع ، خاصة بتصريف المحصول تصريفا واسعا لا تعوقه عراقيل ، إلا ما تقتضيه الضرورة الحربية القصوى . وفى هذا يتسع المجال للقول الصريح الذى يجلو الموقف جلاء تاما .

فالقطن المصرى ، وقد كان مهملا بعض الشىء قبل أول سبتمبر ، أصبح من المواد الحيوية لجميع الدول سواء منها المتحاربة أو المحايدة . والكل يتهافت عليه بحيث إذا ترك أمره حراً ، فلا يداخلنى ريب فى أن أسعاره ستنقل من الحضيض الذى تتردى فيه الآن إلى مستوى عال . وما من رجل فى مصر يريد أن يعمل عملا — مهما كان مربحا له — يكون فيه أى تعطيل لفوز الديموقراطية . وكل مصرى مستعد لأقصى تضحية فى هذه السبيل . ولكن ، إذا بولغ فى الخوف أن يتسرب بعض أقطاننا إلى أعداء الديموقراطية ، أو إذا استغل هذا الخوف لجر الربح إلى بعضهم على حساب ذلك الفلاح المعدم ، فالشأن يكون جد خطير على ثروة مصر وعلى القضية التى نناضل جميعا لإنجاحها .

وقد تواترت الأقوال بأن هناك تضييقا وتعطيلا فى أمر التصريح بالشحن . وهذان التضييق والتعطيل هما من أكبر العوامل التى تحول دون تصريف المحصول . فإنه إذا أدخل فى روع المصدرين أو المشترين أن مصر لا تجيز خروج الأقطان من عندها للمحايدين إلا بصعوبة لا ترتكز إلا على تقدير الشخص المنوط به منح هذا التصريح ، فهذا وحده يشل حركة تصريف المحصول ، ويحول المستهلكين إلى جهات أخرى يأخذون منها حاجتهم . أما إذا كان هناك مسوغ جدى للتضييق على المستهلكين المحايدين ، فواجب الإنصاف يقضى بأن لا يضحى الفلاح المصرى ، وأن تستولى الحكومة على محصوله بأسعار مجزئة ، وتتولى هى تصريفه لمن تريد . قلنا هذا هو الإنصاف ، وفيه أيضا المصلحة الحقيقية للحكومة التى لا يرضيها أن يخلق كساد القطن المصرى جواً غير ملائم ، فضلا عما سيجره على البلاد من فقر وفاقة .

الفلاح يواجه شدائد متزايدة فى الحصول على حاجياته الضرورية للزرع والاقتيات . ولنضرب لإرهاقه مثلا واحداً هو السماد الكيماوى الذى لا غنية عنه إذا أريد أن تأتى الأرض بغلة معقولة . فنحن نعانى الآن الأمرين دون الحصول على بعض حاجتنا منه ، حتى بالأسعار المرتفعة الحاضرة . وأستميح أولياء الأمر فى ذكر حادث شخصى جرى لى وأنا من الأشخاص المتمتعين بمعاملة حسنة من رجال بنك التسليف الزراعى . فقد اتفقت مع البنك على شراء مقدار من السماد لازم لزراعة

الفول ، ولكنه اشترط أن يكون التسليم فى أول أكتوبر . فلما انقضى التاريخ المعين وطلبت السماد، قيل لى يجب أن أنقله على نفقتى من مخزن للبنك يبعد نحو ثلاثين كيلو متراً عن مخزن البنك الذى أستلم منه حاجتى عادة . فلما شكوت لحضرة الموظف المختص، ورجوت أن يشحن لى طلبى مباشرة إلى المحطة التى تقع أطيانى عليها ، أبى ونصح لى بأن أغتنم الفرصة وأستلم السماد من الجهة التى عينها لى ، وإن كانت مصاريف النقل الإضافية ستزيد على السعر ٢٠٪ ، مضيفا إلى ذلك قوله : إنى إذا تأخرت أياما قليلة جداً سأجد السعر قد ارتفع ارتفاعا جديداً كبيرا .

هذا ماجرى لى . وناهيك بما يجرى للفلاح الصغير، ونحن ما نزال فى الشهر الثانى من الحرب ، فماذا يعمل المنتج تجاه كساد جميع محصولاته وأخصها القطن؟ وتجاه تصاعد أسعار حاجياته تصاعداً ينذروننا بأنه سيتوالى ويعزوننا بقولهم: أحمد الله فقد بلغ سعر الكيس من السماد الكيماوى فى أثناء الحرب الماضية ستة جنيهات ؟

أعتذر عن إيراد هذا الشاهد الشخصى ، ولكننى رأيت ذلك ضروريا ليقف حضرات رجال الحكومة الاجلاء على إحدى متاعب المنتجين ، وعلى تحفز كل صاحب بضاعة لأزمة للفلاح لإغتنام فرصة الأزمة الحالية لاجتناء الربح من هذا الفلاح المسكين .

الحل الموفق لمشكلة القطن

أما أنه[1] حل موفق، فهذا مجمع عليه من المتدرسين بالمسائل القطنية . ولا يسع الذين عرفوا ما كان يعترض الحكومة المصرية من صعوبات فى سبيل هذا الحل الا الاعتراف (لحضرة صاحب المقام الرفيع) رئيس الحكومة وحضرات زملائه الأجلاء ولحضرات أعضاء اللجنة البرلمانية ، وأخص بالذكر منهم (حضرة صاحب الدولة)اسماعيل صدقى (باشا) الذى وقف فى هذه المشكلة موقفاً وطنياً مشرفا ، بأنهم قد أدوا الواجب نحو الفلاح المصرى ، ولم يفرطوا بحق من حقوق مصر المقدسة .

هذا ما يقتضينى واجب الإخلاص للفلاح أن اعترف به . كما كان يقتضينى نفس هذا الواجب انتقاد بعض حضرات الذين أشكرهم اليوم على إعراضهم وتواكلهم فى مسألة القطن الحيوية ، فاستطاع مستغلو المنتج المصرى إرهاقه بمناوراتهم وألاعيبهم .

على اننا إذا اعتبرنا بحق أن هذه فاتحة خير ،فإن الخير لا يتحقق بأكمله لنصرة المصريين إلا بمواصلة الجهود، وبمراقبة مناورات المحترفين المغرضين مراقبة دقيقة شديدة . وليذكر رجال الحكومة أن أولئك المحترفين لم يسددوا إلى السوق آخر سهم فى جعبتهم، بل لا بد أن يسعوا إلى إفساد النتائج

(١) الأهرام فى ٢٧ أكتوبر ١٩٣٩

المرتقبة من القرارات الأخيرة .ولهم من قوة نفوذهم ومن عسر المنتجين مايساعد على نيل مآربهم ، إن غفلت عنهم العيون .

وفى نظم البورصتين عيوب بح صوتنا فى التنبيه إليها،وفى المطالبة بإصلاحها.فكلما همت الحكومة بذلك،أقعدتها عنه قوة خفية . وللقطن عقد ومشاكل متشعبة عدة يجب أن يقوم على حلها وتصريفها رجل خبير واسع الإطلاع كامل الاخلاق . وذلك أيضا طلبناه مراراً ، ولعلة مجهولة لم ينفذ الوعد بإخراجه إلى حيز الوجود . ولقد سمعنا، والسرور يفعم صدرنا ، تصريح (حضرة صاحب المقام الرفيع)على ماهر (باشا) فى مجلس النواب بأن « الحكومة المصرية قررت أن تنشىء للقطن مصلحة خاصة ودائمة ، فكم أكون سعيداً إذا تحققت هذه الأمنية التى ما اضعت مناسبة من غير أن أذكر بأهميتها لحياتنا الاقتصادية . .

بقيت مسألة البذرة . . وهنا ينبغى أن أصارح حليفتنا بأن أمرها جدير بأن تعيد النظر فيه إنصافا للمصريين الذين أولوها ودهم ،وضنا بهذا الود أن يعكر صفاءه تصرف لا يمكن أن يرضى المهيمنين على شؤون انجلترا العليا . وان لهم من الماضى عبرة وذكرى ، لعلها تنفعهم وإيانا . وليس العدل فى هذا الشأن بذى كلفة على انجلترا يصح أن تقيم لها أدنى وزن .

الحكومة وتسلم القطن الذى تشتريه

نصائح خبير

أما وقد(١) دخلت الحكومة مشترية فى سوق العقود، وهى ستتسلم قطنا من طريق «الفلييرات » ، أرى من الواجب على أن أبادر بتنبيه حضرات الذين سيكلفون القيام بهذا الشأن العام إلى ضرورة اليقظة ، حتى لا تتجدد الغلطات التى وقعت فى التدخل السابق ، وكانت سبباً فى إلحاق خسارة بخزانة الدولة .

ان تدخل الحكومة هو لحماية الثروة القومية .لذلك يجب مراقبة تحديد الفروق بين الرتب لتكون عادلة . وفرز القطن المعروض بطريقة الفلييرات للتحقق من مطابقته للنماذج الرسمية من جهة التيلة والرتبة ،وخلوه من العيوب الخفية . لايتم ذلك كله إلا باختيار الخبراء الأكفاء المنزهين عن كل غرض ، وتشديد المراقبة عليهم ، وجعلهم مسؤولين شخصيا إلى أقصى حدود المسؤولية عن كل تلاعب أو تساهل .

---

(١) المقطم فى ٢ نوفمبر ١٩٣٩

وأمر هام جداً أرانى مطالبا بذكره ، ليكون رجالنا على بينة منه . ففى التدخل الماضى استطاع أحدهم تسليم مقدار لايستهان به من القمان « معرض » بدلا من الساكل . وكان الفرق آنئذ بين الصنفين حوالى ١٧ ريالا للقنطار الواحد . فلعل هذا الشأن يبرز للحكومة مالتنبيهنا هذا من أهمية عظيمة .

التصدير .. التصدير

شعار(١) جميع الحكومات فى أعمالها ، فى التأنى السلامة ، وأساس النجاح فى الأعمال التجارية « السرعة » . فلاعجب أن تعم الشكوى من تعطيل التجارة المصرية من جراء تلكؤ الادارة فى منح الرخص التى لابد منها فى هذه الظروف لتصدير معظم السلع .

ولا نريد فى هذه الكلمة أن نسرد ما وقفنا عليه بنفسنا من أمور لا يمكن أن ينجم عن استمرارها سوى شل حركة التبادل التجارى . وقد وصلت لرجال الحكومة المحترمين طائفة لا يستهان بها من الاحتجاجات والتظلمات . والشأن جد خطير لا يجوز الأغضاء عنه . وهل نحن فى حاجة إلى تذكير المسؤولين بأن الفرصة السانحة لإفادة مصر من ظرف الحرب بمبادرتها لإنعاش تجارتها الخارجية إذا ما أضاعها الموظفون المنوط بهم الأمر ، فإنهم يلحقون بوطنهم أجسم الضرر . وما على حضراتهم إلا أن يحتذوا مثل إيطاليا التى شمرت حكومتها عن ساعديها لتستفيد تجارتها إلى أقصى حد مستطاع من تصريف كل ما لديها بأحسن الأسعار ، فتزدهر الحالة الاقتصادية والمالية فى تلك المملكة عما قريب ازدهارا عظيما .

أما نحن ، فنتصدى لكل صنف يطلب إلى مصر تصديره ، أكان قطنا أم أرزا أم عدسا أم ذرة ، بحجج ظاهرها مقنع وحقيقتها شل حركة التبادل وكساد جميع تلك الأصناف عند أصحابها . فإذا ما سمح بتصدير بعضها ، فطالب التصدير يلاقى من المماطلة والتسويف فى منحه الإذن ما يترتب عليه فى أغلب الأحيان أن يلغى المشترى الخارجى طلبه .

فمن ذا يفيد من هذا يا ترى ، إلا مزاحمو مصر وعلى حسابها ؟

ونجد أحيانا أن الحكومة من بعد أن تكون قد أجازت إخراج سلعة ما ، تسارع إلى حظر إخراجها بعد أن يكون التجار ، وقد اطمأنوا إلى الإجازة ، قد عقدوا صفقات من الخارج واتفقوا مع شركات الملاحة . .

الشواهد على ذلك بين يدينا .

على أننا نكتفى بهذا القدر اليوم ونحن على ثقة من أن هذه السطور ، إذا أسعدها الحظ فوقعت تحت نظر (حضرة صاحب المقام الرفيع) رئيس الحكومة ، فإنه سيهتم من فوره بإزالة أسباب الشكوى ،

(١) الاهرام فى ٣ نوفمبر ١٩٣٩

مسترشدا بهذا المبدأ القويم : إن مصر، وهى فى أمس الحاجة الى إنعاش حالتها الاقتصادية ، والتى يستطيع أهلوها فقيرهم وغنيهم أن يعيشوا عيشة الشظف سنين عدة للحصول على الانتعاش المرموق ، يجب عليها أن تصدر كل شىء لديها مما وراء الكفاف، وأن تقوم بما تجلبه من المال حالة منتجيها ، التى اعترف الكل بحرجها ، لا أن تدع السوس يأكل حاصلاتنا وأرزنا والذرة والعدس الخ فيهى. لهم تعطيل تصريفها أن يستحوذوا عليها بأدنى الأسعار ،ثم أن يبيعوها هم بأعلاها، فيكون الغرم دائما على المنتج المصرى .

التلاعب بأسعار القطن

حديث نفيس مع الاقتصادى الكبير

الدكتور يوسف نحاس (بك)

كان (١) الله فى عون أهل هذا البلد . فما كاد يفترلهم ثغر القطن عن شبه ابتسامة ، حتى عاد وجهه الى التجهم والعبوس .

وكان المدينون يمنون أنفسهم بقرب انفراج الغمة ، ليتمكنوا من إنقاذ أراضيهم — وهى معظم الأرض الزراعية فى مصر — من براثن الدائنين، كما انتزعوها فى غضون الحرب الماضية . ولكنهم لم يلبثوا أن أفاقوا من حلمهم اللذيذ على صوت ناقوس الخطر ينذرهم بأن لا عاصم لهم من يوم ٣١ ديسمبر ، فهو آخر موعد لتأجيل البيوع الجبرية !

وقد أتيح لنا بالأمس أن نلقى صديقنا الكبير الدكتور يوسف نحاس (بك) فتحدثنا فى عوامل النزول فى أسعار القطن .

وقد سرنا ما بدا لنا من تفاؤله بالمستقبل ،إذ قال إنه مازال معتقداً أن القطن المصرى من الوجهة الاقتصادية سيتجه اتجاها صعوديا بسبب العوامل المعروفة .

أولا — لأن مادة القطن أصبحت فى الحروب الحديثة من المواد الأولية ، ليس فقط للإستهلاك العادى ، بل لصناعة مادة السليلوز المستعملة فى المفرقعات ، والتى يستخرج أجود أنواعها من القطن المصرى .

ثانيا — لأن الطلبات على قطننا من جميع البلدان المحايدة ، تستهلك الآن نصف محصول سنة جديدة ،فوق الموجود عندنا فعلا .

---

(١) الضياء فى ١٧ ديسمبر ١٩٣٩

ثالثا — اسهولة نقل القطن المصرى ،إذ أن تأمينه وتكاليف شحنه أرخص ، وتعرضه للخطر أقل من الأمريكى .

ولابد أن تؤدى كل هذه العوامل مجتمعة إلى تحسين مركز القطن ، إذا قدر للحرب الحالية أن تطول ، كما يقدر المحاربون أنفسهم .

ويعزو الدكتور نحاس (بك) أسباب تقلبات الأسعار العنيفة فى الأيام القليلة الماضية من صعود ثلاثة ريالات أو نزول ثلاثة أو أربعة ريالات فى جلسة واحدة ، إلى دخول أشخاص فى أعمال البورصة ماكان ينبغى لهم أن يزجوا بأنفسهم فى غمارها، من أمثال موظفى الحكومة والبنوك والشركات ، بل من السيدات أنفسهن .

ومما يدعو إلى الأسف ،أن بعض « الاجنسيات » تتساهل مع هؤلاء المضاربين الصغار ، فتقبل منهم أوامر الشراء من غير أن تطالبهم إلا بغطاء قليل ، مثل ٣٠ جنيها عن ٢٥٠ قنطاراً مثلا . .

وبمجرد ارتفاع الأسعار أو نزولها ،ترى هذا العدد الهائل من صغار المضاربين قد بادر بتصفية مركزه ، اكتفاء بالكسب الذى أصابه ، أو هربا من تفاقم الخسارة . فإذا لم يطلبوا هم تصفية مراكزهم ،صفاها عليهم السماسرة رغم أنوفهم .

لذلك اقترح الدكتور نحاس (بك) على رجال وزارة المالية المشتغلين بشؤون القطن ، أن يبادروا باتخاذ إجراء سريع ،هو وضع حد لمنع غير المحترفين من التورط فى مضاربات البورصة ، وهو إجراء تشريعى نجد له مثيلا فى فرنسا .

وقد لاحظ (سعادته) بأن فى قانون البورصة مادة « تجيز » للسمسار أن يطالب كل عميل غير تاجر بغطاء ،فإذا نقد الغطاء ، يطالبه بتغطية مركزه فى خلال ٢٤ ساعة أو نحوها ، وإلا صفى مركزه تصفية إجبارية .

ويطلب يوسف (بك) تغيير الجواز « بالوجوب» ، فيتعين على غير التاجر أن يدفع غطاء كبيراً يجعله يشترى مقادير قليلة ، وبذلك يضعف تأثير العنصر غير المحترف فى قلقلة السوق .

ومن رأى الدكتور نحاس (بك) ، وهو رأى سبق للنقابة الزراعية أن طلبته من الحكومات المتعاقبة ، أن تتخذ التدابير لعلاج التقلبات العنيفة فى البورصة بوضع حد ريالين للصعود ، ومثلهما للنزول فى كل جلسة .

وحجة نحاس (بك) فى ذلك أن البورصة قد تتلقى خبراً موجبا لهبوط عنيف ، فيتكسر السوق خمسة أو سبعة ريالات ، ثم يظهر فى اليوم التالى أن الخبر مكذوب ، وتكون النتيجة سيئة جداً لاتتناسب مع الضرر الذى يترتب على وضع حد معطل لأعمال ذلك اليوم . والسماسرة ،مهما يكن احتياطهم ،لايستطيعون أن يطلبوا جنيهين غطاء عن كل قنطار .

وليس من رأى الدكتور أن تكتفى الحكومة بوضع نصف ريال حداً أعلى للصعود ، أسوة

ببورصة لفربول ، لأن لفربول سوق استهلاك ، تريد دائما أن تأخذ البضاعة رخيصة . أما قدوتنا فهى بورصة نيويورك ، لأنها تمثل سوق الإنتاج ، وهذه تضع ريالين حداً أعلى للصعود ، حماية للأسواق من التقلبات العنيفة الضارة بمصلحة الجميع .

مسألة تصريف القطن

اقتراح ليوسف نحاس (بك)

تلقينا[1] من (صاحب العزة) الاقتصادى الكبير الدكتور يوسف نحاس (بك) الاقتراح التالى بشأن تصريف محصول القطن الجديد ، قال :

علم للناس أن الحكومتين المصرية والبريطانية قد تتفقان على شراء قطن الموسم الجديد مناصفة . ولم يبق سوى تحديد ثمن الشراء .

فإذا استقامت حجة الحكومة البريطانية فى أنها لا تستطيع أن تدفع ثمنا يتناسب مع سعر القطن الأمريكى ، وهى لما تجد تصريفا لجزء كبير من قطن العام الماضى الذى اشترته منا ، فماهى حجة الحكومة المصرية فى عرض نفس الثمن عن حصتها ؟ إن تدخل البريطانيين فى هذا الشأن هو مجاملة نحو شعب موال . وأما تدخل الحكومة المصرية ، فعمل يقضى به واجب إنقاذ الثروة القومية ، ودفع ويلات الشلل الاقتصادى عن البلاد !

أما كان الأقرب إلى المنطق والإنصاف معاً أن تقدم الحكومة المصرية وحدها على شراء محصول هذا العام ، كما أقدمت الحكومة البريطانية وحدها على شراء محصول العام الماضى ؟ وأن تكون المعونة التى تسديها إنجلترا قاصرة على تدبير المال اللازم لشراء الصنف الذى تريد أن تختص به ؟ ومن الطبيعى أن تكون الحكومة المصرية قد دبرت المال اللازم لشراء حصتها هى .

تدبير المال اللازم لشراء الصفقة ليس من العقد التى يستعصى حلها على الماليين الضليعين . وهاهى إنجلترا تدبر المليارات التى تنفقها فى هذه الحرب بفضل رجال المال الذين يديرون شؤونها .

هل يا ترى ، إذا خاطب وزير ماليتنا الحكومة البريطانية قائلا لها إن حكومتى تريد شراء المحصول وترغب فى إصدار بونات خزانة بقيمة الثمن مضمونة بالسلعة التى تقدمها لك ليصدر البنك الأهلى المصرى بقيمتها نقداً ورقياً ، ثم يقسم بيع هذه السلعة على عشر سنوات مثلا ، وعند كل بيع نسحب من التداول نقداً ورقيا بقدر ما يتم بيعه ... إذا تقدم وزير ماليتنا بهذا الطلب ، هل ينتظر أن يقابل من إنجلترا الحليفة بالرفض ؟ هذا ما لا أظن .

---

(١) الوفد المصرى فى ٣ أغسطس ١٩٤١

فلنفرض أن محصولنا الجديد سيبلغ ثمانية ملايين من القناطير ، وأن الحكومة المصرية ستشترى القنطار منه بسعر متوسط قدره خمسة جنيهات ، فالنقد الذى تحتاج لإصداره يكون أربعين مليونا من الجنيهات ، أى ما يساوى نفقه الحرب البريطانية لأربعة أيام فقط . ولقد منحت إنجلترا بلاداً لا تربطها بها ما تربطها بمصر من أواصر الصداقة والتحالف أضعاف هذا المبلغ من غير أى ضمان .

أما بونات الخزانة المصرية المضمونة بالقطن ، فهى ذات قيمة حقيقية أمتن كثيرا من الضمانات التى تستخدم الآن غطاء لإصدار النقد الورقى .

القطن ضمان متين جداً ، لأنه مادة لا تتلف ، ولأنه سيأتى اليوم الذى يمكن فيه إصداره إلى بلدان العالم المحتاجة إليه أشد الحاجة . فإذا قسم تصديره على عشر سنوات مثلا ، وحددت المساحات القطنية المستقبلة بما توحى به الظروف العالمية ، فإن تصريفه لا يعوقه عائق ، لا سيما إذا قررت الحكومة المصرية أنها ستبيعه بثمن مشتراها له ، مضافة إليه النفقات . وهذا الإجراء لا يعطل تصريف المحاصيل القطنية المقبلة التى سيحدد إنتاجها السنوى بنسبة إمكانات تصريفه ، كما قدمنا .

أما تفاصيل هذا المشروع ، فإذا استعان وزير مالية بنا برجال المال الأكفاء الذين عندنا فى مصر عدد كاف منهم خارج الحكومة ، فإنهم سيضعونها بدقة وإحكام . فيحل ما أسموه باللغز ، وما هو بلغز أعقد من الألغاز المستعصية التى تعرض فى كل يوم لأمم أخرى فى هذا الزمن ، فيجدون لها حلولا موفقة . على أن هذا اللغز لا يجيز بحال أن ينكب المنتج المصرى نكبة قد تخلف لنا متاعب جمة ، وتجر على الأمة ويلات نستعيذ بالله من شرها .

* * *

« الوفد المصرى » : يذكر القراء أننا اقترحنا هذا الاقتراح فى العام الماضى ، وشرحناه فى عدة مقالات .

ولا شك أنه يسرنا أن يشاطرنا هذا الرأى كبار الاقتصاديين من أمثال الأستاذ الكبير يوسف نحاس (بك) .

حول مسألة تصريف محصول القطن
وتحديد زراعته المقبلة

(صاحب العزة) الدكتور يوسف نحاس (بك) يحدثنا عن رأيه فى ذلك

لعل من (١) تحصيل الحاصل أن تقول إن أهم ما يشغل أفكار الأوساط الزراعية والتجارية والمالية فى هذين اليومين هو موضوع تصريف محصول القطن وتحديد زراعته المقبلة ، خصوصاً بعد أن صرح

---

(١) الجريدة التجارية المصرية فى ٣ أغسطس ١٩٤١

(دولة) رئيس الوزراء فى مجلس النواب ، بأن المباحثات التى لا تزال تجرى بين (دولته) وبين (سير) مايلز لامبسون السفير البريطانى تقوم على أساس أن يكون شراء المحصول لحساب الحكومتين البريطانية والمصرية مناصفة ، على أن تقترض الحكومة المصرية المال اللازم لدفع نصف ثمن المحصول . وكذلك بعد أن صرح أيضاً أن الثمن المقترح الشراء به هو ذات الثمن الذى اشترت به الحكومة البريطانية المحصول الماضى .

وقد رأى الأستاذ عمر فتحى ولاية سكرتير تحرير هذه الجريدة ومحرر البلاغ التجارى أن يستطلع رأى (صاحب العزة) الدكتور يوسف نحاس (بك) سكرتير عام النقابة الزراعية المصرية العامة وعضو المجلس الاقتصادى الأعلى فى هذا الموضوع لما له من خبرة كبيرة وسعة اطلاع ، فتفضل (عزته) وأدلى بالحديث التالى نصه :

تريد منى أن أبدى رأيى فى المسألتين الكبيرتين اللتين أصبحتا الشغل الشاغل للرأى العام بأجمعه . وهما مسألة تصريف المحصول القطنى الجديد ، ومسألة تحديد مساحته فى العام المقبل . وقد أوضحت النقابة الزراعية المصرية العامة رأيها فى ذلك وغيره مفصلا وأبلغته كتابة (لحضرة صاحب الدولة) رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢١ يونيو الماضى ، فلم تدع لى زيادة أزيدها على الحجج والأسانيد التى دعمت بها وجهة نظرها التى أراها بإخلاص متفقة مع مصلحة مصر وبريطانيا سواء ، لأنى أعتقد أن الدولة الحليفة تريد لمصر الخير ولفلاحها البائس التيسير ، ولو أضافت فى تحقيق هذه الغاية النبيلة الحكيمة تضحية جديدة إلى ما تضحى به عن سخاء نادر لاحراز النصر المرتجى .

على أنى ، وأنا أذكر الحليفة ، أرى من واجب الانصاف أن أقرر هنا أنها كانت بعيدة النظر اذ اقترحت بإلحاح فى العام الماضى انقاص المساحة القطنية إلى الثلث والتوسع فى زرع الحبوب ، فلو أخذت الحكومة المصرية آنئذ بإقتراحها هذا ، لما واجهنا أزمة المواد الغذائية التى لا نعرف إلى اليوم مداها ، ولقل محصولنا القطنى قلة تسهل أمر تصريفه أو على الأقل تمويله .(١)

ولكن لا ينبغى بحال أن يكون عدم الأخذ بالاقتراح الآنف الذكر سببا لنكبة ، الشعب المصرى بأسره نكبة قد تكون شديدة الأثر على البلاد . وأنا واثق كل الثقة ان هذه النكبة ، حتى لو فرض أننا تقبلناها مكرهين ، فالشعب البريطانى وحكومته لا يرضيانها لنا . وإن الرجال البريطانيين المسئولين بمصر ، وهم لم يخفوا على أخصائهم تململهم من أن المبالغ الطائلة التى ينفقونها يوميا فى مصر لا يصيب الفلاح المصرى شيئا يذكر منها ، لا يتصور عقل عاقل انهم يرتضون عن طيب خاطر أن يقع

---

(١) لعل حضرات القراء يذكرون أنها كانت فى العام الماضى فى مقدمة المطالبين بتحديد زراعة القطن بمقدار الثلث بمقتضى قانون يلزم الزراع ، وذلك على أثر اتمام صفقة بيع محصول عام ١٩٤٠ - ١٩٤١ للحكومة البريطانية ، وأنها اعترضت بشدة على إقتصار وزارة الزراعة على اسداء النصح الى الزراع بإنقاص مساحاتهم القطنية طواعية واختياراً .

الزراع المصريون فى وهدة الفاقة ،وأن تصاب مصر بشلل إقتصادى — نستعيذ بالله منه — . وهل فى الامكان اتقاء ذلك، إذا قيل للفلاح المصرى، الذى تكبد ما تكبد من نفقات وحرمان لإنبات قطنه، إن الضرورة تحكم عليه ببيعه بأسعار العام الماضى ، أو أكثر منها قليلا ،وهو يرى شبح الغلاء المتزايد يأخذ بخناقه . وكذلك حال المالك الزراعى الذى قد لا يستطيع القيام بحمله إذا أخذ منه قطنه بأسعار العام الماضى .

على أن حالة المحصول تبدو للخبيرين غير مرضية لأسباب معلومة ،لا حاجة لتفصيلها الآن . وكم تكون حسرة المنتجين بالغة إذ يرون القطن الأمريكى تصعد أسعاره باطراد حتى أصبح القنطار منه يساوى حوالى اثنين وعشرين ريالا مصريا ،فى حين أن أولئك المنتجين يكونون فى جانب الغبن كمية وثمنا ؟ ..

يقولون تبريراً لهذا الفارق بين سعر قطن مصر وقطن أمريكا ، إن صعوبة وصول بضاعتنا إلى المستهلكين تجعل أمر قطننا لغزاً من الألغاز ! فهل هذا اللغز مستعص حله إذا تعاونت الحكومة البريطانية والحكومة المصرية فى ذلك ؟

فلنبق ما يتمذر ايصاله الى المستهلكين محفوظا عندنا الى أن يفتح الله السبل فى المستقبل، الذى نرجو أن يكون قريبا ، اذ القطن من السلع التى لا يصعب حفظها أعواما . ولننقص من انتاجه مادامت الظروف الحالية قائمة ، فسيأتى اليوم الذى يتهافت فيه الغزالون عليه . فإذا ما خاب كل أمل فى تصريفه بأسعار غالية مربحة ،وبيع بأقل من السعر الذى نطلب أن يشترى به من المنتجين ، فهل هذه الخسارة البعيدة الاحتمال من الجسامة بحيث يصعب على الحكومتين معا احتمالها فى سبيل انقاذ أمة وفية كريمة من أنياب الفاقة ،وبلد أمين من غوائل الاضطراب الاقتصادى .

أما تحديد المساحة القطنية فى العام المقبل بقانون ،فهو فى نظرى أمر واجب . ولكن لا ينبغى أن نغالى فيه إلى حد يدفع الزراع فى أشد ربكة ضارة بالاقتصاد القومى . ففكرة جعل الزمام القطنى خمس الملك الزراعى لا تتفق مع أيسر تفهم لشؤون مصر الزراعية . وإذا ظن أنها وسيلة قوية لتوفير الحبوب فى المستقبل، فقد تبين الأيام انها فكرة خاطئة . لأن العبرة فى وفرة المحاصيل ليست بعدد الأفدنة المنزرعة ،بل بقابليتها للصنف الذى يزرع ،وبما يولى الحقل من خدمة متقنة ومخصبات . فمن ذا الذى يقول ان الفدان المنزرع الآن ذرة ،وكان قبلها قد زرع قمحا ،ثم يزرع قمحا مرة ثانية يأتى بمحصول مرض ،ناهيك بما ينهك الأرض نفسها من توالى زرع الحبوب فيها ؟ وأكثر من نصف الأراضى المصرية منزرع ذرة الآن ،وأكثر من اربعمئة الف فدان منزرعة أرزاً، ومن البديهى أن الحبوب لا تجود كذلك إذا زرعت عقب الأرز . فلو أرغم الفلاح على زرع ثلاثة ارباع أو اربعة اخماس هذه المساحات حبوبا ،يكلفه زرعها نفقات فادحة، ثم لم يأت الفدان منها بأكثر من نصف محصول عادى ثم بيعت بأسعار منخفضة ، فهل فكر المسؤولون فى ما تنتهى اليه حالة الزراع المالية وفى كيف تتهيأ لهم المقدرة على دفع الضرائب وأقساط الديون ؟

لا تحل المشكلات الاقتصادية بطرق العنف والإكراه، بل بالبحث الدقيق ومراجعة أهل الذكر واعتماد ما يتفق الرأى على انه الأصلح . وما من واحد يقول بأن الاجراء المقترح يصلح علاجا لما يريد أصحاب هذا الاقتراح أن يعالجوه ، بل اؤكد تحت مسؤوليتى انه يكون دواء أشد من الداء .

يجب تحديد الزمام القطنى بالثلث ،لا لعام واحد بل لجميع الأعوام المقبلة . هذا ما تهدى اليه مصلحة مصر الزراعية . وكنا فى الماضى كلما همسنا بطلب التحديد ،هاج الغزالون وماجوا، فاستعملوا كل وسيلة لاحباط هذا الاجراء ... أما التحديد بالخمس فهو تماد غير معقول ولا مقبول، مهما أبدى من معاذير لتأييده .ولما كان رجال الدولة الخليفة المسؤولون فى مصر اقرب الناس الى الاقتناع بالبرهان واتباع سبيل العدل والانصاف ، فنحن نرجو من حكومتنا الرشيدة الا تدخر وسعا فى تبيين حقيقة هذه الحالة لهم بما يقتضيه الموقف من الحزم مع المجاملة .كما نرجو من (سعادة) المستر لنلثن المقيم الآن بين ظهرانينا ان يتناول موضوع ثمن القطن بحكمة السياسية ،ليقدم للشعب المصرى دليلا جديداً على رغبة دولته فى الأخذ بناصر الفلاح المصرى ،متخطيا آراء الفنيين فى هذه المسالة التى لاينبغى أن يكون للفن فيها الكلمة الأخيرة . ومع ذلك ،فهل تستقيم الآراء الفنية طويلا أمام الطوارىء والمفاجآت التى يباغت بها العالم كل يوم ؟

حول مسألة القطن

رد هادىء

نشرت(١) كل من جريدتى المقطم والبلاغ كلمة عمد فيها كاتبها إلى تبرير السعر المنخفض الذى عرض على المنتج المصرى ثمنا لقطنه فى هذا العام . وبالنظر إلى أن مثل هذه المسألة لا تحل إلا بالمناقشة ، فلذلك نتقدم بكلمة نرد فيها بمنتهى الايجاز على ماجاء فى الجريدتين المذكورتين .

قيل أولا ان صعوبة ايصال قطننا إلى المستهلكين سبب يبرر بيعه بثمن مبخوس .

وعن ذلك نجيب بأن الذى سيشترى منا هذا القطن سيواجه نفس هذه الصعوبة. فهو إذن يرمى إلى الانتفاع بالظرف السيىء الذى يمر بالبلاد ،مادام قادراً على انتظار زوال هذا الظرف السيىء . ونحن نربأ بالحكومة البريطانية أن يكون هذا رائدها فى تعيين السعر كما يفعل ذو الميسرة مع المضطر. ونستنكر من جهة أخرى أن تجرى الحكومة المصرية مع شعبها على هذه الخطة ،وإنما يجب أن يحدد السعر بين المشترى المتقدم للنجدة والبائع المضطر ،لا على أساس الظروف السيئة الطارئة ، بل على

---

(١) الوفد المصرى فى ٧ أغسطس ١٩٤١

أساس ما للسلعة من قيمة ذاتية ستستردها وزيادة عند عودة المياه إلى مجاريها . وفى تدخل الحكومتين كل معنى النجدة والإسعاف ، فما معنى الاحتجاج بمقتضيات الظروف الحالية إذن ؟

وقيل ثانيا إنه لا سبيل إلى المقارنة بين سعر القطن الأمريكى والقطن المصرى ، لأن أمريكا نقصت مساحتها القطنية فسيكون محصولها الجديد عشرة ملايين بالة عوضا عن ١٢ مليونا كما كان فى العام الماضى ، وأنها تستهلك محليا تسعة أعشار انتاجها الآن وتجد السبل أمامها مفتوحة لتصدير الباقى . فإذا صح ذلك كله ، فما أجدره بأن يكون بشيراً صادقا بصعود كبير لثمن قطننا عندما يتاح لنا اصداره . وإذا كان قد فاتنا ان نحدد انتاجنا القطنى فى سنة ١٩٤١ الحالية ، فنحن سنحدده فى الأعوام المقبلة تحديداً يتمشى مع مقتضيات الحال . ومادامت امريكا متفقة معنا فى أمر التحديد ، فلا يخشى أن تتراكم المخزونات إذا طال أمد الحرب . وعليه ، فكل الدلائل تؤيد نظرية صعود الأسعار يوم تضع الحرب أوزارها ، لا سيما وأن قيمة النقد ستكون منخفضة بسبب تضخم النقد الورقى الذى تقتضيه تكاليف الحرب القائمة . ولا يفوتنا أن نذكر أن البلدان الأخرى التى تزرع القطن سينقص انتاجها منه نقصاً كبيراً فى الوقت الحاضر . وهذا مما يؤيد نظرية ارتفاع السعر بعد الحرب .

وقيل ثالثا إن الحكومة البريطانية لا تشترى القطن الأمريكى بأسعاره المدونة بالبورصة بل بسعر بموجب قانون الإعارة والتأجير . وهى عملية سياسية لا علاقة لها بالأسعار الرسمية . فهل هذه حجة لنا أو علينا يا ترى ؟ إذا كان البريطانيون ينظرون إلى مسألة القطن الأمريكى نظرة سياسية ، أليس لنا أن نطمع من الحليفة فى أن تكون السياسة لا العوامل التجارية والفنية رائدها الأصلى فى مساومتنا على محصول هو كل قوام حياتنا الاقتصادية ؟

وقيل أخيراً « إن المطالبة بسعر يضمن حصول الفلاح على نفقات انتاجه ويحقق له ربحا معقولا ، من الأمور البديهية المرغوب فيها ، ومما تسعى الحكومة جاهدة لتحقيقه . ولكن يجب أن يقترن بهذه الرغبة عامل آخر هو تقدير الصعوبات الحالية » .

فما دامت الحكومة تريد أن يحصل الفلاح فعلا على ربح معقول من تغطية نفقاته ، فهل تعتقد أن الأسعار التى تدور المباحثة على أساسها هى التى تحقق هذا المطلب المشروع ؟ وهل قام بين يديها إلا كل دليل يؤيد ما يتخبط فيه الفلاح المصرى من بؤس وفاقة لا يمكن لتلك الأسعار المعروضة أن تعالج منها شيئا مذكورا ؟

أما الصعوبات التى هى أولى بأن تقدر ، فهى نتائج ذلك البؤس وتلك الفاقة إذا طال أمدهما ، مما لا تذكر بجانبه الصعوبات الأخرى التى يشيرون اليها .

ولقد أخذت علينا جريدة الجورنال ديجبت أننا نوجه كلامنا « توجيه من يستفز العاطفة استفزازاً يؤثر فى الجماهير ، ولكنه من جانب البرهان لا ينهض صحيحاً » فرداً على هذا أقول اننى من الذين يؤمنون بقوة الأدلة القائمة على المؤثرات العاطفية . إذ ليس كل شىء فى هذه الحياة مما يجب

أن يقوم على المادة دون العاطفة . وهذا ما يفهمه خير فهم اولئك الذين وجهت اليهم كلامى فى ذلك الحديث .

مقال الاجبشيان ميل
رد الدكتور يوسف نحاس (بك)

نرجو(١) أن يسمح لنا بالرد على مقال قرأنا ترجمته فى إحدى صحف المساء منقولا عن جريدة « الأجبشيان ميل » تناولت فيه بالطعن مجلس النواب لأنه لم يقر وجهه نظر الانكليز فى ثمن القطن، ورددت فيه ما يذيعونه هنا وهناك من أن رفع الثمن لا يفيد سوى طائفة الملاك الكبار - أو (الباشاوات) كما يسمونهم — وأما الزارع المتوسط والصغير، وأما المستأجرون، فلا يعود عليهم رفع الثمن إلا بالخسارة والجوع . نريد أن نرد على هذا الكلام رداً نتوخى فيه القصد والرفق على خلاف ما سمح الكتاب الأجانب لأنفسهم باستعماله من الألفاظ الجارحة المؤلمة، وكانوا دائما متمتعين بالحرية الكاملة فى نشر المطاعن على المصريين المدافعين عن مرافقهم .

تقول الجريدة « إن زراع القطن يصرون على الحصول على ربح فريد، وانه ما من زارع رشيد ينكر أن السعر الذى عرضته بريطانيا وهو ١٤٫٢٥ ريالا كاف لترك ربح متواضع، حتى إذا راعينا زيادة تكاليف السماد والوقود وما إلى ذلك » .

ونحن نرى من اضاعة الوقت أن نمحض هذا الكلام الغريب الذى نعتقد أن كاتبه نفسه لا يصدقه .. ومن محاسن المصادفات ، أننى خاطبت صباح اليوم أحد تجار القطن مسائلا : ترى ماذا يكون السعر الذى يعرض علينا فى هذا العام؟ فأجاب بأنه لا يمكن أن يكون هذا السعر إلا أقل من الأسعار التى دفعها فى العام الماضى، لأن زيادة أجرة النقل والحلج وثمن الخيش ..الخ لا تغطيها زيادة الريالين التى قررتها الحكومة ... » .

فإذا كان هذا هو حساب التجار ، فهل يكون السعر « فريداً حقاً » ... » ؟

وأما القول بأن الزيادة لا تنفع سوى كبار الملاك أو الباشاوات (!) دون المتوسطين والفقراء، فهل هذا معقول؟ إذا كان لمالك خمسون قنطاراً أو خمسة قناطير ، وباعها بزيادة ريالين كما يبيع من هو أيسر حالا منه خمسمائة قنطار أو ألفى قنطار ، يكون هذا الأخير قد انتفع دون الأول ؟ وأما قولهم إن المستأجر لا يستفيد على كل حال لأنه إذا غلا القطن رفع المالك فئة الإيجار، فهذا أولا لا ينصب على عامنا الحالى الذى نحن فى صدد تثمين قطنه، لأن ايجار هذا العام مربوط من سنة مضت، فلا

---

(١) الوفد المصرى فى ٢٣ اغسطس ١٩٤١

تستطاع زيادته ، رغاية مافى أمر زيادة السعر أنها قد تسمح للمستأجر بدفع ماهو مطلوب منه ، وبهذا يوضع حد للمنازعات والقضايا والمشـــاكل . وثانيا: قد نسى الذين يقولون هذا القول أن معظم الملاك يسلمون أرضهم الآن لا بالإيجار النقدى، بل بالإيجار العينى، أى بأن يدفع المستأجر إلى المالك مقداراً معيناً من محصول الأرض مقابل الإيجار . فهل ارتفاع السعر لاينفع المستأجر الصغير والكبير؟ وماذا يريدون من خلق هذه التفرقة بين طبقات الملاك فى بلد انتظمت العلاقات بين الصغار والكبار فيه على أحسن وجه بفضل ما فطر عليه المصريون من حسن الخلق ، فأصبح الصغير فى ذمة الكبير يرعى مصالحه ويمده بالتقاوى والمال والماشية ؟ ولمصلحة من يريدون بذر بذور الشقاق بين هذه الطبقات، وإحداث مشكلة اجتماعية من أعقد المشكلات التى اقلقت بال أمم كثيرة ،ومصر قد بقيت ناجية منها إلى الآن بفضل الله ؟

مستقبل القطن

لعله(١) من المفيد أن نجيل الطرف فى مستقبل القطن بغية تبديد شىء من المخاوف التى ساورت بعض المسئولين بسبب دخول الحكومة مشترية، ونحن فيما سنكتب، لا ندعى العصمة، فهى لله وحده، ولا نؤكد أن الأمور ستجرى وفق المبادىء الاقتصادية التى تعلمناها ، فإن الحرب الحاضرة قد عصفت بها كما عصفت بغيرها من المبادىء التى كانت تعد دستور العالم المتمدين . على أن الحقائق الثابتة التى سنذكرها لابد أن تؤتى نتائجها المنطقية ، فنقول :

أولا : من المعلوم أنه كان يوجد فى العالم فى كل الأزمنة التى سبقت هذه الحرب، مابين مخزون قطنى ظاهر ومخزون خفى، ما يعادل بين خمسة وعشرين وثلاثين مليون بالة . أما المخزون الظاهر، فهو المخزون فى المستودعات العامة والذى لابد من وجوده لانتظام المعاملات فى مختلف البورصات ، لأن تلك العمليات المؤجلة من بيع وشراء لا تستقيم إلا إذا كانت مرتكزة على بضاعة موجودة فعلا . وأما المخزون الخفى ، فهو ما يدخره كل مغزل من آلاف المغازل المنتشرة فى أنحاء العالم ، وهو مخزون لابد منه ليضمن كل غزال المادة الأولية اللازمة لإدارة أعماله زمنا معقولا .

ولا حاجة بنا الى التدليل على أن هذين المخزونين قد استنفدا الآن بأكملهما، عدا ما لدى أمريكا مما ستستهلكه مغازلها فى وقت غير طويل . فلا بد يوم تضع الحرب أوزارها أن ينصرف هم جميع

(١) الوفد المصرى فى ٢٩ أغسطس ١٩٤١

الغزالين الى شراء مؤونتهم المعجلة ، والى تجديد مخزونهم الخفى ، كما سيتجدد المخزون الظاهر بنفس السرعة لكى تستطيع البورصات أن تستعيد نشاطها . ونتيجة هذا طبعا أن يتكاثر الطلب على القطن بصورة تجعل التزاحم شديداً ، فيرتفع السعر حتما ارتفاعا كبيراً

ثانيا : إن النقد قد تضخم فى جميع الممالك تضخما عظيما ، وقد زادت ديون الدول المتحاربة وغير المتحاربة . وإذا قصرنا بحثنا على بريطانيا المرتبطة عملتنا بعملتها ، فإنها عند إحرازها النصر الكامل ستكون ديونها ثقيلة الى درجة لا تستطيع معها إيفاءها إلا بخفضها قيمة نقدها . وستكون الحال كذلك فى أمريكا نفسها. فلا مندوحة إذن من أن يخفض سعر النقد، أعنى مقدرته الشرائية، حتى يتسنى سد الديون الهائلة المتخلفة من تكاليف الحرب ، وهذا ما جرى لفرنسا التى انتصرت فى الحرب الماضية، فهوى نقدها حتى قارب الحضيض، ولم ينج نقد انجلترا أيضا من الهبوط، هذا فضلا عن كون الدولتين أحجمتا عن دفع ما عليهما من ديون لأمريكا . فإذا لاحظنا أن تكاليف الحرب الحالية ستربى كثيراً على ما كلفته الحرب السابقة ، وأن انكلترا لتضطلع بأكبر حملها نظراً لما تبذله من مجهود جبار، ثبت بالتحقيق أن النقد البريطانى سينخفض وينخفض معه النقد المصرى فترتفع أثمان السلع ومنها القطن. وستنشط المعاملات نشاطا نرجو أن يكون عظيما بعد العهد الذى قطعته انجلترا وأمريكا على نفسيهما بأن يكون من أسس النظام العالمى الجديد الحرية الاقتصادية وتسهيل المبادلات بين جميع البلاد صغيرها كبيرها والمنتصر منها والمغلوب على أمره .

فالقول بأنه سيوضع حد للصعود، قول يتحدى قائله النواميس الاقتصادية الأساسية التى لا تغالب. وهو كذلك قول لا يتفق مع الرغبة العامة فى إعادة النشاط الاقتصادى والرواج الى هذا العالم الذى يئن رازحا تحت الويلات الحاضرة ، وكل أمله أن يخرج منها مرفها عنه، لا مهدداً بالتعاسة وتأبيد الفقر.

فى سبيل مكافحة الفقر فى أمريكا

يتقاضى الفلاح الأجير أكثر من ثلاثة دولارات

نشرنا فى العدد الماضى من « المصور » حديثاً (لمعالى) وزير الشؤون الاجتماعية قال فيه : إن الحكومة عاكفة على دراسة الوسائل المؤدية لإنقاذ عمال الزراعة وصغار الفلاحين من براثن الغلاء ، أسوة بطوائف العمال وصغار الموظفين . وننشر اليوم رأياً قيما لحضرة الدكتور يوسف نحاس (بك) سكرتير النقابة الزراعية المصرية العامة فى حل هذه المشكلة:

إن مشكلة(١) الفلاح مشكلة أبدية تعاقبت عليها السنون دون أن تتحسن، بل زادت سوءاً على

(١) المصور فى ٧ نوفمبر ١٩٤١

سوء . وهى فى رأيى لا يمكن أن تحل بالنظريات، بل لا بد من علاج عملى يمكن الفلاح من أن يعيش على الأقل كما يعيش حماره أو جاموسته .

وعندى أن العلة الرئيسية لهذه الحالة التعسة هى أن نظام الاستغلال الزراعى فى القطر المصرى لا يسمح بأن يعطى الفلاح الأجير أجراً يمكنه به أن يعيش فى أبسط أشكال المعيشة الانسانية . فهذا الاستغلال تنقصه عندنا ثلاثة عوامل هامة لكى يسير على نمط ما يسير عليه فى البلاد الزراعية الراقية .. وأول هذه العوامل وأهمها اتخاذ الوسائل العلمية والعملية لكى يؤتى الفدان من الغلة ما يجب أن يؤتيه . فما لا شك فيه أننا لا نحصل من جميع الأصناف التى نزرعها على أكثر من ٦٠ ٪ مما يجب أن نحصل عليه إذا زرعناها بالطريقة المتقنة ، سواء فى ذلك مكافحة الآفات الزراعية وتنظيم وسائل الرى والعناية بالعمليات الزراعية التى ما نزال فيها متأخرين .

ويؤسفنى أن أقول إن جميع المجهودات التى بذلت فى سبيل ترقية فن الزراعة، سواء من وزارة الزراعة أو من الهيئات الزراعية المختلفة، لم تأت للآن بنتيجة مرضية تحقق الغاية التى ننشدها ، لأنها فى الواقع وليدة سياسة الارتجال .

* * *

ومن العوامل التى تنقصنا لتحقيق هذه الغاية تنظيم أسواقنا لتصريف الحاصلات. وهذا ما لا نكاد نحس له وجوداً ، إذ ليست لدينا سياسة زراعية اقتصادية ثابتة ، حتى أصبحت الحاصلات المصرية على مختلف أنواعها تخرج من يد الفلاح بثمن يقل كثيراً جداً عن قيمتها الحقيقية ، والفرق يستولى عليه الوسطاء الذين لا رادع لهم ولا حد لجشعهم .

أما ثالث تلك العوامل ، فهو تنظيم التعاون الزراعى بمختلف صوره مما سبقتنا إليه حتى أصغر دول أوربا ، نأتى هناك بالعجائب والمعجزات ، فى حين أن معظم الملاك عندنا لا يستطيعون القيام بنفقات زراعتهم إلا وهم مرهقون بالديون .

* * *

فما دامت هذه العلل كلها قائمة ، فلا سبيل لحل هذه المشكلة الأبدية حلا معقولا . وأؤكد أننا لو أردنا أن نرفع أجرة العامل الزراعى فى مصر ، لا الى مثلها فى البلاد الأخرى كأمريكا حيث يتقاضى الفلاح الأجير يومياً ثلاثة دولارات أو أكثر — بل الى عشرة قروش فقط ، وهو الآن لا يتجاوز أجره قرشين ونصفا أو ثلاثة قروش ، لكانت النتيجة الطبيعية لهذه الزيادة القضاء على معظم الملاك بالعجز والافلاس .. ومن هنا يمكن القول بأنه لا علاج لتلك المشكلة الأبدية إلا إذا أتيح لنا رجال يتوفرون على دراستها ودراسة غيرها من المشاكل بكفاية واخلاص ، ويعيدون تنظيم جميع نظمنا الاقتصادية والزراعية ، ولا غضاضة ولا عيب فى أن نستعين بغيرنا من الخبراء الذين قاموا بهذا التنظيم فى البلاد الأجنبية ليشيروا لنا الطريق ، ثم نتولى بعد ذلك أمرنا بنفسنا .

فتلك هى السياسة الحكيمة الوحيدة التى تضمن للفلاح المصرى أن يعيش عيشة انسانية ، أو على الأقل عيشة الحيوان الراقى ، وذلك أضعف الإيمان .

الحماية الجمركية

كانت مناظرة(١) ممتعة فى مجلس النواب بين قطبين مبرزين من أقطاب الاقتصاد والمال والقابضين على ناصية البيان ، لو انها جردت من بعض المغامز ، لعدت من أروع المحاضرات العلمية فى كبرى الجامعات ، دارت بين (صاحب الدولة) اسماعيل صدقى (باشا) و (صاحب المعالى) مكرم عبيد (باشا) فى أهم معضلاتنا الاقتصادية ، واخصها معضلة الحماية الجمركية والمشكلة العالية .

وان اختلف القطبان فى وجهات النظر ، فلا اخالهما الا متفقين فى الغاية وتحقيق الخير للبلاد ، وإذا جاز لى ، وأنا من المشتغلين بهذه الشؤون ، ان ادلى برأيى المتواضع فى المعضلتين الآنف ذكرهما لقلت :

أولا : فى شأن الحماية الجمركية ، ان مصلحة مصر هى بين الابقاء والالغاء ، بحيث لا تفتح ابوابنا على مصاريعها لكل سلعة ، ولا توصد بالحماية فى وجه كل سلعة . فالمقياس الذى تقاس به رسوم الحماية الجمركية يختلف فى كل حالة ، اما الصناعات الناشئة ، التى لها من الحيوية ما يؤهلها للنمو والازدهار ، فلابد من جعلها فى مأمن من المزاحمة القتالة . واما المواد التى تعوزنا ، وليس لنا من المؤهلات ما يمكننا من إنتاجها عندنا إنتاجا اقتصاديا سديداً ، فيجب تخفيف الرسوم عنها أو الغاؤها بتاتا ، لأن الصناعات القائمة الآن على قدمين ثابتتين ، خليقة بالتعضيد بواسطة رسوم جمركية تفرض بالقدر الذى يقتضيه الدفاع عنها . اما ان تتلبس هذا الدفاع بذرائع أخرى كالاعانات ، مثل تلك التى كانت تغدقها اليابان قبل الحرب على مصانع الغزل والنسج لتغرق أسواق العالم بمنسوجاتها القطنية الرخيصة ، أو مثل تلك التى تمنحها الولايات المتحدة الآن لمصدرى قطنها إلى الخارج ، فلا اراها محققة للغاية ولا مشجعة على الاجتهاد ، فضلا عما فيها من إرهاق مالية الدولة .

وزبدة القول ان كل حالة لها حكمها الخاص ، وعلاجها الذى يجب ان يباشره النابهون من رجال الاقتصاد والمال بعد البحث والتمحيص ، مستوحين مصلحة مصر وحدها .

وأما ما قيل من أن الحماية الجمركية تسبب إرتفاع الأثمان فتضام الطبقات الفقيرة ، فيعارضه بقوة ما هو ثابت مقرر من أن تلك الطبقات ستبقى فى الفقر ان لم تقم فى البلاد نهضة صناعية ، إذ أن الصناعة وحدها هى التى ترقى بالعامل إلى المستوى الإنسانى الكريم بفضل أجورها المرتفعة .

---

(١) الأهرام فى ١٢ مارس ١٩٤٥

ومتى بلغ عامل الصناعة هذا المستوى ، بلغه حتما العامل الزراعى. لأن هذا الأخير يهجر حقله ولياً وجهه شطر الصناعة، الا إذا حسن صاحب المزرعة أجره. وهذه القاعدة ثابتة من تجارب الماضى.

على أن لحماية الجمركية إذا وضعت فى محلها، قد ينجم عنها عكس ما يخشاه المتخوفون . وقد ذكر لى صديق البحاثة المدقق (حضرة صاحب العزة) حسين فهمى (بك) فى سياق حديث دار بيننا فى هذا الشان أن الرسوم المرتفعة التى وضعت على الأحذية الأجنبية، شجعت المصريين على التوسع والاتقان فى صنعها ،فهبطت أسعار الأحذية إلى نصف ما كانت عليه قبل ارتفاع الرسوم. ومهما يكن من شىء، فلا يجادل أحد فى انه خير للعامل ان يكسب كسبا طيبا فينفق منه ما يقضى حاجته بأسعار مرتفعة ،من أن ندعه يعيش فى العاقة وينقد أجراً زهيداً لا يبلغه الكفاف، حتى فى حالة انخفاض الأسعار.

قيل أيضا إن الحماية الجمركية تحول دون ورود السلع الأجنبية، فينجم عن ذلك إمتناع البلاد الأجنبية عن شراء ما تريد مصر أن تصدره من منتجاتها . قد يكون هذا الاعتراض وجيها إذا إتبعت مصر مذهب الاستكفاء الذى طبق قبل الحرب فى بعض البلدان مثل ايطاليا ، ولكن هذا الخوف ينتفى اذا ابتعدنا عن تلك السياسة العقيمة ،واتبعنا ما نشير به من قصر الحماية على مقومات الاقتصاد القومى . فما ذا الذى يعيب على مصر أن تجهد فى التوسع فى صناعة الغزل والنسج بحيث تستطيع أن تستفد من أقطانها ما يوفر الكساء لأهلها وللبلدان المجاورة ؟ وهل فى هذا التصرف، الذى ينطبق كل الانطباق على قواعد المنطق، ما ينفى حجر عثرة فى سبيل تصريف الفائض عن مخازننا من القطن فى مختلف الممالك ، وفى مقابل ذلك لنا احتياجات عدة نستوردها من تلك الممالك ؟

فالذى نطالبه علاجا لهذه المعضلة، ان يتوفر (صاحب المعالى) وزير ماليتنا ورجاله المتخصصون ومن يرى الاستعانة برأيهم من أهل الذكر على درس كل حالة من الحالات التى تطبق عليها الرسوم درسا وافيا لتقرر على هداه .

وأما المسألة الثانية أى المشكلة العمالية فسأفرد لها كلمة أخرى .

تمويل محصول القطن

اقتراح للدكتور يوسف نحاس (بك)

قدم[1] الدكتور يوسف نحاس (بك) إلى لجنة تصريف محصول القطن الجديد وتمويله - اقتراحا فى شأن تمويل المحصول ، وذلك بسبب تعذر شهوده اجتماعها القادم لمناسبة سفره إلى الخارج .

---

(١) الأهرام فى ٦ يوليو ١٩٤٥

ويرمى هذا الاقتراح إلى أن تعقد الحكومة قرضا بمبلغ ٣٠ مليون جنيه أو ٤٠ مليونا بفائدة قليلة ، ولمدة خمس سنوات ، وهى المدة التى يقال إن السوق القطنية ستظل خلالها خاضعة للرقابة ولقيود النقل البحرى ، وذلك إذا رئى زيادة ١٠ فى المئة على ثمن محصول القطن الجديد إجابة لطلب الزراع، بسبب زيادة نفقات الإنتاج فى هذا الموسم . ولأن القطن، حتى مع هذه الزيادة، يظل أرخص المحصولات ، فى حين أنه من السهل تصريفه لشدة الحاجة العالمية إليه إذا رفع الضغط الواقع على سوقه .

ويرى الدكتور نحاس (بك) أن القرض المشار إليه آنفا سيغطى فى سهولة ، حتى إذا كانت فائدته ٢٫٥ ٪ ، لأن سحب مثل هذا المبلغ من التداول يساعد على امتصاص جزء يذكر من النقد الزائد الذى يؤدى إلى غلاء المعيشة . وبذلك لا تحرج الخزانة بتعطيل احتياطيها زمنا طويلا ، إذا فرض أن تصريف القطن الذى تشتريه الحكومة سيكون بطيئا ، وهكذا يقضى على المناورات التى ترمى إلى الضغط على ثمن محصول البلاد الرئيسى .

القطن والمانشستر جارديان

غريب(١) حقا من « المانشستر جارديان » تساؤلها : هل يكون لإلغاء رسم الإصدار على القطن ولإلغاء لجنة التنسيق القطنية أثرهما فى الصادرات وفى رفع الأسعار ؟ أما رسم الإصدار فبديهى أن التاجر الذى يشترى من المنتج يدخل فى حسابه عند تحديد الثمن جميع المصاريف ، ومنها ذلك الرسم . فبزواله لا يحتسب ضمن تلك المصاريف . وفائدة ذلك عائدة إلى المنتج ، وهذا ما توخته الحكومة إذ محت نهائيا ، تاوة مخالفة للقواعد الاقتصادية السليمة .

وأما إلغاء لجنة التنسيق، فمعناه الصريح الواضح إطلاق حرية المعاملات التجارية ، وفك ما كبلت به من قيود وأغلال جعلت سوقنا القطنية شبه محتكرة لتلك اللجنة ، تتحكم فى البيع والشراء ودفع قيمة الصفقات والنقل ... إلخ . فمن ذا الذى يشك فى أن إزالة هذه العقبات مقترنة بحرية التعامل وبالوعد بتوفير وسائل الشحن إلى سائر البلدان، سينشط حركة خروج محصولنا إلى المستهلكين المتلهفين إليه . ومن ثم إلى وضع الأسعار فى مستواها التجارى الحق الذى يحدده ناموس العرض والطلب ؟

لقد أصبحت مصر بموجب الاتفاق الأخير الموفق حرة فى بيع قطنها مباشرة الراغبين فيه ، لا بوساطة لجنة التنسيق ، لا سيما وأن الحكومة البريطانية قطعت عهداً على نفسها بأن لا تشترى إلا بقدر حاجة مغازلها ، وألا تبيع شيئا منه لممالك الأخرى . وهذا توسيع لنطاق المعاملات يرجى

(١) الأهرام فى ٣٠ سبتمبر ١٩٤٥

منه خير كبير ، وإن لم يكن عوداً إلى حريتها المطلقة ما دامت الحكومة البريطانية هى التى تتولى الشراء لحساب مغازلها وفقا لنظام اقتضته ظروفها المحلية التى لا تحكم لنا فيها .

من ذلك كله يرى أن تساؤل « المانشستر جارديان » هو من باب تجاهل العارف . ولا مغزى له سوى أنها تظن أن هناك عوائق خفية ستقام فى سبيل قطننا على أننا نجل الحكومة البريطانية عن مثل هذا الذى يدخله تساؤل الجريدة فى وهم المصريين ، وقد راجت به أخيراً إشاعات مغرضة من مصادر غير مصرية تقول إن الإنكليز مصممون على الحيلولة دون ارتفاع أسعار قطننا . وإننا نربأ بالحليفة أن تحارب المنتج المصرى فى ساعة هى قوام حياته ، وقد أنفق فى نتاجها نفقات باهظة ، حتى كلفه جنى قنطار القطن الواحد أكثر من جنيه ، ناهيك بما تحمله من مصاريف أخرى فادحة . والقطن بأسعاره الراهنة أرخص المحاصيل الزراعية ثمنا ، وتكاليف المعيشة بمصر قد بلغت حداً جاوز الطاقة .

ونتوجه فى ختام هذه الكلمة برجاء إلى من يشرفون من البريطانيين على شؤون القطن ، أن يستوحوا سياسة الصداقة والعطف حيال مصر وأن لا يكدروا صفوها جريا وراء مطامع لا تقرها بحال الحكومة البريطانية .

ايضاح لمركز قطننا

عسير(١) على الباحث الذى يستقرئ التطورات الاقتصادية العالمية أن يقطع برأى فيما ستستقر عليه . فليست النظريات التى يطالعنا بها الكتاب إلا رجما بالغيب ، وتكهنات قد يحققها الغد وقد يأتى بنقيضها .. حالة تبلبل واضطراب من الطبيعى أن تحدث فى نفس رجال الأعمال وجوماً وإحجاماً ، من مظاهرهما البارزة ما نشهده الآن فى سوقنا القطنية .

لا يختلف اثنان فى أن العالم بأسره فى أمس الحاجة إلى الكساء ، وأن الموجود من قطننا لا يسد بعض تلك الحاجة ، أولا : لأن المستودعات العمومية فى جميع بلدان الاستهلاك تكاد تكون خلواً من المصطلح على تسميته « بالمخزون الظاهر » . وكانت البورصات تذيع قبل الحرب نشرات أسبوعية تبين مقدار كل صنف منه . ثانياً : لأنه لم يعد عند الغزالين جميعاً شىء يستحق الذكر مما يعرف « بالمخزون غير الظاهر » ، وهو القطن الذى يحتفظ به كل غزال لضمان مؤونة غزله لعدة أشهر . ثالثا : لأن معامل النسج والمتاجر الكبرى والصغرى فى كل أنحاء العالم قد استنفدت الكميات الضخمة التى كانت لديها من مختلف المنسوجات القطنية . رابعا : لأن الناس قد استنفدوا أيضا ما كان مدخراً عندهم

(١) الأهرام فى ١٤ أكتوبر ١٩٤٤

من ملابس أبلاها طول استعمالها وتعذر تجديدها . ولا نكون مغالين إذا قلنا إن جملة تلك المخزونات من قطن خام ومنسوج تقدر بما يربى على ثلاثين مليون قنطار .

أما ما تستطيع مصر تقديمه للعالم سداً لحاجته الملحة فهو مكون أولا : من الفضلة المتخلفة من السنوات الماضية، وقد بولغ فى تقديرها. وأرجح أن الجرد الذى تقوم به وزارة المالية الآن سيظهر أنها قد لا تجاوز السبعة الملايين . وثانياً : من المحصول الحالى ، وقد قدرته وزارة الزراعة تقديراً أوليا بنحو خمسة ملايين .

ويلاحظ أخيراً أنه لا بد لانتظام الأحوال فى تجارة القطن وصناعته ، أن تجدد المخزونات الظاهرة وغير الظاهرة من قطن خام وأقمشة قطنية ، على النحو الذى كانت عليه قبل وقوع هذه الأزمة ، أو ما يقرب منه .

فالمركز الفنى إذن يجعل من قطننا سلعة عزيزة مرغوباً فيها إلى أقصى حدود الرغبة . ويظهر بجلاء أنه لولا الضغط العنيف الواقع على تصريف محصولنا وتمويله، والظروف المضطربة التى تسود المعاملات، لكانت أسعاره اليوم فى أعلى مستوى .

على أننا لا نكتب لنطلب أسعاراً مماثلة للتى أعقبت الحرب الماضية ، لأن المغالاة فى الصعود قضى إلى رد فعل نزولى مبالغ فيه أيضا ، وقد انصرف بعض عملائنا عن أقطاننا . من أجل ذلك كنا من المشيرين بعدم فتح البورصة الآن، تفادياً من أن يندفع الناس فى مضاربات جنونية . وإنما نحن نكتب للذين يقولون بنية سليمة أو مغرضين إن البوار سيصيب بضاعتنا إذا طلبنا لها ثمناً يتكافأ مع تكاليف الإنتاج الفادحة وغلاء المعيشة فى مصر .

ومن إخلاص النصح لأولئك القوم المحبذين للضغط على سوقنا أن نذكرهم بأنه سيكون لهذا الضغط رد فعل عكسى يوم تزول أسبابه . وهى زائلة لا محالة . وأنهم سيكونون هم أنفسهم أول العاملين على تهور الأسعار ، وليس الذى حدث عام ١٩١٩ بغارب عن بالهم . فقد أراد اللنكشير آنئذ أن يقف فى سبيل ارتفاع الأسعار بإحجامه عن الشراء . وقد لبث محجما إلى أن وصل القنطار إلى مئة ريال ، فهلع الغزالون البريطانيون ، وتهافتوا على الشراء حتى أوصلوا القنطار إلى مئتى ريال !

ولكن متى أفاد الناس من عبر الماضى ؟

أحاديث الانذار

أسعار القطن ومستقبله ؟!

حديث قيم للدكتور يوسف نحاس (بك)

سكرتير عام النقابة الزراعية

... مهما تعالت الصيحات (١) فى مصر إلى إنشاء الصناعات، فان القطن سيظل هو المحصول الرئيسى الذى ينهض عليه الاقتصاد القومى .. ومهما تعددت جهود الحكومة لتنمية مصادر الثروة الأهلية فى البلاد ، فإن القطن سيظل على الدوام هو المصدر الأول لثروة مصر !

وقد جرى لأحد مندوبى «الانذار» بالقاهرة حديث مع (صاحب العزة) الدكتور يوسف نحاس (بك) حول أسعار القطن والمشاكل المعقدة التى ترتبت على عدم تصريفه فى الأسواق العالمية بسبب الحرب وقيود التصدير نسجله فيما يلى :

قلنا : ما رأيكم فى أسعار القطن هذا العام ؟

أجاب : إن الحكومة قد توخت مزيد الحرص فى تحديد سعر القطن . ولو انها كانت استجابت لشكاوى الأهلين المنتجين — وهم فيها على حق صراح — أظن أنها كانت تكون أسخى فى الزيادة التى جعلتها عشرة فى المئة فقط ، عن أسعار العام الماضى .

إن تكاليف الانتاج قد بلغت حداً مرهقا .. وربما لم نكن عندما بحثنا مسألة الأسعار فى المجلس الاستشارى للقطن ، قد تبينا مدى ما بلغته هذه التكاليف من الارتفاع ! ويكفى أن تعلم أن مصاريف جنى القنطار الواحد قد زادت على جنيه مصرى ، ولم يدخل فى ذلك أجرة « الفرز » . وهكذا قل فى جميع التكاليف ، بحيث لا أبالغ ان قلت انها قد زادت على أكثر من ٢٥ فى المئة عن مثلها فى العام الماضى . .

إننى لا أفهم معنى لتذمر الانجليز من هذه الزيادة . فلو أنهم نظروا للحقيقة، لعلموا انهم يأخذون قطننا بثمن زهيد أو « بتراب الفلوس » ، فهم يحكمون على الأحوال عندنا على ضوء ما هو حاصل عندهم ، حيث لم تزد تكاليف المعيشة هناك ولا الأجور إلا بنسبة ضئيلة ، إذا قورنت بما وصلت اليه عندنا لتبين إلى أى حد نحن مرهقون !

---

(١) الانذار فى ١٤ أكتوبر ١٩٤٥

وإذن . فمن الظلم أن يطبقوا علينا ما يطبقونه فى بلادهم التى لم تحترق بنار الغلاء الفادح مثلنا. ونحن قد عجزنا عن وضع حد لارتفاع كل شىء ، وغلاء الحاجيات بسببهم هم . . لأنهم والجنود الأمريكان كانوا ينفقون بلا حساب ، وبذلوا للعمال أجوراً لم يكونوا ليحلموا بها ، فضلا عما كانوا يصرفونه فى جميع شؤونهم عندنا .. فهم السبب فى الغلاء .

ويمكننى على ذلك أن أؤكد بأن المصريين ببيعهم القطن بالأسعار الحالية، سيكونون أسوأ حظا مما كانوا فى الأعوام الماضية .ويجب أن نلاحظ ان القيظ الشديد هذا العـــام قد أضر بالمحصول ، وليلنا على ذلك تقدير وزارة الزراعة الرسمى الذى أذيع أخيراً .. هذا من جهة انصاف المنتجين، أما من جهة تطبيق القاعدة الأساسية لجميع المعاملات ــ قاعدة العرض والطلب ــ فلا جدال ان إحتياج العالم إلى قطننا ، بل إلى ثلاثة أمثاله ، كان من شأنه أن يصعد بأسعاره إلى حد جنونى لا أريده لبلادى ، لأننى أعلم تأثير رد الفعل الذى يمتد إلى عدة سنوات ، لو كانت المعاملات حرة بيننا وبين عملائنا فى أنحاء العالم . أما تطويق مصر اقتصاديا بذلك الطوق الحديدى الذى صنعته بريطانيا فهو تعسف موغر لصدور المصريين .. على اننا نحمد الله على كل حال ، لأن الحكومة البريطانية قد وصلت مع وزير مالية (معالى) مكرم عبيد (باشا) ، إلى ذلك الاتفاق الأخـــير فيما يخص بالغاء لجنة تنسيق القطن ــ لأنه اتفاق ان لم يحقق الحرية المطلقة ، التى هى من حقنا بغير نزاع . . إلا انه على كل حال يجعل تصريف محصول القطن أسهل، وأسعاره أعدل مما كان يراد بها.. والعياذ بالله !

قلنا : إن « بعضهم » يصرح بأن مسألة القطن مسألة سياسية . وأن ارتفاع أسعاره مرهون بتيارات السياسة ــ مداً وجزراً ــ فما قولكم ؟

فابتسم الدكتور نحاس (بك) وقال : اننى لا أعرف شيئا من السياسة ، وقد طلقتها عقب الثورة المصرية عندما اختلف الزعماء الذين كانوا الرعيل الأول للمجاهدين الوطنيين فيما بينهم لمسائل شخصية ، مع أن الموقف كان خطيراً.. ولكن على الرغم من ذلك ، أستطيع أن أقول انه اذا كانت مصر تكن لحليفتها أحسن العواطف وأخلصها ، كما أثبتت التجارب ذلك . . فإنه اذا دخل فى روع سواد الأمة ، وهم منتجو القطن ، بأن هناك محاربة لأسعار قطنهم ، فإن هذه العواطف لا تلبث أن تمتزن لم تنقلب إلى العكس !

أقولها بصراحة .. كلمة صادقة ، بأنى لا أتصور حكومة محنكة كالحكومة البريطانية ، ترى من سداد الرأى الخلط بين السياسة والاقتصاد ، أو بين أمرين لا علاقة بينهما .. فالقطن شىء والمطالب القومية وأهداف مصر الوطنية شىء آخر... ولا صلة بينهما .

قلنا : وهل تنصحون بتحديد زراعة القطن هذا العام ؟ وما رأيكم فى مستقبله ؟

أجاب : كنت دائماً من محبذى « الدورة الثلاثية » فى الزراعة ــ التى هى زراعة الثلث للقطن والثلثين لباقى المحاصيل . وقد شرحت الفائدة التى تجنيها البلاد من هذا النظام فى المؤتمر

الزراعى الذى عقد أخيراً . وأتمنى للبلاد أن تجعل هذا النظام أساس سياستها الزراعية ، ولكنى أخشى أن الاعتبارات التموينية قد تضطر الحكومة للإحتفاظ بالنسبة المقررة فى الموسم الحالى . على أننا لو عنينا بزراعة الحبوب وخدمتها ، ويسرنا للزراع الحصول على الأسمدة الكافية ، لأمكن أن نجعل نظام « الدورة الثلاثية » ساريا ، مع حصولنا على نفس النتيجة من حيث غلة الأرض التى تزرع الحبوب ، ولا سيما أن النظام الحالى قد أنهك الأرض وجعل محصولها آخذاً فى الازدياد لا فى النقصان !

أما الخوف على مستقبل القطن ، فلا أرى له موجبا . خصوصا إذا عملت الحكومة على توسيع نطاق الصناعة القطنية وتعضيدها . إذ لا يرجى لمصر مستقبل اقتصادى زاهر ، إلا اذا نمت فيها صناعة غزل نصف محصولها على الأقل ؛ فتتغلب بذلك على جميع الأزمات التى كانت تعانيها فى الماضى !

وختم نحاس (بك) كلامه قائلا :

إذا خلصت نيات الأمم ، فإن طبيعة الأمور ستجعل العالم كسوق واحدة لا أسوار فيها ، ولا قيود لها ، وبذلك يتوزع الانتاج بينها بالتناسب ، ويروج قطننا فى العالم تبعا لقاعدة العرض والطلب . والأمم كلها فى حاجة للقطن المصرى . ! حاجة هى نتيجة حرمانها منه أكثر من ستة أعوام قضتها فى صراع عنيف ! .

أمر جديد فى سوق البذرة

فى كلمة(١) نشرتها لى « الأهرام » يوم ١٥ من الشهر الحالى تحت عنوان «ماذا فى سوق البذرة» أوضحت ما يعرفه جميع المطلعين على شئون هذه السوق من انها مستباحة لفريق صغير العدد هنا وفى هول ، يعملون فيها ما يشاءون من غير حسيب ولا رقيب . وأوردت أرقاما قاطعة للدلالة على أن مركز البذرة الاحصائى فى منتهى المتانة ، إذ لم يعد باقيا على ذمة التصدير ، إلى أن يرد المحصول الجديد أكثر من ٣٣٦,٠٠٠ أردب .

وسرنى كثيراً ما علمته من ان (حضرة صاحب المعالى) وزير المالية اهتم لهذه الكلمة ، وطلب من أحد الاخصائيين الأفاضل تقريراً عنها جاء فى جملته مصداقا لما ذكرته فى كلمتى الآنف ذكرها . فعسى ألا تمنع (معاليه) مشاغله العظيمة من ايلاء هذا الشأن ما هو جدير به من عنايته .

على أننى أرى من واجبى ان الفت النظر إلى أمر جديد لا يخلو من الغرابة ، لأنه يعيد إلى الأذهان

(١) الأهرام فى ٢٩ إبريل ١٩٣٩

ما جرى فى تلك السنة التى تورط فيها فريق من المصريين فى شراء البذرة اعتماداً على الاحصاءات الرسمية ، وكانت تؤكد ان الباقى من هذا الصنف مقدار قليل جداً. فلما أتموا مشترياتهم، أخرجوا لهم تصحيحاً للمخزون زاده نصف مليون أردب . . . فكانت هذه الزيادة المفاجئة نكبة تحمل أذاها الشديد أولئك المصريون ، وما زال الناس جميعهم يذكرونها .

وها نحن أولاء نرى اليوم تجدداً لتلك المناورة التى يكثر، ويا للأسف ، تكررها. فقد نشرت « الكورييه دى بورص » بعدد ٢٨ أبريل الحالى انه بمراجعة ما تصدر من كسب بذرة القطن من أول سبتمبر الماضى، ظهرت زيادة قدرها ٢٧٫٢٧٤ طنا . ومعنى ذلك ان الاستهلاك المحلى الى الآن لا يقل عن مثله فى العام الماضى إلا بنسبة سبعة فى المئة فقط ، وكنا فى مقالنا السابق قد حسبنا له نقصاً بالغا ٦٠٠ ألف أردب ، فاتضح من هذا التصحيح ، الذى جاء بعد خراب البصرة ، أن عجز الاستهلاك المحلى بالمقارنة إلى العام الماضى قد لا يجاوز ٢٥٠ ألف أردب إلى نهاية الموسم . وعلى أثر هذا التصحيح المدهش ، صعدت السوق فى جلسة واحدة اليوم صعوداً محسوساً ، فتأمل .

فإلى متى هذا التسامح فى مرافقنا الاقتصادية ؟ وهل من سبيل إلى وضع رقابة قوية تقف فى وجه المتلاعبين ؟

المركز الاحصائى للقطن الامريكى

إستعرضنا(١) المركز الفنى للقطن المصرى وأثبتنا بالأرقام ان الموجود منه لا يفى بالحاجة العالمية، إذ أن الاستهلاك وتجديد المخزونات الظاهرة وغير الظاهرة من قطن خام وأقمشة قطنية يتطلب ما يربى على ثلاثين مليون قنطار ، فى حين أن محصول الموسم الحالى مضافا اليه الفضلة المتخلفة من المحاصيل السابقة لا تتجاوز جملته ١٢ مليون قنطار .

وقد يتوهم البعض انه يستطاع سد العجز من الأقطان الأمريكية الطويلة الشعرة، وهذا وهم محاطى.. اذ بالرجوع إلى الاحصاء الرسمى، يظهر ان المتبقى فى أمريكا من القطن الذى طوله بوصة و ١/٨ الى آخر أغسطس سنة ١٩٤٥ هو ثلاثمئة ألف بالة مقابل تسعمئة ألف بالة فى آخر أغسطس سنة ١٩٤٤ فيكون الاستهلاك قد استنفد بين ذينك التاريخين تسعمئة ألف بالة من المخزون القديم ، علاوة على ما نتج فى الموسم ١٩٤٤ — ١٩٤٥ من تلك الأقطان الطويلة التيلة .

فكيف يتسنى تغذية المغازل التى سيزداد حتما عملها بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، وليس أمامها الا ثلث الفضلة التى كانت موجودة فى العام الماضى ؟

---

(١) الأهرام فى ٢١ أكتوبر ١٩٤٥

والمحصول الأمريكى فى الموسم الحالى هو أصغر محصول عرف منذ عدة سنوات. فقد قدرته الحكومة فى التقدير الثانى بأقل من تسعة ملايين وثلاثة أرباع المليون مقابل ١٢ مليونا وربع مليون الموسم الماضى. ومعلوم انه فى السنين التى يأتى فيها المحصول ضئيلا يكون أكثر العجز من نصيب الأقطان الطويلة الألياف لأنها أكثر تأثراً بعوامل العجز الطبيعية من حيث الكمية وجودة الصنف. وقد كتبت جرنال أف كومرس (الجريدة التجارية) الأمريكية ان الغزالين قلقون لقلة الرتب العالية من القطن. وهذا يفسر ما بلغته أسعارها من ارتفاع فى الأسواق الامريكية. فجلى اذن أن الألياف الطويلة، سواء فى مصر أو فى امريكا، مقصرة عن تلبية افتقار الناس الى الكساء فى جميع أنحاء العالم بسبب نفاد كل مدخر من الملابس فى بيوتهم وفى المستودعات والحوانيت. فاذا نصدينا الآن للقطن الأمريكى العادى (مدان فير) وجدناه هو أيضا أقل من أن يغذى المعامل العالمية يوم تستعيد نشاطها، وهى جادة فى استعادته.

فإن المخزون منه الى أول أغسطس ١٩٤٥ لا يزيد على ١١ مليون بالة. وقد قدر المحصول الجديد بتسعة ملايين وثلاثة أرباع المليون كما أسلفنا، وهى لا تكاد تكفى لسد الحاجة المحلية فى أمريكا وحدها لمدة عام. فليس أمام العالم سوى احد عشر مليونا من المخزون القديم، ومنه الردىء الذى لا يصلح للغزل، والتالف من تقادم العهد عليه.

فما تقدم يرى ان المركز الاحصائى للقطن الأمريكى العادى والطويل الشعرة سواء، ليس بأحسن من مركز قطننا المصرى، خلافا لما يظنون به المغرضون. وربما كان قرار الحكومة البريطانية الخاص بتعطيل بورصة ليفربول الى امد طويل مبعثه هذا المركز الذى تبينه، فخافت ان يفضى اطلاق حرية التعامل الى صعود كبير قد صممت هى على مقاومته. ولكن هل تستطيع أقوى الحكومات ومقامة النواميس الاقتصادية زمنا طويلا؟

لتسهيل تصريف قطننا

تلقينا(١) الكتاب التالى من حضرة الاقتصادى الكبير الدكتور يوسف نحاس وهو:

الى الذين يدعون ان ارتفاع سعر القطن المصرى هو المعطل لتصريفه نوجه السؤال التالى:

هل اذا خفضنا سعره، مع قيام جميع العراقيل الحائلة دون خروجه من مصر، نكون عملنا عملا منتجا؟

ان لملك العراقيل ليست سراً مطويا. وعند وزارة المالية وعند التجار المصدرين ما يثبت ان

(١) المقطم فى ٧ نوفمبر ١٩٤٥

الطلبات كثيرة جداً ، ولكنها ترتطم جميعاً بصخرة العراقيل التى يقولون ان الذى خلقها هو استعاض البريطانيين المشرفين على شؤون القطن من زيادة العشرة فى المئة على سعر العام السابق غير ملقين بالا إلى زيادة التكاليف التى لم تعوض العشرة فى المئة الا جزءاً منها. ولا إلى المركز الاحصائى لقطننا وللقطن الأمريكى كذلك ، ولا سيما الطويل التيلة منه ، ولا الى تلهف العالم لشراء قطننا .

فالموقف واضح جلى ، ولا علاج له فى رأيى سوى اعتمادنا على وسائل الدفاع السلمية حتى لا تستباح مرافقنا. والوسيلة المثلى هى التى تشرفت بعرضها على (معالى) وزير المالية بتقرير قدمته بتاريخ ٢ يونيو الماضى ومؤداها ان تعقد الحكومة من فورها قرضاً داخليا بثلاثين مليون جنيه إلى أربعين مليونا بفائدة سنوية بين ٢ و ٢½ فى المئة ولمدة سبع سنوات، على أن يكون الاصدار على ثلاث دفعات يعين وعد كل منها وفقاً لاحتياج الخزانة الى المال اللازم لدفع ثمن المشتريات الحكومية، ويستهلك الدين فى مدى خمس سنوات تبدأ بعد مضى عامين على تاريخ الاقتراض ، وتعلن الحكومة انها لا تبيع ما اشترته من محصول هذا العام الا مقسطا على خمس سنوات بمعدل خمس الكمية سنويا . وانها سترقب حالة الاستهلاك العالمي فى غضون هذه المدة ، فتحدد المساحة القطنية فى كل عام على أساس مقدر .

إن فى هذا الاجراء تسهيلا عظيما لتصريف المخزون القديم، وخدمة لغزالى العالم المتعطشين لقطننا والممنوعين من الحصول عليه ، بأن تحتفظ لهم مصر بهذه المادة العزيزة الى أن يأذن الله فتزول العوائق الحائلة دون وصولها اليهم. وانى لمغتبط بأن (معالى) وزير المالية أخذ بفكرة القرض. فالبدار البدار والله الموفق .

أحاديث الاخوان المسلمين

شؤون مصر الاقتصادية والمالية

مع الاستاذ الكبير الدكتور يوسف نحاس (بك)

دار بين (١) (صاحب العزة) الدكتور يوسف نحاس (بك) الاقتصادى الكبير وبين مندوبنا حديث فى الشؤون الاقتصادية التى تشغل البال فى الوقت الحاضر ننشره فيما يلى :—

بورصة عقود القطن

ـ ما رأيكم فى بورصة عقود القطن ، وهل ترون استمرار تعطيلها أو اعادة فتحها ؟

(١) الإخوان المسلمون فى ١٢ مايو ١٩٤٦

— لكى يمكن إبداء الرأى الصحيح، يجب أولا أن نعلم ماهى سياسة الحكومة بالنسبة لمحصول القطن المقبل . فإن كانت ستتدخل فى شرائه على غرار التدخلات السابقة، فلا توجد فائدة من فتح البورصة ، إذ أن الحكومة فى هذه الحالة ستشترى معظم المحصول إن لم يشتره التجار بأسعار تزيد على السعر الذى حددته . وإذا زاد الطلب على القطن ، يشترى المستهلكون الكميات المطلوبة من بورصة البضاعة الحاضرة على أساس أسعار الحكومة أو بأزيد منها .

على أنه يلوح لى أن الحكومة ستستمر فى سياسة التدخل . وينتظر أن تكون الأسعار فى العام المقبل أقل قليلا من أسعار المحصول الماضى . وإنى لا أرى مندوحة من التدخل فى محصول العام المقبل، مادامت الحكومة الانجليزية هى المشترى الأكبر جزء من محصولنا. وإذا فرضنا أن الحكومة سوف لاتتدخل، فما دامت قيود النقد قائمة ، وما دام الاتصال ببورصات نيويورك وبومباى فى حكم المستحيل تبعا لاستمرار القيود المشار اليها ، ومادامت بورصة ليفربول معطلة دون أن تفتح بورصات أوربية أخرى تحل محل هذه البورصة، لايكون من رأيى ورأى كثيرين من المصدرين إعادة فتح بورصة الاسكندرية . وإذا فرضنا أن هذه البورصة قد أعيد فتحها ، فما الذى يفيدنا وأمامنا أكبر مشتر وهو انجلترا — الحكومة لا الأفراد — وقد رأينا أنها لاتقدم على الشراء إلا بالأسعار التى تلائمها ، ولا تشترى إلا إذا وجدت بائعا يرضخ لارادتها ، بعكس ما إذا كان المشترون من الأفراد الذين يخلقون المرونة فى السوق . ولهذا كله ، أرى استمرار تعطيل بورصة العقود فى الوقت الحاضر .

وقد أبديت إلى الجهات المسئولة اقتراحا بشأن تنظيم التعامل فى البورصة ، أوضحت فيه أنه من المصلحة الوطنية الكبرى، للاحتفاظ بأموال المصريين، تعديل نظام البورصة بحيث لا يسمح إلا للمحترفين بدخولها والتعامل فيها ، لأن دخول غير المحترفين من عامة الشعب فضلا عن انه يعرضهم لضياع أموالهم ويورطهم فى أعمال لايدركون مداها، فإنهم يفسدون جهاز البورصة نفسه .

— مارأيكم فى محاصيل الحبوب وأسعارها ؟

— لاشك فى أن هناك مجاعة عالمية، وقد نادى بها جميع زعماء العالم. فالحبوب إذا وجدها يحمى أسواقها المصرية، يمكن الاحتفاظ بأسعارها الحالية ، ويجب أن ترسم الحكومة والجهات المسئولة سياسة غير التى اتبعت بالنسبة لمحصول العام الماضى، سواء من جهة الاستيلاء ، أو من جهة ترك بعض المحصولات الرئيسية من غير تحديد سعر أدنى لها . وإن هذه السياسة قد أوجدت أضرارا ظهرت للعيان ، منها أولا تطرق التلف إلى كميات طائلة من الحبوب التى اختزنتها الحكومة . وثانياً أن وزارة التموين بعد أن تسلمت جزءاً من محصول الشعير، أعرضت عن الباقى فهوى سعره إلى الحضيض ، ثم عادت فحددت سعراً عالياً لتسليم الباقى منه، ونتجت عن ذلك خسائر جسيمة . وهذا كله بسبب سياسة الارتجالية ، سياسة الاستيلاء والتخزين والتلف . وإذا ما رسمت الوزارة سياسة سليمة

بشأن هذه المحصولات ، أمكننا أن نصدر الفائض عن الحاجة بأسعار معقولة . وأمامنا أسواق كثيرة فى حاجة إلى الحبوب .

أما عن مسألة الأسعار، فبطبيعة الحال يلزم أن يوطد الأنسان عمله على أساس تعديل الأسعار . وأنا من الذين يتوقعون تعديل الأسعار تعديلا معتدلا . وانى أرى أن النسبة المعقولة لهذا التعديل فى خلال الثلاث السنوات القادمة قد لاتزيد عن ١٠ أو ١٥ فى المئة إذا كانت الظروف ضد مصلحتنا . أما إذا كانت هناك حماية، فيمكن أن ترتفع الأسعار. وإنى متفائل وخصوصا وانه لا يمكن أن نحمل العامل الزراعى على قبول الأجور التى كانت تدفع قبل الحرب ، أو ضعفها . وهذا يوجب علينا أن نعمل على رفع مستوى المعيشة لا الرجوع به إلى الوراء .

وأحب أن أذكر أن أجور العمال تمثل على الأقل ٧٥ فى المئة من التكاليف الزراعية. والمصلحة الوطنية تقضى علينا بأن نعمل على تحسين حالة معيشة الفلاح من حيث المأكل والمسكن والملبس .

حقيقة أن الفلاح يشكو الآن من عدم توفير الكساء له ، وذلك بسبب نظام تداول الاقمشة القطنية. ولو أن تجارة الاقمشة تركت حرة من القيود ، ولو أن المصانع المنتجة تركت حرة أيضا، لاستطاع كل إنسان أن يحصل على حاجته . وهاهم أولاء تجار أقمشة التموين يشكون من امتناع المستهلكين عن تسلم الكميات المخصصة لهم فى وقتنا الحاضر بسبب التهافت على شراء الأصناف الاخرى بأسعار معتدلة . فى حين أن الفلاح لا يمكنه سوى شراء الاقمشة الشعبية ، وهى فى غير متناول يده .

والاقمشة المماثلة فى السوق الحرة تباع بأسعار مرتفعة . فلو عدلت التسعيرة أو ألغيت ، لأمكن للمصانع أن تبيع بسعر واحد ، واضرب لذلك مثلا. أن الحكومة تحتم على المصانع إنتاج مقدار محدد من الاقمشة الشعبية بأسعار منخفضة جدا ، وتترك لها انتاج كمية أخرى تباع بأسعار غير محددة لكى تعوض خسارتها من جراء خفض أسعار الاقمشة الشعبية . فلو رفعت القيود وارتفعت أسعار الاقمشة الشعبية قليلا ، لكان من المحتوم أن تهبط أسعار الاقمشة الحرة ، ويحصل تعادل فى أسعار جميع الأصناف .

مارأيكم فى السوق المالية وحالة الاسعار وتطوراتها ؟

— ان السوق المالية فى نظرى تعانى أزمة شديدة ، ومن المدهش أن الحكومة تقول ان لا مبرر للنزول دون أن تبدى الاسباب أو تعالج الحالة ؟!

وإنى أعتقد أن أسباب النزول ترجع إلى الاشاعات الكثيرة التى تروج بين وقت وآخر . ولكنى أعتقد أيضا أن النشاط الاقتصادى والصناعى يكفيان لازالة كل خوف يساور النفوس .

انظر إلى قائمة الأسعار من أولها إلى آخرها ، تجد بينها أوراقا لبنوك تقوم بمعاملات تجارية كبيرة تعود عليها بأرباح وفيرة . بينها أسهم لشركات كبرى للغزل والنسج كانت خلال الحرب تبيع جانبا كبيرا من إنتاجها بأسعار محددة ، ربحها ضئيل أو معدوم، فأصبح ينتظر لها أن تجنى أرباحا أكثر عندما ترفع القيود المفروضة عليها، وهاهى الحكومة تعمل جادة على حماية الصناعات، وخاصة الكبيرة التى أدت إلى البلاد فى زمن الحرب اجل الخدمات .

وهناك إشاعات ضارة يروجها المغرضون، مؤداها أن أوربا سوف تغرق الأسواق المصرية بالبضائع . ولكن متى ! ؟

إن هذا لا يتحقق إلا بعد سنوات ، على ما أعتقد . وأوربا نفسها تعانى نكبة العرى .

ويروجون اشاعات لا يقبلها المنطق ومؤداها ان المصريين يبيتون النية على مضايقة الأجانب فيما يدور بينهما من معاملات . وقد يخشى أن تؤدى هذه الإشاعات إلى سحب جزء كبير من الأموال الموظفة فى أسواقنا المالية والتجارية ونقلها إلى الخارج .

الأقطان الرفيعة
واتجاه النية الى خفض أسعارها

تلقينا(١) كلمة بهذا العنوان من الباحث الاقتصادى المعروف الدكتور يوسف نحاس (بك) أشار فى مستهلها إلى ما كان يجب أن يعقب هذه الحرب الطويلة من انصراف موقت عن الأقطان الرفيعة إلى المنسوجات الشعبية ، وقال إنه منذ عام ، وقبل تحديد أسعار محصول ١٩٤٥/٤٦، قدم إلى (معالى) مكرم عبيد (باشا) ، وزير المالية فى ذلك الحين تقريرا أكد فيه أن تدخل الحكومة ان يكون مجديا مالم تتخذ قرارات بإصدار قرض بثلاثين إلى أربعين مليون جنيه يسدد فى سبع سنوات ، وتقرير عدم طرح القطن الذى تشتريه الحكومة فى السوق إلا بنسبة جزء من خمسة من مجموعه ، موزعاً على خمسة أعوام ، ابتداء من العام المقبل، ثم تحديد مساحات القطن وأنواعه فى هذه السنوات الخمس بما يتمشى وقدرة الاستهلاك العالمى .

وهنا قال نحاس (بك) انه كان يجب تطبيقا لما تقدم ، ان تحدد مساحة الاقطان الطويلة ، وخاصة الكرنك تحديدا كبيراً فى موسم ٤٥ / ٤٦ . لكن عدم اتخاذ هذا الاجراء زاد من حدة أزمة هذه الأقطان ، وكان سلاحا لمحاربة أسعارها بشتى الوسائل .

وأشار إلى ما يقترح علاجا لهذه الأزمة بخفض ثمن الأقطان الطويلة المحصول المزروع من ١٠ إلى ٢٠٪ عن أسعار موسم ٤٥/٤٦ ، مع جعل مساحة الكرنك مئة الف فدان ، وباقى الألياف

(١) الأهرام فى ٧ يوليو ١٩٤٦

الطويلة كالمنوفى وجيزة ٧ حوالى ٢٤٠ الف فدان لموسم ٤٨/٤٧ . وقال انه يعود فيؤكد أن هذا العلاج يكون أضر من الداء ، إذا لم يقترن بامتناع الحكومة عن بيع أى مقدار من قطنها عام ١٩٤٧ ، على أن توزع مبيعاتها على السنوات الخمس التالية بنسبة خمس الكمية سنويا . وهناك إجماع من المصدرين الذين شهدوا جلسة مجلس القطن الاستشارى فى ٢٧ يونيو الماضى على أن مجرد خفض أسعار الأقطان الطويلة التيلة — والطلب عليها الآن ضعيف — قد لا يزيد فى استهلاكها. وما كاد يشاع أن النية متجهة إلى هذا الخفض ، حتى حدث فتور ملحوظ على الطلب ، وخاصة انه دخل فى روع الغزالين من قبل ان الحكومة المصرية تكون سعيدة إذا استطاعت ان تتخلص من قطنها ، حتى لو باعته بالخسارة . . .

ومضى فقال ان المصدرين قرروا فى اجتماع المجلس أخيرا أن العالم، الذى كان يستهلك قبل الحرب مايزيد على ٣ ½ مليون قنطار من قطننا الرفيع ، يستطيع أن يستنفد منه اليوم بين مليونين و ٢ ½ مليون قنطار .

فاذا حبس فى سنة ١٩٤٧ كل مالدى الحكومة من قطن طويل، وماقد تشتريه منه. فلايبقى من القطن الحر مايمكن عرضه على المشترين إلا حوالى مليون قنطار من المحصولات الماضية ، مضافا اليه ماسوف يشتريه التجار من المحصول القادم، بحيث يصبح المعروض على قدر الحاجة العالمية ، أما فى سنة ١٩٤٨، فلا يكون عندنا إلا حوالى ٣٥٠ الف قنطار من الكرنك، ونحو مليون قنطار من المنوفى وجيزة ٧ وغيرهما من الأصناف ذات التيلة الطويلة . فيصبح المركز الاحصائى فى مصلحة مصر والاحتجاج بأن الاحتفاظ بالقطن يعرضه للتلف أمر غير وجيه ، إذا هيأت له الحكومة المخازن الصالحة .

وانتهى نحاس (بك) فى كلمته إلى القول بأنه ، مع الأخذ باقتراحه ، لا يكون ثمة أى داع أو ضرر لخفض أسعار الموسم المقبل للأقطان الرفيعة . ففى الخفض إجحاف كبير بالمنتجين الذين يتكبدون نفقات طائلة فى خلال هذه السنة، وفيه إجحاف بمصلحة الحكومة التى تكون قد أزرت بثمن مخزوناتها الضخمة، فى الوقت الذى تتجه فيه أسعار الأقطان جميعها إلى الصعود اتجاها قويا . على ان لدى الحكومة أخير الأقطان التى لها ان تطمع فى ان تحصل لها على أسعار مجزية .

معضلة الأقطان الرفيعة

إن الخبرة(١) التى اكتسبتها من اشتغالى بالشؤون الاقتصادية ، ولا سيما كل مايتعلق بالقطن منها، تسمح لى ، بل تفرض على أن أعالج مشكلاته ، وقد تطمعنى بأن لا يضرب المسئولون بآرائى عرض

(١) المنظم فى ١١ يوليو ١٩٤٦

الحائط . ويعلم الله انى لا أبتغى فيما أكتب جزاء ولا شكورا ، بل الذود عن مرافق مصر الاقتصادية المستباحة .

الأرز : يؤخذ منا بسعر الضريبة ستة عشر جنيها، ليباع الطن منه بثلاث مئة جنيه أو تزيد . وقد بيع الكيلو فى الأقطار الشقيقة بأربعين قرشاً مصريا، وكذلك القمح والشعير وغيرهما. ونحن نذعن صاغرين بحجة انهم يجلبون لنا الأسمدة الكيماوية ، كأن مصر تأخذها بلا ثمن، أو كأن الشركات البريطانية التى تتولى بيعها فى شيلى وغيرها لا يهمها تصريف بضائعها بل تؤثر تكديسها عندها .

وأما القطن ، فقد استولوا عليه فى بداية الحرب ، وربحوا من بيعه الأرباح الطائلة ، ووعدوا المنتج بأن هذه الأرباح ستعاد اليه .

فمن نافلة القول أن نذكر انه لم يرد اليه شىء منها، فلما انفردت الحكومة المصرية بشراء القطن، شهروا عليه حربا عوانا تعانى منها البلاد الأمرين ، بسبب ما كبلوا به إقتصادنا من قيود فولاذية تمنعنا من ايصال هذا المحصول إلى المتلهفين على طلبه . حتى اذا وضعت الحرب أوزارها ، وكنا على بينة من الحواجز التى تقام فى سبيل تصريف قطننا، بدت لنا ظاهرة جديدة لها خطرها وهى ان العالم الذى خرج من هذه الحرب الضروس الطويلة الأمد فى حالة من العرى والفاقة شملت جميع الأقطار والطبقات ، سيطلب أولا الكساء للفقير ومتوسط الحال. فتحتم على المصانع ان تتعرف إلى انتاج الأقمشة الشعبية، وكان لابد من أن يقل الاقبال مؤقتا على الأقطان الرفيعة التى كانت الحرب فى حاجة اليها .

لذلك أهبنا بالحكومة منذ شهر يونيو عام ١٩٤٥، قبل تدخلها فى موسم ١٩٤٥ — ١٩٤٦ أن لا تسقط من حسابها هذه الظاهرة، وأكدنا ان تدخلها لن يكون منتجا الا إذا أعلنت من فورها عزمها الأكيد على الاحتفاظ بالقطن الذى قد تشتريه، فلا تبيع منه سوى جزء من خمسة أجزاء سنويا فى مدى خمس سنوات تبدأ من سنة ١٩٤٧ ، وان تعقد قرضا يسمح لها بهذا الاحتفاظ بدون ان ترهق الميزانية أو يمس الاحتياطى، وان تحدد فى أثناء السنوات الخمس المساحات القطنية لكل نوع وفقا لمقدرة الاستهلاك العالمى .

لم يأبه المسؤولون لخطورة مركز أقطاننا الرفيعة ، ولم يحددوا ، ويا للأسف ، مساحتها فى موسم ١٩٤٥ — ١٩٤٦ كما أشار بذلك جميع أهل الذكر . فتراكمت منها مقادير ضخمة. وذلك خطأ جسيم مطلوب من الوزارة الحاضرة إصلاحه .

فمن أجل ذلك ، عقد اجتماع هام يوم ٢٧ يونيو الماضى للمجلس الاستشارى للقطن عرض فيه الموقف من جميع نواحيه . وعقب ذلك الاجتماع قدمت إلى (حضرة صاحب الدولة) رئيس الحكومة تقريراً بينت فيه المركز الحقيقى للأقطان الرفيعة ، وأوضحت فيه انها اذا كانت تعانى بعض الكساد المؤقت لعدة اعتبارات منها الاقتصادية ومنها التعسفية ، إلا أنها محتفظة بقيمتها الذاتية ، وستستعيد

رواجها لا محالة بمجرد عودة الأحوال العادية وتفكك أغلال مصر الاقتصادية ، وأهبت بالحكومة أن لا تخفض سعر تلك الأقطان، لأن فى ذلك إجحافا بيناً وألماً المنتج المرهق بباهظ التكاليف وإجحافا أكبر بمصلحة الخزانة ، لأن عند الحكومة مقادير طائله إذا وزعت بيعها على خمس سنوات ابتداء من آخر عام ١٩٤٧، فالمنتظر أن تنال أثماناً مجزية خصوصاً لأن الاتجاه صعودى، كما تؤيد ذلك المصادر العليمة ، وكما يدل عليه تقدم الأسعار فى الأسواق الأمريكية تقدماً مطرداً جعل سعر القطن الأمريكى الآن مساوياً لسعر قطننا الكرنك الفاخر .

هذا ما كتبته فى تقريرى (للدولة) رئيس الحكومة فى ٢ يوليو الحالى . وقد أتيح لى منذ يومين أن أباحث بشأنه أحد النابهين الممتازين المضطلعين بشئون القطن فى وزارة المالية ، فأبدى لى حضرته خوفه من أن الحكومة ، إذا أبقت أسعار القطن الطويل التيلة كما حددت فى موسم ١٩٤٥ - ١٩٤٦ فقد تتسلم معظم الإنتاج الجديد وهو ذوبال ، وقد لا تجد إقبالا على قرض جديد لشرائه . وهذا تحسّب لا يسعنى إلا شكر مبديه عليه، إلا أنى أعود فأؤكد مرة أخرى أن خفض أسعار الموسم المقبل قد يكون أدعى إلى فتور الطلب الخارجى وتعريض الحكومة لشراء أكثر الإنتاج. وهذه حالة نفسية يعرفها الخبيرون بالأسواق ، وقد فطن لها المغفور له أحمد عبد الوهاب (باشا) يوم أعلن فى مؤتمر القطن ببارس سنة ١٩٣١ أن الحكومة المصرية مصممة على عدم طرح قطنها للبيع إلا بمقدار مئة ألف بالة سنوياً ، على أننى أرى أنه خير للمنتج وللحكومة ألا تشترى هذه الأخيرة المحصول المقبل إذا بدا لها من جس نبض السوق المالية أنها قد لا تجد المال فى حالة الاقتراض، وأن تستعيض عن الشراء بتكليف البنوك وكبار المصدرين التسليف على الأقطان الطويلة بنسبة معتدلة وبشروط غير مرهقة لمدة سنة كاملة، وأن تضمن السلفة ، وإنما يكون كل ذلك بشرط أساسى هو أنها تقرر صراحة ونهائياً أنها ان تبيع أى كمية من القطن الرفيع الذى عندها طول عام ١٩٤٧، وأنها ستوزع هذا القطن على خمس سنوات تالية كما أسلفت .

هذا حل أفضل بما لا يقاس من خفض الأسعار بلا مبرر. وجميع الدواعى هى فى جانب رفعها تمشياً مع أسعار القطن فى العالم .

ها قد أدليت برأى راجيا أن تنصرف بعض الجهود إلى هذا الشان الخطير، بلا تعدم مرافقنا الاقتصادية من المصريين موئلا وظهيراً .

تقرير هام عن الأقطان الرفيعة

١) كان لا بد أن[1] يعقب هذه الحرب الطويلة وما جرته على العالم من فاقة، انصراف مؤقت عن الأقطان الرفيعة إلى المنسوجات الشعبية .

---

(١) الكتلة فى ١٢ يوليو ١٩٤٦

٢) منذ عام كامل ، وقبل أن تحدد أسعار محصول ٤٥ — ١٩٤٦، قدمت لمكرم (باشا) عبيد وزير المالية آنئذ تقريراً أكدت فيه أن تدخل الحكومة لا يكون مجدياً إلا إذا اتخذت وأعلنت فوراً القرارات التالية :

ا — إصدار قرض بمبلغ ثلاثين إلى أربعين مليون جنيه يسدد فى مدى سبع سنوات .

ب — تقرير عدم طرح القطن الذى تشتريه الحكومة فى السوق إلا بنسبة جزء من خمسة من مجموعه موزعا على خمس سنوات ابتداء من عام ١٩٤٧ .

ج — تحديد مساحات القطن فى جهاتها الأربع، وتحديد مساحة كل نوع منه طوال تلك السنوات الخمس تحديداً متمشياً مع مقدرة الاستهلاك العالمى .

٣) تطبيقاً لذلك كان يجب تحديد مساحة الأقطان الطويلة وبخاصة نوع (الكرنك) تحديداً كبيراً فى موسم ٤٥ — ٤٦ .

٤) إن عدم اتخاذ هذا الإجراء قد زاد من حدة أزمة تلك الأقطان، وأعطى أقوى سلاح للذين يحاربون أسعارها حربا منظمة بشتى الوسائل الظاهرة والخفية .

٥) يقترحون لعلاج هذه الأزمة أن يخفض ثمن الأقطان الطويلة للمحصول المنزرع من عشرة إلى عشرين فى المئة عن أسعار موسم ٤٥ — ١٩٤٦ مع جعل مساحة (الكرنك) مئة ألف فدان وباقى الألياف الطويله كالمنوفى والجيزة سبعة نحو مئتين وأربعين ألف فدان لموسم ٤٧ — ١٩٤٨ .

٦) أعود فأؤكد أن هذا العلاج يكون أضر من الداء إذا لم يقترن بامتناع الحكومة عن بيع أى مقدار من قطننا طوال عام ١٩٤٧، على أن توزع مبيعاتها على الخمس السنوات التالية بنسبة خمس الكمية سنوياً .

٧) أجمع حضرات المصدرين الذين شهدوا جلسة مجلس القطن الاستشارى يوم ٢٧ يونيو الماضى على أن مجرد خفض أسعار الأقطان الطويلة التيلة، والطلب عليها ضعيف الآن ، قد لا يزيد فى استهلاكها، بل يكون هدية نقدمها مصر للمشترين الذين سيختزنونها إضراراً بأسعارنا فى المستقبل .

٨) على أنه ما أن شاع أن النية متجهة إلى هذا الخفض، حتى حدث فور ملحوظ فى الطلب لا سيما وأنه قد دخل فى روع الغزالين ن قبل أن الحكومة المصرية تكون سعيدة إذا استطاعت التخلص من قطنها حتى لو باعته بخسارة .

٩) لئن كان الغزالون لا يزيدون مقطوعيتهم من الأقطان الرفيعة الآن لأنهم يجدون الصعوبات المتعددة للحصول عليها لأن هذه الزيادة تقتضيهم تغيير مغازلهم. فضلا عن أن الطلب على الأقمشة الشعبية ملحوظ جداً ، فليس معنى ذلك أن القطن الرفيع صنف لا يستعيد مكانته من الرواج الماضى.

١٠) قرر حضرات المصدرين فى اجتماع مجلسنا الأخير أن العالم الذى كان يستهلك قبل الحرب ما يربو على ثلاثة ملايين ونصف مليون من قطننا الرفيع ، يستطيع أن يستنفد منه اليوم من مليونين إلى مليونين ونصف مليون قنطار .

١١) فإذا حبس فى سنة ١٩٤٧ كل ما لدى الحكومة إلى الآن من قطن طويل ، وما قد تشتريه من المحصول القادم، فلا يتبقى من قطن حر يمكن عرضه على المشترين سوى نحو مليون قنطار من المحصولات الماضية ، مضافا اليه ما سوف يشتريه التجار من المحصول القادم ، بحيث تصبح المعروضات على قدر الحاجة العالمية .

١٢) أما فى ١٩٤٨، فلا يكون عندنا إلا نحو ٣٥٠.٠٠٠ قنطار من صنف « الكرنك » ونحو مليون قنطار من المنوفى وجيزة ٧ وغيرهما من الأقطان الطويلة فيصبح المركز الإحصائى فى مصلحة مصر بشكل واضح ، وتعمل العوامل الاقتصادية طليقة من كل قيد .

١٣) أما الاحتجاج بأن الاحتفاظ بالقطن سيعرضه للتلف ، فأراه غير وجيه إذا ما هيأت الحكومة المخازن الصالحة لخزنه .

١٤) قد يعترض أيضاً بأن الأسعار العالمية معرضة للهبوط فى غضون السنوات الخمس التى يمتد اليها تصريف قطن الحكومة . نعم انه احتمال ملازم لكل عمل مؤجل ، ولكن مما لا شك فيه أن الظروف العالمية تجعله بعيد الوقوع جداً ، فى حين أن مسارعة الحكومة إلى التخلص من قطنها بأى ثمن كان صدمة للاقتصاد المصرى ذات نتائج حاضرة ومستقبلة خطيرة .

والخلاصة أنه مع الأخذ باقتراحى ، لا يكون ثمة أى داع أو مبرر لخفض أسعار الموسم المقبل، للأقطان الرفيعة . ففى الخفض إجحاف كبير بالمنتجين الذين يكبدون نفقات طائلة فى هذه السنة ، وفيه إجحاف بمصلحة الحكومة التى تكون قد أزرت بثمن مخزوناتها الضخمة فى الوقت الذى تتجه فيه أسعار الأقطان جميعها إلى الصعود اتجاهاً قوياً ، على أن لدى الحكومة أخر الأقطان التى لها أن تطمع فى أن تحصل لها على أسعار مجزية .

الأقطان الرفيعة

كتبت (١) فى ١١ يوليو ١٩٤٦ مقالا فى المقطم الأغر تحت عنوان « معضلة الأقطان الرفيعة » جاء فيه :

« فى ٢ يوليو ١٩٤٦ قدمت إلى (حضرة صاحب الدولة) رئيس الحكومة تقريراً بينت فيه المركز الحقيقى للأقطان الرفيعة ، وأوضحت فيه أنها إذا كانت تعانى بعض الكساد الموقت لعدة اعتبارات منها الإقتصادية ومنها التعسفية، إلا أنها محتفظة بقيمتها الذاتية ، وستستعيد رواجها لامحالة بمجرد عودة الأحوال العادية وتفكك أغلال مصر الاقتصادية . وأهبت بالحكومة أن لا تخفض

(١) الاهرام فى ١٣ اكتوبر ١٩٤٦

سعر تلك الأقطان ، لأن فى ذلك إجحافا بينا أليما بالمنتج المرهق بباهظ التكاليف ، وإجحافا أكبر بمصلحة الخزانة ، لأن عند الحكومة مقادير طائلة ، إذا وزعت بيعها على خمس سنوات ابتداء من آخر عام ١٩٤٧ ، فالمنتظر أن تنال أثمانا مجزية خصوصاً لأن الاتجاه صعودى كما تؤيد ذلك المصادر العليمة ، وكما يدل عليه تقدم الأسعار فى الأسواق الأمريكية تقدما مطرداً جعل سعر القطن الأمريكى الآن مساويا لسعر قطننا الكرنك الفاخر » .

وقلت فى المقال نفسه إنه خير للحكومة أن تكلف البنوك وكبار المصدرين التسليف على الأقطان الطويلة بنسبة معتدلة وبشروط غير مرهقة لمدة سنة كاملة ، وأن تضمن السلفة . وإنما يكون كل ذلك بشرط أساسى هو أنها تقرر صراحة ونهائياً أنها لن تبيع أى كمية من القطن الرفيع الذى عندها طول عام ١٩٤٧ . وأنها ستوزع هذا القطن على خمس سنوات تالية كما أسلفت .

ولقد أخذت الحكومة بهذا الاقتراح ، وأذنت للبنوك بالتسليف بضمانها لمدة تنتهى فى آخر يوليو ١٩٤٦ ، وبفائدة سنوية قدرها ٣٪ للتاجر و٤٪ للأفراد . كما أنها قررت عدم البيع فى غضون هذه المدة . ولنا أن نتوقع من حكمة هذا الاجراء أن يفرج إلى حد بعيد ما أسميناه بمعضلة الأقطان الرفيعة ، تلك المعضلة التى ساعدت الحكومة على استمحالها بعدم تحديدها مساحات الأقطان الطويلة فى موسم ١٩٤٦ ، والتى جارت المتطيرين فى تجسيمها تحت تأثير الحرص ، ولا نقول بمؤثرات أخرى .

وها قد دب دبيب الانتعاش فى سوق الأقطان الطويلة . وها هم التجار يتهافتون ويتسابقون فى الداخلية على شراء الكرنك الذى يظن أنه سيظل زمنا طويلا من سقط المتاع الذى لا يشرى ولا يباع .

ولا جدال فى أن رخص سعره بالنسبة إلى أسعار الأقطان الأخرى ، ومنها الأمريكى نفسه ، قد أنعش الطلب عليه . ولكن هذا وحده ما كان يكفى لإحداث الطلب لولا اقترانه بعوامل أخرى جاءت مصداقا لما نادينا به بلا انقطاع منذ أكثر من عام ، فكان يقابل من كثيرين بالتشكك ، بل بالتهكم .

قلنا إن العالم فى حاجة ماسة الى مقدار معين من الأقطان الأنيقة يزيد وينقص تبعا للظروف العالمية ، ولكن الاستغناء عنه ضرب من المحال . وقلنا أن النواميس الاقتصادية ، إذا ما تعطل مفعولها وقتا ما تحت تأثير عوامل استثنائية طارئة ، لا تلبث أن تتحكم فى الأسعار . فلا يمكن أن يبقى القطن الأمريكى أغلى من الأشمونى ، وهذا الأخير أغلى من الأقطان الأنيقة . وما كنا نحسب أن الأيام ستحقق ما تنبأنا به بهذه السرعة . ونعود فنؤكد أن الانجليز الذين حاربوا الكرنك وأعرضوا عنه ، سيضطرون إن آجلا أو عاجلا إلى التهافت عليه ، فيكونون هم أنفسهم العامل القوى فى صعود أسعاره ، فيتجدد ما شهدناه فى عام ١٩١٩ ، ولكن ريثما يتم ذلك ، كم من ضحية سينالها أذى سياستهم الخرقاء .

فالذى نرجوه من حكومتنا أن تعيد النظر فى مركز الأقطان الطويلة، لعل التأمل يهديها إلى أنها كانت متمادية فى التشؤم . وعلى حزمها وتصميمها القاطع بأن لا تبيع من قطنها الطويل أى كمية خلال عام ١٩٤٧ يتوقف توطيد المركز الفنى لهذه السلعة الفاخرة التى تباع إلى اليوم بنحو جنيهين دون سعر الأشمونى . والله يتولى المنتج المصرى بلطفه ، ويرحمنا جميعا .

قطن الكرنك

ونصيحة جديدة للمانشستر غارديان

(حضرة صاحب العزة) رئيس تحرير المقطم :

تسألوننى[1] رأيى فى النصيحة التى تبرعت بها جريدة المانشستر غارديان للمهتمين بزراعة القطن فى مصر ألا تغرهم شدة الطلب على القطن الكرنك فى الوقت الحاضر ، فتغريهم بالإقلاع عن إنتاج كمية أكبر من القطن القصير التيلة . وأضافت الجريدة أن الصناعة القطنية فى العالم ليست فى موقف يسمح لها باستهلاك ثلاثة ملايين قنطار أو أربعة ملايين قنطار من الأنواع الطويلة التيلة كالكرنك .

وأرى أن هذه النصيحة جاءت بعد أوانها . إذ أن المهتمين بالشؤون القطنية المصرية قد نادوا برأى المنشستر غارديان منذ عام ونصف عام . ومن يقلب صفحات المقطم يجد أكثر من بحث مستفيض بهذا المعنى منى ومن غيرى . وكنا نسعى جاهدين لحمل الحكومة على تضييق مساحة الكرنك فى موسم ٤٥ — ١٩٤٦ فلم نوفق . إلا أن البرلمان قد أقر تشريعاً يقضى بحصر مساحة الكرنك فى منطقة ضيقة جداً لموسم ٤٦ — ١٩٤٧، بحيث لا يمكن بأى حال أن يجاوز إنتاجه ثلاثة أرباع مليون قنطار .

ونحن ، مع شكرنا للمنشستر غارديان تطوعها لتحضنا النصح مجرداً طبعاً من كل غرض ، كنا نود لو تتجه بالنصح كذلك إلى لجنة الشراء البريطانية بألا تعرض الغزالين البريطانيين لما تعرضوا له عقب الحرب الكبرى الماضية حين امتنعوا عن شراء القطن المصرى ، زعماً بأن أثمانه عالية جداً فاضطروا إلى الشراء بعد ذلك بأثمان مضاعفة .

ولنا رجاء آخر للبريطانيين ، وهو ألا يتعمدوا تعطيل تصريف القطن المصرى بحجة أن فى رواجه مصلحة لمصر وضرراً بهم ، كما جاء فى أحد الأنباء الأخيرة . فإنها سياسة لا توافق ما بيننا وبينهم من صداقة ، فضلا عن كونها غير منتجة . لأن النواميس الاقتصادية نافذة على الرغم من جميع العقبات ، كما كتبت مراراً وتكراراً .

---

(١) المقطم فى ٥ ديسمبر ١٩٤٦

ضرورة فتح بورصة العقود
قيود النقد الاستبدادية وسهولة بيع القطن

الإنجليز يسعون لخفض أسعار أقطاننا

مستقبل الأقطان الطويلة التيلة

حديث قيم للدكتور يوسف نحاس (بك)

الدكتور(١) يوسف نحاس (بك) من رجال الاقتصاد البارزين فى مصر. وهو فضلا عن اشتغاله بالشئون المالية عشرات السنين ، يعتبر من الخبراء البارزين فى المسائل الزراعية . وقد أهلته هذه الكفايات لعضوية تشبه أن تكون دائمة فى المجلس الاقتصادى الأعلى بوزارة المالية، فضلا عن عضويته فى المجلس الاستشارى الزراعى الأعلى .

ولما كانت الحالة الاقتصادية فى مصر الآن تعتورها أسباب كثيرة تشيع فى جوها الاضطراب والقلق، وعلى الأخص فيما يتصل بمسألة بورصة العقود المغلقة الآن ومستقبل القطن المصرى فى عالم التجارة الدولية ، فقد رجعنا إلى الدكتور نحاس (بك) نستوضحه رأيه فى هذه المسائل فقال :

إن كلامى عن فتح البورصة ، والتعجيل به ، يعتبر اليوم كلاماً معاداً. لأننى جهرت برأيى قبل الآن ، ولم يحدث ما يحملنى على تغييره ، بل على العكس حدث ما يؤيده ويدعو إليه .. فقد فاجأتنا الأنباء الأخيرة بأن إنجلترا قررت إبقاء بورصة ليفربول مغلقة لمدة خمس سنوات أخرى . وهذا لا يعنى أننا مقيدون بهذا الإجراء البريطانى . إذ أن من المعلوم أن بورصة ليفربول تقوم بالأخص على خدمة مصالح المستهلكين ، فى حين أن بورصة القطن المصرية تهدف إلى خدمة مصالح المنتجين . وعلى ذلك، فنى اليوم الذى نستطيع أن نتحلل فيه من قيود النقد الاستبدادية ، وأن نسهل نقل أقطاننا إلى البلدان التى تشتريها ، فإن فتح البورصة يكون من غير شك مفيداً بشرط إبعاد غير المحترفين عن ممارسة أعمالها . وقد تقدمت إلى لجنة تعديل لائحة بورصة العقود التى شكلتها وزارة المالية باقتراح يقضى بإلزام (السمسار) أن يتقاضى من غير المحترفين الذين يريدون عقد عمليات فى البورصة ضماناً مالياً مقدماً لا يقل عن ٢٠ فى المئة من الثمن . . . وما ذلك إلا لوضع حد للتهور فى المضاربة ، وصيانة جهاز البورصة من الفساد .

---

(١) الكتلة فى ٧ ديسمبر ١٩٤٦

سعى الإنجليز . . .

فسأله (المندوب) عن رأيه فى تصريف الأقطان الموجودة لدى الحكومة والتجار . فقال :

إن تصريف قطننا ، بالرغم من العراقيل التى لا زالت توضع فى سبيله ، سائر سيراً مرضياً . وإنى لعلى ثقة من أن الطلب العالمى سيزداد عليه بحيث يستنفد جل ، إن لم أقل كل القطن الحر الموجود عند الأفراد من تجار أو سواهم . على أن هذا التصريف لا يعطله إلا أمر واحد ، هو أن تعرض الحكومة أى كمية من قطنها للبيع فى الظروف الحالية . وإنى لأربأ بوطنية القائمين على شئون القطن فى حكومتنا أن يقدموا على عمل كهذا مخالفين تعهدات الحكومة المتكررة فى ذلك ، فيضرون الاقتصاد القومى أبلغ الضرر . وإذا كانت إنجلترا ترى أن قطننا (الكرنك) مرتفع الثمن ، وتسعى جاهدة فى خفض ثمنه ، كما علمنا أخيراً نبأ رفضها فتح اعتماد لفرنسا بشراء جانب من قطننا (لأن فى ذلك نفعاً لمصر وضرراً لمصلحة بريطانيا) فإنها ستعود مضطرة إلى شراء أقطاننا الفاخرة بعد أن تكون أسعارها زادت زيادة محسوسة ، فتعيد ما جرى لها فى عام ١٩٢١ إذ أضربت عن الشراء أولا ، ثم عادت فاشترت القنطار بمئتى ريال .

مستقبل الأقطان الطويلة

فقال المندوب (لسعادته) : وهل ترى العودة إلى الإكثار من زراعة الأقطان الطويلة النيلة ، أو الاكتفاء بالأقطان القصيرة .. فقال :

لا يمكن لمصر أن تقتصر على أحد النوعين ، بل مصلحتها الكبرى هى فى أن تجارى الاحتياجات العالمية فى كل آن فتنظم إنتاجها من كل نوع من الأنواع التى تجود بها أرضها فى الحدود التى تتناسب واحتياجات العالم . على أنه من المقطوع به أن للأقطان القصيرة التيلة رواجا أوسع لأنها مخصصة لعامة الشعب ، بعكس الأقطان الأنيقة الطويلة التيلة التى يكثر الطلب عليها أو يقل بنسبة الرواج الاقتصادى فى العالم ، ومن أجل ذلك . رأت مصر أن تحد من مساحة الأقطان الطويلة فى الموسم المقبل حداً يراه البعض ظالماً ومبالغاً فيه . ولكن نتيجته المستقبلة ستكون خيراً للبلاد ، إذ سيتبين لنا فى غضون العام المقبل اتجاه الطلب فيما يتعلق بالأقطان الطويلة ، حتى إذا رأيناه قد استوعب كل ما لدينا منها ، وسعنا مساحاتها فى عام ١٩٤٨ .

مركز القطن المصرى

وهنا سأله المندوب عما يتوقعه للقطن المصرى فى الأسواق العالمية مع مزاحمة الأنواع الأخرى فقال : إننى كنت ولا أزال ممن يعتقدون بأن قطننا حافظ لمركزه المتين . وقد حققت الأيام ما كنت أنادى به فى الوقت الذى كان كلامى عن ذلك الرواج يقابل من بعضهم بالتشكك ، بل بالسخرية !

وما دمنا أمام محصول أمريكى يقصر عن حاجة الأمريكان أنفسهم، وأمام إنتاج قطن عالمى عاجز عن سد بعض حاجة العالم ، فلا أرى أى باب يدخل علينا منه الكساد فى الظروف الحالية . وفوق كل ذى علم عليم ...

* * *

وإلى هنا رأيت الاكتفاء بهذا القدر من البيانات القيمة ، وانصرفت شاكراً ، بعد أن استأذنت (سعادة) محدثى فى النشر ...

القطن .. القطن

هل هناك(١) فائدة مرجوة من استئناف الكتابة فى موضوع القطن المصرى، وهو يعانى غبناً جديراً بعناية ذوى الهمم والغيرة على مرافقنا الاقتصادية ، وأن يحفز المسئولين لاتخاذ الوسائل الكفيلة برفع ذلك الغبن عنه ؟

منذ عام وبضعة من عام، توالى على وزارة المالية ٤ وزراء و٣ وكلاء وزارات للشؤون القطنية. وللبعضلة ظروف وملابسات شذت عن العوامل التجارية العادية ، فما أن يمكف الوزير أو الوكيل على درسها وتمحيصها، ويشرع فى جمع المعلومات واستشارة المختصين لمعالجة الحالة، حتى يترك منصبه لخلفه فيشرع هذا بدوره فى التحريات والاستشارات ، وينجم عن هذه الحالة بالبداهة أن لا تكون للحكومة سياسة قطنية مستقرة . وهل نحن فى حاجة إلى توضيح عظم الضرر الذى تخلقه هذه الحالة الباعثة على الأسف ؟

القطن المصرى مطلوب للمصانع العالمية المتلهفة عليه ، والساعية لجهدها للشراء فى حدود طاقتها . فلو كانت عندنا أداة حكومية ثابتة لها الخبرة والسلطة للبت السريع فى ما يرد لها من طلبات ومنح التسهيلات المعقولة التى تساعد على رواج بضاعتنا ، لما كنا نشكو ذلك الغبن الذى تدل عليه الأرقام التالية :

---

(١) المقطم فى ٨ يناير ١٩٤٧

سعر القطن الأمريكى فى بورصة نيويورك فى ١٩٤٥/١٢/٣١ وفى ٤٦/١٢/٣١

٣١ ديسمبر ١٩٤٥		٣١ ديسمبر ١٩٤٦		الزيادة فى سنة ١٩٤٦ على سنة ١٩٤٥	
سنت	دولار	سنت	دولار		س دولار
٦١	٢٤	٢٥	٣٢	استحقاق مارس	٦٤ ٧
٥٤	٢٤	١١	٣٢	» مايو	٥٧ ٧
٢٧	٢٤	٢٥	٣٠	» يوليو	٨٨ ٥
٦٦	٢٣	٢٢	٢٧	» أكتوبر	٥٦ ٣
٢٣	٢٥	٣٩	٣٣	بضاعة حاضرة	١٣ ٨

قابل هذه الزيادات بين عامين فى أمريكا بأسعارنا بين هذين العامين ، يتجل لك بصورة مؤلمة التفاوت العظيم بين حالة المنتج المصرى والمنتج الأمريكى .

ومع ذلك، وعلى الرغم من تضارب سياستنا القطنية وتذبذبها، ومن العراقيل القائمة ، فإن المصانع الأجنبية أخذت من بضاعتنا إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ما مقداره ٢٦٥ر١٧٠ بالة، مقابل ١١٤ر٠٥٥ بالة فى عام ١٩٤٥. أى أننا أصدرنا ١٥١ر٠٠٠ بالة فى العام الماضى زيادة على ما أصدرناه فى عام ١٩٤٥، أضف إلى ذلك أن الاستهلاك المحلى بلغ ٣٠٦ر٠٠٠ قنطار فى سنة ١٩٤٦، ولم يبلغ فى عام ١٩٤٥ سوى ١١٨ر٠٠٠ قنطار . فما بالك لو قيض الله لمصر من يجرؤ على التحلل من البطء الحكومى المعطل ، ويأخذ على نفسه البت السريع فى تلبية طلبات تشيكوسلوفاكيا وبولندا وإيطاليا وفرنسا وغيرها وغيرها، وتسهيل التعامل مع أمريكا المنكوبة هذا العام فى محصولها الطويل الطويل والمحتاجة إلى استيفاء حاجتها الشديدة من هذا النوع؟ ثم لو تقدمت انجلترا المضربة الآن عن أقطاننا الأنيقة، وهى ستتقدم حتما ولو بعد حين جرياً على مألوفها من التريث بغية اغتنام الفرص ؟

ولكننا فى غمرة كبيرة طغت على مصالحنا الحكومية، ليس فى القطن وحده ، بل فى شتى المناحى والمرافق ، ونحن عنها ساهون .

إن كل مصرى غيور على مستقبل بلاده يبتهل إلى الله القدير أن يتولانا برحمته قبل أن تشل الأداة الحكومية شللا يستعصى علاجه على المصلحين . ما دامت الوزارات تتعاقب عندنا بسرعة لا أظن أن لها مثيلا فى بلاد أخرى ، وما دام كل وزير يتمتع بسلطة مطلقة ، فيحل ويربط ويبرم وينقض حتى فى الشؤون الحيوية للبلاد كما فى أمر القطن .

حديث القطن

أيها المنتجون[1] المصريون، ويارجال الحكومة الاجلاء ، هل قرأتم فى جريدة المقطم الغراء يوم ٢

(١) المقطم فى ٣ أبريل ١٩٤٧

أبريل الحالى حديث القطن لمكاتبها الاسكندرى وقد كشف فيه « الاتفاقات والمناورات » التى ينظمها مشترو القطن فى سوق ميناء البصل، وقد أيدها له مصدر رسمى .

يروى حضرة المكاتب الفاضل انهم اجمعوا الرأى على ان لا ينزلوا السوق مشترين فى وقت واحد لكى لا يرتفع رقم المشتريات اليومية، وبالتالى لا ترتفع الأسعار كثيراً عن المستوى الحاضر. وقد قسموا أيام الاسبوع بينهم لعقد الصفقات !

على ان حضرته لم يكشف لنا سوى ناحية واحدة من المؤمرات والاتفاقات . فلم يقل لنا شيئاً عما هو حادث فى داخلية البلاد، وما يبذل فيهـــا من جهود موحدة منظمة للتأثير فى المنتجين الذين مازالوا محتفظين بأقطانهم، ولا عما تفعله البنوك من التضييق على عملائها من تجار وغير تجار. وأمر كل ذلك معلوم للكافة .

لم يصب الانجليز النجاح الكامل الذى كانوا يطمعون فيه من شن الغارة على قطننا المصرى . فإن جميع العراقيل والحواجز لم تقو على العوامل الاقتصادية التى لها الفوز فى النهاية ، كما قلنا مراراً. فقد انكشف مركز القطن الاحصائى فى مختلف بلدان انتاجه، وأصبحت المغازل العالمية تلاقى أشد الصعوبات لتموّن نفسها بما هى فى اشد حاجة اليه لتواصل نشاطها. فأخذت تسعى الينا بكل وسيلة، وتجتهد لاجتياز الحواجز الموضوعة فى طريقها. وحيث انه لابد للناس من ان يحصلوا على حاجتهم من المنسوجات القطنية ، فلا حيلة للذين يحاربون محصولنا الا ان يلجأوا الى المناورات التى تحدث عنهـا المقطم من ضغط الأسعار وستر ما يستطيعون ستره من جسامة الطلب الخارجى وجسامة المشحونات .

إنها لمأساة تضاف إلى ما ينكبون به المصريين من مضايقات اقتصادية فى نقدهم وفى تجارتهم . فمتى ينتهى هذا الاحتلال الاقتصادى الهدام؟ ومتى يكون يوم جلائه ؟ اللهم اجعله قريباً، وأنت خير نصير للضعفاء المرهقين .

يا نواب الفلاح رفقاً بالفلاح

أيها الشيوخ(١) والنواب الاجلاء أنتم موئل الفلاح الضعيف، وحماة مصالحه . قد ائتمنتكم عليها يوم اختاركم لتمثلوه فى مجلسى البرلمان . ومن أولى منكم برد الأمانات إلى أهلها ؟

طالما تكلمتم عن بؤس ذلك العامل المجاهد ضد الفقر والمرض . وهو يجاهد كذلك ضد الطبيعة

(١) المقطم فى ٢١ يونيو ١٩٤٧

التى تمتحنه بين الفينة والفينة بآفاتها وتقلبات جوها . فبحسبه هذا العناء المضنى، فلا تلقوا به بين براثن العقوبات والغرامات سواء أخالف ما تفرضونه عليه بقوانينكم متعمداً أو مكرهاً للضرورة القاهرة .

خولت قوانينكم وزارة الزراعة سلطة تقدير ما يجب على كل صاحب أرض توريده للحكومة من صنف القمح . فعمل موظفو الزراعة التقدير قبل النضج والحصاد ، وكان مظهر الحقول يبشر بمحصول جيد . فبنوا عليه قراراتهم . وربما تمادوا فى التفاؤل كما كنا كذلك من المتفائلين. الا انه ثبت اليوم ثبوتاً لا يدع مجالا للتشكك ان غلة الفدان خيبت الآمال، وأن التقديرات جاءت عالية جداً مع توفر حسن النية عند الذين وضعوها، لأن العجز الفاحش لم يظهر للناس الا بعد الحصاد والدراس .

هذا الذى نقوله معلوم للفنيين بوزارة الزراعة، وللقابضين على دفة إدارتها. كما هو معلوم للجمعية الزراعية (الملكية) وللهيئات الزراعية الأهلية الأخرى ، والشكوى عامة تردد ها الصحف، ويتحدث بها الناس فى مجالسهم واجمين حيارى .

فهل يجدر بحكومتنا الرحيمة ان تترك الأمور تجرى فى مجراها ، وألا تتدخل لدفع الحيف عن الفلاحين، فتعدل التقديرات تعديلا يتفق مع حقيقة المحصول ؟ وهل يبقى هذا الموضوع الهام من غير مناقشة فى مجلسى البرلمان قبل ارفضاض الدورة الحالية ؟

على واجب أؤديه للفلاح، وهو التنبيه إلى ما هو حاصل الآن فى داخلية البلاد ، وأمره غير خاف على رجال وزارة الزراعة . فإن بعض التجار قد اغتنموا الظرف الحاضر ليجنوا منه ربحا حراماً وذلك بأنهم يوردون عن الزارع الذى قصر محصوله عن الوفاء بالمقطوعية المقررة قيمة الفرق نظير مبلغ يتقاضونه منه يتفاوت بين ٢٥ قرشاً و ٥٠ قرشا عن كل أردب من القمح . وهذه هى ثالثة الأثافى حقا .

الرحمة يارجال البرلمان، ويا وزارتى الزراعة والتموين . ورفقا بهذا الفلاح الذى تنادون بلا انقطاع بضرورة إنقاذه من الفقر والجهل والمرض

ان القمح باق فى مصر . وانه من العسير ان يحتفظ به الجشعون زمنا طويلا من غير ان يتعرض للتلف . فعدلوا تقديراتكم، وشددوا الرقابة على السوق السوداء ، ثم قرروا من فوركم العودة إلى الدورة الثلاثية لتجنبوا البلاد كارثة أفدح فى الموسم المقبل . والله يتولانا جميعا برحمته .

بعد قرار لندن وقف شراء القطن المصرى

بريطانيا تنزل عن مركزها فى الصناعة
وتتناسى قوانين العرض والطلب الاقتصادية

كان (١) للنبأ الذى نشره المصرى أمس عن امتناع لجنة القطن البريطانية عن شراء القطن المصرى لارتفاع أسعاره ، ضجة فى الأوساط المصرية وخاصة الأوساط المعنية بهذا المحصول الأول فى البلاد . وقد أبدت الجهات المختصة تجاهلا تاما لهذا النبأ الهام ، ولم تشأ أن تعلق عليه بشىء ، كما أن السفارة البريطانية لزمت الصمت إزاء البرقيات التى حملته الينا .

وقد رأينا أن نستطلع آراء بعض المشتغلين بالشئون القطنية فى هذا الموضوع ، فسألنا (سعادة) يوسف نحاس (بك) ، وفيما يلى ما أدلى به لمندوبنا :

رأى يوسف نحاس (بك)

طالعنا « المصرى » أمس بما اعتزمته الحكومة البريطانية من الامتناع عن شراء قطننا بسبب ارتفاع أسعاره ، وان الانجليز سيبحثون عن موارد أخرى لتغذية صناعتهم القطنية . وقد قابل بعضهم هذا النبأ بشىء غير قليل من الهلع ، وأصار حكم بأنى قد قابلته بشىء غير قليل من الابتسام .

وقد ساءلت نفسى : هل نسى الوزراء الانجليز المبادىء الأولية لعلم الاقتصاد السياسى مع أن « آدم سميث » وغيره من علمائهم هم واضعو أسس هذا العلم ؟ . . وهل تجاهلوا المبدأ الاقتصادى الثابت الذى يقول بأن الحافز الأكبر للنشاط الاقتصادى هو حافز المصلحة الشخصية ، وأن الحكومات لا تقدر أن تحل محل الأفراد فى نشاطهم الفردى ، فراحت الحكومة الانجليزية تغلق بورصة ليفربول ثم تضع يدها على الصناعة القطنية فى لانكشير وتتولى هى بنفسها تموينها بالمواد الخام وبالأسعار التى تفرضها عليها . ولم يوقفها عند هذا الحد ما رأته من تبلبل الخزالين واضطراب شئونهم ، فإذا بها اليوم تريد أن تتحكم — أو تريدنا على أن نتحكم — فى الناموس الاقتصادى السياسى ، وهو ناموس العرض والطلب ، فتقول للمصريين : إما أن تخفضوا سعر قطنكم أو أن نعرض عن شرائه ، كما لو كان المصرى هو الذى يحدد سعر القطن ، لا قانون العرض والطلب ؟! .

وهل لو كنا نحن المتحكمين فى أسعار سلعنا دون المتقدم لشرائها لما قنعنا بالسعر الحالى لقطننا الذى يراه الانجليز مرتفعاً ونراه نحن بحق معتدلا ، بل دون الاعتدال ، إذا قارنا السعر بقيمة عملتنا وبتكاليف الانتاج وبالنسبة لشدة الإقبال عليه ؟

---

(١) المصرى فى ٢٨ مارس ١٩٤٨

أما أن الانجليز يعدلون عن شراء قطننا، فهذا كلام لا يستسيغه عقل عاقل ، ومعناه أنهم يتنازلون طواعية عن مركز الصناعة القطنية البريطانية الممتازة التى كانت منذ نصف قرن وإلى الآن أكبر موارد ثروتهم وموضع فخارهم ... وهم لو فعلوا ذلك ، لا يرى لهم فوراً منافسون يحلون محلهم ، فى صنع الأقمشة الممتازة من القطن المصرى الفاخر ، فتضيع منهم ميزة يعسر عليهم استردادها .

ومن الغريب أنهم ينسون أيضا ، حين يطلعون علينا بمثل هذا التصريح، أن النسبة فى الأصناف الفاخرة بين ثمن المادة القطنية الخام وبين تكاليف صنعها هى ٢٠ فى المئة ، فماذا يضير الصانع أن يزيد فى ثمن الإنتاج عشرة ريالات مثلا، لا يخصر القطن الخام منها سوى ريالين، ما دام سيبيعه بحجة ارتفاع أسعار الخامات بما يزيد عن ذلك أضعافا مضاعفة ؟

إننى لست من الذين يدعون إلى المبالغة فى زيادة الأسعار لأى صنف من الأصناف ، لأن خبرتى القديمة قد علمتنى أن كل صعود مبالغ فيه يحدث رد فعل ، فينزل نزولا مبالغاً فيه أيضاً . ولكنى أقرر أن أسعارنا الحالية لن تتجاوز فى ارتفاعها الحد الذى يجعلنى أخشى من أن يطرأ عليها رد فعل عنيف .. وعلى كل حال ، وكما يقول الفلاحون فى حكمتهم البسيطة، « إن الأعمار والأسعار بيد الله » . .

أثر الضريبة فى الدوائر القطنية
لانكشير تتوقع ارتفاع أسعار القطن

تحتل (١) تجارة القطن فى الوقت الحاضر المرتبة الأولى بين تجارة العالم ، فالدول على اختلاف ظروفها الاقتصادية تقبل على شراء هذا المحصول الرئيسى نظراً إلى أهميته فى الصناعة من ناحية ، وإلى قلة محصوله بالنسبة لزيادة الإقبال على استهلاكه .

وقد أحدث صدور المرسوم الجديد الذى أشرنا أمس إليه ، والذى يقضى بفرض رسم صادر على القطن الخام بمعدل قرشين عن كل كيلو جرام قائم ، وبمعدل قرش ونصف القرش عن كل كيلو من فضلات القطن ، تأثيراً شديداً فى مختلف أوساطنا التجارية والزراعية التى لها اتصال وثيق بهذا المحصول الرئيسى .

ولما كانت مصالح المتصلين بهذا المحصول تتضارب طبقا لظروف كل منهم ، فطائفة الزراع والتجار والوسطاء تختلف مصالحهم عن المضاربين فى البورصة ، كما أن بيوت التصدير اتجاهها الخاص ، فقد استطلع مندوب « الأهرام » المالى رأى طائفة من رجال الاقتصاد المطلعين على شئون

(١) الأهرام فى ١٤ أبريل ١٩٤٨

القطن وتجارته ، فاستخلص منهم البيانات التالية :

لاشك أن الزراع لن يتأثروا بهذا المرسوم ، لأن محصول القطن قد خرج من أيديهم إلى أيدى التجار الكبار وبيوت التصدير . فإذا كان لهذا المرسوم أثر ، فإنه سيمس هؤلاء الأخيرين .

ويؤخذ من البيانات الإحصائية وغيرها عن مركز القطن فى العالم أن أسعاره تميل دائما إلى الارتفاع ، فلن تؤثر فيها الضريبة الأخيرة تأثيراً محسوسا ما دام عامل الطلب قائما .

وإذا ألقينا نظرة سريعة على تقلبات قطننا خلال عام ، تبين أن أسعار القطن ، سواء كانت فى أمريكا أو فى مصر ، قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا لفت الأنظار .

وإذا أغضينا النظر عما تعمد إليه بعض الدول أحيانا من امتناعها عن شراء القطن المصرى لسبب من الأسباب الاقتصادية أو غيرها ، فإن مصانع الغزل الشهيرة فى العالم تعمل ليل نهار فى إنتاج الغزل من القطن المصرى الذى يمتاز بتيلته . وتقوم هذه الدول بتصدير الغزل المصرى إلى مختلف الأسواق العالمية حيث ينال الإقبال الشديد .

ومن الأسباب الداعية إلى الاطمئنان ، أن الضريبة الجديدة ليست الأولى من نوعها التى فرضت فى مصر ، فقد سبق لمصر أن فرضت مثل هذا الرسم مراراً ، وكان آخرها رسم ألغاه الأستاذ مكرم عبيد (باشا) فى عام ١٩٤٥ .

ويقول فريق من التجار الذين باعوا ما فى أيديهم من القطن : إنه لاضرر مطلقا من هذا المرسوم ، حتى ولو كان الرسم المحصل على القنطار الواحد يزيد ثلاثة أضعاف الرسم الحالى ، لأن العامل القوى فى تحديد الأسعار هو قانون العرض والطلب . ويكفى للاستشهاد على ذلك بأنه على الرغم من تخفيض إنتاج الغزل ، فإن المستهلك العالمى من القطن لغاية ٣١ يوليو سنة ١٩٤٦ قد زاد زيادة محسوسة بالنسبة للمستهلك فى سنة ١٩٤٥ .

وقد أفضى الدكتور يوسف نحاس (بك) إلى مندوب « الأهرام » المالى برأيه الخاص فى هذا الموضوع فقال :

المعروف أن مصر بلد زراعى يعتمد على محصول واحد ، وهو القطن . ومن مصلحة البلد تشجيع التصدير لا الحد منه ، وخاصة إذا علم أن لمصر منافسين فى مختلف بقاع العالم . فأمريكا مثلا ، تستهلك نصف محصولها من القطن محلياً ، وتصدر النصف الآخر إلى الأسواق العالمية . وتعتمد دائما على تشجيع التصدير بمنح الإعانات وغيرها من الوسائل ، لتضمن عدم بقاء القسم الباقى « الفضلة » فى مخازنها .

ومصر أولى أن تفعل ذلك ، وهى لاتستهلك إلا جزءا صغيراً من محصولها .

وجاء فى تلغراف لوكالة الأنباء الفرنسية أن الأوساط التجارية المهتمة بالقطن فى (لانكشير) تتوقع أن ترتفع أسعار القطن الأمريكى والمصرى ارتفاعا جديداً ، فقد رفع سعر القطن المصرى والأمريكى فى الشهر الماضى ، فصار ثمن الرطل من القطن المصرى ٢٧ بنسا بعد أن كان ١٩ بنسا ونصف بنس ، بينما زيد ثمن القطن الأمريكى زيادة طفيفة .

هبوط أسعار القطن
هل له علاقة بفتح البورصة

أدلى (١) كثيرون من المختصين بآرائهم فى هبوط أسعار القطن وعلاقته بفتح بورصة العقود ، وقد عادت بى الذاكرة لهذه المناسبة إلى ٢٩ مارس سنة ١٩٤٥ حينما استطلعت وزارة المالية رأيى فى مسألة إعادة فتح بورصة العقود ، فأرسلت إلى سعادة سامى راغب (باشا) - وكان وكيل وزارة المالية فى ذلك الوقت - تقريراً بينت فيه الأسباب الفنية التى تحول دون فتحها .

وفى آخر اجتماع لمجلس القطن الاستشارى برياسة وزير المالية حينذاك - وكان (سعادة) عبدالمجيد بدر (باشا) - تضاربت الآراء فى هذا الموضوع ، فرأى حضرات المصدرين ألا تفتح البورصة إلا إذا تقرر أن تكون رتبة « جود » أساس العقود بدلا من رتبة « فولى جودفير » . فقلت إن فتح البورصة فى الظروف الحاضرة مخاطرة جسيمة ، وإن تعديل أساس العقود الذى رفضته وزارات متتابعة فى مدى خمسة عشر عاما يعد مخاطرة أخرى . ورجوت فى إلحاح أن تحول الحكومة دون تعريض المنتجين لهاتين المخاطرتين مجتمعتين .

وقد فتحت البورصة من أول سبتمبر الماضى ، وعدل أساس العقود نزولا على رغبة المصدرين. فهل كان لذلك علاقة بالهبوط الذى طرأ على الأسعار ؟

يقولون إنه لا علاقة بين الأمرين لأن بوادر الهبوط ظهرت قبل فتح البورصة بسبب وفرة محصول القطن فى مصر وأمريكا .

ولكن الهبوط قبل فتح البورصة كان يسيراً ، ولم يزدد إلا حين تبين أن البورصة ستستأنف عملها من أول سبتمبر .

وكذلك يلاحظ أن وفرة القطن فى أمريكا لم تحدث فى سوقها مثل الكارثة التى حلت بسوقنا ، بل بقيت أسعار القطن الأمريكى ثابتة تميل إلى التحسن . أما القطن المصرى، فإن الآراء مختلفة فى تقدير محصوله الجديد . ومهما يكن من شأنه ، فإن مركزنا الإحصائى اليوم أفضل كثيراً مما كان عليه فى العام الماضى ، والطلب العالمى على أقطاننا الطويلة التيلة « الرفيعة » مازال كبيراً، والحاجة إليها ملحة.

على أننى أحب أن أوجه إلى المدافعين عن فتح البورصة هذا السؤال : إذا كان بائع العقود هو المنتج أو التاجر الذى اشترى منه وغطى مشترياته فى البورصة ، فمن هو الذى يشترى تلك العقود ؟ !

---

(١) الأهرام فى ٥ اكتوبر ١٩٤٨

ثم إن أكثر مستهلكى قطننا يشترونه إما بواسطة حكوماتهم، أو هيئاتهم المختصة . وليس من الميسور للغزالين الأجانب أن يعقدوا صفقات شراء فى بورصتنا الاعتبارات الفنية التى لا يمكن أن تخفى على رجال الحكومة . وعلى هذا فالبورصة بحالتها الراهنة والظروف الحاضرة ، لا يمكن أن تكون إلا أداة ضعف ، وقد يزداد هذا الضعف بسبب ما يلجأ إليه بعض التجار من المناورات ذات الأثر البعيد فى تقلبات أسعار العقود .

وقد توالى الهبوط حتى بلغ نحواً من نصف جنيه ، ثم عاد السعر فارتفع طفرة حتى بلغ الحد الأعلى المقرر للتقلبات اليومية . وكان المتوقع أن يستمر الصعود فى اليوم التالى نتيجة لاستمرار الطلب الذى وقف الحد الأعلى فى سبيله ، ولا سيما أنه لم يقع أى حادث يغير ذلك الاتجاه الصعودى . ولكن الذى حدث كان عكس ذلك . إذ فقدت السوق جل ما كسبته بالأمس ، وانكسرت موجة الصعود الطبيعية على صخرة المناورات المصطنعة .

ويقينى أن أسعار القطن ستظل متأرجحة مع ميل إلى الهبوط المستمر ما دام القطن فى أيدى منتجيه ، ثم تنعكس الآية لمصلحة التجار .

وليس هذا رأيى وحدى ، ولكن يشاركنى فيه كل من تمرسوا بأعمال البورصة . أما ما يشاع خلافا لذلك ، فإنما هو تثبيط لعزم المنتجين لكى يقعوا فريسة سهلة بين براثن المتلاعبين المغرضين .

هذه هى الملاحظة التى يقتضينى واجبى الوطنى ألا أكتمها ، وإنى لأخشى أن يقع مكروه إن لم تبادر الحكومة بوضع حد أدنى للأسعار ، وتعلن عزمها على الشراء فى نطاق هذا الحد الأدنى .

وأرجو الله أن يسدد خطوات المسئولين إلى ما فيه خير البلاد .

الدكتور يوسف نحاس (بك) يتحدث عن :

أسباب هبوط أسعار القطن
واعادة فتح بورصة العقود
توقع الاستهداف لكارثة خطيرة

كان(١) لهبوط أسعار القطن فجأة خلال الأيام الماضية تأثير ملحوظ فى الدوائر الاقتصادية والتجارية ، فرأينا من واجبنا وحق القارئ علينا أن نبسط أمامه رأى المختصين والمشتغلين بمسائل القطن، ورجعنا إلى (صاحب العزة) الدكتور يوسف نحاس (بك) نستطلعه رأيه فى نزول أسعار القطن نزولا أثار مخاوف الكثيرين فقال :

(١) الكتلة فى ١٨ اكتوبر ١٩٤٨

نزول الأسعار

إن لهذه المخاوف ما يبررها لأن الأسعار نزلت نزولا كبيرا فى فترة قصيرة من الوقت .

نزول مفتعل

ومن الواضح أن هذا النزول الذى بلغ نحواً من نصف جنيه يوميا دون أن يكون هناك سبب معقول لذلك ، يدل دلالة واضحة على أنه نزول مفتعل ، وأعتقد أن هذا يرجع إلى إعادة فتح البورصة ، ولو أن هذا الاعتقاد لا يروق فى أعين من يقولون عكس ذلك ، وقد كنت أفهم أن هناك ما يبرر فتح البورصة ومباشرتها للعمل على وجه مرض لو أن الحكومة وضعت للأسعار حداً أدنى الشراء ، أو أنها اتبعت الخطة التى إتبعتها أمريكا فقررت نظاما خاصا للتسليف على الأقطان بشروط ميسرة .

السوق الأمريكية

ومما يلفت النظر أن السوق الأمريكية متماسكة وقوية رغم وفرة المحصول الأمريكى ، على حين أن الأقطان المصرية الفاخرة تنزل أسعارها نحو ٦ أو ٧ جنيهات للقنطار فى مدة لا تتجاوز ١٥ يوما مع ملاحظة أن دول العالم بأسرها فى حاجة ملحة إلى هذا النوع من القطن .

فتح البورصة

ويقول البعض إن أسعارنا الحالية أعلى من الأسعار التى كانت سارية فى مثل هذه المدة من العام الماضى ، ولكن من يقولون هذا القول ينسون أن مركزنا الإحصائى أحسن كثيرا اليوم مما كان فى اكتوبر عام ١٩٤٧ . وفضلا عن ذلك يلاحظ أن الأسعار تحسنت منذ ذلك الحين ، ولكن هذا التحسن لم يقف سيره إلا حينما قررت الحكومة فتح البورصة فى سبتمبر الماضى .

وما من شىء فى هذه الظاهرة يدعو إلى الدهشة ، لأن المبيعات بعقود التغطية لا فائدة منها نظراً لافتقارها لما يقابلها .

ومن هنا نشأ هذا الاضطراب الذى نشاهده اليوم .

الاستهداف لكارثة خطيرة

ولكنى أود أن ألفت النظر إلى أننى لا أطالب بإغلاق البورصة التى أعلم جيداً فائدة وجودها كما يدرك ذلك من يعارضون رأيى ، على انى أؤكد إن لم تتخذ إجراءات فعالة للحد من حركة النزول بأية وسيلة كانت ، فإننا نستهدف لكارثة خطيرة .

التسليف على القطن

بقيت كلمة أخيرة أود أن أذكرها هنا ، وهى أن أمريكا تقرض فلاحيها على أقطانهم قروضا تعادل ما يقرب من أثمانها دون أن تحدد موعداً لسدادها . على أن البنك العقارى الزراعى المصرى الذى يقرض ٨٠ ٪ على الأقطان المرهونة لديه قرر — على ما علمت — خفض هذه النسبة إلى ٦٠ ٪ . فإذا كان الأمر كذلك ، كيف ندهش لحركة النزول التى حدثت أخيراً .

العلاج الدائم لمشكلة القطن

تلقينا(١) الكتاب التالى من حضرة الدكتور يوسف نحاس (بك) : —

اطلعت فى عدد ٨ نوفمبر من المقطم الأغر على كلمتكم النفيسة بعنوان « القطن المصرى بين منتجين وعراة » وجاء فى خلالها أن الاقتراح الذى قدمته إلى (معالى) وزير المالية ونشرتموه يوم ٧ الجارى هو حسن كعلاج وقتى ، ولكنكم تريدون علاجا دائما ناجعا .

على أنكم قد أشرتم إلى هذا العلاج فى صلب مقالكم فقلتم : « يجب علينا أن نعمد إلى توسيع مصانع الغزل والنسج حتى يصير فى طاقتها سد حاجة مصر كلها وسد حاجة الأقطار العربية » وهذا كلام له جليل قيمته لصدوره عن جريدة عالية الكعب فى أمثال هذه المباحث الحيوية .

وهنا أرجو أن تسمحوا أن أعيد ما كتبته فى المحاضرة التى ألقيتها يوم ٢٥ ابريل من هذا العام أمام المؤتمر الزراعى عن المركز الاقتصادى للقطن المصرى عند الكلام على استهلاك قطننا فى بلادنا وهذا نصه :

« ان أمثل الوسائل لنضمن لقطننا مستقبلا مستتبا ، ولمنتجيه رفاهة وهناءة هى أن نستهلك أكبر مقدار من قطننا فى داخل بلادنا فيغزل وينسج فيها ما يكفى لسد حاجة الشعب من الكساء ولمد الأقطار المجاورة بما تطلبه من المنسوجات . وهذه أمنية تملكت نفسى من نعومة أظفارى ودعوت إلى تحقيقها بكل ما بى من قوة وجهد منذ سنة ١٩٠٠ فى مؤلفى « الفلاح المصرى . حالته الاقتصادية والاجتماعية » . فلما أوفدت مع البعثة الاقتصادية إلى لندن فى عام ١٩٣٥ لمفاوضة البريطانيين فى الشؤون التجاريه التى تهم البلدين ، توافقت خواطرى وخواطر زملائى فى البعثة وهم حضرات الأجلاء المحترمين الدكتور حافظ عفيفى (باشا) وحسين فهمى (بك) والمغفور له محمد طلعت حرب (باشا) على أن تجعل هدفنا ورائدنا فى المحادثات التمهيد وفسح المجال لاستيطان الصناعة القطنية فى مصر .

---

(١) المقطم فى ٩ نوفمبر ١٩٤٥

« فهل نحن فى حاجة اليوم ، وبعد الخبرة التى كسبناها من الحرب ، إلى استنهاض الهمم واستنداء الأكف لتنمية الصناعة القطنية فى مصر إلى أقصى ماتبلغه حمية المصريين وتقديرهم للمصالح الوطنية ؟ وهل يجوز لنا بعد الآن أن نرسل إلى الخارج قطننا الخام ليعود لنا منسوجا ؟ . »

هذا ما كتبته فى إبريل الماضى. ولم أكن متوقعا أن مصر ستعانى ماتعانيه الآن فى أمر تصريف قطنها. ولكن رحم الله من قال : « جزى الله الشدائد كل خير . . » فإن هذا المحصول اليوم قد أبرز بحروف من نور لضعاف الإيمان بالمبادىء الاقتصادية ولفاترى العزائم أننا لا نستطيع أن نمضى فى إخراج الأقطان التى حبتنا الطبيعة بامتياز إنباتها ، متحللين من ربقة المستهلكين الأجانب الذين يريدون أن يأخذوا إنتاجنا بأزرى الأثمان ولو بقى الفلاح فى شقاوته وفقره دهورا - لا نستطيع ذلك إلا إذا شيدنا صناعة قطنية كبيرة على غرار ما فعلته اليابان والهند وغيرهما . ولئن أغفلت الحكومات الماضية هذا الهدف القومى الأسمى ولم تشجع عليه، بقى لنا وطيد الأمل بأن الحكومات الحاضرة والمستقبلة ستبذل له أوفى العون والعضد . وللذين صحت عزيمتهم على إنشاء المصانع الجديدة، وعددهم آخذ فى الازدياد بحمد الله ، أن يطمعوا منها بهذه المؤازرة .

لا ضمان لمستقبل أسعار القطن

تحديدها يتوقف على وفرة المحصول أو ندرته

التريث حتى ترتفع الأسعار لمستواها الطبيعى

الإسكندرية فى ١١ - لمراسل الأهرام الخاص : كان[1] الهبوط الذى طرأ على أسعار القطن فى بورصة العقود أمس موضع تعليقات مختلفة فى الدوائر الاقتصادية بوجه عام ، وكان بعض هذه التعليقات يشير إلى البيانات الرسمية المتعددة التى تناولت هذه الأسعار من قبل .

وقد تحدث إلى اليوم الأستاذ حسين كامل ، مندوب الحكومة السابق فى البورصة ، فقال إنه يود أن يوجه النظر إلى كلمة للأستاذ يوسف نحاس (بك) نشرتها « الأهرام » فى ١٤ أكتوبر الماضى، وفيها دعا نحاس (بك) ، وهو من خيرة خبراء القطن فى مصر ، إلى التزام جانب الحذر فى التحدث عن أسعار القطن أو التكهن بها. وقال تعقيباً على البيان الأول الذى أذاعه وزير المالية فى هذا الصدد « إن من أعسر الأمور أن يجزم المرء — مهما يكن خبيراً — بما تتطور إليه أسعار القطن لأنها خاضعة لعوامل متعددة لا يستطيع أحد أن يلم بها جميعاً » .

وقال الأستاذ حسين كامل : وإنى أومن بهذه الحقيقة التى بسطها نحاس (بك) ، كما يؤمن بها كل

---

(١) الأهرام فى ١٢ نوفمبر ١٩٥٠ .

من عرك السوق القطنية . فليس هناك من يستطيع أن يضمن مستقبل الأسعار ، لأنها تتوقف على عوامل « اليوم » ، وما كنت أتخيل أن الوقائع ستؤيد رأى نحاس (بك) بمثل هذه السرعة .

ظروف الموسم غير عادية

غير أن الرأى الذى قامت عليه سياسة الحكومة ، على ما أوضحته بيانات مندوبها فى البورصة حتى الآن ، يقرر أن ظروف الموسم القطنى الحالى كانت منذ البداية ظروفاً غير عادية ، وأنها جعلت جميع العوامل الرئيسية الثابتة عوامل صعودية لا يمكن إنكارها . وأن سعر السلعة لا يتوقف على قيمتها الحقيقية بقدر ما يتوقف على وفرتها أو ندرتها .

مجاعة قطنية ...

والواقع أن هناك ما يشبه مجاعة قطنية . وعلى ذلك فإن أسعار القطن المصرى يجب أن تبلغ المستوى الذى يوازى على الأقل مستوى أسعار بعض المحصولات الدولية الأخرى مثل الصوف والمطاط والحديد والصلب ، مجاراة لمبدأ تضامن الأسعار .

ما تخشاه السوق؟

أما عوامل « اليوم » فتكون فى مثل هذه الحالة ذات أهمية ثانوية ، وهى عوامل غالباً ما يخلقها ذوو المصلحة فى السوق . وأما المصلحة القومية العليا ، فتقضى بأن يستفيد بارتفاع السعر أكبر عدد من العاملين فى السوق القطنية ، أى فئة المنتجين . وقد أكد مندوب الحكومة مراراً أن ما تخشاه هو أن تنجح التجارة فى أخذ المحصول من المنتجين بأقل سعر ممكن ، ثم يرتفع السعر إلى المستوى الحقيقى ، وهو مستوى عال جداً ، على ما توحى به جميع العوامل والاعتبارات الاقتصادية والإحصائية .

حظر بيع المزارعين قطنهم تحت القطع

البيع تحت القطع مضاربة "مقنعة"

الأسكندرية فى ٢ — لمراسل الأهرام[1] الخاص : عقب الأستاذ حسين كامل مندوب الحكومة السابق فى البورصة على حديث (سعادة) عثمان أباظه (بك) إلى الأهرام حيث أشار إلى اقدام بعض المزارعين على المضاربة فقال : ان هناك إلى جانب المضاربة السافرة التى أشار اليها (سعادة)

---

(١) الأهرام فى ٣ اكتوبر ١٩٥١

عثمان (بك) مضاربة مقنعة لا يقوم بها بعض المزارعين فحسب، بل جميع المزارعين على السواء . وهى مضاربة مئة فى المئة .

وقد دلت التجارب على أن الفلاح المصرى لا يعرف كيف ينتفع من بيع قطنه تحت القطع . وهذه حقيقة معروفة منذ زمن طويل ، إذ أن الحكومة فكرت فى علاج هذه الحالة منذ أكثر من عشرين سنة . ففى سنة ١٩٢٧ ، أعدت الحكومة مشروع قانون بتحريم البيع تحت القطع بالنسبة إلى المزارعين فقط ، مع استثناء البيع بين تاجر وتاجر ، أو بين تاجر وأحد بيوت التصدير أو الغزالين. ويمكن الرجوع فى ذلك إلى المذكرة التفسيرية لمشروع القانون المشار اليه وتقرير اللجنة المالية لمجلس النواب بتاريخ ديسمبر سنة ١٩٢٧ . كما أن النقابة الزراعية وضعت وقتئذ مذكرة بقلم الدكتور يوسف نحاس (بك) تؤيد المشروع .

والذى أذكره أن الذى حال دون إقرار هذا المشروع وقتئذ ، هو عدم موافقة الجمعية العامة للمحكمة المختلطة عليه . أما وقد انتهى عهد الامتيازات الأجنبية ، فلم يعد ثمة مايحول دون العودة إلى المشروع لحماية الزارع المصرى من إجراء ضرره أكثر من نفعه .

وثمة فائدة أخرى من تحريم بيع الزارع قطنه تحت القطع ، وهى تخفيف ضغط البيع فى بورصة العقود فى أواخر الجلسة، حيث تنفذ عمليات البيع تحت القطع، فتضغط على الأسعار، وتهبط بها إلى دون مستواها .

الدكتور يوسف نحاس (بك) يقول :

نستطيع ألا نرسل قطننا الى لانكشير

وعلينا أن نتحمل الضرر الذى سيصيبنا نتيجة انتقام بريطانيا

من واجبنا أن نبيع القطن لمن يشتريه وبغير تفضيل

سألت (سعادة) الدكتور يوسف نحاس (بك) عن رأيه فى نتائج عدم ارسال القطن المصرى إلى بريطانيا فقال :

(١) البلاغ فى ١٩ ديسمبر ١٩٥١

أجيب رغم حالتي الصحية على الأسئلة التي تفضلت جريدة البلاغ الغراء بتوجيهها إلى بصدد امتناعنا عن بيع القطن للبريطانيين، بأنه لا جدوى من أن نغالط فى الحقائق أنفسنا ، وبأن الوطنية الحقة هى الوطنية المتبصرة المقدرة للعواقب قريبها وبعيدها لاتخاذ العدة لكل احتمال من الاحتمالات.

ولما كنت قد تمرست بالمسائل الإقتصادية ، وبخاصة المتصلة منها بالقطن وأسواقه كما يعلم مواطنى الأعزاء ، فالذى أجهر به عن خبرة واقتناع هو أن أوجب واجباتنا أن نسعى لكسب أكبر عدد من الأسواق لقطننا . هذا ما بذلنا من أجله أضنى الجهود منذ سنة ١٩٠٠ ، أى منذ إشتغالى بهذه المسائل . وقد سارت معنا الحكومة فى هذا الاتجاه ، كما سيتبين ذلك حضرات المشتغلين بالشؤون المالية والاقتصادية عند مطالعة السفر الضخم الذى نحن بسبيل اعداده وإخراجه تحت عنوان « جهود النقابة الزراعية المصرية العامة فى ثلاثين عاما » ، وقد يتم طبعه وتوزيعه بإذن الله فى غضون شهر فبراير المقبل (١) .

إن مقاطعة السوق البريطانية ، التى تستنفد مقداراً لا يستهان به من قطننا المصرى - إذا حتمت الظروف الحاضرة الالتجاء إلى المقاطعة إستجابة لداعى الوطن - ستصيب مصلحتنا الاقتصادية بضرر ليس فى الإمكان تلافيه بسرعة - والاعتماد فى تصريف قطننا على ممالك أخرى تحل محل لانكشير الإنجليزية ، لأن لكل مستهلك طاقته، ولا يتجاوز فى الشراء مايزيد على تلك الطاقة إلا بثمن بخس، ذلك فضلا عن أنه ستقوم مشاكل وتجد صعوبات متعلقة بنقل القطن إلى مختلف البلدان يخلقها لنا البريطانيون بأساليبهم الملتوية ودسائسهم وقوتهم البحرية . كل أولئك لا ينبغى بحال أن يقف حجر عثرة فيما تمليه علينا مصلحتنا الوطنية التى تهون فى جنبها كل تضحية وان كانت غالية عزيزة .

على انه فى إستطاعة مصر وامكانياتها أن تتلافى معظم الضرر الذى يتوقع حدوثه من منع قطننا عن الإنجليز، وذلك بأن نوسع إلى أقصى الحدود الممكنة إنتاج الغزل وتصديره إلى البلدان الأجنبية بدلا من أن نبيعها قطننا خاما ، وفى هذا تحقيق لهدف وطنى جليل جاهدنا وناضلنا فى سبيله طويلا، وكان المحتلون يعارضون على الدوام هذا الاتجاه ، ويسرنى كل السرور أن أرى حكومتنا الرشيدة قد اتجهت تفكيرها جديا إلى تحقيق هذه الأمنية ، ولهذا نكون قد ضيعنا على المغازل الانجليزية الربح الذى تجنيه من غزل قطننا الخام فتحدث بعض التعطيل للآلات المعدة لغزل القطن المصرى وهى مصدر دخل كبير لهم .

فقلت له: وأى الدول ترى أنها ستشترى قطننا بعد أن تقاطع الانجليز؟ فقال: إننا نرحب - من غير تمييز ولا تفضيل - بكل من يطرق بابنا ويدفع لنا الثمن الحق ، وليس هنا محل للتفضيل اللهم إلا إذا كان الذى يتقدم للشراء مباشرة أو غير مباشرة من أعداء مصر البغيضين .

قلت له : أنبيع القطن بالنقد أو بطريق المقايضة على بضائع أخرى ؟ فقال : الطريقتان مقبولتان إذا كانت شروطهما متفقة مع مصلحتنا الاقتصادية .

---

(١) صدر هذا السفر فعلا سنة ١٩٥٢

اقتصادى كبير يقول :

تحسن الحكومة صنعاً
لو ألغت ضريبة تصدير القطن نهائيا

أصدر(١) مجلس الوزراء فى اجتماعه مساء أمس الأول قراراً بإلغاء ضريبة الصادر على القطن هذا الموسم . وواضح أن إلغاء هذه الضريبة هو إلغاء مؤقت لأنها ستعود بالنسبة للمحصول القادم .

وقد سأل أحد محررى البلاغ (سعادة) الدكتور يوسف نحاس (بك) فى ذلك فقال : إن الحكومة تحسن صنعاً لو أنها ألغت رسم تصدير القطن نهائياً ، لأننا نستطيع بذلك أن نجارى البلاد الأخرى التى تدفع إعانة تصدير ، لا أن تثقل قطنها بالضرائب كما نفعل .

الدكتور يوسف نحاس (بك) يقول :

يجب الغاء رسم الصادر على القطن
لأن الزيادة تقعد السلعة عن المنافسة

تريدون(٢) أن تستطلعوا رأيى فى الأثر المرجو للسوق القطنية من آخر تدبير اتخذته الحكومة فى ما يتعلق برسم الإصدار . فأقول إن « البلاغ » الغراء سألتنى رأيى فى نفس هذا الموضوع منذ بضعة أيام ، فكان جوابى الذى نشرته فى سطرين أن الإجراء الذى أقدمت عليه الحكومة من إلغاء ذلك الرسم ثم تعديله بالتخفيض لا يفيد فى انتعاش السوق إلا إذا كان الإلغاء شاملا للحال والاستقبال ، أى أن يعدل نهائيا عن فرض أى رسم على القطن المصدر لأنه من البديهى أن أى رسم يضاف إلى ثمن السلعة يثقلها فيقعدها عن منافسة الاقطان الاخرى التى لا تتحمل أى رسم من هذا النوع ، بل التى تتمتع فى أغلب الاحيان بإعانة إصدار تمنح للمصدر .

أما أن تتقاضى الخزانة ستة جنيهات عن القنطار من القطن الكرنك ، وأربعة جنيهات عن الاشمونى ابتداء من أول سبتمبر المقبل فهذا معناه بصريح العبارة أننا لانريد أن تقوم للسوق القطنية قائمة .

---

(١) البلاغ فى ١٩ مايو ١٩٥٢ .

(٢) المقطم فى ٢٦ مايو ١٩٥٢

ولنفرض جدلا أن الاسعار هوت فى سنة بر إلى ثمانية جنيهات أو عشرة للقنطار ، أفيكون معقولا أن يجبى عن هذا القنطار أربعة جنيهات أو ستة للحكومة ؟ .

وهب أن المحصول المصرى أصيب لاقدر الله بمثل ما أصيب به فى العام الماضى (١٩٥١ — ٥٢) من العنكبوت الاحمر الذى أنزله من ستة أو سبعة قناطير إلى أقل من قنطارين فى بعض الجهات (وهذا هو الذى وقع لى شخصيا فى مزارعى) فهل يستطيع صاحب الارض أن يدفع رسم الإصـــدار مهما قل ؟

إن هذه الاحتمالات والفروض ، التى أستعيذ بالله منها مرة أخرى ، هى فى حيز الممكنات . أضف إليها ما يعانيه المنتج فى الوقت الحاضر من شح مياه الرى ، وفداحة تكاليف الإنتاج ، وما زاد عليه من الضريبة العقارية المرهقة . . فكل هذا يقوم حجة قاطعة فى وجوب الإلغاء .

وإنه ليحز فى نفسى ويؤلمنى كثيراً أن أرى النضال العنيف الذى قامت به « النقابة الزراعية المصرية العامة » سنوات عدة لإلغاء هذا الرسم الكريه المستهجن من جميع علماء الاقتصاد والمال (والسفر الذى يجرى توزيعه الآن عن جهود النقابة الزراعية المصرية العامة ناطق باستهجان هذا الرسم الذى قد ظفرنا أخيراً بإلغائه) أقول إنه يؤلمنى أن أرى عودته بغداحته ، لأن القائمين على شئون القطن خدعهم سراب التحسين المفتعل الذى أسكرهم فأضلهم السبيل السوى ، فجعلوا القطن معيناً حسبوه لا ينضب فى تغذية خزانة الدولة ، غير آبهين بما يكون من ويلات إذا عادت الأشياء إلى طبيعتها ، وتقشع السراب الذى غرهم فأضلهم .

وإنى لأرجو من أعماق قلبى ألا أكون نذير شؤم ، ولكن التجاريب الطويلة علمتنى أن الحرص والحذر هما الرائدان لكل إجراء مالى حكيم .

وإذا قيل : وماذا يصنع (معالى) وزير ماليتنا الهمام ليسد العجز الذى سيحدثه إلغاء الضريبة ، قلت بلا تردد إنه سيصنع ما سيصنعه لو حدث — لا قدر الله — وانحطت الأسعار وتراكمت المخزونات وعجز الممول عن الدفع .

على أن لى فى رجاحة عقل وزيرنا الشاب الهمام وسعة اطلاعه ما يجعلنى أطمئن إلى أنه سيجد الحل الموفق للاستعاضة عن الرسم وحفظ كيان السوق القطنية ، وإدخال الطمأنينة والثقة إلى أنفس المصريين الذين قاسوا من المتاعب ما يجدر (بمعاليه) أن يعوضهم عنه .

والله المسئول أن يوفق خطاه فى سبيل النجاح والتوفيق .

الدكتور يوسف نحاس (بك) يقول :

مستقبل سوق القطن مظلم
ويجب ترك السوق حرة من كل قيد

سأل مندوب البلاغ [1] (سعادة) الدكتور يوسف نحاس (بك) عن مستقبل سوق القطن وحالة المحصول وما يجب عمله لإعادة الحياة الطبيعية الى السوق . فأدلى إليه بالتصريح الآتى . قال :

الواقع ان مستقبل سوق القطن مظلم للغاية ، وانه يجب على المختصين فى وزارة المالية ان لا يتفاءلوا بالحالة الراهنة ، بل عليهم أن يدرسوها دراسة شاملة وكاملة وسليمة وان يحتاطوا للامر من الآن بالنسبة للمحصول الجديد وإلغاء رسم الصادر عليه .

ثم قال نحاس (بك) إن الفلاح هو الذى يحدد سعر القطن، وهو الذى يروج الحالة الاقتصادية والصناعية .وتأثره يؤدى الى كسادها ثم الاستهلاك الصناعى واستهلاك المنسوجات القطنية لها الأثر المباشر على أسعار القطن .

وقال إن المخزون العالمى من القطن كبير جداً. وهناك اتجاه عالمى للنزول ، والأيام كفيلة باظهار الحالة على حقيقتها .

ثم قال الدكتور نحاس (بك) : إنه يجب أن يسمح من الآن فوراً بالتعامل على أشهر الموسم الجديد ، كما يجب أن تترك السوق حرة تماما . فإن القيود ذاتها كفيلة بأن تعدل نفسها بنفسها .

فإن السوق لو تركت حرة واستهدف بعض المتعاملين فيها لمثل ما استهدف له بعضهم فى الأشهر الأخيرة ، فإن هذا لا يضر السوق مطلقاً ، بل يساعدها على تكييف حالتها .

العنكبوت الأحمر

لقد استهدف المحصول السابق للعنكبوت الأحمر فأدى هذا إلى قلة المحصول ، حتى أن الفدان الذى كان يغل نحو ٧ قناطير غل نحو قنطارين فقط . ويخشى أن يصاب المحصول الجديد بهذه الحشرة .

---

(١) البلاغ فى ٣ يونيو ١٩٥٢ .

ضريبة الصادر على القطن
ضرورة الغائها فورا عن المحصول الجديد

روت[1] جريدة « لوسر فانور » التى تعنى بشئون الاقتصاد والمال ، أن الدوائر المسئولة فى وزارة المالية تدرس جديا موضوع انخفاض سعر القطن للعقود الجديدة . وهناك حلول كثيرة لوضع حد لهذا الانخفاض ، غير أن التدابير التى يبدو أنها ستلجأ إليها آخر الأمر يراد بها استقرار الأسعار للعقود الخاصة بما بعد شهر أغسطس المقبل ، وكذلك إلغاء ضريبة الصادر على المحصول الجديد . والمعتقد أن السلطات المسئولة ستتخذ قراراً بشأن هذا الموضوع فى بضعة الأيام المقبلة .

وإذا صح هذا النبأ ، كان معناه أن وزارة المالية تفكر التفكير السليم. لأن ضريبة الصادر التى فرضت على المحصول الجديد ، وقدرها ستة جنيهات أو أربعة لكل قنطار وفقا لرتبة القطن ، إنما هى ضريبة من شأنها اعتراض سبيل تصريف محصول العام الجديد وجعل العملاء الخارجيين يؤثرون الأقطان الأخرى — حتى وإن كانت أدنى مرتبة — على القطن المصرى . وإذا كانت بريطانيا قد استغنت فى الموسم الفائت عن معظم ما كانت تستورده من قطن مصر بسبب الخصومة السياسية التى كانت قائمة ، فقد تستغنى فى هذا الموسم عنه بسبب سعره الذى تبهظه ضريبة الصادر .

وأمانة البحث تحتم علينا أن نقول إن أول مناد بإلغاء هذه الضريبة الجائرة التى تتنافى مع أوليات المبادئ الاقتصادية هو الفقيه الاقتصادى الذى لا يبارى فى شئون القطن ، الدكتور يوسف نحاس (بك) الذى كتب غير مرة فى الصحف وفى المكتب يطالب الحكومة بألا تقترف فى حق القطن مأثماً يسىء إلى المحصول الأول فى البلاد ويجعل الاقتصاد الوطنى عرضة لكارثة كالتى كاد يتعرض لها فى العام الفائت . ويبدو أن الحكمة فى فرض ضريبة الصادر على القطن هى رغبة وزارة المالية فى موازنة الميزانية الجديدة . وقد يظن المرء لأول وهلة أن اقتراح فرض الضريبة هو خير سبيل لتحقيق هذا التوازن ، ولكنه فى الواقع سيؤدى إلى نقيضه تماماً لسببين هما :

أولا : أن الكمية التى ستصدر من القطن ستكون قليلة جداً ، فتصبح الضريبة المستحقة عليها صغيرة بالتالى ، فلا تحقق توازنا ولا تصحح أبواب الميزانية العرجاء .

ثانيا : أن المحصول الجديد سيختزن فى مصر ، لأن الأسواق توصد أمامه ، فيصاب الاقتصاد الوطنى بضربة فى الصميم ، فلا ينفع بعد ذلك أن ميزانية الدولة حققت التوازن أو لم تحققه .

ومن أعجب التصرفات الحكومية أن نرى الحكومة توفد بعثات رسمية إلى الخارج لترويج القطن المصرى وتغرى بيوتات الصناعة على استيراده ، بينما الحكومة المصرية نفسها تعمل من ناحية أخرى

---

(١) المقطم فى ١ يوليو ١٩٥٢

على رفع سعر القطن بضريبة الصادر، فيصد العملاء عنه . فلا معنى إذن لكل دعاية مادمنا بتصرفاتنا نجعل هذه الدعايات باطلة مفقودة الجدوى .

وإذا جاز فى الأحوال العادية فرض مثل هذه الضريبة — مع اعتراض رجال الاقتصاد عليها لأنها ضريبة قتالة — فلا يجوز بحال من الأحوال فرضها فى وقت يجتاز فيه محصول القطن أزمة من أشد أزماته فى التاريخ ، فالفضلة المتخلفة من محصول العام الفائت، وقدرها خمسة ملايين قنطار، تجد مشقة كبيرة فى الاهتداء إلى أسواق لها ، وإذا جنى المحصول الجديد صار العبء ثقيلا باهظا ، لأنه سيصبح على مصر يومئذ أن تصدر ١٣ مليون طن ، ولسنا ندرى أين هى الأسواق التى تستوعب هذا المقدار ، ولو وجدت الأسواق فأين هى الصناعة التى تتحمل ستة جنيهات عن كل قنطار تدفعها ضريبة للحكومة المصرية مقابل استيرادها لقطن مصر ؟

ثم إن محصول القطن المصرى لاتتجاوز نسبته إلى نسبة المحصول العالمى ٨ ٪ . ومعنى ذلك أنه لاتستطيع مصر — مهما تكن تيلة قطنها — أن تفرض على أسواق العالم سعراً معينا ، أو أن تؤثر فى هذا السعر هبوطا أو صعودا . فتقلبات الأسعار فى بورصة الإسكندرية فى الموسم الفائت (وهى تقلبات اتضح فيما بعد أنها كانت مصطنعة ولمصلحة فئة من المضاربين) لم تؤثر قط فى سوق العقود فى نيويورك ولا فى ليفربول ولا فى نيودلهى . ولكن تأثيرها الوحيد كان فى سوق مصر ، إذ ضعفت ثقة المتعاملين فيها . وأصاب الاقتصاد الوطنى ما أصابه من ضيق خانق .

فالحكومة المصرية ، إذ تثقل كاهل المحصول الجديد للقطن بضريبة الصادر ، إنما تجعل هذه السلعة النفيسة عاجزة عن خوض معمعة المنافسة فى أسواق العالم . ويقال إن العراق وسوريا والسودان والهند تزرع الآن قطنا طويل التيلة بعد ما نجحت فى استنبات القطن المصرى . وقد تتبين مصر ذات يوم أن زمام الجودة قد أفلت منها ولم تعد الدولة الوحيدة التى تستأثر بالتفوق العالمى فى جودة تيلة القطن .

* * *

لهذه الأسباب نعتقد أن وزارة المالية تأخذ بالمنهج الصحيح السليم إذا قررت إلغاء ضريبة الصادر على المحصول الجديد . والتأخير فى إلغائها يسيء كما يسيء عدم إلغائها . فلابد من رفع هذا القيد حتى يجرى التعامل فى سوق العقود على بينة من الأسس السليمة وإلا نزلت بساحتنا نازلة لاسبيل إلى دفعها ولو اجتمع فقهاء الاقتصاد فى مصر جميعا .

وديع فلسطين

رسم الصادر على القطن

وإتماما للفائدة أنقل فيما يلى الكلمة الختامية التى أدرجتها فى كتاب « جهود النقابة الزراعية المصرية العامة فى ثلاثين عاما » الذى صدر فى عام ١٩٥٢ ، وهى :

ما كدت أنتهى من عملى حتى استشرى الخطر ووقعت الكارثة التى لمحت بوادرها منذ سنة ١٩٥٠ ، حين أخذت الحكومة نفسها فى سياستها المالية وبخاصة القطنية ، بخطة هى أبعد ما تكون عن مبادئ الحرص والحذر الواجبين ، فخرجت من عزلتى فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٠ ، لأدق ناقوس الخطر فى كلمة كتبتها فى جريدة « الأهرام » تحت عنوان « مستقبل أسعار القطن » جاء فيها : « عادنى صديق كريم فى منزلى غداة نشر التصريح الذى أدلى به (معالى) وزير المالية وأذاعه فى ندوات البورصة مؤكداً أن أسعار القطن المصرى لمّا تبلغ الارتفاع الذى يجب أن تبلغه إلى آخر ما جاء فى بيان (معاليه) . فقلت لصديقى ، وهو من أعضاء مجلس القطن الجديد البارزين : كنت أوثر أن يلتزم الوزير أشد الحيطة فى التكلم عن مستقبل الأسعار لا لأنى أخالفه فى أن اتجاه السوق فى الآونة الحاضرة صعودى ، بل لأن من أعسر الأمور أن يجزم المرء — مهما كان خبيراً — بما تتطور إليه أسعار القطن ، لأنها خاضعة لعوامل متعددة لا يستطيع أحد أن يلم بها جميعاً ... إننى قد عركت البورصة قرابة نصف قرن ، وذقت حلوها القليل ومرها الكثير ، فشهدت من مباغتاتها غير المنتظرة ما يحير العقول ويعصف بالثروات . لما فرضت الحكومة المصرية ضريبة تصدير قدرها خمسة وثلاثون قرشا على القنطار ، وكانت الأثمان قد جاوزت مئة ريال ، كتبت فى الصحف عدة مقالات انتقدت فيها هذا الإجراء بشدة . فرغب المستشار المالى آنئذ وهو السير « بول هارفى » — وكان معدوداً من أكفأ الماليين الانجليز الذين شغلوا منصب مستشار فى وزارة المالية — رغب المستشار فى أن يحدثنى فى هذا الصدد ، فلما ناقشته فى موضوع الضريبة وقلت له : كيف تقررون رسما ثابتا على سلعة معرضة للتقلبات الكثيرة فى أسعارها ؟ أجابنى بقوله : يدهشنى هذا الكلام من رجل معروف بين مواطنيه بأنه اقتصادى ممتاز ، وهل يتصور عقلك أن سعر القطن المصرى سينزل عن مئة ريال مدى عشر سنوات مقبلة ؟ وفى نفس هذه السنة هوى السعر وانخفض إلى ثمانية عشر ريالا » .

وقد عقب على مقالى حضرة الأستاذ حسين كامل مندوب الحكومة السابق فى البورصة بجريدة « الأهرام » فى ١٢ /١١/ ١٩٥٠ بقوله ، إنه يود أن يوجه النظر إلى كلمة للأستاذ الدكتور يوسف نحاس (بك) نشرتها « الأهرام » فى ١٤ أكتوبر الماضى ، وفيها دعا نحاس (بك) وهو من خيرة خبراء القطن فى مصر إلى التزام جانب الحذر فى التحدث عن أسعار القطن أو التكهن بها ، وقال تعقيبا على البيان الأول الذى أذاعه وزير المالية فى هذا الصدد (إن من أعسر الأمور أن يجزم المرء — مهما يكن خبيراً — بما تتطور إليه أسعار القطن ، لأنها خاضعة لعوامل متعددة لا يستطيع أحد أن يلم بها جميعا) . وقال الأستاذ حسين كامل : « وإنى مؤمن بهذه الحقيقة التى بسطها نحاس (بك) كما يؤمن بها كل من عرك السوق القطنية . فليس هناك من يستطيع أن يضمن مستقبل الأسعار لأنها تتوقف على عوامل « اليوم » ، وما كنت أتخيل أن الوقائع ستؤيد رأى نحاس (بك) بمثل هذه السرعة » .

ولما أسندت وزارة المالية إلى (حضرة صاحب السعادة) فؤاد سراج الدين (باشا) وجهت إليه فى الثانى عشر من نوفمبر سنة ١٩٥٠ كتابا شخصيا قلت فيه بعد الديباجة : « إن تقويم أود ماليتنا التى تضافرت عوامل خارجية ومحلية عدة على تسويئها لمن أشق الأمور وأعسرها ، وان المشكلات المنوط بكم حلها تقتضيكم جهداً مضنياً ، ولاسيما أن وزارة المالية قد أقفرت تقريبا من هؤلاء الصفوة ذوى الخبرة الواسعة والكفاية الذين يمكنكم الاستعانة بهم .

« ولست أبغى سرد هذه المشكلات ، ولكم بها علم قد يكون أكثر من علمى بها ، إلا أننى أخص بالذكر منها السياسة التى أتبعت فى موضوع القطن ، وهى بعيدة كل البعد عن الأسس المتينة والقواعد الحكيمة التى سلخنا زمنا طويلا فى وضعها ، وحلت محلها الدعايات الكلامية الضارة التى أحدثت فى السوق إضطرابا جر ويجر علينا أوخم العواقب ، وقد تجلى بعضها فى اندفاع الناس اندفاعا جنونيا فى المضاربات ، كما تجلى فيما أصاب السوق المالية من نكبة أضاعت على أصحاب الأسهم والسندات ثروات طائلة ، ناهيك بما أحدثته من تزعزع الثقة المالية التى لا يمكن أن تقوم لنا قائمة إلا بها ، وإن مأساة سوق القراطيس المالية لماثلة للعيان » .

كما يرجى أن تصادف هذه التنبيهات والتحذيرات لفتة من المسئولين ، ولاسيما أننا لم نكن الوحيدين الذين أنذرنا ونبهنا وحذرنا ، وقد نبه معنا وحذر رجال المال ومديرو البنوك الكبرى . ولكن ذهبت ويا للأسف كل هذه الصيحات أدراج الرياح واسترسلت الحكومة فى التدخل من ناحية ، وفى تطويع القوانين لسياستها من ناحية أخرى ، حتى وقعت الواقعة ، وإنا لا نملك سوى الضراعة لله أن يعيد الأمور إلى مجاريها الطبيعية قريباً » .

ضرورة غزل نصف محصول القطن المصرى محلياً

مع توجيه عناية حكومية إلى صناعتى الغزل والنسيج

اقتراح زراعة قطن (ويبر) الأمريكي فى مصر

حديث للاقتصادى الكبير الدكتور يوسف نحاس

الدكتور يوسف (١) نحاس فقيه فى شئون القطن ، فقد اشتغل به نحو نصف قرن من الزمان ، وتابع عن كثب تحولاته ، وكان له رأى مسموع فى كل ما له صلة بهذا الركن الكبير من أركان الاقتصاد الوطنى المصرى .. وقد رأى مندوب « الاقتصاد والمحاسبة » أن يستطلع رأيه فى المستقبل الاقتصادى للقطن المصرى ، فأفضى إليه بالحديث التالى :

إن الاهتمام العظيم الذى يوليه رجال العهد الحاضر للشئون الاقتصادية ، قد حفزنى إلى أن

---

(١) مجلة الاقتصاد والمحاسبة فى ١٥ مايو ١٩٥٣

أعود إلى قلمي الذي عراه الصدأ بسبب مرضي في السنين الأربع الفائتة لأحاول في حدود طاقتي المحدودة أن أعرض حلا لأهم معضلة من معضلاتنا الحالية وأكثرها خطراً ، وهي مسألة القطن .

ولما كان من التعلق بالأوهام أن ننشد لمصر استقلالها السياسي بغير أن نعمل لرفع مستواها الاقتصادي ، كما جهر بذلك الرجال القابضون على ناصية الحكم ، فإن القطن لا يزال العامل الأكبر الأساسي لتحقيق هذه النهضة الاقتصادية .

وقد انقضى أكثر من أربعين عاما على جهادي مع أصدقائي أعضاء النقابة الزراعية العامة ، لكي نحقق لهذه المادة الحيوية الحلول الناجعة لها ، ولكننا مع الأسف كنا إلى الأمس القريب نصطدم دائماً بعدم فهم أو عدم اكتراث أولي الأمر الذين كانت تتجاذبهم مشاغل أخرى ، ويذكر مواطني تلك العبارة التي فاه بها أحد رؤساء الحكومة السابقين في البرلمان حين دعي إلى تفريج الأزمة الاقتصادية في البلاد وهي : « إنني موجه كل عنايتي إلى مسألتنا السياسية » .

وإن المؤلف الضخم الذي سجلت فيه مجهودات النقابة يقوم أقطع دليل على تواكل الحكومات الماضية المتعاقبة .

ولما أراد القدر القاسي أن تكف النقابة عن عملها منذ نحو عشر سنوات ، زادت الحالة سوءا ، وقد نجم عن تدخل الحكومة في سوق القطن خسارة يقدرونها حتى الآن بنحو ٣٠ مليون جنيه . ولكن لا يستطيع أحد أن يعرف الآن مقدار ما ستنتهي إليه هذه الخسارة نظراً لكثرة المخزون لدى الحكومة وجنوح الأسعار العالمية إلى النزول .

وفي رأيي ، بوصفي قديم عهد بالاشتغال بالمسائل القطنية ، أن جميع الحلول التي يتوسلون بها الآن لإخراج البلاد من الوهدة التي تردت فيها بسبب أزمة القطن ، هي من المسكنات ، وأما العلاج الناجع والمستديم فهو أن نصل إلى غزل أكبر كمية من محصولنا القطني في داخل بلادنا .

ناديت بهذا الرأي مئة مرة ، ولكني أشعر بأن الجو الآن هو أصلح ما يكون لإعادة عرض هذا الاقتراح ليأخذ به أولو الأمر ، لأنهم متحللون من جميع الآراء الرجعية ومن كل تأثير ضار من الذين لهم مصلحة في بقاء الحالة على ما هي عليه الآن . فأمثال العمري وعلي الشمسي وأمين فكري وحسين فهمي وغيرهم من الوطنيين المستنيرين لا يترددون في اتخاذ جميع الوسائل التي ترمي إلى تحويل مادتنا الأولى إلى مادة صناعية محلية .

والذي أهدف إليه هو أن نصل إلى غزل نصف محصولنا القطني .

ومن نافلة القول أن أعيد ذكر المزايا التي تنجم عن هذا التدبير الذي لجأت إليه جميع البلاد المنتجة للقطن ، فلنذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر :

أولا — أننا حين نعرض على المغازل العالمية نصف إنتاجنا القطني ، فإننا سنصل إلى ثمن بخلاف ما يتعرض له هذا الثمن الآن كلما زاد إنتاجنا أو قلت الرغبة - مؤقتاً - في الحصول عليه .

وإننى شهدت منذ سنة ١٩٢١ جميع المؤتمرات القطنية العالمية ممثلا لمصر، فما من مرة بثثنا بشكوانا إلى زعماء الغزالين من تدهور سوقنا القطنية ، إلا كان جوابهم الإجماعى أن هذه الحالة هى من صنع أيدينا ، لأننا نعلم أن حاجة العالم إلى الأقطان الأنيقة محدودة ، فإذا جاوز إنتاجنا عشرة فى المئة عن هذه الحاجة كفت هذه الزيادة للإزراء بأسعارنا ، وعلى العكس إذا نقصت عشرة فى المئة ، كان لنا أن نتقاضى السعر العادل الذى يرضينا .

ثانيا — إن غزل نصف محصولنا سيعود علينا كما يعود على عدد كبير من مواطنينا بالنفع الجزيل . وإن عدد السكان عندنا آخذ فى الزيادة المتوالية ، فإذا وفرنا لهم العمل الصناعى فى مغازل القطن من عمال ومهندسين وفنيين .. إلخ ، فإننا بذلك نخلق فى البلاد طبقة من العمال الراقين الذين يتناولون أجراً مرتفعاً لا يحصلون عليه من الزراعة ، وهذا الأجر يساعدهم على رفع مستواهم الأدبى .

ثالثا — إن الفائدة التى ستعود على الدولة نفسها من خلق « لنكشير مصرى » عندنا ستكون جزيلة بعد ردح من الزمن ، فإن المغازل والمناسج حين تنمو وتزدهر ستحقق للخزانة مالا وفيراً على شريطة ألا تقتل بالضرائب هذه الصناعة قبل ترعرعها الكامل . فإن إنجلترا قد خلقت « لنكشير » خلقا عجيبا وذلك بأن حمت صناعاتها القطنية الوليدة أكمل حماية بفرضها رسوما مانعة على الغزل الذى يدخل بلادها . فحولت بهذا الإجراء الحكيم الصناعة من الهند إلى ديارها .

ومما هو ظاهر للعيان أننا إلى سنة مضت كنا نتبع سياسة عكسية على خط مستقيم بتحميلنا الصناعة القطنية ضرائب فادحة ، فبذلك جعلنا الحياة عسيرة على المصانع القائمة ، وثبطنا همم الذين يريدون إقامة مصانع مماثلة لها .

أما اليوم فقد تغير الحال ، ولنا أمل وطيد بأن العهد الجديد سيمنح الحماية المعقولة والقوية للمصانع القائمة ، والتى ستقوم . فكل سياسة ضريبية تشجع خلق صناعات جديدة هى سياسة حكيمة ، وكل سياسة تعطل الهمة هى سياسة ضارة بمصالح الوطن .

لا أريد أن يساء فهم ما أقول . إننى لا أنادى بأن نخلق « لنكشير مصريا » بين عشية وضحاها ، ولكن من السهل جداً تشجيع الغزل بتوفير العمال اللازمين له . ونحن نرى بأعيننا أن المصانع العاملة فى المحلة وكفر الدوار وشبرا الخيمة تنتج غزلا يرضى جميع الأسواق ، بل تنسج أيضا أقمشة تستطيع أن تنافس الأقمشة المصنوعة فى البلدان الأجنبية . غير أن صناعة النسيج قد تتطلب زمنا أطول لإعداد الفنيين والعمال الذين يستطيعون أن يقوموا عليها بمهارة وحذق .

ولا ننسى فى هذا الصدد أن شحن القطن مغزولا هو أقل كلفة وتداولا من شحنه قطنا خاما .

زراعة القطن الأمريكى فى مصر

وفى نفس الوقت الذى فيه يجب أن نصنع محليا أكبر قدر من إنتاجنا ، يجب علينا أيضا إذا أردنا أن تزدهر الحالة الاقتصادية فى مصر أن نزيد إنتاجنا القطنى زيادة كبيرة لأنه الإنتاج الزراعى

الوحيد الذى تلائمه أرضنا المصرية وظروفنا الزراعية ، وذلك بأن نستنبت عندنا القطن الأمريكى من النوع الذى يزرع فى السودان باسم « الوبر » بحيث يبقى إلى جنب إنتاجنا الحالى من الأقطان الرفيعة قطن أمريكى يباع فى الأسواق التى تستخدم القطن الناتج فى الولايات المتحدة ، ويزاحمها مزاحمة أكيدة لعدة اعتبارات منها أن تيلته ستكون أمتن لأنه استنبت فى جو وأرض صالحين مع توفر مياه الرى ولأنه أقرب إلى متناول الغزالين فى أوربا ، ولأنه بالنظر إلى غلة الفدان منه نستطيع أن نبيعه ناقصا عشرين أو خمسة وعشرين فى المئة عن ثمن القطن الأمريكى .

هذه جميعا مزايا تضمن له الرواج ويدهش حقاً الأجنبى الذى يسمع بأننى ناديت بهذا الرأى مراراً وتكراراً فلم تأبه له الجهات المختصة ، بل عارضته معارضة عنيفة كان السبب الأساسى فيها أن الموظفين البريطانيين المسيطرين على وزارة الزراعة آنئذ كانوا يرون فى الأخذ بهذا الرأى إضراراً وإجحافا بمصالح المغازل البريطانية .

إن تحرياتى الدقيقة أوصلتنى إلى الجزم بأن الاراضى الضعيفة فى مصر تنتج القطن من النوع الامريكى إنتاجا يبلغ ضعفين أو ثلاثة أضعاف إنتاج أنواعنا المصرية . وقد زرع القطن الامريكى فعلا خفية فى زمن مضى فحصل زارعوه على عشرة قناطير فى أرض لم تستطع أن تنبت من القطن المصرى أكثر من ثلاثة قناطر .

وإن الحجة التى تذرع بها الموظفون البريطانيون فى وزارة الزراعة هى أنه يخشى على الاصناف المصرية الانيقة من التهجين إذا زرع عندنا القطن الامريكى . وقد جاز هذا الهراء على رجال الحكومة آنئذ ، فى حين أن المشاهدات العلمية قد أثبتت أن التهجين لا يمتد إلى أكثر من دائرة محدودة جداً وأن من أسهل الامور عزل مناطق القطن الامريكى بعيدا عن سائر المناطق القطنية وحلجه فى محالج خاصة به بحيث لا تختلط بذوره مع بذور الانواع المصرية الاخرى .

ومن أجل ذلك لى وطيد الامل بأن رجالنا العاملين سيعيرون هـذا الموضوع ما يستحقه من العناية والاهتمام .

فى حياتنا الاقتصادية :

سياستنا القطنية
تعقيب لجريدة الأهرام

ما زالت[1] سياستنا القطنية تشكو النقص من بعض وجوه ، أدعاها إلى الاهتمام تحديد الإنتاج وتنويع الأصناف ، وتحويل المادة الخام إلى غزل أو نسيج فى داخل البلاد .

---

[1] الأهرام فى ٢٦ يونيو ١٩٥٣

ماذا تقضى المصلحة العامة فى كل من هذه المسائل ؟ وهل يلزمنا حقاً تحديد المساحة المزروعة قطناً . وإذا وجب الرد بالإيجاب فهل يجرى الخفض على جميع الأصناف دون أن نميز بينها أصنافا أو صنفا ؟ الجهود التى نبذلها فى تصدير قطننا إلى الخارج ، ألا يحسن بنا قصرها أو قصر بعضها على تحويله نسيجا أو غزلا ؟ .

مسائل جوهرية تناولها أهل الرأى والخبرة من المعنيين بشئون القطن ، وعرضوا حلولا لها تدل على اختلاف الرأى فى المبادىء الأساسية ، فضلا عن اختلاف التقدير للأحوال القطنية العالمية.

* * *

كان بعضهم يظن أن الأقطان التى سيصعب علينا تصريفها هى الأقطان الطويلة التيلة ، دون قصيرتها ومتوسطها ، فقدروا أن الباقى من الأقطان الطويلة التيلة لن يقل عن ٣٠٠ ألف أو ٤٠٠ ألف بالة ، وذهبوا إلى أن استصلاح الأراضى وردم البحيرات فى شمال الدلتا سيزيد إنتاج الأقطان الطويلة التيلة ، ولاسيما أن شمال الدلتا يصلح لزراعة الأصناف الممتازة منها ، لذلك اقترحوا التوفر على غزلها لتصدير خيوطها إلى البلاد الكبيرة التى تطلبها .

وفى رأى بعضهم أن حاجة العالم إلى الأقطان الطويلة التيلة حاجة محدودة ، فكل زيادة فى إنتاجها تؤدى إلى خفض فى أثمانها . إذن خير لنا أن نخفض إنتاجها من أن نستعيض عن هذا الخفض بارتفاع قيمتها .

وفى ذلك يبدى آخرون أن كساد السوق الدولية للمنسوجات قد أدى إلى نقص فى صادراتنا من غزل القطن ، إذ انخفضت من ٩٫٨٥٢ طنا ، قيمتها ٦٫٩ مليون جنيه فى سنة ١٩٥١ إلى ٦٫٦٢٢ طنا قيمتها ٣٫٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٢ .

فما الحاجة الحقيقية لصناعة النسيج فى العالم إلى أقطاننا الطويلة التيلة ؟ وهل الزيادة المرتقبة فى إنتاجها من استصلاح الأراضى زيادة محتومة فلا مندوحة عن حسابها فى وضع سياستنا القطنية ؟ وإذا حكمت الظروف بأن نجنى محصولا من القطن يفوق الحاجة ، فهل الأفضل لنا أن يكون الفائض منه قطناً خاماً ، أم أن يكون غزلا ؟ .

أما غزل قطننا فى بلادنا فقد أجمع الخبراء على فوائده ، وحسبنا إجمالها فى أنه يوسع نطاق المنشآت الصناعية فيهيىء عملا جديداً للطبقة العاملية ويزيدنا عمالا من ذوى الدراية الفنية ، ويخلق موارد إضافية للخزانة العامة ، ضريبية وغير ضريبية . ناهيك بأن نظام الحصص المفروض فى الولايات المتحدة الأمريكية لا يجرى على المستورد من الغزل كما يجرى على المستورد من القطن.

والمأثور عن إيطاليا انها كانت تستورد قطننا فتغزله فى بلادها ثم تصدره غزلا إلى الولايات المتحدة فتجنى من ذلك أرباحا نحن بها أحق وأولى ! .

فلماذا لم تنم صناعة الغزل فى مصر أكثر مما نمت ؟ ولماذا لا يقال عن النسيج ما يقال عن الغزل

وإن يكن من المسلم به أن صناعة النسج أطلب للاعداد الفنى ، فليس من الهين إنماؤها سريعا كصناعة الغزل ؟ ! ألا يستحق المرجو من اتساعها أن نبذل الجهد فى تمهيد السبيل اليه ، وحولنا أسواق عربية وسودانية تحتاج إلى الرخيص والغالى من أنسجتنا ؟ ! كيف لا نبذل هذا الجهد والسودان وحده قد استورد من الأنسجة القطنية ما قيمته ٩٫٦٤٠ ألف جنيه فى سنة ١٩٥٢ ، وهذا أكلف باب فى الواردات إلى السودان ، وجملتها ٦١ مليونا من الجنيهات .

وعند فريق غيرهم أن على مصر زيادة انتاجها من القطن الى أبعد حد لأن التربة المصرية خلقت لزراعة القطن فلا يجود القطن فى أرض كما يجود فى أرضها . وهم يطلبون أن تستنبت صنفا من الأمريكى المسمى « ويبر » يزرع فى السودان ، لتصديره الى البلاد التى تستخدم القطن الأمريكى ، قائلين ان تيلته تكون أمتن عندنا للعوامل الجوية والزراعية الخاصة ببلادنا ، فضلا عن أنه يكون أقرب الى أوربا ، ناهيك بأن انتاجه النسبى يزيد فى مصر لخصب تربتها فيمكننا أن نبيعه بثمن أدنى من ثمن القطن الأمريكى الأصيل ٢٠ أو ٢٥ ٪ . بل يقطع خبير من هذا الفريق بأنه استقصى الأمر فتبين ان الأراضى الضعيفة فى مصر تنتج من هذا الصنف الأمريكى ثلاثة أضعاف ماتنتجه من الأصناف المصرية . وأردف قائلا إن هذا الصنف الأمريكى قد زرع فعلا فى مصر وكان محصوله عشرة قناطير فى أرض لم تزد غلتها من القطن المصرى عن ثلاثة قناطير .

مارأى الاخصائيين اذا كان هذا المقترح قد بحث بحثا جديا ؟ وان لم يبحث قبل اليوم ، أليس بحثه واجبا ؟ وما الضرر على كل حال من اجراء تجربة ؟

* * *

يا حبذا لو ان المجلس الدائم للانتاج القومى ألف لجنة تحقق ما تقدم من المسائل الاساسية المتعلقة بالسياسة القطنية ، لتقوم هذه السياسة على أركان صحيحة مكفولة الى قدر الإمكان مادام طلب اليقين الحاسم فى تلك المسائل الدقيقة ضربا من المحال .

حول سياستنا القطنية

تلقينا من الدكتور (١) يوسف نحاس الكلمة التالية :

سرنى كثيراً ماقرأته فى عدد الأهرام اليوم تحت عنوان « سياستنا القطنية » . وانما سرورى هو لما آنسته من اتجاه جريدتكم الغراء الاتجاه القومى السليم فى مجابهة أعقد مشكلة من مشاكلنا

(١) الأهرام فى ٢٧ يونيو ١٩٥٣

الاقتصادية وهى «مشكلة القطن» الذى سيظل الدعامة الأولى لمواردنا . فقد استعرضتم أهم المسائل التى تتعلق بهذا المورد الحيوى ، وأهبتم بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى بأن تتوفر لجنة من أعضائه لتمحيص المسائل المتعلقة بسياستنا القطنية حتى تقوم تلك السياسة على أركان صحيحة مكفولة الى قدر الامكان مادام طلب اليقين الحاسم فى تلك المسائل الدقيقة ضربا من المحال .

وفى الحق إن توجيهكم نظر أعضاء المجلس الموقر هذا يعد خدمة عامة جليلة . فليس تشعب أبحاث المجلس فى عدد كبير من الشؤون الهامة بأجدى على اقتصادنا القومى من أن يبدأ بأمهات المسائل ، فيحصر فيها كل جهده ، حتى اذا ما أنجزها على الوجه الأكمل ، تناول سواها . أما تشتيت التفكير والبحث فى إنشاء عدة صناعات ، بعضها يسير التحقيق وبعضها عسيره ، وبعضها قريب المدى وبعضها بعيده ، لا يفيدنا إفادتنا من بناء سياسة قطنية سديدة رشيدة تدر علينا من النفع ما يؤهلنا لإنشاء تلك الصناعات التى تتوق نفس كل مصرى إلى تحقيقها ، ولكن الطفرة محال وفى التأنى السلامة .

على أنه من أهم الموضوعات التى أشرتم إليها مرددين فيها ما اقترحته واقترحته النقابة الزراعية منذ أمد بعيد من أن المصلحة الكبرى لنا هى فى التوسع فى إنتاج القطن إلى أقصى ما يستطاع وذلك باستنبات « القطن الأمريكى » الذى حاربنى فى شأن اقتراحه والدعوة إليه بعض الموظفين البريطانيين الذين كانت لهم الكلمة العليا آنئذ ، فلابد للعهد الجديد الذى ينظر إلى كل مسألة نظرة واقعية مجردة من الهوى ، مستلهماً الخير والنفع للبلاد ، ولابد لمجلس تنمية الإنتاج القومى الذى ضم صفوة من رجالنا ، على رأسهم خبير محنك غيور ، لابد لأولئك جميعا أن يجيلوا الطرف من جديد فى الاقتراحات التى حوربت لمصلحة الأجنبى ضد مصلحة مصر ، فإن دلت الدراسة الدقيقة على صواب رأينا أخذ به من الفور ، وإن ظهر عكس ذلك ، كنا أدينا جميعا ما يجب علينا أداؤه لخدمة قضيتنا الاقتصادية .

كذلك يصح القول بأن ما ذكرتموه من أن تغزل مصر وتنسج أكبر قسط من محصولها القطنى هو قول لا يمارى مكابر فى أنه أفيد ما يكون لنا ، والحمد لله الذى رأينا الآن الآراء متجهة نحو هذا الهدف الذى استهدفناه منذ سنوات عدة . غير أن هذا الاتجاه وحده لا يكفى إن لم تصح النية على توفير جميع الوسائل لتشجيع الغزل والنسج المصريين . وفى هذا تستطيع الحكومة أن تعمل عملا إيجابيا جليل الفائدة ، حميد الأثر . وإنى ، وأنا أرى على رأس الوزارتين اللتين يدخل هذا الموضوع فى اختصاصهما وهما وزارة المالية ووزارة التجارة ، رجلين من خيرة شبابنا النابغين الممتلئين غيرة ونشاطا ، أصبحت مطمئنا إلى أن الله سبحانه وتعالى سيحقق آمالى التى طالما دعوت إليها وعملت على تحقيقها .

فهرست الكتاب

صفحة

كلمة المؤلف ١

الفصل الأول : فى غضون الحرب الكبرى الأولى

تصريف محصول القطن ٥

خطاب مفتوح إلى جناب اللورد ادوارد سيسل المستشار المالى ٦

مذكرة ثانية عن تصريف محصول القطن مقدمة إلى المالية ٨

الدودة القرنفلية ١٠

محصول القطن فى الشرقية ١١

تدبير مفيد لموسم القطن الجديد ١٢

عدو فتاك ١٣

مشروع القانون الجديد لمكافحة الدودة القرنفلية ١٥

زراعة القطن ومحصوله ١٦

ذكرى اللورد كتشنر ومصلحة البلاد ١٨

أزمة بورصة القطن وحلها ١٨

ظهور الدودة القرنفلية ٢١

أزمة الأكياس ٢١

القطن وأثمانه وتسليمه ٢٢

الفصل الثانى : فى أعقاب الحرب الكبرى الأولى

التلاعب فى البورصة والحاجة إلى تنظيم أعمالها ٢٧

تقدير محصول القطن ٢٨

بحث فى أثمان القطن ٣١

صفحة

بلاغ الحكومة عن القطن	٣٣
الكارثة القطنية	٣٦
مساعى الأعيان والمزارعين لدى ولاة الأمور	٣٧
الدفاع الوطنى عن القطن	٤٠
التلاعب فى البورصة لترويج النزول	٤١
الحكومة وشراء القطن	٤٢
الأزمة القطنية — ماذا ينتظرون ليعملوا	٤٤
الأزمة القطنية — كيف يستحلون مال الفلاح	٤٦
القطن وحزب النزول	٤٧
الحالة الحاضرة وتأثيرها فى سوق القطن	٤٨
مناورة جديدة — القطن والسياسة	٥١
بلاغ من النقابة الزراعية المصرية العامة	٥٣
النقابة الزراعية العامة	٥٤
خطاب مفتوح إلى جناب المستشار المالى بالنيابة	٥٨
النقابة الزراعية المصرية العامة ـ اجتماع لتقرير شراء القطن	٥٩
بلاغ من النقابة الزراعية المصرية العامة	٦٣
نداء من النقابة الزراعية المصرية العامة	٦٤
أزمة القطن والحركة الجديدة	٦٥
كيف يستطاع اهباط سعر القطن اصطناعياً	٦٨
لماذا يجب تعضيد مشروع النقابة الزراعية	٦٩
القطن — عجز المحصول المستمر	٧٢
صدقى (باشا) يدرس	٧٥
الأزمة القطنية — لا تتكلموا بعد اليوم	٧٧
الأزمة القطنية ـ مستر تيريل . مستر روسين . صدقى (باشا)	٧٨

صفحة

الـكارثة القطنية ٧٩
الأزمة السياسية وموقف الحـكومة حيالها ٨١
القطن السكلاريدس وأثمانه ٨٣
التسليف على القطن وأخطاره ٨٥

الفصل الثالث : الـكارثة القطنية عام ١٩٢٢

الـكارثة القطنية ٩١
تطور الصناعة القطنية ٩١
حالة السوق القطنية ٩٣
كلمة إنصاف فى قالب عتاب ٩٣
الأزمة القطنية واستسلامنا إليها ٩٤
السياسة المالية للوزارة السابقة — الأموال الاحتياطى ٩٦
مصيدتان لصيد أموال المزارع — أين الحـكومة وأين رقابتها ٩٩
التلاعب فى البورصة — أين الساهرون على مصلحة الأمة ١٠٠
الأزمة القطنية وواجب الحـكومة ١٠٠
الأزمة القطنية المحلية ١٠٣
مؤتمر قطن دولى ١٠٤
انتحار اقتصادى ١٠٥
الحكومة والسوق القطنية ١٠٦
هل من يقرأ — التلاعب فى سوق القطن ١٠٧
ربح الغزّال وخراب المنتج ١٠٨
خطاب مفتوح إلى رئيس مجلس الوزراء (١) ١٠٩
خطاب مفتوح (٢) ١١١
الحكومة والقطن والخطر المداهم ١١٢

صفحة

حول القطن — الداء والدواء	١١٤
مؤامرة قطن مدبرة	١١٦
كلمة لإخوانى المزارعين — أحموا أقطانكم من الطامعين الجشعين	١١٧
مستقبل قطننا فى أيدينا فلنعمل على جعله باهراً	١١٩
ماذا نصنع بالقطن	١٢١
الدعوة إلى مؤتمر القطن	١٢٢
ضياع ثروة مصر بين الحكومة والأمة	١٢٣
الحكومة والقطن	١٢٤
القطن السكلاريدس	١٢٦
سياسة صدقى (باشا) السلبية والإيجابية	١٢٦
سعر قطننا وقيمة نقدنا	١٣٠
التقهقر فى سياستنا المالية — الضريبة الجديدة على القطن	١٣١
اقتراح إصلاح ضرورى فى نظام الحكومة	١٣٤
مراقبة البذرة لتقاوى القطن أمس واليوم	١٣٦
الضرائب والامتيازات الأجنبية — محاضرة اسماعيل صدقى (باشا)	١٤٤
الضرائب والامتيازات الأجنبية (١)	١٤٦
الضرائب والامتيازات الأجنبية — المعضلة القطنية (٢)	١٤٩
الأزمة القطنية ووجوب التدخل الحكومى فوراً	١٥٣
فى أسواق القطن — بورصة العقود (الكنتراتات)	١٥٤
الضرورة القاضية بإنشاء مصلحة الطرق	١٦٨
الحكومة والقطن	١٦٩
قطن الحكومة وعرضه للبيع	١٧٠
تصرف غريب — بيع قطن الحكومة	١٧١
مكتب القطن	١٧٣

صفحة

مكتب للقطن ١٧٤

قانون الثلث والغرفة التجارية البريطانية ١٧٥

أسعار القطن ١٧٧

مكتب القطن ١٧٨

التلاعب بمحصول البذرة أو تهاون الحكومة ١٨٠

الفرق بين الأشمونى والقطن الأمريكى ١٨٥

. . والقطن ١٨٦

إحصاء عن الباقى من السكلاريدس ١٨٧

رجاء إلى وزير المالية ١٨٨

فضيحه الفلهيرات ١٨٩

القطن المصرى فى ملحق المانشستر جارديان ١٩١

نصف ساعة مع الدكتور يوسف نحاس ١٩٤

الكارثة القطنية و إعراض الحكومة عنها ١٩٥

الحكومة والبورصة ١٩٦

أصلحوا نظام البورصة ١٩٧

تصرف الحكومة فى مسألة القطن ١٩٩

التسليف على القطن مشروع عقيم ٢٠٠

محصول القطن ٢٠٢

شكر منتجى القطن و (دولة) رئيس الوزراء ٢٠٢

الطريق المؤدية إلى الخراب ٢٠٣

قرار الحكومة الجديد بدخول سوق القطن ٢٠٦

مكتب الشؤون القطنية ٢٠٧

الفصل الرابع : الضائقة الاقتصادية العالمية فى أعقاب الحرب الأولى

حالة السوق القطنية ٢١٣

صفحه

كلمة فى استجواب الشيخ المحترم يوسف بيتشوتو (بك) ٢١٤

النقابة الزراعية المصرية ومسألة القطن ٢١٦

قانون الثلث وقرار النقابة الزراعية العامة ٢١٩

اقتراحات النقابة الزراعية وجريدتا المقطم والغازت ٢٢٠

الأزمة القنطية — أسئلة بسيطة ٢٢٢

مصر فى خطر فانقذوها ٢٢٣

الأزمة القطنية ـ مذكرة يوسف نحاس (بك) إلى النقابة الزراعية العامة ٢٢٤

ما مستقبل الأقطان الطويلة الشعرة ٢٢٨

الحكومة ومرتبات الموظفين — مبادىء جديدة فى علم الاقتصاد ٢٣٠

يشكرون ٢٣٢

ضحوا بشطر من مرتباتكم أيها الوزراء ٢٣٤

وسائل غير ناجعة وهى ذرائع إلى التحكم والمحاباة ٢٣٦

فى سلة المهملات : بين صدقى (باشا) ولجنته الاقتصادية البرلمانية ٢٣٩

الموقف الحاضر — حديث صدقى (باشا) استخفاف بمدارك الأمة ٢٤١

صدقى (باشا) وزملاؤه فقراء إلى مرتباتهم كاملة ٢٤٤

صدقى (باشا) يسد الطريق أمام الزارع المصرى ٢٤٦

تبذير جديد على طائفة من الموظفين ٢٤٨

بلوى جديدة ـ صدقى (باشا) يضاعف اجور السماسرة فى بورصة العقود ٢٥٠

إباحة تعقير القطن ٢٥٢

سعر القطن السكلاريدرس وعلة عدم ارتفاعه ٢٥٣

حالة مصر فى صورتها الحقيقية ٢٥٥

تحديد المساحة القطنية — تصريح (لدولة) رئيس الوزراء ٢٥٧

تعليق على تصريح (دولة) رئيس الوزراء ٢٥٨

حول المشكلة القطنية ... ٢٦٠

صفحة

قانون تحديد الزمام القطنى	٢٦٣
هل يحسن استقلال الجنيه المصرى فى الوقت الحاضر	٢٦٤
القطن المصرى وتوقع فرض ضريبة عليه فى الهند	٢٦٦
القطن المصرى — الضريبة الهندية عليه	٢٦٦
ماذا يكون مستقبل قطننا	٢٦٧
الحكومة لم تصنع شيئاً لتفريج الأزمة (١)	٢٦٨
الحكومة لم تصنع شيئاً لتفريج الأزمة (٢)	٢٧٠
اقتراح إنشاء بنك عقارى مناورة سياسية لاتجدى فتيلا	٢٧٢
قانون تحديد الزمام وأثره	٢٧٤
تقرير السكرتير التجارى البريطانى عن حالة مصر الاقتصادية	٢٧٥
قليلا من الحياء	٢٧٧
مسألة النقد المصرى	٢٨٠
مجهودات الحكومة فى مساعدة المدينين المصريين	٢٨٢
ماهى علة التقهقر فى سوقنا القطنية	٢٨٣
عود إلى مسألة القطن	٢٨٤
كلمة فى تقرير قنصل مصر بمرسيليا	٢٨٥
واجب مراقبة المضاربة الصعودية اتقاء لكارثة جديدة	٢٨٦
سياسة الحكومة فى القطن والحبوب وسائر المحصولات	٢٨٨
مؤتمر اقتصادى لوضع سياسة اقتصادية صحيحة	٢٩١
المؤتمر الزراعى الاقتصادى	٢٩٤
سياسة الوزارة فى القطن خطر على زراعته فى مصر	٢٩٤
مشكلة الديون العقارية — ليس صدقى (باشا) هوالذى يحلها	٢٩٧
إجتراء خطير على نظام جباية الضرائب فى مصر	٢٩٩
الترويج للقطن المصرى — ماعمل وما يجب أن يعمل	٣٠١

صفحة

هبوط مقطوعية القطن المصرى	٣٠٥
اقتراحات النقابة الزراعية المصرية العامة	٣٠٨
الحل الموفق لمشكلة الديون العقارية	٣١٤
خطر عاجل يجب تداركه	٣١٦
حالة القطن فى العالم والقطن المصرى	٣١٧
مشكلة الديون العقارية	٣٢٦
علاج مشكلة الديون العقارية	٣٢٨
المشكلة العقارية واقتراحات اللجنة الاقتصادية الشعبية	٣٣٠
حديث جامع مع الدكتور يوسف نحاس (بك)	٣٣٢
هل حالة الزراع فى هذه السنة خير منها فى السنة الماضية	٣٣٥
قطع سعر القطن المبيع من الحكومة على الكنتراتات	٣٣٧
الحكومة وحادث البورصة	٣٣٨
مثال جديد من تهجم الكتاب الأجانب	٣٤٠
مذكرة وزارة المالية أمس واليوم	٣٤٣
النماذج الرسمية للقطن المصرى	٣٤٥
خطاب احمد عبد الوهاب (باشا) فى اجتماع لجنة القطن الدولية	٣٤٩
إنشاء علاقات مباشرة بين الغزال والمنتج المصرى	٣٥٢
ملاحظات قطنية جديرة بالعناية	٣٥٥
القطن « المعرض » — ملاحظات سديدة	٣٥٧
فى سوق القطن — أثر تصريح وزير المالية	٣٥٨
عجز وتقصير فى معالجة شؤوننا الأقتصادية والمالية	٣٦٠
مشاكل الحبوب ومصائب المنتجين المصريين	٣٦٣
لجنة القطن الدولية ورياسة احمد عبدالوهاب (باشا)	٣٦٥
نظرة عامة فى شؤون مصر الاقتصادية	٣٦٦

صفحة

خطر التعامل فى البورصة على الزراع ٣٦٩
عقود القطن لمناسبة التعديلات المقترح إدخالها عليها ٣٧٢
الدعايه للقطن المصرى ٣٧٨
ضرورة تنظيم أسواق القطن و بث الدعاية له ٣٨٣
مسألتا تدهور أسعار القطن وزيادة إعانة الفمح ٣٨٦
على هامش اقتراحات النقابة الزراعية ٣٨٩
بيان وزير المالية عن صناعة غزل القطن ونسجه فى مصر ٣٩١
مسألة رسوم المنسوجات — وجهة النظر المصرية ٣٩٩
حول تعديل الرسوم الجمركية — بيان من شركة مصر للغزل والنسج ٤٠٣
مشكلة الرسوم الجمركية على المنسوجات القطنية ٤٠٨
لا أرى مبرراً للتشاؤم إذا اتبعت مصر سياسة قطنية حكيمة ٤١١
أحمد عبد الوهاب (باشا) ٤١٣
مصيرنا الاقتصادى ٤١٥
الدفاع الوطنى عن الثروة القومية ٤١٦
مصيرنا الاقتصادى — الإدارة المالية فى عهد الوفد ٤١٨
حماية أسعار القطن واقتراح يوسف نحاس (بك) ٤١٩
يجب أن تحذو مصر حذو أمريكا إذا ما تقررت إعانة تصدير القطن ٤٢٢
الكارثة فى سوق القطن ٤٢٤
ماذا فى سوق البذرة ٤٢٥

الفصل الخامس : فى الحرب العالمية الثانية وفى العهد الجديد

كيف ننجو بأسعار المحصول القطنى ٤٢٩
الحل الموفق لمشكلة القطن ٤٣١
الحكومة وتسلم القطن الذى تشتريه — نصائح خبير ٤٣٢
التصدير . . التصدير ٤٣٣

صفحة

التلاعب بأسعار القطن ٤٣٤
مسألة تصريف القطن ٤٣٦
حول مسألة تصريف محصول القطن وتحديد زراعته المقبلة ٤٣٧
حول مسألة القطن — رد هادىء ٤٤٠
مقال الاجبشيان ميل ٤٤٢
مستقبل القطن ٤٤٣
فى سبيل مكافحة الفقر فى أمريكا ٤٤٤
الحماية الجمركية ٤٤٦
تمويل محصول القطن ٤٤٧
القطن والمانشستر جارديان ٤٤٨
إيضاح لمركز قطننا ٤٤٩
أسعار القطن ومستقبله ٤٥١
أمر جديد فى سوق البذرة ٤٥٣
المركز الإحصائى للقطن الأمريكى ٤٥٤
لتسهيل تصريف قطننا ٤٥٥
شؤون مصر الاقتصادية والمالية ٤٥٦
الأقطان الرفيعة واتجاه النية إلى خفض أسعارها ٤٥٩
معضلة الأقطان الرفيعة ٤٦٠
تقرير هام عن الأقطان الرفيعة ٤٦٢
الأقطان الرفيعة ٤٦٤
قطن الكرنك ونصيحة جديدة للمانشستر غارديان ٤٦٦
ضرورة فتح بورصة العقود ٤٦٧
القطن . . القطن ٤٦٩
حديث القطن ٤٧٠

صفحة

يا نواب الفلاح رفقاً بالفلاح	٤٧١
بريطانيا تنزل عن مركزها فى الصناعة	٤٧٣
أثر الضريبة فى الدوائر القطنية	٤٧٤
هبوط أسعار القطن	٤٧٦
أسباب هبوط أسعار القطن	٤٧٧
العلاج الدائم لمشكلة القطن	٤٧٩
لا ضمان لمستقبل أسعار القطن	٤٨٠
حظر بيع المزارعين قطنهم تحت القطع	٤٨١
نستطيع ألا نرسل قطننا إلى لا نكشير	٤٨٢
تحسن الحكومة صنعاً لو ألغت ضريبة تصدير القطن نهائياً	٤٨٤
يجب إلغاء رسم الصادر على القطن	٤٨٤
مستقبل سوق القطن مظلم	٤٨٦
ضريبة الصادر على القطن	٤٨٧
رسم الصادر على القطن	٤٨٨
ضرورة غزل نصف محصول القطن	٤٩٠
سياستنا القطنية — تعقيب لجريدة الأهرام	٤٩٣
حول سياستنا القطنية	٤٩٥
فهرست الكتاب	٤٩٧

مؤلفات الدكتور يوسف نحاس

١ — الفلاح . حالته الاقتصادية والاجتماعية

٢ — مصر وزراعة الدخان

٣ — للذكرى (حالتنا المالية والاقتصادية عام ١٩١١ - ١٩٤٣)

٤ — القطن المصرى (برنامج سديد لاستغلال الأراضى الزراعية . تأليف المسيو ص . أفيكدور وترجمة الدكتور يوسف نحاس ١٩٣٣)

٥ — العيد الخمسينى للمحاكم الأهلية (ترجمة خطبتى المغفور له عبد العزيز فهمى (باشا) والمغفور له محمد لبيب عطيه (باشا) إلى اللغة الفرنسية بقلم الدكتور يوسف نحاس سنة ١٩٣٣)

٦ — كتاب « الأحوال الزراعية فى القطر المصرى أثناء حملة نابليون بونابرت » بقلم المسيو ب . س . جيرار وترجمة الدكتور يوسف نحاس والمرحوم خليل مطران (بك) سنة ١٩٤٢

٧ — تقرير عن حالة السودان الاقتصادية والاجتماعية - مارس سنة ١٩٤٥

٨ — مجلة الرابطة الفرنسية . كلمة الدكتور يوسف نحاس فى تأبين المغفور له (الكومندور) إلياس توتونجى ١٨٩٠ - ١٩٤٧

٩ — صفحة من تاريخ مصر السياسى الحديث (مفاوضات عدلى - كرزن) سنة ١٩٥١

١٠ — « جهود النقابة الزراعية المصرية العامة فى ثلاثين عاما » يقدمها الدكتور يوسف نحاس سنة ١٩٥٢

١١ — « ذكريات - سعد . عبد العزيز . ماهر ورفاقه فى ثورة سنة ١٩١٩ » - ١٩٥٢

١٢ — « القطن فى خمسين عاما » - ١٩٥٤

دار النيل للطباعة

تليفون ٥٨٨٥٥

DATE DUE

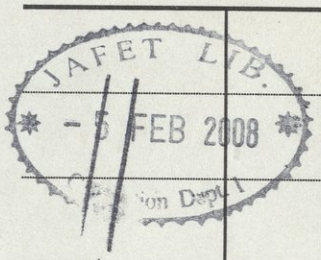

338.17:N15kA:c.1
نحاس، يوسف
القطن في خمسين عاما
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01018825

American University of Beirut

338.17
N15kA

General Library